رفعه ونسقه وفهرسه:

أبو إبراهيم عفا الله عنه

شرح المقدمة المحسبة

لطاهر بن أحمد بن بابشاذ

المتوفى سنة ٤٦٩

الجزء الأول

تحقيق

خالد عبد الكريم

شرح المُقَدِّمة المحُسِبَة

الجزء الأول

تقديم

« تعريف بالمؤلف والكتاب »

بسم الله الرحمن الرحيم

١ – حياة ابن بابشاذ *

نسبه وأسرته :

هو أبو الحسن طاهرُ بن أحمدَ بن بابَشاذَ بن داود بن سليمان بن ابراهيم[1] النحويّ الجوهريّ المصريّ .

هكذا ذكر المؤرخون . وقد أشار ابن خلكان إلى أن أصل ابن بابَشاذ من

---

* اعتمدنا في ترجمتنا لابن بابشاذ على المصادر التالية ، وقد رتبناها ترتيبا تاريخيا بحسب وفيات مؤلفيها :–

ابن خير (ت ٥٧٥) ، فهرست ما رواه عن شيوخه : ٣١٥ . أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧) ، نزهة الألباء : ٣٦١ . ياقوت الحموي (ت ٦٢٦) ، معجم الأدباء : ١٧/١٢ . القفطي (ت ٦٤٦) ، إنباه الرواة : ٩٥/٢ . ابن خلكان (ت ٦٨١) ، وفيات الأعيان : ١٩٩/٢ . الذهبي (ت ٧٤٨) ، سير أعلام النبلاء (مخطوط) : ٢٤٨/١١ . الذهبي ، العبر : ٢٧١/٣ . ابن الوردي (ت ٧٤٩) تتمة المختصر في أخبار البشر : ٥٧١/١ . اليافعي (ت ٧٦٨) ، مرآة الجنان : ٩٨/٣ . ابن كثير (ت ٧٧٤) ، البداية والنهاية : ١١٦/١٢ . الفيروزابادي (ت ٨١٧) ، البلغة : ١٠٠ . الدلجي (ت ٨٣٨) ، الفلاكة والمفلوكون ١١٦. المقريزي (ت ٨٤٥) ، اتعاظ الحُنَفا : ٣١٨/٢ . ابن قاضي شُهبة (ت ٨٥١) ، طبقات النحويين واللغويين (مخطوط) : ٣١٠ . ابن تَغْري بَرْدِي (ت ٨٧٤) ، النجوم الزاهرة : ١٠٥/٥ . السيوطي (ت ٩١١) ، بغية الوعاة : ١٧/٢ . السيوطي ، حسن المحاضرة ٥٣٢/١ ، حاجي خليفة (ت ١٠٦٧) كشف الظنون : ١١١ ، ٤٢٣ ، ١٦١٢ ، ١٧٩٤ ، ١٨٠٤ . ابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩) ، شذرات الذهب : ٣٣٣/٣ ، اسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩) ، هدية العارفين : ٤٢٩/١ . الخوانساري (ت ١٣٤٦) ، روضات الجنات : ٣٣٨ . أحمد تيمور ، فهرس الخزانة التيمورية : ٢٤/٣ . بروكلمان ، تاريخ الأدب العربي (بالألمانية) : ٣٦٥/١ ، والذيل ٥٢٩/١ . خير الدين الزركلي ، الأعلام : ٣١٨/٣ . عمر رضا كحالة ، معجم المؤلفين : ٣٢/٥.

١ – لم يذكر نسبه كاملاً من الذين ترجموا له سوى ياقوت في معجم الأدباء ثم نقل عنه السيوطي في البغية والخوانساري في روضات الجنات واسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين . واكتفى الآخرون بذكر اسمه واسم أبيه وكنيته .

بلاد الدَّيْلَم[1] . وذكر القفطي أن جده أو والده قدم إلى مصر تاجراً وأن أصله من العراق[2] . ووصف الفيروزابادي في البلغة ابن بابَشاذ بأنه عراقي الأصل[3] ، كذلك أشار ابن الجزري في ترجمته لأحمد بن بابشاذ والد طاهر إلى أنه عراقي الأصل[4] .

ويبدو أن جدّه قد هاجر إلى العراق من بلاد الديلم ، واستقر هناك فترة من الزمن . ثم هاجر بعدها إلى مصر . وربما كانت هجرة الأسرة إلى العراق قد حدثت منذ زمن بعيد قبل مولد الجد . وكلّ هذه مجرد افتراضات قادتنا إليها المعلومات القليلة التي لا تعطينا تفصيلاتٍ كافيةً عن أسرة الرجل .

ولا ندري متى هاجر جدّ ابن بابَشاذَ أو أسرته إلى مصر . كما أن المصادر لا تحدد لنا الأسباب التي دفعت الأسرة إلى الهجرة من بلاد الديلم إلى العراق . ولعل الفتن والحروب الكثيرة التي وقعت في بلدان فارس بين الدويلات الراغبة في السيطرة أدت إلى لون من الفوضى وعدم الاستقرار ، مما جعل أهل تلك البلاد يبحثون عن مكان أكثر أمنا من بلادهم[5] . ويبدو أن الفتن والاضطرابات التي كانت تقع من وقت لآخر بين البويهيين في النصف الثاني من القرن الرابع

---

١ – وفيات الأعيان : ١٩٩/٢ . وقد تبع ابن خلكان في هذا القول اليافعي وابن العماد الحنبلي والخوانساري. والديلم اسم للمنطقة الواقعة في الجنوب الغربي من بحر قزوين . ويطلق اسم الديلم أيضاً على الناس الذين يسكنون هذا الصقْع . ويذهب بعض النسابين إلى أن الديلم هم أولاد باسل بن ضبّة بن أدّ بن طابخة بن الياس بن مضر الذي خرج مُغاضباً لأبيه فوقع في أرض الديلم فتزوج امرأة من العجم ، فولدت له ديلْم بن باسل ، فهو أبو الديلم كلّهم . انظر السلوك للمقريزي ٢٣/١.

٢ – إنباه الرواة : ٩٥/٢ ، وانظر أيضاً البلغة : ١٠٠ وقد أطلق اسماعيل باشا البغدادي على ابن بابشاذ لقب (الديلمي البغدادي ثم المصري) .

٣ – البلغة : ١٠٠ .

٤ – غاية النهاية : ٤٠/١.

٥ – راجع تاريخ الإسلام السياسي لحسن ابراهيم حسن ٢٦/٣ ، وتاريخ العرب لفيليب حتّي ٥٥٤/١ ، والسلوك للمقريزي ٢٣/١ . ففي هذه الكتب عرض لأحوال فارس السياسة في ذلك العصر .

الهجري[1] دفعت الأسرة مجدّداً إلى الهجرة إلى مصر عاصمة الدولة الفاطمية التي كانت تتمتع بالأمن والاستقرار في ذلك العهد .

وقد كان أحمدوالد طاهر يمارس مهنة تجارة اللؤلؤ[2] ، كما كان أحد القراء المعروفين في القرن الخامس الهجري وهو الذي روى كتاب التذكرة لابن غَلْبون ، وهو كتاب في القراءات الثماني[3] . ويذكر المقريزي أن أحمد كان واعظاً بمصر[4] .

ويظهر أن الرجل كان يمارس تجارة اللؤلؤ في مرحلة من مراحل حياته ، ثم تركها وانصرف إلى إقراء القرآن والوعظ . ومن يدري فربما أصيب بخسارة دفعته إلى هجر هذه المهنة .

وأبو الفتح هي كنية أحمد والد مؤلفنا ، ولا ندري أهذه كنية تدل على أن للرجل ابنا يسمى فتحاً أم أنها مجرد كنية لا تدل على شيء .

ويفهم من إشارة عابرة جاءت على لسان ياقوت أن لطاهر أختاً زوّجها لأستاذه القاسم بن محمد الواسطي[5] .

هذا كل ما نعرفه عن أسرة ابن بابشاذ . أما كنيته فقد أشار بعض من ترجموا له إلى أن كلمة بابشاذ كلمة أعجمية تعني الفرح والسرور[6] . ولم تكن هذه الكنية مختصة بطاهر وحده ، بل هي كنية للأسرة كلّها فيما يبدو ، فقد عرف والده بها أيضاً .

---

١ – انظر تاريخ الإسلام السياسي ٤٢/٣.

٢ – وصفه ابن الجزري في غاية النهاية ٤٠/١ وابن حجر في لسان الميزان ١٣٩/١ بالجوهري .

٣ – غاية النهاية : ٤٠/١ ، والنشر : ٧٣/١.

٤ – اتعاظ الحنفا : ٣١٨/٢ .

٥ – معجم الأدباء : ٥/١٧ .

٦ – وفيات الأعيان : ٢٠٠/٢ ، مرآة الجنان : ٩٨/٣ ، بغية الوعاة : ١٧/٢ ، شذرات الذهب : ٣٣٤/٣ ، روضات الجنات : ٣٣٨.

ويبدو أن كلمة بابشاذ مركبة من ثلاث كلمات فارسية . وهي (با) ومعناها صاحب أو (ذو) ، و (آب) ومن معانيها الصفاء أو الرونق،و (شاذ) أي السرور أو الرضى . وعلى هذا فإن معنى الكلمة بعد التركيب (صاحب الصفاء والسرور) ، إن أردنا المعنى الحرفي ، وقد ذكرت المصادر العربية معنى أكثر دقة وهو (الفرح والسرور) .

وقد ذكر ابن خلكان والسيوطي في البغية أن هذه الكنية تنتهي بالذال المعجمة . وقد كتبت بالمعجمة في كثير من مخطوطات كتاب المقدِّمة وشروحها . وكتبت في بعض المخطوطات بالمهملة . ومن المعروف أن اللغة الفارسية كانت تعرف لوناً من الإبدال بين الدال والذال ، وقد اختفت الذال المعجمة تدريجياً من اللغة الفارسية ولم يعد لها أيّ وجود في العصر الحاضر ، وأصبحت لا ترِد في اللغة الفارسية الحديثة إلا في الكلمات العربية الأصل [١] ، وهذا يجعلنا نعتقد أن الكنية كانت تنطق بالذال المعجمة على ألسنة العرب كما أشار ابن خلكان والسيوطي .

وهنا ترد قضية جانبية تتصل بحركة الباء الثانية في كلمة (بابشاذ) ، أهي بالفتح أم بالكسر أم بالسكون ، ولا تسعفنا كتب التراجم في هذا الأمر ، فقد ترك الاسم مهملاً في أكثرها ، ويبدو أن محققي هذه الكتب لم يعنوا بالبحث عن ضبط دقيق لهذه الكنية ، ويستثنى من هذه الكتب معجم الأدباء لياقوت واتعاظ الحُنَفا للمقريزي [٢] فقد ضبطت الكلمة في هذين المصدرين بفتح الباء الثانية . أما الكتب المطبوعة من غير تحقيق فقد تركت الكلمة فيها بلا ضبط ، بل إنها لا تنجو في كثير من الأحيان من التصحيف والتحريف .

---

١ - راجع المعجم في اللغة الفارسية للأستاذ المرحوم محمد موسى هنداوي : ٢١٧ واللغة الفارسية وقواعدها للدكتور محمد التونجي : ٣٧ .

٢ – معجم الأدباء : ٢٣٤/٧ ، ١٧/١٢ ، ٥/١٧ ، ٣٩/١٨ ، ٢٦/٢٠ ، واتعاظ الحنفا : ٣١٨/٢.

ومن المعروف أن الكلمتين إذا أضيفتا – في اللغة الفارسية – كُسر آخر الكلمة الأولى[1] ، وبحسب هذه القاعدة ينبغي أن تنطق الكلمة (بابِشاذ) بكسر الباء الثانية . وهذا ما سار عليه كحالة في كتابه معجم المؤلفين وخير الدين الزركلي في الأعلام ، وهو اجتهاد منهما فيما يبدو .

ولكني أُرجّح ضبط الكنية بفتح الباء كما جاء عند ياقوت والمقريزي لأنني رأيتها قد ضبطت هذا الضبط في سبع مخطوطات من مخطوطات المقدّمة وشروحها ، ويظهر أنهم نظروا إلى الكنية على أنها كلمة واحدة ، فأغفلوا القاعدة الأساسية في الإضافة التي تقتضي كسر آخر الاسم الأول ، وقد عرفت اللغة الفارسية ألفاظاً مركبة من كلمتين ولكن لم يراع فيها القاعدة العامة في التركيب مثل (دِلْشاد) وهو اسم امرأة ومعناه فرحة القلب ، و (مِمْشاذ) وهو لقب محمد بن سنديلة أحد نحاة أصفهان[2] .

سيرة حياته :

ولد أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابَشاذ في مصر . ولم يحدد الذين ترجموا له سنة ميلاده ، كما أن القرائن لا تعيننا على تحديدها .

ولا نجد في المصادر التي بين أيدينا تفصيلاتٍ دقيقةً عن مراحل حياته ، ولكننا نستطيع أن نتلمس على ضوء المعلومات القليلة المتوفرة لنا بعض ملامح تلك الحيــاة .

مما لا شك فيه أن طاهراً قد اكتسب من والده ، شيئين اثنين : مهنة تجارة الجوهر ، وطبيعة حبّ العلم . وتذكر لنا المصادر أن طاهراً دخل بغداد تاجراً

---

١ – انظر اللغة الفارسية وقواعدها : ٣٣.

٢ – انظر إنباه الرواة : ١٤٢/٣ ، وذكر أخبار اصبهان لأبي نعيم : ٢١٥/٢ . وينبغي أن أشير هنا الى أن (بابشاذ) قد ضبطت في نسخة قليج علي رقم ٩٧٦– وهي نسخة الأصل التي اعتمدناها في تحقيق هذا الكتاب – ضبطت بسكون الباء ، كما ضبطت بكسر الباء في نسخة كمبردج من شرح المقدّمة .

في الجوهر وأخذ عن علمائها[1] ، ولكن هذه المصادر لا تحدد لنا زمان هذه الرحلة ولا أسماء العلماء الذين أخذ عنهم .

ونستطيع أن نستنبط أن هذه الرحلة كانت بعد سنة عشرين وأربعمائة ، لأن الرَّبَعِيَّ توفي في تلك السنة وهو من أشهر علماء بغداد في ذلك العهد ، ولو كان دخول طاهرٍ بغدادَ قبل هذا التاريخ لكان الربعي أحد شيوخه ، ولكننا نجد طاهراً يشير إشارة واضحة في كتابه شرح المقدّمة المحسبة إلى أن الربعي كان شيخ شيخه[2] .

وعندما نبحث عن نحاة بغداد في ذلك العصر نجد أن أشهرهم الثَّمانِيني وابن برْهان .

أما الأوّل فهو عمر بن ثابت الثمانيني[3] تلميذ ابن جنّي ، قال عنه ابن خلكان (كان قيّماً بعلم النحو عارفاً بقوانينه ، شرح كتاب اللُّمَع لابن جنّي شرحاً تاماً أجاد فيه ، وانتفع بالاشتغال عليه جمع كبير ، وكان نحوياً فاضلاً . . . . . وكان هو وأبو القاسم بن برهان متعارضين ، يُقرئان الناس بالكرخ ببغداد فكان خواصّ الناس يقرءون على ابن برهان والعوام يقرءون على الثمانيني . وتوفي في ذي القعدة سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة) .

وأما الثاني فهو عبد الواحد بن علي المعروف بابن برهان[4] ، قال عنه ابن شاكر الكتبي (صاحب العربية واللغة والتواريخ وأيام العرب . . . . . وكان فيه شراسة على من يقرأ عليه . . . . وكان يخرج من داره وقد اجتمع على بابه من

---

١ – راجع مثلا طبقات ابن قاضي شهبة ٣١٠/١ ، والعبر ٢٧١/٣ ، وبغية الوعاة ١٧/٢ .
٢ – شرح المقدمة المحسبة الورقة العاشرة ، والأرقام مثبتة على هوامش الكتاب .
٣ – طالع ترجمته في معجم الأدباء : ٥٧/١٦ ، ووفيات الأعيان : ١١٦/٣ ، وبغية الوعاة : ٢١٧/٢ وغيرها .
٤ – طالع ترجمته في إنباه الرواة : ٢١٣/٢ ، وفوات الوفيات ٤٠/٢ ، وبغية الوعاة : ١٢٠/٢ ، وغيرها .

أولاد الرؤساء جماعة فيمشي وهم معه ، ويلقي على ذا مسألة وعلى ذا مسألة . وكان يتكبر على أولاد الأغنياء ، وإذا رأى طالباً غريباً أقبل عليه . . . توفي سنة ست وخمسين وأربعمائة) .

هذان هما عالما بغداد في العربية في الربع الثاني من القرن الخامس الهجري ، أي في الوقت الذي رحل فيه ابن بابشاذ إلى بغداد ، ولكننا لا نستطيع أن نزعم أنه أخذ عن هذين العالمين ما لم نجد الدليل الذي يثبت هذا الزعم إثباتا لا شكّ فيه ، ولكننا نرجح هذا ترجيحاً حتى نجد إشارة صريحة إلى ذلك في المصـــادر .

لم يكتف ابن بابَشاذ بالأخذ عن علماء بغداد ، بل تلمذ أيضاً لعلماء بلده مصر . ويظهر أن صلته بالقراءات القرآنية بدأت عن طريق والده أحمد ، إذ من المستبعد أنَ يكون الوالد عارفاً لهذا العلم ثم يترك ابنه دون أن يمدّه بطرف منه . والمطلع على شرح ابن بابشاذ لمقدمته يلحظ أثراً بارزاً من معرفة الرجل للقراءات القرآنية . كما يلحظ أيضاً أنه كان عارفاً لشيْ من إعراب القرآن وأوجه تخريج قراءاته تخريجاً نحوياً . ولعله قد أفاد كثيراً من شيخه الحَوْفي الذي يعد أعلم أهل زمانه بإعراب القرآن وألّف فيه كتاباً يبلغ عشرة مجلدات ، وليس ببعيد أن يكون ابن بابشاذ قد أتقن معاني القرآن وتفسيره على يديه ، فقد كان الحَوْفي أحدَ علماء التفسير وألّف في تفسير القرآن كتاباً ضخماً .

وكان ابن بابشاذ محباً للعلم حريصاً على طلبه ، ودفعه ذلك إلى خدمة استاذه القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي وملازمته فترة طويلة من حياته ، فانتفع بعلمه كثـــيراً .

ولم يكتف ابن بابشاذ بالقراءات والتفسير والنحو ، بل حرص أيضاً على التزود من أحاديث رسول الله . ويحدثنا ابن تغري بردي[1] أن ابن بابشاذ كان

---

١ – النجوم الزاهرة : ١٠٥/٥ .

ممن سمع الحديث ورواه . ويبدو أن إلمامه بهذا العلم كان قليلاً ، وإنما حرص على معرفة شيءٍ منه من باب الثقافة التي يسعى إليها كلّ عالم مدقق .

وعندما دخل التبريزيّ مصرَ لم يتردد ابن بابشاذ في الأخذ عنه ، مع أن التبريزي أصغر سنّاً منه ، ولكن الرجل كان طالب علم ، وكان التبريزي إماماً في اللغة ، وهي صناعة كان حظّ ابن بابشاذ منها قليلاً ، ولذلك حرص على أن يقرأ هذا العلم على أشهر رجاله في ذلك العصر .

وعندما بلغ ابن بابشاذ درجة عالية من المعرفة والفهم وخاصة في النحو ومسائله تصدّر للتدريس ، وأصبح صاحب حلقة في جامع عمرو بن العاص[1] ، يجلس فيها مدرساً للنحو العربي . ويبدو أنه كان يدرّس إلى جانب النحو فنوناً أخرى كاللغة وشرح القصائد . فقد ذكر ابن تغري بردي أنه قد قُرِئَ عليه الأدب بجامع مصر سنين ، ونظن أنه كان يعني بالأدب قراءة الشعر وما يتصل به عادة من شروح لغوية ونحوية وصرفية .

ولا ندري على وجه الدقة متى تصدّر ابن بابشاذ للتدريس في جامع عمرو بن العاص ، وأظن أنه قد حدث هذا بعد وفاة الحَوْفي شيخ ابن بابشاذ ونحويّ مصر في زمانه ، أي بعد سنة ثلاثين وأربعمائة .

وهكذا أصبح ابن بابشاذ من أشهر نحاة مصر . فها هو ذا ابن خلكان يقول فيه : (وكان هو بمصر إمام عصره في علم النحو[2]) ، ويقول عنه السيوطي : (أحد الأئمة في هذا الشان ، والأعلام في فنون العربية وفصاحة اللسان[3]) .

وكان لابن بابشاذ على التدريس راتب يأخذه من الدولة . وجمع إلى التدريس

---

١ – إنباه الرواة : ٩٥/٢ ، وبغية الوعاة : ١٧/٢ .

٢ – وفيات الأعيان : ١٩٩/٢ ، وانظر مرآة الجنان : ٩٨/٣ .

٣ – بغية الوعاة : ١٧/٢ .

وظيفة أخرى أسندها إليه ديوان الإنشاء[1] في الدولة الفاطمية نظراً لما كان له من مكانة في النحو واللغة . وكانت وظيفته مراجعة ما يكتبه كتاب الديوان من رسائل . فكان لا يخرج من ديوان الإنشاء كتاب حتى يعرض عليه ويتأمله ، فإن كان فيه خطأ من جهة النحو أو اللغة أو الإملاء أمر كاتبه بإصلاحه ، وإلاّ استرضاه فسيروه إلى الجهة التي كتب إليها . وكان له على هذه الوظيفة راتب من الخزانة يتناوله في كل شهر[2] . ويحدد لنا المقريزي هذا الراتب فيذكر أنه كان ثلاثين ديناراً وغلّة[3] .

ولا ندري كيف استطاع ابن بابشاذ أن يقوم بهذين العملين مع عمله بتجارة الجوهر . وأظنّ أنه ترك هذه المهنة الأخيرة ، ويظهر أنه قد هجرها هو ووالده معاً في وقت واحد بسبب أحوال لا نعرفها ، قد تكون خسارة كبيرة كما ذكرنا آنفاً .

ولعل أخصب فترة في حياة ابن بابشاذ هي تلك الفترة التي قضاها في آخر حياته متعبداً منقطعاً عن الناس مُكبّاً على التعليم والتأليف . فلقد ذكر المؤرخون أنه انقطع في آخر حياته عن الناس واستعفى من خدمة السلطان ، ولزم غرفة في سطح جامع عمرو بن العاص يتعبّد ويعلّم ويؤلّف . وذكروا في سبب انقطاعه

---

١ – ديوان الإنشاء أحد دواوين الدولة الفاطمية . وكان صاحب ديوان الإنشاء في عهد الفاطميين يلي الوزير في الرتبة ، وكان يتقاضى راتباً شهرياً قدره مائة وخمسون ديناراً فاطمياً . ويتقاضى كل كاتب من الكتاب الذين يعملون تحت ادارته ثلاثين ديناراً . وكان من أهم واجبات صاحب ديوان الإنشاء تسلم المكاتبات الواردة وعرضها على الخليفة أو عرض المهم منها ، والرد عليها . انظر : تاريخ الدولة الفاطمية ٢٨٠ ، والنظم الإسلامية ١٥٩ .

٢ – وفيات الأعيان : ٢/٢٠٠ ، وانظر إنباه الرواة : ٢/٩٥ ، ومعجم الأدباء : ١٢/١٨ ، وبغية الوعاة : ٢/١٧ .

٣ – اتعاظ الحنفا : ٢/٣١٨ . وعبارة الذهبي في سير أعلام النبلاء : ١١/٢٤٨ (ثم قرّر له الذهب في ديوان الإنشاء ليحرر عربية الترسّل) .

إلى العلم والعبادة قصة لا تخلو من طرافة ، لنستمع إلى ابن خلكان وهو يرويها (ويحكى أنه كان يوماً في سطح جامع مصر وهو يأكل شيئاً وعنده ناس فحضرهم قِطّ ، فقدموا له لقمة فأخذها في فيه وغاب عنهم ، ثم عاد إليهم ، فرموا له شيئا آخر . ففعل كذلك ، وتردد مراراً كثيرة ، وهم يرمون له وهو يأخذه ويغيب ثم يعود من فوره ، حتى عجبوا منه ، وعلموا أن مثل هذا الطعام لا يأكله وحده لكثرته ، فلما استرابوا حاله تبعوه ، فوجدوه يرقى إلى حائط في سطح الجامع ثم ينزل إلى موضع خال صورة بيتٍ خراب ، وفيه قطّ آخر أعمى ، وكل ما يأخذه من الطعام يحمله إلى ذلك القطّ ، ويضعه بين يديه وهو يأكله ، فعجبوا من تلك الحال ، فقال ابن بابشاذ : إذا كان هذا حيواناً أخرس قد سخّر الله له هذا القطّ ، وهو يقوم بكفايته ولم يحرمه الرزق فكيف يضيع مثلي . ثم قطع الشيخ علائقه ، واستعفى من الخدمة ، ونزل عن راتبه ، ولازم بيته واشتغاله متوكلاً على الله تعالى . وما زال محروساً محمول الكلفة إلى أن مات[1]) . ولا نعلم في أيّ سنة كان هذا الانقطاع ، وأظنّ أنه كان قبل وفاته ببضع سنين ، لأنَّ المؤرخين ذكروا أنه جمع في حال انقطاعه تعليقة كبيرة في النحو تصل إلى خمسة عشر مجلداً ، وجمع مثل هذه التعليقة يحتاج إلى سنوات عديدة ولا شكّ .

وقد أجمع المؤرخون على توثيق ابن بابشاذ . ولم أجد أحداً طعن فيه أو في علمه ، قال ابن الأنباري (كان من أكابر النحويين حسن السيرة منتفعاً بـه وبتصانيفه) ، وقال ابن تغري بردي (كان عالماً فاضلاً) .

---

١ - وفيات الأعيان : ٢/٢٠٠ . وقد ردد هذه القصة أكثر الذين ترجموا لابن بابشاذ مع خلاف في العبارة ، وقد أجمعوا على أن انقطاعه كان في غرفة في سطح جامع عمرو بن العاص ما عدا اليافعي وابن خلكان اللذين ذكرا أنه لازم بيته . ولكن ابن خلكان عاد فاستدرك بعد ذلك وذكر أن انقطاعه كان في غرفة في سطح الجامع .

هذه صورة موجزة لحياة ابن بابشاذ وهي تلقي بعض الأضواء على حياة رجل قضى أكثر سنوات عمره مخلصاً للعلم جادّاً في تحصيله وتدريسه والتأليف فيه . وسنعرض في الصفحات القادمة ملامح من حياة شيوخه وتلاميذه ، ثم نتحدث عن كتبه وعلى الأخص شرح المقدِّمة المُحْسِبَة وهو هذا الكتاب الذي حققناه .

شيوخه :

تلقى ابن بابشاذ العلم عن عدد من شيوخ عصره ولكن لم تذكر لنا المصادر سوى ثلاثة منهم ، ويمكننا إضافة والده إلى هؤلاء الشيوخ . وهذا تعريف موجز بهم : —

١ — **والده**[1] : هو أبو الفتح أحمد بن بابشاذ الجوهري النحوي ، إمام شهير من أئمة القرّاء ، راوي كتاب التّذْكِرة عن مؤلفه أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غَلْبون الحلبي المتوفي سنة تسع وتسعين وثلاثمائة . قال السِّلَفي : قيل فيه لِينٌ . وكانت وفاته بمصر سنة أربع وأربعين أو خمس وأربعين وأربعمائة .

٢ — **الواسطي**[2] : هو أبو نصر القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي ، قال ياقوت (لقي ببغداد أصحاب أبي عليّ ، وتنقل في البلاد حتى نزل مصر فاستوطنها ، فقرأ عليه أهلها ، وأخذ عنه أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ وبه تخرّج ، وزوجه من أخته ، وكان ابن بابشاذ يخدمه ، وبه انتفع ، ومات بمصر . وله من الكتب : كتاب شرح اللُّمَع ، كتاب في النحو رتبه على أبواب الجُمَل ، وشرح من كل باب مسألة) . وتوجد نسخة من شرحه على اللمع في مكتبة جوته[3] .

---

١ — ترجمته في غاية النهاية : ١/٤٠ ، والنشر : ١/٧٣ ، ولسان الميزان : ١/١٣٩ .

٢ — ترجمته في معجم الأدباء : ١٧/٥ ، وبغية الوعاة ٢/٢٦٢ ، وكشف الظنون : ٦٩٢ .

٣ — بروكلمان (الترجمة العربية) : ٢/٢٤٧ .

٣ – **الحَوْفي (ت ٤٣٠ هـ)** [١] : هو أبو الحسن علي بن ابراهيم بن سعيد الحَوْفي . كان عالماً بالنحو والقراءات والتفسير . أصله من قرية من قرى حَوْفِ بَلْبِيس . دخل مصر ، وقرأ على أبي بكر الأُدْفُويّ ، ولقي جماعة من علماء المغرب . وتصدّر لإقراء النحو والتفسير . من أشهر كتبه إعراب القرآن في عشرة مجلدات ، وله كتاب في النحو اسمه الموضح ، وله تفسير كبير اسمه البرهان في تفسير القرآن توجد منه أجزاء متعددة في دار الكتب المصرية ، وأخرى مصورة في معهد المخطوطات . توفي في شهر ذي الحجة من سنة ثلاثين وأربعمائة .

٤ – **الخطيب التبريزي (٤٢١ – ٥٠٢ هـ)** [٢] : ولد يحيى بن على المعروف بالخطيب التبريزي في مدينة تبريز ، ورحل في طلب العلم إلى كثير من البلاد الإسلامية ، فزار المعرّة وقرأ فيها على أبي العلاء ، وبغداد وقرأ فيها على ابن برهان ، ودمشق وقرأ فيها على الخطيب ، ثم زار مصر بعد أن عرف واشتهر فقرأ عليه ابن بابشاذ اللغة ، ثم عاد إلى بغداد ، وبقي فيها يدرس ويصنف حتى توفي .

تلاميذه :

بعد أن تصدّر ابن بابشاذ للتدريس في جامع عمرو بن العاص توافد عليه الطلبة من كل صوب . فكان له تلاميذ من أهل مصر ، ومن أهل الأندلس

---

١ – من مصادر ترجمته : معجم الأدباء : ٢٢١/١٢ ، وإنباه الرواة : ٢١٩/٢ ، ووفيات الأعيان : ٤٦١/٢ ، والبداية والنهاية : ٤٧/١٢ ، والبلْغة : ١٤١ ، وطبقات ابن قاضي شُهْبة (مخطوط) : ٤٠٤ ، وبغية الوعاة : ١٤٠/٢ ، وطبقات المفسرين للسيوطي : ٢٠ ، وحسن المحاضرة : ٥٣٢/١ ، وطبقات المفسرين للداودي : ٣٨١/١ .

٢ – من مصادر ترجمة التبريزي : نزهة الألباء : ٣٧٢ ، ومعجم الأدباء : ٢٥/٢٠ ، وإنباه الرواة : ٢٢/٤ ، ووفيات الأعيان : ٢٣٨/٥ . وانظر المقدمة التي كتبها فخر الدين قباوة لكتاب شرح اختيارات المفضل للتبريزي .

الذين كانوا يفدون إلى مصر للأخذ عن علمائها . وقد حفظت لنا المصادر أسماء بعض هؤلاء التلاميذ .

١ – **ابن الفَحَّام (٤٢٢–٥١٦ هـ)**[1] : هو أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن أبي سعيد خلف الصّقليّ أحد القراء المشهورين ، ولد سنة اثنتين وعشرين أو خمس وعشرين وأربعمائة . رحل من المغرب إلى المشرق في طلب القراءة فأدرك بمصر كبار القراء كابن نفيس وطبقته ، وقرأ عليه الحافظ السِّلَفي ووثقه ، واستوطن الاسكندرية وانتهت إليه رياسة الإقراء بها .

وابن الفَحَّام هذا هو الذي طلب من ابن بابشاذ أن يشرح له مقدمته ، فأملى عليه شرحها[2] ، وقد ذكر القفطي في إنباه الرواة عن بعض مصادره أن ابن الفحام بقي في مصر لطلب العلم من سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة إلى سنة أربع وخمسين . (والمراد بمصر مدينتها الرئيسية) ومما لا شك فيه أن ابن الفحام قد عاد إلى مصر بعد ذلك ، لأن ابن بابشاذ عندما أملى على ابن الحَصَّار القِسْم الذي فاته من شرح المقدمة ذكر أنه أملى الشرح على ابن الفَحَّام في سنة ست وستين وأربعمائة[3] ، فإما أن تكون معلومات القفطي غير دقيقة ، أو أنَّ ابن الفَحَّام كان يزور مصر من حين لآخر بعد استقراره في الاسكندرية .

٢ – **ابن الحَصَّار (٤٢٧–٥١١)**[4] : هو أبو القاسم خَلَف بن ابراهيم بن خلف

---

١ – مصادر ترجمته : إنباه الرواة : ١٦٤/٢ ، معرفة القراء للذهبي : ٣٨٣ ، سير أعلام النبلاء (مخطوط) : ٩١/١٢ ، العبر : ٣٧/٤ ، مرآة الجنان : ٢١٣/٣ ، غاية النهاية : ٣٧٤/١ ، طبقات ابن قاضي شُهْبة (مخطوط) ٣٦٠ ، النجوم الزاهرة : ٢٢٥/٥ ، حسن المحاضرة : ٤٩٥/١ ، كشف الظنون : ٣٥٤ ، ١٧٧٣ ، ١٧٩٥ ، شذرات الذهب : ٤٩/٤ ، هدية العارفين : ٥١٨/١ .

٢ – انظر شرح المقدمة المُحْسِبَة (الورقة الأولى) .

٣ – انظر شرح المقدمة المحسبة (الملحق) .

٤ – مصادر ترجمته : الصلة لابن بشكوال : ١٧٤/١ ، وبغية الملتمس للضبي : ٢٨٩ ، ومعرفة القراء للذهبي : ٣٧٧ ، وغاية النهاية : ٢٧١/١ .

بن سعيد المقرئ ، عُرف بابن الحَصَّار ، وهو أحد الذين حضروا المجالس التي أملى فيها ابن بابشاذ شرح مقدمته ، وكان أحد الأئمة في القراءات القرآنية . قال عنه ابن بشكوال : (. . . رحل إلى المشرق فحجّ ، وسمع بمكة من أبي معشر الطبري المقرئ وقرأ عليه القراءات ، ولقي بها كريمة المروزية وأخذ عنها . ولقي بمصر أبا الحسين نصر بن عبد العزيز الفارسي الشيرازي ، وأبا عبد الله محمد بن عبد الولي الأندلسي ، وأبا الحسن طاهر بن بابشاذ النحوي . ولقي بصقلية أبا بكر بن بنت العروق ، وجالس عبد الحق بن هارون الفقيه بصقلّية . ثم انصرف إلى الأندلس فقدم إلى الإقراء والخطبة بالمسجد بقرطبة ، ثم ولي الصلاة به . وطال عمره وكانت الرحلة في وقته إليه ، ومدار الإقراء عليه . وكان ثقةً صدوقاً حسنَ الخطبة ، بليغَ الموعظة ، فصيحَ اللسان ، حسنَ البيان ، جميلَ المنظر والملبس ، مليحَ الخبر ، فَكِهَ المجلس ، أدركتُه وسمعت خطبه في الجمع والأعياد ، ولم آخذ عنه شيئاً) .

٣ – **السَّعِيدي (٤٢٠–٥٢٠ هـ)**[١] : هو أبو عبد الله محمد بن بركات بن هِلال السَّعيدي . ولد سنة عشرين وأربعمائة بمصر ، وأخذ عن علماء عصره القراءات والحديث ، وأخذ النحو عن ابن بابشاذ ، وتصدر في موضعه بعد وفاته ، وكان له معرفة بالأخبار والأشعار ، وكان يقول الشعر فيجيد . وله عدة تصانيف في النحو ، وألَّف كتاباً في ناسخ القرآن ومنسوخه ، وآخرَ في خُطَط مصر . ومن أشهر تلاميذه ابن بَرِّي شيخ عصره في اللغة والنحو . وتوفي السعيدي وله من العمر مائة عام وثلاثة أشهر .

---

١ – من مصادر ترجمته : معجم الأدباء : ٣٩/١٨ ، إنباه الرواة : ٧٨/٣ ، الوافي بالوفيات : ٢٤٧/٢ ، خريدة القصر : ١٥٦/٢ ، طبقات ابن قاضي شهبة (مخطوط) : ٢٦ ، بغية الوعاة : ٥٩/١ ، حسن المحاضرة : ٥٣٢/١ .

٤ - **أبو الأَصْبَغ الزُّهْرِي**[1] : أشار ابن خير في فهرسته إلى أنه أخذ المقدمة وشرحها وشرح الجُمَل عن عيسى بن محمد الزُّهْرِي ، قال (حدثني بالمقدمة وحدها قراءةً وبشرحها وشرح الجُمَل مناولةً الشيخ الحاج المُسِنّ أبو الأَصْبَغِ عيسى بن محمد بن أبي البحر الزُّهْرِي رحمه الله عن مؤلفها أبي الحسن بن بابشاذ مؤلفها الفقيه بمصر رحمه الله) . وعيسى المذكور هو عيسى بن محمد بن عبد الله بن عيسى بن مؤمل بن أبي البحر الزهري الشنتريني من أهل شَنْتَرِينَ ، وهو شيخ راوية فقيه ، رحل إلى المشرق ، فقرأ على بعض علمائه ، وكان رقيق القلب ، كان إذا قرئ عليه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بكى بكاءً شديداً ، أخذ الناس عنه الحديث ، وممن روى عنه القاضي عياض . وتوفي في نحو الثلاثين وخمسمائة .

هؤلاء من أشارت المصادر إلى أخذهم عن ابن بابشاذ ، ولا شك أن عدد من أخذوا عنه أكثر من هذا بكثير ، ولكن الزمن عفى على أسمائهم .

وقد زعم ابن قاضي شهبة في ترجمته لابن بابشاذ[2] أن عبد الله بن بَرِّي أحد الذين أخذوا عنه . وهذا خطأ واضح من ابن قاضي شهبة ، لأنَّ ابن بَرِّي ولد سنة تسع وتسعين وأربعمائة[3] . ويبدو أنّ ابن قاضي شهبة قرأ عبارة بعض من ترجموا لابن بابشاذ حينما ذكروا كتابه التعليقة فقالوا (وأصحابه كابن بَرِّي ينقلون منها . . . .) فظنَّ أنّ المراد بالأصحاب التلاميذ فَحَسْب ، والمراد بالأصحاب هنا علماء النحو المصريون يستوي في ذلك التلاميذ وتلاميذ التلاميذ .

وفاته :

ذكرنا في الصفحات الماضية أنّ ابن بابشاذ اعتزل الناس وباع ما حوله ،

---

١ - فهرست ابن خير : ٣١٥ ، الصلة : ٤٤٠ ، صلة الصلة : ٤٦ .

٢ - طبقات ابن قاضي شهبة (مخطوط) : ٣١٠ .

٣ - انظر إنباه الرواة : ٢/١١٠ ، وفيات الأعيان : ٢/٢٩٣ ، بغية الوعاة : ٢/٣٤ .

وكان اعتزاله في غرفة في سطح جامع عمرو بن العاص . ولا ندري هل انقطع انقطاعاً تاماً عن أهله أو أنه كان يتردد على بيته بين الفينة والفينة . وأظنُّ أن الرجل كان يتردد على بيته وأهله بين فترة وأخرى ، ثم يعود إلى غرفته في سطح الجامع متفرداً للعلم والعبــادة .

وخرج ابن بابشاذ في مساء أحد الأيام من غرفته إلى سطح الجامع فزلت رجله في بعض الطاقات المؤدية للضوء فسقط إلى صحن الجامع[1] . وكان سقوطه في عشية الثالث من رجب سنة تسع وستين وأربعمائة ، وفي صبيحة الرابع من رجب وبعد ساعات من سقوطه انتقل إلى رحمة ربه[2] ، ودفن في القرافة الكبرى . قال ابن خلكان (مات عشية اليوم الثالث من رجب سنة تسع وستين وأربعمائة بمصر ، ودفن في القرافة الكبرى ، رحمه الله . وزرت بها قبره ، وقرأت تاريخ وفاته على حجر عند رأسه كما هو هنا . وكان سبب موته أنه لما انقطع ، وجمع أطرافه ، وباع ما حوله ، وأبقى ما لا بدّ له منه ، كان انقطاعه في غرفة بجامع عمرو بن العاص ، وهو الجامع العتيق بمصر ، فخرج ليلة من الغرفة إلى سطح الجامع فزلَّتْ رجلُه في بعض الطاقات المؤدية للضوء إلى الجامع فسقط ، وأصبح ميتا)[3] .

ويوافق هذا اليوم يوم الثلاثاء ٣١ يناير سنة ١٠٧٧ ميلادية .

---

١ – عند ياقوت ١٨/١٢ أنه لزم منارة الجامع بمصر فخرج في بعض الليالي والنوم في عينيه فسقط من المنارة إلى سطح الجامع . وفي البغية أنه سقط من المنارة إلى السطح ، وفي حسن المحاضرة أنه سقط من السطح ، وهو أقرب إلى المعقول ، إذ من الصعب أن يعيش إنسان في منارة .

٢ – قال الفيروزابادي في البلغة : ١٠١ (طاح من سطح الجامع فحمل إلى بيته فمات) ويفهم من كلام المؤرخين أن سقوطه كان في مساء الثالث من رجب ، ووفاته في صباح الرابع منه .

٣ – وفيات الأعيان : ٢٠٠/٢ ، وانظر أيضاً اتعاظ الحنفا : ٣١٨/٢ ، والبغية ١٧/٢ . وذكر المقريزي في الخطط ٤٥٣/٢ موضع قبره عندما ذكر الجواسق التي بالقرافة ، وهي القصور التي تُبنى لدفن الأموات فقال (جوسق بني غالب ويعرف ببني بابشاذ كان بالمغافر ، بني في سنة ثلاث وخمسين وأربعمائة وإلى جانبه قبر الشيخ أبي الحسن طاهر بن بابشاذ) .

وقد ذكر القفطي تاريخاً آخر لوفاته[1] فقال (وكان ذلك سنة أربع وخمسين وأربعمائة ، وقيل بعد ذلك ، والله أعلم) وما ذكره القفطي غير صحيح لمخالفته أقوال المؤرخين ، خاصة بعد قول ابن خلكان إنه رأى تاريخ وفاته مكتوباً على قبره . أضف إلى ذلك دليلاً آخر يقطع بخطأ هذا الذي ذكره القفطي ، وهو ما ذكره ابن بابشاذ في كتابه شرح المقدّمة ، فقد ذكر أنه أملى شرح مقدمته على ابن الفَحَّام سنة ست وستين وأربعمائة[2] ، فكيف تكون وفاته قبل هذا التاريخ .

---

١ – وأشار السيوطي في البغية إلى التاريخين ، كذلك ذكر حاجي خليفة في كشف الظنون في موضعين (ص ١١١ ، ٤٢٣) أن وفاته سنة ٤٥٤ ، وذكر في مواضع أخرى التاريخ الصحيح ، (انظر ص ١٦١٢ ، ١٧٩٤ ، ١٨٠٤ من كشف الظنون) .

٢ – انظر الملحق في آخر الجزء الثاني من هذا الكتاب .

٢ – مؤلفاته

ترك لنا ابن بابشاذ مجموعة من الكتب أكثرها في النحو العربي وكانت لمؤلفاته شهرة واسعة في عصره ، وأفاد منها معاصروه وتلاميذه ، وأقبل عليه الطلبة يأخذون عنه حتى قال القفطي : « وطاهر هذا ممن ظهر ذكره وسارت تصانيفه ، مثل المقدمة في النحو وشرحها وشرح الجمل للزجاجي سار كلّ منهما مسير الشمس » .

وبعد وفاة ابن بابشاذ كان لتلاميذه أثر كبير في نشر كتبه ، فقاموا بتدريسها وقراءتها على الناس . وقد عرفت كتبه في الأندلس والمغرب عن طريق أولئك الأندلسيين الذين جاءوا إلى مصر ودرسوا على يديه . فهذا هو ابن خير يحدثنا قائلاً عن المقدمة وشرحها وشرح الجمل (حدثني بالمقدمة وحدها قراءةً وبشرحها وشرح الجمل مناولةً الشيخ الحاج المسنّ أبو الأصْبَغ عيسى بن محمد بن أبي البحر الزهري رحمه الله ، عن مؤلفها أبي الحسن بن بابشاذ مؤلفها الفقيه بمصر ، رحمه الله . وحدثني بها أيضاً إجازةً الشيخ الخطيب أبو القاسم عبد الرحمن بن أحمد بن رضاء المقرئ رحمه الله ، عن شيخه الخطيب أبي القاسم خلف بن ابراهيم الحَصَّار المقرئ رحمه الله ، عن شيخه أبي الحسن بن بابشاذ)[١] .

ومن الأمثلة على ذيوع كتب ابن بابشاذ في المغرب والأندلس ما ذكره أبو العباس الغبريني من أن شيخه أبا الحجاج يوسف بن سعيد الجزائري كان له مجلس واسع الحضور يحضر فيه كثير من الطلبة ويقرأ كل واحد منهم باختياره ، (حضرتُ مجلسه يقرأ فيه الإيضاح والجمل والمفصّل وقانون أبي موسى الجَزُولي

---

١ – فهرست ابن خير : ٣١٥-٣١٦ .

ومقدمة ابن بابشاذ وإصلاح المنطق . ويعرب فيه شعر حبيب والمتنبي والأشعار الستة والمعري والحماسة لغير واحد . ويقرأ فيه من الأدب المقامات والأمالي وغير ذلك من الكتب الأدبية والنحوية واللغوية ، ويطول مجلسه لكثرة الطلبة وكثرة تفننهم فيما يقرءون)[1] .

ولا شك أن للمقدمة منزلة كبيرة عند هؤلاء الناس وإلاَّ لما قُرئت مع هذه الكتب التي تعد من أشهر مصنفات اللغة والنحو والأدب .

وسنورد فيما يلي ما ذكرته المصادر من مصنفات ابن بابشاذ .

١ - المُقَدِّمَة :

ذكر هذا الكتاب ابن خير وابن الأنباري وياقوت والقفطي وابن خلكان واليافعي وابن كثير والفيروزابادي وابن قاضي شهبة وابن تغري بردي والسيوطي في البغية وحسن المحاضرة ، وابن العماد وحاجي خليفة واسماعيل باشا البغدادي .

وقد عرفت هذه المقدمة باسم المُحْسِبَة قال ابن الأنْباري : (وصنف مقدمة في النحو سماها المُحْسِبَة[2]) ، وتعرف أيضاً باسم المُحْتَسَب ، قال الفيروزابادي حين عرضه لمؤلفات ابن بابشاذ (ومقدمة سمّاها المُحْتَسَب[3]) .

وحقيقة الأمر أن ابن بابشاذ أطلق على كتابه هذا اسم (المقدمة) ، وذكر في شرحه لها أن بعض معاصريه سماها (المُحْسِبَة [4]) .

وقد ذكر حاجي خليفة واسماعيل باشا البغدادي هذا الكتاب مرتين ، ظناً

---

١ - عنوان الدراية : ٧ .

٢ - نزهة الألباء : ٣٦١ ، وقد غيَّر المحققُ الاسمَ من المُحْسِبَةِ إلى المُحْتَسَب زاعماً أنه الصواب ، ونقل ذلك عن كشف الظنون ، مع أن اسم الكتاب قد ورد في المخطوطتين المعتمدتين في تحقيق كتاب نزهة الألباء (المُحْسِبة) .

٣ - البلغة : ١٠٠ .

٤ انظر الملحق في آخر الجزء الثاني من هذا الكتاب .

منهما أنهما كتابان ، أحدهما يسمى المقدمة والآخر يسمى المحتسب . وهذا خطأ من المؤلفين لأنهما كتاب واحد سمي بعدة أسماء . والدليل على ذلك أن الذين ذكروا المقدمة في عرضهم لمؤلفات ابن بابشاذ لم يذكروا المحتسب ، والذين ذكروا المحتسب لم يذكروا المقدمة . فياقوت يسمى الكتاب (المحتسب في النحو) ، ولم يذكر المقدمة ضمن مصنفات ابن بابشاذ ، وذكر السيوطي في البغية المحتسب في النحو ولم يذكر المقدمة ، وذكر المقدمة في حسن المحاضرة ولم يذكر المحتسب ، وقد أورد السيوطي في الأشباه والنظائر نصا نقله من ابن بابشاذ عند كلامه على قاعدة النصب أخي الجر فقال (قال ابن بابشاذ في شرح المحتسب : وإنما كان أخاه لأنه يوافقه في كناية الإضمار نحو : رأيتكَ ومررت بكَ ، ورأيته ومررت به . وهما جميعا من حركات الفضلات أعني النصب والجرّ والرفع من حركات العمد[1]) . وهذا النص نجده كما نقله السيوطي في هذا الكتاب الذي حققناه (ق ١٢) وهو شرح المقدِّمة المُحْسِبَة . أضف إلى هذا إشارة الفيروزابادي حين قال أن المقدمة تسمى المحتسب . ثم إن حاجي خليفة وصف كتاب المحتسب فقال (بناه على بيان عشرة أشياء الاسم والفعل والحرف والرفع والنصب والجرّ والجزم والعامل والتابع والخط وله عليه شروح[2]) وهذا الوصف ينطبق تماماً على كتاب المقدِّمة المُحْسِبَة لأنها مقسمة إلى هذه الفصول العشرة . كل هذا يدل على أن المقدمة والمحسبة والمحتسب أسماء ثلاثة لكتاب واحد .

والمُحْسِبَة صفة ارتضاها المؤلف لكتابه . وقد سمي الكتاب باسم (المقدمة المحسبة) في أكثر المخطوطات التي رأيتها للكتاب ، وسمي في بعضها الآخر (المقدمة) ولم أجد اسم المحتسب في أيّ مخطوطة من مخطوطات المقدمة التي

---

١ – الأشباه والنظائر للسيوطي : ٢٦/٢ .

٢ – كشف الظنون : ١٦١٢ .

رأيتها أو مخطوطات شروحها . ولذا آثرت أن أطلق على الكتاب اسم (المقدِّمة المُحْسِبَة) ، وعلى الشرح اسم (شرح المقدِّمة المُحْسِبَة) .

والمُحْسِبَةُ اسم فاعل من (حَسْبُكَ كذا) أي كفاك ، قال ابن منظور في اللسان (في أسماء الله تعالى الحسيب : هو الكافي ، فعيل بمعنى مُفْعِل ، من أحسبني الشيءُ إذا كفاني . . . وحَسْبُ ، مجزوم : بمعنى كفى ، قال سيبويه : وأما حَسْبُ فمعناها الاكتفاء . وحَسْبُكَ درهم أي كفاك . . . . . ويقال : أحسبني ما أعطاني أي كفاني . ومررت برجل حسبِك من رجلٍ ، أي كافيك ، لا يثنَّى ولا يُجمع ، لأنه موضوع موضع المصدر . . . . وتقول : هذا رجل حسبك من رجل ، وهو مدح للنكرة ، لأن فيه تأويل فعل كأنه قال : مُحْسِبٌ لك ، أي كافٍ لك من غيره . . . .[1]) . وعلى هذا يكون معنى المحسبة هو الكافية أي التي تغنيك عن غيرها من المقدمات .

ويحلو لناسخ نسخة كمبردج من شرح المقدمة[2] أن يضع فتحة فوق الدال في كل موضع ترد فيه كلمة (المقدمة) . ووجدت على وجه الورقة الأولى من نسخة برلين من شرح المقدمة لابن هطيل أربعة أبيات من الشعر منسوبة لرجل يدعى أبا الحسن المصري ، وقد ضبطت فيها كلمة مقدمة بفتح الدال . ويبدو أن هذا لون من الإعجاب أراد بعض الناس أن يبالغوا في إظهاره ، والأبيات :

هذي[3] مقدَّمة في النحو مُحْسِبَةٌ أغنتْ فلم تبقِ فيما بعدها أَرَبَا

هي النهايةُ فاعرفْ قدرَ قيمتِها إنْ كنتَ جاهلَها فاسأل بها الأُدَبَا

شأَتْ تصانيف أهل النحو قاطبةً فصارت إماما تقدم الكتبا[4]

لا يخدعنك عنها حاسد مَذِقٌ أو كاذب[5] إنها قد ضُمِّنَتْ عجبا

١ – اللسان مادة (حسب) : ١/٣١٠–٣١٢ من طبعة دار صادر . وانظر الأمالي ٢/٢٦٢ .

٢ – وهي النسخة التي رمزنا لها بالرمز (ك) وسيأتي وصفها .

٣ – في الأصل : هذه .

٤ – كذا ، وهو مختل العجز . ولعلها « صارت إماما عظيما تَقْدُمُ الكتبا » .

٥ – في الأصل (أو كادن) ولا وجه له .

وتوجد من كتاب المقدمة المحسبة مخطوطات كثيرة موزعة على مكتبات العالم ، ذكر بروكلمان منها سبعة عشر مخطوطة [1] .

وقد نشر هذا الكتاب في العراق باسم (المقدمة المحسبة في علم النحو) ، بتحقيق الأستاذ حسام سعيد النعيمي في مجلة كلية الدراسات الاسلامية ، العدد الثالث . ثم نشر في كتاب مستقل سنة ١٩٧٠ ويقع في ستين صفحة [2] .

وقد ألف ابن بابشاذ كتاب المقدمة في حدود سنة ٤٣٥ ، فقد ذكر في حديثه إلى تلميذه خلف بن ابراهيم بن خلف المعروف بابن الحَصَّار أنه أملى المقدمة منذ نيف وثلاثين سنة [3] ، وقد قال ابن بابشاذ هذا في سنة ٤٦٧ هـ . ونحن نعرف أن النيف من واحد إلى ثلاثة ، فعند ما نطرح نيفاً وثلاثين من (٤٦٧) نحصل على وجه التقريب على سنة تأليف الكتاب .

ويحوي كتاب المقدمة المحسبة خلاصة النحو العربي . وقد جعله المؤلف مدخلاً لمن أراد معرفة أساسيات النحو ، قال (فإن الغرض بهذه المقدمة التسهيل والتوطئة لما عسى أن يُقرأ بعدها ، لأن فيها جملاً ملخصة ، وألفاظاً مجردة ، تعين على المقصود [4]) .

وقد قسم المؤلف كتابه إلى عشرة فصول ، وهي : الاسم ، الفعل ، الحرف ، الرفع ، النصب ، الجرّ ، الجزم ، العامل ، التابع ، الخط . وأدخل تحت كل

---

١ - بروكلمان (النسخة الألمانية) : ٣٠١/١ ، والذيل ٥٢٩/١ .

٢ - وقد ذكر محقق الكتاب مخطوطات إضافية لم يذكرها بروكلمان ، وانظر أيضاً فهرس المخطوطات المصورة بجامعة الدول العربية الجزء الأول ، ص ٣٩٨ ، ففيه وصف لنسخة مصورة من مكتبة البلدية بالاسكندرية ، وأخرى من دار الكتب المصرية . وانظر أيضاً فهرس الخزانة التيمورية : ٢٥/٣ ، وقد حرف اسم المحسبة في المصدرين الأخيرين إلى المحسنية .

٣ - شرح المقدمة المحسبة (الملحق) .

٤ - شرح المقدمة المحسبة (الملحق).

فصل من هذه الفصول أهم القواعد التي يحتاج إليها طالب النحو ، وقد صيغت هذه القواعد في عبارات ملخصة تلخيصاً دقيقاً .

وقد عرف النحاة العرب هذا اللون من التأليف منذ عصر مبكر ، وترك لنا النحاة عدداً كبيراً من الكتب التعليمية الصغيرة ، ضاع أكثرها ، ولم يبق لنا غير أسمائها التي تدل على أن هذه الكتب ألفت لغير المتخصصين . ومن أشهر من بقيت لنا أسماء كتبهم الكسائي ، ويسمى كتابه المختصر في النحو [1] ، والجَرْمي له كتاب مختصر نحو المتعلمين [2] ، وللمبرد كتاب المدخل في النحو [3] ، ولثعلب مختصر في النحو سماه الموفقي نسبة للموفق ابن المتوكل [4] ، وللزجّاج مختصر في النحو [5] ، ولابن كيسان مختصر في النحو أيضا [6] ، وغيرهم كثير .

ومن أشهر الكتب التعليمية في هذا الميدان كتاب الجمل للزجّاجي (ت ٣٣٧) ، وكتاب الموجز في النحو لابن السرّاج (ت ٣١٦) ، وكتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧) وكتاب اللّمع لابن جنّي (ت ٣٩٢) . وقد اهتم النحاة بهذه الكتب اهتماماً غريباً ، وشرحوها شروحاً كثيرة [7] .

ومما تحسن الإشارة إليه هنا أن كتب النحاة المتقدمين التعليمية أيسر فهماً من غيرها ، فهي تعرض مادتها في أسلوب سهل ، وتكثر فيها الشواهد من القرآن والشعر وكلام العرب ، وتقل فيها الخلافات المذهبية . فإذا ما انتقلنا إلى كتب

---

١ – معجم الأدباء : ٢٠٢/١٣ .
٢ – إنباه الرواه : ٨٢/٢ .
٣ – معجم الأدباء : ١٢٢/١٩ .
٤ – إنباه الرواة : ١٥٠/١ ، ومعجم الأدباء : ١٤٣/٥ .
٥ – إنباه الرواة : ١٦٥/١ ، معجم الأدباء : ١٥١/١ .
٦ – معجم الأدباء : ١٣٩/١٧ .
٧ – عن شروح الجمل المخطوطة راجع بروكلمان (الترجمة العربية) : ١٧٣/٢–١٧٥ . وفيما يخص شروح الإيضاح راجع المصدر نفسه ١٩١/٢–١٩٢ ، أما عن اللمع فراجع ٢٤٧/٢ .

نحاة القرن الخامس وما بعده كالمفصل للزمخشري ، والمقدمة لابن بابشاذ ، والجمل لعبد القاهر الجرجاني ، وجدناها أقلَّ وضوحاً وأمثلة ، مما يجعل القارئ لها محتاجاً إلى من يشرح له ما يقرأ كي يتمكن من الفهم السليم ، ويبدو أنها أُلّفت أصلاً كي تحفظ حفظاً ، ثم ينتقل الإنسان بعد حفظها إلى فهم جزئياتها عن طريق شروحها . ولعل هذا هو الذي دفع كثيراً من النحاة إلى شرح مختصراتهم بأنفسهم ، ونلحظ ذلك بوضوح عند النحاة المتأخرين . ومن الواضح أن التدريس كان وراء هذه الشروح ، خاصة إذا عرفنا أن أكثر النحاة العرب كانوا مدرسين .

وحظيت مقدمة ابن بابشاذ كغيرها من مختصرات النحو بعناية الدارسين فشرحت ونظمت واختصرت . وقد حفظت لنا المصادر أسماء من اهتموا بهذه المقدمة ، وسنورد أسماء كتبهم مرتبة حسب تاريخ وفياتهم : –

١ – شرح ابن الفَحَّام : وهو عبد الرحمن بن عتيق تلميذ ابن بابشاذ ، وقد مرّ ذكره . وقد ذكر هذا الشرح الذهبي وابن قاضي شهبة والسيوطي[١] ، وحاجي خليفة واسماعيل باشا البغدادي[٢] . ومن الغريب أن يشرح ابن الفحام مقدمة استاذه ، مع أن ابن بابشاذ أملى شرح المقدمة استجابة لطلب ابن الفحام نفسه . ولم يصل إلينا هذا الشرح .

٢ – شرح ابن نُمَارَة (٤٨٤–٥٦٣هـ)[٣] : هو محمد بن أحمد بن عُمران بن نُمَارة الحَجَري ، من ذرية أوس بن حجر الشاعر الجاهلي ، قرأ على تلميذ ابن بابشاذ خلف بن ابراهيم بن الحَصَّار ، ويبدو أنه قرأ عليه المقدمة وشرحها

---

١ – سير أعلام النبلاء (مخطوط) : ٩١/١٢ ، معرفة القراء : ٣٨٣ ، طبقات ابن قاضي شهبة (مخطوط) : ٣١٠ ، ٣٦٠ ، حسن المحاضرة ٤٩٥ .

٢ – كشف الظنون ١٧٩٥ ، هدية العارفين ٥١٨/١ .

٣ – مصادر ترجمته : معرفة القراء : ٤٢٣ ، بغية الملتمس : ٥٤ ، الذيل والتكملة للمراكشي : ١٦/٦ ، غاية النهاية : ٧٨/٢ ، طبقات ابن قاضي شهبة (مخطوط) : ١٣ .

من جملة ما قرأ . وصحب كذلك ابن السِّيد البطليوسي ، وأبا العباس بن العريف ، قال عنه المراكشي (وكان من أهل الإتقان في تجويد القرآن تصدر لذلك بأَخَرَة ، وهوكان الغالب عليه ، مع تمام العناية بشأن الرواية وحفظ المسائل والإشراف على الخلاف والاعتناء بالآثار والبصر بالآداب والأخبار . عني بلقاء الشيوخ والأخذ عنهم كثيراً ، إلى النزاهة والتواضع مع النباهة في بلده والوجاهة . . . . . وامتحن بالسجن سنة ثلاث وثلاثين ، وكتب هنالك شرح مقدمة ابن بابشاذ وكتبت له المقدمة به) . وقد ضاع شرحه ولم يصل إلينا .

٣ – شرح عبد اللطيف البغدادي (٥٥٧–٦٢٩هـ)[١] : هو موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف البغدادي اللغويّ النحويّ الطبيب الفيلسوف المؤرخ سمع من عدد كبير من علماء عصره ، ورحل إلى بلاد كثيرة ، وألف عدداً كثيراً من الكتب في الطب والفلسفة والتاريخ واللغة ، منها شرح مقدمة ابن بابشاذ[٢] . وقد ضاع هذا الكتاب مع ما ضاع من آثار هذا العالم .

٤ – مختصر ابن عصفور (٥٩٧–٦٦٩هـ)[٣] : هو على بن مؤمن بن محمد بن عصفور ، كان من أشهر علماء النحو في القرن السابع الهجري ، ومختصره هذا يسمى (مختصر المحتسب)[٤] ، وقد ذكرنا في بداية حديثنا عن المقدمة أن المحتسب من أسمائها .

---

١ – من مصادر ترجمته : إنباه الرواة : ١٩٣/٢ ، طبقات الشافعية للأسنوي : ٢٧٣/١ ، فوات الوفيات : ١٦/٢ ، طبقات ابن قاضي شهبة (مخطوط) : ٣٧٩ ، بغية الوعاة : ١٠٦/٢ ، شذرات الذهب : ١٣٢/٥ ، وانظر كتاب (موفق الدين عبد اللطيف البغدادي) وهو من منشورات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بمصر .

٢ – انظر كشف الظنون ١٧٩٥ والمصادر السابقة .

٣ – من مصادر ترجمته : فوات الوفيات : ١٨٤/٢ ، عنوان الدراية : ٣١٧ ، البلغة : ١٦٩ ، بغية الوعاة : ٢١٠/٢ ، شذرات الذهب : ٣٣٠/٥ . وللدكتور فخر الدين قباوة كتاب : ابن عصفور والتصريف .

٤ – البلغة : ١٧٠ ، وكشف الظنون : ١٦١٢ .

ولم يصل إلينا هذا الكتاب .

٥ – شرح الإمام يحيى بن حمزة العَلَوي (٦٦٩–٧٤٥هـ)[1] : وهو الإمام المُؤيَّد بالله أو المُؤيَّد بربِّ العزة يحيى بن حمزة بن علي الحُسيني أحد أئمة الزيدية في اليمن ، ومن كبار علمائهم ، قيل إن مصنفاته تزيد على مائة كتاب ، أكثرها في الفقه والأصول والنحو والبلاغة ، من أشهرها كتاب (الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز) وهو مطبوع . ويسمى شرحه للمقدمة (الحاصر لفوائد مقدمة الطاهر) . وقد ذكر بروكلمان أن من هذا الكتاب نسخاً في المتحف البريطاني وفي رامبور[2] .

أما المتحف البريطاني ففيه مخطوطتان لهذا الكتاب ، احداهما برقم OR 3824 . وتقع في ١٢٤ ورقة من القطع المتوسط وهي مكتوبة بخط واضح قليل الحركات والإعجام . وهي نسخة ناقصة نقصاً يسيراً بسبب ضياع بعض الأوراق ، ويقع النقص في آخر فصل العامل عند الكلام على اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، وأظنّ أنّ النقص لا يزيد عن خمس ورقات . وقد كتب على وجه الورقة الأولى من الكتاب : (كتاب الحاصر لفوائد المقدمة لطاهر في علم حقائق الإعراب . ألفه السيد الإمام عماد الإسلام سلالة الأئمة وقدوة الأمة المؤيَّد برب العزة يحيى بن حمزة بن رسول الله رضي الله عليه وعلى آله وسلم تسليما) . وقد كتبت هذه النسخة بقلم محمد بن ابراهيم في أيام آخرها اليوم الرابع من جمادي الثانية سنة ٧٩٨ هـ كما جاء في آخرها .

ونسخة المتحف البريطاني الثانية رقمها OR 3737 ، وعدد أوراقها ١١٥

---

١ – من مصادر ترجمته : البدر الطالع : ٣٣١/٢ ، تاريخ اليمن : ١٩٣ ، بلوغ المرام : ٥١ ، وانظر الأعلام للزركلي ١٧٤/٩ وكشف الظنون ١٧٩٥/٢ فقد ذكر نصاً من أول شرحه للمقدمة في بضعة سطور .

٢ – بروكلمان (بالألمانية) ٣٦٥/١ ، والذيل ٥٢٩/١ .

ورقة من القطع المتوسط . وهي نسخة كثيرة الخروم ضاع عدد من أوراقها من مواضع متفرقة ، ويبدو أنها قد انفرطت وأعيد جمع أوراقها بلا ترتيب فقد جاءت بعض الأوراق في غير مواضعها . ولحسن الحظ لم يفقد من هذه النسخة الجزء المفقود من النسخة السابقة ، ولذا يمكن استخراج نسخة صحيحة من الكتاب باعتمادهما معاً . وهي مكتوبة بخطٍّ واضح ، ولكنه قليل الحركات. وليس في النسخة تاريخ نسخ لضياع الأوراق الأخيرة . وقد كتب على وجه الورقة الأولى من هذه النسخة (كتاب الحاصر لفوائد المقدمة في علم حقائق الإعراب . للشيخ الأجل طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي الجوهري ، ألفه السيد الإمام عماد الإسلام سلالة الأئمة وقدوة الأمة يحيى بن حمزة بن رسول الله فصلى الله عليه وعلى آبائه الأكرمين) .

وتوجد نسخة من هذا الكتاب في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء ، ومنها نسخة مصورة بدار الكتب المصرية في ١٩٦ لوحة ، برقم ١٢٢ نحو[١] ، وتوجد نسخة أخرى في دار الكتب المصرية عدد أوراقها ٨٧ ورقة من الحجم المتوسط ، مكتوبة سنة ٧٩٦ ، وبها تلويث وتقطيع[٢] .

ويبدأ الإمام المؤيد شرحه قائلاً بعد حمد الله والصلاة على نبيه (أما بعد فإني رأيت أكثر من تعلَّق بعلم العربية من أهل زماننا هذا مُحَلِّقِينَ على كتب الشيخ طاهر بن أحمد بالدرس ، ومُكِبِّين عليها بالمطالعة ، حتى لا يكاد يظهر لأحد منهم فضل في علم العربية ، ولا ترتفع له فائدة إلاّ بقراءتها وتحصيلها ، وكان أحسن مصنفاته فيها المقدمة وشرحها ، لأن كلامه في غيرهما طويل منثور ، يكاد يصعب ضبطه ، ويعسر حفظه . خلا أن شرح المقدمة طريد عن العقود ، بعيد

---

١ - انظر مجلة معهد المخطوطات ١٩٨/١ .

٢ - راجع فهرس المخطوطات ، نشرة بالمخطوطات التي اقتنتها الدار من سنة ١٩٣٦-١٩٥٥ ، ج ١ ص ٢٧٣ .

عن الترتيب اللائق بالتقريب لإفهام المبتدئين . فرأيت بعد استخارة الله تعالى أن أملي عليها مُذاكرةً أَصْرِفُ فيها العناية إلى التقريب والتهذيب ، وأَعقدكل فصل منها عقداً يجمع أوابد المعاني ، ويضبط متفرقات الفوائد . لأن المسائل إذا عُقِدت انضبطت ، وإذا رُتبت انحصرت ، ونَزَّلْتُ العقود على وضع المقدمة . وقصدت في ذلك وجه الله تعالى . ولم آل جهداً في التقريب والتسهيل ، وأسلست القياد في هجران الألفاظ الوحشية الغريبة ، وبعدت عن إيراد المسائل الدقيقة . رغبةً في إفادة مبتدئ ، وتقريباً لخاطر مسترشد . والله تعالى الموفق لحسن القصد فيه والمعين على إتمامه بمنّه وطَوله[1]) .

ثم يبدأ المؤيد شرح المقدمة ، فيورد أولاً جزءاً صغيراً منها قائلاً قبله (قال الشيخ) ، ثم يشرحه ، سائراً على هذه الطريقة حتى نهاية الكتاب .

وشرح المؤيد شرح متوسط لا إيجاز فيه ولا إطالة ، قليل الشواهد . ولكن المؤلف يكثر من التقسيمات ، فيقسم الحديث عن الباب إلى أنواع ، والأنواع إلى مسائل على طريقة الفقهاء في تقسيم القضايا .

وللمؤلف بضع ملاحظات وتعقيبات على ابن بابشاذ وأكثرها ملاحظات شكلية تتعلق بعدم دقة التعريف أو بطريقة التبويب ، فهي لا تمس لبّ المقدمة ولا تضيف جديداً ، وإليك أمثلة منها : -

أ - اعترض على إغفال ابن بابشاذ الحديث عن معنى الكلمة والكلام (الورقة ٣) .

ب-اعترض على تعريف ابن بابشاذ للاسم في أول فصل الاسم واعتبره تعريفاً ضعيفاً ، قال (. . . . الموضع الأول وهو في حقيقة الاسم ، فقد ذكر

---

١ - الحاصر ، نسخة المتحف البريطاني رقم OR 3824 وهي النسخة التي سنشير إلى أرقام صفحاتها في كلّ موضع ننقل فيه بعض كلام المؤيَّد .

الشيخ في المقدمة « هو ما أبان عن مُسَمّى شخصاً كان أو غير شخص » . واعلم أن كلام الشيخ ها هنا يحتمل وجهين . أحدهما : أن يكون حدّاً لمطلق الاسم ، والثاني أن يكون حدّاً للاسم الظاهر ، وكلاهما بضعف . لأنه إن أراد أن يكون حدّاً لمطلق الاسم كان خطأ لوجهين . أما أولاً فلأنه يدخل فيه الفعل ، لأن قولنا « ضَرَبَ » يبين عن معنى هو الضرْب ، كما أن لفظ قولنا « جدار » يبين عن معنى هو الجدار . وأما ثانياً فلأنه قد أغفل ذكر ما هو حدّ من مفهوم الاسم ومعقوله وهو عدم إقرانه بالأزمنة ، وهو لم يذكره ولا بدّ من ذكره . وإن أراد به حدَّ الاسم الظاهر ولعله مقصوده ، وقد أشار إليه في شرح المقدمة ، فإنه لما ذكر الحدّ هذا عقّبه بذكر المثال ، وهو قوله « مثل رجل وامرأة ونحوه من المرئيات ، وعالم ومعلوم ونحوه من الصفات ، وعلم وفهم ونحوه من المعاني » ، هذه الثلاثة كلها هي أقسام الاسم الظاهر ، فعلم إن ذلك مراده ولكنه بضعف[1]) .

جـ – اعترض على قول ابن بابشاذ إن (لا) تنصب النكرة ، وقال إن الصواب أن يقول وهي تنصب النكرة إذا كانت مضافة أو مشبهة بالمضاف . (الورقة ٦٩) .

د – اعترض على ذكر ابن بابشاذ للحال الموطئة فقال (ولم أعرف أحداً من النحاة ذكر الحال الموطئة سواه[2]) . الورقة ٧٩ .

هـ – لاحظ المؤيد أن ابن بابشاذ لم يورد فيآخر فصل النصب المبنيات على الفتح (الورقة ٨٢) . وقد استدرك ابن بابشاذ هذا في شرحه .

وكل هذه كما ترى اعتراضات شكلية .

---

١ – الحاصر ، الورقة ٥ ، وراجع الورقة ٣ من شرح المقدمة المحسبة .

٢ – هذا ادعاء من المؤيد ، وقد ذكرت الحال الموطئة عند عدد من النحاة ، راجع مغني اللبيب ٤٦٥ ، والأشموني ٢٤٣/١ ، والبيان لابن الأنباري ٣٦٩/٢ .

٦ - شرح ابن بُصَيْبِص (ت ٧٦٨ هـ[١]) : هو أبو العباس أحمد بن عثمان بن أبي بكر بن بُصَيْبِص الزَّبيدي ، أحد علماء اليمن في اللغة والنحو . قال عنه الخزرجي (كان إمام الحفاظ وشرف النحاة وختام الأدباء ، انتهت إليه رياسة الأدب . وكانت الرحلة إليه ، وكان بارعاً في فهمه . وله تصانيفُ مفيدة وأشعار جيدة . شرح مقدمة ابن بابشاذ ، واخترمته المنية قبل تمامه ، وهو شرح جيد مفيد ، انتحل فيه الأسئلة الدقيقة ، وأجاب عنها بالأجوبة الحقيقة وهذّب مناهجها ونشر مقاصدها . . .) .

وقد أشار بروكلمان إلى وجود نسخة من شرح ابن بصيبص في مكتبة بطرسبورج (لينجراد[٢]) . ولم أستطع الحصول على مصورة لها .

٧ - نظم عبد اللطيف الزَّبيدي (٧٤٧-٨٠٢ هـ[٣]) : هو عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد اليماني ، أحد علماء اليمن ، أخذ عن ابن بصيبص الماضي ذكره ، وجلس مكانه في حلقته بزَبيد بعد وفاته ، وكان شيخ النحو في زمانه في البلاد اليمانية ، وارتحل إليه الطلبة ، له شرح على مُلْحة الإعراب للحريري . ونظم مقدمة ابن بابشاذ أرجوزة في ألف بيت . وقد ضاعت هذه الأرجوزة مع ما ضاع من تراث العربية .

٨ - شرح ابن هُطَيْل (ت ٨١٢ هـ[٤]) : هو علي بن محمد ، أحد علماء اليمن ، عرف بابن هطيل ، قال عنه صاحب البدر الطالع (صاحب التصانيف

---

١ - مصادر ترجمته : العقود اللؤلؤية للخزرجي : ١٣٦/٢ ، بغية الوعاة : ٣٣٥/١ ، الطبقات السنية : ٤٥١/١ ، شذرات الذهب : ٢١٠/٦ ، روضات الجنات : ٨٥ ، ومعجم المؤلفين : ٣١٠/١ .

٢ - بروكلمان (بالألمانية) ، الذيل : ٥٢٩/١ .

٣ - مصادر ترجمته : العقود اللؤلؤية : ٣١٤/٢ ، بغية الوعاة : ١٠٧/٢ ، الضوء اللامع : ٣٢٥/٤ ، شذرات الذهب : ١٧/٧ ، وانظر كشف الظنون : ١٧٩٥ ، وهدية العارفين : ٦١٦/١ ، والأعلام : ١٨١/٤ ، ومعجم المؤلفين : ٨/٦ .

٤ مصادر ترجمته : البدر الطالع : ٤٩٣/١ ، هدية العارفين : ٧٢٩/١ ، الأعلام : ١٥٩/٥ ، معجم المؤلفين : ٢٣٥/٧ .

كشرحه للمفصل . وله شرح على الطاهرية صنفه للامام المنصور على بن صلاح الدين . . . . وكان ساكناً بصنعاء ، وقد طار صيته في الآفاق) .

وقد ذكر بروكلمان[1] من هذا الشرح أربع مخطوطات ، اثنتان في الامبروزيانا ، وواحدة في برلين ، وواحدة في الفاتيكان .

وقد اطلعت على ثلاث من هذه الأربع .

الأولى مخطوطة الفاتيكان ، وهي برقم 1162 ، وعدد أوراقها ست وستون ورقة من الحجم المتوسط . وخطها نسخي واضح ، وهي بلا صفحة عنوان ، وليس فيها تاريخ نسخ .

والمخطوطة الثانية مخطوطة الامبروزيانا ، وهي برقم F 103 . وعدد أوراقها سبع وستون ورقة ، وخطها معتاد ، وتاريخ كتابتها سنة ١٠١٣ هـ ، ومع هذا الشرح نص المقدمة ، وضع الناسخ مربعاً في وسط كل صفحة كتب فيه المقدمة ، وكتب الشرح في الهوامش . وفي النسخة آثار رطوبة في عدد من صفحاتها يزيد على النصف تصعب معها القراءة . وليس فيها صفحة عنوان .

والمخطوطة الثالثة مخطوطة برلين ، وهي برقم 6473/4 . كتب على وجه الورقة الأولى (كتاب عُمْدَة ذوي الهِمَم على المُحْسِبَةِ في علمي اللِّسانِ والقَلَم . تأليف الفقيه الأفضل الصدر العلامة ترجمان الأدب ولسان العرب ، أعلم علماء العربية وشيخ شيوخ العلوم الأدبية ، زمخشري زمانه ، سكاكي أوانه ، جمال الدنيا وأيّ جمال ، والجامع للمحاسن من يمين وشمال ، على بن محمد بن سليمان عرف جده بهطيل ، رحمه الله في غربته ، وآنسه في وحدته . وأسكنه بحبوح جنته آمين) . وخط هذه النسخة واضح مقروء ، وعدد أوراقها ٩٥ ورقة ، وتاريخ نسخها سنة ٩٤٣ هـ .

وشرح ابن هطيل للمقدمة شرح موجز جداً ، يبدأ المؤلف بايراد كلام ابن بابشاذ ثم يشرحه موضحاً ما فيه ، ولا يستعين بالشواهد إلا في مواضع قليلة .

---

١ - بروكلمان (بالألمانية) : ١/٣٦٥ ، والذيل : ١/٥٢٩ .

وهذا أنموذج من أول الكتاب : (الحمد لله على جزيل عطائه ونبيل مواهبه وآلائه . وصلواته على خاتم أنبيائه ، ومبلّغ أنبائه محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين . وبعد ، فهذه مذاكرة وجيزة اللفظ بسيطة المعنى لَفَّقْتها على مقدمة الشيخ الأستاذ أبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابَشَاذَ على ركّة في حالي ، واشتغال من بالي ، لينتفع بها الطالب ، ويتوصل بفهمها إلى غيرها الراغب . وسميتها بعمدة ذوي الهمم على المُحْسبة في علمي اللسان والقلم . والله ولي توفيقي في تلفيقي ، عليه توكلت وإليه أنيب .

قال الشيخ أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي : « النحو علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى والكلام الفصيح » .

النحو في اللغة هو القصد تقول منه : نَحَوْتُكَ نَحْواً ، أي قصدتك قصداً . ويكون بمعنى « مِثْل » و « عِنْد » ، وغير ذلك ، وفي الاصطلاح كما ذكر . فالعلم واضح . والاستنباط هو الاستخراج . والقياس : حمل الشيئ على الشيئ لضرب من الشبه . والاستقراء هو التتبع . وعني به تتبع النصوص من الكتاب والسنة وديوان العرب ، وهو شعرهم . ويقال إن هذا الحد ناقص والله أعلم) .

هؤلاء هم من اهتموا بمقدمة ابن بابشاذ ، والملاحظ أن أربعة منهم من علماء اليمن . وربما كان سبب هذا أن اليمن ظلت فترات من التاريخ تحت ظلّ الفاطميين والأيوبيين من بعدهم ، ولعل هذا قد ساعد على ذيوع مؤلفات أهل مصر في تلك البلاد .

٢ - شرح المقدِّمة المُحْسِبَة :

وهو هذا الكتاب الذي حققناه ، وقد أفردنا فصلاً خاصاً لدراسته .

٣ - شرح الجُمَل للزَّجّاجي :

ذكره ابن خير ، وابن الأنباري ، وياقوت ، والقفطي،وابن خلكان ، واليافعي ، وابن كثير ، والفيروزابادي ، وابن قاضي شهبة ، والسيوطي في البغية وحسن المحاضرة ، وابن العماد الحنبلي ، واسماعيل باشا البغدادي .

وذكر الفيروزابادي أن لابن بابشاذ ثلاثة شروح على الجمل ، ويفهم من اشارة ابن خير أن له شرحاً كبيراً ، وشرحاً صغيراً ، وشرحاً ثالثاً فيه تتمة ما بين الشرحين ، قال ابن خير (وكتاب شرح الجمل النسخة الصغرى منه ، والزيادة التي بين الصغرى والكبرى) ، ولا أدري ما المقصود بعبارة (الزيادة التي بين الصغرى والكبرى) . ومن المحتمل أن ابن بابشاذ شرح الكتاب ثم اختصر هذا الشرح ، وحذف منه بعض الأبواب ، ثم طُلب منه أن يملي ما يسدّ به النقص .

وقد ذكر الدكتور مازن المبارك في كتابه عن الزجاجي أن الجمل نسختان كبرى وصغرى ، وأن ابن بابشاذ شرح الجمل الصغرى وألف كتاباً في الزيادة التي بين الصغرى والكبرى[1] .

ويحتاج الأمر إلى تحقيق وفحص دقيق لمخطوطات الجمل وشروحه ، ومخطوطات شرح ابن بابشاذ ، حتى يصل الإنسان إلى قول فصل في هذه القضية . وأظن أن ابن بابشاذ شرح كتاب الجمل شرحاً مطولاً ثم اختصره لأحد طلبته ، ثم أملى من بعد بضعة تعليقات تسد الفجوات التي لم يتكلم عليها في الشرح المختصر ، وقد رأيت مخطوطتين من هذا الشرح ، وهما متفقتان تماماً وتدل بدايتهما على أنهما من النسخة المختصرة ، فقد قال المؤلف في بدايتهما : (أما بعد حمد الله تعالى بجميع محامده ، والصلاة على خير عباده محمد صلى الله عليه وسلم . فإنّ هذا الشرح لما كان مُمْلَىً على طالبه بحسب غرضه من الإجمال والتوسّط بين الإكثار والإقلال – وكان مِمَّنْ جَنَى ثمرتَه وتعجَّل منفعتَه وقوي بها قوةً امتاز بها عن الأقران ، وفارق بها أمثاله من طالبي هذا الشأن – رأيت بعد استخارة الله تعالى نقلَه من نسخته وبذله للراغبين فيه كرغبته ، والله ولي التوفيق والهادي الى آمن مسلك وأنجى طرايق[2]) .

---

١ – الزجاجي حياته وآثاره لمازن المبارك : ٢١ . وهو ينقل هذا عن محمد بن أبي شنب الجزائري ناشر كتاب الجمل .

٢ – شرح الجمل ، الورقة الأولى من نسخة فيض الله رقم ١٩٤٨ المصورة بمعهد المخطوطات ، ونسخة الامبروزيانا .

وأشار بروكلمان إلى وجود خمس مخطوطات من كتاب شرح الجمل ، إحداها في مكتبة توبنجن بألمانيا ، والثانية في مكتبة الفاتيكان ، والثالثة في المكتبة الظاهرية بدمشق ، واثنتان في إحدى مكتبات اسطامبول [1] . وهناك نسخة سادسة في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء كتبت سنة ٥٨٢ هـ ، وعدد أوراقها ١٨٥ ورقة ، ومنها نسخة مصورة بدار الكتب المصرية برقم ١٠٢ نحو [2] .

ويوجد الجزء الأول من نسخة سابعة في مكتبة خاصة بطهران [3] وهي مكتبة آقاي الحاج حسين آغا مَلِك مكتوبة سنة ٦٩٦ هـ . وتوجد نسخة أخرى في مكتبة فيض الله في اسطامبول برقم ١٩٤٨ ، ومنها نسخة مصورة بمعهد المخطوطات [4] وعدد أوراقها ٢٩٠ ورقة .

وتضاف إلى هذه النسخ نسخة تاسعة في مكتبة الامبروزيانا بايطاليا ، ولم يشر إليها بروكلمان . وقد عثرت بها عندما طلبت من المكتبة المذكورة مصورة مخطوطة شرح المقدمة المحسبة – وهي إحدى النسخ التي ذكرها بروكلمان – ورقمها في الامبروزيانا A 96 . وعندما أرسل لي (الميكروفلم) تبين أن هناك نسخة من شرح الجمل مجلدة مع شرح المقدمة المحسبة . وتقع هذه النسخة في ٣٠٥ ورقة ، ومكتوبة بخط نسخي واضح ، بلا تاريخ . وقد كتب على الورقة الأولى (شرح الجمل في علم النحو . تأليف الشيخ الإمام الأستاذ أبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابَشَاذَ النحويّ الجوهريّ المصريّ . كافأه الله ربه بما هو أهله) .

٤ – شرح النّخبة :

ذكره ياقوت والسيوطي في بغية الوعاة . ولا أدري ما موضوع هذا الكتاب ، ولكني أخشى أن يكون في الاسم تحريف خَفِيّ ، فمن المحتمل أن يكون الاسم

---

١ – راجع بروكلمان (الترجمة العربية) ١٧٤/٢ .

٢ – مجلة معهد المخطوطات : ١٩٨/١ .

٣ – مجلة معهد المخطوطات : ٦٩/٦ .

٤ – فهرس المخطوطات المصورة بمعهد المخطوطات : ٣٨٦/١ .

في أصول هذين الكتابين (شرح المحسبة) ، ثم حُرِّف إلى (شرح النخبة) . ومن السهل الوقوع في هذا الخطأ إذا كانت الميم من كلمة (المحسبة) متآكلة والحروف غير منقوطة . ومما يقرب هذا القول إلى الصواب أن ياقوتاً والسيوطي لم يذكرا شرح المقدمة أو شرح المحسبة في قائمة كتب ابن بابشاذ .

٥ - شرح الأصول لابن السرّاج :

ذكره ابن خلكان واليافعي وحاجي خليفة وابن العماد الحنبلي واسماعيل باشا البغدادي . وهو شرح لكتاب أصول النحو لابن السراج (ت ٣١٦ هـ) . وقد ألف ابن بابشاذ هذا الكتاب قبل كتاب المقدمة المحسبة ، أي قبل سنة ٤٣٥ هـ ، لأنه أشار إليه فيها[1] ، وقد ذكرنا سابقاً أن المقدمة ألفت في حدود سنة ٤٣٥ هـ .

وقد ضاع هذا الكتاب مع ما ضاع من آثار الرجل .

٦ - التذكرة في القراءات السبع :

انفرد بذكر هذا الكتاب اسماعيل باشا البغدادي . ولا أعتقد أن لابن بابشاذ كتاباً بهذا الاسم . وأظن أن اسماعيل باشا البغدادي قرأ شيئاً عن كتاب التذكرة لابن غَلْبون - وأن أحمد بن بابشاذ والد مؤلفنا كان أحد رواة الكتاب - فالتبس عليه الأمر ، وجعل التذكرة كتاباً لطاهر الابن ، ومما يعين على هذا الالتباس أن طاهراً هو اسم ابن غلبون أيضاً . ولو كان لابن بابشاذ كتاب في القراءات السبع لما أغفل ذكره ابن الجزري وغيره من العلماء بالقراءات .

٧ - المفيد في النحو :

ذكره الفيروزابادي في البلغة ، ولم يذكره غيره . ولم يصل إلينا .

٨ - التعليقة :

ذكر هذا الكتاب أكثر الذين ترجموا له ، ويسمّى أيضاً تعليق الغُرْفة ، وهو مجموعة كبيرة من التعليقات والفوائد ، جمعها ابن بابشاذ من كتب كثيرة

---

١ - انظر الورقة ١٧ من هذا الكتاب .

في فترة انقطاعه عن الناس في غرفة بجامع عمرو بن العاص . وقد بلغت هذه التعليقة خمسة عشر مجلداً ، وقد توفي الرجل قبل أن يبيضها . وقد حرص تلاميذه من بعده عليها . قال القفطي (وجمع في حالة انقطاعه تعليقة كبيرة في النحو ، قيل لنا : لو بُيِّضت قاربت خمسة عشر مجلداً ، وسماها النحاة بعده الذين وصلت إليهم « تعليق الغرفة » . وانتقلت هذه التعليقة إلى تلميذه أبي عبد الله محمد بن بركات السعيديّ النحويّ اللغويّ المتصدّر بموضعه والمتولي للتحارير[1] . ثم انتقلت بعد ابن البركات المذكور إلى صاحبه أبي محمد عبد الله بن بَرّي النحويّ المتصدّر في موضعه والمتولي للتحرير . ثم انتقلت بعده إلى صاحبه الشيخ أبي الحسين النحوي المنبوز بثَلْط الفيل ، المتصدر في موضعه . وقيل إنّ كلّ واحد من هؤلاء كان يهبها لتلميذه المذكور ، ويعهد إليه بحفظها . ولقد اجتهد جماعة من طلبة الأدب في انتساخها ، فلم يمكن .

ولما توفي أبو الحسين النحوي المقدم ذكره ، وبلغني ذلك وأنا مقيم بحلب أرسلت من أثق به ، وسألته تحصيل تعليق الغرفة بأي ثمن بلغت ، وكتاب التذكرة لأبي علي . فلما عاد ذكر أن الكتابين وصلا إلى ملك مصر الكامل محمد بن العادل أبي بكر نجم الدين أيوب ، فإنه يرغب في النحو وغريب ما صنّف فيه) . ولا ندري ما مصير التعليقة بعد ذلك الذي ذكره القفطي .

---

١ – أي لتحرير الرسائل بديوان الإنشاء .

٣ - شرح المقدّمة المُحْسِبَة

سبب تأليف الكتاب وعنوانه :

أملى ابن بابشاذ مقدمته في سنة ٤٣٥ هـ على وجه التقريب . وبعد ذلك الزمن بأكثر من ثلاثين عاماً ، أي في سنة ٤٦٦ هـ طلب منه تلميذه عبد الرحمن بن عتيق المقرئ المعروف بابن الفَحَّام أن يملي عليه شرحاً لهذه المقدمة ، فاستجاب الشيخ لهذا الطلب .

وكان ممن حضر مجالس الإملاء تلميذ آخر لابن بابشاذ ، هو خلف بن ابراهيم بن خلف المقرئ المعروف بابن الحَصَّار ، ولكنّ خلفاً لم يحضر المجالس من أولها ، ففاته جزء يسير من الشرح ، وهو مدخل الكتاب الذي تحدث فيه المؤلف عن النحو وضرورته وطريق تحصيله .

وعندما انتهى المؤلف من إملاء شرحه على المقدمة انصرف تلاميذه إلى أمورهم. وعندما أعاد ابن الحصار النظر في نسخته تبين له أنها ناقصة من أولها شيئاً يسيراً . ولم يجد - فيما يبدو - وسيلة لإكمال هذا النقص سوى الرجوع إلى ابن بابشاذ نفسه ، مؤلف الكتاب[1] . ولم يكن عند المؤلف نسخة من كتابه لأنه أملاه على عبد الرحمن بن الفَحَّام ارتجالاً ، فلم يجد بدّاً من إملاء ذلك الجزء اليسير الذي فات ابن الحصار مرة أخرى .

ومن هنا اختلفت نسخ الكتاب ، فيخيل للمطلع عليها أنه أمام شرحين مختلفين لكتاب واحد . والحقيقة أنهما شرح واحد ، ولا خلاف بينهما إلاّ في ذلك الجزء اليسير الذي يقع في أول الكتاب . وعندما نصل إلى فصل الاسم - وهو الفصل الأول من فصول الكتاب - نجد اتفاقاً تاماً بين نسخ الكتاب جميعها . أي بين التأليفين ، التأليف المهدَى لابن الفَحَّام ، والتأليف المهدَى لابن الحَصَّار .

---

١ - راجع الملحق في آخر الجزء الثاني .

وقد أفادنا الجزء الذي أعاد ابن بابشاذ املاءه فوائد عديدة . فقد استطعنا أن نعرف من خلاله أن الشرح قد أملي على ابن الفحام في سنة ٤٦٦ هـ . كما أفادنا في تحديد زمن تأليف المقدمة . فقد ذكر في معرض حديثه إلى ابن الحصار أنه أملى المقدمة منذ نيف وثلاثين سنة . وعرفنا أيضا أن المقدمة سميت بالمُحْسِبَة من قبل أحد معاصري المؤلف ، وأن المؤلف أقرّ هذا الاسم وارتضاه .

وقد ذكر هذا الكتاب أكثر الذين ترجموا لابن بابشاذ ، وأطلقوا عليه اسم (شرح المقدمة) كابن خير والقفطي وابن خلكان واليافعي وابن كثير ، وابن قاضي شهبة والسيوطي في حسن المحاضرة وحاجي خليفة[1] وابن العماد الحنبلي . ويسمى ابن الأنباري في نزهة الألباء الكتاب باسمه الذي جعلناه عنواناً له ، قال (وصنف مقدمة في النحو سماها المُحْسِبَة ، وشرحها للشيخ أبي القاسم بن أبي بكر بن أبي سعيد الصقلي القرشي) . وعرف الكتاب أيضاً باسم شرح المحتسب عند الفيروزابادي والسيوطي في الأشباه والنظائر وحاجي خليفة . وقد أشرنا فيما سبق إلى الخلاف في اسم المقدمة ، وذكرنا أن المقدمة والمحسبة والمحتسب اسماء ثلاثة لكتاب واحد . وآثرنا تسمية الكتاب (شرح المقدمة المحسبة) لأنه الاسم الذي ارتضاه المؤلف لكتابه .

ولكننا نجد اسماً جديداً لشرح المقدمة المحسبة يظهر في بعض مخطوطات الكتاب . فقد سمي الكتاب في أربع مخطوطات له سيأتي وصفها (الجُمَل الهاديَة في شرح المقدّمة الكافية) . ومن الواضح أن هذا العنوان ليس سوى اجتهاد من أحد قراء الكتاب أو نُسَّاخه . وربما لاحظ بعض المهتمين بالكتاب أن كلمة (المحسبة) قد يصعب معناها على كثير من الناس ، فآثر أن يستبدلها بكلمة (الكافية) ، وهي كلمة تدل على المعنى نفسه الذي تدل عليه كلمة (المحسبة) ، ثم صيغ العنوان في جملة مسجوعة (الجمل الهادية في شرح المقدمة الكافية) .

---

١ - كشف الظنون : ١٨٠٤/٢ ، وفي : ١٦١٢/٢ يقول (المحتسب وله عليه شروح) . وقد ذكرنا قبل قليل أنهما شرح واحد ، أملي أوله مرتين .

ومما يعين على صحة هذا الاستنباط أن الذين ترجموا لابن بابشاذ لم يشيروا إلى هذا الاسم . بل ذكروا الكتاب تحت اسم شرح المقدمة ، أو شرح المحسبة ، أو شرح المحتسب .

موضوع الكتاب ومنهجه :

شرح المقدمة المحسبة كتاب تعليمي ، يعرض قواعد اللغة العربية في النحو والصرف والخط عرضاً واضحاً بلا إيجاز مخلٍّ ، أو إطالة مملّة ، حتى يكون الطالب بعد فهمه قادراً على فهم اللغة العربية ، ومستعداً للخوض في كتب الشروح المطولة المملوءة بالخلافات والفروع .

ولما كان هذا الكتاب شرحاً لكتاب المقدمة فقد حددت طريقة كتاب المقدمة وتبويبه المنهج الذي سار عليه المؤلف في تبويب كتابه هذا ، فهو لا يؤلف كتاباً جديداً ذا منهج جديد ، ولكنه مقيّد بمنهج وُضع لكتاب المقدمة .

وطريقته في الشرح هي أن يورد نصّاً من المقدمة ، ثم يشرحه . فإذا انتهى من شرحه أورد نصاً آخر ثم شرحه ، ويستمر على هذا النهج حتى منتصف الكتاب ، حيث يبدأ بمزج النص بالشرح ، ويبدو أن رغبته في الانتهاء من شرح الكتاب قبل سفر تلميذه ابن الفحام كانت وراء ذلك .

قسم المؤلف كتابه إلى عشرة فصول رئيسية ، وهي :

الفصل الأول : فصل الاسم .
الفصل الثاني : فصل الفعل .
الفصل الثالث : فصل الحرف .
الفصل الرابع : فصل الرفع .
الفصل الخامس : فصل النصب .
الفصل السادس : فصل الجر .
الفصل السابع : فصل الجزم .
الفصل الثامن : فصل العامل .
الفصل التاسع : فصل التابع .
الفصل العاشر : فصل الخط .

وأدخل تحت كل فصل من هذه الفصول فصولاً أخرى اعتبرها فروعاً لهذه الفصول الرئيسية .

وقد عرض المؤلف في أول كتابه الأسباب التي دعته إلى تقسيم كتابه إلى هذه الفصول العشرة فذكر أن مدار الكلام على هذه العشرة لا ينفك كلام من جملتها أو بعضها ، فالحاجة داعية إلى معرفتها ، فلذلك أخذ المبتدئ بمعرفتها ، ولأنها تسهل عليه كل ما يأتي بعدها[1] .

ثم بين المؤلف الأسباب التي دعته إلى ترتيب الفصول على هذه الطريقة ، فذكر أن الاسم والفعل والحرف هي الأصول الأُول التي لا يستغنى عن معرفتها . وما بعدها فإنما هو كلام على عوارضها الداخلة عليها ، والكلام ثلاثة ، ذات وهي الاسم ، وحدث وهو الفعل ، وواسطة وهو الحرف . وبدئ بالاسم لأنه أقواها وأمكنها بدليل أنه يخبر به ويخبر عنه . ثم ثني بالفعل لأنه يخبر به ولا يخبر عنه فهو بعده في المنزلة ، ثم ثلث بالحرف لأنه لا يخبر به ولا يخبر عنه . (ثم قُدِّم الرفع على النصب ، لأنه من حركات العمد التي هي للفاعل وشبهه وللمبتدأ وشبهه. ثم قدم النصب على الجر لأن النصب كثير ، والمنصوبات أكثر من المرفوعات وأقل من المجرورات . ثم قدم الجر على الجزم لأن الجر من إعراب ما هو مستحق للإعراب ، وهو الاسم . وليست الأفعال بمستحقة للإعراب في الأصل ، وإنما إعرابها للشبه . ثم قدم العامل على التابع لأن العامل لا بدّ منه ، والتابع منه بدٌّ ، لأن التابع إنما يأتي محمولاً على غيره ، والعامل يأتي لأمر يُحتاج إليه في نفسه . ثم قدم التابع على الخط لأن التابع لاحقٌ بالمتبوع فلحق بما تقدمه . ولم يبق إلا جعل الخطّ عاشراً[2] .

وواضح من هذا التبويب أن المؤلف نظر أولاً إلى الكلمة العربية فرأى أنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام ، الاسم والفعل والحرف . فبدأ بالاسم لكثرة استخدامه في الجملة العربية ، فهو داخل في الجملة الاسمية ، وفي الجملة الفعلية ، والفعل

---

١ – انظر الورقة ٢ .

٢ – انظر الورقة ٣ .

أقلّ منه استخداما فهو يخبر به ولا يخبر عنه ، فلذلك ثَنى به ، ثم ثلّث بالحرف لأنه يربط بين الاسم والفعل .

بعد ذلك نظر المؤلف إلى الكلمة في الجملة العربية فلاحظ وجود أربع ظواهر إعرابية فيها ، وهي الرفع والنصب والجر والجزم فرتب تلك الظواهر ذلك الترتيب الذي ذكرناه .

وحقيقة الأمر أن أيّ إنسان يضع كتاباً في النحو سيحار في ترتيب هذه الظواهر الأربع ، بأيّ منها يبدأ ، لأن الظواهر الإعرابية لا تفاضل بينها . ولذا فإن أيّ نقد يوجه إلى ترتيب هذه الفصول يعد نقداً لا طائل منه . إذ أن النقد نفسه يمكن أن يوجه لأيّ ترتيب آخر . ولذا فإن قضية ترتيب كتاب تعدّ قضية خاضعة لنظر الإنسان وذوقه ، وقد تختلف اختلافاً كبيراً من إنسان إلى آخر .

وبالرغم من ذلك نجد أن المؤلف يحاول البحث عن مسوغ مقبول لتقديمه فصل الرفع على غيره ، فيذكر أن الرفع من حركات العُمَد ، أي أنه أساسي في كل جملة ، إذ لا تخلو جملة تامة من مرفوع ، بينما يستطيع الإنسان أن يركب جملة تامة لا منصوب فيها ولا مجرور ولا مجزوم .

ولكن المؤلف يقدم مسوغاً غير مقبول لتقديم فصل النصب على الفصلين الآخرين ، فبالرغم من اعترافه بأن المجرورات أكثر من المنصوبات نجده يقدم فصل النصب على فصل الجر . ثم ذكر سبباً منطقياً لتقديمه لفصل الجرّ على فصل الجزم . وهو أن الجر ظاهرة إعرابية خاصة بالاسم ، والجزم ظاهرة خاصة بالفعل ، والاسم معرب بالأصل ، أما الفعل فأعرب لمشابهته الاسم . ولذا قدم المؤلف الظاهرة المختصة بالاسم على الظاهرة المختصة بالفعل .

وإذا كان المؤلف قد قدم لنا حتى الآن مسوّغات مقبولة إلى حد ما ، فإنه ولا شك غير قادر على تقديم مسوّغ معقول لايراده لفصل العامل بعد هذه الفصول السبعة ، فقد ذكر أن العامل لا بدَّ منه . ولكن لم يبين لنا السبب الذي جعله يضع هذا الفصل بعد فصول سبعة ، فما دام العامل أساسيا ، ولا توجد ظاهرة إعرابية

بدون عامل ، فلم لم يكن هذا الفصل قبل فصل الرفع . أضف إلى هذا أن فصل العامل لا داعي لوجوده أصلاً ، لأن القضايا التي تحدث عنها المؤلف فيه يمكن تقسيمها على فصول الكتاب الأخرى .

أما فصل التابع فقد جعله المؤلف بعد فصل العامل ، لأن التابع قد يستغنى عنه في الجملة العربية ، وتبقى مع ذلك جملة تامة . ثم جعل المؤلف فصل الخط آخر الفصول لأنه فصل لا تعلق له بعلم النحو ، بل هو فصل خاص بطريقة رسم الحروف ، وهو فصل يلحق عادة ، في آخر الكتب التعليمية ، كما فعل السيوطي في همع الهوامع وابن الحاجب في الشافية .

ومن الواضح في هذا الكتاب أن نظرية العامل قد أسهمت في تبويبه وفي تقسيم فصوله . وابن بابشاذ من المؤمنين بهذه النظرية إيماناً تاماً ، وقد وضع كثيراً من فصول كتابه وفق أسسها .

ففي فصل الاسم نجده يبدأ بالأسماء الظاهرة ، ويقسمها إلى عشرة أنواع بحسب كثرة الحركات الإعرابية ، أي بحسب أنواع الحركات التي يسببها العامل .

فالقسم الأول ما تدخله الحركات الثلاث مع التنوين ، وهو الاسم المفرد الصحيح المنصرف .

والقسم الثاني ما تدخله الحركات الثلاث من غير تنوين ، وهو الاسم المضاف إلى غير ضمير متكلم ، أو ما فيه ألف ولام .

والقسم الثالث ما تدخله حركتان – الضمة والفتحة – ولا يدخله الجرّ ولا التنوين وهو الممنوع من الصرف .

والقسم الرابع ما تدخله حركتان مع التنوين ، ولا يدخله النصب ، وهو جمع المؤنث السالم . ويلاحظ هنا أنه جعل ما يدخله الضم والفتح قبل ما يدخله الضم والجرّ ، لأنه في ترتيب الفصول الرئيسية جعل فصل النصب قبل فصل الجرّ .

والقسم الخامس ما يدخله النصب مع التنوين ، ولا يدخله الرفع والجرّ ، وهو الاسم المنقوص .

والقسم السادس ما يدخله التنوين وحده ولا تدخله الحركات الثلاث ، وهو الاسم المقصور .

والقسم السابع ما لا تظهر فيه الحركات ولا التنوين ، بل يعرب إعراباً تقديرياً ، وهو الاسم المختوم بألف تأنيث مقصورة .

والقسم الثامن أول المعربات بالحروف وهي الأسماء الستة .

والقسم التاسع المثنى ، والقسم العاشر جمع المذكر السالم .

ويأتي بعد هذا فصل الأسماء المضمرة ، وقد أورده المؤلف بعد فصل الأسماء الظاهرة ، لأن المضمرات مبنيات ، فجعل المعرب قبل المبني ، وتأثير نظرية العامل واضح هنا .

ثم أورد بعد ذلك فصل أسماء الإشارة لأنها ليست ظاهرة ولا مضمرة – حسب تعبيره – ولذلك أخرها .

ثم أورد بعد هذا فصلاً في أسماء الاستفهام ، وفصلاً في الأسماء الموصولة ، وفصلاً في الظروف المبنية ، وفصلاً في أسماء الأفعال . لأنها أسماء مشكلة في رأيه ، لأن بعض خصائص الأسماء لا تظهر فيها ، فأسماء الاستفهام لا تنون ، ولا تدخلها الألف واللام ، ولا تضاف . والأسماء الموصولة تشبه الحروف لأنها تحتاج إلى صلة وعائد كما تحتاج الحروف إلى غيرها . والظروف مبنية لشبهها بالحروف . وأسماء الأفعال لا تعرّف ولا تضاف .

ثم تحدث بعدها عن خواص الأسماء كلها .

ويظهر في الفصل الثالث ، وهو فصل الحرف ، أثر نظرية العامل واضحاً ، فيسهم في ترتيب فصوله . فنرى المؤلف يقسم الحروف إلى ثلاثة أقسام ، حروف عاملة ، وحروف غير عاملة ، وحروف تعمل في حالة ، ولا تعمل في حالة أخرى.

وعندما يتحدث عن الحروف العاملة يقسمها أيضاً بحسب عملها . فالأولى بالتقديم الحروف الناصبة . ثم تليها الحروف الجارّة ، ثم الحروف الجازمة ،

كصنيعه في ترتيب فصول الكتاب العشرة الرئيسية ، فقد بدأ بفصل الرفع ، ثم النصب ثم الجرّ ، ثم الجزم . ولم يورد هنا فصلاً للحروف التي تعمل الرفع ، إذ لا وجود لهذا النوع من الحروف باستثناء إنّ وأخواتها التي تنصب المبتدأ قبل رفعها للخبر ، ولذا أوردها في أول فصل الحروف العاملة .

وعندما تعرض للمؤلف مشكلة صغيرة تتعلق بترتيب الحروف الناصبة ، إذ أن بعضها ينصب الفعل ، وبعضها ينصب الاسم ، نجده لا يتردد في جعل الناصبة للاسم قبل الناصبة للفعل . وهكذا نجده يورد أقسام الحروف العاملة كالتالي :

١ – إنّ وأخواتها ، وهي حروف ناصبة للاسم رافعة للخبر .
٢ – الحروف الناصبة للفعل .
٣ – الحروف الجارّة .
٤ – الحروف الجازمة مع ما حمل عليها من الأسماء والظروف .

ثم يأتي قسم الحروف غير العاملة ، وهنا لم يجد المؤلف أساساً لتقسيم هذا النوع من الحروف لأنها غير عاملة ، فلجأ إلى منهج آخر ، فرتبها بحسب الكثرة ، فبدأ بأكثرها عدداً ، ثم بالأقل عدداً . فبدأ بحروف الابتداء لأنها خمسة عشر حرفاً ، تليها حروف العطف لأنها عشرة ، وهكذا .

ثم يأتي قسم الحروف التي تعمل على صفة ولا تعمل على صفة أخرى ، وهي حروف النداء وما الحجازية ، ولا النافية للجنس ، ونجد في هذا الفصل أن طريقة التبويب بناء على نظرية العامل لا تغيب عن بال المؤلف ، فيورد (ما) قبل (لا) ، لأن الأولى ترفع الاسم وتنصب الخبر ، والثانية يبنى الاسم بعدها على الفتح ، فقدم المعرب على المبني . وأورد حروف النداء قبلهما لأن عددها أكثر .

ومن أبرز تأثير نظرية العامل على منهج المؤلف ورود فصل خاص بالعامل تحدث فيه عن العوامل بنوعيها اللفظي والمعنوي ، ويُعد هذا الفصل أكبر فصول الكتاب بعد فصل الاسم ، إذ أدخل فيه المؤلف أكثر أبواب النحو ، لأن الظواهر الإعرابية لا تحدث إلا بعامل . وقد أشرنا سابقاً إلى إمكانية الاستغناء عن هذا الفصل لولا أثر هذه النظرية وإلحاحها على فكر المؤلف .

وكما أسهمت نظرية العامل في تنسيق الكتاب وعرض مادته أسهم الإملاء أيضاً بنصيب وافر في التنسيق والعرض .

ومما لا شك فيه أن التأليف يحتاج إلى كثير من المراجعة وإعادة النظر والتنقيح والحذف والتغيير والإضافة ، وغير ذلك من أمور يعرفها كل من مارس هذا الفن ، وإذا ما أملى إنسان كتاباً فلن يستطيع مهما أوتي من ذكاء وقدرة أن يعرض مادته عرضاً دقيقا لا خلل فيها ولا نقص ولا تكرار .

وقد أملى ابن بابشاذ كتابه معتمداً على حفظه ، فلم يكن بين يديه نسخة يملي منها ، بل كان يقرأ نصاً من المقدمة ثم يملي شرح هذا النص . وأدلّ دليل على هذا ما ذكرناه سابقاً من أن تلميذ ابن بابشاذ خلف بن ابراهيم بن الحَصَّار عندما فاته جزء يسير من هذا الكتاب وأراد إتمامه ، لم يجد عند شيخه نسخة من الكتاب ، مما دفع الشيخ إلى إعادة إملاء ذلك الجزء مرة أخرى ، مستخدماً اسلوباً آخر وعبارات مختلفة .

ونجد إطالة في مواضع متفرقة من الكتاب ، وتفصيلات لا تليق إلا بكتب الموسوعات . ونستطيع أن نزعم أن بعض المواضع التي وردت فيها بعض تفصيلات واستطرادات كانت بسبب سؤال من التلميذ إلى الشيخ .

وقد أشار المؤلف إلى ذلك صراحة . فعندما تحدث عن الخلاف في إعراب الأسماء الستة بالحروف نجده يقدم لذلك قائلاً : (وقد اختلف الناس في هذه الحروف على أقوال مذكورة في عدة من الشروح . لكن جملة ما تحتاج إلى معرفته في شرح هذه المقدمة حسب ما التمست وفقك الله تعالى أن منهم من يقول . . . . الخ[1]) .

كذلك نجده يتحدث حديثاً مفصلاً عن قراءة (أَنَّ الله بريءٌ من المشركين ورسولُه) ، بفتح أنَّ ورفع كلمة (ورسوله) ، ثم يختم حديثه قائلا : (وإنما وُسِّع الكلام في هذه المسألة حسب ما سألت أيها الأخ وفقك الله[2]) .

---

١ انظر الورقة ١٠ .

٢ - انظر الورقة ٣٤ .

كذلك يشير في بعض المواضع بعد عرضه لاحدى القضايا إلى أن ذلك شيءٌ عرض فذكر[1] .

ولا يعين الإملاء المؤلف على الإلمام بكل ما في كتابه ، فقد ينسى أن يتحدث عن قضايا ذكرها في المقدمة المحسبة وتحتاج إلى شيءٍ من التفصيل في الشرح . فنراه مثلا يذكر (أيَّان) في أدوات الشرط في المقدمة المحسبة ، ثم يغفل الإشارة إليها في الشرح (الورقة ٣٨) . ويذكر في حروف العطف (الورقة ٤٢) أنّ حتى وردت في موضعين ، مع أنها قد وردت في ثلاثة مواضع .

وكما كان الإملاء سبباً لاطالة الحديث في بعض المواضع كان سبباً للاختصار في مواضع أخرى . ويبدو أن الأمثلة الكثيرة والتفصيلات الغزيرة كانت لا تحضر في ذهن المؤلف عند الإملاء ، فيترك الفصل وهو محتاج إلى شيءٍ من الإيضاح والتفصيل . فباب المفعول المطلق لا يزيد على صفحة واحدة ، وكذلك باب المفعول له . وباب المفعول معه يقع في صفحتين ، بينما باب الحال في ست صفحات ، وكذلك باب التمييز . ويلاحظ كذلك الإيجاز الكثير في بابي الفاعل والمبتدأ . ونجده يقول مثلا في لام التعريف الورقة ٢٥ (ولام التعريف معناها تعريف عهد أو تعريف جنس أو تعريف حضور) ، ثم لا يزيد على ذلك شيئاً .

ولنا على منهج المؤلف بضع ملاحظات ، أهمها أن تقسيم الكتاب إلى تلك الفصول العشرة جعل المؤلف غير قادر على إيراد جميع ما يحتاج إليه المتعلم من مبادئ النحو ، لأن بعض الأبواب لا تدخل ضمن هذه الفصول العشرة . ولذلك لا نجد في الكتاب مثلاً باب العدد ، ولا باب جمع التكسير ، وهما بابان يحتاج المتعلم إليهما .

وكذلك نجد المؤلف يورد أسباباً واهية لا يراده لبعض أبواب النحو في غير مواضعها ، ولكنه يحس بالحاجة إليها فيدخلها في أحد الفصول قسراً ، فيتحدث عن المعارف بعد حديثه عن اسم الإشارة ، فيذكر أن سبب إيرادها في هذا المكان

---

١ – انظر مثلاً الورقة ٣٩ ، والورقة ٤٤ .

أنه لما ذكر أن أسماء الإشارة معارف أجمل جملة المعارف حتى تعرف (الورقة ٢١).
وعندما يورد باب التنوين بعد باب أسماء الأفعال يقول محتجاً : (فإنه لما ذكر التنوين في فصل أسماء الأفعال سيق معه جملة ما يأتي عليه التنوين) الورقة ٢٤ .

وقد أدى تقسيم المؤلف لكتابه إلى هذه الفصول العشرة إلى تكرار بعض الأبواب في أكثر من موضع . ففي فصل الحرف نجده يتحدث عن حروف العطف (الورقة ٤١) ، ثم يوردها مرة أخرى في فصل عطف النسق (الورقة ٨٨) . كذلك نجده يذكر كان وأخواتها في ثلاثة مواضع ، في فصل الرفع (الورقة ٤٧) ، وفي فصل النصب (الورقة ٥٨) ، وفي فصل العامل (الورقتان ٦٤–٦٥) . ولكنه لا يتحدث عن كان وأخواتها حديثاً مفصلاً إلاّ في فصل العامل ، ويشير إليها بإيجاز في الفصلين الآخرين .

ونراه أيضاً يتحدث عن إنَّ وأخواتها في ثلاثة مواضع . في فصل الرفع (الورقة ٤٧) لأن خبرها مرفوع ، وفي فصل النصب (الورقة ٥٨) لأن اسمها منصوب ، وفي فصل الحرف (الورقة ٣٢) ، وفي هذا الفصل يوفيّ الحديث حقه.

وكان ينبغي أن يعطي المؤلف نفسه شيئاً من الحرية في تقسيم فصول كتابه . فلو كانت فصول الكتاب أكثر من هذا العدد لساعدت المؤلف على قلة التكرار .

ويلاحظ بصورة عامة اهتمام المؤلف بالمسائل الخلافية بين المدرستين البصرية والكوفية ، وقد أطال في مواضع متعددة من الكتاب عرض الآراء والحجج في مسائل كثيرة ، وكان الأولى تجنب مثل هذه الأمور ، لأن الكتاب كتاب تعليمي لا يهدف إلى عرض أصول البحث في هذا العلم ومسائل الخلاف فيه ، بقدر ما يهدف إلى شقّ الطريق أمام المتعلم كي يفهم لغته في يسر وسهولة حتى يصبح قادراً على التعبير بلا خطأ أو ركاكة .

ومن الخصائص العامة للكتاب أن المؤلف مزج بين النحو والصرف ، ولم يفرد للصرف باباً خاصاً ، بل تحدث عن أوزان الاسم في فصل الاسم ، وأوزان الفعل في فصل الفعل .

الشواهد :

لم يكن العصر الذي ألف فيه ابن بابشاذ كتابه عصر رواية وسماع ، ولم يكن عصر استقراء أوّلي للغة يقوم على تلك الروايات المسموعة . بل جاء المؤلف بعد عصر جمعت فيه المادة اللغوية ، وصُنفت ، ودُرست ، ووُضعت في اللغة وقواعدها مؤلفات كثيرة تناولت لغة العرب بالدرس والتحليل والتقعيد . ولذا لم يكن غريباً أن نرى ابن بابشاذ ينهج نهج النحاة الذين سبقوه ، ويدور في فلكهم ، مستخدماً شواهدهم وأدلتهم ومناهجهم .

وقد استخدم ابن بابشاذ في كتابه مجموعة من الشواهد لتوضيح قواعد اللغة وتقرير أحكامها ، وتبيين ظواهرها .

ومن الممكن تقسيم شواهد الكتاب إلى ثلاثة أقسام :

١ – القرآن الكريم وقراءاته .

٢ – الحديث الشريف .

٣ – شعر العرب ونثرهم .

١ – أما القرآن الكريم فهو الأساس الأول للنحو العربي . منه استقى النحاة واللغويون مادتهم ، واستشهدوا بآياته وقراءاته على صحة قواعدهم .

ولذا نجد أن أكثر شواهد الكتاب من القرآن الكريم . فقد استخدم المؤلف ستين ومائة آية إذا استثنينا الآيات المكررة . وأكثر هذه الآيات على قراءة الجمهور ، أي على قراءة الأكثرية . وقد تمثل المؤلف بهذه الآيات في مواضع كثيرة لتوضيح قواعده ، وتثبيت أحكامه .

ولا يختلف موقف المؤلف من القراءات القرآنية عن موقف أصحابه البصريين الذين يميل إلى مذهبهم كما سنبين بعد قليل . فهو يحتج بهذه القراءات في وضع القواعد إن كانت موافقة للقياس . أما إن كانت القراءة القرآنية تخالف أصلاً من أصول البصريين ، أو قياساً من أقيستهم فإننا نراه لا يميل إلى الأخذ بها ، أو وضع القواعد على ضوئها ، بل يبحث لها عن تأويل . أو يعدّ ما جاءت به هذه القراءة

ظاهرة نادرة لا ينبغي أن توضع قواعد اللغة وفق ما جاءت به . ولكننا لا نجده يغلط قارئاً أو يتهمه باللحن كما يفعل بعض النحاة ، ولعل ورعه كان يمنعه من ذلك.

وإليك الأمثلة :

١ - يقول المؤلف إن الساكنين لا يلتقيان إلاّ في الوقف ، ولذا ينبغي تحريك الياء من قولك : فتايَ وعصايَ ومغزايَ وما شابهها . وعندما يواجه ابن بابشاذ بقراءة نافع (إنَّ صلاتِي ونُسُكِي ومَحْيَايْ ومَمَاتِي لله ربِّ العالمين) ، بتسكين الياء من (محيايْ) يردها ردّاً رقيقاً فيقول (فأما قراءة من قرأ (ومحيايْ) ، باسكان الياء فإنه غير مَقِيس عليها بل قراءه الجماعة أمضى وأشبه بالقياس . ووجه هذه القراءة اعتقاد الوقف ، لأنه في الوقف يجمع بين ساكنين فيكون الوقف كالسادِّ مسدّ الحركة . . .) آخر الورقة ١١ .

٢ - نون التوكيد الخفيفة لا تدخل على فعل الاثنين وجماعة النساء لئلا يجمع بين ساكنين . ويؤوّل المؤلف قراءة ابن عامر (فاستقيما ولا تَتَّبِعَانِ) قائلاً : (فأما قراءة ابن عامر (فاستقيما ولا تتبعَانِ) ، بتخفيف النون وكسرها فليست النون نون تأكيد ، ولا « لا » حرف نهي ، وإنما النون نون إعراب وعلامة رفع ، و « لا » حرف نفي ، والجملة في موضع نصب ، وانتصابها على الحال . . . .) آخر الورقة ٣٠ .

٣ - أنَّ المفتوحة المشددة لا يعطف على موضعها بالرفع ، ويوجه المؤلف قراءة (أنَّ الله بريءٌ من المشركين ورسولُه) بفتح أنَّ وضم اللام من كلمة رسولُه ، فيقول (فأمَّا إيرادهم الآية في قوله عز وجل : أَنَّ اللهَ بريءٌ من المشركين ورسولُه ، فإنه إذا حَسُنَ الظنُّ بمن جَوَّزه فإنما هو محمول على الرواية بكسر إنّ ، وهي تُروى عن الحسن البصري ، وهارون عن أبي عمرو . وليس هناك داع يدعو إلى الحمل على موضع « أنّ » في الآية ، لأنّ في الكلام مندوحةً عنه ، وهو العطف على المضمر في (بريءٌ) ، لأنه قد سدّ طول الكلام بالجار والمجرور مسد التأكيد بقوله (من المشركين) ، وطول الكلام يسد كثيرا مسدّ التأكيد . . . . الخ) الورقة ٣٤ .

٤ – لا تدخل لام الأمر إلا على فعل الغائب ، أما المخاطب فإن المخاطبة تغني عن اللام ، فيقال في الغائب : لِيَقُمْ فلان ، وفي المخاطب : قُمْ . أما قراءة أبي جعفر والحسن والأعمش (فبذلك فَلْتَفْرَحُوا) – وهي قراءة تلغي هذه القاعدة – فهي شاذة عند المؤلف ، ولذلك يردُّها باحثاً لها عن تخريج ، يقول (ومعنى لام الأمر للغائب ، مثل لِيَقُمْ فلان ، ولا تكون إلا مع فعل الغائب في الغالب . لأنه إذا كان للمخاطب كان مبنياً ، ولم تدخل عليه لام ، مثل : قم واذهب فأما قراءة من قرأ (فبذلك فَلْتَفْرَحُوا) بالتاء ، فانه استعمل الأصل المتروك . لأن الأصل في المواجهة أن تكون بلا حرف مضارعة ، وأن يقال فبذلك فافْرحوا ، لأن المواجهة أغنت عن تاء المخاطبة ، ومثله في الشذوذ « لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ » ، وأصله خذوا مصافَّكم . ولكنه جاء على الأصل المتروك زيادة في تأكيد المخاطبة والمواجهة) الورقة ٣٨ .

٥ – إنَّ بمعنى نعم في قراءة من قرأ (إنَّ هذانِ لساحران) وليست هذه القراءة دليلاً على أن المبتدأ قد يبقى مرفوعاً بعد دخول إنّ . انظر آخر الورقة ٤٢ .

٦ – النون لا يجوز أن تحذف من الأفعال الخمسة إلا بعامل ، فإذا قلت : أنتِ تضربِيني ، وهما يضرباني ، لم يجز ، وعندما تعارض هذه القاعدة قراءة (أَتُحَاجُّونِي) ، يرى ابن بابشاذ أن المحذوف هي النون الثانية ، أي نون الوقاية ، وليست المحذوفة هي النون الأولى وهي لا تزول إلا بعامل لأنها علامة الرفع . (الورقة ٥٠) .

٧ – لا يُقام عند عدم الفاعل – في الفعل المبني للمجهول – سوى المفعول به الصريح إن وجد ، فلا يحل غيره محله مع وجوده ، وقد ذكر المؤلف قراءتين خالفتا هذه القاعدة . قال موجهاً الآية الأولى (فأما قراءة من قرأ « ويُخْرَجُ له يومَ القيامةِ كِتاباً يَلْقاهُ منشورا » فالذي قام مقام الفاعل المفعول به ، لا مصدر ولا مفعول بحرف جرّ . والتقدير : ويُخْرَجُ له عملُه يوم القيامة مكتوباً ، فكتاباً ينتصب على الحال الواقعة موقع مكتوب ، فلذلك لا يجوز أن تقام الحال مقام الفاعل . . .) آخر الورقة ٧٢ .

أما الآية الثانية فلم يجد لها المؤلف تأويلا ولذلك اكتفى بوصفها قائلاً (وأما قراءة من قرأ « لِيُجزَى قوماً بما كانوا يكسبون » ، فإنها مشكلة جداً لأنه أقام المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به وهو القوم . والتقدير : لِيُجْزَى الجزاءُ قوماً . . .) آخر الورقة ٧٢ .

ومن الواضح أن هذه القراءة تعد دليلاً على جواز إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجود المفعول به في الكلام[١] .

٨ - لا يختلف موقفه عن موقف البصريين تجاه قراءة حمزة المعروفة (واتقوا اللهَ الذي تَساءلون به والأرحامِ) ، بالجرّ ، ولا تعتبر هذه الآية كما يتبين من موقفه منها دليلاً على جواز العطف على المضمر المجرور من غير إعادة حرف الجر ، بل الواو واو قَسَم ، والأرحام مقسم به مجرور . (آخر الورقة ٨٨) .

وهكذا نجد أنّ ابن بابشاذ لا يستشهد بالقراءات القرآنية إلاّ في مجال الأصول والقواعد التي وضعها علماء البصرة ، وساندها علماء بغداد من بعد ، وهي تعتمد منهجاً يخالف منهج الكوفيين . ومن أسسهم أنه لا يقاس إلا على الكثير المطّرد ، أما الأمثلة النادرة ، فلا تعتبر دليلا على صحة قاعدة ، ولا يثبت بها حكم ، ولعل في ما ذكرناه من أمثلة ما يوضح هذه النظرة .

أما القراءات القرآنية التي تتفق هي وأصول المذهب ولا تشذ عن الكثير المطّرد فإننا نجد المؤلف يحتج بها في كتابه لتأييد حكم أو إبطال آخر . فقراءة (فأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وشُرَكَاؤُكُمْ) ، بالرفع ، مقبولة ، وهي تسير وفق القواعد ، مع أن فيها عطفاً على الضمير المرفوع من غير تأكيد ، ولكن لا حاجة إلى تأكيد عنده ، لأن طول الكلام بقوله سبحانه (أمركم) سدّ مسدّ التأكيد[٢] .

٢ - أما الحديث الشريف فلا نجد في الكتاب غير ثلاثة أحاديث :

الأول : ليس في الخضراوات صدقة ، وقد أورد هذا الحديث في باب جمع

---

١ انظر البحر المحيط : ٤٥/٨ .

٢ - انظر الورقة ٣٤ ، ٨٨ . وانظر أمثلة أخرى في الورقات ٣٥ ، ٣٦ ، ٧٧ ، ٨١ ، ٨٢ .

المؤنث السالم (الورقة ٨) ، فذكر أنّ المؤنث الممدود مثل حمراء لا يجمع بالألف والتاء إذا كان صفة ، بل يجمع إذا كان اسماً . (فان قيل : فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : ليس في الخضراوات صدقة . قيل : الخضراوات هنا اسم للبقولات ، ولم يقصد بها قصد الصفة ، وإنما قصد به قصد الاسم فجرى مجرى طَرْفاء وطَرْفاوات) .

والحديث الثاني : قوله صلى الله عليه وسلم لأصحابه (لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكم) . وقد اعتبر المؤلف دخول اللام على الفعل المراد به المخاطب شاذاً . فذهب إلى أن أصله خذوا مصافكم ، ولكنه جاء على الأصل المتروك زيادة في تأكيد المخاطبة والمواجهة (الورقة ٣٨) .

ومن الواضح أن المؤلف لم يستشهد بهذين الحديثين لتقرير قاعدة ، بل أوردهما لأنهما من الشواهد التي يستدل بهما بعض النحاة ، فذكرهما كي يبحث لهما عن تأويل يجعلهما غير صالحين للاستدلال على هدم ما وضعه من قواعد .

والحديث الثالث غير ثابت أنه للرسول صلى الله عليه وسلم ، بل ربما كان من الأثر . وهو (ما من أيام أحبُّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة) ، واستشهد به على رفع (أفعل) للظاهر . (الورقة ٨٠) .

ولا نستطيع أن نزعم أن ابن بابشاذ ممن يستشهدون بالحديث اعتماداً على ثلاثة شواهد ، لأنّ مثل هذا الاستشهاد معروف بين النحاة ، ولا تخلو كتب النحاة الأوائل كسيبويه وغيره من بضعة أحاديث ، وهذا لا يدل دلالة كافية على أن الحديث من مصادر هؤلاء النحاة .

٣ – أما الشعر العربي فهو المصدر الثاني من مصادر اللغة عند النحاة العرب ، وقد كثر احتجاجهم به ، ووضعوا لهذا الاحتجاج أصولاً وقواعد ، فحددوا الشعراء الذين يحتج بشعرهم ، وعصور الاحتجاج[1] .

وقد استشهد ابن بابشاذ في كتابه هذا باثنين وأربعين شاهداً من الشعر . منها

---

١ – انظر مقدمة خزانة الأدب للبغدادي .

اثنان وثلاثون شاهداً لشعراء معروفين ، وثلاثة شواهد مختلف في نسبتها إلى قائليها ، وسبعة شواهد مجهولة لا يعرف قائلوها . وجميع هذه الشواهد معروفة متداولة في كتب النحو[1] . وأربعة وعشرون شاهداً منها من شواهد سيبويه في كتابه . كما أن أصحاب هذه الشواهد – التي عُرف قائلوها – من شعراء عصور الاحتجاج كما حددها النحاة ، فهم من شعراء الجاهلية والإسلام وعصر الدولة الأموية ، ولا نجد من بينهم شاعراً مولداً ، أو شاعراً انفرد ابن بابشاذ بالاحتجاج بشعره .

ونلحظ أن ابن بابشاذ لا ينسب الشواهد إلى أصحابها ، وهي عادة سار عليها أكثر النحاة العرب ، وقد أدّى ذلك إلى ظهور حركة تأليف تدور حول هذه الشواهد ، موجهة اهتمامها إلى نسبة هذه الشواهد ، وإلى شرحها وإعرابها .

ويستخدم المؤلف شواهد الشعر في المجال الذي يستخدم فيه القرآن الكريم . أعني تأكيد صحة الأحكام ، وتثبيت القواعد وتوضيحها والدفاع عنها .

ويدل موقفه من بعض الشواهد الشعرية على أنه يرى أن للشعر أحوالاً تختلف عن النثر ، ولذلك يجوز فيه ما لا يجوز في النثر ، ومعنى هذا أن الظواهر التي لا يجد لها نظيراً من النثر ، ويجدها متمثلة في بعض شواهد من الشعر ، هذه الظواهر تعد شاذة في نظره ، قادت الشاعر إليها ضرورة الشعر . فهو يذهب إلى أن كلمة فم لا تستخدم مضافة ، وهي بالميم ، بل تحذف الميم ويُؤتى بالواو أو بالألف أو بالياء ، فلا يصح أن تقول : فمك وفمه ، بل ينبغي أن تقول فوك وفوه . أما قول رؤبة :

* يصبحُ عطشانَ وفي البحرِ فَمُه *

فهو شيءٌ خاص بالشعر . (الورقة ١١) .

ونراه يقول عند الكلام على العطف على الضمير المرفوع والضمير المجرور

---

١ – يتبين ذلك من مراجعة التعليقات في هوامش الكتاب على كل شاهد . ويستثنى من ذلك شاهد واحد لم أجده في المصادر ، وهو :

استغفرُ اللهَ غفَّارَ الذّنوبِ لِمَا   قَدَّمْتُ من عَمَلٍ لَمْ يَرْضَهُ اللهُ

أن حروف العطف تشترك في عطف الظاهر على المضمر (إلا أن يكون مضمراً مرفوعاً أو مجروراً ، فإنه يحتاج مع ضمير المرفوع إلى تأكيد ، مثل : قمتُ أنا وزيدٌ . ويحتاج مع ضمير المجرور إلى إعادة الجارّ ، مثل : مررتُ به وبزيدٍ ، ولا يجوز : مررتُ به وزيدٍ إلاّ في الشعر كما قال :

فاليوم قد بِتَّ تهجونا وتشتمنا فاذهبْ فما بك والأيامِ من عَجَب

وكذلك يجوز مع المرفوع في الشعر كما قال :

قلت إذْ أَقبلتْ وزُهْرٌ تَهَادَى كنعاجِ المَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلا)

(الورقة ٨٨) .

أما الشواهد من نثر العرب فهي قليلة في الكتاب ، وهي مثلان ، وسبع عبارات محكية عن العرب . وقد استخدمها المؤلف لتوضيح بعض الأحكام في مواضع متفرقة من كتابه .

موقفه من المدارس النحوية :

قال ابن الأنباري في ترجمته لابن بابشاذ (وكان هو وأبو علي بن فضّال المجاشعي من حذاق نحاة المصريين على مذهب البصرايين[1]) .

وتعدّ هذه الكلمة مفتاحاً لمعرفة مذهب ابن بابشاذ . ويتضح ما قاله ابن الأنباري وضوحاً تاماً في هذا الكتاب . فقد كان الرجل بصرياً في أكثر ما عرضه من مسائل النحو . والمتتبع للكتاب يجد المؤلف يسير وفق المذهب البصري في القياس وفي تفسير الظواهر اللغوية .

ومن أبرز ما يمثل بصريته وقوفه مع البصريين في المسائل الخلافية التي جرت بين المدرستين البصرية والكوفية . وقد عرض المؤلف لبعض هذه المسائل في مواضع متفرقة من كتابه ، ووقف إلى جانب البصريين ، وأطلق عليهم في أكثر من موضع لقب « أصحابنا » ، وردّ أقوال الكوفيين وضعّفها ، بل لا يتردد أحياناً في إظهار العجب منها .

---

١ - نزهة الألباء : ٣٦١ .

وهذه خلاصة المسائل التي يظهر فيها ميله إلى المذهب البصري استخلصناها من كتابه :

١ – الاسم مشتق من السُّمُوِّ كما يقول البصريون ، لا من السِّمَة كما يقول الكوفيون . وقد ناقش آراء الكوفيين وضعفها . (الورقة ٤ ، وقارن بالمسألة الأولى من الإنصاف) .

٢ – الفعل مشتق من المصدر . (راجع الورقة ٦ ، وقارن بالمسألة ٢٨ من الإنصاف) .

٣ – الواو والألف والياء في الأسماء الستة حروف إعراب . (الورقة ١٠ ، وقارن بالمسألة الثانية من الإنصاف) .

٤ – الواو والألف والياء في المثنى والجمع حروف إعراب . (الورقة ١٢ ، وقارن بالمسألة الثالثة من الإنصاف) .

٥ – المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بهما معاً . (الورقة ١٨ ، ٦٣ . وقارن بالمسألة الخامسة من الإنصاف) .

٦ – لا يجوز جمع العلم المختوم بعلامة تأنيث مثل طلحة وغيره جمع مذكر سالماً . (الورقة ١٤ ، وانظر المسألة الرابعة من الإنصاف) .

٧ – إنَّ وأخواتها تنصب المبتدأ وترفع الخبر ، وفي رأي الكوفيين أن الخبر مرفوع أصلاً . (الورقة ٣٢ ، وانظر الإنصاف ، المسألة ٢٢) .

٨ – الظرف إذا وقع خبراً ينتصب بفعل مقدر أو اسم فاعل ، والتقدير : زيدٌ استقرَّ أو مستقرٌّ عندك ، وعند الكوفيين أنه ينتصب على الخلاف . (آخر الورقة ٣٢ ، وانظر الإنصاف ، المسألة ٢٩) .

٩ – مِنْ لابتداء الغاية مع المكان . (آخر الورقة ٣٦ ، وانظر المسالة ٥٤ من الإنصاف) .

١٠ – يُعطف بلكن بعد النفي فحسب ، وعند الكوفيين أنه يعطف بها بعد الإيجاب أيضاً ، (الورقة ٤٢ ، وقارن بالمسألة ٦٨ من الإنصاف) .

١١ – اسم « لا » المفرد النكرة مبني على الفتح ، وعند الكوفيين معرب . (آخر الورقة ٤٥ ، وقارن بالمسألة ٥٣ من الإنصاف) .

١٢ – المنادى المفرد المعرفة مبني ، وهو عند الكوفيين معرب ، (الورقة ٤٥ ، وانظر الإنصاف ، المسألة ٤٥) .

١٣ – الفعل المضارع مرفوع لوقوعه موقع الاسم ، وعند أكثر الكوفيين مرفوع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة ، (الورقة ٦٤ ، وانظر المسألة ٧٤ من الإنصاف) .

١٤ – الفعل المضارع معرب لمضارعته الاسم . (الورقة ٦٤ ، وانظر المسألة ٧٣ من الإنصاف) .

١٥ – لا يجوز تقديم خبر (ما زال) وأخواتها التي في معناها عليها ، وعند الكوفيين جائز . (الورقة ٦٦ ، وانظر المسألة ١٧ من الإنصاف) .

١٦ – اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير ، والكوفيون لا يوجبون ذلك . (الورقة ٧٧ ، وانظر المسألة الثامنة من الإنصاف) .

١٧ – الاسم بعد « لولا » مرفوع بالابتداء ، وعند الكوفيين مرتفع بلولا . (الورقة ٤٠ وقارن بالمسألة العاشرة من الإنصاف) .

١٨ – الفعل هو عامل النصب في المفعول . وعند الكوفيين الفعل والفاعل جميعاً. (الورقة ٥١ ، ٦٣ ، ٦٤ ، وانظر المسألة ١١ من الإنصاف) .

١٩ – نعم وبئس فعلان جامدان ، وهما عند الكوفيين اسمان . (الورقة ٣١ ، ٧٥ ، وقارن بالمسألة ١٤ من الإنصاف) .

٢٠ – أفعل في التعجب فعل غير متصرف ، وعند الكوفيين اسم ، (الورقة ٣١ ، ٥٢ ، ٧٤ ، وانظر المسألة ١٥ من الإنصاف) .

٢١ – لا يجوز التعجب من السواد ، وعند الكوفيين جائز (الورقة ٧٤ ، وانظر المسألة ١٦ من الإنصاف) .

٢٢ – ما الحجازية ترفع الاسم وتنصب الخبر بنفسها ، والخبر عند الكوفيين

منصوب بحذف حرف الجرّ . (الورقة ٤٥ ، وانظر المسألة ١٩ من الإنصاف) .

٢٣ – لا تدخل لام الابتداء في خبر « لكنّ » ، وهو عند الكوفيين جائز . (الورقة ٣٣ ، وانظر المسألة ٢٥ من الإنصاف) .

٢٤ – العامل في المفعول معه الفعل بتقوية الواو . وعند الكوفيين العامل هو الخلاف . (الورقة ٥٣ ، ٥٦ . وقارن بالمسألة ٣٠ من الإنصاف) .

٢٥ – فعل الأمر للمخاطب مبنيّ ، وعند الكوفيين معرب ، (الورقة ٣٨ ، آخر الورقة ٦٢ ، المسألة ٧٢ من الإنصاف) .

٢٦ – أن المضمرة هي عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعيّة ، وعند الكوفيين العامل هو الصرْف . (الورقة ٣٤–٣٥ ، وقارن بالمسألة ٧٥ من الإنصاف) .

٢٧ – أنْ المضمرة هي عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية ، وعند الكوفيين العامل هو الخلاف . (الورقة ٣٤–٣٥ ، وانظر المسألة ٧٦ الإنصاف) .

٢٨ – عامل النصب في الفعل المضارع بعد لام التعليل « أَنْ » المضمرة ، وعند الكوفيين اللام نفسها . (الورقة ٣٥ ، وانظر المسألة ٧٩ من الإنصاف) .

٢٩ – عامل النصب في الفعل المضارع بعد حتى « أنْ » المضمرة ، وأن وما دخلت عليه في محل جر بحتى ، وحتى لا تنصب بنفسها . وهي عند الكوفيين تنصب بنفسها . (الورقة ٣٤–٣٥ ، وانظر المسألة ٨٣ من الإنصاف) .

٣٠ – إنْ الواقعة بعد « ما » زائدة ، مثل (ما إنْ زيدٌ قائمٌ) ، وهي عند الكوفيين بمعنى « ما » . (الورقة ٤١ ، وقارن بالمسألة ٨٩ من الإنصاف) .

٣١ – تكون « إنْ » مخففة من الثقيلة ، واللام بعدها للتأكيد ، وللفرق بينها وبين إنْ النافية . و « إنْ » عند الكوفيين بمعنى « ما » ، واللام بمعنى « إلاّ » . (الورقة ٤١ ، وانظر المسألة ٩٠ من الإنصاف) .

٣٢ – كيف لا يجازى بها عنده ، ويجازى بها عند الكوفيين ، (الورقة ٣٩ ، وانظر المسألة ٩١ من الإنصاف) .

٣٣ – السين الداخلة على الفعل المستقبل أصل بنفسها ، وليست مقتطعة من سوف كما يقول الكوفيون . (الورقة ٤٤ ، وانظر المسألة ٩٢ من الإنصاف) .

٣٤ – لا تدخل نون التأكيد الخفيفة على فعل الاثنين ، وفعل جماعة النساء . (الورقة ٣٠ ، وانظر المسألة ٩٤ من الإنصاف) .

٣٥ – لا يجوز تقديم التمييز على عامله ، ولو كان فعلاً متصرفاً . (الورقة ٥٥ ، وانظر المسألة ١٢٠ من الإنصاف) .

٣٦ – رُبَّ حرف جر ، وهي عند الكوفيين اسم . (الورقة ٣٧ ، وانظر المسألة ١٢١ من الإنصاف) .

٣٧ – يجوز تقدم الحال على الفعل ، سواء كان صاحب الحال ظاهراً أم مضمراً . ويجوز عند الكوفيين اذا كان صاحب الحال مضمراً فحسب . (الورقة ٥٤ ، وانظر المسألة ٣١ من الإنصاف) .

٣٨ – الناصب للمستثنى هو الفعل بتوسط إلاّ . (الورقة ٥٦ ، وقارن بالإنصاف ، المسألة ٣٤) .

٣٩ – لا يجوز إضافة الشيءُ إلى نفسه إذا اختلف اللفظان ، ويقدر حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه في مثل : مسجدُ الجامعِ . وهو جائز عند الكوفيين . (الورقة ٦٠–٦١ ، وانظر المسألة ٦١ من الإنصاف) .

٤٠ – كِلاَ وكِلْتا لفظان مفردان وتثنيتهما معنوية . (الورقة ٨٣ ، وانظر المسألة ٦٢ من الإنصاف) .

٤١ – النكرة لا تؤكد بغير لفظها ، وذلك جائز عند الكوفيين . (الورقة ٨٢ ، وانظر الإنصاف المسألة ٦٣) .

٤٢ – لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلاّ باعادة الخافض . (الورقة ٨٨ ، وانظر المسألة ٦٥ من الإنصاف) .

٤٣ – لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلاّ بعد تأكيده . (الورقة ٨٨ ، وانظر المسألة ٦٦ من الإنصاف) .

٤٤ – ضمائر الفصل لا موضع لها من الإعراب . (الورقة ١٨ ، وانظر المسألة ١٠٠ من الإنصاف) .

٤٥ – من معاني « أنْ » المخففة المفتوحة أن تكون تفسيرية . والكوفيون ينكرون أن التفسيرية . (آخر الورقة ٣٥ ، وانظر مغنى اللبيب ٣١/١) .

٤٦ – التأنيث بالتاء في مثل : قاعدة وقائمة ومهالبة ونحوه ، لا بالهاء كما يقول الكوفيون . (الورقة ٤٣) .

٤٧ – التأنيث بالألف المقصورة في مثل : حبلى وجمادى ، ونحوهما ، لا بالياء كما يقول الكوفيون . (الورقة ٤٣) .

٤٨ – التأنيث بالألف الممدودة في نحو حمراء وصفراء ، لا بالهمزة كما يقول الكوفيون . (الورقة ٤٣) .

هذا هو موقفه من عامة البصريين ، موقف المناصر لمذهبهم والسائر على هديهم .

أما سيبويه فهو صاحبه المحبب إليه . نراه يرجح أقواله ، ويؤيدها ، وينصح تلميذه في مواضع كثيرة بأن يأخذ بآرائه ويعوّل عليها .

وإذا كان في المسألة أقوال متعددة نجده يميل إلى رأي سيبويه ، ويفضله على غيره ، ويأتي بالأدلة لإثبات صحته ، ومما يوضح هذا موقفه من آراء البصريين التي عرضناها قبل قليل ، فسيبويه يشارك البصريين الرأي في أكثر هذه المسائل ، ويزيد هذه القضية وضوحاً الأمثلة التالية :

١ – اختلف النحاة في « إيّاك » على عدة أقوال ، ذكرها ابن بابشاذ ، ثم قال : (. . . ومنها القول المعتمد عليه وهو المذكور في المقدمة أن « إيّا » اسم مضمر ، والكاف حرف خطاب ، وهذا القول هو قول الأخفش وقول سيبويه . وعليه العمدة . . . .) آخر الورقة ١٧ .

٢ – الاسم بعد « إذا » مرفوع باضمار فعل عنده كما يقول سيبويه وأصحابه ،

لا بالابتداء كما أجاز الأخفش (الورقة ٢٣) .

٣ – لَنْ مفردة كما يقول سيبويه ، لا مركبة كما يقول الخليل . (انظر الورقة ٣٦) .

٤ – عبارة (عفيفُ يدِهِ) وأمثالها جائزة عنده وفقاً لرأي سيبويه . الورقة ٦٠ .

ولا نجد ابن بابشاذ يخالف سيبويه إلا في مسألة واحدة . وهي مسألة حذف النون في قراءة (أتحاجُّوني) ، بتخفيف النون ، فابن بابشاذ يرى أن المحذوفة هي النون الثانية ، أي نون الوقاية ، ولا يجوز أن تكون المحذوفة هي النون الأولى ، لأن النون الأولى علامة رفع لا تزول إلاّ بعامل[1] . أما سيبويه فهو على خلاف هذا الرأي ، فهو يرى أن النون المحذوفة هي النون الأولى[2] . والملاحظ أن المؤلف لم يذكر قول سيبويه ، ولعله لم يكن يعرفه .

ونجده أيضاً يحدد موقفه من النحاة بناء على موقفهم من البصريين عامة ، ومن سيبويه خاصة . ولذلك لا يتردد في رفض آراء المبرد وأقواله ، مع أنه بصري ، لأنه يخالف في هذه الآراء سيبويه أو جمهور البصريين . فهو لا يوافق على رأي المبرد القائل بجواز تقدم التمييز على عامله إن كان فعلاً ويرى أن رأي سيبويه هو الصحيح[3] . وردَّ رأي المبرد في عامل النصب في المستثنى وصحح رأي سيبويه[4] . ورد رأيه أيضاً في تعليله لبناء حذامِ وقطامِ على الكسر[5] . ورد كذلك رأيه في تفسيره لعامل الرفع في المبتدأ[6] . ورد أيضاً تفسيره للعامل في البدل[7] .

وموقفه من الأخفش يشبه موقفه من المبرد . فهو يأخذ برأيه إن كان يوافق سيبويه والبصريين . أما إن كان الأخفش مخالفاً لهم فلا يميل إلى رأيه .

---

١ – انظر الورقة ٥٠ .

٢ – راجع كتاب سيبويه ١٥٤/٢ ، وإتحاف فضلاء البشر ٢١٢ .

٣ – انظر الورقة ٥٥

٤ – راجع الورقة ٥٦ .

٥ – راجع الورقة ٦١ .

٦ – راجع الورقة ٦٣ .

٧ – انظر الورقة ٨٦ ، وقد أشرنا هناك إلى خطئه في فهم كلام المبرد .

ولهذا نجده يصحح قول الأخفش في أن « إيَّا » من « إيَّاك » اسم مضمر والكاف حرف خطاب ، لأن الأخفش متفق في هذا القول مع سيبويه [1] . ونراه يذهب مع البصريين إلى أن الاسم بعد إذا مرفوع بتقدير فعل ، خلافاً للأخفش الذي يجيز رفعه بالابتداء [2] .

ونجد عند ابن بابشاذ ميلاً إلى آراء البغداديين – مثل أبي علي الفارسي وابن جني – في بعض ما عرض له من مسائل . ولا عجب في هذا ، لأن ابن بابشاذ قد تلمذ للقاسم بن مخمد الواسطي ، وهذا قد أخذ عن تلاميذ أبي على كالربعي وغيره .

ومن المعروف أن أبا عليّ الفارسي كان ميالا إلى المذهب البصري أكثر من المذهب الكوفي . ولكنه انفرد بآراء خاصة استنبطها بعد دراسة طويلة للنحو وقضاياه .

ونرى ابن بابشاذ يأخذ برأي أبي علي الفارسي في علة بناء « الآن » فيذهب إلى أنها بنيت لتضمنها معنى ألف ولام غير الموجودة [3] . ونراه أيضاً لا يجيز تقديم خبر ليس عليها لأنها لا تتصرف [4] ، وهو رأي كوفي سار عليه البغداديون وأكثر النحاة المتأخرين .

ويتابع أيضاً أبا علي في عدم جواز العطف على موضع أَنَّ المفتوحة المشددة [5] . وسار على قوله في أن الأفعال الخمسة أفعال معربة لا حرف إعراب فيها [6] .

ونراه يتابع رأي ابن جني في جواز العطف على محل المجرور ، مثل : مررت بزيدٍ وعمرٍو ، وعمراً [7] .

---

١ – انظر آخر الورقة ١٧ .

٢ – انظر الورقة ٢٣ .

٣ – راجع آخر الورقة ٢٣ . وقارن بالإنصاف ، مسألة ٧١ .

٤ – انظر الورقة ٦٦ .

٥ – راجع الورقة ٣٣ .

٦ – راجع آخر الورقة ٤٦ ، وانظر همع الهوامع ٥١/١ .

٧ – انظر آخر الورقة ٧٠ ، وهمع الهوامع ١٤١/٢ ، ومغني اللبيب ٤٧٣ .

وهكذا نجد ابن بابشاذ يسير في عرضه لقضايا النحو العربي ومسائله وفق المذهب البصري في كثير من الأحيان ، ولكنه لا يغفل الآراء التي استنبطها نحاة بغداد كأبي علي الفارسي وأصحابه .

وينبغي الإشارة هنا إلى أن بعض مصادر النحو قد ذكرت لابن بابشاذ بضعة آراء[١] ، ولكننا لا نجدها في هذا الكتاب ، ولعلها قد وردت في كتبه المطولة كشرح أصول ابن السراج وشرح الجمل .

مخطوطات الكتاب :

ذكر بروكلمان احدى عشرة مخطوطة لكتاب شرح المقدمة المُحْسِبَة [٢] . وتوجد مخطوطة إضافية لم يشر إليها بروكلمان ، وهي مخطوطة مكتبة « قليج علي » بتركيـــا .

وقد اطلعت على هذه المخطوطات جميعها ما عدا مخطوطة مكتبة سليم آغا بتركيا ، وهي احدى المخطوطات التي ذكرها بروكلمان .

وهذا وصف موجز لما اطلعت عليه :

١ – نسخة مكتبة قليج علي بتركيا ، ورقمها ٩٧٦ . ومنها نسخة مصورة بمعهد المخطوطات العربية [٣] ، وتقع هذه النسخة في ٩٨ ورقة ، في كل صفحة تسعة عشر سطراً . وخطها نسخي معتاد ، مشكول في الغالب .

في أول النسخة ورقة خالية ، كتب في ظهرها ترجمة موجزة لابن بابشاذ ، مع تسمية بعض شراح المقدمة منقولة من كشف الظنون . وكتب على وجه الورقة التي تتلوها بخط مخالف لخط ناسخ الكتاب (كتاب الجُمَل الهادية في شرح المقدمة الكافية . املاء الشيخ الإمام طاهر بن أحمد بن بابشاذ) وتحت هذا بضعة تمليكات بخطوط مختلفة وأربعة أبيات من الشعر .

---

١ جمع شوقي ضيف بعض آراء ابن بابشاذ في المدارس النحوية : ٣٣٦ .

٢ – بروكلمان ، الملحق : ٥٢٩/١ .

٣ فهرس المخطوطات المصورة : ٣٨٣/١ .

وجاء في آخر النسخة (تمت الجمل الهادية في شرح المقدمة الكافية ولله المنة . فرغ من تعليقها لنفسه العبد المقر بذنبه ، الراجي عفو ربه علي بن حسان بن بدر في يوم الجمعة تاسع عشر المحرم من سنة ثلث وخمسين وستمائة والحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد النبي وآله الطاهرين) . ثم كتب الناسخ تحت هذه العبارة : (رواية الشيخ مهذب الدين محمد بن يحيى بن كرم المقري لهذه المقدمة عن الفقيه أبي الحسن على بن فرح السوراوي ، عن الشيخ العلاء بن المحتسب ، عن الشيخ أبي القاسم عبد الرحمن المقري ، عن مصنفها طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي) .

وأبو القاسم عبد الرحمن المقري هو عبد الرحمن بن الفحام تلميذ ابن بابشاذ الذي ذكرناه فيما مضى . ولم أظفر بأية ترجمة لبقية المذكورين في الإسناد .

وهذا الإسناد ليس إسناداً لنسختنا هذه كما قد يعتقد ، بل هو إسناد منقول من نسخة مسندة نَسَخَ منها الناسخ المذكور نسخته لنفسه كما مر قبل قليل .

وهذه النسخة أحسن نسخ الكتاب . ومما يجعلها مفضلة على غيرها أنها منقولة عن نسخة متصلة الإسناد بالمؤلف ، كما أن ناسخها قد قابلها بعد الفراغ من نسخها[1] ، وألحق في الهوامش بعض ما سقط منه في أثناء النسخ . كما أنها نسخة تامة لا نقص فيها . ولهذا اعتبرتها أصلاً ، وسميتها في الهوامش بنسخة (الأصل) .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه النسخة من التأليف المهدى لابن الفَحَّام .

٢ – نسخة جامعة كمبردج ، ورقمها ٦٢٩ . وعدد أوراقها ١٥٦ ورقة ، في كل صفحة سبعة عشر سطراً . وخطها نسخي مشكول .

وقد كتب على وجه الورقة الأولى بخط غير خط الناسخ (كتاب الجمل الهادية في شرح المقدمة الكافية إلى الشيخ أبي القاسم عبد الرحمن المعروف بابن الفحام رحمه الله تعالى آمين) . وقد ضرب على عبارة (كتاب الجمل الهادية)

---

١ – ومما يدل على أنها نسخة مقابلة أننا نجد في هوامش النسخة كلمة (بلغ) تتكرر في صفحات كثيرة .

وترك الباقي . ويبدو أن أحد قراء الكتاب لم يكن راضياً عن تسمية الكتاب بالجمل الهادية فضرب على هذا العنوان ، ولكن الكلام بقي واضحاً .

وقد قسمت هذه المخطوطة إلى جزأين ، فجاء في آخر الورقة ٧١ ، في نهاية فصل الحرف (تمّ الجزء الأول من الجمل الهادية في شرح المقدَّمة الكافية . يتلوه الجزء الثاني منه ، وأوله الفصل الرابع بعون الله تعالى وتوفيقه . وصلى الله على محمد وآله وأصحابه وعترته الزاكية صلاة دائمة متصلة نامية وسلم تسليماً كثيرا) .

وجاء في آخر النسخة (نجزت الجمل الهادية في شرح المقدَّمة الكافية بحمد الله وعونه . ووافق الفراغ منها وقت أذان العصر ، يوم السبت المبارك خامس عشر شوال سنة ٨٣١ ، على يد العبد الفقير إلى الله الكريم محمد بن ابراهيم غفر الله له ولمن نظر فيه ، ودعا له بالمغفرة ولكل المسلمين) . ويلي هذا بضعة تمليكات .

وهذه النسخة غير كاملة فيها بضعة خروم في مواضع متفرقة أشرت إليها في الهوامش . وهي نسخة مقابلة على نسخة أخرى كما يفهم من إشارات الناسخ في الطرر . وهي من التأليف المهدى لابن الفَحَّام . ورمزت لهذه النسخة بالرمز (ك).

٣ – نسخة المتحف البريطاني ، وهي برقم OR 3955 وعدد أوراقها ٦٣ ورقة . في كل صفحة ثلاثون سطراً ، وهي مكتوبة بخط رديء قليل الحركات والإعجــام .

ولا عنوان لهذه النسخة ، وقد كتب على وجه الورقة الأولى بضعة تمليكات ، ثم حمد لله وصلاة على نبيه . ويبدأ الكتاب من ظهر هذه الورقة .

جاء في آخر هذه النسخة (تمَّ شرح المقدمة بحمد الله ومنه وعونه وحسن توفيقه ، والحمد لله شكراً ، وكان الفراغ من زبره عشية العروبه وقت غروب الشمس في اليوم الثالث والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ٨١١ سنة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام . كان ذلك في مدينة تعز المحروس (كذا) ، في حافة المؤيدية ، في مسجد الوجيه السفساف رحمة الله عليه ، تقبل الله ذلك وجعله خالصاً لوجهه مقرباً من جنات النعيم بمنه وكرمه ولطفه وحسن توفيقه).

ثم أضيف بعد هذا – بخط مخالف لعله بقلم ابن أخ الناسخ – الكلمة التالية :
(صلى الله على رسوله سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً طيباً مباركاً .
بخط الفقيه السيد العالم العلامة شرف الدين اسماعيل بن عمر بن اسماعيل بن عمر بن اسماعيل بن أحمد بن علي الحلي رحمه الله رحمة الأبرار ووقاه عذاب النار .
فلقد توفي إلى رحمة الله تعالى يوم الاثنين في شهر صفر سنة أربعين بعد ثمان مائة سنة . ولقد كان نعم الرجل ، فالله تعالى يتغمده برحمته وجميع أمواتنا وأموات المسلمين . وكتب العبد الفقير إلى كرم الله سبحانه عبد الله بن محمد بن عمر بن اسماعيل الحلي غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين وجميع بنيه وبني سائر أحبائه في مستقر رحمته ، إنه هو الغفور الرحيم الجواد الكريم ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما . والحمد لله رب العالمين حمداً دائماً أبداً) .

وهذه النسخة كاملة لا نقص فيها ، ورمزها (م) . وهي من التأليف المهدى لابن الحَصَّـار .

٤ – نسخة دار الكتب المصرية . وهي برقم ٦٧ نحو ش . ومنها نسخة مصورة بمعهد المخطوطات العربية[1] . وعدد أوراقها ١٢٢ ورقة ، في كل صفحة واحد وعشرون سطراً . وخطها نسخي معتاد قليل الإعجام والحركات . وليس في النسخة صفحة عنوان .

وجاء في آخر الكتاب (وافق الفراغ من نساخة هذا الكتاب بكرة يوم الجمعة لتسعة أيام خلت من شهر ربيع الأول من سنة ثلاث وثمانين وستمائة . غفر الله لمالكه ولكاتبه ولوالديهم وللمسلمين أجمعين ، والحمد لله وحده وصلى الله على رسوله سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليما) .

وفي الجهة اليمنى من هذا الكلام تمليك ، وفي الجهة اليسرى كتبت عبارة (بلغ مقابلة على الأصل . . . .) وكلمتان غير واضحتين .

---

١ – انظر فهرس المخطوطات المصورة : ٣٩١/١ .

وفي هذه النسخة خرم مقداره ورقة واحدة ، عند الكلام على النوع الأول من أنواع الاسم ، وقد أشرت إليه في موضعه . وهي من التأليف المهدى لابن الحَصَّار . ورمز هذه النسخة (د) .

٥ – نسخة مكتبة جامعة ليدن بهولندا ، ورقمها ١٤٨ عند بروكلمان . وعدد أوراقها ١٠٣ ، في كل صفحة واحد وعشرون سطراً . وخطها نسخي معتاد مشكول .

ولا عنوان لهذه النسخة ، ولا تاريخ نسخ ، لأن بها نقصاً من آخرها مقداره ورقة واحدة . وفيها خرم آخر في فصل النصب أشرت إليه في موضعه . وبعض أطرافها متآكلة ، وفيها آثار رطوبة وخاصة من أعلى الأوراق وأسفلها ولكن قراءتها ممكنة . وهي من التأليف المهدى لابن الفَحَّام ، ورمزها (ل) .

٦ – نسخة مكتبة الامبروزيانا بايطاليا ، ورقمها A96 ، وعدد أوراقها ٩٥ ورقة . وهي نسخة ناقصة من أولها وآخرها . لا عنوان لها ولا خاتمة . تبدأ من النوع الرابع من أنواع الاسماء من فصل الاسم ، وتنتهي في فصل العامل عند الكلام على اسم ما لم يسمَ فاعله . وفي الأوراق الأولى والأخيرة تآكل كثير أدّى إلى ضياع بعض السطور .

٧ – نسخة مكتبة الامبروزيانا رقم E459 . وعدد أوراقها ٢١٧ ورقة . كتب على وجه الورقة الأولى (كتاب شرح ابن بابشاذ لمحسبته في النحو . وبالله التوفيق) .

ويبدأ الكتاب كالتالي (أما قولنا النحو علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله عز وجل والكلام الفصيح فان النحو له تفسيران . . . الخ) .

وهي نسخة ناقصة من آخرها تنتهي في فصل الحذف وهو الفصل السادس من فصول الخط . وهي من التأليف المهدى لابن الحَصَّار .

٨ – نسخة مكتبة توبنجن بألمانيا الغربية ، ورقمها ٦٤٧٢ . عدد أوراقها ٨٠ ورقة . وخطها نسخي معتاد ، غير واضح في بعض المواضع . وقد كتب على

وجه الورقة الأولى بخط حديث مخالف لخط الناسخ (كتاب في علم الخط والرسم تأليف بن بابشاذ النحوي) .

وهذه النسخة سقيمة جداً فيها نقص كثير . وهي ليست سوى أوراق متناثرة من كتاب المقدمة المحسبة ، وكتاب شرح المقدمة المحسبة ، وقد ضاعت أوراق كثيرة من الكتابين ، ثم ضم أحدهما إلى الآخر وجُلّدا معا ، والانتفاع بهذه النسخة صعب جداً .

٩ - نسخة الفاتيكان رقم ٣٢٣ . وعدد أوراقها ٢٨٦ ورقة . وخطها رديء جداً محشو بالأغلاط الاملائية . تبدأ النسخة بنص المقدمة من الورقة الأولى إلى الورقة السادسة والخمسين ، ثم يتوقف الناسخ فجأة في أثناء فصل التوكيد وهو من أقسام فصل التابع ، ويبدأ شرح المقدمة من منتصف فصل الاسم إلى منتصف فصل العامل ، ثم ينتهي الكتاب عند هذا الحد .

ولا عنوان لهذه النسخة ولا تاريخ .

١٠- نسخة الفاتيكان رقم ٣٤٢ ، وعدد أوراقها ١٧٣ ورقة . وتضم هذه النسخة المقدمة ، وشرحها . تبدأ المقدمة من الورقة الأولى إلى آخر الورقة السادسة والثلاثين . ثم يبدأ الشرح .

جاء في الورقة ٣٧ من هذه النسخة (شرح المحسبة في النحو تصنيف الشيخ أبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي رحمة الله عليه) . ثم ثبت لعنوانات الفصول ، يلي ذلك عنوان آخر على وجه الورقة ٤٣ وهو (كتاب الجمل الهادية في شرح المقدمة الكافية تأليف أبي الحسن بن بابشاذ رحمه الله تعالى) .

وهذه النسخة ناقصة من آخرها ، تنتهي عند أول فصل الجزم وهو الفصل الثامن من فصول الكتاب العشرة . وفيها آثار تآكل ورطوبة .

١١- نسخة الفاتيكان رقم ٣٤٣ . وعدد أوراقها ١٤١ ورقة ، وهي كتابان معا ، المقدمة من الورقة الأولى الى الورقة الرابعة عشرة . ثم يأتي شرحها .

كتب على وجه الورقة ١٤ بعد الانتهاء من المقدمة مباشرة (شرح المحسبة في النحو تصنيف الشيخ أبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي رحمة الله عليه) . يلي ذلك ثبت بالأبواب والفصول ، ثم يأتي عنوان آخر في ظهر الورقة ١٦ وهو (كتاب الجمل الهادية في شرح المقدمة الكافية تأليف لبي (كذا) بن بابشاذ رحمه الله تعالى آمين) .

وهذه النسخة سقيمة جدا ، ولم أر أغرب منها ، لأن الناسخ يورد فقرة من الفصل الأول ثم أخرى من الفصل الرابع ، ثم ثالثة من الفصل السادس ، وهكذا . ويبدو أن الناسخ لا يعرف العربية . ونقل الكتاب من نسخة مفكوكة الأوراق مختلة الترتيب ، فنقل الصفحات على هذه الصورة المشوهة . أما التحريفات فلا حصر لها ، وقد تصل في الصفحة الواحدة إلى عشرة تحريفات أو أكثر .

منهج التحقيق :

اعتمدت في تحقيق الكتاب على النسخ الخمس الأولى المذكورة في القائمة السابقة . وقد جعلت من نسخة قليج على أصلاً ثم قابلت النسخ الأربع الأخرى عليها بعد نسخ الكتاب . وأثبت الخلافات في الهوامش . وقد أهملت من الخلافات ما كان سطحياً تافهاً ، مثل :

في نسخة	في أخرى
قال تعالى	قال سبحانه أو قال عز وجل
هنـــا	ها هنـــا
فإذا قلت . . .	فإن قلت . . .
وقد ذكر ذلك	وقد ذكرنا ذلك
لأنه مشتق من . . .	لأنه اشتق من . . .
فإن قيل . . . قل	فإن قيل . . . قيل
هذا منصوب بكذا	هذا منتصب بكذا

مرتفع	مرفـوع
ألا تراك تقول	ألا ترى أنك تقول
لهذا حكمنا على . . .	لذلك حكمنا على . . .

وقد اعتاد كثير من المحققين اثبات ما يشبه هذه الخلافات ، ولكنني آثرت إهمالها لأنها لا تؤثر في النص شيئاً عند إهمالها ، ولا تزيد فيه شيئاً عند إثباتها . بل هي كثيراً ما تعوق الإنسان عن الاستمرار في القراءة ، إذ يجد بين سطر وآخر هامشاً معترضاً ، فيلقي بنظره عليه فلا يرى إلاّ خلافاً لا قيمة له ، أو تصحيحاً لخطأ إملائي تافه وقع فيه ناسخ غير دقيق .

أما الخلافات التي هي أكثر أهمية من هذه التي ذكرت أمثلة لها ، فقد أشرت إليها في الهوامش ، فقد تكون فيها بضع فوائد لمن يوجهون عنايتهم إلى هذا اللون من التدقيق ، أو قد تعين على فهم النص بصورة أكثر وضوحاً .

وأثبت كلَّ ما زاد على نسخة الأصل من كلمة أو أكثر في صلب الكتاب إن كان يتمشى مع مجرى الكلام ، ووضعت هذه الزيادات بين معقوفين . وأشرت في الهوامش إلى النسخة أو النسخ التي منها الزيادة ، وإذا كانت الزيادة من النسخ جميعاً أضعها بين معقوفين ، دون أن أشير إلى ذلك في الهوامش .

كذلك قمت بوضع أرقام مخطوطة الأصل في طرر الكتاب ، وكان القصد من ذلك تسهيل المهمة على من أراد الرجوع إلى المخطوطة للمقارنة والمراجعة . والأرقام التي أشرت إليها في هذا التقديم هي أرقام مخطوطة الأصل لا أرقام هذا الكتاب المطبوع .

ووجدت أنه من المفيد فصل نص المقدمة المحسبة عن الشرح ، فجعلت نص المقدمة بلون أكثر سواداً من الشرح . وعندما أخذ المؤلف يمزج المقدمة

بالشرح قمت بكتابة نص المقدمة في هوامش الكتاب حتى يكون القاريئ عارفا للنص الذي يتولّى المؤلف شرحه .

وأوردت في نهاية الكتاب الجزء الصغير الذي أملاه المؤلف مرة أخرى على تلميذه ابن الحَصَّار كما بينت في أول هذا التقديم . وأطلقت على هذا الجزء اسم « الملحق » ، وينتهي هذا الملحق عند أول فصل الاسم ، لأنه لا خلاف بين التأليفين ابتداء من هذا الفصل حتى آخر الكتاب .

وقد بذلت ما استطعت من جهد في ضبط نص الكتاب وتقويمه وتصحيح ما فيه من خلل سببه النساخ .

وقمت بتخريج شواهده ، فأشرت إلى مواضع آياته من القرآن الكريم ، ونسبت قراءاته إلى أصحابها ، وخرجت أحاديثه ، وعلقت على شواهد الشعر بما يفيد ، ونسبتها إلى أصحابها ، وأشرت إلى ما استشهد به سيبويه والمبرد منها ، لأن كتابيهما يعدان من أقدم المصادر التي وصلت إلينا .

وقمت بالتعليق على أهم مسائل الكتاب وقضاياه ، وربطت ما فيه من مادة نحوية ، بأهم المصادر التي توفرت لي . كما ربطت الآراء التي أشار إليها بمؤلفات أصحابها أو بالمصادر الأخرى إن لم تتوفر تلك المؤلفات ، وحاولت أن أجعل التعليقات مختصرة لا فضول فيها .

وبعد ، فقبل أن أضع القلم أحبُّ أن أوجه جزيل شكري للاستاذ الفاضل عبد السلام هارون الذي شمل هذا البحث برعايته عندما كنت أُعدّه للحصول على الماجستير . كما أشكر الاستاذين الكريمين الدكتورة خديجة الحديثي والدكتور عبد العزيز مطر لما قدما من ملاحظات مفيدة . فجزاهم الله جميعاً على كرمهم وحبهم خير الجزاء . واسأل الله التوفيق ، إنه نعم المولى ، ونعم النصير .

خالد عبد الكريم

قسم اللغة العربية – كلية الآداب

جامعة الكويت



غلاف نسخة (الأصل)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه [illegible]

قال الشيخ الإمام أبو الحسن طاهر بن أحمد

ابن بابشاذ النحوي رحمه الله أما بعد حمد الله بجميع المحامد والتوكل عليه في المصادر والموارد

والصلاة على نبيه محمد خاتم النبيين وعلى آله وأصحابه البررة المنتجبين والسلام عليهم أجمعين

فإن للمقصد [illegible] مشهورة [illegible] ولما سألني الشيخ الأجل أبا القاسم عبد

الوهاب بن أبي بكر بن أبي سعيد أدام الله توفيقه وإرشاده [illegible] السعادة

في الدين والدنيا والعلم [illegible] قد أطلعني على ذلك [illegible]

من [illegible] هذا العلم [illegible]

ذلك [illegible] الموسومة بهذا الباب [illegible]

ذلك [illegible] في النحو لهذا الباب [illegible]

[illegible] في ذلك وهو وفق [illegible] سؤال [illegible]

[illegible] في مقصدك [illegible] والله الموفق للصواب

قال الشيخ رحمه الله أما قولنا النحو علم [illegible]

بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى والكلام الفصيح [illegible] فإن النحو له تفسيران

لغوي وصناعي فاللغوي أن تقول فهو القصد [illegible]

وهذا الاسم وإن كان عاما في الأصل [illegible] فهو مخصوص بالحمد (?)

عن هذا العلم [illegible] فهمه [illegible]

[illegible] نسأل الله تعالى والنحو [illegible]

[illegible] التي [illegible]

الورقة الأولى من نسخة (الأصل)

ومن البدل ابدالك تاء التأنيث هاء في الأسماء نحو قائمه وقاعده فرقاً بينها وبين تاء التأنيث المتصلة بالأفعال
من نحو قامت وقعدت وإنما حسنت [illegible] في الوصل والوقف لتمكن الأسماء وقوتها
وفضل [illegible] فالتأنيث [illegible] [illegible] ولبس التأنيث في الأفعال [illegible]
[illegible] وإنما هو لتأنيث فاعلها من نحو قامت هند وقعدت جمل والعرب [illegible]
[illegible] التأنيث وهي لا ولات وثم وثمت ورب وربت
لأن هذه الحروف تأتي لمعان في غيرها [illegible] عاملة فتشبه بالأفعال في ذلك فلحقت
بالتاء وصلاً ووقفاً كالأفعال المخالفة للأسماء ومن البدل [illegible] كتبهم الصلاة والزكاة والحياة
بالواو ما دام مفرداً فإذا كان مضافاً أو مثنى كتب بالألف مثل هذه صلاتك وزكاتك
وحياتك وحياتان وصلاتان وزكاتان وإنما خصوا ذلك بالواحد لأنه الأصل وقد قيل
ان الفصاحة بالإبانة عن تفخيم [illegible] في هذه الأسماء وعلى هذا جاء [illegible] الصلاة على قراءة ورش
من غير طريق العراقيين فجعلت الواو [illegible] بالتفخيم ومن البدل قولهم يومئذ وحينئذ اليا
[illegible] من الهمزة لأنه [illegible] معها [illegible] التي الواحد [illegible] متصلة بما قبلها وذلك
على مذهب [illegible] المثنى [illegible] الواحد [illegible] منفصلة
حملاً على الأصل إذ لم تعرف ما يوجب الاتصال [illegible] والله المنة

ووقع الفراغ من تعليقه لنفسه العبد [illegible] الراجي عفو ربه علي [illegible]
في يوم الجمعة تاسع عشر المحرم من سنة ثلاث وخمسين وستمائة والحمد لله رب العالمين

وصلواته على سيدنا محمد النبي وآله الطاهرين

رواية الشيخ [illegible] عن [illegible]
عن الشيخ [illegible] عن الشيخ أبي القسم عبد [illegible] بإسناده [illegible]

آخر ورقة من نسخة (الأصل)

بداية نسخة دار الكتب المصرية . ورمزها (د)

ما الواحد من ملك لان القصد به الامالة [illegible] تما

وعلى هذا جاء تفخيم الصلوة على قراءة ورش رحمه الله من غير طريق

العراقيين من طريق ابي يعقوب الازرق فجعلت الواو موزونه

بالتفخيم ومن البدل في قولهم يومئذ وحينئذ الياء بدلا من الهمزة لانه

يومئذ ركب مع اذ تركيب الشيء الواحد فكتبت متصلة بما قبلها

وذلك على مذهب من يرى لان المبني كالشيء الواحد فاما من

اعرب فانه يكتبها بهمزة منفصلة حملا على الاصل اذ لم يعرض

ما يوجب الاتصال فاعرفه من قال فهذا القدر كاف في معرفه

الخط من هذه المقدمة المحسبة المحصورة لمن اراد الاقتصار ومعرفة

ما لا يسع جهله وبالله التوفيق

وافق الفراغ من نساخة هذا الكتاب بكرة يوم

الجمعة لتسعة ايام خلت من [illegible]

[illegible]

ولكاتبه ولوالديه وللمسلمين اجمعين والحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

الورقة الأخيرة من نسخة دار الكتب المصرية

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واعن ولا تعسر

الحمد لله حمدا الفاتحة الالهام وسعته التمام والدوام وصلى الله على من
اختصه باوتي الكلم وشد به من الدين ما ثلم وحفظ به منار الشرع
وختم محمد خاتم الرسل وعلى آله انصار حقه وسلم عليه وعليهم اجمعين

قال الشيخ ابو الحسن طاهر بن احمد بن باشاذ النحوي رحمه الله
اما بعد ايها الشيخ ابا الفتح خلف بن ابراهيم المقرئ ادام
الله امتاعك بالعلم والعمل فانك لما عرفتني حصول شرح المقدمة في النحو
الذي كنت امليته على ابي القاسم عبد الرحمن بن ابي سعيد الفضل عند الله
سلامته في مدة قريبة من العام الماضي من سنة ست وستين واربعمائة
سنة وانه لم يعد منه غير شيء يسير من اوله وهو تفسير النحو والغرض
به الطريق الى تحصيله وتقديم الاهم فالاهم من فصوله وما في خلال ذلك
مما يتعلق به وسألت املاء ما يكون عوضا من هذا الجزء الذي فاتك نسخه
ولم يحصل عندك شرحه احببتك ادام الله توفيقك الى ذلك
لمحلك من العلم المكين وموقعك من الخلق الكريم والدين القويم ولاني
اذني في هذه الاجابة والاشاعة اليك احببت هذا الشرح هذه المقدمة
على يديك علما بنسبه الله تعالى في الولد وسعى سنة هذا العلم معه في
هذا البلد لاني كتبت امليته على المذكور ارتجالا وانا في شغل كما يعلم
الله قاطع ودماغ غير واسع والله اسأل ان يكتب على المذكور سلامته
ويتم عليك ايها الحي لذلك نعمته وان يجعل ذلك لوجهه بمنه ورحمته
وجملة الامر على ما احصيه ان الذي كنت قد امليته عليه في اولها
بعد حمد الله تعالى والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم بسط ما في معرفه
محمد م

الورقة الأولى من نسخة المتحف البريطاني . ورمزها (م)

لثقلهما وعد حكى ان منهم من يبدلها

ولا من نوين المجرور وليس على هذه اللغة كثير معول وهي في القواني اشبه منها بالكلام

والقران العظيم ۝ ومن البدل ابدال التاء هاء في الاسماء مرعوفا به وفاء بالفرق

بينها وبين التاء المتصلة بالفعل مثل قامت هند وعرفت وانما خصت الاسماء بالتاء

مطلقين في الوصل والوقف لتمكن الاسماء وقوتها وفضل مزيتها فالتانيث فيها راجع الى

امر مختص بها في نفسها وليس التانيث في الافعال براجع الى امر مختص بها وانما هو

للتانيث في فاعلها مرعوفا مثل هندٌ ومعرفة وجمل والجر وكلها غير مونثة الا سبعة احرف

حكي فيها التانيث وهي لا ولات وثم وثمت وربّ وربت لان هذه الحروف كلها

تاتي لمعان وغيرها ويكون عامله فشبهت بالافعال في ذلك وكتبت بالتاء وصلا ووقفا

كالافعال المحالفة للاسماء ومن البدل الشاذ كتبهم الصلوة والزكوة والحيوة بالواو وملازم

مفردًا اما اذا كان مضافا او مثنى كتبت بالالف مثل هذه صلاتك وزكاتك وحياتك

وزكاتان وصلاتان وحياتان وانما خصوا ذلك بالواحد من قبل ان القصد به

الابانة عن تفخيم مستعمل في هذه الاسماء وعلى هذا جاء تفخيم الصلوة على قراءة ورش

رحمه الله من غير طريق العراقيين فجعلت الواو مؤذنة بالتفخيم ومن البدل قولهم يومئذ وحينئذ

فالياء بدل من الهمزة لانه يوم ركب مع اذ تركيب اثنى الواحد فكتبت متصلة بما قبلها لذلك

على مذهب من بنى لان المبني كالشي الواحد واما من اعرب فانه يكتبها بهمزة مفردة

حملا على الاصل اذا لم يعرض ما يوجب الانفصال ۝ ۝ ۝ والله اعلم واحكم واعظم

تم شرح المقدمة بحمد الله ومنه وعونه وحسن توفيقه والحمد لله شكرا

وكان الفراغ من ربره عشية الجمعة وقت غروب الشمس في الثالث والعشرين

من شهر ربيع الاخر سنة ١١٧ سبع عشرة من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلوة

والسلام كتب ذلك في مدينة تعز المحروسة في جانب المويدية في مسجد الوجيه

الشعثاف رحمه الله تعالى فتقبل الله ذلك وجعله خالصا لوجهه مقربا من جنات النعيم بمنه وكرمه

ولطفه وحسن توفيقه ... وصلى الله على رسوله سيدنا محمد واله وصحبه وسلم تسليما كثيرا ...

بخط الفقيه للسيد العالم العلامة شرف الدين اسمعيل بن عمر بن اسمعيل بن عمر بن اسمعيل بن احمد علي الحلبي رحمه الله

رحمة الابرار ووقاه عذاب النار ولقد توفي رحمه الله تعالى يوم الاثنين في شهر صفر سنة اربعين بعد ثمانمائة سنة

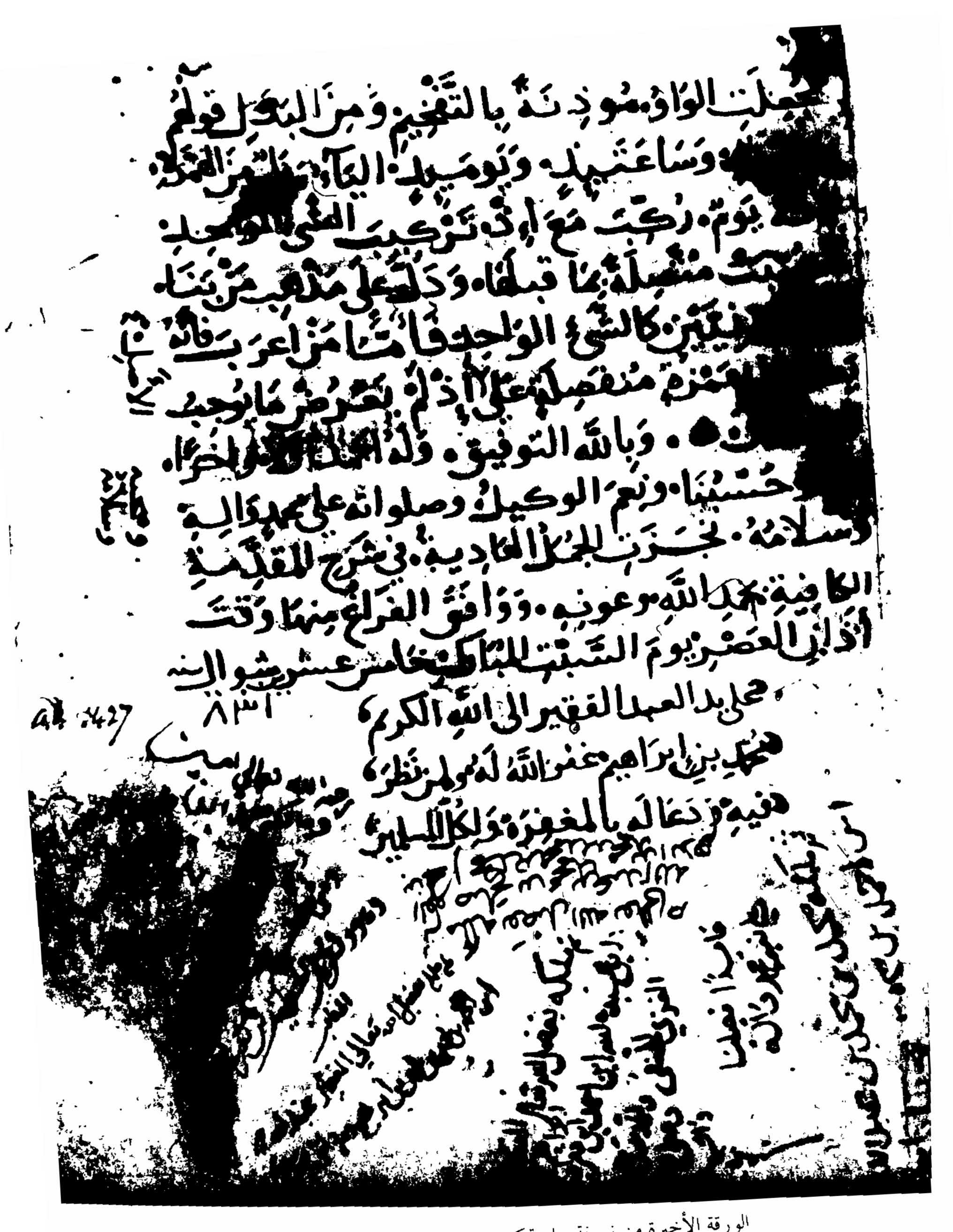
ولقد كان نعم الرجل والله تعالى يتغمده برحمته وجميع اموات المسلمين ۝ وكتب العبد الفقير الى كرم ربه

سبحانه عبد الله بن محمد بن عمر بن اسمعيل الحلبي غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين وجميع سهو من ساير احبابه

ومستقر رحمته انه هو الغفور الرحيم الجواد الكريم وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي

العظيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم تسليما والحمد لله رب العالمين حمدا دائما ابدا

الورقة الأخيرة من نسخة المتحف البريطاني


جعلت الواو مؤذنة بالتفخيم ومن البدل قولهم
وساعتئذ ويومئذ . الثاني ...
يوم ركبت مع إذ تركيب الشئ الواحد
... متصلة بما قبلها . ودل على مذهب من بناه
... كالشئ الواحد فأما من أعرب فإنه
... منفصلة على إذ لم يعرض ما يوجب
... . وبالله التوفيق . وله الحمد ...
حسبنا ونعم الوكيل وصلواته على محمد وآله
وسلامه . تم جزء الجمل العادية في شرح المقدمة
الكافية بحمد الله وعونه . ووافق الفراغ منها وقت
أذان العصر يوم السبت ... خامس عشر شوال سنة
٨٣١ على يد العبد الفقير إلى الله الكريم
محمد بن إبراهيم عفا الله له ولمن نظر
فيه ... بالمغفرة ولكل المسلمين

الورقة الأخيرة من نسخة جامعة كمبردج . ورمزها (ك)

شرح المقدّمة المُحْسِبَة

تأليف

طاهر بن أحمد بن بابَشَاذَ

المتوفى سنة ٤٦٩ هـ

تحقيق

خالد عبد الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم
وفّق للإتمام يا ذا الجلال والإكرام

قال الشيخُ الإمام أبو الحسن طاهرُ بن أحمدَ بن بَابَشَاذَ النحويّ رحمه الله[1] :

أما بعد حمد الله بجميع المحامد ، والتوكّل عليه في [كل][2] المصادر والموارد ، والصلاة على نبيّه محمّد خاتم النبيّين ، وعلى آله وأصحابه[3] البَررة المتّقين ، والسلام عليهم أجمعين . فإنَّ للمَقْصَد حرمةً مأثورةً ، ونيَّة مشكورة مبرورة . ولمّا كنتَ أيها الأخُ أبا القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي سعيد أدام الله توفيقك وإرشادك ، وجعل من السعادة في الدّين والدّنيا والعلم هداك[4] وإمدادك ، قد اطلعتني على حالك[5] ، وذكرتَ أنك[6] لم تسافر من الاسكندرية – مع قرب تَوَجُّهِ سفرك إلى مقرِّك – إلاّ لتحصّل ما أمكن من هذا العلم ، وأن أقرب ذلك قراءة المقدِّمة المرسومة لهذا الشان[7] . وإيثارك تعليقَ شرحها مختصراً لتنالَ من ذلك

---

١ – كذا تبدأ نسخة الأصل ، أما « ك » فتبدأ كالتالي : « بسم الله الرحمن الرحيم . وصلىّ الله على سيّدنا محمّد وآله . أخبر (بياض) الشيخ أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي سعيد المقرئ أيده الله ، قال : أملى عليَّ الشيخ أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي رضي الله عنه ، بمصر في الجامع العتيق ، قال : أمّا بعد حمد الله . . . » .

أما نسخة « ل » فتبدأ هكذا : بسم الله الرحمن الرحيم . قال الشيخ الإمام أبو الحسن طاهر بن أحمد بن (بياض) النحوي رحمه (بياض) . أما بعد حمد الله . . . . » .

٢ – من ك ، ل .

٣ – في ك : « وصحبه » .

٤ – « هداك » مطموسة في ل .

٥ – في الأصل : « ذلك » وما أثبت من ك ، ل .

٦ – في ك : « على حالك وأنك » .

٧ – في الأصل : « الموسومة بهذا الشان » ، وفي ل : « المرسومة بهذا الشان » وما أثبت من ك .

بُلْغَةً إلى حين عودتك بمشيئة الله وعونه ، فتشْرَع [1] في التَّنجُّز [2] لهذا الشان بحسب ما يؤديك إليه اجتهادك ، والله معينك في ذلك وموفقك ، أجلتُ [3] سؤالك إيجاب مثلي لمثلك في مَقْصَدِك ، وابتغاءَ مرضاة [4] الله سبحانه [وتعالى] [5] ورحمته . والله الموفق للصواب [بمنِّه] [6] .

قال الشيخ [أبو الحسن] [7] رحمه الله : أما قولنا « **النَّحْو علم مستنبطٌ بالقياس والاستقراء من كتاب الله سبحانه والكلام الفصيح** » .

فإنّ النحو له تفسيران : لغويّ ، وصناعيّ . فاللغوي أن تقول هو القصْد من قولهم : نحوتُ كذا وكذا ، أي قصدته . وهذا الاسم وإن كان عامّاً في الأصل – لأنّ كلّ علم مقصود – فهومخصوص بالترجمة عن هذا العلم كاختصاص علم الشريعة بالفقه ، وإن كان كل علم فقهاً [وفهماً] [8] . وكاختصاص الكعبة ببيت الله عزّ وجلّ وإن كانت المساجد كلّها بيوتاً لله تعالى .

والنحو من المصادر التي وقعت [9] موقع الأسماء . فالمراد بالنّحو الشيءُ المنحوّ [إليه] [10] ، كالمراد بنسج اليمن إنه منسوج اليمن ، وبقوله / سبحانه [11] (أُحِلَّ لكم [٢]

---

١ – في ك ، ل : « فنشرع » ، بالنون .

٢ – لم تنقط الكلمة في الأصل سوى نقطتين فوق التاء . والمثبت من ك ، ل . يقال : تنجّز الحاجة أو الوعد ، طلب انجازهما .

٣ – في ل : « أجبتك » ، وأجبت سؤالك جواب « لما » في قوله : ولما كنت أيها الأخ أبا القاسم .

٤ – في ل : « وابتغاء لمرضاة » ، وفي ك : « وابتغاء مرضات » .

٥ – من ك ، ولم ترد فيها « ورحمته » .

٦ – من ك .

٧ – من ك .

٨ – من ك ، ل .

٩ – في ك : « أوقعت » .

١٠ – من ك .

١١ – في ك : « وقوله سبحانه » . وفي ل : « وكقوله سبحانه » .

صيدُ البحرِ وطعامُه)[1] ، أي مَصِيدُه . فقد خرج بهذه القضية من[2] حكم المصادر [المنصوبة][3] على التأكيد . إذا قلت : نحوتُ النحْوَ ، إنما ينتصب انتصاب المفعول به لا انتصاب المصدر المؤكد . وعلى هذا تقول : نُحِيَ النحوُ ، فتقيمه مقام ما لم يسمّ فاعله .

وهذه اللفظة كان القياس يُجيز فيها[4] فتح الحاء وتسكينها ، على حدّ أنواعها مما فيه حرف من حروف الحلق . من نحو الشَّعْر والشَّعَر والنَّحْر والنَّحَر . لكنهم امتنعوا[5] من الحركة في « النحْو » لأجل أن الواو حرف علّة[6] ، فلو حرّكوا الحاء لأدّى ذلك إلى قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فاجتنب تحريكها لذلك[7] .

وأما التفسير الصناعي فهو قولنا « علم مستنبط بالقياس[8] » . ولا إشكال في كون النحو علماً من العلوم الجليلة ، إذ كان العلم ضد الجهل ، فلذلك سُمّي علماً ، ولا إشكال في كونه مستنبطاً لأنّ الاستنباط الاستخراج . من قوله سبحانه (ولو رَدُّوه إلى الرسول وإلى أُولي الأمرِ منهم لَعَلِمَه الذينَ يستنبطونَه منهم[9]) . وأهل هذه الصناعة استخرجوه من كلام الله تعالى والكلام الفصيح[10] . والطريق

---

١ – المائدة ، من الآية ٩٦ .
٢ – في ك ، ل : « عن » .
٣ – من ك ، ل .
٤ – في ك : « أن يجوز فيها » .
٥ – في ك : « وإنّما امتنعوا » .
٦ – في ك : « لأجل أن اللام أعني لام الفعل حرف علة » ، وفي ل : « لأجل أن اللام حرف علّة » .
٧ – في ك : « فاجتنب تحريكها لذلك أعني لام الفعل » وهو خطا لأن الذي اجتنب تحريكه عين الفعل لا لامه .
٨ – « بالقياس » سقطت من ك ، ل .
٩ – النساء ، من الآية ٨٣ .
١٠ – في ك ، ل : « من كتاب الله سبحانه ومن الكلام الفصيح » .

الذي استخرجوا به [1] طريقان : السماع والقياس . فالسماع بالتتبع والتصفح . والقياس بحمل [2] شيءٍ على شيءٍ لضرب من الشبه . فلذلك قلنا : هو علم مستنبط بالقياس والاستقراء .

وأما قولنا : « **والغرض به معرفة صواب الكَلِم من خطَائه** [3] **وفهم كلام** [4] **الله تعالى وفوائده** » . فإنه لا ينبغي لأحد أن يدخل في علم من العلوم حتى يعرف الغرض الذي [لأجله] [5] دخل ، ليكون على بصيرة مما دخل فيه [6] .

وهذا الغرض ينقسم إلى قسمين . أحدهما معرفة الخَطَاءِ حتى يُجتنب . والآخر معرفة المعاني [7] حتى تُعتقد . ولا أجلّ من فهم معاني كتاب الله عز وجل وفوائده ، ومن علم السنة والأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم ، والحِكَم ودواوين العرب . فإنّ كلّ هذا لا يفهم على التحقيق [8] إلاّ بمعرفة العربية . ألا ترى أنّ القراءة في [مثل] [9] قوله تعالى (أنَّ اللهَ بريءٌ من المشركين ورسولُه) [10] بجرّ الرسول تؤدي إلى التبرُّء من الرسول بكونه معطوفاً [11] على المشركين المجرورين بمِنْ ، و « مِنْ » متعلقة ببريء . فيؤدي إلى التبرّء من الرسول كالتبرّء من المشركين . ونعوذ بالله من إعراب يؤدي إلى فساد الدين . وأنَّ القائل إذا قال لزوجته :

---

١ – في ك ، ل : « التي استخرجوه بها » .
٢ – ضبطت الكلمة في ك بحيث تقرأ « بحمل » و « تَحَمُّل » وكتب فوقها « معا » .
٣ – في ك ، ل : « صواب الكلام من خطئه » . والخطأ والخطاء واحد .
٤ – في ل : « كتاب » .
٥ – من ك ، ل .
٦ – في ك « فيما دخل عليه » ، وفي ل « في ما دخل فيه » .
٧ – في الأصل : « معرفة فهم المعاني » ، وما أثبت من ك ، ل .
٨ – في ك ، ل : « فإنها كلها لا تُفهم على التحقيق » .
٩ – من ك .
١٠ – التوبة ، من الآية ٣ .
١١ – في ك ، ل : « لأنه يكون معطوفاً » .

أنت طالقٌ إنْ دخلتِ الدّار . لم تطلق عليه [1] حتى تدخل الدار . ولو فتح إنْ [فقال : أنْ] [2] لكانت طالقاً في الحال . لأن الكلام صار علّة ، وفي الأول كان شرطاً [3] . وأَنَّ الرجل إذا أقرّ فقال : لفلان عندي مائةٌ غيرَ درهم - بنصب غير - كان مقرّاً بتسعة وتسعين درهماً ، لأن غيراً هنا إذا انتصبت كانت استثناء من المائة . ولو رفع فقال : له عندي مائة غيرُ درهمٍ . لكان مقرّاً بالمائة كلّها كاملة ، لأن غيراً ها هنا صفة للمائة ، وصفتها لا تخرجها عن جملتها ولا تنقص شيئا منها . إلى غير ذلك من المسائل التي لا تُحصى كثرة [4] في أبواب الإقرارات والنِّكاحات والبُيوعات وغيرها .

وأما قولنا : « **والطريق إلى تحصيله [تكون]** [5] **بإحكام أصوله وتقديم الأهمِّ فالأهمّ من فصوله** » .

فإن أول كلّ مطلوب من شيءٍ أصله [6] . لأنّ البناء على الأصول ، ومنها تتفرّع الفروع ، كما قال بعضهم : إنما منعهم من الوصول تضييع الأصول فلما أبطلوا [7] تعطّلوا .

وأما قولنا : « **والأهم منها معرفة عشرة أشياء** [8] » . فلأنّ مدار الكلام على هذه العشرة ، لا ينفكّ كلام [9] من جملتها أو بعضها . فالحاجة داعية إلى معرفتها . فلذلك أُخذ المبتدئ بمعرفتها ، ولأنها تُسهل عليه كلّ ما يأتي بعدها [10] .

١ - « عليه » سقطت من ك .
٢ - من ك .
٣ - في ك : « وفي الأول شرط » .
٤ - « كثرة » سقطت من ك .
٥ - من ك .
٦ - في ل : « من كلّ شيءٍ » .
٧ - في ك : « بطّلوا » .
٨ - في ك : « وأما قولنا : الأهم فالأهم من فصوله . ففصوله معرفة عشرة أشياء » . وفي ل : « والأهم فالأهم من فصوله . فالأهم منها معرفة عشرة أشياء » .
٩ - في ك : « ولا ينفك الكلام » .
١٠ - في ك : « ولأن بها يسهل كل ما يأتي بعدها » .

وأما قولنا : « اسم وفعل وحرف[١] » .

فإنّ هذه الثلاثة هي الأصول الأُوَلُ التي لا يستغنى عن تقدمة معرفتها لأنها أنفُسُ الكلام[٢] . وما بعدها فإنما هو كلام على عوارضها الداخلة عليها . ولذلك اتفقت كتب متقدمي النحويين على البداية بها .

وإنما كان الكلام ثلاثة لا غير لأن العبارة على حسب المعبّر عنه . والمعبّر عنه لا يخلو من أن[٣] يكون ذاتاً كزيد وعمرو . أو حدثاً من ذات كقام وقعد ، أو واسطة بين الذات وحدثها ، تكون لايجاب شيءٍ لها ، أو نفي شيءٍ عنها ، أو شرطاً لها[٤] ، مثل : إنَّ زيداً قام ، وما زيدٌ قام ، وإنْ قام زيدٌ قام عمرو . فالأسماء عبارة عن الذات . والأفعال عبارة عن الحدث . والحروف عبارة عن الوسائط . [٣] فلذلك / كانت ثلاثة على حسب[٥] المعبّر عنه .

وإذا ثبت هذا . فالعلّة في تقديم الكلام على الاسم من هذه الثلاثة لأنه أقواها وأمكنها . بدليل أنه يُخْبَر به ويخبر عنه ، من نحو : اللهُ ربُّنا ، وربُّنا اللهُ . والحرف عكسه [لأنه][٦] لا يخبر به ولا يخبر عنه ، فأُخّر لذلك .

والفعل يخبر به ولا يخبر عنه ، فوسّط . ولأن[٧] كلّ شيءٍ محمول على الاسم . لأنّ الله تعالى لما امتنّ على نبيّه آدم عليه السّلام قال : (وعلَّم آدمَ الأسماءَ كلَّها)[٨] .

---

١ – هذا الكلام لا يوجد منفرداً في المقدمة ولكنه اقتباس من كلامه الآتي « وهي الاسم . . . الخ » .
٢ – في ك : « أنفس الكلمة » .
٣ – في ك : « لا يخلو أن » .
٤ – في الأصل ، ل : « أو شرط لها » ، وما أثبت من ك .
٥ – في الأصل ، « على سبب » ، وما أثبت من ك ، ل .
٦ – من ك .
٧ – في الأصل : « لأن » .
٨ – البقرة ، من الآية ٣١ .

فلذلك وجبت[1] البداية بالكلام على الاسم .

وأما قولنا « **واهي[2] الاسم ، والفعل ، والحرف ، والرفع ، والنصب ، والجرّ ، والجزم ، والعامل ، والتابع ، والخَطّ** » .

فإنما رتبت هذا الترتيب لما تقدم من قوة الاسم ، ومن توسّط الفِعل[3] ، ومن تأخّر الحرف . ثم قُدّم الرفع على النصب لأنّه من حركات العُمَدِ التي هي للفاعل وشبهه وللمبتدأ وشبهه[4] . ثم قُدّم النصب على الجرّ لأنّ النصب كثير ، والمنصوبات أكثر من المرفوعات[5] وأقل من المجرورات . ثم قُدّم الجرّ على الجزم لأنّ الجرّ من إعراب ما هو مستحِقٌ للإعراب ، وهو الاسم . وليست الأفعال بمستحقة للإعراب في الأصل ، وإنما إعرابها للشَبَه . ثم قُدّم العامل على التابع لأنّ العامل لا بُدَّ منه ، والتابع منه بُدٌّ . لأنّ التابع إنما يأتي محمولاً على غيره ، والعامل يأتي لأمر يُحتاج إليه في نفسه . ثم قُدّم التابع على الخط لأنّ التابع لاحِقٌ بالمتبوع فلحق بما تقدّمه . ولم يبق إلاّ جعل الخطّ عاشراً . فهذا فيه معرفة ترتيب[6] هذه الجُمْلة حتى تأخذ كلاً منها[7] على أصل في نفسك مُستَقِرّ .

---

١ – في ك « وجب » .

٢ – كلمة « وهي » ليست في الأصل .

٣ – من ك . وفي باقي النسخ : « ومن توسط حال الفعل » .

٤ – في ك : « التي هي الفاعل وشبهه والمبتدأ وشبهه » .

٥ – في ك : « لأنالنصب كثير في المنصوبات وأكثر من المرفوعات » .

٦ – في ك : « وهذا فيه ترتيب » .

٧ – في ك : « حتى تأخذ كلّ واحد منها » .

فصل الاسم

كلُّ فصل[1] من هذه الفصول فهو مشتمل على ثلاثة أشياء ، ما هو في نفسه وما قِسْمته ، وما حُكمه[2] . لأنَّ بمعرفة هذه الأشياء الثلاثة يتحصّل الغرض في كلّ ما يُفَسَّر [في هذه المقدِّمة][3] وبالله التوفيق .

قال الشيخ رحمه الله : أما قولنا : « **الاسم ما أَبان عن مُسَمّى ، شخصاً كان أو غير شخص ، مثل : رَجُل وامْرَأة وزَيْد وهِنْد ونحوه من المرئيّات . وعالِم ومعلوم ونحوه من الصّفات . وعِلْم وقُدْرة وفَهْم ونحوه من المعاني** » .

فإنَّ هذا جواب عن السؤال الأول ، وهو ما الاسم ؟ . ولمّا كانت الأسماء الظاهرة لا تنفكُّ من أنْ تكون عبارةً عن أشخاص ، أو عبارةً عن صفات ، أو عبارةً عن معانٍ ، انقسمت إلى هذه الأقسام المذكورة . فالأشخاص تعرفُها بأنها مرئيّات ، كرجل وامرأة وزيد وهند [وشبه ذلك][4] . ولمّا كانت الأشخاص لا تنفكُّ من أنْ تكون مذكرةً أو مؤنثةً مُثِّلَ بالأمرَين . ولمّا كان المذكر والمؤنث لا ينفكُّ من أنْ يكون معرفةً أو نكرةً مُثِّلَ أيضاً بالمعرفة كما مُثِّلَ بالنكرة ، وهو زيد وهند [ورجل وامرأة][5] . والصّفات تعرفُها بأنها تكون جاريةً على الموصوفين. ومثال جريانها قولك : هذا رجلٌ عالمٌ ، ورأيتُ رجلاً عالماً ، ومررتُ برجلٍ

---

١ – ابتداء من هذا الفصل حتى آخر الكتاب تتفق التأليفتان ، المهداة لخلف بن ابراهيم المقرئ ، المعروف بابن الحصّار ، والمهداة لعبد الرحمن بن عتيق الصقلي المعروف بابن الفحّام . وبذلك تدخل جميع النسخ في المقابلة . أمّا الخلاف الموجود في القسم الأول من الكتاب فسأورده في ملحق خاص ، كما بيّنت في التقديم .

٢ – في د ، م : « وما هو في قسمته ، وما هو في حكمه » .

٣ – من د ، ل ، م .

٤ – من ك .

٥ – من د .

عالمٍ . وكذلك كلّ صفة من نحو آكلٍ وشاربٍ ونحوهما من صفات الفِعْلِيَّة . وأحمرَ وأصفرَ ونحوهما من صفات الحِلْية . ومصريٍّ ومغربيٍّ ونحوهما من صفات النِّسْبة . كل هذه صفات لأنها جارية على الموصوفين .

والمعاني تعرفها بأنها مصادر كالعِلْمِ والقُدْرَةِ ، مصدر عَلِمَ عِلْماً ، وقَدَرَ قُدْرَةً . ولا تجري هذه صفاتٍ كالتي قبلها . لا تقول : هذا رجلٌ عِلْمٌ ، كما تقول : هذا رجلٌ عالمٌ . فإذا أردتَ ذلك ففيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنْ تأتي بـ « ذي » التي بمعنى « صاحب » ، فتقول : هذا رجلٌ ذو علمٍ ، ورأيتُ رجلاً ذا علمٍ ، ومررتُ برجلٍ ذي علمٍ .

والوجه الثاني : أن تقول : هذا رجلٌ له علمٌ . فيكون « علم » مبتدأ ، و « له » خبراً مقدماً [عليه][1] ، والجملة في موضع [رفع على] الصفة لرجل . والكلام جملتان . فـ « هذا » مبتدأ ، و « رجل » خبره ، و « له علم » جملة ثانية في موضع الصفة لرجل لا تتغيّر في نصب ولا جرّ . تقول في النصب : رأيت رجلاً له علمٌ ، فموضع الجملة [الثانية][2] نصب . وتقول في الجرّ : مررت برجلٍ له علمٌ ، فموضع الجملة الثانية جرٌّ أيضاً ، نعتٌ لرجل . وليس للجملة الأولى موضع من الإعراب . لأن الجمل التي لها موضع من الإعراب ثلاث ؛ الجملة التي تكون خبراً لمبتدأ ، والجملة التي تكون صفةً ، والجملة التي تكون حالاً . فالجملة التي تكون صفةً قد مثّلناها . والتي تكون خبراً كقولك : هذا أبوه منطلقٌ ، فـ « أبوه منطلقٌ[3] » جملة من مبتدأ [وخبر في موضع رفع خبر لـ « هذا » الذي هو مبتدأ أوّل ، « وأبوه » مبتدأ] ثان ، و « منطلقٌ » خبر للأب ، والأب وخبره خبر « هذا » والجملة التي تكون حالاً نحو قولك : هذا زيدٌ أبوه منطلقٌ . فـ « هذا » مبتدأ ،

---

١ – من ك .

٢ – من ك .

٣ – من ك ، ل ، م . وفي د : « فجملة أبوه منطلق » .

و « زيد » خبره ، و « أبوه منطلق » جملة من مبتدأ وخبره في موضع نصب على الحال . كأنك قلت : هذا زيدٌ منطلقاً أبوه ، أي أشرتُ إليه في حالِ انطلاقِ أبيه .

[٤] فقد بان / لك [معرفة][١] الجُمل التي لها موضع من الإعراب ، من الجُمل التي لا موضع لها من الإعراب . وهذا يأتي في موضعه مستوفى إن شاء الله تعالى . وإنما ذُكر هذا القدر لمّا ذُكر الاسم الذي هو معنى ، وكيف يصحّ أن يُوصف به . وقد بان [لك][٢] أنه إنْ وصفتَ به على طريق الإفراد قلت : هذا رجلٌ ذو علمٍ . وإن وصفتَ به على طريق الجملة قلت : هذا رجلٌ له علمٌ . وإنْ وصفتَ به على طريق الاتساع والمبالغة ، على حدّ قولهم : هذا رجلٌ عَدْلٌ ، وهذا رجلٌ رِضىً ، فإنك تقول على هذا : هذا رجلٌ عِلْمٌ . كأنه لكثرة علْمه وفهمه جعلتَه نفسَ العلْم . كما جعلته عَدْلاً لما كثُر عدلُه ، ورضىً لما كثر الرضى عنه[٣] [ألاَ ترَى أنك لو قلت قولاً مُحَقَّقاً قلت : هذا رجلٌ مَرْضِيٌّ عنه فطال [ذلك][٤] ولم يُفِدْكَ مُبالغةً][٥] . فقد عرفت الفرق بين المعاني والصفات بما بيَّنْت لك ، وعرفت الأشخاص بما قدمته لك[٦] ، فليس يخرج عن ذلك اسم ظاهر معْرب .

وأما قولنا : « **وإنما لُقِّبَ هذا النوع اسماً لأنه سَمَا بِمُسَمَّاهُ فأوضحه وكشف**

---

١ – من ك ، د . وفي م : « فقد بان بذلك معرفة الجمل . . » ، وفي ل : « فقد بان لك موضع الجمل » .

٢ – من م . ويلاحظ هنا أنّ المؤلف لم يذكر الوجه الثالث من وجوه الإتيان بالمصدر صفة . ويبدو أن الاستطراد في الحديث عن الجمل التي لها موضع من الإعراب قد أنساه إياه . ولكن الوجه الثالث يمكن معرفته من حديثه الآتي .

٣ – في الأصل : « ورضىً لما كثر رضاه أو الرضا عنه » . وما أثبت من النسخ الأخرى .

٤ – من م .

٥ – زيادة من النسخ الأخرى . وعبارة ل : « لطال ولم يعد مبالغة » .

٦ – في الأصل ، ل : « بما بينته » . وما أثبت من د ، م . وفي ك « بما قدمته .

معناه » . فإنّ هذه[1] طريقة البصريين ، لأنَّ الاسم عندهم مشتق من السُّمُوِّ ، والسُّمُوُّ هو العُلُوّ. فالاسم هو الذي أبان عن المُسَمَّى ، شخصاً كان أو صفةً[2] أو معنى ، فرفعَه إلى العقل وأخرجه إلى الوجود . فلولا الاسم لما عُرف المسمَّى .
وقال الكوفيون : إنَّ الاسم إنما سُمّي اسما لأنه اشتُق من السِّمَةِ التي هي العلاَمة .
والصحيح هو [القول] الأوّل أَنَّ اشتقاقه من السُّمُوّ . لأنَّ لام السُّمُوِّ واوٌ تكون أخيراً ، وفاءَ السِّمَةِ واوٌ تكون أوّلاً ، من وَسَمْتُ [أَسِمُ] سِمَةً . فلو كان الاسم مشتقاً من السِّمَةِ لوجب أنْ يقال في جمعه « أَوْسَامٌ » ، وفي قولهم « أَسْمَاء » دليل على أنَّ أصله « أَسْمَاوٌ » ، وقلبتْ الواوُ الأخيرةُ همزةً [لأن قبلها ألفاً][3] بعد أن قلبتْ أَلِفاً .

ودليل آخر ، وهو قولهم في تصغير اسم « سُمَيٌّ » وأصله « سُمَيْوٌ » ، قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء . ولو كان من السِّمَةِ لوجب أن تقول فيه « وُسَيْمٌ » أو « أُسَيْمٌ » ، فتقع الواو أوّلاً[4] . فإن شئت أَقْرَرْتَها [على حالها][5] وإن شئت همزتها على حدِّ « وُقِّتَتْ » و « أُقِّتَتْ »[6] . وفي عدم ذلك وأنه لم يُقَل[7] دليلٌ على أنه مشتق من السُّمُوِّ [لا من السِّمَةِ][8] .

---

١ - في الأصل ، ل : « هذا » .
٢ - في الأصل : « شخصاً كان أو غير شخص أو صفة » وما أثبت من النسخ الأخرى .
٣ - من م .
٤ - في م « لوقوع الواو أوّلاً » .
٥ - من د ، م .
٦ - قرأ جميع القراء قوله تعالى في سورة المرسلات (وإذا الرُّسل أُقِّتَتْ) بالهمز . وقرأ أبو عمرو (وُقِّتَتْ) ، بالواو . أنظر التيسير في القراءات السبع : ٢١٨ .
٧ - في ك : « على حدّ وقتت وأقتتت ، وفي وُعِدَ أُعِدَ ، وفي عدم ذلك وأنه لم ينقل . . . » .
٨ - جاء في هامش الأصل ما يلي : « الوجه الثاني أنك تقول في تكسيره أَسْمَاءٌ ، نحو حِنْوٌ وأَحْنَاءٌ ، وقِنْوٌ وأَقْنَاءٌ . ولو كان مأخوذاً من السِّمَةِ لوجب أن تقول في تكسيره أَوْسَامٌ . فلما قيل أسماء دلَّ على أنه من السُّمُوّ لا من السِّمَة. وكان الأصل فيه « أَسْمَاوٌ » . إلاّ أنه لما وقعت الواو طرَفاً وقبلها ألف زائدة قلبت همزة كما قالوا : كِسَاء . وقيل : قلبت ألفاً لأنها لما كانت متحركة وقبل الألف فتحة لازمة ←

وأما قولنا : « **وقِسْمَةُ الأسماء [كلّها]**[1] **ثلاثة : ظَاهِرٌ ، ومُضْمَرٌ**[2] ، **وما بينهما وهو يُسَمّى المُبْهَم**[3] » .

فإنّ هذا جواب [عن][4] القِسْمَة التي تَعْرِفُ بها الجُمْلَةَ[5] ، فتنحصر لك الأسماء كلّها ، ولا يشذّ عنك شيءٌ منها . فإنْ قيل : فما الحاجة إلى قسمتها ثلاثة[6] ، وألاَّ جُعلت كلّها ظاهرة أو مضمرة [أو أسماء إشارة][7] ؟ . قيل : لكل واحد من ذلك غرض صحيح . فالغرض بالأسماء الظاهرة البيان [عن ذات المُسَمّى] كرجل وزيد . والغرض بالأسماء المضمرة الاختصار من نحو : أنا وأنت وهو . والغرض بأسماء الإشارة التنبيه من نحو : ذَا [وذِهِ] وذَانِ وتَانِ وأُلاَءِ . والغرض بكل واحد من هذه الثلاثة غرض صحيح لا يُغني عنه الآخر . ولا يخلو كلّ اسم ظاهر من جواز الثلاثة فيه[8] .

وأما قولنا : « **أما الظاهِرُ فهو كلُّ ما دَلَّ بظاهِرِه وإعرابه على المعْنى المرادِ به** » .

← قدّروا أنها قد تحركت وانفتح ما قبلها ، لأنّ الألف لما كانت خفيّة زائدة ساكنة ، والحرف الساكن حاجز غير حصين ، لم يعتدّوا بها . فقلبوا الواو ألفاً . فاجتمع ألفان ، ألف زائدة ، وألف منقلبة والألفان ساكنان ، وهما لا يجتمعان ، فقلبت المنقلبة همزة لالتقاء الساكنين . وكان قلبها إلى الهمزة أولىَ لأنها أقرب الحروف إليها . كذا في أسرار العربية لعبد الرحمن الأنباري » . اهـ .

هذا وانظر تفاصيل الخلاف في هذه المسألة في الإنصاف (المسألة الأولى) .

١ – من ك ، د ، م .

٢ – في م : « ظاهرة ومضمرة » .

٣ – عبارة « وهو يسمّى المبهم » ليست في ل ، م . وفي ك : وقسمة الأسماء كلها ثلاثة ، ظاهر ومضمر ومبهم » .

٤ – من ك ، د ، م .

٥ – في م : « الجُمَل » . ومراده بالجملة جملة الشيْ أي جميعه .

٦ – في م : « ثلاثا »

٧ – من د ، م . وفي ك : « ظاهرة أو مضمرة أو مبهمة » .

٨ – في ك : « فلكل واحدة من هذه الثلاثة غرض صحيح لا يغني عنه الآخر فلا يخلو الاسم الظاهر من جواز الثلاثة فيه » . وفي د : « فالغرض من كل واحد . . . الخ » .

فإنَّ الدّلالة دلالتان : دلالة تدلُّ دلالة الذّات ، ودلالة تدلُّ دلالة الإعراب . فدلالة الذّات هي التي تدلُّ على ذات الشيْ في نفسه . ودلالة الإعراب هي التي تدلُّ على عَوَارِضِه التي تَعْرِض فيه . أَلاَ ترى أنك إذا قلت : ما أحسنْ زيدْ [بإسكان النون والدال][1] ، يُفهم من « زيد » معنى الشخصيَّة ، وهي ذاته . ولا يُعرف ما قصدتَ [إليه][2] من المعاني ، من نفي الإحسان عنه ، أو إثبات الحُسْن له ، أو الاستفهام عن ذلك . فإذا أردتَ النفيَ قلت : ما أَحْسَنَ زيدٌ ، برفع « زيد » . وإذا أردتَ إثبات الحُسْن [له] على طريق التعجب قلت : ما أَحْسَنَ زيداً ، بالنصب . وإذا أردتَ الاستفهام جررت « زيدا » ورفعت « أحسن » فقلت : ما أَحْسَنُ زيدٍ ؟ . فهذه معانٍ ثلاثة لم يفرق لك بين كلّ واحد منها وبين الآخر إلاّ الإعراب . فبان لك أنَّ الاسم الظاهر ما دَلَّ بظاهره وإعرابه على المعنى المراد به . وبان لك شدّة الحاجة إلى معرفة الإعراب كمعرفة الذّات . وكما لا يصحُّ أنْ تجهل معرفة الذّات فيما هذه سبيله ، كذلك لا يصحُّ أنْ تجهل معرفة الإعراب . لأنْ البيان مرتبط بهما جميعاً .

وأما قولنا : « **وجُمْلَةُ الأسماءِ الظاهِرَةِ المُعْرَبَةِ عشرةُ أنواع** » .

فإنّه لمّا كانت الأسماء على أنواع كثيرة ، من أسماء صحيحة ، وأسماء معتلّة . وأسماء مفردة ، وأسماء مضافة . وأسماء منصرفة ، وأسماء غير منصرفة . [وأسماء منقوصة ، وأسماء غير منقوصة . وأسماء مقصورة ، وأسماء غير مقصورة][3] . وأسماء مُثناة ، [وأسماء غير مثناة][4] . وأسماء مجموعة [جمع السلامة][5] ،

---

١ – تكملة من ك .
٢ – من د ، م .
٣ – من ك ، د ، م .
٤ – من م .
٥ – من ك ، د ، م .

[وأسماء مجموعة جمع التكسير][1] ، ولكلّ واحد من ذلك حكم في الإعراب يخالف الآخر ، وجب أن يُجمل ذلك على ما ذكرنا من قولنا ، ثم يُفسّر ليقع الحَصْر . وأن يُبدأ بالأقوَى فالأقوى على ما يأتي بيانه [إن شاء الله تعالى][2] .

[٥] فلذلك قلنا : « **منها نوع أوَّل يدخله الرفعُ والنصبُ والجرُّ / والتنوينُ . وذلك كلُّ اسمٍ مفردٍ صحيحٍ منصرفٍ** » . وقولنا : « مفرد » احتراز من التثنية والجمع [السالم ، لأنّ إعراب التثنية والجمع][3] بالحروف لا بالحركات . [ما خَلاَ جمع التكسير فإنّ إعرابه كإعراب الأسماء المفردة][4] . وقولنا : « صحيح » احتراز من المعتلّ الذي آخره ياء [خفيفة قبلها كسرة][5] كالقاضِي والدّاعِي . أو أَلِفٌ كالفتَى والمولَى . فإنّ هذا لا يدخله رفع ولا جرّ . وقولنا : « منصرف » احتراز مما لا ينصرف [مثل أحمدَ وأحمرَ][6] . لأنّ ما لا ينصرف لا يدخله تنوين ولا جر . وكلّ ما كان على هذا الشرط دخله الرفع والنصب والجرّ والتنوين ، لأنه متمكّن أمكن لم يعرض فيه ما يخرجه من التمكّن ، فاستوعب الإعراب كلّه . مثل : هذا فَلْسٌ وفَرَسٌ ، ورأيتُ فَلْساً وفَرَساً ، ومررتُ بِفَلْسٍ وفَرَسٍ .

وأما قولنا : « **مثل : فَلْسٍ ، وفَرَسٍ ، وكَتِفٍ ، وعَضُدٍ ، وحِبْرٍ ، وعِنَبٍ ، وإِبِلٍ ، وقُفْلٍ ، وصُرَدٍ ، وعُنُقٍ** » .

فإنّ هذه الأمثلة العشرة كلّها ثلاثية . وهي جامعة لأصول الثلاثي كلّه . ورتبت هذا الترتيب لأنه بُدِئَ بالأخفِّ فالأخف منها . فأخفّها فَعْلٌ مثل فَلْس ،

---

١ – من د ، وعبارة م : « وأسماء مجموعة جمع السلامة ، وأسماء غير مجموعة » .
٢ – من د .
٣ – من ك ، م .
٤ – من ك ، م .
٥ – من د .
٦ – من د ، ل ، م .

بفتح الأول وسكون الثاني . وفَرَسٌ أخفُّ من كَتِف ، لأنّ المفتوح العين أخفّ من المكسور العين . وكَتِفٌ أخفُّ من عَضُد . لأنّ المكسور العين أخفّ من المضموم العين . فهذه أربعة أمثلة أولها مفتوح [1] .

ثم تنتقل إلى المكسور الأول الساكن الثاني وهو حِبْرٌ فتجده أخفّ من عِنَب . ثم عِنَب [فتجده] [2] أخفّ من إبِل ، لأنّ الكسرة الواحدة أخفّ من الكسرتين .

ثم تنتقل إلى المضموم الأوّل [الساكن الثاني] [3] وهو قُفْل فتجده أخف من صُرَد . ثم صُرَد [فتجده] [4] أخف من عُنُق . وعلى هذا الترتيب . فكملتْ عشرة [5] . وعرفتَ وجه ترتيبها ، والعلّة في كثرتها [وكون بعضها أخفّ من بعض] [6] .

وأما قولنا : « ومثل : جَعْفَرٍ ، وزِبْرِجٍ ، وبُرْثُنٍ ، ودِرْهَمٍ ، وقِمَطْرٍ وجُخْدَبٍ [عند الأخفش] [7] » .

فإنّ هذه الأمثلة الستة أوزان لجميع أصول الرباعي [8] . ووزن كلّ واحد غير وزن الآخر . لكنه يجمعها كلّها كونُها رباعيةً [9] . كما أنّ العشرة الأُول

---

١ – في م : « أولها مفتوح وما يليها من أخواتها » ، وهي إضافة لا أدري ما معناها .

٢ – من م .

٣ – من ك .

٤ – من د .

٥ – في الأصل ، م : « وكملت » ، وفي ك : « فذكرت » ، والمثبت من د ، ل .

٦ – من د ، ل . وفي ك : « وكون بعضها أكثر من بعض » .

٧ من د . وجاء في هامش الأصل ما يلي : « الزِّبرج : الستر الرقيق . والبرثن من الأسد كالظفر من الإنسان . والقمطر : الرجل القصير الضخم . وجحدب دويبة » قلت : والزبرج أيضا : السحاب الرقيق ، والذهب . والقمطر : الجَمَل السريع الضخم ، والقمطر : وعاء الكتب . والجخدب : نوع من الجراد . أنظر اللسان (زبرج) (قمطر) (جخدب) .

٨ – في د : فإن هذه الأمثلة الستة تجمع أصول الرباعي » .

٩ – في الأصل : « يجمعها لكونها كلها رباعية » . وما أثبت من ك ، د ل . وفي م : « يجمعها كونها رباعية » .

مختلفة الأوزان ويجمعها كلَّها كونُها ثلاثية .

وأما قولنا : « **ومثل : سَفَرْجَلٍ ، وقِرْطَعْبٍ ، وجَحْمَرِشٍ ، وقُذَعْمِلٍ**[1] » .

فإنّ هذه الأمثلة الأربعة أوزان لجميع أصول الخماسي . ووزن كلّ واحد غير وزن الآخر يجمعها كلها كونها خماسية .

فقد صار أمثلة [الأسماء][2] الأصول كلها عشرين مثالاً . عشرة ثلاثية ، وستة رباعية ، وأربعة خماسية . وليس في شيءٍ منها خلاف إلا [في][3] وزن جُخْدَب . فإنّ الأخفش يرويه بفتح الدال بوزن فُعْلَل . وسيبويه لا يثبت هذا الوزن ويرويه « جُخْدُب »[4] . بضم الدال بوزن فُعْلُل كبرثن .

وأما قولنا : « **وكلُّ ما جاء من هذه الأسماء [وشبهها] بعد « نَفَعَني » وشبهه فهو فاعل مرفوع . وكلُّ ما جاء منها بعد « نَفَعْتُ » وشبهه فهو مفعول منصوب . وكل ما جاء منها بعد « انتَفَعْتُ بكذا أو من كذا » [وشبهه]**[5] **فهو مجرور** » .

فإنّ القصد بهذا التمثيل تعريف التصرّف في إعراب هذه المُثُل العشرين[6] . وما أشبهها من جميع الأسماء الظاهرة الصحيحة المفردة المنصرفة لتتصرف[7] في ذلك . ولمّا كانت [هذه][8] الأسماء لا تخلو من أنْ تكون مرفوعة أو منصوبة

---

١ – في هامش الأصل : « القرطعب : خرقة تحشى في حياء الناقة . وجحمرش : العجوز المسنة . تمت » . قلت : والقذعمل : القصير الضخم من الإبل ، انظر اللسان (قذعمل) .

٢ – من د .

٣ – من د ، م .

٤ – في د : « وسيبويه رحمه الله يرويه » .

٥ – من ك .

٦ – في ك : « تعريف التصريف في إعراب هذه الأمثال العشرين » .

٧ – في الأصل ، ك ، د : « لتصرّف » ، والمثبت من م ، ل .

٨ – من د ، ل ، م .

أو مجرورة – والرفع إنما يكون للفاعل وما أشبهه ، والنصب إنما يكون للمفعول وما أشبهه ، والجرّ إنما يكون بحرف الجرّ وما أشبهه – مُثِّلَ لكل واحد من ذلك بمثال لتقيس عليه سائر المُثُل . فنفعني وشبهه ، من ضربني وخاطبني وحدّثني ، فعل ومفعول [مضمر] [1] ، وليس بعد الفعل والمفعول إلا الفاعل . ولذلك وجب أن يكون مرفوعاً . ونفعتُ وشبهه ، من ضربتُ وخاطبتُ وحدّثتُ ، فعل وفاعل [مضمر] [2] ، وليس بعد الفعل والفاعل إلا المفعول . فلذلك وجب أن يكون منصوباً . وانتفعتُ بكذا أو من كذا وشبهه من قولك لكذا أو إلى كذا أو عن كذا [3] أو على كذا ، فجميع ذلك حروف جرّ [4] ، وليس بعد حرف الجرّ إلاّ المجرور . فلذلك وجب أن تقول : نفعني زيدٌ ، ونفعتُ زيداً ، وانتفعتُ بزيدٍ . وكذلك حكم الرباعي والخماسي في الإعراب .

وأما قولنا : « **وكلُّ ذلك اذا وُصل بكلام [بعده]** [5] **ثبت فيه تنوينه وحركته. وإذا وُقف عليه سقط منه تنوينه وحركته غالباً . ما خلا النصب فإنه يُبدل من التنوين فيه ألف** [6] » .

فإنّ الإعراب له حالتان ، حال وَصْل ، وحال وَقْف . فحال [7] الوصل يقتضي ثبات الإعراب للبيان . وحال الوقف [8] يقتضي زوال الإعراب للاستراحة .

---

١ - من د ، ل ، م .

٢ - من د ، م .

٣ - في الأصل . د : « أو إلى كذا أو غير كذا » ، وما أثبت من ك ، ل ، م .

٤ - في م : « من قولك لكذا أو إلى كذا أو على كذا ونحوه من حروف الجر ، فجميع ذلك حروف جر » .
وفي ك : « فجميع ذلك حرف جرّ يا فتى » .

٥ - من ك .

٦ - في د : « ما خلا النصب فإنك تبدل منه في التنوين ألفاً » .

٧ - بعد هذه الكلمة يبدأ خرم في نسخة « ك » مقداره ورقة واحدة .

٨ في م : « فإن الإعراب له حالتان ، حالة وصل ، وحالة وقف . فحالة الوصل تقتضي ثبات الإعراب للبيان . وحالة الوقف . . . » .

فلذلك قيل : إذا وصل بكلام ثبت فيه تنوينه وحركته [وإذا وقف عليه سقط منه حركته وتنوينه] [١] . فثبات حركته دليل على رافعه [٢] أو نصبه أو جرّه ، وثبات تنوينه دليل على صرفه [٣] . وإذا وقف عليه زالت الحركة ، ثم تبع الحركةَ التنوينُ في الزوال ، لأنَّ التنوين تابع للحركة ، ولمّا زالا سكن حرف الإعراب ، فقلت في الرفع : نفعني زيدْ . وفي الجر : انتفعتُ / بزيدْ [٤] . [٦]

وإنما قلنا « غالبا » احترازاً من وجوه أُخر تجوز في الوقف على المرفوع ، وهي [٥] الإشْمام والرَّوم والتضعيف ونقل الحركة . والسكون هو الأصل الأغلب الأكثر [٦] من هذه الوجوه فلذلك [٧] قلنا « غالبا » . فمن سكّن فهو الأصل لأنه سلب الحركة [بالجملة] [٨] . ومن أَشَمَّ أو رَامَ أو نَقَلَ أو ضَاعَفَ فإنما هو حرص على بيان الحركة التي كانت في الوصل . وأما المنصوب [٩] فليس فيه في الغالب إلاّ وجه واحد ، وهو أن تُبدل من التنوين ألفاً . وإنما تثبت الحركة في المنصوب [في الوقف] [١٠] لخفّتها . وأُبدل من التنوين ألف للفرق بين حال الوقف والوصل . ولئلاّ [١١] يلتبسَ بالنون الأصلية والملحقة . وكلّ من أسقط الإعراب في الوصل

---

١ – من م .

٢ – في د : « على موجب رفعه . . » .

٣ – في د ، ل : « على موجب صرفه » .

٤ – في الأصل : « ولما زالا سكن حرف الإعراب في الوقف نفعني زيدْ ، وفي الجر انتفعت بزيدْ » . وما أثبت من م ، ل . وفي د : « سكن حرف الإعراب فقلت في الرفع نفعني زيدْ ، وفي الجر انتفعت بزيدْ ، وفي النصب نفعت زيدا » .

٥ – هذا من م ، وفي سائر النسخ : « وهو » .

٦ – في د ، م : « هو الأغلب والأكثر » . وفي ل : « هو الأصل والأغلب الأكثر » .

٧ – بعد كلمة « فلذلك » يبدأ خرم في نسخة « د » مقداره ورقة واحدة .

٨ – من ل ، م .

٩ – في م : « وأما المنصوب المنصرف » .

١٠ من م .

١١ - في الأصل : « لئلا » ، وما أثبت من ل ، م .

[فهو][1] مخطئ . وكل من أثبته في الوقف مخطئ أيضاً . فلذلك شرط [هذا][2] الشرط المذكور .

وأما قولنا : « **ومنها نوع ثان يدخله الرفعُ والنصبُ والجرُّ من غير تنوين . وهو جميع ما ذكرناه إذا كان مضافاً إلى غير ضمير متكلم**[3] ، **أو فيه ألف ولام** » .

فإنّ هذا النوع [هو][4] الثاني من الأنواع العشرة . وليس ينقص عن القسم الأوّل إلاّ حذف التنوين . وإنما لم يُجمع بين « الألف واللام » والتنوين من قِبَلِ أنّ « الألف واللام » دليل على التعريف ، والتنوين في الأصل دليل التنكير فلم يجمع بينهما . فلذلك قلنا : نفعني الغلامُ ، ونفعتُ الغلامَ ، وانتفعتُ بالغلامِ . وكذلك الإضافة لا يُجمع بينها وبين التنوين ، لأنّ التنوين دليل الانفصال ، والإضافة دليل الاتصال ، ولا يكون الشيءُ منفصلاً متصلاً في حال [واحد][5] . فلذلك تقول : نفعني غلامُ الرَّجل ، وغلامُهُ وغلامُكَ . وإنما قلنا : « إذا كان مضافاً إلى غير [ضمير][6] المتكلم » احترازاً من مثل « غلامي » ، فإنّ هذا [ونحوه][7] لا يدخله إعرابٌ بحال . لأنّ ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلاّ مكسوراً إذا كان حرفاً صحيحاً ، تقول : نفعني غلامي ، ونفعتُ غلامي ، وانتفعتُ بغلامي .

---

١ – من م .
٢ – » » .
٣ – في الأصل : « إلى ضمير غير متكلم » . وهو خطأ . وفي ل : « إلى غير متكلم » . وما أثبت من م .
٤ – من م .
٥ – من ل ، م .
٦ – من ل ، م .
٧ – من م .

وأما قولنا : « **ومنها نوع ثالث يدخله الرفعُ والنصبُ ولا يدخله الجرُّ ولا التنوين . وهو[1] كلُّ اسم غيرِ منصرف مما قد اجتمع فيه علّتان فرعيتان من عِلَلٍ تسع . أو ما يقوم مقامهما . مثل : ابراهيمَ ، وزينبَ[2] وطلحةَ ، وعُمَرَ ، وعثمانَ ، وأحمدَ ، وحَضَرَمَوت ، وأحمرَ ، وحمراءَ ، وأُحادَ ، وسكرانَ ، وسكرى ، ومساجدَ** » .

فإنّ هذا هو النوع الثالث . وهو ينقص عما تقدّمه بشيئين ، وهما الجرّ والتنوين . وإنما نقص ذلك لأنّ كلّ ما لا ينصرف مُشْبِه للفعل . والفعل لا يكون فيه جرٌّ ولا تنوينٌ . وإنما أشبه الفعلَ لأنه قد اجتمع فيه علّتان فرعيّتان . وإنما وجب أن يكون مُشْبِهاً للفعل – باجتماع علّتين فرعيتين فيه – من قِبَلِ أنّ الفعل نفسَه فرع على الاسم . وإنما كان فرعاً على الاسم من وجهين[3] . أحدهما : أنّ الفعل لا يستقلُّ بنفسه ولا بدَّ له من اسم يكون معه . والاسم قد يستقلُّ بنفسه ولا فعل معه. فدلَّ ذلك على أنّ الفعل فرع على الاسم ومحمول عليه . والجهة الأخرى : أنّ الأفعال مشتقة من المصادر التي هي أسماء عند المحققين من أصحابنا . وإذا كانت مشتقةً منها كانت فرعاً عليها . فقد ثبت أنّ الأفعال فروع على الأسماء من الوجهين المذكورين .

وإذا وجد في الاسم علّتان فرعيتان صار بتلك العلّتين الفرعيتين مشْبِهاً للفعل الذي هو فرع على الاسم .

وبيان ذلك أن علل ما لا ينصرف تسع . وتلك التسع هي : التعريف ، والتأنيث ، والتركيب ، والعُجْمَة ، والزِّنَة ، والصِّفة ، والجَمْع ، والعَدْل ، والألف

---

١ – في الأصل ، م : « فهو » ، وما أثبت من ل .

٢ – هنا ينتهي الخرم المذكور سابقاً في نسخة ك .

٣ – في م : « من وجهين فرعيين » .

والنون الزائدتان . وكلٌّ واحدة من هذه التسع فرع على غيرها . فالتعريف فرع على التنكير . والتأنيث فرع على التذكير . والتركيب فرع على التوحيد . والعجمة فرع على العربية لأنها مُدْخَلَةٌ على كلام العرب . والصفة فرع على الموصوف لأنها بعده . والزنة فرع على الموزون [1] . والجمع فرع على الواحد . والعدل فرع على المعدول [عنه] [2] . والألف والنون الزائدتان فرع على المزيد عليه . فقد ثبت بهذا البيان أنّ [هذه][3] العلل كلها فروع . وإذا اجتمع في الاسم علتان [4] فقد اجتمع فيه فرعان . فأشبه بذينك الفرعين الفعلَ ، فامتنع منه [5] الجرّ والتنوين كما امتنعا من الفعل . وقد مُثِّلَ في [هذا] العَقْد [6] باثني عشر اسماً [7] . لأنّ كلّ اسم منها دليل على باب قائم بنفسه . لأنّ باب ما لا ينصرف لا ينفكُّ من اثنتي عشرة مسألة [8] ، فالستة الأُول منها احدى علّتيها التعريف ، وهي ابراهيمُ ، وزينبُ وطلحةُ ، وعمرُ ، وعثمانُ / ، وأحمدُ ، وحضرموتُ . ابراهيم : تعريف [٧] وعجمة . زينب : تعريف وتأنيث معنوي . طلحة : تعريف وتأنيث لفظي . عمر : تعريف وعدل . عثمان : تعريف وألف ونون مزيدتان . أحمد : تعريف

---

١ – في الأصل : « الوزن » ، وما أثبت من ك ، ل ، م .
٢ – من ك .
٣ – من ك . وفي ل : « بهذا البيان أن أصول العلل فروع » . وعبارة م : « بهذا البيان أن أصول العلل التسع كلها فروع » .
٤ – في الأصل : « اجتمع فيه علتان » . وبعد هذه العبارة ينتهي الخرم من نسخة د ، وقد أشرنا إلى بدايته قبل ثلاث صفحات .
٥ – في ك ، م : « فيه » .
٦ – في ك ، د : « في هذا الفصل » .
٧ – يلاحظ أنّ الأسماء التي ذكرها في المقدمة ثلاثة عشر اسماً ، تندرج تحت اثني عشر نوعاً . فزينب وطلحة من نوع واحد ، وهو العلمية والتأنيث . ولو قال : « وقد مثل في هذا العقد باثني عشر نوعاً » لكان أسلم وأمنع للالتباس .
٨ – في الأصل ، م : « اثني عشر مسألة » . وما أثبت من ك ، د ، ل .

وزنة . حضرموت : تعريف وتركيب [1] . فهذه الستة متى نُكِّرت انصرفت . تقول : نفعني ابراهيمُ وابراهيمٌ آخر [ونفعتُ ابراهيمَ وابراهيماً آخر ، وانتفعتُ بابراهيمَ وابراهيمٍ آخر] . لما زال التعريف بالتنكير بقيت علّة واحدة فانصرف . وكذلك باقي [هذه] الستة تجري هذا المجرى .

فأما الستة الأُخر [2] التي هي : أحمرُ : صفة ووزن . وحمراءُ : تأنيث لازم . وأُحادُ : عدل وصفة . وسكرانُ : مشبهة بباب حمراء . وسكرى : تأنيث لازم : ومساجدُ : جمع لا نظير له في الآحاد [3] . فجميع هذه [الستة] [4] لا تنصرف وإنْ كانت نكرة . وإذا لم تنصرف نكرة فأحرى ألاّ تنصرف معرفة [5] . فلذلك تقول : نفعني أحمرُ ، وأحمرُ آخر . ورأيتُ أحمرَ ، وأحمرَ آخر . وانتفعتُ بأحمرَ وأحمرَ آخر . وكذلك الباقي [6] .

فإنْ دخل على جميع ما لا ينصرف الألف واللام ، أو الإضافة انجرّ في موضع الجرّ . مثل : مررتُ بابراهيمِكم ومساجدِكم والمساجدِ . لأنَّ الألف واللام والإضافة [7] يُبعدانه من شبه الفعل [ويقرّبانه من شبه الاسم المتمكن] [8]

---

١ – ابتداء من قوله : « ابراهيم تعريف وعجمة » حتى « حضرموت تعريف وتركيب » من الأصل فقط وليس في النسخ الأخرى .

٢ – في م : « الأخرى » .

٣ – هذه عبارة الأصل . وفي سائر النسخ : « فأما الستة الأخر التي هي : أحمر وحمراء وأحاد وسكران وسكرى ومساجد فجميع هذه . . . » .

٤ – من د ، م .

٥ – في د ، م : « فأحرى ألا تنصرف معرفة في الغالب » . وجاء في نسخة الأصل بعد هذه العبارة : « لأنه اجتمع فيها الصفة والوزن وتأنيث لازم » . وهي عبارة مقحمة اقحاماً لا معنى لها في هذا المكان فحذفتها . لأن بعض هذه الستة قد منعت من الصرف لأسباب أخرى تخالف ما ذكر في هذه الجملة .

٦ – في م : « وكذلك الباقي غالبا » .

٧ – في ك : « أو الإضافة » .

٨ – من د ، ل ، م . وفي ك : « ويقربانه من شبه الاسم » .

فيدخل فيه ما يدخل في الاسم [المتمكن] [1] وهو الجرّ [2] .

وأما قولنا : « **ومنها نوع رابع يدخله الرفعُ والجرُّ مع التنوين ، أو ما قام مقامه . وهو كلُّ [اسمٍ] مؤنثٍ مجموعٍ بالألف والتاء ، مثل الزينَبَاتِ والمسلِمَاتِ والحُبلَيَاتِ [3] والصحْراواتِ . ولا يدخله لفظ النصب** » .

فإن هذا هو النوع الرابع . وهو يُخالف ما قبله من القسم الثالث . لأنّ لفظ الجرِّ يدخله دون النصب . والذي قبله [4] يدخله لفظ النصب دون الجرّ . فمنصوب هذا محمول على مجروره . ومجرور ما لا ينصرف محمول على منصوبه . وإنما حُمل المنصوب على المجرور في هذا [5] لأنّ جمع المؤنث السالم فرع [محمول] [6] على جمع المذكر السالم . فكما أنه قد حُمل منصوب الجمع المذكر على مجروره في مثل : مررتُ بالمسلمينَ ورأيتُ المسلمينَ ، كذلك حُمل منصوب [هذا] [7] المؤنث على مجروره في مثل : مررتُ بالمسلماتِ ، ورأيتُ المسلماتِ . فاعرفه .

ولمّا كان المؤنث لا يخلو من أربعة أقسام ، مؤنث بغير علامة كزينب وسعاد ، ومؤنث بعلامة هي تاء كمسلمة وصالحة ، ومؤنث بعلامة هي ألف مقصورة كحُبْلَى ، وسَكْرَى ، ومؤنث بعلامة هي ألف ممدودة مثل صحراء

---

١ – من ك ، م .
٢ في م : « من الجرّ » . وفي د : « ما يدخل الاسم من الجر والتنوين » . وهذا خطأ ، لأن التنوين لا مدخل له مع « الالف واللام » والإضافة .
٣ – في م : « والمسلمات والطلحات والحبليات » .
٤ – في الأصل : « فإنه قبله » ، وهو تحريف ، وما أثبت من النسخ الأخرى .
٥ – في ك ، د ، م : « على المجرور في باب الزينبات » .
٦ – من م . وفي د : « جمع المؤنث السالم محمول على . . . » .
٧ – من د ، م .

وطَرْفاء ، مُثِّل [من] [1] ذلك بأربع مسائلَ لتقيس أنت عليها كلَّ ما يجري هذا المجرى [إن شاء الله تعالى] [2] . فما كان مثل زينب وسعاد وعقرب [مما لا علامة فيه للتأنيث] [3] ، نظرتَ فإنْ كان معرفةً زدت على [4] جميع ذلك ألفاً ولاماً [من أوّله] ليكون كالعِوَضِ من تعريف العَلَمِيَّة الذاهب بالجَمْعِيَّة . وإنْ كان نكرةً كعَقْرَباتٍ وسَلْهَباتٍ [5] ، لم يلزمك ذلك . إلاّ أنْ تريد تعريف من تخبره أو تخاطبه .

وما كان من هذا النوع – الذي لا علامة فيه للتأنيث – ثلاثيّاً ساكن الأوسط مثل : دَعْدٍ و وَعْدٍ وهِنْدٍ وجُمْلٍ ، فإنّ المفتوح الأوّل منه يُحرك وسطه [في الجمع] [6] فيقال : الدَّعَدَات والوَعَدَات . وما كان مضموم الأوّل جاز فيه ثلاثة أوجه : الضمّ على طريق الاتْباع ، والفتح للتخفيف ، والسكون على الأصل . فتقول : الجُمُلاَت والجُمَلاَت [والجُمْلاَت] .

وما كان مكسور الأوّل فكذلك يُكسر للاتْباع ، ويفتح للتخفيف ويسكن على الأصل . فتقول:الهِنِدات والهِنَدات والهِنْدات .

وكل ما كان من هذا النوع الذي علامة تأنيثه تاء فإنّ فيه حذفاً في الجمع . فإذا قلت : مُسْلِمات ، وصالحات [ونحوه] [7] ، فإن أصله مُسْلِمتَات [وصَالِحَتَـات] [8] . حَذفتَ التاء الأُولى لئلاّ تَجمع بين علامتي تأنيث .

---

١ – من ل ، م .
٢ – من د ، م .
٣ – تكملة من ك .
٤ – في ك ، ل ، م : « في » ، وفي د : « مع » .
٥ – السَّلْهَبُ : الطويل ، والسلهبة من النساء : الجسيمة ، اللسان (سلهب) .
٦ – من م . وفي ك ، د ، ل : « في الجميع » .
٧ – من د ، ل ، م .
٨ – من د ، ل ، م .

وخصصتَ الأُولى بالحذف دون الثانية لأنّ الثانية تدلّ على معنيين ، وهما التأنيث والجمع ، والأُولى تدل على معنىً واحد ، وهو التأنيث [لا غير] [١] . فكانت أَوْلىَ بالحذف .

وكلّ ما جاءك من هذا النوع [٢] ثلاثياً ساكن الأوسط ، فما كان منه بوزن فَعْلَةٍ كَضَرْبَةٍ ، وأَكْلَةٍ ، وشَرْبَةٍ ، وجَفْنَةٍ ، وقَصْعَةٍ ، فإنّك تحركه بالفتح في الجمع أبداً إذا كان اسماً . مثل : ضَرَبَاتٍ ، وأَكَلاَتٍ ، وشَرَبَاتٍ ، وجَفَنَاتٍ [وقَصَعَاتٍ ، ونحوه] . فإنْ كان صفة مثل : جَارِيَةٍ خَدْلَةٍ [٣] ، وحَالَةٍ سَهْلَةٍ ، فإنّك لا تحركه بل تبقيه ساكناً على حاله ، فرقاً بين الأسماء والصفات . فتقول : جَوارٍ خَدْلاتٌ وحَالاتٌ سَهْلاَتٌ . وإنما لم يحركوا الصفة لثقلها بتضمنها ضميراً لموصوف [٤] . فلم تُزد ثقلاً بالحركة .

وما كان من هذا النوع مضموم الأَوّل كغُرُفَةٍ وظُلْمَةٍ ، أو مكسور الأول ككِسْرَةٍ وخِرْقَةٍ ، فإنه يجوز فيه [٥] ثلاثة أوجه . الضمّ والفتح والسكون في المضموم . والفتح والكسر والسكون في المكسور . على ما تقدم من العلة [٦] . فتقول [في المضموم] [٧] : ظُلُمات ، [وظُلَمات وظُلْمات] [٨] ، بالضم / والفتح والسكون . وتقول في المكسور : كِسَرات وكِسِرات وكِسْرات . [8]

---

١ – من ك ، وفي د ، م : « وهو التأنيث فقط » .

٢ – في ك ، د : « فكل ما كان من هذا النوع » .

٣ – الخَدْلَةُ من النساء : الممتلئة الساقين والذراعين ، اللسان (خدل) .

٤ – في ك ، ل : « بتضمنها ضميرَ الموصوفِ » . وفي د : « وتضمنها ضميرَ الموصوفِ » . وفي م : « ولتضمنها ضميراً لموصوف » .

٥ – من م . وفي باقي النسخ : « يجوز فيها » .

٦ – في ك : « في العلة » .

٧ – من ل .

٨ – من د ، ل .

وهذا كلّه فيما عينه حرف صحيح . فإنْ كان العين حرف علّة ، مثل : جَوْزَة وبَيْضَة وطُوبَة وتِينَة ، فإنّ جميع ذلك يبقى ساكناً لثقل الحركة على حرف العلّة كما قال سبحانه (ثَلاَثُ عَوْراتٍ لكم) [1] ، وقال تعالى : (في رَوْضَاتِ الجَنَّاتِ) [2] .

وكلُّ ما كان من [هذا] النوع الثالث – أعني الحُبْلَيَات والسُّكْرَيَات – فإنّ ألف التأنيث تُقلب فيه ياءً . وإنما قُلبت ياء ، ولم تُحذف كما حُذفت تاء التأنيث من « مسلمات » ، من قِبَلِ أنّ هذه علامةٌ لازمةٌ للتأنيث تتنزّل منزلة الجزء من الكلمة . بدليل قولهم : حُبْلَى وحَبَالَى ، وسَكْرَى وسُكَارَى . فلذلك ثبتت ولم تُحذف . ولمّا أنْ ثبتت قُلبت ياء فقلت « حُبْلَيَات » [بتحريك الياء] [3] . لأنك لو بقّيتها ساكنةً لانحذفت لالتقاء الساكنين ، فوجب قلبها ياء . ولم تقلب واواً ليفرق بينها وبين الألف الممدودة .

وكل ما كان من [هذا] [4] النوع الرابع مثل صَحْراء وصَحْرَاوات ، فإنّك تُبدل همزته واواً في هذا الجمع فرقاً بينها وبين المقصورة . والعلّة في ثباتها كالعلّة في ثبات المقصورة . ولا يُجمع من هذا النوع شيءٌ بالألف والتاء وهو صفة ، مثل حمراوات وصفراوات [5] . وإنما يُجمع ما كان اسماً لا صفةً ، مثل : الصحراء والصحراوات ، والخُنْفَساء والخُنْفَساوات .

فإن قيل : فقد قال النبيُّ صلىّ الله عليه وسلّم : « ليس في الخَضْرَاواتِ صَدَقَةٌ » [6] . قيل : الخَضْرَاوات هنا اسم للبُقُولات [7] ، ولم يقصد بها قصد

---

١ – سورة النور ، من الآية ٥٨ .

٢ – سورة الشورى ، من الآية ٢٢ .

٣ – من ك ، د ، م .

٤ – من د ، م .

٥ – في د : « . . . بالألف والتاء إذا كان صفة مثل حمراء وحمراوات » .

٦ – رواه الترمذي في صحيحه (كتاب الزكاة) : الحديث رقم ٦٣٨ . والبيهقي في (السنن الكبرى) ٤ : ←

الصفة . وإنما قصد به قصد الاسم فجرى مجرى طَرْفَاء [1] وطَرْفَاوات ، فاعرفه . وبالله التوفيق .

وأما قولنا : « **ومنها نوع [خامس] [2] يدخله النصبُ وحده مع التنوين أو ما قام مقامه من ألف ولام أو إضافة . ولا يدخله رفعٌ ولا جرٌّ . وهو كلُّ اسمٍ منقوصٍ آخره ياء [خفيفة] [3] قبلها كسرة مثل : القَاضِي وقاضٍ والمُعْطِي والمُنْتَمِي والمُسْتَدْعِي** » .

فإنّ هذا هو النوع الخامس . وإنما امتنع أنْ يدخله الرفع والجرّ لثقلهما على الياء المكسور ما قبلها . ولذلك سُمي منقوصاً لأنه نقص حركتين . وبقي فيه حركة واحدة ، وهي الفتحة في حال النصب . فإذا قلت : هذا قاضٍ ، ومررتُ بقاضٍ ، ففيه عملان : حذف حركة ، وحذف حرف . فالحركة هي الضمة أو الكسرة ، حُذفت للثقل . والحرف هو الياء حُذفت لالتقاء الساكنين . والساكنان هما التنوين واليـــاء .

← ١٢٩ . والدارقطني من عدة طرق ٢ : ٩٧-٩٨ .

قال الترمذي : « إسناد هذا الحديث ليس بصحيح . وليس يصحُّ في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلّم شيءٌ . وإنما يُروى هذا عن موسى بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وسلم مُرسلاً . والعمل على هذا عند أهل العلم ، أنْ ليس في الخضروات صدقة » .

وضعفه السيوطي في الجامع الصغير ٢ : ١٣٧ . قال المناوى في (فيض القدير شرح الجامع الصغير) ٥ : ٣٧٣ : « قال الغرياني في مختصر الدارقطني : وفيه الحارث بن نبهان ضعفوه . . . وقال الذهبي في المهذب : هو منقطع ، وأخرجه الدار قطني والبزار عن موسى بن طلحة عن معاذ ، ومن طريق موسى بن طلحة عن أنس باسناد ضعيف . قال : وفي الباب علي وعائشة وابن جحش . ورواها الدارقطني وأسانيده كلها ضعيفة . ا هـ » .

وانظر نصب الراية للزيلعي : ٣٨٦/٢ .

٧ – في ك ، د : « للبقول » .

١ – الطَّرْفَاءُ نوع من الشجر صغير ، وهو نوع من الحمض . اللسان (طرف) .

٢ – من د ، م .

٣ – من د .

فإنْ قيل : فلم حُذفت الياء دون التنوين ؟ . فقل : لأنّ الياء على حذفها دليل ، وهو انكسار ما قبلها ، إذ الكسرة من الياء . وليس على حذف التنوين دليل .

فإذا صرتَ إلى النصب لم تحذف حركةً ولا ياءً [1] . تقول : رأيتُ قاضياً . لم تحذف الحركة لخفّتها ، ولم تحذف الياء [2] لتحركها .

فإن كان في هذا المنقوص [3] ألف ولام أو إضافة فليس فيه إلاّ حذف واحد ، وهو الحركة وحدها . لأنه لا تنوين مع الألف واللام ولا مع الإضافة . فتثبت الياء ساكنةً في الرفع والجرّ ، ومفتوحة في النصب . مثالها : هذا القاضِيْ ، ومررتُ بالقاضِيْ ، ورأيتُ القاضِيَ .

فإنْ وقفتَ على منصوب هذا كان بالسكون لا غير ، كالحروف الصحاح . وإنْ وقفتَ على المرفوع والمجرور ففيه وجهان . أجودهما [4] إجراء الوقْف مجرى الوصْل ، فيكون بالياء الساكنة ، مثل : هذا القاضِيْ . ومررتُ بالقاضِيْ . والوجه الآخر حذف الياء منهما [5] . تقول : هذا القاضْ . ومررت بالقاضْ [6] . وإنما حذفتَ الياء على هذا الوجه لأن « الألف واللام » مُعَاقِبَةٌ للتنوين [7] ، فأجريتَ الياء مع الألف واللام في الحذف مجراها مع وجود التنوين .

---

١ – في الأصل : « لم تحذف حركةً ولا ياءً ولا تنويناً » . وفي م : « لم تحذف حركةً ولا تنويناً » . وكلاهما خطأ لأنَّ التنوين لم يُحذف قط . وما أُثبت من د ، ل . وعبارة ك : « لم تحذف لا حركةً ولا حرفاً » ، وهي عبارة صحيحة .

٢ – في الأصل « التنوين » ، وما أُثبت من باقي النسخ .

٣ – في الأصل : « في هذا التنوين » ، وما أُثبت من باقي النسخ .

٤ – في م : « أحدهما » .

٥ – في ك : « حذف الياء فيهما جميعا » ، وفي د ، ل ، م : « حذف الياء فيهما » .

٦ – ضبطت في ك بكسر الضاد وكذلك « هذا القاض » .

٧ – في د ، م : « معاقبتان للتنوين » .

والمنصوب ليس في الوقف عليه إلاّ وجه واحد وهو بالياء الساكنة [لا غير] [١] مثل : رأيت القاضِي . ولا يجوز : رأيت القاضْ [٢] ، بغير ياء ، كما جاز في المرفوع والمجرور . لأنّ الياء قد قويتْ بالحركة في حال الوصل فلم تُحذف في حال الوقف .

فأما الوقف على المنّون المرفوع والمجرور فوجهان أيضاً . أجودهما حذف الياء ، فتقول في الوقف : هذا قاضْ ، ومررتُ بقاضْ . والوجه الآخر : هذا قاضِي ، ومررت بقاضِي ، باثبات الياء . لأنّ التنوين لمّا زال في الوقف عادت الياء . فإذا صرتَ إلى النصب فوجْه واحد في الوقف [٣] [لا غير] [٤] ، وهو أنْ تُبدل من التنوين ألفاً فتقول : رأيتُ قاضيا .

ومتى سكن ما قبل الياء جرى مجرى الصحيح فدخلها الرفع والنصب والجرّ [٥] . وذلك مثل : هذا نِحْيٌ وظَبْيٌ ورَمْيٌ ونَهْيٌ . ومررتُ بِظَبْيٍ ونِحْيٍ وشبهه . لأنّه لمّا سكن ما قبلها خفّت فلم تثقُل عليها ضمّة ولا كسرة .

[٩] وكذلك الياء المشددة يدخلها ضمُّ الإعراب / وجرّه لأنَّ احدى اليائين ساكنة لأجل الإدغام . وذلك قولك : هذا كُرسِيٌّ ووَلِيٌّ ، ومررتُ بِكُرْسِيٍّ ووَلِيٍّ . فاعرفه .

فأما التمثيل بالقاضِي والمُعْطِي والمُنْتَمِي والمُسْتَدْعِي فإنّما المقصد [٦] به [بيان] [٧] أنَّ الطويل من الأسماء المنقوصة والقصير منها هذا حكْمه . وأقلّ

---

١ – من د ، م .
٢ – ضبطت في ك بكسر الضاد .
٣ – في الأصل ، ك : « فوجه واحد في النصب » . وما أثبت من د ، ل ، م .
٤ – من د ، م .
٥ – في م : « جرتْ مجرى الصحيح فدخلها الرفع والجر » .
٦ – هذا من الأصل . وفي النسخ الاخرى : « القصد به » .
٧ – من م .

ما يكون على ثلاثة أحرف مثل : عَمٍ وشَجٍ ونَدٍ [1] ، حكمه كلّه كحكم قاض .

وأما قولنا : « ومنها نوع [سادس] [2] يدخله التنوينُ وحده . أو ما قام مقامه من ألف ولام ، أو إضافة [3] . ولا يدخله رفعٌ ولا نصبٌ ولا جرٌّ . وهو كلُّ اسمٍ مقصورٍ آخره ألف مفردة مثل : العَصَا وعَصاً ، والمُعْطَى [4] والمُنْتَمَى إليه والمُسْتَدْعَى » .

فإنّ هذا هو النوع السادس ويُسمّى مقصوراً. وانما سُمّي مقصوراً لأنه قُصر عن الإعراب كله ، أي حُبس عنه فلم يدخله رفع ولا نصب ولا جرّ . وإنما امتنع ذلك من قِبَلِ أنّ الألف ساكنة أبداً لا تتحرك بحركة . وتحريكها [5] يؤدي إلى ردِّها إلى أَصلها . وردُّها إلى أصلها يؤدي إلى ثقل استعمالها . لأنّ الأصل في « عصاً » : عَصَوٌ . وفي « فَتىً » : فَتَيٌ . فلما ثقل هذا وقد تحرك حرف العلّة وانفتح ما قبله ، قلبتَه ألفاً بعد أنْ حذفتَ حركة الضمة التي كانت على الواو . لأنّ حرف العلّة لا يَقْوى بعد إيهَانِهِ [6] بالسكون . ولمّا قلبته ألفاً التقى ساكنان ، الألف والتنوين ، فحذفتَ الألف لالتقاء الساكنين . وخصصتَها بذلك دون التنوين لأنّ

---

١ – في ك : « ويد » ، وهو تحريف .
٢ – من د ، م .
٣ – عبارة « من ألف ولام أو إضافة » من الأصل وحده ولم ترد في النسخ الأخرى .
٤ – في ك : « والمُعْطَى ومعطىً » .
٥ – في م : « لأن تحريكها » .
٦ – في الأصل : « إيهانها » ، وفي سائر النسخ : « لا ينقلب إلاّ بعد إيهانه بالسكون » . وجاء في هامش الأصل ما يلي : « معنى الإيهان تضعيف الحرف بزوال حركته ، ليسهل قلْبه إلى الألف لأن قلبه إلى الألف مع بقاء حركته يصعب لقوّته بها ، فحذفتها أولاً وقلبت من بعدُ . وهذا القلب في المعرفة شائع ، سواء كان التعريف بالألف واللام أو بالإضافة ، نحو العَصَا وعَصاكَ . وإن كان نكرة ففيه قلب وحذفان ، قلب الواو والياء ألفاً ، وحذف الحركة للإيهان كما قدّمنا ، وحذف الألف لالتقاء الساكنين فتقول : هذه عصاً ، ورأيتُ عصاً ، ومررتُ بعصاً . كذا في شرح هذه المقدمة المسمّى بالحاصر لفوائد المقدمة لطاهر . للشيخ عماد الإسلام يحيى بن حمزة العلوي » . ١ هـ .

على حذفها دليلاً ، وهو الفتحة التي قبلها . فإذا قلت : هذه عصاً ، ومررتُ بعصاً . ففيه قلب وحذف على ما شرحناه [1] . وهو أنّ الحذف حذفان ، حذف الحركة للإيهان ، وحذف الألف لالتقاء الساكنين .

وكذلك النصب ، فإذا قلت [2] : رأيتُ عصاً ، ففيه قلب وحذفان . حذف الألف المبدَلة من الواو ، وحذف الحركـة ، وقلب الألف المبدَلـة من الواو [3] .

هذا [4] كلّه كلام على الوصل . فإذا وقفت عليه كان [هذا] [5] كلّه بالألف . واختلفوا في هذه الألف . فعند سيبويه [رحمه الله] [6] أنها في حال الرفع والجرّ المبدلة من لام الكلمة ، وفي حال النصب المبدلة من التنوين ، وقد انحذفت ألف الأصل [7] . وذهب آخرون إلى أنها في الأحوال الثلاث مبدلة [8]

---

١ – في الأصل ، ل : « ففيه قلب وحذفان على ما شرحنا » . وما أثبت من ك ، د ، م .

٢ – في الأصل ، ك : « وكذلك النصب والجر . وإذا قلت » . وفي د ، م : « وكذلك النصب والجرّ فإذا قلت » . وما أثبت من ل ، وبه تستقيم العبارة .

٣ – في نسخة الأصل : « وقلب الألف المبدلة من التنوين » . والصواب ما أُثبت . لأن الأصل « رأيتُ عَصَواً » تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً بعد أن حذفت الفتحة التي كانت عليها . فهذا حذف وقلب . ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين . فهذا حذف آخر . وهذه العبارة مضطربة في جميع النسخ. ففي ك : « وإذا قلتَ : رأيتُ عصاً . ففيه قلب وحذفان حذف الألف المنقلبة عن الواو ، وحذف الألف المبدلة من التنوين » . وفي د : « فإذا قلتَ رأيتُ عصاً ، ومررتُ بعصاً ففية قلب وحذفان . حذف الألف المبدلة من الواو ، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين » . أما في ل ، م فجاءت العبارة كالتالي : « فإذا قلتَ رأيت عصاً ففيه قلب وحذفان . حذف الألف المبدلة من الواو ، وحذف الحركة » .

٤ – في م « وهذا » .

٥ – من د .

٦ – من ل . وانظر رأي سيبويه في كتابه ٢٨١/٢ .

٧ – في الأصل : « وقد انحذفت ألف الوصل » وهو تحريف ، وما أثبت من باقي النسخ .

٨ – في ك ، د : « الأحوال الثلاثة مبدلة » . وفي م : « الأحوال الثلاث المبدلة » .

من التنوين [1] . والصحيح [هو] [2] المذهب الأول . لأنّ [المعتل] مَقِيس على الصحيح . وقد ثبت أنك في الصحيح لا تحذف شيئاً . ولا تُبدل من تنوينه ألفاً ، وإنما تُبدل في حال النصب [3] ، مثل قولك : هذا قَلَمٌ وقَلَمْ ، ومررتُ بِقَلَمٍ وقَلَمْ ، ورأيتُ قَلَمَاً وقَلَمَا . فقس على ذلك تصب إن شاء الله .

وأما قولنا : « **ومنها نوع [سابع] [4] لا يدخله تنوينٌ ولا إعراب . وهو مع ذلك اسم معرب حُكماً وتقديراً . وهو كلُّ اسمٍ آخره ألف تأنيث مقصورةٌ ، مثل : حُبْلَى وسَكْرَى وذِكْرَى وجُمَادَى** » .

فإنّ هذا هو النوع السابع . وإنما حكمنا عليه بأنه معرب – مع عدم الإعراب فيه وعدم التنوين جميعاً – من قِبَلِ أنه لم يشبه الحرف فيكون مثل « الذي » و « التي » . ولم يتضمن معنى الحرف فيكون مثل « أينَ » و « كيفَ » . ولم يقع موقع الفعل المبني فيكون مثل « نزالِ » و « تراكِ » . لأنّ العلل الموجبة للبناء احدى هذه الثلاث [5] . ولما عُدم ذلك حكمنا على هذه الكَلِم بأنها معربة [6] . وإن لم يكن فيها إعراب .

---

١ – في د ، ك : « وذهب آخرون إلى أنها في الأحوال الثلاثة مبدلة من الأصل . وذهب آخرون إلى أنها في الأحوال الثلاثة مبدلة من التنوين » . وقدكررت عبارة « مبدلة من الأصل » مرتين في ك . وفي ل : « وذهب آخرون إلى أنها في الأحوال الثلاث مبدلة من الأصل » .

٢ – من د ، م .

٣ – في د : « وقد بان أنّ الصحيح لم يحذف منه شيئ ، ولا يُبدل من تنوينه ألف ، وإنما تبدل في حال النصب » . وفي ل : « وقد ثبت أنك في الصحيح لا تبدل من تنوينه في حال الرفع والجرّ ، وإنما تبدل في حال النصب » .

٤ – من م ، د .

٥ – في الأصل ، ك « أحد هذه الثلاثة » ، وفي د ، ل : « احدى هذه الثلاثة » . وما أثبت من م .

٦ – في الأصل : « حكمنا على الكلمة بأنها معربة » . وفي ك : « حكمنا على هذه الأسماء أنها معربة » ، وفي م : « حكمنا على هذه الكلمة بأنها معربة » . وما أثبت من د ، ل .

وألف التأنيث لا يدخلها إعراب ولا تنوين بحال من الأحوال ، لأنها من جملـة ما لا ينصرف ، وكلّ ما لا ينصرف لا ينوّن بحال من الأحوال [١] .
ولا ألفها منقلبة عن شيءٍ . بخلاف المقصور الذي قبلها . فمن قال : هذه دنياً ، فقد أخطأ ، وكذلك « حُبْلَىً » وما أشبهه . وكذلك قول من قال : حُبْلاةٌ ودُنْياةٌ [٢] خطأ أيضاً . لأنه جمع بين علامتي تأنيث ، وذلك غير جائز . فاعرف ذلك تُصب إن شاء الله .

وأما قولنا : « **ومنها نوع [ثامن]** [٣] **رفعه بالواو ، ونصبه بالألف ، وجرّه بالياء . وهو** [٤] **ستة أسماءٍ معتلةٍ مضافةٍ إلى ظاهر ، أو مضْمر ليس بمتكلم ، مثل قولك : أخوه ، وأبوه ، وحَمُوه ، وفُوه ، وهَنُوه ، وذو مالٍ** » .

فإنّ هذا هو النوع الثامن . وهو أوّل شيءٍ أُعرب بالحروف ، وهو [٥] على هذه الحالة . لأنّ جميع ما تقدم من الأقسام السبعة معرب بالحركات [لفظاً أو تقديراً على ما بيّنا] [٦] . وإنما أُعربت بالحروف ، وهي على هذه الحالة – أعني إذا كانت مضافة – لأنها أسماء حُذفت لاماتها وضمّنت معنى الإضافة . فجُعل إعرابها بالحروف كالعِوَضِ من حذف لاماتها . وقيل : جُعل إعرابها بالحروف

---

١ – تختلف العبارة هنا من نسخة إلى أخرى . ففي ك : « وألف التأنيث لا يدخلها تنوين بحال ، ولا هي من جملة ما ينصرف بحال من الأحوال » . وفي الأصل ، ل : « وألف التأنيث لا يدخلها إعراب ولا تنوين بحال من الأحوال وهي من جملة ما لا ينصرف بحال من الأحوال » . وفي م : « والف التأنيث لا يدخلها تنوين لأنها من جملة ما لا ينصرف ، وكل ما لا ينصرف لا ينوّن بحال من الأحوال. والمثبت من د .
٢ – في ك : « حبلات ودنيات » .
٣ – من د ، م .
٤ – في د ، م : « وهي » .
٥ – من ل ، وفي النسخ الأخرى : « وهي » .
٦ من ك ، د ، ل .وعبارة م : « لفظاً أو تقديراً على ما قد بيّناه وهذه الستة معربة بالحروف . وإنما أعربت بالحروف . . . » .

توطئةً لإعراب التثنية والجمع بالحروف ، حتى لا يُستوحش من الإعراب بالحروف لأنّ أصل الإعراب أنْ يكونَ بالحركات لا بالحروف . وقيل : [إن] [1] إعرابها بالحروف على طريق الشذوذ / لأنه لا يقاس على هذه الستة [2] غيرها [١٠] من نحو يَدٍ و دَمٍ ونحوه من المحذوف اللام .

فأما تسمية هذه الأسماء الستة معتلّة فلأنّ فيها حرف العلّة ، وهو الواو في « أَخٍ » ، وأصله أَخَوٌ . وفي « أَبٍ » ، واصله أَبَوٌ . وفي « حَمٍ » ، وأصله حَمَوٌ . وفي « هَنٍ » ، وأصله هَنَوٌ . وفي « ذي مالٍ » ، وأصله ذَوَيٌ [3] . وفي « فَمٍ » ، وأصله فَوْهٌ . فهذا وحده لامه هاء . والهاء مشبّهة بحروف العلّة فحذفت كحذفها . فلذلك سُميت أسماء معتلة . أي اعتلت بحذف لاماتِها في حال إفرادها ، لأنها إذا أُفردت أُعربت بالحركات لا بالحروف . فيقال : هذا [أَخٌ] [4] وأَبٌ وحَمٌ وفَمٌ وهَنٌ . فإذا أُضيفت أُعربت بالحروف على ما تقدم تمثيله .

وقد اختلف الناس في هذه [الحروف] على أقوال مذكورة في عدّة من الشروح [5] . لكن جملة ما تحتاج إلى معرفته في [شرح] [6] هذه المقدِّمة حسب ما التمست – وفقك الله [تعالى] – [7] أنّ منهم من يقول : إنها حروف

---

١ – من ك ، د .

٢ – في م : « على هذه الحروف الستة » وهو خطأ .

٣ – في م : « ذَوَوٌ » بتحريك الواو الأولى . وبين سيبويه والخليل خلاف في لام هذه الكلمة . فسيبويه يرى أنّ لامَها ياءٌ ، ووزنها « فَعَلٌ » بتحريك العين . وعند الخليل أنّ لامَها واوٌ ، ووزنها « فَعْلٌ » بسكون العين . أنظر « حاشية الصبان على شرح الأشموني » ٧١/١ .

٤ – من ك ، د ، م .

٥ – أنظر الخلاف في هذه المسألة في الانصاف ، المسألة الثانية .

٦ – من ك ، د ، ل ، م . وعبارة ك : « في شرح المقدمة » .

٧ – من م .

إعراب دالّة على الإعراب [1] . فالواو من قولك : هذا أخوكَ ، هي حرف الإعراب ، وعلامة الرفع . وفي حال الجرّ [من قولك] [2] : مررتُ بأخيكَ ، الياء هي حرف الإعراب ، وعلامة الجرّ . والألف من قولك : رأيتُ أخاكَ ، هي حرف الإعراب ، وهي علامة النصب . كما تقول في علامة التثنية من قولك : جاءني الزيدانِ ، أنها حرف إعراب ، وتدل على التثنية [3] . وكذلك الجمع السالم .

ومنهم من يقول : إنّها معربة من مكانين بالحروف وبالحركات [4] التي هي قبل هذه الحروف [5] . وهذا ضعيف لأنها لو كانت معربة من مكانين أو جهتين [6] لاحتاجت إلى معربَين أو عاملين . وفي عدم القول بذلك دليل على فساده .

ومنهم من يقول : إنّها أنفسها إعراب ، وأنّ الواو كالضمة ، والألف كالفتحة ، والياءَ كالكسرة [7] . وهذا ضعيف [أيضاً] [8] . لأنّ من جملة هذه الأسماء

---

١ جاء التعليق التالي في هامش الأصل : « اعلم أنّ النحاة إذا أطلقوا حروف الإعراب فهم يريدون به أحد وجهين ، إما الحرف الذي يقع عليها الإعراب كالدال من زيد ، فإنهم يقولون إنها حرف إعراب لمّا وقع عليها الإعراب . وهذا هو الأكثر والأشهر في لسانهم . وأما أن يريدوا به الحرف الذي يتبدل بتبدل الإعراب كحروف التثنية والجمع . فإذا عرفت هذا ، فاعلم أنّ الأقرب في هذه الحروف أنها حروف إعراب بمعنى أنها تتبدل بتبدل الإعراب . لأنّا قد ذكرنا فيما قبل أن الوجه في إعراب هذه الأسماء بالحروف مشابهتها للتثنية والجمع ، فيجب أن تكون هذه الحروف فيها كحروف التثنية والجمع . فتكون أحرف إعراب بهذا المعنى » . ثم جاءت بعد هذا التعليق كلمتان الاولى غير واضحة والثانية « الحاصر » . وهذا التعليق منقول من كتاب « الحاصر » ، مخطوطة المتحف البريطاني ، ظهر الورقة ١٩.

٢ – من ك ، د ، ل .

٣ – هذا من نسخة الأصل . وفي سائر النسخ : « وتدل على الإعراب » .

٤ – في د ، ل ، م : « بالحروف والحركات » .

٥ – هذا الرأي للكوفيين . أنظر الإنصاف ١٧/١ .

٦ – في ك : « معربة من جهتين » . وفي د : « معربة من مكانين لاحتاجت . . . » .

٧ – ينسب هذا القول للأخفش ، أنظر الإنصاف ١٧/١ .

٨ – من ك ، د ، ل . وفي م : « ضعيف جداً أيضاً » .

« فُوكَ » ، و « ذو مال » ، فلو كانت هذه الحروف كالحركات لأدّى ذلك إلى أن يكون في الكلام اسمٌ معرب على حرف واحد ، وهو معدوم .

ومنهم من يقول : إنها على ثلاث مراتب . فإذا قلت في الرفع : هذا أخوكَ ، فأصله « أَخَوُكَ » . فنقلت من الواو الى الخاء الضمةَ . فإذا قلت في النصب : رأيتُ أخاكَ ، فأصله « رأيتُ أَخَوَكَ » ، فقلبتها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها . وإذا قلت : مررتُ بأخيكَ ، فأصله « مررتُ بأَخَوِكَ » . نقلتَ كسرة الواو إلى الخاء ، ثم قلبتَ الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار « بأَخِيكَ » . وصار فيه نقلٌ وقلبٌ . وفي الذي [1] قبله قلب فقط ، وفي الأَوَّل نقل فقط . وكان شيخُ شيخنا رحمهما [2] الله وهو الرَّبَعِيُّ [3] يميل إلى هذا القول ويستحسنه .

ومنهم من يقول : إن هذه الحروف إشباع للحركات التي قبلها . وإن الواو في قولك : هذا أخوكَ ، مُشْبَعَةٌ عن الضمة [4] . والألفَ في [قولك] [5] : رأيتُ أخاكَ ، مشبعة عن الفتحة [6] . والياء في [قولك] [7] : مررتُ بأخيكَ ، مشبعة عن الكسرة [8] . فهذا يعتقد أنّ الإعراب بالحركات ، وأنّ هذه الحروف إشباع حَدَثَ عن الحركات . وهذا ضعيف ، وهو أضعف الكلّ . لأنّ هذا لا يكون

---

١ – في ك : « وصار في الذي » .

٢ – من الأصل . وفي النسخ الأخرى « رحمه الله » .

٣ – في م : « وهو علي بن عيسى الربعي » . قلت : ولد الربعي سنة ٣٢٨ ، وأخذ النحو عن أبي سعيد السيرافي ، ثم رحل الى شيراز ولزم أبا علي الفارسي عشرين سنة . توفي سنة ٤٢٠ . إنباه الرواة : ٢٩٧/٢ ، معجم الأدباء : ٧٩/١٤ ، بغية الوعاة : ١٨١/٢ ، وغيرها . أما شيخ ابن بابشاذ الذي أخذ عن الربعي فهو القاسم بن محمد الواسطي . أنظر الإنباه : ٦/١ ، ومعجم الأدباء : ٥/١٧ .

٤ – في د : « من الضمة » .

٥ – من م .

٦ – في د : من الفتحة » .

٧ – من م .

٨ – في د : « من الكسرة » . وهذا الرأي لأبي عثمان المازني .

إلاّ في ضرورة شعر [1] ، ولا داعي يدعو إلى هذا ، ولا دليل عليه .

فهذه أقوال العلماء . والذي تعتمد عليه [منها] [2] أوّلها . وهو مذهب صاحب الكتاب [رحمه الله ، وبالله التوفيق] [3] .

فإنْ قيل : فأين تكون هذه الستة معربة بالحركات وإنْ كانت مضافة ؟ .

قيل : إذا صُغّرت أو كُسّرت . فتصغيرها كقولك : هذا أُخَيُّه وأُبَيُّه وحُمَيُّه وفُوَيْهُه وهُنَيُّه وذُوَيُّ مالٍ . فالضمة [هي] علامة الرفع . وفي النصب : رأيتُ أُخَيَّه [4] ، فالفتحة [هي] [5] علامة النصب ، وإذا جررتَ قلت : مررتُ بأُخَيِّه ، فالكسرة علامة الجر . لأنّ هذه الأسماء لمّا صُغرت عادت إليها لاماتها فأُعربت بالحركات .

وكذلك إذا كسَّرْتَ [6] فقلت : هؤلاءِ إخوتُه وآخاؤُهُ ، ورأيتُ إخوتَه وآخاءَهُ ، ومررتُ بإخوتِه وآخائِه . معرب [كله] بالحركات سواء أضفته أو أفردته .

فان قيل لك : أيّ شيءُ من هذه الستة لا يستعمل قطّ إلاّ مضافاً ؟ . فقل : « ذو مال » وحدها . لأنها لو أُفردت لأدّى الأمر إلى استعمال اسم ظاهرٍ على حرف واحد . فلذلك لم يستعمل إلاّ مضافاً [7] . ولا يُضاف إلا إلى اسم جنس من نحو : مال [وفضْل] [8] وعقْل ، ونحوه ، ولا يضاف إلى صفة . لا يقال :

---

١ – في ك ، د ، م : « لأن مثله لا يكون إلاّ في ضرورة الشعر » .

٢ – من ل .

٣ – من د ، ل .

٤ – في ك ، د ، م : « وإن نصبتَ قلتَ : رأيتُ أُخيَّه » . وفي ل : « فإنْ نصبتَ قلتَ : رأيتُ أُخيَّه وأُبَيَّه وحُمَيَّه وفُوَيْهَه وهُنَيَّه وذُوَيَّ مال » .

٥ – من ل .

٦ – في الأصل : « تكسرت » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٧ – في ك : « لم تستعمل الا مضافة » .

٨ – من م .

ذو صالحٍ ، ولا ذو طالحٍ ، لأنه إنما دخل وُصْلَةً إلى وصف الأسماء بالأجناس .
ولا يضاف أيضاً إلى مضمر . لا يقال : ذُوهُ ولا ذُوكَ ، ونحوه ، للعلّة المذكورة .
ومن ها هنا استُضعف قول من يقول : اللّهم صلِّ على محمدٍ وذَوِيهِ ، لإضافته إلى المضمر .

[١١] فإن قيل : فأيّ اسم من هذه الستة إذا أُضيف أُعرب / بالحروف وإذا أُفرد أُبدل من حرف العلة غيره وأُعرب بالحركات دون إخوانه [١] ؟ . فقل : فُوه .
إذا أُفرد أبدل من واوه ميماً [٢] ، وأُعرب بالحركات [٣] . ولم يُجمع بين الميم والإضافة إلاّ في الشعر [في قول بعضهم :

يصبحُ عطشانَ وفي البحر فَمُهْ
كالحُوتِ لا يرويه شيءٌ يَلْهَمُهْ [٤]]

مثاله [٥] : هذا فَمٌ ، ورأيتُ فَماً ، وعجبتُ من فَمٍ . وإنما أُبدل في الإفراد [من الواو] [٦] ميماً دون غيرها . لأنّ الميم من مخرج الواو ، [والواو] [٧] والميم من الشفتين ، فهما متقاربتان [٨] .

---

١ - هذه عبارة م . وفي الأصل : « وإذا أُفرد غُيّر وأعرب بالحركة دون إخوانه » . وفي ك ، ل : « وإذا أفرد غيّر فأعرب بالحركات دون إخوانه » ، وفي د : « وإذا أفرد أبدل من حرف العلة غيره دون إخوانه » .

٢ - في الأصل ، ك ، م : « ميم » . وما أثبت من د ، ل .

٣ - في د ، ل ، م : « وأعربت الميم بالحركات » . وفي ك : « وأُعرب الميم بالحركات » .

٤ - هذه الإضافة من د ، ل ، م ولم يُذكر البيت الثاني في م . والبيتان من أرجوزة لرؤبة بن العجاج في ديوانه : ١٥٩ ، وشرح شواهد المغني : ٣٤٧ .

٥ - في ل ، م : « ومثاله » .

٦ - من ك ، ل ، د .

٧ - من ك ، د ، م . وفي ل : « والواو من مخرج الشفتين » .

٨ - في الأصل ، م ، ل : « متقاربان » . وما أثبت من ك ، د .

فإنْ قيل : فما حكم هذه الأسماء الستة إذا أضيفت إلى ياء النفس ؟ . قيل : لا يكون لها إعراب في اللفظ لا بحركة ولا بحرف ، بل يكون مقدراً . لأنَّ ياء النفس لا يكون ما قبلها إلاّ مكسوراً ، كقولك : هذا أَخي ، ورأيتُ أَخي ، ومررتُ بأَخي . فياء النفس في موضع جرّ بالإضافة . وما قبلها مكسور في الصحيح أبداً . وأنت مخيَّر في إسكان هذه الياء و [في] [1] تحريكها بالفتح . فمن سكَّنها فحجته أنه استغنى بالحركة [التي] [2] قبلها عن تحريكها مع طلبه للتخفيف فيها . ومن حركها فحجته أنها على حرف واحد كالكاف ففتحها كفتحة الكاف ، فقال : أَخيَ ، أَبِيَ ، كما تقول : أَخُوكَ وأَبُوكَ .

فإنْ قيل : فأيّ اسم يضاف من هذه الأسماء الستة إلى ياء النفس [3] ولا تكون ياء النفس فيه إلاّ محرّكة ؟ . فقل : « الفم » إذا أُضيف إلى ياء النفس ، ومثاله : هذا فِيَّ ، وفتحتُ فِيَّ ، ووضعته في فِيَّ . فالياء مشددة مفتوحة لا غير [4] . فإنْ قيل : ومن أين جاء [هذا] [5] التشديد ؟ . ومن أين وُجدت [6] الفتحة ؟ . فقل : أما التشديد فلأنّ « فُوْهُ » أصله « فَوْهٌ » [7] ، انحذفت الهاء ثم دخلت الياء فصار « فَوْيَ » ، فاجتمعت الواو والياء وقد سبقت الأُولى منهما بالسكون ، فقلبتَ الواو ياء ، وأدغمتَ الياء المقلوبة في ياء الإضافة [8] ، وفتحتَ ياء

---

١ – من د ، ل ، م .
٢ – من د ، م .
٣ – في ك : « فأيّ شيءُ من هذه الستة يضاف إلى ياء النفس » . وفي د : « فبأيّ موضع يضاف شيءُ من هذه الأسماء الستة إلى ياء النفس » .
٤ – هذا من ك ، د ، ل . وفي الأصل : « فالياء المشددة الثانية مفتوحة لا غير » . وفي ل : « فالياء مشدّدة والثانية مفتوحة لا غير » .
٥ – من د ، ل ، م .
٦ – في ك ، ل : « وجبت الفتحة » . وفي د : وجب الفتح » .
٧ – في د ، ل ، م : « فلأنّ أصله فَوْهٌ » .
٨ – في د : « وأدغمت في ياء الاضافة » . وفي ك ، ل ، م : وأدغمت الواو المقلوبة في ياء الإضافة » .

الاضافة ، لأنك لا تُدغم إلاّ في متحرّك . فلذلك وجب التشديد ووجب التحريك ، فاعرفه .

فإنْ قيل : ما الفرق بين قولك : « هذا فِيَّ » و « قد تكلم فلان فِيَّ » [1] ، وهل هما شيءٌ واحد ، أم شيئان مختلفان ؟ . فالجواب أنهما شيئان مختلفان وأن اتفقا في اللفظ . فإذا قلت : هذا فِيَّ ، فأشرت إلى الفم ، فهما اسمان أحدهما مضاف إلى الآخر . وإذا قلت : تكلم فِيَّ ، فإنهما حرف واسم [2] . فالحرف « في » الذي معناه الوعاء ، [والياء اسم] [3] . فاللفظ متفق ، والمعنى مختلف .

فإنْ قيل : فأيّ شيءٍ من هذه الستة يعرب تارة بالحركة وتارة بالحرف وتارة بالتقدير ؟ . فقل : « الحَمُ » [4] . وذلك أنّ فيها ثلاث لغات . الهمز ، والقصر ، وأن تكون كأخواتها . فمن همزها أعربها بالحركات فقال : هذا حَمْءٌ ، وحَمْؤُكَ . ورأيتُ حَمْأً ، وَحَمْأَكَ . ومررتُ [بحَمْءٍ و] [5] بحَمْئِكَ . ومن قصرها فقال : هذا حماً ، كفَتىً ، كان الإعراب مقدراً ، وقال : هذا حَماكَ [ورأيتُ حَماكَ] [6] ومررتُ بحَماكَ . فاعرف ذلك . ومن قال : هذا حَمٌ ، كأَخٍ وأَبٍ ، أعرب بالحروف فقال : هذا حَمُوكَ ، ورأيتُ حَماكَ ، ومررتُ بحَمِيك . فاعرف ذلك [7] .

---

١ – هذا من د . وفي باقي النسخ : بما الفرق بين قولك : فِيَّ هذا وبين قولك : قد تكلم فلان فِيَّ » .
٢ – في ك ، د : « فليسا باسمين وإنما هو حرف واسم » . وفي م : « فليسا باسمين وانما هما حرف واسم » .
٣ – من ك ، د ، م .
٤ – في الأصل : « الحمو » . وما أثبت من باقي النسخ .
٥ – من ك . وفي د ، م : « بحَمْءٍ وحَمْئِكَ » .
٦ – من ك ، د ، ل .
٧ – في م : « ومن قصر قال : هذا حم ، كأخ . وإن أعرب بالحرف فقال : هذا حموك ، ورأيت حماك ، ومررت بحميك . وما أشبه ذلك . فاعرف ذلك » . والعبارة مضطربة كما ترى .

فإنْ قيل : كيف يضاف « الحَمُ » في هذه اللغات الثلاث إلى [ياء] [1] النفس ؟ . فقل : إذا كان مهموزاً فإضافته كإضافة الأسماء الصحاح كلها ، لأنّ الهمزة حرف صحيح . تقول : هذا حَمْئي ، كما تقول : هذا شَيْئي . وكذلك النصب والجرّ . وإذا كان مقصوراً فإضافته كإضافة المقصور . فتقول : هذا حَمايَ ، ورأيتُ حَمايَ ، ومررتُ بحَمايَ . مثل فتايَ وعصـايَ وهُدايَ وبُشْرايَ [2] . وإذا كان كأخواته بقّيته على حالته ، فقلت : هذا حَمِي ، ورأيتُ حَمِي ، ومررتُ بحَمِي ، كأَبِي وأَخِي . والياء في هذه اللغات الثلاث يجوز تحريكها وتسكينها ، إلاّ في لغة من قصر فلا تكون إلاّ متحركة لا غير ، لأجل سكون الألف . فلو سكّنتَ الياء لجمعت بين الساكنين [3] . فأما قراءة من قرأ (ومَحْيَايْ) [4] ، باسكان الياء . فإنه غير مَقِيس عليها . بل قراءة الجماعة أمضَى وأشبه بالقياس . ووجه هذه القراءة اعتقاد الوقْف . لأنه في الوقف يُجمع بين ساكنين فيكون [الوقف] [5] كالسادّ مسدّ الحركة ، مع أنه قد استغنى بأحد الشرطين ، وهو المدُّ الذي في الألف . والشرطان المراعيان اللذان يجوز الجمع فيهما بين ساكنين ، هو أن يكون [6] الساكن [الأول] حرف مدّ وَلِين ، والثاني مدغماً [7] كَدَابَّةٍ ، وشَابَّةٍ ، وتُمُودَّ الثَّوْب ، وجَيْبْ بَّكْرٍ .

---

١ – من م .

٢ – في الأصل ، ل : « وبشراي . وكذلك النصب والجرّ » . ولم ترد هذه العبارة في ك ، د ، م . فحذفتها لأنه قد مثل للنصب والجر عند ما قال : ورأيتُ حمايَ ومررتُ بحمايَ .

٣ – في النسخ الأخرى « بين ساكنين » .

٤ – سورة الأنعام من الآية ١٦٢ (قُلْ إِنَّ صَلاَتِي ونُسُكِي ومَحْيَايَ ومَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ) ونافع هو الذي قرأ بسكون الياء . أنظر البحر المحيط ٢٦٢/٤ ، والنشر ١٧٣/٢ ، والتيسير ١٠٨ .

٥ – من د ، ل ، م .

٦ – هذا من ل . وفي باقي النسخ : « هو إذا كان » .

٧ – في الأصل ، د ، م : « مدغم » ، وما أثبت من ك ، ل .

وأما قولنا : « **ومنها نوع [تاسع]** [1] **رفعه بالألف ، ونصبه وجرّه بالياء المفتوح ما قبلها . وهو كلُّ اسمٍ مُثَنّى ، مثل الرجلَين ِ والمرأتَين ِ** » .

فإنّ هذا هو النوع التاسع . والعلّة في إعراب التثنية بالحروف ، أنّ المثنى أكثر من الواحد فجعل إعرابه بشيءٍ أكثر من إعراب الواحد ، ولا أكثر من الحركة إلاّ الحرف . والعلّة في اختصاص المرفوع بالألف دون الواو / ، التي هي [١٢] علامة الرفع ، أنهم لو أعربوا المثنى في الرفع بالواو لالتبس بالجمع . ولو بَقَّوا الفتحة قبل الواو في التثنية ، كما بَقَّوا الضمة قبل الواو في الجمع ، لالتبس بجمع المقصور . لأنّ جمع المقصور يكون ما قبل الواو فيه مفتوحاً إذا قلت : المُصْطَفَوْن والمُجْتَبَوْنَ . فإنْ قيل : فأيّ لَبْسٍ [2] يكون في هذا ونون التثنية مكسورة ونون الجمع مفتوحة ؟ . قيل : النون عارضة تزول في الإضافة فيبقى الالتباس . فلذلك عُدل عن إعراب رفع التثنية بالواو إلى الألف ، فقيل : جاءني الرجلان ِ والمرأتان ِ . وفي الجر : مررتُ بالرجلَين ِ والمرأتَين ِ ، وكذلك النصب . والمنصوب محمول على المجرور دون المرفوع . وإنما حُمل على المجرور دون المرفوع لأنّ النصب أخو الجرّ [3] . وإنما كان أخاه لأنه يوافقه في كِنَايَةِ الإضمار من نحو : رأيتُكَ ، ومررتُ بِكَ ، ورأيتُهُ ، ومررتُ بِهِ . وهما جميعاً من حركات الفَضَلات – أعني الجرّ والنّصب – والرفع من حركات العُمَد . فلذلك حُمل المنصوب على المجرور .

فإن قيل : كم في الألف [من] [4] علامة إذا قلت : الرجلان ِ ؟ . فقل : ثلاث علامات : [علامة] الرفع ، وعلامة التثنية ، وحرف الإعراب . هذا مذهب

---

١ – من د ، م .
٢ – في ك : « فأيّ القياس » . وواضح أنه تحريف من « فأيّ التباس » .
٣ – في الأصل : « أخا الجرّ » .
٤ – من ك ، د ، م .

سيبويه . لأنّ الجَرْميَّ يقول : الانقلاب [1] بمنزلة الإعراب . والأخفش يقول : هذه الحروف دلائل الإعراب . والكوفيون يقولون إنها أنفسها إعراب [2] . والصحيح مذهب سيبويه [رحمه الله] [3] أنها حروف [إعراب] [4] ، أعني الألف في الرفع ، والياء في النصب والجرّ . ولا إعراب فيها ، لا ظاهر ولا مقدر . وإنما هي حروف إعراب وعلامة الإعراب [5] .

فإنْ قيل : النون في التثنية لِمَ دخلت ، ولم حُركت ، ولم كُسِرت ؟ . فقل : دخولها للعوض [6] من الحركة والتنوين اللّذين كانا في الواحد . وتحريكها لالتقاء الساكنين ، الألف والنون . وكسرتها على أصل التقاء الساكنين . لأنّ الأصل في كل ساكنين التقيا أن يحرك الثاني [منهما] [7] بالكسر . كهؤلاءِ وأمسِ ونزالِ [ودراكِ [8] وتراكِ] .

فإنْ قيل : فأيّ موضع تكون النون [فيه] [9] عِوَضاً من الحركة وحدها ، أو من التنوين وحده ، أو منهما جميعاً ؟ . فقل : ما لا يكون [10] في واحدِهِ

---

١ – في م : « الألقاب » وهو تحريف . والجرمي هو صالح بن اسحاق ، أخذ عن الأخفش ويونس والأصمعي وأبي زيد وأبي عبيدة ، وأخذ عنه المبرّد ، توفي سنة : ٢٢٥ هـ . الزبيدي : ٧٦ ، إنباه الرواة : ٢/٨٠ ، بغية الوعاة : ٢/٨ ، وغيرها .

٢ – في د : « إنها أنفسها كلها إعراب » .

٣ – من ل .

٤ – من ك ، د ، م .

٥ – في م : « وعلامةٌ للإعراب » . وقد اختصرت العبارة في ل كما يلي : « والصحيح مذهب سيبويه أنها حروف إعراب وعلامة الإعراب . فإن قيل لم دخلت النون في التثنية . . . » . وانظر أقوال العلماء في هذه المسألة في الإنصاف ، المسألة الثالثة .

٦ – هذا من الأصل . وفي النسخ الأخرى : « دخولها كالعوض » .

٧ – من د ، م .

٨ – من م . والكلمة التي بعدها منها ومن النسخ الأخرى .

٩ – من ك ، م ، ل .

١٠ – هذا من الأصل . وفي النسخ الأخرى : « ما لم يكن » .

إلاّ حركة فالنون [فيه] [1] عوض من تلك الحركة ، مثل : يا زيدُ ، ويا زيدانِ ، وجاءني الرجلُ والرجلانِ . وما لم يكن في واحدِهِ إلاّ تنوين [فقط] [2] مثل : عصاً وفتىً ، فالنون عوض من [ذلك] [3] التنوين وحده ، مثل : هذا فتىً ، وفَتَيَان . ورأيت فتىً وفتيينِ [4] ، ونحوه . وما كان في واحدِهِ حركة وتنوين جميعاً فالنون [فيه] [5] عوض منهما جميعاً ، مثل : هذا رجلٌ ورجلانِ ، وامرأةٌ وامرأتانِ [ونحوه] [6] . فقس على ذلك [تصب إن شاء الله تعالى] [7] فإن أشكل عليك شيءٌ [من هذا] [8] إلى أن تَبَيَّنَهُ [9] فقل : النون كالعوض من الحركة والتنوين جميعاً [كما] قال سيبويه رحمه الله .

فإنْ قيل فالنون في [قولك] [10] : « هذان » و « هاتان » عوض من ماذا ؟ فقل : هذه مسألة خلاف بينهم [11] . منهم من يقول : النون عوض من الألف المحذوفة من الواحد ، لأنّ الواحد « ذا » [12] . فإذا ثَنَّيْتَ قلت : ذان [13] ، فذهبت الألف التي كانت في الواحد وبقيت ألف التثنيه [في حال الرفع] [14] ، وياء التثنية في النصب والجرّ ، إذا قلت : رأيت ذَينِ ، ومررتُ بذَينِ .

١ – من ل .
٢ – من د .
٣ – من د .
٤ – من ك ، د ، ل . وفي الأصل : « ورأيت فتيين » . وفي م : « ورأيت فتا وفتيان » ، وهو خطأ .
٥ – من ل .
٦ – من د .
٧ – من د .
٨ – من م .
٩ – في ك : « فإن أشكل عليك شيءٌ أن تتبينه » . وفي ل : « تثنيه » ، والكلمة غير معجمة في الأصل .
١٠ – من م .
١١ – في ك ، د : « هذه مسألة فيها خلاف » . وفي ل ، م : « هذه مسألة خلاف » .
١٢ – في ل : « ذا وتا » .
١٣ – في الأصل : « قلت ذا » . وهو خطأ .
١٤ – من ك ، وفي ل : « في الرفع » .

ومنهم من لا يجعلها عوضاً من شئ ، ولكن يقول : هذه صيغة صِيغتْ للتثنية ، وليست بتثنية صناعية . لأن حدَّ المثنى عندهم ما تنكّرت معرفته ، وتعرّفت نكرته ، كزيد والرجل . وهذه أسماء الإشارة لا تتنكر بحال ، فلذلك كانت صيغا للتثنية . ألا ترى أنها لو كانت تثنية على الحقيقة لوجب أن يفعل في « هذا » ما فعل في « فتىً » من قلب ألفه ياء ، كما قلبتَ ألف « فتىً » فقلتَ : فَتَيَانِ . فلما لم تقلب بل حذفت دلّ على أنها ليست تثنية صناعية ، وإنما هي صيغة صِيغت للتثنية كما صيغت « اللّذانِ » و « اللّتانِ » في الأسماء الموصولة .

فان قيل لك : ولم لا تكون « اللَّذانِ » و «اللَّتانِ » تثنية حقيقية وفيهما الألف واللام ، وواحدهما « الذي » و « التي » كالشَّجِي والعَمِي ؟ . فقل : لو كان مثله لوجب أن تثبت الياء في التثنية كما ثبتت ياء الشَّجِي والعَمِي فتقول : اللّذَيَانِ واللَّتيَانِ ، كما قلت [1] الشَّجِيانِ والعَمِيانِ . [ولا يجوز ذلك . لأنّ « الذي » و « التي » اسمان مبنيان غير متمكنين . و « شَجٍ » و « عَمٍ » اسمان معربان متمكنان . والإعراب مقدّر في أواخرهما . فحذفت الياء من « الذي » و « التي » في التثنية للفرق بين [تثنية] [2] المعرب والمبني ، والمتمكن وغير المتمكن . فلذلك كانت تثنيتهما غير حقيقية فقلت : « اللّذانِ » و « اللّتانِ » ، بحذف يائهما . وقلتَ في تثنية « شَجٍ » و « عَمٍ » الشَّجِيَانِ والعَمِيَانِ باثبات يائهما ، ولو كانت تثنية « الذي » و « التي » صناعية لأثبتَّ الياء في آخرهما كما أثبتّها في آخر « شَجٍ » و « عَمٍ » وكنتَ تقول : اللَّذَيَانِ واللَّتَيَانِ ، كما قلت : الشَّجِيَانِ والعَمِيَانِ] [3] . وفي عدم ذلك دليل على ما قلناه .

---

١ - في الأصل ، ك ، ل : « فإن قيل : ولم لا تكون اللذان تثنية حقيقة وفيها الألف واللام وواحدها « الذي » كالشجي والعمي . فقل لو كان مثله . . . . . فتقول : اللذيان ، كما قلت » . وما أثبت من د ، م . وكتبت « حقيقية » في الأصل ، م ، ل « حقيقة » . وفي ك ، د : « حقيقية » .

٢ - من م وحدها .

٣ - هذه الاضافة من نسختي د ، م . ولم ترد في أصل م ، بل ألحقها الناسخ في الهامش .

فإنْ قيل : ما حكم التثنية في الإضافة ؟

فقل : تُحذف نونها أبداً ، كما يُحذف التنوين في الإضافة . لأنها كالعوض من الحركة والتنوين . فتقول : هذانِ رجلاكَ وامرأتاكَ ، ورجلاهُ وامرأتاهُ ، ورجلا زيدٍ وامرأتا زيدٍ .

فإن أضفتَ المثنى إلى ياء النفس ، كانت ياء النفس مفتوحة أبداً لاجتماعها مع ألف التثنية وياء التثنية ، فحركتها لالتقاء الساكنين . فتقول : هذانِ رجلايَ ، ورأيتُ رجلَيَّ ، ومررتُ برجلَيَّ . أدغمتَ في الجرّ والنصب لاجتماع ياءين . ولم تُدغِم في الرفع لأنّ الألف لا تُدغَم ولا يُدغَم فيها . فاعرف ذلك وقس عليه [تصب] [١] إن شاء الله .

[١٣] وإن ثنيتَ مثل مصطفَى ومجتبَى فعامله مثل / هذه المعاملة .

وإن ثنيتَ مهموزاً همزته أصلية مثل : قُثَّاء وحِنَّاء ووَضَّاء ، فأَقِرَّ الهمزةَ على حالها . وإن ثنيتَ ما همزته زائدة للتأنيث مثل : حمراء وصفراء وسوداء ، فاقلبْها أبداً في التثنية واواً ، مرفوعةً كانت أو منصوبةً أو مجرورةً . فإنْ ثنيتَ ما همزته منقلبة عن حرف أصليّ كرِدَاء وشِفَاء وشَقَاء وغِطَاء وعَطَاء [٢] ونحوه . فأنت مخيَّر ، إنْ شئتَ أقررتَ الهمزة على حالها وشبهتها بالأصلي . وإن شئت قلبتها واواً وشبهتها بالزائد ، فتقول : غِطَاءانِ وغِطَاوانِ وما أشبه ذلك . وإقرارها على لفظها أكثر وأقيس وأجود .

وإن ثنيتَ ما همزته [زائدة] [٣] للإلحاق ، مثل : عِلْبَاء وزَيْزَاء وقِيقَاء ،

---

١ – من ك .

٢ – في ك ، د ، ل : « مثل كِساء ورِداء وسِقاء وشِفاء » . وفي م : « مثل كِساء ورِدَاء وشَقَاء وعَطَاء وغِطَاء ووَطَاء » . قلت : الوَطَاء : ما انخفض من الأرض .

٣ – من د ، م .

[وقُوبَاء] [1] وهو قليل ، فلك وجهان أيضاً ، أجودهما القلب . فاعرف ذلك ، وقس عليه ، فإنَّ هذه الأصول [2] لا يحسن جهلها لأن جهلها يفسد اللغة ويخلط ما يجوز بما لا يجوز .

* * *

وأما قولنا : « **ومنها نوع [عاشر]** [3] **رفعُه بالواو المضمومِ ما قبلها ما لم يكن آخره ألفاً** [4] . **ونصبه وجرّه بالياء المكسورِ ما قبلها ما لم يكن آخره ألفاً** [5] **أيضاً . وهو كلّ جمعٍ لمذكرٍ عَلَمٍ يعقل . أو لصفاتِ من يعقل مثل : الزيدِينَ والمسلِمينَ** » .

فإنّ هذا النوع هو النوع العاشر ، وهو الجمع السالم . وإنما كان رفعه بالواو لأنه أكثر من التثنية فجُعل إعرابه في الرفع بحرف أقوى وأثقلَ وهو الواو المضموم ما قبلها . وفي الواو ست علامات : الجمع ، والتذكير ، والسلاَمة ، والقِلَّة ، وعلامة الرفع ، وحرف الإعراب . والنّون كأنها عوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد ، على حدّ ما ذكرناه في التثنية ، وحُرّكت لالتقاء الساكنين ، الواو والنون . وخُصّت بالفتح فرقاً بينها وبين نون التثنية . وتحذف في الإضافة كما تحذف نون التثنية [6] ، تقول [في الرفع] [7] : جاءني الزيدونَ والمسلمونَ ، وزيدوكَ ومسلموكَ . وفي النصب والجرّ بالياء المكسور ما قبلها ، مثل : مررتُ

---

١ – من ل . والزِّيْزَاء : ما غلظ من الأرض ، والأَكمة الصغيرة ، وأطراف الريش . والقِيقَاء : المكان الغليظ ، الكثير الحجارة . والقُوباء : قشر البيضة .

٢ – هذا من الأصل . وفي النسخ الأخرى : « فإن هذه أصول » .

٣ – من د ، م .

٤ – في سائر النسخ : « ألف » ، وما أثبت من م .

٥ – في ك ، د : « ألف » .

٦ – في الأصل : « كما تحذف في التثنية » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٧ – من د ، م .

بالزيدِينَ والمسلِمينَ وبزيدِيكَ ومسلمِيكَ ، [ورأيتُ الزيدِينَ والمسلمِينَ وزيدِيكَ ومسلمِيكَ] [1] . وكذلك إذا أضفته إلى ظاهر ، أو مَكْنِيٍّ [2] ، كقولك : هؤلاء زيدُو الْعَشِيرة . ومسلمُوها [3] ، ومسلمُوهُمْ . وإنما كسرتَ ما قبل الياء لأنَّ الكسرة من جنس الياء كما أنّ الضمة من جنس الواو [4] .

وهكذا تفعل في المنقوص مثل القاضي والداعي إذا جمعته ، مثل : هؤلاء الداعُونَ والقاضُونَ ، وداعُوكُمْ وقاضُوكُمْ . فتأتي بالضمّة قبل الواو ، [وبالكسرة قبل الياء] [5] . وكان أصله القاضِيُونَ ، [والداعِيُونَ] [6] ، فاستُثقلت الضمّة على الياء فحُذفت ، فالتقى ساكنان ، الياء والواو ، فحُذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وضُمَّ ما قبل الواو لتصحّ الواو . لأن الكسرة لو بقيت لانقلبت الواو ياءً على حدّ : مِيزان ومِيعاد . فلذلك ضمّ ما قبلها في الصحيح وفي المعتل بالياء . ولو كان معتلا بالألف ، مثل : المُصْطَفَى والمُجْتَبَى والمَوْلى ، ونحوه من المقصور ، لم تضمّ ما قبل الواو ولَبَقّيته مفتوحاً لتدلّ الفتحة على الألف المحذوفة ، فتقول : هؤلاء المصطفَوْنَ ، ومصطفَوْكَ ومصطفَو اللهِ ، ورأيتُ المصطفَيْنَ ، ومصطَفَيْكَ ، ومصطفَي اللهِ . ويكون ما قبل الواو والياء مفتوحاً أبداً فيما آخره ألف . ولذلك احترُز في المقدّمة بأن قيل : « ما لم يكن آخره ألفاً [7] » .

---

١ – من ك ، د ، م .

٢ – في ك : « إذا أضفته إلى ظاهر أو مكنيّ أو إلى هاء وميم » . وفي الأصل والنسخ الأخرى : « إذا أضفته إلى ظاهر أو إلى هاء وميم » . والصواب ما أثبت ، لأن نون الجمع تحذف عند إضافته إلى المكني سواء أكان هاء وميماً أم غيرها . والمكنيّ هو الضمير .

٣ – هذه من الأصل وليست في النسخ الأخرى .

٤ – في د ، م : «كما ضممتَ ما قبل الواو لأنّ الضمة من جنس الواو » . وفي ك ، ل : «كما ضممتَ ما قبل الواو لأنها من جنس الواو » .

٥ – من د .

٦ – من د ، م .

٧ – في ك ،ل : « ما لم يكن آخره ألف » . وفي م : « ما كان آخره ألفاً » والأخير يخالف نصّ المقدمة .

فإنْ قيل : إذا أضفنا جميع هذه المسائل إلى ياء المتكلم كيف يكون إعرابه [١] ؟ . فالجواب أنه يكون بياءٍ مشددة مفتوحة مكسور ما قبلها في الأحوال الثلاث [٢] . تقول : هؤلاء مُسْلِمِيَّ ، وكذلك النصب والجر . وكان أصله « مسلِمُونِي » ، فذهبت النون للإضافة ، واجتمعت الواو والياء ، فقُلبتْ الواو ياء وأُدغمت في ياء الإضافة . وحُركت ياء الإضافة لأنه لا يُدغم إلاّ في متحرك . وأُبدلت من الضمّة كسرةٌ لتصحّ الياء المشددة ، لأنه لا يكون ياء ساكنة بعد ضمّة[٣] . وكذلك تفعل في الأسماء المنقوصة المجموعة جمع السلامة إذا أضفتها إلى نفسك [٤] مثل قولك : هؤلاء قاضِيَّ . وأصله « قاضوني » ، ذهبت النون [للإضافة] [٥] على الأصل المذكور ، وفعلتَ في الباقي ما قدمنا ذكره [٦] . وكذلك في النصب والجرّ يكون بهذا اللفظ .

وكذلك تفعل بالمقصور إذا أضفته إلى نفسك [٧] . إلاّ أنك تبقي ما قبل [٨] الألف المحذوفة مفتوحاً ، [لتدلَّ عليها الفتحة] [٩] ، نحو : مُجْتَبَونَ ومُصْطَفَونَ [١٠] . تقول : مُصْطَفَيَّ [١١] . وكان أصله « مصطفَوني » .

---

١ – في م : « فإذا أضفنا جميع هذه المسائل إلى ضمير المتكلم فكيف يكون الإعراب » .
٢ – في م : « في جميع الأحوال » . وفي ك : «في الأحوال » . وفي د : «في الأحوال الثلاثة » .
٣ – في ك : « لأنه لا تكون ياء ساكنة بعدها ضمّة » وهو تحريف .
٤ – في م : « إلى ياء نفسك » .
٥ – من د .
٦ – في الأصل : « وفعلت في الياء كما قدمنا ذكره » . وما أثبت من ك ، ل . وفي د : « وفعلت في الياء ما قدمنا ذكره » . وفي م : « وفعلت في الواو ما فعلت فيما قدمنا ذكره » .
٧ – في م : « إلى ياء نفسك » .
٨ – في الأصل ، ل : « ما بعد الألف » وهو خطأٌ واضح .
٩ – من م . وفي د : « لتدل عليها » .
١٠ – عبارة « نحو مجتبون ومصطفون » ، ليست في ك ، د ، ل ، م .
١١ – في ك ، د ، م : « فتقول هؤلاء مصطفيّ » .

ذهبت النون للإضافة ، وقُلبت الواو ياء للياء التي بعدها مع سكونها ، وأُدغمت . فتقول في الرفع : مُجْتَبَيَّ . وكذلك لفظ النصب والجرّ ، وهو قولك : رأيتُ مصطفَيَّ ، ومررتُ بمصطفَيَّ . فاعرف ذلك [1] .

ولما كان هذا الجمع السالم [2] له شرط . وهو أن يكون مذكراً علَماً يعقل أو من صفات من يعقل ، ذكر هذا الحدّ لتقيس عليه . فإذا قلت [3] : هؤلاء الزيدون . فهذا قد جمع الصفات الثلاث : التذكير ، والعلَمية ، والعقل . وإذا قلت : المسلمون ، فقد جمع التذكير [4] وأنه من صفات [5] من يعقل . فلذلك لا يجوز [أن تقول] : [6] الدّوابُّ رافِسُونَ ، [ورَابِضُونَ] [7] ، [١٤] لأنه / ليس من صفات من يعقل . ولو وصفت من يعقل بالرفس لجاز أن تقول : الزيدون رافسون .

فلا يجوز على هذا أن تخرج عن هذا الأصل [8] . لا يجوز أن تقول في « حَجَرٍ » حَجَرُون ، لأنه وإنْ كان مذكراً فليس بعلَم ، وليس بمن [9] يعقل .

---

١ – في ك ، د : « وكان أصله مصطفوني ففعلت ما قدمنا ذكره وكذلك النصب والجر يكون بهذا اللفظ ، وهو : رأيت مصطفَيَّ ، ومررت بمصطفَيَّ فاعرف ذلك » . وفي م : « وكان أصله مصطفوني ، ففعلت في الواو ما قدمنا ذكره . وكذلك في الجر والنصب يكون بهذا اللفظ وهو رأيت مصطفيًّ ، ومررت بمصطفيًّ . فاعرف ذلك » . وفي ل : « وكان أصله مصطفوني ففعلت ما قدمنا ذكره . كما تقول رأيت مصطفيًّ ، ومررت بمصطفيًّ . فاعرف ذلك » .

٢ – في م : « ولما كان هذا في الجمع السالم » .

٣ – في الأصل ، ك ، ل : « إذا قلت » . وما أثبت من د ، م .

٤ – في د : « التذكير والعقل وأنه من صفة من يعقل » ! ! ! .

٥ – من ك ، م . وفي النسخ الأخرى : « من صفة » .

٦ – من م .

٧ – من م .

٨ – في م : « فلا يجوز على هذا الوجه أن تخرج عن هذا الأصل » .

٩ – في م : « ممن » .

فإن سمّيت رجلاً بحَجَرٍ أو صَخْرٍ جاز فيه ذلك ، لأنه قد جمع بالتسمية الأوصاف الثلاثة .

ولا يجوز أن تقول في « طَلْحَةَ » و « حَمْزَةَ » ونحوهما [1] : طَلْحُونَ وحَمْزُونَ ولا طَلْحَتُونَ وحَمْزَاتُونَ[2] ، لأنه وإن كان علماً لمن يعقل[3] فليس بمذكر اللفظ . وجمع هذا بالألف والتاء . تقول : هؤلاء الطَّلَحاتُ والحَمَزاتُ ، كما قال الشاعر :

رَحِمَ اللهُ أَعْظُماً دَفَنُوها بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ [4]

وإن سميت رجلاً بمثل « حُبْلى » جاز أن تجمعه جمع المصطفى ، لأنه بالتسمية قد صار علماً لمن يعقل [5] ، وألف التأنيث قد تنزلت منزلةَ الجزء من الكلمة ، وارتفع منها التأنيث بالتسمية . فإن كانت باقيةً على حالها لم يُسَمَّ بها لم يجز جمعُها بالواو والنون ، بل كنتَ تجمعها بالألف والتاء ، فتقول : هؤلاء النساءُ الحُبْلَيَاتُ ، على ما تقدم .

* * *

وأما قولنا : « **فهذه جملة الأسماء الظاهرة المعربة . كلها تستحق الإعراب ، لأنها تدل على المعاني المختلفة بصيغة واحدة ، بدليل قولك : ما أَحْسَنَ زيداً ، وما أحسنَ زيدٌ ، وما أحسنُ زيدٍ ؟ . فلولا الإعراب لما عُرفت هذه المعاني ولكانت تختلط** » .

---

١ – من ل ، وفي باقي النسخ : « ونحوه » .
٢ – في الأصل ، ك ، د ، ل : « طلحون أو طلحتون » . وما أثبت من م .
٣ – من د ، وفي باقي النسخ : « علماً يعقل » .
٤ – البيت لعبيد الله بن قيس الرُّقيّات كما في ديوانه : ٢٠ ، والحيوان ٣٣٢/١ ، والإنصاف ٤١/١ ، والمقتضب ١٨٨/٢ ، واللسان (طلح) ، وغيرها . وطلحة الطلحات هذا هو طلحة بن عبد الله (أو عبيد الله) بن خلف الخزاعي ، انظر الديوان ، واللسان (طلح) ، والمحبّر لابن حبيب ٥٦ ، ٣٥٦ .
٥ – من د ، وفي باقي النسخ : « علماً يعقل » .

فإنّ هذه الجملة هي ثمرة ما قدمنا ذكره من حصر جملة الأسماء الظاهرة المعربة العشرة ، لتستعملَ الإعراب في كلّ واحد منها بحسب [1] ما يقتضيه العامل . وتعطي الإعراب ما يستحقه على قَضِيَّةِ ما فسرتُ به كلَّ واحدٍ منها [2] .

فإذا استعملت المسائل من القسم الأول استوعبت الإعراب كلّه بمثل هذه المسألة ، أعني « ما أحسنْ زيدْ [3] » . لأنّ هذه اللفظة تصلح لثلاثة [4] معانٍ ، نفي الإحسان والتعجب من الحُسْن ، والاستفهام عن الحَسَن . فإذا نفيت قلتَ : ما أَحْسَنَ زيدٌ . فـ « ما » ها هنا حرف وليس باسم . وهو حرف نفي ، بمعنى أنه لم يُحْسِنْ في فعله ، فهذا ذم . و « ما » فيه حرف ، و « أَحْسَنَ » فعل ماض متصرف ، تقول : أَحْسَنَ يُحْسِنُ [5] ، و « زيدٌ » فاعل .

فإذا تعجبت قلتَ : ما أحسنَ زيداً ! . فـ « ما » ها هنا اسم مبتدأ وليس بحرف ، وهو اسم مقدر بـ « شيءٍ » [6] . وموضعه رفع بالابتداء ، وخبر الابتداء « أحسنَ زيداً » . أخبرت بجملة من فعل وفاعل ومفعول . و « أَحْسَنَ » فعل ماض غير متصرف ها هنا ، وفي جميع التعجب . وفاعل « أحسن » ضمير مستتر يرجع إلى « ما » ، لا يظهر قطّ لا في تثنية ولا جمع ولا تأنيث [7] . و « زيداً » مفعول منصوب بأحسن انتصاب المفعول به ، لا يجوز أن يتقدّم على « أحسن » ،

---

١ - في د : « على حسب » .

٢ في ل ، م : « ما فُسِّر به كلٌّ واحد منها » ، وفي د : « ما فُسّر به من كلّ واحد منها » . وفي ك : « ما فَسَّرَتْه كلٌّ واحدة منها » ، وضبطت كلمة « ما فسرته » ضبطا آخر بحيث يمكن قراءتها « ما فُسِّر به » .

٣ - في م : « بمثل هذه المسألة - أعني تمثيل هذه المسائل ، أعني ما أحسن زيد » .

٤ - من ل ، م ، وفي د : « لثلاث » . وفي الأصل : « للثلاث » وفي ك : « للثلاثة » .

٥ « تقول أحسن يحسن » ليست في د ، ل ، م .

٦ في د : « فما ها هنا اسم وهو مقدر بشيء » . وفي ك ، ل ، م : « فما ها هنا اسم وليس بحرف وهو اسم مقدر بشيء » .

٧ - في م : « ولا يظهر قط في التثنية ولا في الجمع ولا في التأنيث » .

ولا على « ما » . لأنّ فعل التعجب يجري مجرى المثل فلا يُغَيَّر كما لا تُغَيَّر الأمثال . والتقدير : شيءٌ حَسَّنَ زيداً . فقولك : حَسَّنَ وأَحْسَنَ في موضع رفع بكونه خبراً للمبتدأ . وهذا مدح .

وإذا استفهمت قلت : ما أحسنُ زيدٍ ؟ . فـ « ما » ها هنا أيضا اسم تام ، إلاّ أنها مقدرة بأيٍّ [١] ، من حيث كان الكلام استفهاماً بها . وهي في موضع رفع بالابتداء كما كانت في التعجب . و « أحسنُ » ها هنا اسم مضاف إلى « زيد » . وليس هو ها هنا بفعل [٢] وإنما هو « أَفْعَلُ » الذي هو بمنزلة : زيدٌ أفضلُ وأكرمُ وأقتلُ [٣] من كذا وكذا . وهو خبر المبتدأ [٤] . والإخبار في هذه المسألة بمفرد . والإخبار في المسألة التي قبلها بجملة . والكلام في الاستفهام ليس بمدح ولا بذم خلافَ المسألتين المتقدمتين ، وإنما هو استخبار واستدعاء للخبر ، بمعنى « أيُّ شيءٍ منه حَسَنٌ » . ويقتضي جواباً ، والمسألتان المتقدمتان لا تقتضيان جواباً [٥] .

فقد ظهر لك الفرق بين كلٍّ واحدة من هذه المسائل ، وأنَّ كلَّ واحدة منها غير الأُخرى ، وأنَّ الإعراب في اللفظ وفي التقدير على ما بيناه . فاعرف ذلك وقس عليه جميع المسائل من هذه الأقسام العشرة . أعني باب فَلْسٍ وفَرَسٍ ، وما أشبهه [٦] . وباب غُلامِ زيدٍ ، والرجلِ ، وما أشبهه . وباب أحمدَ وزينبَ ،

---

١ – في د : « فما اسم وهو مقدّر بأيّ » .

٢ – في د : « فعلا » .

٣ – في ك ، د ، ل : « بمنزلة أفضل وأكرم وأحسن وأنبل » . وفي م : « بمنزلة أفضل وأكرم وأنبل » .

٤ – « وهو خبر المبتدأ » ليست في ك ، د ، م .

٥ – في الأصل : « والمسألتان المتقدمتان لا تقتضيان جوابا واحدة منها » . وهو تحريف واضح ، صوابه ما جاء في نسخة ل : « والمسألتان المتقدمتان لا تقتضي واحدة منهما جوابا » . وما أثبت من ك ، د ، م .

٦ – عبارة « باب فلس وفرس وما أشبهه » . ليست في ك .

وما أشبهه . وباب الزينباتِ والمسلماتِ ، وما أشبهه . وباب القاضِي والداعِي ، وما أشبهه . وباب الفتَى والمولى ، وما أشبهه . وباب حُبْلى وسَكْرَى ، وما أشبهه . وباب أَخيكَ وأبيكَ ، وما أشبهه . وباب التثنية ، وما أشبهه . وباب الجمع السالم ، وما أشبهه . ولولا خوف الإطالة لَمُثِّلَ لكلٍّ منها ، لكن قد فهم الأصل [1] . وتَيَسَّرَ [2] الجواب . وبالله التوفيق .

---

١ – في م : « لمثل لكل منها مثال ولكن قد فهم الأصل » .

٢ – في ل ، م : « وتبيّن » .

فصل الأسماء المضمرة[1]

وهو القسم الثاني من أقسام الأسماء

أما قولنا : « **وأما الأسماء المُضْمَرَةُ** [2] **فخمسة أنواع . منها نوعٌ أَوَّلُ يكون مبتدأً فيقع الظاهر بعده مرفوعاً بِحَقِّ الخبر . ما لم يكن فصلاً بين معرفتين في باب كان وأخواتها ، وظننتُ وأخواتها . وذلك كلُّ مضمرٍ** [3] **منفصلٍ مرفوعِ الموضع . وهو اثنا عشر مضمراً / : أنا** [4] **، نحنُ ، أنتَ ، أنتِ ،** [١٥] **أنتُما ، أنتُم ، أنتُنَّ ، هو ، هي ، هما ، هُمْ ، هُنَّ . تقول : أنا القائمُ ، [ونحن القائمون]** [5] **، وكنتُ أنا القائمَ ، وكنا نحنُ القائمين** [6] » .

فهذا أول فصول الأسماء المضمرة . لأنه لمّا فرغ الكلام على الأسماء المظهرة ، وجب أن ننتقل إلى الكلام على [الأسماء] المضمرة . ولما كانت المضمراتُ مبنياتٍ غيرَ معربات ، وكانت على أقسام ، منفصلاتٍ ومتصلاتٍ ، ومرفوعاتِ الموضع ، ومنصوباتِ الموضع ، ومجروراتِ [الموضع] ، وجب أن نُفصِّل تفصيلاً يقوم مقام النطق بالإعراب الظاهر لتقيس على ذلك [7] ، وتستعمله في مواضعه من النفي والتعجب والاستفهام في مثل المسائل المتقدّمة [8] ، وفي جميع [9] ما تحتاج إليه من الجمل . فإنّ اختصار الإعراب يدخل تحت معرفة هذه المضمرات .

---

١ – في ل : « فصلٌ في الأسماء المضمرة » .

٢ – في ك ، ل : « وأما قولنا : الأسماء المضمرة » .

٣ – في ك : « كل اسم مضمر » .

٤ – في الأصل : « مثل أنا ، نحن . . . » .وما أثبت من النسخ الأخرى .

٥ – من د ، م .

٦ – في ل : « وكنا نحن الوارثين » بدلاً من « وكنا نحن القائمين » .

٧ – في الأصل ، ك : « لتقيس عليه ذلك » . وما أثبت من د ، ل ، م .

٨ – في د : « المسائل الأولة المتقدمة » .

٩ – في م : « وفي مثل المسائل المتقدمة في جميع . . . » .

وجملة الأمر أن أصل [هذه] [1] المضمرات اثنا عشر لفظاً . اثنان للمتكلم ، وهما : أنا ونحنُ . وخمسة للمخاطب . وخمسة للغائب ، على الترتيب الذي قدّمنا ذكره . فكلّها مضمرات منفصلات مرفوعات الموضع .

فقولنا : « مضمرات » [2] لأنها كِنَايَاتٌ عن غيرها . وقيل [لها] [3] « منفصلات » لقيامها بأنفسها . وقيل لها « مرفوعات الموضع » لأنك لو جعلتَ مكانها ظاهراً لكان مرفوعاً [4] بحَقِّ الابتداء . ويقع الظاهر بعدها مرفوعاً بحقِّ الخبر . ويستمر ذلك ما لم يفرق بين المبتدأ وخبره كان وأخواتها [5] ، أو ظننتُ [6] وأخواتها . فإنّ « كان » ترفع الاسم وتنصب الخبر ، و « ظننتُ » تنصب مفعولين . فلذلك جاز النصب فيما مُثّل من قولك : كنتُ أنا [7] القائمَ . التاء اسم كان ، والقائم منصوب لأنه خبر كان ، وأنا [7] تأكيد وفصل لا موضع له من الإعراب . وكذلك : كنَّا نحن القائمين . وقوله عزّ وجلّ [8] : (وكُنَّا نَحْنُ الوَارِثِينَ) [9] . ولو رفعت الكلَّ لجاز ، فقلت : كنتُ أنا القائمُ . فيكون « أنا » مبتدأ ، و « القائم » خبره ، والجملة في موضع نصب خبراً لكان . وكذلك : وكنَّا نحن الوارثون . نحن مبتدأ ، والوارثون الخبر ، والجملة في موضع نصب تقديراً خبرٌ لكان .

---

١ – من م . وفي د : « أن المضمرات » .
٢ – في م : « وإنما قيل لها مضمرات » .
٣ - من ك ، د .
٤ – في ك : « لأنها لو جعلت مكانها أسماء ظاهرة لكانت مرفوعة » .
٥ – في ك ، ل : « ما لم يعرض بين المبتدأ وخبره كان وأخواتها » . وفي د ، م : « ما لم تعرض بين المبتدأ وخبره في باب كان وأخواتها » .
٦ – في م : « أو باب ظننت » . وفي ك ، ل ، د : « وظننت » .
٧ – في الأصل : « أنت » ، وما أثبت من النسخ الأخرى ونص المقدمة .
٨ – في د ، م : « قال الله سبحانه » .
٩ – القصص ، من الآية ٥٨ .

فإذا عربت المسائل من كان وأخواتها ، وظننتُ وأخواتها ، فليس إلاّ الرفع . كقولك : أنا القائمُ ، ونحن القائمونَ ، وأنتَ القائمُ وأنتِ القائمةُ ، وأنتما القائمانِ ، [وأنتما القائمتانِ] [1] وأنتم القائمونَ ، وأنتنَّ القائماتُ [2] . وكذلك الباقي ، كله مبتدأ وخبر . فالأوّل هو المبتدأ ، ولا يتبين فيه إعراب ، رفعٌ ولا غيره . لأنه مبنيّ من حيث كان مضمراً ، والمضمرات كلهـا مبنيات ، وإنما بُنيت لشبهها بالحروف .

فعلى هذا فقسْ كلَّ ما يَردُ في كتاب الله سبحانه ، من قوله : (هو الله الذي لا إلهَ إلاّ هو) [3] ، و (أأنتمْ أنزلتموه من المُزْن أم نحن المنزِلون) [4] . فاعرفه ، وقس عليه . وبالله التوفيق .

* * *

وأما قولنا : « **ومنها نوع [ثان]** [5] **يكون فاعلاً فيقع الظاهر بعده منصوباً بِحَقِّ المفعول . وذلك كلُّ مضمرٍ متصلٍ بفعل قد غُيِّر له ذلك الفعل غالباً . وهو اثنا عشر مضمراً أيضاً . مثل فعلتُ الشيءَ ، وفعلْنا ، وفعلْتَ ، وفعلْتِ ، وفعلْتُما ، وفعلْتُم ، وفعلْتُنَّ ، وفَعَلَ ، وفعلَتْ ، وفعلاَ ، وفعلُوا ، وفعلْنَ** » .

فإنَّ هذا هو النوع الثاني من أنواع المضمرات . وكلّها مضمرات متصلات ، مرفوعات الموضع . وقيل لها « مضمرات » لأنها كنايات عن غيرها . وقيل لها « متصلات » لاتصالها بأفعالها . وقيل لها « مرفوعات الموضع » لأنها ضمائر الفاعلين ،

---

١ - من م .

٢ - في الأصل : « ونحن القائمون ، وأنتن القائمات ، وأنت القائم ، وأنتما القائمان ، وأنتم القائمون ، وأنتن القائمات » . وما أثبت من النسخ الأخرى .

٣ - الحشر ، من الآية ٢٢ ، ومن الآية ٢٣ .

٤ - الواقعة ، الآية ٦٩ .

٥ - من د ، م .

والفاعل مرفوع . ولأنك [1] لو جعلت مكانها ظاهراً لكان مرفوعاً [2] ، مثل : فعل زيدٌ الشيءَ ، وفعلتُ الشيءَ .

فإن قيل : لم سكّنتَ ما قبل السبعةِ الأُولِ والأخيرِ منها ، ولم تسكّن ما قبل الأربعة الباقية ؟ [3] فقل : لأنك لو لم تسكّن في كلّ واحد من هذه الثمانية لجمعت بين أربع حركات لوازم ، وإذا جمعتَ ثقل [4] ، وإذا ثقل [4] وجب التسكين للحرف الذي قبل الضمير .

فإنْ قيل : ولم وجب لهذا الذي قبل الضمير التسكين دون الأوّل أو الثاني أو الرابع ؟ . قيل : أما الأوّل فامتنع لأنه لا يُبدأ بساكن [5] . وأما الثاني فامتنع لأن به يُعرف وزن الكلمة ، هل هي بوزن فَعَلَ كضَرَبَ ، أو بوزن فَعِلَ كعَلِمَ ، أو بوزن فَعُلَ كحَسُنَ [6] . وأما الرابع فامتنع لأنه اسم على حرف واحد فلم يُخْلَلْ بحذف حركته ، ولأنه لو أُسكن لالتبس بتاء التأنيث .

فلما بطلت هذه الأقسام الثلاثة [7] لم يبق إلاّ ما قبل الضمير ، وهو اللام فَسُكِّن [8] . وليس كذلك الأربعة الباقية ، لأنه ما اجتمع فيها إلاّ ثلاث حركات ،

---

١ – في د ، م : « لأنك » .
٢ – في د : « لكان مرفوعا فاعلا » .
٣ – في ك : « لم سكنت ما قبل آخر السبعة الأول والأخير من الخمسة الباقية . ولم تسكن الأربعة الباقية » . وفي د : « لم سكنت ما قبل الآخر من السبعة الأول ، وما قبل الآخر من فعلْن ولم تسكن الأربعة الباقية » . وفي م : « لم سكنت ما قبل الآخر من السبعة الأولى ، ولم حركّت ما قبل الآخر من الخمسة الثانية ، ولم تسكن الأربعة الباقية » . وهذه العبارة غير صحيحة .
٤ – في د : « ثقلت » .
٥ – في د : « أما الأول فامتنع لأن تسكين أولها يؤدي الى الابتداء بساكن وذلك غير ممكن » .
٦ – عبارة د : « وأما الثاني فامتنع لأنه لا يعرف وزن الكلمة ، أهي من باب فَعَلَ ، أو فَعُلَ ، أو فَعِلَ مثل ضرب وحسن وعلم » .
٧ – في الأصل : « الأقسام الثلاث » . وما اثبت من باقي النسخ .
٨ – في م : « ولم يبق الا ما قبل الضمير وهي اللام فتسكن » .

وكانت بخلاف [هذه] [1] الثمانية .

فإنْ قيل : فما معنى [قولك] [2] « قد غُيِّر له [ذلك] [3] الفعل غالباً ؟ » .
قيل : احترازاً من هذه الأربعة التي لم يُغيِّر لها الفعل .

فإنْ قيل : فما حكم الظاهر بعد هذه الأشياء ؟ . فقل : حكمه أن يكون منصوباً [4] بحقِّ المفعول [5] ، لأنه ليس بعد الفعل والفاعل إلاّ المفعول ، ما لم يكن تابعاً .

فإنْ قيل : ما معنى التابع ؟ . فقل : [تابع] [6] المضمرات المرفوعات إنْ كان تأكيداً لها كان مرفوعاً – وإنْ كان ظاهراً [7] – مثل : فعلْنا أنفُسُنا كذا وكذا ، وفعلْنا كلُّنا كذا وكذا . [فهذا] [8] مرتفع بأنه تأكيد . والتأكيد تابع للمؤكَّد في إعرابه . / وكذلك لو كان التابع عطفاً لكان هذا حكمه ، مثل : فعلْنا [١٦] نحن وزيدٌ . فزيد [9] مرفوع ، لأنه معطوف على النون والألف . فهذا معنى قولنا : ما لم يكن تابعاً .

وجميع هذه الاثني عشر فعلٌ وفاعل أبداً . فاعرف الفرق بين فعلْنا وفعلَنا من قولك : ضَرَبْنا وضَرَبَنا ، وحدَّثْنا وحدَّثَنا . إذا سكّنت فالضمير فاعل ، ويقع الظاهر بعده منصوباً ، وإذا فتحت فالضمير مفعول ، ويقع الظاهر بعده مرفوعاً .

---

١ – من د ، م . وفي ك : « فكان بخلاف الثمانية » ، وفي د ، ل ، م : « فكانت . . . » .
٢ – من ك ، د ، م .
٣ – من د .
٤ – في الأصل ، ك ، ل : « يكون حكمه أن يكون منصوبا » . وما أثبت من د ، م .
٥ – في ك ، د : « بحق المفعول به » .
٦ – من ل . وفي ك ، م « التابع للمضمرات » .
٧ – « وإن كان ظاهراً » ليست في م .
٨ – من ك .
٩ – كتب ناسخ الأصل فوق هذه الكلمة كلمة « تأكيد » ، وهو خطأ واضح .

فقس على ذلك جميع ما يَرِدُ عليك من ذلك [تصب إن شاء الله تعالى] [1] .

* * *

وأما قولنا : « **ومنها نوع [ثالث]** [2] **يكون مفعولاً فيقع الظاهر بعده مرفوعاً بحقِّ الفاعل . وذلك كلُّ مضمرٍ متصلٍ بفعل لم يُغيِّر له [ذلك]** [3] **الفعل** [4] . **وهو اثنا عشر أيضاً . [مثل]** [5] **نفعَني زيدٌ ، نفعَنا ، نفعَكَ ، نفعَكِ ، نفعَكُما ، نفعَكُمْ ، نفعَكُنَّ ، نفعَهُ ، نفعَهَا ، نفعَهُما ، نفعَهُمْ ، نفعَهُنَّ** » .

فإن هذه الاثني عشر [6] هي النوع الثالث من أنواع المضمرات . وكلها مضمرات متصلات منصوبات الموضع بحقِّ المفعول [7] . ويقع الظاهر بعدها مرفوعاً بحقِّ الفاعل . وهي [8] ضدّ ما قبلها . لأنّ الذي قبلها فعل وفاعل ، وهذه فعل ومفعول . فمواضع هذه المضمرات كلّها نصب بحقِّ المفعول . والمفعول [9] فضلة لا يَلْزَم كلزوم الفاعل [10] . ولمّا كان فضلة – لا يلزم كلزوم الفاعل – لم يُعتدَّ باجتماع أربع حركات فيه في قولك : نَفَعَني ، ولا في قولك : نَفَعَنَا ، ولا في قولك : نَفَعَكَ ، وأخواته [11] . ولما كانت هذه ضمائر المفعولين [12]

---

١ – من د .

٢ – من د ، م .

٣ – من د .

٤ – في الأصل : « لم يغير له الفعل غالبا » . وهو خطأ ، لأنّ أواخر الأفعال لا تتغيّر عند اتصالها بهذا النوع من الضمائر .

٥ – من ك ، د . وفي م : « نحو » .

٦ – في د : « الاثني عشر أيضا » .

٧ – في ك : « المفعول به » .

٨ – في م : « فهي » .

٩ – في ك : « والمفعول به » .

١٠ – في م : « والمفعول فضلة لأنه لا يلزم كلزوم الفاعل » .

١١ – في د ، م : « وأخواتها » .

١٢ – في ك : « ولما كانت هذه الضمائر للمفعولين » .

وجب أن يقع الظاهر بعدها مرفوعاً بحقِّ الفاعل ، لأنه ليس بعد الفعل والمفعول إلاّ الفاعل ، ما لم يكن تابعاً ، فإنّ التابع يجري مجرى ما تقدم في الحمل على الموضع. فإذا أكدت قلت [1] : نفعكَ نفسَك زيدٌ ، ونفعكم أنفسَكم زيدٌ ، ونفعكنَّ أنفسَكنَّ زيدٌ [2] . ونفعك وزيداً عمرو . فقس على ذلك [تصب إن شاء الله] [3] .

فإن قيل : فلم جاءت النون في « نَفَعَني » وليست بضمير ؟ . قيل : جاءت وقاية للفعل ليسلم من الكسر فيقع الكسر عليها [4] . لأنّ ياء المتكلم يكون ما قبلها مكسوراً . فالنون في « نَفَعَني » حرف ، والنون في « نَفَعَنَا » اسم . [فاعرف ذلك] [5] .

* * *

[قال الشيخ رضي الله عنه] [6] وأما قولنا : « **ومنها نوع [رابع]** [7] **يكون مجرورَ الموضعِ . وذلك كلُّ مضمرٍ** [8] **متصلٍ باسم أو بحرف جرّ ، مثل : عملي لي ، عملُنا لنا ، عملُكَ لكَ ، عملُكِ لكِ ، عملُكما لكما ، عملُكم لكم ، عملُكُنَّ لكُنَّ ، عملُه له ، عملُها لها ، عملُهما لهما ، عملُهم لهم ، عملُهُنَّ لَهُنَّ** » .

---

١ – في ك ، م : « فإذا أكدت مثل نفعك قلت . . » .
٢ – في النسخ الأخرى : « ونفعكن كلكن زيد » .
٣ – من م . وفي د : « فقس على ما ذكرت لك إن شاء الله » . وفي ل : « فقس عليه إن شاء الله » .
٤ – في النسخ الأخرى : « فتقع الكسرة عليها » .
٥ – من ل . وفي م : « والله أعلم » .
٦ – من ل .
٧ – من د ، م .
٨ – في ل : « كل اسم مضمر » .

فإنّ هذا النوع هو النوع الرابع من أنواع المضمرات . وكلّها مضمرات متصلات مجرورات الموضع بحقٍّ الإضافة . فعمله [1] اسمان ، مضاف ومضاف إليه . فالمضاف « عمل » ، والمضاف إليه « الهاء » ، وهي في موضع جرّ [2] ، لأنك لو جعلت مكانها ظاهراً لكان مجروراً . مثاله : عملُ زيدٍ لزيدٍ . وقولك : « له » ، حرف واسم . فالحرف هو اللام . وأصل هذه اللام أن تكون مكسورة مع الظاهر ، مفتوحة مع الضمير ما لم يكن ضمير متكلم [3] . مثل : « لَكَ » و « لَهُ » و « لِي ». فلذلك كسرتها من « لي » ، من قولك : عملي لي [4] ، وفتحتها من « لنا » . [من قولك : عملُنا لَنا] [5] . واللام في قولك : « عملكَ لَكَ » [6] لا تكون إلاّ مفتوحة ولا تكسر إلاّ مع الظاهر وياء المتكلم .

فإن قيل : ما إعراب « عملنا لنا » ؟ . فقل : مبتدأ وخبر . المبتدأ « عملنا » ، والخبر « لنا » .

فإنْ قيل : فبأيّ شيءٍ أخبرتَ ، أبمفرد أم بجملة ؟ . فقل : يحتمل أمرين [7] . إن قدرت فعلاً كان جملة ، وإن قدرت اسماً كان مفرداً . فتقدير الفعل « عملنا استقرَّ لنا » . وتقدير الاسم « عملنا مستقرٌّ لنا » . لأنّ كلّ جار ومجرور وقع خبراً فلا بدّ أنْ يتعلق بشيْ محذوف . فمتى قدرته فعلاً كان جملة [8] . ومتى ما [9] قدرته اسماً كان مفرداً .

---

١ – في الأصل : « فعمله له » .
٢ – في د : « وهي في موضع جرّ يحق الإضافة » .
٣ – في د ، م : « ما لم يكن معها ضمير متكلم » .
٤ – في الأصل : « ومن قولك عملي » . وما أثبت من ك ، م . وفي ل : « كقولك عملي لي » . وفي د : « في قولك عملي لي » .
٥ – من م ، د .
٦ – في م : « عملكَ لكَ وعملكِ لكِ » . وفي ك ، ل : « عملنا لنا ولكَ » .
٧ – في د : « يحتمل ذلك أمرين » . وفي ل : « يحتمل الأمرين » .
٨ – في د ، ل ، م : « فمتى قدرت ذلك المحذوف فعلاً كان جملةً » .
٩ – في النسخ الأخرى : « ومتى قدرته » .

فإن قيل : فما الأَولى في التقدير ؟ [1] . قيل : الأَولى الأخفّ . والأخف هو الاسم . ولهذا تقدر هذا وأمثاله بـ « مستقرٌ » و « كائنٍ » و « واجبٍ » وما أشبه ذلك من المفردات . فاعرفه [وقس عليه] [2] . وسترى ذلك مبيّناً في [فصل] [3] العوامل . [إن شاء الله تعالى] [4] .

لكن ها هنا اثنتا عشرة مسألة تفسيرها تفسير واحد . وإنما احتاجت حروف الجرّ إلى تقدير شيءٍ [5] تتعلق به ، لأنّ حروف الجرّ إنما دخلت للربْط ، ولإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء . ألا ترى أنك إذا قلت : مررتُ بزيدٍ . فالباء هي التي علّقت معنى المرور بزيد . فإذا قلت : المرورُ بزيدٍ ، فقد صار الكلام مبتدأ وخبراً ، بعد أن كان فعلاً وفاعلاً . وانتقل من ذلك الحكم فصار [6] له حكم آخر تتعلق الباء فيه بمحذوف . فقس على ذلك عملتُ لكَ ، والعملُ لكَ [7] .

وأما قولنا : « **ومنها نوع [خامس]** [8] **يكون منصوباً في التقدير ، منفصلاً . وهو كلُّ ضميرِ مفعول** [9] ، **تقدم على فعله . أو تأخر بعد استثناء . أو كان مفعولاً ثانياً أو ثالثاً . أَو كان اغراءً / لمخاطب ، فينصب الأسماء** [17] **الظاهرة** [10] . **مثال ذلك كله : إيَّاكَ نعبدُ . وما نعبد إلاّ إيّاكَ . وعلِمته إيّاه ،**

---

١ – في النسخ الأخرى : « فما الأولى من التقديرين » .

٢ – من م .

٣ – من د ، ل .

٤ – من د ، ل ، م .

٥ – في ك : « إلى شيءٌ » .

٦ – في النسخ الأخرى : « فانتقل عن ذلك الحكم وصار » .

٧ – في ل : « فقس على ذلك عملنا لنا ، وعملك لك » . وفي د : « فقس على ذلك : والعمل لك » . وكله غلط .

٨ – من د ، م .

٩ – في د ، م « وهو ضمير كل مفعول » ، تحريف .

١٠ – في ك ، د ، ل : « فتنصب الأسماء الظاهرة بعده » . وفي م : « فتنتصب الأسماء الظاهرة بعده » .

وأعلمتُ زيداً عمراً إيّاه . وإيّاكَ الطريقَ ، [وكذلك الباقي] [1] . وجميع [2] ذلك اثنا عشر مضمراً [3] على ترتيب ما تقدم [4] . وفي « إيّاكَ » وأخواتها خلاف بين العلماء . وأصحها أنّ « إيًّا » اسم مضمر ، والكاف حرف خطاب . وقد استوفيت ذلك [كلّه] [5] في شرح الأصول [6] » .

فإنّ هذا النوع هو النوع الخامس من المضمرات . وهي اثنا عشر أيضاً . إيَّايَ ، إيّانا ، إيّاكَ ، إيّاكِ ، إيّاكما ، إيّاكم ، إيَّاكُنَّ ، إيّاهُ ، إيّاها ، إيّاهما ، إيّاهم ، إيّاهُنَّ . كلُّها مضمرات منفصلات ، منصوبات الموضع بحقِّ المفعول . لأنه ضمير موضوع للمنصوب . خلافاً لـ « أنا » وأخواتها اللاتي هنَّ [7] ضمائر المرفوع ، وقد تقدم شرحها . ولما كانت هذه ضمائر المنصوب وجب أن تكون مواضعها غيرَ مواضع « أنا » وأخواتها . فإذا وقعت أولاً مثل : (إيّاكَ نعبدُ وإيّاكَ نستعينُ) [8] فهي [9] مفعول مقدم في موضع نصب . وكان الأصل « نعبُدُكَ

---

١ – من م .

٢ – في الأصل : « فجميع » . وما أثبت من النسخ الأخرى .

٣ – « مضمراً » ليست في ك ، د . وفي ل : « مسألة » . وفي م : « موضعاً » .

٤ – في م : « على ترتيب ما تقدم ذكره » . وقد وضعت في الأصل بعد كلمة « ما تقدم » علامة إلحاق وألحقت الإضافة التالية في الهامش : «وهي إياي ، وإيانا ، وإياكَ ، وإياكِ ، وإياكما ، وإياكم ، واياكنّ وإياه ، وإياها ، وإياهما ، وإياهم ، وإياهنّ » . وكتب بعدها كلمة « صح » . وهذه الإضافة لا توجد في النسخ الأخرى . كما أن المؤلف قد عدّد هذه المضمرات عند شرحه للمتن . وكذلك لم ترد في نص المقدمة المنشور . (انظر المقدمة المحسبة ص ١٨) ولذلك لم ألحقها بالنص .

٥ – من ك .

٦ – شرح الأصول أحد كتب ابن بابشاد المفقودة . والأصول من كتب ابن السراج المتوفي سنه ٣١٦ هـ ، واسم الكتاب أصول النحو .

٧ – في د ، ل : « التي هنَّ » ، وفي ك : « اللاتي من » ، وفي م : « التي هي » .

٨ – الفاتحة ، الآية : ٥ .

٩ – في الأصل : « وهو » . وفي النسخ الأخرى : « فهو » . وما أثبت أقرب إلى الصواب

ونستعينُكَ » . فلما قُدّم المفعول لضربٍ من العناية والاهتمام [١] بالمعبود جلَّ جلاله ، لم يمكن أن يتقدم وهو على حرف واحد ، فجُعل منفصلاً بعد أن كان متصلاً . فصار « إياك نعبدُ » . وقياسه في العربية « نعبدُكَ » . فعلى هذا فقس « إياك خاطبتُ » و « إياكم أردتُ » ، مفعول مقدم كله . فإذا أردت أن تأتي به مفعولاً مؤخراً بعد استثناء قلت : ما ضربتُ إلاّ إياه ، وما عبدت إلاّ إياه ، وما نعبد إلاّ إياك . فهذا وقوعه بعد الاستثناء [٢] ، والتقدير : ما نعبد إلهاً إلاّ إياك . ولا يجوز أن يقع ها هنا « أنت » وشبهه . فإذا أوقعته مفعولاً ثانياً قلت : علمته إياه . فالهاء مفعول أول ، و « إيّا » [٣] مفعول ثانٍ ، صار منفصلاً لما حصل [٤] في موضع المفعول الثاني ، إذ لا يجوز علْمتُهُهُ [٥] . وإذا جعلته مفعولاً ثالثاً قلت : أعلمتُ زيداً عمراً إياه . فزيداً [٦] مفعول أوّل ، وعمراً [٧] مفعول ثانٍ ، وإياه مفعول ثالث . لأنك إذا فصلته مع كونه ثانياً [٨] فأحرى أن تفصله إذا كان ثالثاً . وكذلك بقية هذه المضمرات تجري هذا المجرى من المسائل المذكورة .

وإذا أردت الإغراء لم يكن إلا بـ « إيّاك » وأخواتها [٩] مما فيه كاف الخطاب [١٠] . لأنه لا يُغرى بغائب إلاّ شاذاً . فتقول : إياكَ الطريقَ ، وإياكَ

---

١ — في ك ، م : « وهو الاهتمام » .

٢ — في د : « استثناء » .

٣ — في ك ، د ، ل : « وإيّاه » .

٤ — في ك ، م : « جعل » . وكتبت « جعل » أيضا في نسخة الأصل تحت كلمة « حصل » .

٥ — في الأصل : « علمته هو » . وما أثبت من ك ، د ، ل .

٦ — من ل ، وفي الأصل والنسخ الأخرى . « فزيد » ، وكلاهما صحيح .

٧ — في ك : « وعمرو » .

٨ — من قوله : « قلت : علمته إياه » حتى قوله : « مع كونه ثانياً » ساقط من م .

٩ — في الأصل ، ل ، م : « إلا إياك وأخواتها » وما أثبت من ك ، د .

١٠ — هذا من د ، ل ، م . وفي الأصل : « ممّا فيها من كاف الخطاب » وهو تحريف ، وفي ك : « مما فيه كاف خطاب » .

والقبيحَ [1] . فإياكَ ها هنا إغراء ناب عن فعل فنصبَ [2] « الطريق » ، كما ينصب [ذلك] الفعل المقدّر « الطريق » لو قلت [3] : خَلِّ الطريقَ ، واجتنب القبيحَ . فوقع « إياك » ذلك الموقع فعمل عمله ونصب [4] « الطريق » وشبهه . [وبالله التوفيق] [5] .

فإنْ قيل : وما الخلاف في إيّاك الذي بين العلماء [6] ؟ . فالجواب : أقوال شتَّى . منها قول الخليل رحمه الله أن « إيـّا » اسم مضمر والكاف اسم مضمر [7] . وأن [8] هذه الكاف في موضع جرّ بالإضافة إلى « إيّا » [9] . واحتج على ذلك برواية رواها عن العرب أنها تقول : « إذا بَلَغَ الرجلُ الستينَ فإيّاهُ وإيّا الشوابٍّ » ، فجرّ الشوابّ بالإضافة [إلى إيّا] [10] ، فدلّ على أنّ الكاف إذا وقعتَ موقعها اسمٌ في موضع جرّ [11] .

---

١ – في د ، ل ، م : « وإياك القبيح » . وكلاهما صحيح .

٢ – في ك : « ينصب » .

٣ – في م : « كما لو قلت » .

٤ – في ك : « فعمل عمله ونصبت » . وفي م : « وعمل عمله فنصب » .

٥ – من د ، ل .

٦ – راجع تفاصيل الخلاف في هذه المسألة في : الإنصاف المسألة ٩٨ ، وشرح المفصل ٩٨/٣ ، وشرح الرضي على الكافية ١٢/٢ .

٧ – هذا من ك ، د ، ل . وفي الأصل ، م : « أن إيا اسم مظهر والكاف اسم مضمر » . ولعل ما أثبتناه هو الصواب ، وقد أشارت المصادر إلى أن إيا عند الخليل اسم مضمر أضيف إلى الكاف ، انظر الإنصاف وابن يعيش ١٠١/٣ . وحاشية الصبان ١١٥/١ .

٨ – في الأصل : « فإن » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٩ – في د ، ل : « في موضع جرّ بالإضافة » ، وفي م : « في موضع جر بالإضافة إليها » .

١٠ – من ك .

١١ - يعني أن الكاف إذا وقعت موقع الشوابّ فهي اسم في موضع جرّ . وفي ك : « فدل على أن الكاف إذا وقع موقعها اسم في موضع جرّ » . وفي د : « فجرُّ الشوابٍّ بالإضافة دليل على أن الكاف إذا وقعت موقع اسمٍ في موضع جرّ » . وفي ل : « فجرُّ الشوابٍّ بالإضافة يدل على أن الكاف إذا وقعت موقع اسم في موضع جرّ » . وفي م : « فدل على أن الكاف إذا وقعت موقع اسم ظاهر فهي في موضع جرّ » .

ولم [1] يلتزم أصحاب سيبويه هذه الحكاية لقلتها وشذوذها . فلا يقاس عليها .

ومنها قول الكوفيين [2] إن « الكاف » اسم مضمر ، و « إيّا » دعامة للكاف ووصلة إليها . ولم يبينوا هذه الدعامة ما هي ، أمضمرة هي أم مظهرة ؟ . وقد رُدَّ هذا بأن قيل : إن أكثر الشيئ لا يكون دعامة لأقلّه ، لأن أقلَّ ما في هذه الكلمة « الكاف » على قولهم ، وقد دُعِّمت [3] بأربعة أحرف [4] .

ومنها قول لهم أيضا أنه بكماله اسم مضمر . وهذا أيضا ضعيف . لأنّ أكثر هذه المضمراتِ مركباتٌ من أسماء وحروف ، وخاصة المنفصلات ، مثل : أنت وأنتما وأنتم [وأنتنّ] [5] . الاسم منها [6] الألف والنون ، والباقي حروف خطاب [7] ، ودلائل تثنية وجمع . ولهذا إذا سميت بشيئ منهنّ حكَيتَ ، لأنه مركب من اسم وحرف . وكل شيئ سُمي به من حرف واسم أو حرفين فإنه محكي لا يعرب [8] .

ومنها [9] قول رابع . وهي [10] أنها كلّها اسم مظهر موضوع للنصب لا غير ، بمنزلة « سُبْحَانَ » الذي هو اسم مظهر موضوع للنصب لا غير . وهذا

---

١ في ل : « ولن » .
٢ – في هامش ك : « وهو قول ابن كيسان » .
٣ – في ك : « أدعمت » .
٤ – ابتداء من قوله : « ومنها قول الكوفيين » حتى قوله : « بأربعة أحرف » ليس في م .
٥ – من د ، م .
٦ – في الأصل ، ك : « الاسم منه » . وفي م : « فالاسم منها » . وما أثبت من د ، ل .
٧ – في ل : « والتاء حرف الخطاب » .
٨ – في ل : « وكل شيئ سمي به وهو حرف واسم ، أو حرفان فانه محكي لا يعرب » .
٩ – في ك : « وها هنا » .
١٠ – « وهي » ليست في ك ، د ، م . وفي ل : « وهي أنه كله » .

أضعفها [1] . لأنه لا خلاف في كون « سبحان » [2] معرباً ، وفي كون « إياك » مبنياً . وهذا يدخله التنوين ، أعني « سبحان » ، إذا احتيج إليه في شعر [أو صَرْفٍ] [3] كما قيل [4] :

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَاناً يَعُودُ لَهُ ... وقَبْلَنا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ

ويروى : ثم سبحاناً نعوذُ به [5] .

ولا ينون « إياك » ، فلو كان مظهراً لجاز تنوينه .

ومنها القول المعتمد عليه وهو المذكور في المقدمة أن « إيّا » اسم مضمر ، والكاف حرف خطاب . وهذا القول هو قول الأخفش وقول سيبويه . وعليه العمدة ، لأنه [6] قد قام الدليل على كون الكاف حرف خطاب / [١٨] لامتناع أن يكون لها موضع من الإعراب ، الرفع والنصب والجر . فامتناع الرفع لأنها ليست من

---

١ - في د : « وهذا أضعف أضعفها » .

٢ - في م : « سبحان الله » .

٣ - من ك ، م .

٤ - في ك : «كما قال» . وفي م : «كما قال الشاعر » . وفي د : « إذا احتيج إليه في الشعر كما قال الشاعر » . وفي ل : « إذا احتيج إليه في الشعر كما قال أمية بن أبي الصلت » . والبيت من شواهد سيبويه ١٦٤/١ ، والمبرد في المقتضب ٢١٧/٣ ، وابن يعيش ٣٧/١ ، ١٢٠ ، ٣٦/٤ .

وينسب البيت لأمية بن أبي الصلت . ومن نسبه لأمية الأعلم في شرحه لشواهد سيبويه ، وصاحب اللسان (جمد) و (سبح) . وينسب أيضا لورقة بن نوفل . وممن نسبه لورقة صاحب الأغاني (الدار) ١٢١/٣ ، وصاحب الخزانة ٣٧/٢ . ونسب في معجم البلدان (الجمد) لزيد بن عمرو العدوي ، ولورقة بن نوفل .

والجُودِيُّ -كما في معجم البلدان - جبل في الجانب الشرقي من دجلة من أعمال الموصل عليه استوت سفينة نوح عليه السلام . والجمد - بضمّتين - جبل في نجد . هذا ، والرواية في « ك » : « نعود له » .

٥ - هذه العبارة ليست في د .

٦ - في م : « ولأنه » .

ضمائر المرفوع . وامتناع النصب لأنه ليس لها [١] ناصب ، وامتناع الجرّ لأنّ المضمرات لا تضاف ، لأنها معارف لا يفارقها تعريفها ، فلا يجوز [٢] إضافتها إلى غيرها . فهذا كلّه طرف مما أشير إلى شرحه في الأصول مقنع ها هنا .

* * *

وأما قولنا : « **فهذه جملة المضمرات . وهي نيفٌ وستون مضمراً . كلها مبنيات . وكلها معمولات لغيرها . وكلها معارف . وإنما أُتي بجميعها للاختصار** [٣] » .

فإن معنى [هذا] النيف المشار إلى ذكره وإن كان ما تقدم إلاّ ستون [مضمراً] [٤] ، لأنّ أصلها من اثني عشر مضروبة في خمسة . فاحتيج إلى معرفة هذا النيف ، وهو يوجد في فصل « نفعتُ » وأخواته [٥] ، إذا حُوِّل [٦] الفعل الماضي إلى [الفعل] المضارع لم يكن الفاعل في الواحد مظهراً [٧] ، بل كان [٨] أبداً مستوراً مع المتكلم [والمخاطب والغائب] [٩] مثل أَنفعُ ونَنفعُ وتَنفعُ [ويَنفعُ] . فهذا خلاف نفعتُ ونفعْنا ونفعْتَ . إذْ كان [١٠] الفاعلون مع الماضي مذكورين ، ومع المستقبل مستترين مقدرين . وإنما استتر مع المستقبل لما فيه

---

١ – هذا من ك . وفي الأصل : « له » . وفي د ، ل ، م . « لأنها ليس لها ناصب » .
٢ – في الأصل ، ك : « ولا تجوز » ، وما أثبت من د ، ل ، م .
٣ – في ك : « وكلها معمولات ، وكلها معارف . وإنما أتى بجميعها للإيجاز والاختصار » .
٤ – من م .
٥ – في د ، ل : « وأخواتها » .
٦ – في الأصل ، ك : « وإذا حول » .
٧ – في ل : « مذكورا » .
٨ – في ل : « إذا كان » . وفي د ، م : « بل يكون » .
٩ – هاتان الكلمتان أضفتهما من عندي حتى تستقيم العبارة .
١٠ – في الأصل ، ك : « إذا كان » ، وما أثبت من د ، ل ، م .

من الدلائل . فالهمزة موضوعة للمتكلم ، فأغنت عن إظهار الفاعل [1] . والنون للجماعة وللواحد المعظّم ، فأغنت [أيضاً] [2] عن إظهار الفاعل [3] . والتاء للمخاطب ، فأغنت [أيضاً] [4] عن إظهار الفاعل . والياء للغائب . فقد صار كل حرف من حروف المضارعة يدل على المعنى الذي وضع له فأغنى عن إظهاره . ووجب [5] أن يُعتقد أنه مضمر مستتر . فإذا قلت : أَنفعُ زيداً ، فتقديره أنفعُ أنا زيداً . وكذلك نفعُ زيداً ، فتقديره [6] نفعُ نحن زيداً . وكذلك : تنفعُ زيداً ، تقديره تنفعُ أنت زيداً . [وكذلك ينفعُ زيداً ، تقديره ينفعُ هو زيداً] [7] . فاستغنيت بحرف [8] المضارعة عن إظهاره [9] . فإذا صرت إلى الاثنين والجماعة [والمؤنث] [10] كان بالألف والواو [والياء] [11] ، كقولك ينفعانِ وينفعونَ وتنفعينَ [12] . فالألف ضمير وهي الفاعلة . [والواو

---

١ – في ل ، ك : « فأغنت عن الضمير » ، وفي د ، م : « فأغنت عن إظهار الضمير » .
٢ – من د ، ل ، م .
٣ – في الأصل : « عن إظهار الجمع » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .
٤ – من د .
٥ – في ل : « فوجب » .
٦ – في ك ، م : « تقديره » .
٧ – من م .
٨ – في ك : « بحروف المضارعة » .
٩ – في م : « عن إظهار ضمير » . ومن قوله : « ووجب أن يعتقد » حتى هنا سقط من د .
١٠ – من م .
١١ – من م .
١٢ – في الأصل : « ينفعان وينفعون وينفَعْنَ وتنفعين » ، ولم يذكر المؤلف نون النسوة ولهذا حذفتُ « ينفعْنَ » ، والمثبت من ك ، د ، ل . وفي م : « تنفعانِ وتنفعون وتنفعين » . والأصح أن تكون العبارة كما يلي : « فإذا صرت إلى الاثنين والجماعة والمؤنث كان بالألف والواو والياء والنون ، كقولك : تنفعان وتنفعون وتنفعين وتنفعْنَ فالألف ضمير وهي الفاعلة . والواو ضمير وهي الفاعلة . والياء عند سيبويه ضمير وهي الفاعلة . وعند الأخفش حرف يدل على التأنيث ، والفاعل عنده مضمر تقديره تنفعين أنت . والنون ضمير وهي الفاعلة .

ضمير وهي الفاعلة] . والياء عند سيبويه ضمير وهي الفاعلة ، وعند الأخفش حرف يدلّ [1] على التأنيث ، والفاعل عنده مضمر تقديره « تنفعين أنتِ » .

فهذا تفسير النيف المشار إلى ذكره لئلا يُورد [2] عليك مثله . وليس هو مذكوراً في جمله الستين الممثّلة [3] .

وكلّ هذه المضمرات مبنيات كما ذكرنا . وإنما كانت مبنياتٍ لشبهها بالحروف . وإنما أشبهتْ الحروفَ بافتقارها إلى غيرها من المظهرات واختلاف صيغها كالحروف [4] .

وكلها معمولات . وإنما كانت معمولاتٍ لأنها لا تخلو من أن تكون فاعلاتٍ ، أو مفعولاتٍ ، أو مضافاتٍ [5] ، أو مبتدآتٍ . فإذا كانت [6] مبتدآتٍ ، فالعامل فيها الابتداء [7] ، مثل : أنا زيدٌ ، ونحن الزيدونَ . وإذا كانت [8] فاعلاتٍ فالعامل [9] فيها أفعالها التي هي مسندة إليها ، مثل : نفعتُ ونفعْنا [10] . كما تقول : نَفَعَ زيدٌ ، ونَفَعَ الزيدونَ . فكما أن « زيداً والزيدين » مرفوعان بنفع ، ومعمولان له [11] ، فكذلك « التاء » وأخواتها في « نفعتُ » مرفوعة

---

١ – في د ، ل : « وهي تدل » .
٢ – في د ، ل : « يرد » .
٣ – في م : « الستين المذكورة الممثلة » .
٤ – في الأصل : « بالحركات » . وفي ك ، د ، ل : «كالحركات » . وما أثبت من م . وقد ذكر النحاة مجموعة من الأسباب لبناء المضمرات ، أنظر شرح الرضي ٣/٢ ، وشرح الأشموني ٤٩/١ ، وشرح التصريح للشيخ خالد الأزهري ١٠٠/١ .
٥ – في د : « أو إليها مضافات » .
٦ – من ك ، وفي باقي النسخ : «كنَّ » .
٧ – في د : « معنى الابتداء » .
٨ – في د : «كن » .
٩ – في الأصل : « فالفاعل » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .
١٠ – في الأصل : « أنفعت وأنفعنا » . وما أثبت من النسخ الأخرى .
١١ – هذه عبارة ك ، وفي الأصل ، ل : « زيداً والزيدون مرفوعون بنفع ومعمولون له » . وفي م : « زيداً ←

بنفع ومعمولة له . وكذلك في حال النصب إذا قلت : نفعني [الزيدون] [1] . الياء معمولة لنفع ، لأنها منصوبة في التقدير . وكذلك الياء في « عملي لي » معمولة للعمل وللجار ، بحكم الإضافة ، وهي في موضع جرٍّ بذلك .

فظهر لك أنها [كلّها] [2] معمولات ، ولا يكنّ قطّ عاملات . لأنه ليس في المضمرات فعليةٌ ولا معنى فعلٍ . فلذلك كانت كلّها معمولات ولم تكنْ عاملات .

فإن قيل : فما تصنع بالمضمرات التي تكون فصلاً في باب كان وأخواتها ، وفي باب ظننت وأخواتها [3] إذا قلتَ : كان زيدٌ هو العاقلَ [4] ، وظننتُ زيداً هو العاقلَ ، بالنصب . أهي ها هنا [أيضا] [5] معمولة كما كانت في قولك [6] إذا رفعت ما بعدها وقلت : كان زيدٌ هو العاقلُ ، وظننت زيداً هو العاقلُ ؟ .

والزيدين مرفوعين بنفع ومعمولون له » . وفي د : « زيداً والزيدين مرفوعون بنفع ومعمولون له » .

١ - من م .

٢ - من د ، ل ، م . وعبارة ل : « وهي في موضع جرّ . بذلك يظهر لك أنها كلها معمولات » .

٣ - هذه عبارة ك . وفي م : « في باب كان وأخواتها ، وباب إنّ وأخواتها وفي باب المبتدأ وخبره . وفي باب ظننت وأخواتها » . وفي الأصل ونسختي د ، ل : «في باب كان وأخواتها ، وفي باب المبتدأ وخبره ، وفي باب ظننت وأخواتها » . ولكن عبارة « وفي باب المبتدأ وخبره » لم ترد في سياق نسخة الأصل بل وضعت في الهامش وكتب إلى جوارها كلمة « صح » . وجعلتُ العبارة كما ترى لأن المؤلف لم يرد حصر المواضع التي يرد فيها ضمير الفصل بل أراد الضميرين اللذين يردان في باب كان وظن . بدليل المثالين اللذين ذكرهما .

هذا ، ويرد ضمير الفصل في باب المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل وبعدها مثل : زيدٌ هو العالمْ . وكان زيدٌ هو الفاضلَ ، وإن زيداً هو الفاضلُ ، وظننته هو الفاضلَ ، وما زيدٌ هو الفاضلَ . أنظر شرح الرضي : ٢/٢٣-٢٤ .

٤ - في ك ، م : «كان زيد هو العاقلَ ، بنصب العاقل » .

٥ - من د ، م .

٦ - في الأصل ، ك ، ل : « قوله » .

فالجواب : أن هذا موضع مُشْكِلٌ ، ولا يكاد يحققه إلاّ مثل الفارسي [1] وأصحابه من المتأخرين ، وسيبويه رحمه الله من المتقدمين وأصحابه . فإنهم يقولون إنها لا موضع لها من الإعراب ، لا رفع ولا نصب ولا جرّ . فإذا منعوا من ذلك [2] بطل أن تكون معمولة لعامل من العوامل كلّها ، اللفظية والمعنوية [3] ، لأنها إنما دخلت للفصل لا غير . وهي [4] زائدة كزيادة « ما » و « لا » اللذين هما حرفان يدخلان زائدين [5] . ولذلك شبّه سيبويه رحمه الله هذه المضمرات إذا كنَّ فصلاً بهذين الحرفين فألحقها بالحروف . وأطلق بعض المحققين لأجل ذلك على هذه الأسماء [6] أنها حروف لمّا أجراها سيبويه مجرى « ما » و « لا » اللذين هما حرفان زائدان . وهذا تصريح من صاحب الكتاب عليها [7] بالحرفية ، فوجب لذلك [8] ألاّ تكون معمولاتٍ إذا كنَّ فصلا . وما عداها [9] مما ليس بفصل فمعمول بلا إشكال ، على ما قدمناه .

وكل هذه المضمرات معارف . وإنما كانت كذلك [10] لأنها لم تُضمر [11]

---

١ – هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، أبو علي الفارسي . ولد بمدينة « فسا » ببلاد فارس سنة ٢٨٨ هـ ، أخذ عن الزجّاج وابن السرّاج ، وأخذ عنه ابن جنّي والربعي . توفي ببغداد سنة ٣٧٧ هـ . (وفيات الأعيان ٣٦١/١ ، إنباه الرواة ٢٧٣/١ ، معجم الأدباء ٢٣٢/٧ ، البغية ٤٩٦/١) .

٢ – هذا من الأصل . وفي د ، ك ، م : « وإذا منعوا من ذلك » . وفي ل : « وإذا منعوا ذلك » .

٣ – في د : « من العوامل اللفظية كلها والمعنوية كلها » .

٤ – في د ، ل ، م : « فهي » .

٥ – في د ، م : « زائدان » .

٦ – د : « المضمرات » .

٧ – في الأصل ، ك : « عليهما » ، والصواب ما أثبت لأن الكلام على المضمرات التي تقع فصلاً . ولم ترد هذه الكلمة في د ، ل . وفي م : « عليه » . وانظر رأي سيبويه في كتابه ٣٩٤/١–٣٩٥.

٨ – في باقي النسخ : « بذلك » .

٩ – في م : « وما عداهما » . تحريف .

١٠– في د : « وإنما كانت معارف » .

١١– في م : « لا تضمر » .

إلاّ وقد عُرفت . وكلها إنما أُتي بها للاختصار ، لأنه لولاها لطال مع المظهر [1] التكرار في كلّ موضع من أنواع الإخبار أو الاستخبار .

وهذا بيّنٌ لا يحتاج معه إلى الإكثار . وبالله التوفيق .

---

١ – في ك : « لأنه لولا هذا لطال على المظهر » .

/فصل الأسماء التي لا ظاهرة ولا مضمرة [1]

وهو القسم الثالث من أقسام الأسماء

[١٩]

أما قولنا : « **الأسماء التى لا ظاهرة ولا مضمرة هي** [2] **أسماء الإشارة** [3] . **وهي خمسة : ذَا ، وذَانِ ، وتَا ، وتَانِ ، وأُولاءِ** » .

فإنه لما فَرَغَ القسمان الأوّلان شُرع في شرح القسم الثالث [4] لأنه بين القسمين الأوّلين ، فلم يجز أن يذكر إلاّ بعدهما [5] .

والغرض بأسماء [6] الإشارة التنبيه ، على ما يأتي بيانه . فـ « ذا » إشارة إلى مذكر . و « تا » إشارة إلى مؤنث . و « ذَانِ » إشارة إلى مذكرينِ في حال الرفع إذا قلت : نفعني ذَانِ . فإن كان مفعولاً كان بالياء ، مثل : نفعتُ ذَينِ . و « تَانِ » إشارة إلى مؤنثينِ في حال الرفع ، مثل : نفعتني تَانِ . وبالياء في حال النصب [والجرّ] [7] . مثل : نفعتُ تَينِ ، [وانتفعتُ بتَينِ] [7] ، و « أُولاءِ » إشارة لجماعة المذكر والمؤنث مبني على الكسر مستعمل لهما [8] .

---

١ - في هامش م : « وهي أسماء الإشارة » .

٢ - في د ، م : « فهي » ، في ك : « وهي » .

٣ - في ل : « وأما قولنا الإسم الذي لا ظاهر ولا مضمر فهي أسماء الاشارة » .

٤ - في د ، م : « فإنه لما فرغ من شرح القسمين الأولين شرع في شرح القسم الثالث » . وفي ل : « فإنه لما فرغنا من شرح القسمين الأولين شرحنا القسم الثالث » .

٥ - في ك : « فلم يذكر إلاّ بعدهما » .

٦ - في ل : « والغرض في أسماء الإشارة » .

٧ - من م .

٨ - عبارة د : « وذانِ إشارة إلى مذكرين ، وتانِ إشارة إلى مؤنثين ، وأولاء إشارة إلى جماعة المؤنث والمذكر . فكل هذا في حال الرفع . وذان ، وتان ، بالياء إذا كانا مفعولين مثل : نفعتُ ذين وتين . وأولاء إشارة إلى جماعة المذكر والمؤنث مبني علي الكسر مستعمل لهما » .

وفي المؤنث لغات . يقال : تَا وتِي [وتِهِ] [1] وذِهِ وذِي [2] . فإذا وقفت سكنت الهاء .

وفي ذَانِ وذَينِ [3] لغتان ، تشديد النون وتخفيفها ، فتخفيفها هو الأصل . وتشديدها كالعوض من المحذوف منها .

وتَانِ فيها أيضاً لغتان ، تشديد النون وتخفيفها على هذا الأصل [4] . وقد قُرِئ [بالأمرين جميعاً] [5] (هَذَانِ) مُخففاً ومشدّداً ، [وكذلك : هاتانِ] [6]

وفي أُولاءِ لغتان ، المدّ والقصْر . فمن مدّه كسر همزته ، ومن قصره كان بالألف ساكنةً .

وهنّ في جميع هذه اللغات مبنيات كالمضمرات . وعلة بنائها شبهها بالحروف . وقيل : لتضمنها معنى حرف إشارة لا يُنطق به [7] .

---

١ – من د . م .

٢ – في ك : « تا وتِي وذِهْ وذِهِي » باسكان الهاء من « ذه » . والحاصل أنها تسع « تا » ، و « تي » و « ذي » ، و « ذه » – بسكون الهاء وكسرها باختلاس الحركة واشباعها ، و « ته » بسكون الهاء ، وكسرها باختلاس الحركة واشباعها أيضاً . وتضاف إليها « ذات » ولم يذكرها المؤلف .

٣ – في ك ، د : « ذان وتان وذين » ، وهو خطأ لأن « تان » ستذكر فيما بعد .

٤ – في م : « وتخفيفها ، فتخفيفها على الأصل » . وفي د : « تشديد النون وتخفيفها على الأصل » .

٥ – من د .

٦ – قرأ ابن كثير قوله تعالى في سورة طه : ٦٣ (إنْ هَذانِ لَسَاحِرانِ) بتشديد النون من (هذان) . وكذلك شدد النون أيضاً في (هَذان خصمانِ اختصموا في ربِّهم) سورة الحج : ١٩ . وفي (قال إني أريدُ أنْ أُنكحكَ احدى ابنتيَّ هاتين) سورة القصص : ٢٧ . أنظر النشر ٢٤٨/٢ . والتيسير : ١٥١ . والبحر المحيط ٢٥٥/٦ .

٧ – في د ، ل : « معنى حرف الإشارة ، ولا ينطق به » . قلت : وتشبه أسماء الإشارة الحروف لافتقارها إلى القرينة التي تزيل إبهامها ، وهذه القرينة إما الإشارة الحسيّة ، أو الصفة . مثل « هذا » ثم تشير بيدك إليه ، أو « هذا الرجل » . وكذلك الحروف لا تقوم بنفسها بل تحتاج إلى غيرها .

والمراد بتضمن أسماء الإشارة لحرف إشارة لا ينطق به أن الإشارة معنى من المعاني كالاستفهام والنفي والتمني والتنبيه وغير ذلك ، فكان حقها أن يوضع لها حرف يدل عليها ويعبر عنها . ولكنهم لم يضعوا لهذا المعنى حرفاً ، بل ضمنوا اسم الإشارة هذا الحرف . وبهذا يكون اسم الإشارة متضمناً لحرف ←

وأما قولنا : « **فهذه من حيث وُصِفَتْ ووُصِفَ بها ، وصُغِّرتْ ، أشبهتْ الأسماء الظاهرة** » .

فإن مثال وصفك لها قولك : هذا الرجلُ قائمٌ . فهذا مبتدأ ، والرجل صفة ، وقائم خبر الابتداء . ولا توصف أبداً إلاّ بالأجناس أو ما تنزل منزلتها .

ومثال الصفة بها قولك : مررتُ بزيدٍ هذا ، ورأيتُ زيداً هذا . وكذلك المؤنث هذه صفته .

ومثال تصغيرها أن تقول في تصغير « ذا » : ذَيَّا . وفي تصغير « تا » : تَيَّا . وفي « ذان » و « تان » : ذَيَّانِ وتَيَّانِ . وفي « أُولاء » : أُولَيَّا . فهذ تصغيرها ، وهو تصغير المبهمات [1] .

ولما كان التصغير والوصف يدخلان عليها ، والوصف للشيء والوصف به إنما هو من خواص الأسماء الظاهرة أشبهتها بهذه الأشياء [2] .

وأما قولنا : « **ومن حيث بُنِيَتْ ، واختلفتْ صيغها** [3] **، ولم يفارقْها تعريف الإشارة أشبهتْ المضمرات فصارت بينهما** » .

فإن تفسير ذلك ، أن هذه الأسماء التي للإشارة مبنية كلّها ، كما أن المضمرات مبنية كلّها . وأنّ أسماء الإشارة مختلفة [4] الصيغ ، شيءٌ للمذكر ، وشيءٌ للمؤنث ، وشيءٌ لتثنية المرفوع ، وشيءٌ لتثنية المنصوب والمجرور [5] . كما أن المضمرات

إشارة لا ينطق به . أنظر شرح الرضي ٢/٢٩-٣٠ .

١ - في د : « وفي أولاء أوليّاء ، فهذا تصغير المبهمات » .

٢ - في الأصل : « وأشبهتها بهذه الأشياء » ، وعبارة ك ، ل ، م : « ولما كان التصغير والوصف للشيء والوصف به إنما هو من خواص الأسماء الظاهرة أشبهتها بهذه الأشياء » . وفي د : « ولما كان التصغير والوصف للشيء والوصف به داخلا (كذا) على الأسماء المبهمة وهو من خواص الأسماء الظاهرة أشبهتها بهذه الأشياء .

٣ - في الأصل ، ك : « صيغتها » ، وما أثبت من د ، ل ، م .

٤ - في ك : « مختلقة الصيغ » ، بالقاف .

٥ - « والمجرور » ليست في ك ، د ، م .

مختلفة الصيغ ، شيءٌ للمذكر ، وشيءٌ للمؤنث ، وشيءٌ للمرفوع ، وشيءٌ للمنصوب والمجرور [1] . وأنها لم يفارقها [كلها] تعريف الإشارة ، كما أنّ المضمرات [كذلك] [2] لم يفارقها تعريفُ الإضمارِ وإيضاحُها [3] ، وهو عودها على ما قبلها . وأسماء الإشارة تُفَسَّر بما بعدها [4] . ألا تراك تقول : زيدٌ هو الذي فعل كذا وكذا ، فيأتي بيان المضمر قبله . وتقول : هذا الرجل الذي فعل كذا وكذا [5] ، فيأتي بيان اسم الإشارة بعده . فقد صار تعريفهما وإيضاحهما لا يفارقهما وإنْ اختلفت حقائقهما [6] .

فثبت بهذا أن أسماء الإشارة مشبهة للأسماء الظاهرة من الوجوه الثلاثة المتقدمة . ومشبهة للأسماء المضمرة من الثلاثة الأوجه المذكورة ، فصارت بينهما لذلك . فاعرفه ، فإنّ في معرفة هذا فوائد [7] كثيرة تحتاج إليها فيما بعد إن شاء الله تعالى .

وأما قولنا : « **وقد يكون مع الإشارة [8] تنبيه مثل : هذا وهاتا . وقد يكون معها خطاب [9] مثل : ذاكَ وتاكَ . وقد يكون معها [10] الأمران جميعاً مثل : هاذاكَ [11] وهاتاكَ** » .

---

١ – « والمجرور » ليست في ك ، د ، م .
٢ – من د ، ل . وفي ك : « كلها » .
٣ – « وإيضاحها » ليست في ك ، د ، م .
٤ – في د ، م : « يفسرها ما بعدها » .
٥ – في الأصل : « زيد هذا الذي فعل كذا وكذا » وما أثبت من النسخ الأخرى .
٦ – في ك ، د : « جهاتهما » . وفي ل ، م : « جهتاهما » .
٧ – في د ، ل : « فإن في معرفته فوائد » .
٨ – في م : « مع أسماء الاشارة » .
٩ – هذا من ل . وفي الأصل ، ك : « معه خطاب » ، وفي د : « معه حرف خطاب » ، وفي م : « معه كاف خطاب » .
١٠ – في د ، م : « معه » .
١١ – في د ، م : « هذاك » .

فإن جملة الأمر أن أسماء الإشارة لا تنفك من أربعة أقسام . إما أن تستعمل مفردة ليس معها تنبيه ولا خطاب [1] ، كقولك : ذا زيدٌ ، وتا هندٌ . فهذا أخصر ما يكون .

وإما أن يكون مع الإشارة تنبيه فقط مثل : هذا زيدٌ ، وهاتا هندٌ [2] . فـ « ها » حرف تنبيه ، و « ذا » اسم إشارة . وكذلك « هاتا » والبقية . وكل واحد منها [3] حرف واسم .

وإما أن يكون مع الإشارة خطاب فقط مثل : ذاك وتاك . فـ « ذا » اشارة ، والكاف [حرف] [4] خطاب . إن كان لمذكر فتحتها ، وإن كان لمؤنث كسرتها . تقول : كيف ذاكَ الرجلُ يا رجلُ ، وكيف ذاكِ الرجلُ يا امرأة ، إذا كنت تسأل امرأة [عن رجل] [5] . فإن سألت رجلاً عن امرأة فتحت الكاف ، فقلت [6] : كيف [تاكَ أو] [7] تلكَ المرأةُ يارجلُ . فإن سألت امرأةً عن امرأة كسرت الكاف فقلت : كيف تلْكِ المرأة يا امرأةُ [وكيف تاكِ المرأةُ يا امرأةُ] [8] . وعلى هذا فقس بقية الأمثلة . كلها إشارة وخطاب فقط [9] .

وإما أن يكون مع الإشارة تنبيه وخطاب جميعاً ، فيكون التنبيه من أوّله

---

١ – في د : « ولا خطاب فقط » .
٢ – في الأصل ، م : « وهذه هند » ، وما أثبت من ك ، د ، ل .
٣ – في الأصل ، م : « منهما » ، وما أثبت من ك ، د ، ل .
٤ – من د ، م .
٥ – من ك ، م . وفي د : « المرأة عن حال الرجل » ، وفي ل : « المرأة عن الرجل » .
٦ – في د : « عن حال امرأة قلت » ، وفي ل ، م : « عن امرأة قلت » .
٧ – من ك . وفي ل : «كيف تاكَ المرأة يا رجل ، وتلكَ المرأة يا رجل » ، وفي م : «كيف تاكَ المرأة أو تلكَ المرأة يا رجل » .
٨ – من ل .
٩ – « اشارة وخطاب فقط » ليست في د . وسقطت كلمة « فقط » وحدها من ك .

والخطاب من آخره مثل : هاذاكَ [1] وهاتاكَ . وهذا أبلغ ما يكون في استعمال هذه الأسماء ، أن يجتمع فيها / الإشارة والتنبيه والخطاب . [٢٠]

فإن قيل لك : فأيّ شيءٍ منها لا تجتمع فيه هذه الثلاثة [2] ؟ . فقل : إذا دخلت اللام في « ذاك » ، وفي « تاك » [3] . لا يجوز « هاذالك » [4] ولا « ها تالك » [5] . لأن « اللام » موضوعة للبعد ، و « ها » موضوعة للقرب فلم تجمع بينهما [6] .

فإن قيل [لك] [7] : فما الفرق بين « ذا » و « ذاك » و « ذلك » في المعنى ؟ فقل : « ذا » لأقرب الأقربين إليك . و « ذاك » لمن يليه . و « ذلك » لأبعد الثلاثة [8] .

والكلام في السؤال : سؤال لمذكر عن مؤنث [9] . ولمؤنث عن مذكر . ومذكرينِ عن مذكرينِ . ومؤنثينِ عن مؤنثينِ . ومؤنث عن مذكرينِ . ومذكر عن مؤنثينِ . ومذكرينِ عن مؤنث . وجماعة عن واحد . وواحد عن جماعة [10] . وغير ذلك من المسائل التي يطول ذكرها [11] . وتخرج منها

---

١ – في ل : « هذاك » .

٢ – في ك : « في هذه الثلاثة » وهو تحريف .

٣ – هذا من م ، وفي الأصل والنسخ الأخرى : « في ذلك وفي تلك » .

٤ – في الأصل ، د : « ها ذلك » . وفي م : « هذا لك » .

٥ – في ل : « ها تلك » .

٦ – لا يجوز الجمع بين ها التنبيه واللام في جميع أسماء الإشارة بلا استثناء . كذلك لا تدخل اللام على الكاف في المثنى ، والجمع الممدود إذا جُردا من ها التنبيه ، فلا يقال : « ذا نلك » و « تا نلك » ولا « أولائلك » . ويجوز دخولها على المفرد والجمع المقصور .

٧ – من ل ، م .

٨ – في د : « لأبعد الأبعدين الثلاثة » .

٩ – في ك ، د ، ل : « والكلام في السؤال لمذكر عن مؤنث . . . » .

١٠ – في د : « لمذكر عن مؤنث ، ومؤنث عن مذكر ، ومذكر عن مذكرين ، ومؤنث عن مؤنثين ، ومؤنث عن مذكرين ، ومذكر عن مؤنثين ، وجماعة عن واحد ، وواحد عن جماعة » . وفي ل : ←

ست وثلاثون مسألة ينبغي أن تروّض نفسك في الإجابة عنها [1] . فإن هذا الفصل الغرض به معرفة ما هذا سبيله .

وأما قولنا : « **وكلها مبنيّة ، وكلها معمولة** » [2] . فقد تقدّم بيانه .

وأما قولنا : « **وقد تكون هي** [3] **عاملةً في الحال بخلاف المضمر ، مثل : هذا زيدٌ واقفاً ، وهذه هندٌ واقفةً** » .

فإنّ تفسير هذه المسألة وأشباهها أن تقول : « هذا » مبتدأ ، و « زيد » خبره ، و « واقفاً » منتصب على الحال . والناصب له أحد شيئين : إما « ها » لما فيها من معنى التنبيه . وإما « ذا » لما فيها من معنى الإشارة ، كأنك قلت : أشرتُ إليه واقفاً ، أو : نبهتُ عليه واقفاً . وكذلك قولك : هذه هند واقفةً . تفسيرها كتفسير ما قبلها ، « هذه » مبتدأ ، و « هند » خبر الابتداء ، و « واقفة » منتصبة على الحال من هند . والعامل في الحال إما « ها » ، كأنك قلت : نبهت عليها واقفةً ، واما « ذِهِ » كأنك قلت : أشرت إليها واقفةً .

فإن قيل : فهل يجوز أن تقدم « واقفاً » و « واقفة » إلى جانب اسم الإشارة ؟ .

فقل : ذلك جائز ، لأنه بعد العامل المعنوي [4] .

فإن قيل : هل يجوز تقديمه على نفس « هذا » أو « هذه » ؟ .

« لمذكر عن مؤنث ، ومؤنث عن مذكر ، ومذكرين عن مذكرينِ ، ومؤنثينِ عن مؤنثينِ ، ومؤنثينِ عن مذكرينِ ، ومذكرينِ عن مؤنثينِ ، وجماعة عن واحد ، وواحد عن جماعة » . وفي م : « . . . ومؤنث عن مذكرين ، ومؤنث عن مؤنثين ، ومذكر عن مؤنثين ، ومذكرين عن مؤنث ، ومؤنثين عن مذكر ، وجماعة عن واحد ، وواحد عن جماعة » .

١١ – د : « شرحها » .

١ – في د : « أن تروّض نفسك فيها في الإجابة عنها » ، وفي م : « أن تروّض نفسك بالجواب عنها » .

٢ – في د : « وكلها مبنية معمولة » .

٣ – كلمة « هي » ليست في د .

٤ – في م : « لأنه بعد اسم الاشارة ، العاملِ المعنوي » .

فقل : لا يجوز أن تقول : واقفاً هذا زيدٌ . ولا : واقفةً هذه هندٌ . لأن العامل إذا كان معنوياً لم تتقدم الحال عليه ، بخلاف الفعل الصريح . لأنه يجوز أن تقول : واقفاً نبهتُ على زيدٍ ، وواقفاً أشرتُ إلى زيدٍ [1] ، ولا يجوز : واقفاً هذا زيدٌ .

فإن قيل : فهل يجوز أن تقول : ها واقفاً ذا زيدٌ ، فتجعل الحال بين « ها » و « ذا » ؟ .

فقل : إن اعتقدتَ أنّ العامل في الحال « ذا » لم يجز . وإن اعتقدتَ أن العامل في الحال « ها » جاز . وكذلك : ها واقفةً ذِهِ هندٌ ، يجوز على وجه ولا يجوز على وجه آخر [2] .

فان قيل : فلم جاز الحال مع أسماء الإشارة [3] ولم يجز مع المضمرات ؟ .

فقل : لأن الأسماء المضمرة ليس فيها معنى فعلٍ بحال ، بل هي خالصة الأسمية ، مجّردة من [4] معنى الفعلية . فلذلك لا يجوز : هو زيدٌ واقفاً ، ويجوز : هذا زيدٌ واقفاً . فعلى هذا فقس جميع أسماء الإشارة ، وجميع الأسماء المضمرة . ولا يجوز : أنتما الزيدانِ قائمينِ ، ويجوز : هذانِ الزيدانِ قائمينِ . ولا يجوز : أنتم الزيدونَ قائمينَ وقياماً [5] ، ويجوز : هؤلاءِ الزيدونَ قائمينَ وقياماً [6] . فقس على ذلك .

---

١ - في د : « واقفاً نبهت زيداً ، وأشرت إلى زيد » .
٢ - هذه مبالغة في التعليل لا معنى لها . لأن الأسلوب إما أن يكون صحيحاً لموافقته العربية أو لا يكون . فأما أن نصِف عبارة واحدة بالصحة مرة وبالخطأ أخرى معتمدين على فرض عقلي فذلك غير جائز البتة ، ولكنها نظرية العامل وما فرضته على بعض علمائنا رحمهم الله .
٣ - في الأصل : « فلم جاز الحال في هذه الأسماء » ، وما أثبت من باقي النسخ .
٤ - في د : « عن » .
٥ - من ك . وفي الأصل : « أنتم الزيدون قياما » . وفي د ، ل ، م : أنتم الزيدون قائمين » .
٦ - « وقياما » ليست في د .

فإنْ رفعتَ الكلَّ جاز مع المضمر ومع اسم الإشارة ، لأنه ليس هناك حال ، فتقول : هذا زيدٌ واقفٌ ، وهو زيدٌ واقفٌ . « هذا » مبتدأ ، و « زيد » خبره ، و « واقف » مرتفع من أربعة أوجه [1] . أحدها : أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، كأنك قلت : هذا زيدٌ هذا واقفٌ [2] . الثاني : أن يكون « هذا » مبتدأ ، و « زيد » بدلاً [3] من « هذا » ، و « واقف » الخبر . الثالث : أن يكون « هذا » مبتدأ ، و « زيد » الخبر ، و « واقف » بدلاً [4] من زيد . الرابع : أن يكون « هذا » مبتدأ ، و « زيد » خبره . و « واقف » خبر بعد خبر ، أخبرت بالاسمية وبالوقوف .

وكذلك إذا قلت مع المضمر : هو زيدٌ واقفٌ ، يفسر هذا التفسير المذكور . فاعرفه وقس عليه [تُصب] إن شاء الله تعالى .

وأما قولنا : « **وكلّها معارف** » .

فقد تقدم شرحها ، وأنّ تعريفها بالإشارة .

وقد اختلف الناس هل هي أعرف من الأعلام أو الأعلام [5] أعرف منها . فمذهب جمهور النحويين أن الأعلام مثل زيدٍ وعمروٍ أعرف من أسماء الإشارة ، لأنّ تعريف العلميّة لا يفارقها ، معدومة كانت أو موجودة ، وتعريف الإشارة يفارقها عند العدم . ومذهب أبي بكر بن السرّاج [6] أن أسماء الإشارة أعرف

---

١ – في د : « من أحد أربعة أوجه » .
٢ – في د ، ل : « هذا زيدٌ هو واقفٌ » .
٣ – في د : « بدل » .
٤ – في الأصل ، ك ، د : « بدل » ، وما أثبت من م ، ل .
٥ – في د ، م : « أم الأعلام » .
٦ – هو أبو بكر محمد بن السَّرِيّ بن السرّاج ، من أشهر تلاميذ المبرّد ، وصاحب كتاب الأصول الذي قيل عنه : « ما زال النحو مجنوناً حتى عقّله ابن السرّاج بأصوله » . أخذ عنه أبو القاسم الزجّاجي والسِّيرافي والرُّمّاني وأبو عليّ الفارسيّ . توفي سنة ٣١٦ هـ . طبقات النحويين واللغويين : ١٢٢ ، وفيات الأعيان : ٤٦٢/٣ ، بغية الوعاة : ١٠٩/١ ، وغيرها . ومن كتبه المطبوعة « الموجز في النحو » .

من الأعلام لأنها تتعرّف [1] بشيئين ، بالعين والقلب ، والأعلام تتعرّف [1] بالقلب [لا غير] [2] . وما تعرّف من وجهين أعرف عنده مما تعرّف من وجه واحد .

والأَولى القول الأَوّل [3] لأنه لو اجتمع على [أسماء] [4] الإشارة ما عسى أن يجتمع من التعريفات لكان ذلك لا يزيد فيها على تعريف العلميّة ، لأن العلمَ له مجموع الصفاتِ [5] ، وأسماء الإشارة قد تكون للأعلام صفاتٍ ، ولا تكون الأعلام لأسماء الإشارة [6] صفاتٍ . فقد صارت أسماء الإشارة تابعة للأعلام ، فوجب أن تكون الأعلام أعرفَ منها [7] . وبالله التوفيق .

[٢١] وأما قولنا / : « **وجملة المعارف خمسة : المضمرات** [8] **، والأعلام ، وأسماء الإشارة ، وما عرّف بالألف واللام ، وما أضيف إلى واحد منها** » .

---

١ – في د ، ل : « تعرّف » .

٢ – من د ، م . وعبارة د : « والأعلام تعرّف بشيئ واحد وهو القلب لا غير » .

٣ – في د : « والأولى هو القول الأوّل » ، وفي ل : « والأولى قول الأوّل » .

٤ – من د ، وفي م : « لو اجتمع مع الإشارة » .

٥ – في الأصل ، ك ، د ، ل : « لأن العلم مجموع صفات » ، وما أثبت من م .

٦ – من د . وفي باقي النسخ : « للإشارة » .

٧ – رأيُ سيبويه أنّ الاسم المضمر أعرف المعارف ، ولهذا لا يفتقر إلى الوصف كغيره من المعارف . ثم الاسم العلَم لأنّ الأصل فيه أن يوضع على شيئ لا يقع على غيره من جنسه . ثم اسم الاشارة لأنه يعرف بالعين وبالقلب . ثم ما عرّف بالألف واللام ، لأنه يعرف بالقلب فقط ، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف. ورأيُ ابن السرّاج أن أعرف المعارف اسم الإشارة ثم الضمير ثم العلم ثم ما عرّف بالألف واللام ، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف . وذهب الكوفيون إلى أن اسم الإشارة أعرف من العلم لأنه يعرف بالعين وبالقلب ، والعلم يعرف بالقلب فقط . واستدلوا على صحة رأيهم بأن العلم يقبل التنكير بينما اسم الإشارة لا يقبله ، وما لا يقبل التنكير أعرف مما يقبل التنكير . والبصريون يرون أن العلم أعرف من اسم الإشارة لأن الأصل في العلم أن يوضع لشيئ بعينه لا يقع على غيره ، وما دام ليس له مشارك فقد أشبه ضمير المتكلم . وكما أن ضمير المتكلم أعرف من اسم الإشارة فكذلك العلم . راجع الانصاف : ٧٠٧/٢ ، وشرح التصريح : ٩٥/١ ، وحاشية الشيخ ياسين بهامشه .

٨ – في ك ، م : « الأسماء المضمرات » .

فإنه لما ذكرنا أن أسماء الإشارة معارف جَمَلْنا [1] جملة المعارف لتعرفها ، وهي الخمسة المذكورة . وقُدمت المضمرات لأنها أعرف المعارف . وثُني بالأعلام [2] لأنها أعرف من أسماء الإشارة [3] عند النحويين إلاّ أبا بكر [بن السرّاج] [4] ، وقد ذكر . وثُلّث [5] بأسماء الإشارة لأنها أعرف [عند النحويين] [6] مما فيه الألف واللام . لأن أسماء الإشارة تُنعت بما فيه الألف واللام ، ولا يُنعت ما فيه الألف واللام بأسماء الإشارة [7] ، لا تقول : « جاءني الرجل هذا » ، وأنت تريد النَّعت . فإن أردت البدل جاز ، لأنه قد يُبدل الأعرف من الأنكر مما هو دونه في التعريف [8] ، ولا ينعت بالأعرف ما هو دونه في التعريف [9] . ورُبِّع بما تعريفه بالألف واللام [10] لأنه أعرف مما أضيف إلى ما فيه الألف واللام . « فالرجل » أعرف من « غلام الرجلِ » . لأنّ تعريف « الرجل » تعريف الإفراد ، وتعريف « الغلام » تعريف الإضافة ، فالتعريف سارٍ [11] إليه من اسم آخر [غيره] [12] ، وليس كذلك « الرجل » .

وكذلك ما أضيف إلى المضمر أعرف مما أضيف إلى العلَم ، « فغلامُك »

---

١ – في د ، ل : « أجملنا » . يقال جَمَلَ الشيْ جَمْلاً وأجمله إجمالاً : جمعه .
٢ – في ل : « وثنيتُ بالأعلام » ، وفي م : « وثني بأسماء الأعلام » .
٣ – في م : « أعرف من الإشارة » .
٤ – من ل ، م .
٥ – في ل : « وثلثت » .
٦ – من د .
٧ – في الأصل ، ك : « بالإشارة » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .
٨ – في الأصل : « من الأنكر فيما دونه » . وما أثبت من النسخ الأخرى .
٩ – في د ، ل ، م : « ولا ينعت الأعرف إلاّ بما هو دونه في التعريف » . والمعنى واحد .
١٠ – في د : « وربعتُ بما فيه الألف واللام » ، وفي ل : « وربع بما فيه الألف واالام » .
١١– في ك ، د ، م : « صار » .
١٢ – من ك ، د ، م .

أعرف من « غلام زيدٍ » . وكذا [1] « غلام زيدٍ » أعرف من « غلام هذا » . وكذلك « غلام هذا » أعرف من « غلام الرجلِ » . فقس على هذا فإنّ له فوائد [كثيرة] [2] تظهر في باب النعت وغيره .

وأما قولنا : « **وفي الأسماء** [3] **أسماء مُشْكلة ، مثل أسماء الاستفهام التسعة ، وهي : مَنْ وما وكَمْ وكيفَ وأينَ وأنَّى ومتى وأيَّانَ وأيٌّ . كلّها أسماء لأنها معمولة ، وتدخل على أكثرها حروف الجرّ** [4] **. ومعانيها تتفسّر بأجوبتها . وكلها مبني سوى « أيٍّ »** .

فإنّ هذه جملة مختصرة في معرفة أسماء الاستفهام . وإنما كانت مشْكلة لما عرض فيها من البناء ، وامتناعها من الألف واللام ومن التنوين ومن الإضافة . وهذه خواصُّ الأسماء وعلاماتها [5] . فإذا لم توجد في اسم صار مشكلاً [6] ، ألا ترى أنك لا تقول : المَنْ ، ولا : مَنٌّ ، ولا : مَنُكَ [7] . وكذلك باقي التسعة سوى أيٍّ المعربة ، فإن إعرابها مكَّنها . فالتنوين تارة يدخلها إذا قلت : أيٌّ جاءك [8] . والإضافة تارة تدخلها إذا قلت : أيُّهم جاءك [9] .

فإن قيل : فما الدليل على كونها أسماء ؟

فقل : دخول حروف الجرّ على أكثرها مثل : مِنْ مَنْ ، و (فِيمَ أَنْتَ مِنْ

---

١ – في ل ، م : « وكذلك » .
٢ – من م .
٣ – في د ، ل : « ومن الأسماء » .
٤ – في ل : « وقد يدخل على أكثرها حرف الجرّ » .
٥ – في ك : « وهذه خواصّ الاسم وعلاماته » .
٦ – في ل : « فإذا لم تجدها في اسم صار مشكلاً » . وفي م : « فإذا لم يوجد في اسم شيءٌ من هذه العلامات صار مشكلاً » .
٧ – في م : « المَنُ ولا مَنٌ ولا مَنُ زيدٍ ولا مَنُكَ » ، وفي د : المَنُ ولا مَنٌ زيدٌ ولا مَنُكَ » .
٨ – في ل : « أيٌّ أخوك » .
٩ – عبارة د : « والتنوين تارة يدخلها إذا قلت أيُّ القوم جاءك » . وفي العبارة سقط واضح .

ذِكْراها)[1] . وإلى كم تغيبُ ، وانظر إلى كيفَ تصنعُ[2] ، حكاها قُطْرُب[3] ، ومِنْ أينَ ، [ومِنْ أيٍّ][4] ، وإلى متى ، ومِنْ أنّى ، ومِنْ أيَّانَ .
ودليل آخر ، وهو إبدال الاسم الصريح[5] منها تقول : مَنْ جاءك أزيدٌ أم عمرٌو[6] . فزيد وعمرو بدل من « مَنْ » ، ولا يُبدل الاسم إلا من الاسم .
وكذلك : ما أكلتَ أَخبزاً أم لحماً . فخبزاً ولحماً بدل من « ما » . وكذلك : كم مالُكَ أعشرون [درهماً][7] أم ثلاثون . فعشرون وثلاثون بدل من « كم » .
وكذلك : أينَ زيدٌ أفي الدارِ أم في السوق . فالدار والسوق بدل من « أينَ » .
وكذلك : متى الخروجُ اليومَ أم غداً . وكذلك : أيُّ الناسِ صاحبُكَ أزيدٌ أم عمرٌو . فزيد وعمرو بدل من « أيٍّ » . فهذا أحسن ما استُدل به على كون هذه الأسماءِ أسماء[8] .

ودليل ثالث وهو أنها كلّها تصلح[9] أن تكون مفعولة . إذا قلت : « مَنْ رأيتَ » . فموضع « مَنْ » نصب بـ « رأيتَ » وهو مفعول مقدّم[10] ، و « ما

١ - النازعات ، الآية ٤٣ .
٢ - في ك ، ل ، م : « وانظر كيف يصنعُ زيدٌ » .
٣ - هو أبو علي محمد بن المستنبر ، سمي قُطْرُباً لأنّ سيبويه كان يخرج فيراه بالأسحار على بابه فيقول : إنما أنت قُطْرُبُ ليلٍ ، والقطرب : دويبة كثيرة الحركة قليلة الراحة . توفي قطرب سنة ٢٠٦ هـ . طبقات النحويين واللغويين : ١٠٦ ، نزهة الألباء : ٩١ ، إنباه الرواة : ٢١٩/٣ ، بغية الوعاة : ٢٤٢/١ ، وغيرها . ومن أشهر كتبه « المثلث » طبع في أوروبا سنة ١٨٥٧ . أما كتبه الأخرى فقد ضاع أكثرها .
٤ - من ك ، ل .
٥ - في م : « الصحيح الصريح » .
٦ - في د ، ل : « من أخوك أزيد أم عمرو » .
٧ - من م .
٨ - في م : « هذه التسعة أسماء » .
٩ - في ك : « تصح » .
١٠ في الأصل : « نصب وهو برأيت مفعول مقدم » ، وما أثبت من ل ، م . وفي ك ، د : « فوضع من نصب وهو مفعول مقدم » .

أكلتَ » فوضع « ما » نصب بـ « أكلت » ، وهو أيضاً مفعول مقدم[1] . وكذلك الباقي على هذه الصّفة[2] .

فإن أدخلت على هذه الأفعال مضمرات ترجع إلى[3] هذه الأسماء[4] ، كانت الأسماء في موضع رفع بالابتداء وكان جوابها مرفوعاً ، كقولك : مَنْ رأيتَهُ . لأنَّ « مَنْ » مبتدأ ، وقد اشتغل الفعل عنها بضميرها ، والجملة التي هي « رأيته »[5] في موضع رفع لكونها خبراً لِمَنْ ، كأنك قلت : من مَرْئيٌّ[6] . فالجواب بالرفع لا غير ، فتقول : زيدٌ . فإذا لم تأت بالهاء كان الجواب منصوباً ، لأن الاسم المتقدّمَ منصوبٌ ، مفعول مقدم ، فجوابه منصوب .

وكذلك تجري الباقي على هذا المجرى إلاّ ما كان منها ظرفاً مثل « متى » و « أين » ، فإنه لا يكون جوابها مرفوعاً لأن الظروف لا يُبتدأ بها كالابتداء بمَنْ وكَمْ[7] .

فان قيل : كيف تتفسّر معاني هذه الأسماء بأجوبتها ؟ . قيل : لأن « مَنْ » سؤال عن من يعقل ، و « ما » سؤال عن ما لا يعقل ، و « كم » سؤال عن عدد[8] ، و « كيف » سؤال عن حال ، و « أينَ » سؤال عن مكان ، و « أنَّى » سؤال عن جهة ، و « متى » سؤال عن زمان ، و « أيَّانَ » مثل « متى » إلاّ أنها مستعملة في

---

١ – في د : « وكذلك ما أكلت فوضع ما نصب وهو أيضاً مفعول مقدم » ، وفي الأصل ، ك ، ل : « وما أكلت فوضع ما نصب وهو مفعول مقدم » . وما أثبت من م .
٢ – في ك ، د ، ل : « القضية » .
٣ – في النسخ الأخرى « على » .
٤ – في د ، م : « هذه الأسماء كلها » .
٥ – في ك ، ل ، م : « فصارت الجملة التي هي رأيته » .
٦ – في ك : « من المرئيُّ » ، وفي ل : « من رآني » ، وفي م : من مَنْ أيٌّ تراه » ، ولم تعجم كلمة تراه . وهو تحريف غريب .
٧ – في ك : « كالابتداء بمن وما وكيف » . وفي د ، ل ، م : « كالابتداء بمن وما وكم » .
٨ – في الأصل ، ك ، م : « عن العدد » . وما أثبت من د ، ل .

الأمور المعظّمة [١] ، وأيٌّ سؤال عن بعضٍ من كلٍّ . فيجب [٢] أن يكون جواب كلٍّ واحدة من هذه التسعة [٣] بحسب معناها [٤] ، فيكون الجواب مفسِّراً للمعنى ، ومفسِّراً للإعراب . لأنها إن كانت مرفوعة الموضع كان جوابها مرفوعاً ، وإن كانت منصوبة الموضع كان جوابها منصوباً ، وإن كانت مجرورة الموضع كان جوابها مجروراً ، كقولك : بمِنْ مررتَ ، فتقول : زيدٍ ، وإن شئت [قلت] [٥] : بزيدٍ .

/وكلّ ما وجدت من هذه الأسماء التسعة مبنيّاً على السكون ففيه سؤال واحد ، [٢٢] وهو : لِمَ بُني ؟ .

فتقول : لتضمنه معنى الحرف ، وذلك الحرف [٦] هو ألف الاستفهام . وذلك [٧] يكون في « مَنْ » و « ما » و « كم » و « متى » و « أنّى » ، لأن هذه الأسماء مبنية [٨] على السكون .

وكل ما كان منها [٩] مبنياً على حركة ففيه ثلاثة أسولة [١٠] ، لِمَ بُني ؟ ، ولم بُني على حركة ؟ ، ولم بُني على حركة دون حركة [١١] ؟ ، مثل « أينَ » و « كيفَ » و « أيّانَ » [فتقول] [١٢] : بنيت لتضمنها معنى الحرف [١٣] .

---

١ – في ك : « المفخّمة المعظمة .

٢ – د : « فوجب » .

٣ – في ك : « جواب كل من هذه التسعة » . وفي د ، ل ، م : « جواب كل واحد من هذه التسعة » .

٤ – في ل : « معانيها » .

٥ – من م .

٦ – في ك : « وذلك أن الحرف » .

٧ – في د : « وكذلك » تحريف .

٨ – في ك ، م : « هذه الأسماء مبنيات » . وفي د ، ل : هذه الأسماء أسماء مبنيات » .

٩ – في الأصل ، ل : « فيها » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

١٠ – في لسان العرب مادة (سول) : « وحكى ابن جني سوال وأسولة » إشارة إلى أنهما لغتان في سؤال وأسئلة .

١١ – في ك : « ولم بني على حركته دون حركة غيرها » . وفي د ، م : « ولم خُصَّ بحركة دون حركة » .

١٢ – من ك .

١٣ – في ل : « فبنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام » . وفي د ، م : « بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام » .

وبُنِيت [1] على حركة لالتقاء الساكنين . وخُصّت بالفتحة دون غيرها طلباً للخِفَّة . فقس على ذلك كلَّ اسم بني على حركة وَسَلْ [2] فيه عن هذه الأسولة حتى تعرفها .

فإن قيل : وما الحاجة إلى المجيْ بهذه الأسماء التسعة ، وألاّ استغني بهمزة الاستفهام عنها ؟ .

قيل : أُتي بها لغرض عظيم وهو الاختصار والخوف من الإطالة والإكثار . ألا ترى أنك لو قلت في « مَنْ زيدٌ » : أزيدٌ فلانٌ ، لَجَاز أن يقال لك « لا » ، ثم تَسأل ثانيةً وثالثةً ورابعةً ، فتكون [3] أبداً كذلك . فإذا قلت : مَنْ زيدٌ ، اقتضَى الجوابَ من أوّل وهلة [4] وسقطت الإطالة والكلْفة . وكذلك البقية .

* * *

وأما قولنا : « ومثل الأسماء الموصولة التسعة ، وهي : « الَّذي » و « الَّتي » ، وتثنيتهما وجمعهما . و « مَنْ » و « ما » بمعناهما و « أيٌّ » [5] و « الألف واللام » بمعناهما . و « ذو » في لغة طَيِّئ . و « ذا » إذا كان معها « ما » . و « الأُلى » بمعنى الذين . كلّ ذلك إذا كان بمعنى « الذي » كان موصولاً . وكلّها [6] مبني سوى « أيٍّ » . وكلّها لا تتم إلاّ بصلة وعائد . وجملة صلاتها أربعة أشياء : مبتدأ وخبر ، وفعل وفاعل ، وشرط وجزاء ، وظرف [7] . واسم الفاعل مع

---

١ – في ك : « فبنيت » .

٢ – في ك ، م : « واسأل » .

٣ – في ك ، ل : « فيكون » .

٤ – في د : « جواباً من أوّل وهلة » . وفي ك : « الجواب في أوّل وهلة » .

٥ – و « أيّ » ليست في د . وفي ك « وأيّ وأيّةٌ » . والمشهور في أيّ الموصولة الإفراد والتذكير ، ويجوز تأنيثها وتثنيتها وجمعها فيقال : أَيَّةٌ وأَيَّان وأَيَّتان وأَيُّونَ وأَيَّاتٌ . أنظر شرح التصريح على التوضيح ١٣٦/١ .

٦ – في ك : « فكلها » .

٧ – في د : « وظرف وحرف » . ولعل المراد بالحرف حرف الجر مع ما دخل عليه .

الألف واللام ، وكذلك اسم المفعول » .

فإن هذه جملة مختصرة في معرفة الأسماء الموصولة . وإنما كانت مشكلة لبنائها أيضاً وشَبَهِهَا [١] بالحروف . والدليل على اسميتها جواز الإخبار عنها ، وجواز كونها فاعلة ومفعولة ، ودخول حرف [٢] الجرّ عليها .

وإنما سمّيت موصولة لأنها وُصلت بما بعدها ، لأنها لا تستقلُّ [٣] بنفسها ، وهي محتاجة إلى صلاتها [٤] كاحتياج الحروف إلى غيرها .

وإنما بُنيت لشبهها بالحروف ، وشبهُها بالحروف إنما هو من حيث احتاجب إلى صِلَة وعائد كما احتاجت الحروف إلى غيرها .

ومثال صلتها [٥] بالمبتدأ والخبر : هذا الذي أبوه منطلقٌ . ومثالها [٦] بالفعل والفاعل : هذا الذي انطلقَ أبوهُ . ومثالها [٧] بالشرط والجزاء : هذا الذي إنْ انطلقَ أبوه انطلقَ أخوه . ومثالها [٧] بالظرف : هذا الذي عندك ، أو : في دارك . فهذا الظرف وسائر الظروف إذا وقعت صلاتٍ للموصولات فإنها تتعلق بفعل مقدرٍ أبداً ، تقديره « هذا الذي استقرَّ عندك [٨] » ثم حذفتَ « استقرَّ » و « ثَبَتَ » وما اشبهه وأنبتَ [٩] منابه الظرف المنصوب به ، بعد أن نقلتَ الضمير الذي كان في الفعل مستتراً ، وهو ضمير الفاعل ، فاعترفتَ الآنَ أنه [١٠] مستتر

---

١ – في د : « ولشبهها » .
٢ – في م : « حروف » .
٣ – في د : « بما بعدها ولا تستقل بنفسها » . وفي ك ، ل ، م : « بما بعدها لا تستقل » .
٤ – في د : « وهي محتاجة إلى غيرها وهي صلاتها » .
٥ – هذا من م ، وفي الأصل ، د : « ومثال صلاتها » . وفي ك : « فمثال صلتها » . وفي ل : « مثال صلتها » .
٦ – في ك ، ل ، م : « ومثاله » . وفي د : « ومثال صلاتها » .
٧ – في باقي النسخ : « ومثاله » .
٨ – في د : « هذا الذي استقر عندك زيد » .
٩ – في الأصل : « وناب » ، وما أثبت من باقي النسخ .
١٠ – في ك ، د ، ل : « فاعتقدت أنه الآن » . وفي م : « واعتقدت أنه الآن » .

في الظرف ، وصار [الفاعل] [1] مرفوعاً بالظرف بعد أن كان مرفوعاً بالفعل . هذا كلام المحققين فاعتمد عليه .

فإذا جاءتك حال منصوبة بعد هذا الظرف فسُئلت عنها فقيل لك : من صاحب الحال ؟ . فقل : ذلك المضمَر الذي في الظرف . فإذا قيل لك : فما العامل في الحال ؟ فقل : الظرف نفسه النائب عن [ذلك] الفعل ، مثال ذلك : زيدٌ الذي في الدار ضاحكاً . فـ « زيد » مبتدأ ، و « الذي بصلته » خبر المبتدأ في موضع رفع بحقِّ الخبر ، و « ضاحكاً » منتصب على الحال من المضمر الذي في الظرف ، والناصب للحال نفس الظرف النائب عن الفعل . وعلى هذا تقيس « التي » والتثنية والجمع وسائر الموصولات التسعة ، سوى « الألف واللام » فإنها لا توصل [2] بجملة من هذه الجُمل الأربع . وإنما توصل [3] بمفرد ، وذلك المفرد هو اسم الفاعل أو اسم المفعول .

مثال اسم الفاعل : هذا الضاربُ [زيداً] [4] ، أي الذي ضَرَبَ [زيداً] [4] . ومثال اسم المفعول : هذا المضروبُ ، أي الذي ضُرِبَ . فالضارب والمضروب مفردان لا جملتان ، وفيهما عائدان مقدّران يرجعان إلى الألف واللام ، لأنّ الألف واللام في معنى الاسم وهو « الذي » ، فاحتاجا [5] إلى عائد كاحتياج « الذي » .

و « الألف واللام » مبنية كبناء جميع الموصولات . وصلة الألف واللام معربة [6] ، من حيث لم تكن جملة كانت معربة [7] . وباقي الموصولات

---

١ – من م .
٢ – في د ، م : « الذي والتي والتثنية . . . . . فإنهما لا يوصلان » .
٣ – في م : « وإنما يوصلان » .
٤ – من د ، م .
٥ – في الأصل ، ل : « فاحتاجتا » ، وما أثبت من باقي النسخ .
٦ – في الأصل : « معرفة » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .
٧ – «كانت معربة » ليست في د ، ل ، م .

مبنيات [١] . وجملُها [٢] كلّها مَحْكِيّات . فلذلك يستوي مرفوعها ومنصوبها ومجرورها في التقدير ، من نحو : جاءني الذي أبوه منطلقٌ ، ورأيتُ الذي أبوه منطلقٌ ، ومررتُ بالذي أبوه منطلقٌ . فـ « الذي » على صورة واحدة لأنه مبنيٌّ ، والجملة على صورة واحدة لأنها مَحْكِيّةٌ . وكذلك الباقي جارٍ هذا المجرى .

فأما « أيٌّ » إذا كانت موصولة بجملة من هذه الجُمل الأربع كانت معربة ، لأنها في نفسها متمكنة [٣] بإضافتها ، فبقيت على ما تستحق من إعرابها . تقول : / جاءني أَيُّهم أبوه منطلقٌ ، بالرفع ، ورأيتُ أَيَّهم أبوه منطلقٌ ، [بالنصب] [٤] ، ومررت بأَيِّهم أبوه منطلقٌ ، [بالجر] [٤] . فـ « أَيٌّ » [٥] معربة متغيرة ، والجملة بعدها [جملة] [٦] مَحْكِيّة . [٢٣]

فإن وصلت بمفرد لا جملة [٧] مثل : جاءني أَيُّهم أفضلُ ، كانت عند سيبويه مبنية على الضمّ لا تتغير في رفع ولا نصب ولا جرّ ، لأنها مشبهة بـ « قبلُ » و « بعدُ » في حذف مُبَيِّنِهَا [٨] . وعليه قوله سبحانه وتعالى عند سيبويه [٩] (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ من كلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ على الرحمن عِتِيّا) [١٠] ، وتقديره « الذي

---

١ – في م : « وباقي جميع الموصولات كلها مبنيات » .
٢ – في الأصل ، م : « وجملتها » .
٣ – في د : « لأنها متمكنة » .
٤ – من م .
٥ – من ك ؛ وفي سائر النسخ « فأيهم »
٦ – من ك ، د ، ل .
٧ – في م : « لا بجملة » .
٨ – في الأصل : « مبنيهما » ، وفي ل : « مبنيها » ، وكلاهما تحريف وما أثبت من ك ، م . وفي د : « مشبهة بقبل وبعد في علة بنائها » .
٩ – « عند سيبويه » ليست في ل . وانظر رأي سيبويه في كتابه ١/٣٩٧ .
١٠ – مريم ، الآية ٦٩ . قراءة الجمهور « أيُّهم » بالرفع ، وقرأ طلحة بن مُصَرِّف ، ومعاذ بن مسلم الهرّاء ، وزائدة عن الأعمش : « أيهم » بالنصب ، على أنها مفعول به منصوب . انظر الإنصاف ٢/٧٠٩ . والبيان ، لابن الأنباري ٢/١٣٠ . والبحر المحيط ٦/٢٠٨ .

هو أشدُّ [1] على الرحمن عِتِيّا » . فـ « أيُّهم » بصلتها في موضع المفعول [2] لِنَنْزِعُ [3] ، ولم تُنصب لكونها مبنيةً عنده [4] . فعلى هذا تقول : مُرْ بأيُّهم أفضلُ [5] . وعليه قول الشاعر :

* فَسَلِّمْ على أيُّهم أَفْضَلُ [6] *

فهذه جملة كافية في معنى الموصولات والصلات . و « مَنْ » من بينها مختصة بمن يعقل [7] . و « ما » لِما لا يعقل . والباقي تصلح لِما لا يعقل ولمن يعقل . فَصِلْ كلاً [منها] بما يقتضيه معناها من ذلك .

ومما يُحتاج إليه في معرفة عوائدها [8] ، أنه إذا كان ضمير مجرورٍ لم يُحذف ، مثل : الذي مررتُ به فلانٌ ، ونحوه [9] . وإذا كان ضمير مرفوع لم يجز حذفه مثل : الذي هو زيد فلان . إلا أن يطول الكلام فإنه يجوز أن يُحذف وهو مُرادٌ ،

---

١ – في د ، ل : « أشدّهم » .

٢ في ل : « فأيهم في موضع المفعول » .

٣ – في ك ، د ، م : « لِنَنْزِعَنَّ » ، وفي ل : « بِيَنْزِعُ » .

٤ – من ك ، وفي باقي النسخ : « ولم ينصب لكونه مبنياً عنده » .

٥ في ك : « مررت بأيُّهم أفضل » .

٦ – في ك : « وعليه قولهم : ثم تسلم على أيهم أفضل » . وفي الأصل ، م ، ل : « وعلى هذا قولهم : سلام على أيُّهم أفضل » . وما أثبت من د .

وصدر هذا البيت :

* إذا ما لقيتَ بني مالكٍ *

وهو من شواهد ابن عقيل ١٦٢/١ ، وابن هشام في أوضح المسالك ١٥٠/١ ، وابن يعيش ١٤٧/٣ ، وابن الأنباري في الإنصاف ٧١٥/٢ وقائله غسّان بن وَعْلَة بن مُرّة كما ذكر البغدادي في الخزانة ٥٢٢/٢ ، وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٢٣٦/١ .

٧ في ك : « وترتيبها أن من تختص بمن يعقل » .

٨ في ل : « بما يقتضيه معناها . ومن ذلك ما يحتاج إليه من معرفة عوائدها »

٩ ويجوز حذفه إن كان مجروراً بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، مثل : جاء الذي أنا ضاربٌ الآن أو غداً . وكذلك إن كان مجروراً بحرف دخل على الموصول حرف مثله ، نحو : مررتُ بالذي مررتَ . ومنه قوله تعالى : « ويشرب مما تشربون » ، أي تشربون منه . (ابن عقيل ١٧٣/١) .

مثل : ما أنا بالذي قائلٌ لك[1] سُوءاً ، أي : ما أنا بالذي هو قائل [لك سُوءاً] ، لأنَّ « قائلاً » هو خبر الابتداء المحذوف العائد على « الذي » . وإذا كان ضمير منصوب ، كنت مخيَّرا إن شئتَ أثبته ، وإن شئتَ حذفته[2] ، كقولك : الذي ضربتُه فلانٌ ، والذي ضربتُ فلانٌ . لأنّ ضمير المنصوب فَضْلة في الكلام فاستُثْقل اجتماع أربعة أشياء ، الموصول والفعل والفاعل والمفعول ، فاختُصر فحُذف المفعول لأنه فضلة في الكلام . وقد جاء الأمران في كتاب الله عز وجل [قال الله سبحانه][3] (أَهذا الذي بَعَثَ اللهُ رسولاً)[4] ، أي [الذي][5] بعثه الله . وقال تعالى : (الذي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطانُ مِنَ المَسِّ)[6] ، فأثبتَ الهاء . وقد قرِئ بالأمرين [جميعاً][7] (وما عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ)[8] ، بإثبات الهاء ، وحذفها على هذا الأصل المقرّر[9] . فاعرف ذلك ، وقس عليه [تصب][10] إن شاء الله .

* * *

وأما قولنا : « **ومثل الظروف المبنيّة [وهي][11] إذْ ، وإذا ، وأَمْسِ ، والآنَ ، وقَطُّ . كلّها أسماء لأنها مفعول فيها** » .

---

١ – في الأصل « ذاك » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٢ – ليس كل ضمير منصوب يجوز حذفه بل يشترط في الضمير المنصوب أن يكون متصلاً ، منصوباً بفعل تام أو بوصف ، مثل : جاء من أكرمتُ ، ومَنْ أنا مُكْرِمٌ . فإن كان الضمير منفصلا لم يجز الحذف نحو : جاء الذي إياه أكرمتُ . وكذلك إن كان منصوباً بحرف مثل : « جاء الذي إنَّه كريمٌ » . أنظر شرح ابن عقيل : ١٧١/١ ، وشرح الأشموني : ٧٩/١ .

٣ – من م .

٤ – الفرقان ، من الآية ٤١ .

٥ – من م .

٦ – البقرة ، من الآية ٢٧٥ . وقد حرفت الآية في الأصل فكتبت « كالذي » .

٧ – من د ، ل .

٨ – يس ، من الآية : ٣٥ . وحذف الهاء قراءة حمزة والكسائي وخلف وأبي بكر . أنظر النشر ٣٥٣/٢ ، والتيسير ١٨٤ .

٩ – في د ، ل : « على الأصل المقدّم » . وفي م : « على هذا الأصل المقدّم » .

١٠ – من د ، م .

١١ – من ل . وفي ك : « ومثل الظروف المبنية مثل . . . » .

فإنّ هذه الظروف أسماء مُشْكلة أيضاً لبنائها من حيث أشبهت الحروف . فـ « إذْ » و « إذا » بُنيا[1] لاحتياجهما إلى غيرهما من الإضافة إلى ما بعدهما[2] .

و « إذ » ظرف لما مضى من الزمان . تُضاف تارة إلى جملة من فعل وفاعل ، وتارة [إلى جملة][3] من مبتدأ وخبر . مثال الأوّل : جئتُكَ إذْ قام زيدٌ ، ومثال الثاني : جئتُكَ إذْ زيدٌ منطلقٌ[4] . فموضع الجملة منها جرّ بالإضافة ، إذ الغالب على الظروف الإضافة من نحو : جئتك وَقْتَ الهَاجرَةِ ، ووَقْتَ الصُّبْحِ . فتلخيص « جئتك إذ قام زيدٌ » ، أي وقتَ قيام زيدٍ ، و « جئتك إذ زيدٌ منطلقٌ » ، أي وقتَ انطلاقِ زيدٍ . فالجملة بعد « إذْ » مؤدّاةٌ على حالها لأنها محكية ، و « إذ » في موضع نصب على الظرف ، ولا يُتبين فيها ذلك لأنها مبنية . والناصب للظرف[5] لا يصحُّ أن يكون الفعل الذي بعده[6] لأنّ المضاف إليه لا يعمل في المضاف بلا خلاف فيه [بينهم][7] .

وكذلك « إذَا » وهي ظرف لما يأتي من الزمان بخلاف « إذْ » . وتُضاف إلى الجملة بعدها من نحو : أَجيئُكَ إذا احْمَرَّ البُسْرُ ، وإذا قَدِمَ فلانٌ ، ونحوه .

وإذا وقع بعدها اسم مرفوع فليس رفعه عندنا بالابتداء ، وإنما رفعه بإضمار فعلٍ مثل : (إذا السماءُ انْشَقَّتْ)[8] [السماء][9] ، مرتفعة بإضمار فعل تقديره : إذاانشقَّتْ السماءُ انشقَّتْ . والفعل الثاني مفسِّر للأول . وإنما امتنع الرفع بالابتداء عند سيبويه وأصحابه لأنّ « إذا » فيها معنى الشرط ، والشرط يطلب الفعل ،

---

١ - في ك : « بنيتا » .
٢ - في ك ، د ، م : « من الإضافة بعدهما » .
٣ - من د ، م . وفي ك « وتارة إلى مبتدأ وخبر » .
٤ - من م . وفي الأصل والنسخ الأخرى : « جئتك إذ قام زيد ، وجئتك إذ زيد منطلق » .
٥ - في ل : « والناصب لها » .
٦ - من ك ، م . وفي الأصل ، د ، ل : « الذي بعدها » .
٧ - من م ، وفي د : « بلا خلاف بينهم في ذلك » .
٨ الانشقاق ، الآية ١ .
٩ من ك ، ل ، م . وفي د : « هي مرتفعة » ، وانظر حول « إذا » مغني اللبيب ٩٣/١ .

ولذلك كان مرفوعاً بتقدير فعل لا بالابتداء . خلافاً للأَخْفَش فإنه قد أجاز رفعه بالابتداء ، والصحيح ما ذكرته للعلّة المذكورة .

فثبت بهذا كلِّه أنّ الجملة بعد «إذا» – سواء كانت فعلاً وفاعلاً أو مبتدأ وخبراً على الخلاف – في موضع جرّ بالإضافة ، و«إذا» في موضع نصب على الظرف . والناصب له جواب «إذا» لا الفعل الواقع بعد «إذا» كالعلّة في «إذْ»[1] .

و «أمْسِ» بُني لتضمنه معنى ألف ولام لتعريف العهد[2] . لأنّ المراد به الأَمْسُ [المعهود][3] الذي يلي يومك . وبُني على حركة لالتقاء الساكنين [وهما][4] الميم والسين . وخُصَّ بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، لأنها حركة لا لَبْسَ فيها بالمعْرب مع عدم الإضافة والألف واللام[5] .

و «الآنَ»[6] مبني لتضمنه معنى ألف ولام غير الموجودة . لأنّ الموجودة زائدة . و «الآن» معرفة باللام المقدّرة لتعريف الوقت[7] الذي أنت فيه ، لأنها حدّ ما بين الزمانين ، الماضي والمستقبل . وقال قوم : بُنيت لأنها فعل ماض في

---

١ – في د : «والعلّة في بناء إذا كالعلة في إذ» . وفي م : «والعلّة في بيانها كالعلة في إذ» .

٢ – في ك : «معنى الألف واللام التي لتعريف العهد» . وفي ل ، د ، م : معنى الألف واللام لتعريف العهد» .

٣ – من د .

٤ – من م .

٥ «أمس» إذا أردت به معيّنا ، وهو اليوم الذي قبل يومك يجوز فيه ثلاث لغات ، احداها : البناء على الكسر مطلقاً . والثانية : إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً . والثالثة : إعرابه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع وبناؤه على الكسر في حالتي النصب والجرّ . أما إذا أردت بأمس يوماً من الأيام الماضية ، أو جُمع جمع تكسير ، أو دخلته «أل» ، أو أُضيف فإنه يعرب رفعاً ونصباً وجرّاً .

٦ مذهب جمهور البصريين أن سبب بناء «الآن» مشابهتها لاسم الإشارة لأن «الآن» إشارة إلى الزمن الحاضر ، فكأنك قلت : هذا الوقت . ورأي الكوفيين أنّ الآنَ مبني لأنه فعل ماض دخلت عليه «أل» التي بمعنى الذي .

وهناك أقوال أخرى لنحاة آخرين . أنظر الإنصاف ٢/٥٢٠ ، وشرح الرضي على الكافية ٢/١٢٦ .

أما الرأي الذي ارتضاه المؤلف فهو رأي أبي علي الفارسي الذي يرى أنّ سبب بنائه تضمنه معنى «أل» المحذوفة ، أما الموجودة فزائدة . لأن شرط «أل» أن تدخل على النكرة فتعرفها ، ولم يسمع عن العرب تجريدهم «الآن» من الألف واللام

٧ في ك ، م : «معرفة بتلك المقدرة تعريف الوقت» . وفي د : «معرفة بتلك المقدرة لتعريف الوقت» .

الأصل ، من « آنَ [1] يَئِينُ » ، إذا حان . وقال آخرون : إنها خالفت [2] أسماء [٢٤] الإشارة بتعريفها من غير جهة / التعريف فبنيت . والصحيح هو الأوّل .

وبُنيت على حركة لالتقاء الساكنين ، الألف والنون [3] . وأُعطيت الفتحة طلباً للخفّة .

و « قَطُّ » مبنية لقطعها عن الإضافة كقطع « قَبْلُ » و « بَعْدُ » ، وحُرِّكت لالتقاء الساكنين . وضُمّت كضمّ « قبل » و « بعد » لأنّ الضمّ حركة لا تكون للظرف إعراباً ، وهو ظرف [4] .

وكل هذه الخمسة محكوم عليها بالاسمية لأنها مفعول فيها . وكل مفعول فيه فهو اسم . وإنما سُميت مفعولاً فيها لأنها ظروف زمان . والظرف ما فعل فيه [5] الفعل ، زماناً كان أو مكاناً .

* * *

وأما قولنا : « **ومثل أسماء الأفعال . مثل : صَهْ وصَهٍ [ومَهْ ومَهٍ]** [6] **وإِيهِ وإِيهٍ ، وأُفِّ ، وأُفُّ ، وأُفٍّ ، وأُفَّ ، وأُفًّا . كل هذه لغات فيها . وتخفف فيقال : أُفْ . وتمال فيقال أُفِّي . ولا يقال ما عدا ذلك . وكلّها أسماء لأنها في موضع المفعول ، ويدخلها تنوين التنكير** » .

فإن هذه جملة مختصرة في أسماء الأفعال . والدليل على كون هذه الأشياء أسماء دخول تنوين التنكير عليها [في] مثل : صَهْ وصَهٍ ، وإيهِ وإيهٍ [وأُفٍّ

---

١ - في ل : « بل بنيت لأنها فعل ماض في الأصل ، والأصل من آنَ يئين » .
٢ - في د : « وقيل إنها خالفت » . وفي ل : « وقال آخرون لما خالفت » .
٣ - في م : أعني الألف والنون .
٤ - في ل : « لأنّ الضمّ لا يكون للظرف إعراباً » . وفي ك : « لأنّ الضمّ حركة لا تكون للظروف إعراباً » . ولم ترد « وهو ظرف » في النسختين المذكورتين .
٥ - في د ، ل : « والظرف هو ما عمل فيه » ، وفي م : « والظرف هو ما فعل فيه » . وفي ك : « والظرف ما عمل فيه » .
٦ - من ك ، د ، م .

وأُفٍّ][1] ، بمنزلة[2] سيبويهِ ، وسيبويهٍ آخر ، وعمرويهِ ، وعمرويهٍ آخر .
وأنها[3] في موضع المفعول لأنّ « صه » وقعت موقع «سكوتاً» ، أي أسكت سكوتاً . والمصادر مفعولات ، وكلّ مفعول فهو اسم . وكذلك الباقي .

فإن قيل [لك][4] : فَلِمَ أُتِي بها في الكلام[5] ؟ . فقل : للاختصار والإيجاز . لأنك تستعملها للواحد والاثنين والجمع [والمذكر] والمؤنث بلفظ واحد ، فتقول : صَهْ يا زيدُ ، صه يا زيدان ، صه يا زيدونَ . صه يا هندُ ، صه يا هندانِ ، صه يا هنداتُ ، بخلاف « اسكت » في جميع ذلك .

وكذلك الباقي[6] .

فإن قيل : فما الفرق بين معنى « صَهْ » و « صَهٍ » ؟ . فقل : صَهْ اسم للفعل[7] معرفة . و « صَهٍ » اسم للفعل[7] نكرة . فكأنك قلت في الأول : اسكت السكوتَ المعروفَ منك ، وفي الثاني : اسكت سكوتاً ما .

وكذلك الباقي يفسر[8] هذا التفسير .

وكل ما رأيته مبنياً على السكون كصَهْ ومَهْ فعلى الأصل ، وما بُني على حركة كإيهِ وأُفّ ولغاتها[9] فلالتقاء الساكنين . [فمن كسر فعلي أصل التقاء الساكنين] ، ومن فتح فلطلب الخفّة ، ومن ضمَّ فللاتباع . ومن خفّف فقال «أُفْ» فلاستثقال التضعيف ، ومن قال «أُفِّي» – وأمال – فلأنّ الألف رابعة ، وهي اسم ، فجاز إمالتها كحُبْلَى وغيرها .

---

١ – من د .
٢ – في م : « في منزلة » .
٣ – في الأصل : « فإنها » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .
٤ – من م .
٥ – ألحقت في هامش الأصل كلمة «أول» بعد «في» كي تصير العبارة «في أول الكلام» . وهي إضافة لم ترد في النسخ الأخرى ، ولا معنى لها لأن أسماء الأفعال لا ترد في أول الكلام فحسب ، بل ترد في أوله ووسطه وآخره .
٦ – في د : « وكذلك الباقي تفسيرها هذا التفسير » .
٧ – في ك : « اسم الفعل » .
٨ – في النسخ الأخرى « تفسيرها » .
٩ – في ك ، ل ، د : «كأفَّ ولغاتها» ، وفي م : «كأفَّ في لغاتها» .

فإن قيل : فما معاني[1] هذه الأسماء المذكورة ؟ . قيل : معنى « صَهْ » اسكت . ومعنى « مَهْ » اكفف . ومعنى « إيه » زدني من الحديث ، فإنْ نونت فقلت « إيهٍ » فمعناه زدني زيادةً ما . ومعنى « أُفّ » في جميع لغاتها التضجّر[2] .
وكلّها أسماء للعلّتين المذكورتين وغيرهما .

* * *

وأما قولنا : « وجملة التنوين خمسة : تنوين تمكين مثل زيدٍ وعمرٍو . وتنوين تنكير مثل سيبويهِ وسيبويهٍ آخر ، وصَهْ وصَهٍ[3] . وتنوينِ عِوَض مثل يومئذٍ [وحينئذٍ][4] وساعتئذٍ . وتنوين تَرَنُّم مثل :

* يا صَاحِ ، ما هَاجَ الدُّمُوع الذُّرَّفاً[5] *

و : * مِنْ طَلَلٍ كالأَتْحمِيِّ أَنْهَجَاً[6] *

و : * يا أَبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكاً[7] *

---

١ — في الأصل ، د ، ل : « معنى » ، وما أثبت من ك ، م .
٢ — في د : « التضجّر والسخرية » .
٣ — في م : « ومثل صَهْ وصَهٍ » .
٤ — من د ، ل ، م .
٥ — البيت من شواهد سيبويه ٢٩٩/٢ . وقائله العجاج (ديوانه : ٤٨٨) ، وبعده :

* من طلل أَمْسَى تخالُ المُصحفا *

ورواية نسختي د ، ل :

* يا صاح ، ما هاج العيون الذُّرَّفاً *

٦ — البيت من شواهد سيبويه ٢٩٩/٢ . وابن هشام في مغني اللبيب ، ٣٧٣/٢ ، انظر شرح شواهد المغني للسيوطي : ٧٩٣/٢ .
وقائله العجاج (ديوانه : ٣٤٨) . وقبله :

* ما هاج أحزاناً وشجواً قد شَجاً *

٧ — من شواهد سيبويه : ٢٩٩/٢ ، وابن هشام في المغني : ١٥١/١ . أنظر شرح شواهد المغني للسيوطي : ٤٤٣/١ .
وقائله رؤبة بن العجاج كما ذكر السيوطي . وهو في ديوانه : ١٨١ . وقبله :

* تقول بنتي قد أَنَى أَنَاكَا *

هذا وقد وردت القوافي مكتوبة بالألف « الذرفاً ، أنهجاً ، عساكاً » والمشهور كتابتها بالنون .

وتنوين مقابلة [في المؤنث][1] بإزاء نون في المذكر مثل عرفاتٍ ومسلماتٍ ».

فإنه لما ذكر التنوين في فصل أسماء الأفعال سيق معه[2] جملة ما يأتي عليه التنوين . ولما كان التنوين لا يخلو في الكلام من هذه الأقسام الخمسة عُدِّدَتْ على ما بيّنتُ[3] .

فأكثرها وأوسعها تنوين التمكين . لأن التنوين – كما قال سيبويه رحمه الله – دخل الكلام علامة للأمكن عندهم والأخفّ عليهم ، وهو الواحد النكرة[4] ، كرجُل وفرس وزيد وعمرو . لأنّ[5] الأعلام في أصلها نكرات ، وإنما تعرّفت بالنقل والوضع على من[6] وُضعت عليه من المُسمَّينَ . وهذا التنوين الذي هو تنوين التمكين هو الذي يعتقب عليه في النكرات أبداً شيئان : الألف واللام من أوّل الاسم ، أو الإضافة من آخر الاسم ، فلا يوجد التنوين مع واحد منهما من نحو : رجلٍ ، والرجلِ ، ورجلِكَ .

والمعارف من الأسماء التي لا تنصرف مثل أحمد وابراهيم وجميع الأسماء الستة[7] ، إذا نكّرت دخلها التنوين ، ولحقت بتنوين التمكين[8] ، لأنّ الاسم قد زال عنه بزوال احدى علتيه شبَه الفعل ، فعاد إلى الأصل في الاسمية . وكان تنوينه[9] تنوين تمكين[10] .

ويلي ذلك تنوين التنكير في المبنيات المعارف إذا نكِّرت[11] مثل سيبويه

---

١ – من ك .

٢ – في د ، م : « نسق » ، وفي ل : « نسقنا » .

٣ – في ل : « عددنا على ما بيّنا » . وفي م : « هذه الأقسام الخمسة عدّيت على ما بينتُ لك » .

٤ – في م ، د : « الواحد المذكر » .

٥ – في ك ، ل ، م : « ولأن » .

٦ – في ل : « على ما » .

٧ – في ك : « الأسماء الستة المبنية » وهو خطأ ، ولعله تحريف عن كلمة « المُبينة » .

٨ – من ك ، د ، ل . وفي الأصل : « لحقت بتنوين التمكين » . وفي م : « ولحقها تنوين التمكين » .

٩ – في ك ، ل ، م : « أصل الاسمية فكان تنوينه » . وفي د : « أصل اسميته فكان تنوينه » .

١٠ – في الأصل ، ك : « تمكن » ، وفي ل : « التمكين » ، والمثبت من د ، م .

١١ – في الأصل : « المبنيات والمعارف » . وما أثبت من باقي النسخ .

وسيبويهٍ آخر ، وعمرويهِ وعمرويهٍ آخر ، وخالويهِ وخالويهٍ آخر [1] . كل هذه أسماء وأصوات بُنيت بناء[2] الاسم مع الصوت ، وحُركت لالتقاء الساكنين ، وكسِرت على أصل التقاء الساكنين . فإذا نوّنت تنوين التنكير فالاسم مبني على حاله[3] لا معرب كصَهٍ ومَهٍ ، وقد ذكر [ذلك] [4] .

ويلي ذلك تنوين العوض في مثل يومَئذٍ وساعتَئذٍ [وحينَئذٍ] [5] . وإنما سمي هذا التنوين عوضاً لأنه عوض من جملة كان الظرف مضافاً إليها / ، الذي هو «إذْ» ، لأنه قد تقدم أن «إذ» تضاف إلى الجملة فحذفت تلك الجملة وعوض منها[6] التنوين اختصاراً ، فلذلك سمي تنوين عوض ، كقوله سبحانه : (إذا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزالَهَا . وأَخْرَجتِ الأَرْضُ أَثْقالَهَا . وقال الإنسانُ ما لَهَا . يومئذٍ تُحدِّثُ أَخْبارها) [7] . فالأصل «يومَ إذْ[8] تُزلزلُ الأرض [زلزالها] [9] ، وتخرج [الأرض] [9] أثقالها ، ويقول الإنسان ما لها » ، حُذفت هذه الجمل الثلاث ، وناب منابها التنوين . فاجتمع ساكنان ، الذال من «إذْ» والتنوين ، فكسرتْ الذال لالتقاء الساكنين . وهذا من الاختصار العجيب فاعرفه وقس عليه .

[٢٥]

ويلي ذلك تنوين الترنُّم . وهذا النوع يستعمل في الشعر والقوافي لمدّ الصوت عند الحِدَاء . فيدخل على الاسم وإن كان فيه ألف ولام كـ «الذُّرَّفاً» ، وعلى الفعل كقوله ، «أنهجاً» ، وعلى المضمر ، كقوله : «أو عساكاً» ، لأنه ليس

١ـ في ك ، ل : « مثل سيبويهِ وسيبويهٍ ، وعمرويهِ وعمرويهٍ ، وخالويهِ وخالويهٍ » . وفي الأصل : « مثل سيبويهِ وعمرويهِ وخالويهِ » . وما أثبت من د ، م .

٢ـ د : كبناء .

٣ـ في د ، ل ، م : « فإذا نوّنت فهو تنوين التنكير والاسم مبني على حاله » ، وفي ك : « فإذا نوّنت فهو تنوين التنكير فالاسم مبني على حاله » .

٤ـ من د .

٥ـ من د .

٦ـ في ك : « عنها » .

٧ـ سورة الزلزلة ، الآيات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ .

٨ـ في ك : « تقديره يومئذ » . وفي د ، م ل : « فالأصل يومئذْ » .

٩ـ من د ، م .

بشيءٍ من التنوين المتقدم ، وإنما دخل لمعنى الترنُّم وتحسين الصوت ، فهو مما يختص بشيءٍ دون شيءٍ .

ويلي ذلك تنوين المقابلة ، وهو يكون في جمع المؤنث السالم ، إذا سُمّي به ، [من] نحو امرأة سميّتها بـ« مسلمات » ، ففيها التعريف والتأنيث ، فكان يجب ألاّ تنوّن لاجتماع علّتين . ولكن التنوين بإزاء النون التي تكون في المذكرينَ ، من [نحو][1] قولك : المسلمون [و الصّالحون][2] فسمي هذا التنوين تنوين مقابلة فخرج عن الأقسام المتقدمة . يدل على ذلك قوله سبحانه وتعالى (فإذا أَفضتم من عَرَفَاتٍ)[3] ، فعرفات معرفة مؤنث وقد دخله[4] التنوين مع اجتماع علّتين ، فليس لذلك علّة غير ما ذكر من الحكاية والمقابلة . فاعرف ذلك وقس عليه [تصب][5] إن شاء الله [تعالى] . وبالله التوفيق .

وأما قولنا : « **وجملة الأمر أنَّ خواص الأسماء كلّها لا تخلو من أربعة أقسام . إما من أوّله[6] ، مثل حروف الجرّ ، وحروف النداء ، ولام التعريف . وإما من آخره ، مثل : تنوين التمكين والتنكير[7] ، والتثنية والجمع المنقلبين ، وتاء التأنيث المنقلبة[8] في الوقف هاء ، وألفي التأنيث المقصورة والممدودة ، وياءي النسب[9] . وإما من جملته ، مثل التصغير والتكسير والإضمار . وإما من معناه ، مثل كونه مخبراً عنه [وبه][10] ، وفاعلاً ، ومفعولاً ، ومعرّفاً ، ومنكّراً ، ومنعوتاً** » .

---

١ – من د ، وفي ك : « في المذكر من قولك » ، وفي م : « في المذكرين قولك » .
٢ – من د .
٣ – البقرة ، من الآية ١٩٨ .
٤ – في د : « معرفة مؤنثة وقد دخلها » ، وفي ل : « معرفة مؤنثة وقد دخله » .
٥ – من د ، م . والملاحظ أن المؤلف خصّ تنوين المقابلة بجمع المؤنث السالم إذا سُمي به ، والمعروف أن تنوين المقابلة يدخل على كلّ ما جمع جمع مؤنث سالماً سواء أسمي به ، أم لم يسمّ ، أنظر شرح الرضي ١٣/١ .
٦ – في د ، م : « إما أن تكون من أوله » .
٧ – في الأصل : « تنوين التمكن » ، وفي ك ، ل : « تنوين التمكين » ، وما أثبت من د ، م .
٨ – في ك ، د ، م : « المبدلة » .
٩ – في ك ، م : « وياء النسب » . وكلاهما صحيح ، لأن المستخدم في النسب ياءان مدغمتان الأولى ساكنة والثانية متحركة ، وإدغامهما لا ينفك ، ولذلك أطلق عليهما ياء النسب تجوّزاً واختصاراً .
١٠ – من ك ، د ، م .

فإن هذه جملة [١] مختصرة أيضاً في خواصّ الأسماء ، حاصرة لجميعها إذ كانت مقاديرها [٢] وأحوالها لا تخلو من أربعة أقسام . وإنما كانت مختصة بالأسماء دون غيرها لأن لكل واحد منها معنى لا يصح إلاّ في الاسم .

فحروف الجر معناها إيصال معاني الأفعال إلى الأسماء ، مثل : بزيدٍ مررتُ وعلى زيدٍ نزلتُ . فـ « على » أوصلت معنى النزول إلى زيد ونحوه .

وحروف النداء معناها التصويت بالمنادى . فإن كان المنادى مفرداً علَماً كان مضموماً ، مثل : يا زيدُ . وإن كان مضافاً كان منصوباً مثل : يا عبدَ الله . وإن كان نكرة نظر . فإن كان مقصوداً مفرداً ضُمَّ [٣] ، مثل : يا رجلُ ، وإن كان غير مقصود نُصب مثل : يا رجلاً .

ولام التعريف [معناها] تعريف عهد أو تعريف جنس أو تعريف حضور [٤] . وكلّ ذلك من أوائل الأسماء لأن معناها يقتضي ذلك [٥] .

ومعنى التنوين قد ذكر .

ومعنى التثنية ضمّ شيءٌ الى [شيءٌ] مثله ، كقولك : الزيدانِ والزيدينِ .

ومعنى الجمع ضمّ شيءٌ إلى أكثر منه ، كقولك : الزيدونَ والزيدين .

ومعنى تاء التأنيث المبدَلة في الوقف هاء الفرق بين المذكر والمؤنث في الأسماء نحو قائمة وقاعدة وامرأة وغرفة وقمحة [٦] وفَرازِنة [٧] ونحوه . وليست [٨] كذلك في الفعل لأنها تكون تاء في الوصل والوقف ، مثل : قامتْ هندٌ ، وهندٌ قامتْ .

---

١ ـ في الأصل : « الجملة » . وما أثبت من النسخ الأخرى .

٢ ـ في الأصل : « مقادرها » ، وما أثبت من د ، ل ، م . وفي ك : « مقارها » .

٣ ـ في الأصل : « يرفع » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٤ ـ في ل : « تعريف العهد وتعريف الجنس وتعريف حضور » . وانظر المغني ٤٩/١ ففيه تفصيل مفيد .

٥ ـ في ل : « وكل ذلك من دلائل الأسماء لأن معناها يقتضي معناها » .

٦ ـ من ل . وفي الأصل ، م : « وقاعدة ورجل وامرأة وغرفة وقمحة وقمح » وكذلك في ك ، د مع إسقاط « قمح » .

٧ ـ الفَرزين والفِرزان الملك في لعب الشطرنج ، أنظر اللسان (فرزن) ، والمعرب : ٢١٤ .

٨ ـ في الأصل : « وليس » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

ومعنى ألفي التأنيث المقصورة والممدودة كمعنى [تاء] [1] التأنيث ، إلا أن هاتين العلامتين ألزم للمؤنث ، مثل : سكْرى وغضبى [2] ونحوه من المقصور ، وحمراء وصفراء ونحوه من الممدود ، فرقاً بين المذكر والمؤنث [من] نحو أحمرَ وسكرانَ .

ومعنى ياء [3] النسب الإضافة إلى أب ، أو بلد ، أو قبيلة ، أو غير ذلك مما يُخرج الاسم إلى معنى الصفة . مثل : كوفيّ ومصريّ وحَسَني وحُسيني وقَيسي وطَلْحي . فجميع هذه العلامات من آخر الاسم .

ومعنى التصغير تحقير كبير ، أو تقليل كثير ، أو تقريب بعيد ، مثل : السقف فويقنا . وحُميد ، ورُجيل [4] . وهذا تصغير الثلاثي [5] . والرباعي [تصغيره] [6] مثل : دُريهم [بوزن] [7] فُعيلل . وفُعيليل [8] للخماسي مثل : دُنَينير .

والتكسير هو جمع الكلمة مختلفة النظام . لأن جمع التكسير هو ما تغير في جماعته نظم الواحد ، مثل : زُيود ، في تكسير زيد ، وأُزُر ، في تكسير إزار ، وأُسْد في تكسير أسد .

والإضمار هو الكناية عن الأسماء وقد تقدّم ذكرها [وتفسيرها] [9] وأمثلتها

---

١ – من ك . وفي د ، ل ، م : « هاء التأنيث ».

٢ – في الأصل : «كبرى وغضبى » . وفي د : « سكرى وحبلى » . والمثبت من النسخ الأخرى .

٣ – في ك : « ياءي » .

٤ – في د : « مثل جُميل أو بقيقة أو رحيلة ورجيل وفويق » . وفي ل : « مثل كفيف ورجيل وجميل » . وفي م : « مثل سقيف وجميل وفويق ورحيل » . وفي ك : « مثل السقف فويقنا وجميل ورجيل » .

٥ – في ك : « وهذا التصغير تصغير الثلاثي » .

٦ – من ك .

٧ – من ك ، م ، د .

٨ – في د : « فعيعل وفعيعيل » ، وهو صحيح إذا نظر إلى الاصطلاح لا إلى الوزن ، والمعروف أن الأوزان الثلاثة – وهي فعيل وفعيعل وفعيعيل – تستخدم في باب التصغير للتسهيل وتقليل الأبنية دون نظر إلى مقابلة أصلي بأصلي وزائد بزائد ، فيقال إن وزن أحيمر مثلا في التصغير فعيعل بينما وزنها التصريفي أفيعل . أنظر حاشية الصبّان مع شرح الأشموني ١٥٧/٤ .

٩ – من د .

في النيف والستين مثالاً . والغرض بها الاختصار .

وكل هذه من جملة [خواصّ] [1] الاسم .

[٢٦] / وكونه مخبراً عنه مثل قولك : زيدٌ قائمٌ ، لأنه إنما يُخبر عن الأسماء .

وكونه فاعلاً مثل : نفعني زيدٌ .

وكونه مفعولاً مثل : نفعتُ زيداً .

وكونه معرّفاً بالألف واللام ، مثل : الرجل [والغلام] [2] وبقية التعريفات الخمسة .

وكونه منكّراً ، مثل : أَحد وعَريب وكَتيع ورجل وفرس [3] ، ونحوه .

وكونه منعوتاً ، مثل : رجل ظريف وكاتب ، وشبهه .

وكل هذه علامات [4] معنوية . وقد ظهر لك أن معنى كلّ واحد منها لا يصح [5] إلا في الاسم .

فقد انقضى الفصل الأول من المقدمة ، وهو فصل الاسم .

١– من ل .

٢– من م .

٣– في ك : « مثل أحد وغائب وغريب وكتيع ورجل وفرس » والكتيع : الواحد المنفرد ، والتام .

٤– في الأصل ، ك : « علامة » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٥– في م : « لا يصلح » .

الفصل الثاني
وهو فصل الفعل

وأما قولنا : « **الفعل ما دلّ على حدث وزمان مُحَصَّل**[1] ، **مثل فعل ويفعل وسيفعل . وإنما لُقّب هذا النوع فعلاً لأنه لفظ توزن به جميع الأفعال ، ويعبر عنها به ، قال الله سبحانه : (لا يُسأل عما يَفعل وهم يُسألون)**[2] » .

فإنّ هذا حدّ الفعل المتصرف ، لا يخرج فعل من الأفعال عنه . لأنّ الأفعال إنما دخلت الكلام لتدلّ على الزمان والحدث دلالة إفادة[3] ، وهي بخلاف الأسماء التي تدل دلالة إشارة[4] . ودلالة الأسماء دلالة واحدة ، وهي ذات المسمَّى . ودلالة الأفعال دلالتان ، دلالة الزمان ودلالة الحدث . فدلالة الزمان من نفس الصيغة ، ودلالة الحدث من نفس اللفظ .

وإنما لُقب فعلاً ليفرّق بينه وبين المصدر الذي هو الحدث ، وهو اسم الفعل . لأنّ المصدر يأتي على أوزان كثيرة مقيس وغير مقيس[5] . والأفعال تأتي على أوزان محصورة مقيسة[6] ، قد جُملت في فصل الفعل[7] . وكلّها يجمعها لفظ « فعل » ، لأن « فعل » فعل ثلاثي . [والثلاثي] هو أصل الرباعي وما زاد . ولذلك قلت لك إنه لفظ توزن به جميع الأفعال ويعبر به عنها ، كما قال سبحانه : (لا يُسأل عما يَفعل وهم يُسألون) ، أي وهم يسألون عما يفعلون . فقد دخل

---

١ – في م : « مختص » .
٢ – الأنبياء ، الآية ٢٣ .
٣ – في م : « الإفادة » .
٤ – في النسخ الأخرى : « دلالة الإشارة » .
٥ – في د ، م : « مقيسة وغير مقيسة » .
٦ – في الأصل : « مقيضة وغير مقيس » . وهو تحريف ، وما أثبت من النسخ الأخرى .
٧ – في ل : « في فصل الفعل كلها » .

تحت « يفعل » و « يفعلون »[1] كل فعل يدل على حدث من سائر الأحداث كلّها على اختلاف أنواعها .

وأما قولنا : « **وقسمة الأفعال ثلاثة : ماضٍ ، ومستقبل ولا ماض ولا مستقبل ، وهو الحال**[2] » .

فإن الدليل على كونها ثلاثة السماع والقياس . فالسماع قوله تعالى : (له ما بين أَيدينا وما خلفنا وما بين ذلك)[3] . والقياس أنّا وجدنا في كلامهم حرفاً لنفي المستقبل مثل « لا » و « لن » ، وحرفاً لنفي الماضي مثل « لمّا » و « لم » ، وحرفاً لنفي الحال مثل « ما » . فدل على أن الأفعال ثلاثة ، كما أن الحروف الدالة على ذلك ثلاثة . فهذا يردّ قول من قال إن الأفعال قسمان[4] : ماض ومستقبل ، لاعتقاده أن فعل الحال لا يَثبت . وليس عدم ثباته مما يوجب رفعه بالجملة ، لأنه هو الأصل الذي نشأ عنه الماضي ، وتَبَقَّى[5] عنه المستقبل فكيف يكون الأصل مطّرحاً .

وأما قولنا : « **أما الماضي فهو ما كان مبنيّاً على الفتح من غير عارض عرض له**[6] **. وجملته عشرون مثالاً ، مثل : كَتَبَ ، وعَلِمَ وظَرُفَ . ومثل : قَرْطَسَ وأَعْلَمَ وعَلَّمَ ، وناظَر . ومثل : تَقَرْطَسَ ، وتَعَلَّمَ ، وتَناظَر . ومثل : انْطَلَقَ واقْتَدَرَ واحْمَرَّ ، واحْمارَّ ، واستَخْرَجَ ، واغدَوْدَنَ ، واجْلَوَّذَ**[7] **، واسْحَنْكَكَ واحْرَنْبى ، واحْرَنْجَمَ**[8] **. والعشرون هو [فعل]**[9] **ما لم يُسمَّ فاعله في جميع ذلك ، يُضمّ أوله ويكسر ما قبل آخره ، سوى المضاعف لامه والمعتل العين** » .

---

١ — في م : « تحت فعل ويفعل ويفعلون » .

٢ — في ك : « وقسمة الأفعال ثلاثة : ماض وحاضر ومستقبل » .

٣ — مريم ، من الآية ٦٤ .

٤ — في د : « إن قسمة الأفعال قسمان » .

٥ — في الأصل : « ونفى عنه » . وما أثبت من ك ، م . وفي د : « وتفرع عنه » . وفي ل : « وينشأ عنه » .

٦ — عبارة : « من غير عارض عرض له » ليست في ك .

٧ — في ل : « واخرّوط » .

٨ — يلاحظ أن الأمثلة التي ذكرها عددها في الظاهر واحد وعشرون مثالاً بما في ذلك ما لم يسم فاعله ، فاثنان منها من نوع واحد وهما اسحنكك واحرنبى ، فتكون عشرين نوعاً . ومما هو جدير بالذكر أن « احرنجم » لم ترد في نسخة ك . وهناك أوزان أخرى ملحقة بالرباعي المجرد والرباعي المزيد بحرف ←

فإن هذه جملة مختصرة في أوزان الأفعال [1] . والذي مُثّل بها [2] كلّها ماض ، لأنّ الماضي ما كان مبنياً على الفتح ، وكلّها مبنية على الفتح من غير عارض عرض لها . وإنما بنيت في الأصل لاستحقاقها البناء . لأنّ الأفعال تدلّ على المعاني المختلفة بصيغ مختلفة ، فأغنى اختلاف صيغها عن إعرابها . وبُنيت على حركة لمضارعتها [الفعل] المستقبل من حيث كانت [تقع] خبراً ، وصفة ، [وصلة] ، وحالاً ، وشرطاً وجزاء ، كما تقع الأفعال المستقبلة . مثل : [قولك] [3] : زيد كتب ، وهذا رجل كتب ، وهذا الذي كتب ، وهذا زيد كتب ، وإن كتب كتبت [4] . كما تقول : زيد يكتب ، وهذا رجل يكتب ، وهذا الذي يكتب ، وهذا زيد يكتب ، وإن يكتب أكتب [5] . وأُعطي الفتحة في جميع هذه الأوزان كلّها للخفّة .

وجميع هذه الأوزان لا تخلو من أن تكون ثلاثية ، أو رباعية بزيادة ، أو غير زيادة [6] ، أو خماسية بزيادة [7] ، أو سداسية بزيادة . ولا زيادة لهم على ذلك ، لأنه ليس لهم فعل سباعي .

← والرباعي المزيد بحرفين . وقد اقتصر المؤلف على الأوزان المشهورة . راجع الأشموني ٧٨٨/٣ ، وابن عقيل ٥٩٨/٢ .

اغدودن الشعر : طال . واجلوذ : أسرع . واسحنكك الليل اذا اشتدت ظلمته . واحرنبى الديك إذا نفش ريشه وتهيأ للقتال . واحرنجم : اجتمع .

٩ - من د ، ل ، م .

١ - في م : « الأفعال كلّها » .

٢ - من الأصل ، وفي سائر النسخ : « منها » .

٣ - من د ، ل .

٤ - في ك : « زيد كتب ، وهذا زيد كتب ، وهذا الذي كتب ، وهذا الرجل كتب ، ومثل إن كتب كتبت » . ويلاحظ أنه مثل للحال بمثالين ولم يمثل للصفة . وفي ل : « زيد كتب ، وهذا رجل كتب ، وهذا زيد كتب ، وهذا الرجل كتب ، ومثل إن كتبتَ كتبتُ » ، وهو خطأ لأنه مثل للحال بمثالين ولم يمثل للصلة .

٥ - في ل : « وهذا الرجل يكتب » ، وهو خطأ .

٦ - في د ، ك : « وغير زيادة » ، وفي م : « أو بغير زيادة » .

٧ - في ل : « أو خماسية بزيادة أو غير زيادة » ، وهو خطأ إذ لا يوجد فعل بخمسة حروف أصلية . فأقصى ما يصل إليه الفعل المجرد أربعة أصول .

فالثلاثي هو الأصل ، وله ثلاثة أوزان . ولذلك بديءَ بها . وهي : كَتَبَ بوزن فَعَلَ . وعَلِمَ بوزن فَعِلَ . وظَرُفَ بوزن فَعُلَ .

والرباعية هي الثانية [1] ، ولذلك ثني بها . فالأصل منها قَرْطَسَ [2] ، حروفها كلها أصول كدَحْرَجَ وسَرْهف [3] ، بوزن فَعْلَلَ . وأَعْلَمَ وعَلَّمَ ونَاظَرَ رباعية كلها بزيادة . فأعلم بوزن أَفْعَلَ وعلّم بوزن فَعَّلَ ، احدى العينين زائدة . وناظر بوزن فَاعَلَ ، الألف زائدة .

[٢٧] والخماسي بزيادة واحدة [مثل] [4] تَقَرْطَسَ بوزن تَفَعْلَلَ . وتَعَلَّمَ بوزن تَفَعَّلَ . وتَناظَرَ [بزيادتين] بوزن تَفاعَلَ . وهذه خماسية بزيادة وزيادتين [5] ليس احداهما [6] ألف وصل . وانْطَلَقَ واقْتَدَرَ واحْمَرَّ خماسية بزيادتين احداهما ألف وصل . فانْطَلَقَ بوزن انْفَعَلَ ، واقتدر بوزن افْتَعَلَ ، واحمرَّ بوزن افْعَلَّ .

واحْمارَّ سداسي [7] بثلاث زوائد بوزن افْعَالَّ . واستخرج سداسي بثلاث زوائد بوزن اسْتَفْعَلَ . والباقي سداسية بزوائدها [8] فاغْدَوْدَنَ بوزن افْعَوْعَلَ . واجْلَوَّذَ [9] بوزن افْعَوَّلَ . واسْحَنْكَكَ بوزن افْعَنْلَلَ ، ملحق باحْرَنْجَمَ ، واحْرَنْبَى بوزن افْعَنْلَى ملحق به أيضاً .

والعشرون هو جميع [10] هذه الأفعال إذا بنيت لما لم يسمّ فاعله ، ضمّ أولها

---

١ – هذا من ك . وفي الأصل : «والرباعي هو الثانية» ، وفي ل ، م : «والرباعي هي الثانية» . وفي د : « والرباعي هي الثالثة » ، وهو خطأ .

٢ – عبارة الأصل : « فالأصل فيها ثلاثة أوزان مثل قرطس » . وقد ألحقت كلمة « ثلاثة أوزان » في الهامش ولم ترد في السياق . وما أثبت من د ، ل ، م . وعبارة ك : « فالأصلي مثل قرطس » .

٣ – عبارة الأصل : «كدحرج وسرهف . والسرهفة : حُسْن الغذاء» . ومن الواضح أن تفسير كلمة السرهفة مقحم اقحاماً على الأصل إذ لم يفسر المؤلف معاني الألفاظ التي ذكرها ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٤ – من د ، م . وفي ك : « والخماسي بزيادة واحدة تقرطس ، فتقرطس بوزن . . . » .

٥ – في الأصل ، م ، ل : « أو زيادتين » ، وفي د : « أو بزيادتين » . وما أثبت من ك .

٦ – من ك ، م . وفي ل : « فيهما » . وفي الأصل ، د : « أحدهما » .

٧ – في م : « واحمارّ فعل سداسي » . وعبارة « بثلاث زوائد » الآتية ليست في د ، ل .

٨ – في م : « سداسية كلّها بزوائد » .

٩ – في ل : « واخروّط » .

١٠ – في م : « والعشرون هو في جميع » .

وكسر ما قبل آخرها . مثل : كُتِبَ ، وقُرطِس به [1] ، وتُقرطِس به ، ومثل انطُلِق به ، ومثل استُخرِج به . وكذلك الباقي .

ومعنى قولنا « سوى المضاعف لامه والمعتل العين » أنّ [2] المضاعف لا يكسر ما قبل آخره في هذه الأمثلة المجردة من الضمير المتصل بها . مثل : « قد شُدَّ زيد » ، أصله « شُدِدَ » ولكن الكسرة ذهبت لأجل الإدغام . وكذلك « قد احمُرَّ به » ، أصله « احمُرِرَ » [3] ، فزالت الكسرة لأجل الإدغام ، والمعتل العين لا تظهر فيه الكسرة أيضاً مثل : بِيعَ المتاع ، أصله « بُيِعَ المتاع » ، فنقلت الكسرة [4] من العين إلى الفاء [للثقل] بعد حذف الضمة من البـاء [5] .

فهذا معنى قولنا : « سوى المضاعف لامه والمعتل العين » .

[قال الشيخ رحمه الله] [6] : وأما قولنا : « **وجميع ذلك آخره مفتوح لا يجوز تسكينه في حال الوصل إلاّ مع ضمير المتكلم والمخاطب ونون جماعة النساء . ولا يجوز ضمّه إلاّ مع واو الجمع ، سوى المعتل بالألف . ولا يجوز كسره بحال** [7] ، **إلاّ إذا اتصلت به تاء التأنيث ولقيها ساكن ، فإن تلك التاء تكسر . ولا يجوز أن تدخله نون بحال ، من نحو : ضربُونَه** » .

فإن هذه جملة مختصرة في أحكام أواخر الفعل الماضي . فآخره أبداً مفتوح للعلة التي ذكرنا وهي الخفّة . وإنما يكون مفتوحاً إذا كان صحيحاً [8] . فإن كان معتلاً بالألف كان ساكناً ، مثل : دعا وغزا ورمى وجرى . وجميع هذه الأوزان لا تتحرك ، لأنَّ الألف لا تتحرك ، لأنها لو حُركت لعادت إلى أصلها ، ولو

---

١ – في ك : « كتب ، ومثل قرطس به » ، وفي ل : « كتب ، ومثل قرطس » وفي د : « كتب وقرطس » .
٢ – في ل ، م : « لأن » .
٣ – في النسخ الأخرى : « احمرر به » .
٤ – في ل : « والمعتل العين لا يظهر فيه الكسر أيضاً . . . فانتقلت الكسرة » .
٥ – في النسخ الأخرى : « من الفاء » ، أي فاء فعل .
٦ – من ك ، م .
٧ – في الأصل : « ولا يجوز كسره في حال الوصل » ، وهو تحريف ، صوابه ما أثبت من ك ، د ، ل .
وفي م : « ولا يجوز كسره في حال » .
٨ – في م : « حرفاً صحيحاً » .

عادت إلى أصلها لثقلت ، فلذلك قُلبت ألفاً وبقيت ساكنة . وما عدا ذلك من الصحيح والمعتل بالياء فلا يكون إلا مفتوحاً ، مثل : عَمِيَ وشَجِيَ وكتبَ وعلمَ ، للعلة المذكورة .

فإن اتصل بجميع ذلك تاء المتكلم وأخواته [1] ، وضمير المخاطب وأخواته ، ونون جماعة النساء ، لم يكن إلاّ مسكن الآخر ، صحيحاً كان أو معتلاً . مثال الصحيح : كتبْتُ وعلمْتُ ، ومثال المعتل : دعوْتُ وسعيْتُ وقضيْتُ [2] .

وقد مضت العلّة في وجوب السكون فيما تقدم – لما سألتَ ذكرها [3] – وهي لئلا يجمع بين أربع متحركات [4] لوازم . إذ كان الضمير [5] لازماً وحركته لازمة فخفّف بتسكين ما قبله .

فإن لم يكن شيءٌ من هذه الضمائر كان مفتوحاً ، ولا يجوز ضمّه إلاّ مع واو الجمع مثل : كتبوا وعلموا ، لأنّ الواو تطالب أن [6] يكون ما قبلها من جنسها فلذلك انضمّ . فإذا زالت الواو وعدتَ إلى الواحد عادت الفتحة .

[قال الشيخ رحمه الله] [7] ومعنى قولنا [8] : « سوى المعتل بالألف » أن [9] المعتل بالألف لا يضمّ ما قبل الواو فيه بل يكون ما قبلها مفتوحاً ، مثل : دَعَوا ورَمَوا ، بقيت الفتحة لتدل على الألف المحذوفة ، فوزنه في اللفظ « فَعَوا » ، وهو في الأصل « فَعَلُوا » مثل دَعَوُوا [10] ، ولكنه أصل لا يستعمل للثقل .

---

١ – في النسخ الأخرى : « ضمير المتكلم وأخواته » .
٢ – في النسخ الأخرى : « وسعيت وبنيت » .
٣ – في ك : « لما سألت ، بينت ذكرها هناك » . وفي د ، ل ، م : « لما سألت ذكرها هناك » . وانظر ما مضى الورقة ١٥ .
٤ – في د ، ل ، م : « حركات » .
٥ – في الأصل ، ك : « الفعل » ، وما أثبت من د ، ل ، م .
٦ – في ك ، ل ، م : « تطالب بأن » .
٧ – من ك ، د ، م . وفي ل : « قال الشيخ رضي الله عنه » .
٨ – في م : « قولي » .
٩ – في الأصل : « لأن » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .
١٠ – في د ، م : « وهو في الأصل دعووا على وزن فعلوا » .

ولا يجوز كسر الفعل الماضي بحال . فإن دخلت[1] عليه ياء المتكلم – التي من شأنها أن يكون ما قبلها مكسوراً – ألحقت نون الوقاية ليسلم الفعل من الكسر ، فرقاً بينه[2] وبين الاسم ، فقلت : كتَّبني وعلَّمني ، وكذلك الباقي .

وإن اتصل بالفعل الماضي تاء التأنيث وبعدها همزة وصل ، فإنك تكسرها لالتقاء الساكنين ، فتقول[3] : كتبتِ المْرأة . فهذه كسرة عارضة لا يعتدّ بها ، ولذلك[4] لا يعتد بها القاريءُ في إشمام ولا روم في مثل : (قالتِ امرأةُ العَزيز) [5] (ولقدِ استُهْزِيءَ[6]) لا على من كسر ولا على من ضمَّ ، لأنّ الحركتين عارضتان . فالكسرة[7] لالتقاء الساكنين ، والضمة للإتباع في (ولقدُ استُهْزِيءَ) ، اتبعت [الدال][8] ضمة التاء من (استُهزيءَ) . وعلى هذا (قُلُ ادعوا) [9] ، و (قُلُ انظروا) [10] .

ولا يجوز أن تدخله نون بحال من نحو : ضَرَبُونَهُ . لأنّ النون إنما هي في الأفعال[11] المستقبلة المعربة عوض من الضمة التي كانت في الواحد . والماضي لا معرب ولا مرفوع ، فدخول النون فيه من أقبح اللحن وأسقطه . كما أن كسر الفعل الماضي في قولهم : « من كلَّمكِ يا هندُ » و « خاطَبكِ » من أقبح اللحن أيضاً ، لأن الفعل الماضي مبني على الفتح . وكما أن ضمّ الفعل الماضي في قول العامة « من ضَرَبُهُ »[12] و « من كلَّمُهُ » من أقبح اللحن [أيضا][13] للعلة

---

١ – في الأصل ، ك : « دخل » ، والمثبت من باقي النسخ .
٢ – في ك ، د ، م : « فرقاً بينها » .
٣ – من ل ، م . وفي الأصل ، د ، ك : « فقلت » .
٤ – في د : « وكذلك » .
٥ – يوسف ، من الآية ٥١ .
٦ – الأنعام ، من الآية ١٠ . والرعد ، من الآية ٣٢ ، والأنبياء ، من الآية ٤١ .
٧ – من م ، وفي سائر النسخ « والكسرة » .
٨ – من د ، م .
٩ – الإسراء ، من الآية ٥٦ ، ومن الآية ١١٠ ، وسبأ ، من الآية ٢٢ .
١٠ – يونس ، من الآية ١٠١ .
١١ – في د : « إنما دخلت الأفعال » .
١٢ – في ك : « من ضَرَبُهْ » ، بسكون الهاء .
١٣ – من د .

[٢٨] المذكورة . وكما أن / التسكين في الوصل من أقبح اللحن[١] أيضاً في نحو « من ضربْ زيداً » ، لأن الفعل الماضي مبني على الفتح لا يجوز تسكينه في [حال][٢] الوصل . وإنما يسكن إذا عرض[٣] ما ذكرناه ، أو عرض الوقف ، وما عداه فلحن . فاعرف ذلك فإنه أصل عظيم ، والعامة يتهافتون في اللحن فيه . وفقك الله للصواب .

* * *

وأما قولنا : « **وأما الفعل المستقبل والحال[٤] فهما سواء في اللفظ . وهو ما كان أولهما همزة متكلم[٥] ، أو نون جماعة أو واحد معظَّم ، أو تاء مخاطب أو مؤنث[٦] ، أو ياء غائب مثل : أنا أفعلُ ، نحن نفعلُ ، أنت تفعلُ ، هي تفعلُ[٧] ، هو يفعلُ . وهذه[٨] حروف المضارعة . وحرف[٩] المضارِعة من كل فعل ثلاثي ، أو خماسي بالزِيادة ، أو سداسي بالزيادة ، مفتوح أبداً ، ومن كل فعل رباعي مضموم[١٠] أبدا ، إلا إذا بني جميع ذلك لما لم يسم فاعله فكله يُضمّ . وحرف الإعراب منه مرفوع أبدا ما لم يكن معه ناصب ولا جازم ولا نون تأكيد ولا نون جماعة نساء ، وسيأتي ذكر ذلك[١١] إن شاء الله تعالى** » .

---

١ ــ في ك ، ل : « من اللحن » .
٢ ــ من د ، م .
٣ ــ في ك : « عرض له » .
٤ ــ في ك : « والفعل المستقبل والحال » .
٥ ــ في د ، م : « وهو كل ما كان أولهما همزة متكلم » .
٦ ــ في هامش م زيادة ملحقة بعد كلمة « مؤنث » تجعل العبارة هكذا : « أو تاء مخاطب أو مؤنث أو مذكر » ، ولا معنى لهذه الزيادة لأن تاء المذكر هي نفسها تاء المخاطب .
٧ ــ في م : « أنت تفعل ، أنت تفعلين ، هي تفعل » ، وعبارة « هي تفعل » ليست في ك .
٨ ــ في د ، م : « فهذه » .
٩ ــ هذا من ك ، ل . وفي الأصل ، د ، م : « وحروف » .
١٠ ــ في م : « مفتوحة . . . . . . مضمومة » .
١١ ــ في الأصل : « وسيأتي ذكره » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

فإن هذه جملة مختصرة خاصة [1] في معرفة إعراب الفعل المستقبل ، وأحكامه من أوله وآخره .

ولا إشكال في كونها [2] على لفظ واحد ، لأنّ الأصل هو فعل الحال . يصلح [3] اللفظ إذا قلت « هو يكتب » ، و « يحسب » أن يكون في الحال وأن يكون في ثاني الحال [4] . والحقيقة هي الحال ، لأنها [هي] [5] الكائنة أولاً . وهي تدل بمجردها على حقيقتها ، ولا تدلّ على الاستقبال إلاّ بقرينة من السين أو سوف .

وهذان الفعلان لا يخلوان من أن يكون في أولهما أحد الأربعة الأشياء المذكورة ، الهمزة والنون والتاء والياء ، على ما فصل . وبهذه الحروف صار هذا الفعل مضارعاً للاسم ، لأنه صلح لمعنيين ، وسيأتي بيانه [إن شاء الله تعالى] [6] . ولمّا كانت حروف المضارعة تكون مفتوحة في موضع ، ومضمومة في موضع ، والخطأ فيهما كثير ، وجب ذكر الأصل [7] . فكل فعل ثلاثي مثل : كتب وعلم وظرف ، ونحوه ، فحرف المضارعة من مستقبله [8] مفتوح ، همزة كان [9] أو نوناً أو تاء أو ياء . مثل : أَكتبُ ونَكتبُ وتَكتبُ ويَكتبُ . وكذلك الحكم من [10] كل [فعل] [11] خماسي ، مثل : يَتقرطس ، ويَتناظر ونحوه .

---

١ – « خاصة » ليست في ك . وعبارة د ، ل : « فإن هذه جملة مختصرة في إعراب الفعل المستقبل خاصة وأحكامه من أوله إلى آخره » ، وعبارة م : « فإن هذه جملة مختصرة في معرفه الفعل المستقبل خاصة وأحكامه من أوله وآخره » .

٢ – في د ، ل : « في كونه » .

٣ – في باقي النسخ : « فصلح » .

٤ – في د : « وأن يكون في المستقبل » ، أما في م فكتب « في ثاني الحال » ثم ضرب عليها وكتب في الهامش « في المستقبل » .

٥ – من د ، م .

٦ – من د .

٧ – في ك ، د ، م : « والخطأ فيها كثير ذكر الأصل في ذلك » .

٨ – في الأصل : « من أوله ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٩ – في الأصل ، د : « كانت » ، وما أثبت من النسخ الأخري .

١٠ – في د ، ل ، م : « في » .

١١ – من د .

وكذلك من كلّ ما زاد [1] على الخمسة ، مثل : يَستخرج [2] . ولا يضمّ حرف المضارعة إلاّ في الرباعي كيفما اختلفت أوزانه من نحو : يُقرطس ، ويُعلّم ، ويُناظر . لا يختلف الباب في شيءٍ من ذلك [3] بوجه ، إلاّ أن يُبنى الجميع لما لم يسمّ فاعله فإنه يكون في حرف المضارعة ضمة ما لم يسم فاعله [4] ، مثل : يُكتب ويُستخرج ونحوه [5] .

وحرف الإعراب من الفعل المضارع أبداً مرفوع ارتفاعاً مطّرداً ، إلاّ أن يكون معه ناصب فيُنصب لا غير ، أو جازم فيُجزم لا غير . مثال ذلك : هو يكتبُ ، ولن يكتبَ ، ولم يكتبْ . فتسكين المرفوع إذا لم يكن معه ما يوجب السكون لَحْن ، مثل : هو يضربْه ويكلمْه . وكذلك كسره لا يجوز بحال كما تقول العامة ، من نحو : هو يضربِكِ يا هندُ ويخاطبِكِ . وكذلك لا يجوز حذف النون التي هي علامة الرفع إذا لم يكن [معه] [6] ناصب ولا جازم . لا يجوز : هم يضربُوه ، ويأخذوه ، ولا : هم يضربوا ، ولا : هم يأكلوا ، ويشربوا . كله لحن لأنه لا عامل معه [7] تسقط لأجله النون . فإذا جاء العامل جاز ، مثل : لن يضربوه ، ولم يضربوه . وهو [8] مع « لن » منصوب ، ومع « لم » مجزوم .

والفعل المستقبل معرب أبداً لما ذكرناه في الرفع [9] والنصب والجزم . إلاّ أن يكون معه نون تأكيد ، أو نون جماعة نساء ، فإنه يكون مبنياً مع نون التأكيد على الفتح للمذكر [10] ، مثل : هل تذهبَنَّ يا زيد . وعلى الكسر مع المؤنث ،

---

١ – في د ، ل : « وكذلك كلّ ما زاد » .
٢ – في الأصل : « على الخمسة من نحو مثل استخرج » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .
٣ – في د : « لا يختلف الحال في شيءٍ من ذلك » وفي ل : « لا يختلف الفعل في شيءٍ من ذلك » .
٤ – في ك : « فإنه يكون على حرف المضارعة ضمةٌ في ما لم يسم فاعله » .
٥ – في د ، ل ، م : « فإنه يكون حرف المضارعة منه مضموماً مثل يُكتب ويُستخرج ونحوه » .
٦ – من د .
٧ – في ك ، ل ، م : « معك » .
٨ – في م ، د : « فهو » .
٩ – من د . وفي الأصل ، ل ، ك : « بما ذكرناه من الرفع » ، وفي م : « لما ذكرناه من الرفع » .
١٠ – في ك : « مع المذكر » .

مثل : هل تذهبِنَّ يا هند . وعلى الضمّ مع جماعة المذكرين [١] ، مثل : هلٍ تضربُنَّ يا رجال . وعلى السكون مع نون جماعة النساء ، مثل : هل تضربْنانّ يا نساء . وكذلك هو مبني مع هذه النون وإن لم تدخل نون التأكيد مثل : هنَّ يضربْنَ ، ولن يضربْنَ ، ولم يضربْنَ . أفلا ترى العامل كيف اختلف على هذا [٢] ولم يتغير لأنه مبني . وعلى هذا قوله سبحانه ؛ (إلاّ أن يعفُون أو يعفوا الذي بيده عُقدة النكاح) [٣] . فالنون في « يعفون » نون جماعة النساء ، وهي فاعلة فلذلك لم تُحذف وإن كان [٤] معها « أنْ » الناصبة . ولو عدمت النون لنصبت كما نصبت في قوله : (أو يعفوا الذي بيده عقدة النكاح) .

* * *

وأما قولنا : «**والأفعال كلّها تتصرّف على خمسة أوجه إلاّ خمسة أفعال فإنها لا تتصرّف . والِتصرّفِ يكون بالماضي ، والحاضرِ ، والمستقبل ، والأمر والنهي ، مثل : حَضَرَ يحضر سيحضر احضر لا تحضر . إلا أنه يحدث في الأمر ألف وصل أو قطع – إذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً – في الغالب ، فتأتي بالهمزة توصلاً إلى النطق بالساكن /وهي أبداً من كلّ فعل رباعي قطع [٥] تثبت في اللفظ وفي الخط وتكون مفتوحة أبداً . ومن كل فعل [٦] ثلاثي أو خماسي أو سداسي وصْلٌ تسقط – إذا وصلت – من اللفظ دون الخط . وتكون مكسورة إذا كان ما قبل الآخر مكسوراً أو مفتوحاً ، مثل : اضْربْ اعْلَمْ . وتكون مضمومة إذا كان ما قبل الآخر مضموماً [ضمّاً لازماً] مثل قولك : اقْتل اخرج . وفعل الأمر الصحيح اللام مبني آخره [٧] على الوقف أبداً مثل : احضرْ ، ما لم يكن**

[٢٩]

---

١ – في م : « جماعة المذكر » .
٢ – في ك : « أَوَلا ترى العامل كيف اختلف على هذه » .
٣ – البقرة ، من الآية ٢٣٧ .
٤ – في ك ، ل ، م : « وإن كانت » .
٥ – في ل : « ألف قطع » .
٦ – في د ، ل : « وهي من كل فعل » .
٧ – في د : « الصحيح لامه مبني الآخر » .

معه نون تأكيد شديدة أو خفيفة فإنه يكون مفتوحاً مع المذكر مثل : احضرَنَّ يا زيدُ ، ومكسوراً مع المؤنث مثل : احضرِنَّ يا هندُ ، ومضموماً مع جماعة الرجال[1] مثل : احضرُنَّ يا رجالُ ، ومفتوحاً مع فعل الاثنين لهما مثل[2] : احضرانِّ يا زيدانِ ويا هندانِ ، ومسكناً مع جماعة النساء[3] ، وتدخل بين النونات [الثلاث][4] ألف الفصل مثل : احضرنانِّ يا نساء . وكلّ موضع دخلت فيه النون الشديدة تدخل فيه [النون][5] الخفيفة أيضاً ، إلاَّ مع فعل الاثنين وفعل جماعة النساء ، فإن الخفيفة لا تدخلهما بحال . وكل حكم لزم الشديدة فإنه يلزم الخفيفة ، إلا في حال الوقف . فإن الخفيفة تبدل ألفاً[6] إذا كان ما قبلها مفتوحاً ، وإذا لقيها ساكن فإنها تحذف . وهذا أصل مستمرّ في كلّ فعل أمر أو نهي أو استفهام أو قسم[7] » .

فإن هذه جملة مختصرة في أحكام أواخر الفعل المضارع وما تصرف منه ، لا يستغنى عنها[8] لكثرة دورها ، واختلاف اللفظ بها ، ووقوع[9] الغلط واللبس فيها . وقد انشرح بعضها في غضون بعض ما تقدم[10] ، وبقيت مواضع متفرقة تحتاج إلى علمها .

فالعلّة في تصريف الأفعال على خمسة أوجه إرادة الدلالة على المعاني المقصودة ، لأنّ الأفعال أمثلة أُتي بها للدلالة على الأزمنة المختلفة . ولولا ذلك لأغنت المصادر عنها ، لأنّ المصادر تدل على الحدث . ولكن إرادة الدلالة على

---

١ — في م : « مع فعل جماعة الرجال » .
٢ — في د : « ومفتوحاً مع الاثنين مثل . . » . وفي ك ، م : « ومفتوحاً مع فعل الاثنين مثل » . و « لهما » أي للمذكر والمؤنث .
٣ — في د ، م : « مع فعل جماعة النساء .
٤ — من د . وفي ك : « بين النونات ألف للفصل » .
٥ — من د . وكلمة « أيضاً » الآتية ليست في ك .
٦ — في ك : « إلا في حال الوقف فإنها تبدل ألفاً » .
٧ — في ك : « أو استفهام أو جزاء أو قسم » .
٨ — في د ، م : « ولا يستغنى عن معرفتها » . وفي ك ، ل : « لا يستغنى عن معرفتها » .
٩ — في ك : « واختلاف اللفظ فيها بوقوع » . وفي م : « في اختلاف اللفظ فيها ووقوع » .
١٠ — في ك ، د ، ل : « في غضون ما تقدم » .

الزمان الماضي ، والزمان الحاضر ، والزمان المستقبل ، والأمر ، والنهي[1] ، أوجب تصرف الأفعال هذا التصرف . وكلّ واحد من هذه الخمسة فإنه مع ضمير الغائب والمخاطب[2] لا يخلو من خمس مسائل ، كيف يستعمل مع المذكر ، ومع المؤنث ، ومع الاثنين منهما[3] ، ومع جماعة المذكر ، ومع جماعة المؤنث . مثل : حضَر ، وحضَرتْ ، وحضَرا ، وحضَروا ، وحضَرْنَ . ويحضُر ، وتحضُر ، ويحضُران ، وتحضُران ، ويحضُرون ، ويحضُرْنَ[4] . واحضُرْ ، واحضُري ، واحضُرا ، واحضُروا ، واحضُرْنَ ، ولا تحضُر ، ولا تحضُري ، ولا تحضُرا ، ولا تحضُروا ، ولا تحضُرْنَ . لا يخلو[5] فعل من جميع [هذه][6] الأفعال المتصرّفة من استعماله على هذه الوجوه المختلفة . وقد تقدّم في أول المقدمة في فصل المضمرات من حدّ[7] « نفعت » وأخواتها و « نفعني » وأخواتها ما فيه مع هذا بيان كاف .

وجميع هذا كلّه إنما يكون في الفعل المتصرف . وكلّ الأفعال متصرّفة ، إلاّ ما أُخرج عن بابه وألزم[8] طريقة واحدة ، فإنه منع التصرف ، وذلك فعل التعجب[9] ، ومثاله : ما أحسنَ زيداً . ونِعْمَ ، وبِئْسَ ، ومثالهما : نعم

---

١ — في الأصل : « على الزمان الماضي ومن الزمان الحاضر ومن الزمان المستقبل ومن الأمر والنهي » . وما أثبت من ك ، م . وفي د ، ل : « على الزمان الماضي والزمان الحاضر والزمان المستقبل وزمن الأمر والنهي » .

٢ — « والمخاطب » ليست في ك ، م .

٣ — في ل : « لهما » .

٤ — في الأصل : « ويحضر وتحضر ويحضر وتحضران ويحضرون ويحضرن » . وفي د ، ل ، م : « ويحضر ، وتحضر ، ويحضران ، ويحضرون ، ويحضرن » . وفي ك : « ويحضر وتحضر ، وتحضران ، وتحضرون ، وتحضرن » . والصواب ما أثبت ، فيحضر للمذكر الغائب المفرد وتحضر للمؤنثة الغائبة المفردة ، ويحضران مثنى الغائب المذكر ، وتحضران مثنى الغائبة المؤنثة ، ويحضرون جمع الغائب المذكر ، ويحضرن جمع الغائب المؤنث .

٥ — في ك ، م : « ولا يخلو » .

٦ — من د ، م .

٧ — في د ، ل : « في فصل المضمرات في حدّ » ، وفي ك : « في فصل المضمرات حدّ » .

٨ — في د ، ل ، م : « إلا ما خرج . . . ولزم » .

٩ — في د : « وذلك مثل فعل التعجب » .

الرجلُ زيدٌ ، وبئس الرجلُ زيدٌ . وعسى ، ومثالها : عسى زيدٌ أن يفعل وليس ، ومثالها : ليس زيدٌ فاعلاً . فإن هذه [الأفعال][1] لا يستعمل لها مضارع ولا أمر ولا نهي ولا شيئ مما ذكر من[2] التصرف في الفعلية . والعلّة في ذلك أنها جُعلت أنفسَ المعاني ودالة عليها فسُلبت التصرف إيذاناً بالمعاني المختصّة بها . وستراها في فصولها من هذه المقدمة إن شاء الله .

والعلّة في حدوث ألف الوصل والقطع في الأمر من جميع ما ذكرنا ، أن ما بعد حرف المضارعة ساكن[3] في الغالب[4] ، وإذا كان ساكناً – وقد حُذفت حروف المضارعة – وجب أن يدخل شيئ يوصل به إلى النطق بالساكن ، لأنه لا يمكن الابتداء بساكن ، فاجتُلبت له الهمزة الساكنة لأن الحركة لا يُقْدم عليها إلاّ بدليل . ولما اجتُلبت ساكنةً حُركت لالتقاء الساكنين . ولما حركت لالتقاء الساكنين كسرت تارة وضمّت أخرى . فكسرت إذا كان الثالث مكسوراً[5] أو مفتوحاً ، لأن الفتح أخو الكسر . وضمّت إذا كان الثالث مضموماً[6] ضمّاً لازماً ، للاتباع . وإنما قلنا « ضمّاً لازماً » احترازاً من الضم العارض فإنه لا يُراعى بل يكسر ، مثل قولك في الأمر من المشي : امْشُوا ، ومن الجري : اجْرُوا ، فقد كسرت والثالث مضموم لأن الضمة عارضة على الشين ، وأصلها امْشِيوا ، بكسر الشيْن . وإنما حذفت ضمة الياء للاستثقال فبقيت [الياء][7] ساكنة ، والتقى ساكنان – الياء والواو – فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وضمّ ما قبل الواو لتصحّ الواو . وهي[8] عارضة وليست بأصل في العين . ومن هاهنا

---

١ – من د .

٢ – في م : « مما ذكرنا من » ، وفي ل : « مما ذكر في » .

٣ – في الأصل : « ساكناً » ، وما أثبت من النسخ الأخرى

٤ – « في الغالب » من الأصل وليست من بقية النسخ .

٥ – في د ، ل ، م : « إذا كان ما بعد الساكن مكسوراً » .

٦ – في د ، ل ، م : « إذا كان ما بعد الساكن مضموماً » .

٧ – من ك ، د ، ل .

٨ – في ل ، م : « فهي » .

/ لم يختلفوا في كسرة النون[1] من قوله تعالى (أَنِ امشوا واصبروا)[2] ، كما [٣٠] اختلفوا في قوله : (أَنِ اقتلوا أَنفسَكم)[3] بكسر النون وضمها ، لكونها عارضة في « امشوا » وغير عارضة في « اقتلوا » .

ومعنى قولنا : « في الغالب » احترازاً[4] من ثلاثة أفعال ، وهي : يأخذ ويأكل ويأمر ، إذا أمرت منها . فإن هذه كان قياسها أن يؤتى بألف الوصل فيها كما أتي بها[5] في غيرها ، وأن يقال : « أُؤْكُلْ » ، « أُؤْخُذْ » ، « أُؤْمُرْ » . ولكن ترك[6] ذلك لاجتماع همزتين في الأصل[7] ، فحذفت الهمزة التي كانت فاء ساكنة . ولما حذفت لم يحتج إلى ألف الوصل ، لأن الذي بعد الهمزة المحذوفة متحرك فأتي به من غير همزة وصل معه ، فقيل : « خُذْ » ، « كُلْ » ، « مُرْ » . قال تعالى : (خُذُوا ما آتيناكم بقوّة)[8] ، وقال تعالى : (خُذْ من أموالهم صَدقةً)[9] . وقال [تعالى] (كُلُوا مما في الأرض حلالاً طيّباً)[10] . فأما « مُرْ » فإن الذي جاء في التنزيل : (وأْمُرْ أهلك بالصّلاة)[11] ، فإن واو العطف أغنت عن همزة الوصل فلم تحذف الفاء ، ولو جاء على حد « خذ » و « كل » لجاز[12] .

فإن قيل : فأين تسقط همزة الوصل أبداً ولا يكون لها حكم في الثبات ؟ .

قيل : تسقط أبداً في الوصل لأن الوصل يغني عنها ويوصل إلى الساكن

---

١ – في ك ، ل ، م : « في كسر النون » .
٢ – ص ، من الآية ٦ .
٣ – النساء ، من الآية ٦٦ .
٤ – من م . وهو المطابق لنص المقدمة . وفي باقي النسخ : « في غالب الأمر » .
٥ – في الأصل ، ك ، م : « به » . والمثبت من د ، ل .
٦ – في م : « كره » .
٧ – في الأصل : « في الوصل » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .
٨ – البقرة ، من الآية ٦٣ . والبقرة أيضاً ، من الآية ٩٣ ، والأعراف ، من الآية ١٧١ .
٩ – التوبة ، من الآية ١٠٣ .
١٠ – البقرة ، من الآية ١٦٨ .
١١ – طه ، من الآية ١٣٢ .
١٢ – في ك : « ولو جاء على خذ كل لجاز » ، وفي د : « ولو جاء على حد مر وكل لجاز » .

الذي لأجله[1] جيء بها . فلذلك إذا تقدّمتها[2] همزة الاستفهام انحذفت ، مضمومة كانت أو مكسورة ، في اسم كانت أو في فعل . مثال الاسم : أَبْنُكَ أحبُّ إليك أم أبوك ، أَسْمُكَ زيدٌ أم عمرو [3] . ولا يجوز المدّ في هذا ، لأن همزة الاستفهام قد أزال فتحها اللبسَ بين الاستفهام والخبر[4] ، فإذا كانت خبراً كانت همزة الوصل مكسورة في حال الابتداء ، وهو قولك : اسْمك فلان . فإن كانت همزة الوصل مفتوحة ، وهي التي تكون مع الألف واللام من نحو : الرجل والغلام ، فإن هذه إذا دخلت معها ألف الاستفهام[5] مددت ولم تحذفها فقلت : ءآلرجل[6] عندك ، لأنك لو حذفتها لالتبس الخبر بالاستخبار . قال الله سبحانه : (ءآلله أَذِنَ لكم) [7] ، (ءآلذكرينِ حَرَّم أم الأُنْثيين) [8] . فقس على ذلك [موفقاً إن شاء الله تعالى] [9] .

قال الشيخ رحمه الله [10] : ومعنى قولنا « وكلّ حكم لزم الشديدة فإنه يلزم الخفيفة ، إلا في حال الوقف فإنها تبدل ألفاً [11] إذا كان ما قبلها مفتوحاً ، فإذا لقيها ساكن فإنها تحذف » أنّ[12] الحكم في الشديدة والخفيفة حكم واحد . وهو أنّ الفعل المضارع معهما مبني على ما ذُكر ، من الفتح مع المذكر ، والكسر

---

١ – في د ، ل ، م : « الذي من أجله » .
٢ – في الأصل : « تقدمها » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .
٣ – في الأصل : « أو عمرو » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .
٤ – من د ، ل . وفي الأصل ، ك : « بين الاستفهام وبين الخبر » . وفي م : « وبين الجرّ » ، وهو تحريف .
٥ – في د : « همزة الاستفهام » .
٦ – كتبت في الأصل ، ل : « آلرجل » ، وفي د ، م : « االرجل » ، وقد اخترت ما ورد في « ك » لأنه مطابق لرسم القرآن الكريم .
٧ – يونس ، من الآية ٥٩ .
٨ – الأنعام ، من الآية ١٤٣ ، ومن الآية ١٤٤ .
٩ – من د ، ل ، م .
١٠ – « قال الشيخ رحمه الله » ليست في د ، ل .
١١ – عبارة : « فإنها تبدل ألفاً » ليست في ل . وعبارة د : « فإن الخفيفة تبدل ألفاً » .
١٢ – في الأصل ، د : « فان » ، وفي م : « لأن » . وما أثبت من ك ، ل .

مع المؤنث ، والضمّ مع جماعة الرجال ، لا يختلف حكمهما في شيْ من ذلك . وإنما يختلفان في أشياء أخر غير ذلك [١] .

منها أن التأكيد بالشديدة آكد من التأكيد بالخفيفة . فالتأكيد بالنون الشديدة بمنزلة التأكيد باسمين في قولك : قام القوم كلُّهم أجمعون . والتأكيد بالنون الخفيفة بمنزلة التأكيد باسم واحد [٢] من قولك : قام القوم كلُّهم .

ومنها أن تأكيد الخفيفة لا يقع في تثنية ولا مع نون جماعة النساء [٣] ، لئلاّ يجمع بين ساكنين . لأنّ ألف التثنية ساكنة والنون ساكنة ، وكذلك [ألف الفصل بعد] [٤] نون جماعة النساء ساكنة ، ولا يجوز كسرها لالتقاء الساكنين ، لأن نون التأكيد الخفيفة لا تُحرك [٥] بحال خلافاً للتنوين الذي في الأسماء . وهذا أحد الفروق بين [٦] النون الخفيفة المؤكِّدة [٧] وبين التنوين في الأسماء . فأما قراءة ابن عامر [٨] : (فاستقيما ولا تَتَّبِعانِ) [٩] – بتخفيف النون وكسرها – فليست النون نون تأكيد ولا « لا » [١٠] حرف نهي ، وإنما النون نون إعراب وعلامة

---

١ – في د : « أشياء أخرة وذلك » . وهو تحريف .

٢ – في الأصل : « كالتأكيد باسم واحد » . وفي ك : « بمنزلة اسم واحد » . وما أثبت من د ، ل ، م .

٣ – هذه عبارة الأصل ، وفي سائر النسخ : « ومنها أن نون التأكيد الخفيفة لا تقع في تثنية ولا مع نون جماعة النساء » .

٤ – من ل .

٥ – في ك : « لا تكسر » .

٦ – في د ، م : « أحد الفروق التي تكون بين » . وفي ك ، ل : « أحد الفروق التي بين » .

٧ – في د ، ل : « المذكورة » .

٨ – عبد الله بن عامر اليحصبيّ . أحد القراء السبعة . وقارئ أهل الشام . قرأ القرآن الكريم على المغيرة بن أبي شهاب عن قراءته على عثمان بن عفان رضي الله عنه . وقيل إنّه قرأ على عثمان نفسه نصف القرآن . ولد سنة ٢١ هـ ، وتوفي سنة ١١٨ هـ . العبر ١٤٩/١ ، وميزان الاعتدال ٤٤٩/٢ ، وغيرها .

٩ – يونس ، من الآية ٨٩ وهي (قال قد أُجيبتْ دعوتُكما فاستقيما ولا تَتَّبِعانِّ سبيلَ الذين لا يعلمون) . وقد قرأ الجمهور بتشديد النون وكسرها على أنها نون تأكيد شديدة لحقت فعل النهي . وقرأ ابن عامر بتخفيف النون وكسرها . فذهب يونس والفرّاء إلى أنها نون تأكيد خفيفة كسرت كما كسرت الشديدة . ومذهب سيبويه والكسائي أنها نون الرفع ، والفعل منفي والمراد منه النهي .
انظر البحر المحيط ١٨٧/٥ ، والبيان لابن الأنباري ٤٢٠/١ ، والنشر ٢٨٦/٢ .

١٠ – في ل : « وليست لا » .

رفع و « لا » حرف نفي ، والجملة في موضع نصب ، وانتصابها على الحال ، لأن الواو التي قبلها واو حال ، فكأنه قال : فاستقيما وانتما غير مُتَّبِعَينِ [سبيل الذين لا يعلمون] ، أي استقيما في هذه الحال . فوضع هذه الجملة نصب [على الحال] [1] . وان شئت قدرتها : فاستقيما غيرَ متَّبِعَينِ . فهذا التقدير تقدير المفردات ، والأول تقدير الجمل ، لأن واو الحال مقدرة [2] بالجمل ، وتلك الجمل في موضع نصب على الحال . تقول : جاء فلان وما له عقل ، أي [جاء] [3] غيرَ عاقلٍ ، أو : جاء لا عاقلاً .

ومنها أن نون التأكيد الخفيفة لا تثبت في الوقف كما لا يثبت التنوين في الأسماء في الوقف ، وإنما تثبت في الوصل كما يثبت التنوين [في الأسماء] [4] في الوصل ، فتقول : اضرِبَنْ يا زيدُ ، واضربِنْ يا هندُ ، واضربُنْ يا رجال . فإذا وقفت ذهبت النون من جميع ذلك فقلت للمذكر : اضربا ، بالألف . والألف بدل من النون الخفيفة مثل التنوين في النصب إذا قلت : اضربْ زيدا . ومع المؤنث : اضربي ، تذهب النون وتعود الياء التي كانت للمؤنث [5] ، لأنها إنما انحذفت لالتقاء الساكنين . وفي الجماعة : اضربوا ، تعود الواو لأن حذفها إنما كان لالتقاء الساكنين . فإن كان الفعل مرفوعاً عادت النون التي كانت للإعراب. [31] وهذا من عجائب الأشياء إعراب يزول وصلاً / ويثبت [6] وقفاً . وذلك قولك [في الوصل] [7] : هل تضرِبنْ [8] يا هندُ ، فإذا وقفت قلت : هل تضربينْ . فهذه النون التي في [9] الوقف هي النون التي كانت في الأصل علامة الإعراب

---

١ ـ من د .
٢ ـ في الأصل : « مقدر » .
٣ ـ من ل .
٤ ـ من د .
٥ ـ في م : « في المؤنث » .
٦ ـ في د ، ل ، م : « ويعود » .
٧ ـ من م .
٨ ـ في الأصل : « تضربنَّ » ، بشدّة فوق النون ، وهو خطأ لأن الكلام على النون الخفيفة . وانظر الأشموني ٥٠٤/٢ .
٩ ـ في الأصل : « التي كانت في . . . » .

للرفع[١] . وإنما زالت لأجل نون التأكيد ، [فلما زالت نون التأكيد][٢] في الوقف ، وعادت الياء عادت نون الإعراب وسكّنتها لأنك لا تقف على متحرك.

وكذلك تفعل [أيضاً][٣] مع جماعة المذكر[٤] ، تقول : هل تضرِبُنْ يا رجال . وإذا وقفت قلت : هل تضربُونْ . فعادت الواو والنون لما ذكرنا .

ومنها أن نون التأكيد الخفيفة إذا لقيها ساكن من كلمة بعدها حُذفت ، بخلاف التنوين . لأن التنوين يُحرك لالتقاء الساكنين . مثل : (قل هو الله أَحَدُنِ الله الصَّمَد)[٥] ، وهذه[٦] تحذف . تقول : اضربَ الرجلَ[٧] . كان أصله اضربَنْ رجلاً ، فلما دخلت الألف واللام في « الرجل » التقى ساكنان ، فحذفتها لالتقاء الساكنين . بخلاف التنوين ، لأن التنوين أمكن وأقوى في الأسماء فثبت وحُرك . والنون الخفيفة دون ذلك ، فلذلك حذفت ولم تحرك . ولما حذفت بقيت الحركة[٨] التي قبلها على ما هي عليه لتدل على المحذوف .

وأما اختصاص هاتين النونين بفعل الأمر والنهي والاستفهام والقسم[٩] ، فلأن[١٠] الأصل في دخولهما أن يكون على فعل غير واجب ، فلا يجوز إدخالهما

---

١ ـ في د ، ل ، ك : « علامة الرفع » ، وفي م : « علامة للرفع » .
٢ ـ من د ، ل ، م : وعبارة ك : « لأجل نون التأكيد في الوقف وعادت الياء لما عادت نون الإعراب » .
٣ ـ من ل .
٤ ـ في الأصل : « مع الجماعة المذكر » .
٥ ـ الاخلاص ، الآيتان ١ ، ٢ . وقد كتبتُ (أحد) حسب نطقها .
٦ ـ في د : « وهي » .
٧ ـ في ك : « اضربا الرجل » . وهذا خطأ .
٨ ـ في الأصل ، ك : « الحركات » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .
٩ ـ ويضاف إليها الشرط والجزاء . وورود نوني التوكيد معهما قليل . والأكثر مجيء التوكيد مع « إمَّا » نحو قوله تعالى : « وإمّا تخافَنَّ » و « إمّا تَرَيِنَّ » . ومن وروده مع غير إمّا قول الشاعر :

مَنْ نثقفَنْ منهم فليس بآيبٍ ... أبداً وقتلُ بني قتيبةَ شافي

وقول الآخر :

فهما تشأ منه فزارة تعطكم ... ومهما تشأ منه فزارة تمنعا

أي « تمنعنْ » فأبدل النون ألفاً . أنظر الأشموني ٤٩٦/٢ وما بعدها .
١٠ ـ في م : « فإنّ » .

في الكلام الخبري ، لا يجوز « زيد يقومَنْ » ، ولا « يقومَنَّ » . وأكثر استعمالهما فيما ذكرناه من هذه المواضع فلذلك لم يجز أن تتعدّياها [١] .

وأما قولنا : « **وجملة خواص الأفعال لا تخلو أيضاً من أربعة أقسام . إما أن تكون من أوله ، مثل : قد والسين وسوف [٢] . وإما من آخره ، مثل اتصال الضمير به على حدّ فعلا وفعلوا وفعلن . وإما من جملته ، مثل كونه أمراً ، أو نهياً ، أو متصرفاً . وإما من معناه ، مثل كونه خبراً ولا يخبر عنه** » .

فإن الغرض بهذا التفصيل [٣] حصر خواصّ الأفعال ، كالغرض في حصر خواصّ الأسماء . فأُجملت ها هنا خواص الأفعال ، كما أجمل [٤] فيما تقدم خواصّ الأسماء من الجهات الأربع .

فالأولية مثل « قد » ، ومعناها مع الماضي التوقع والتقريب ، مثل : قد قام . ومع المستقبل التقليل [٥] ، مثل : قد يقوم .

و « السين » و « سوف » ، ومعناهما التنفيس في الأزمان ، إلا أن زمان « سوف » أنفس في الاتساع من [زمان] [٦] « السين » ، كقولك : سيقوم ، وسوف يقوم [٧] .

ويلحق بالخواص الأوليّة الجوازم كلّها ، مثل « لم » و « لما » و « لام الأمر » و « لا » في النهي ، و « إنْ » في المجازاة . ويلحق بها أيضاً « لو » لأنها مختصة بالأفعال .

---

١ – في الأصل ، ك : « تتعداها » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٢ – في د : « قد ولو والسين وسوف » .

٣ – من الأصل ، وفي سائر النسخ « بهذا الفصل » .

٤ – في ل : « فجملنا ها هنا . . . كما جملنا » .

٥ – وتفيد أيضاً التوقع مع المضارع كقولك : « قد يقدم الغائب اليوم » إذا كنت تتوقع قدومه . ومن معانيها أيضاً التحقيق . وذكر سيبويه من معانيها التكثير ، قال الهذلي :

قد أترك القِرْنَ مصفرّاً أناملُه   كأنَّ أثوابهُ مُجَّتْ بِفِرْصادِ

أنظر مغني اللبيب ١/١٧٣ .

٦ – من ك ، د ، م .

٧ – في د : « وسوف يقوم الوقوع » ، وهو خطأ .

والآخرية[1] مثل اتصال الضمير به[2] على حدّ : فعلا وفعلوا وفعلْنَ ، مثل : ضربا ، وضربوا ، وضربْنَ ، ويضربان ، وتضربونَ [وتضربين][3] . ولذلك حكمنا على « ليس » بالفعلية لأنك تقول : ليسا[4] وليسُوا ولسْنَ . وكذلك حكمنا على « عسى » بالفعلية ، لقولك : عسى [وعسيا][5] وعسَوا وعسينَ . ويلحق بذلك تاء التأنيث التي تكون [تاء] في الوصل والوقف ، مثل ضربتْ هندٌ ، وهندٌ ضربتْ . ولذلك حكمنا على « نِعْمَ » و « بِئْسَ » بالفعلية ، لأنك تقول : نعمتْ المرأةُ [هندٌ] ، وبئستْ المرأةُ [هندٌ] .

ويلحق به بناؤه على الفتح من غير عارض عرض له . ولذلك حكمنا على فعل التعجب من مثل : « ما أحسنَ زيداً » بالفعلية ، وبغير ذلك[6] . بدخول نون الوقاية [فيه][7] ، مثل : ما أحسنني ، وما أصنعني . وهذه النون لا تكون إلاّ في الأفعال خاصة وما شبّه بالأفعال ، فلذلك كانت من خواصّ الأفعال .

والتي من جملته من الأمر والنهي والتصرّفِ ظاهرٌ[8] . يجمعه التصرّف بالماضي[9] والحاضر والمستقبل والأمر والنهي . مثل : فعل ، يفعل ، سيفعل ، افعل ، لا تفعل . فهذا تصرف [في][10] جملة الكلمة ، وتَلَعُّبٌ بها من جميع جهاتها[11] . ولا يكون ذلك إلا في الأفعال دون غيرها . فأما أسماء الفاعلين من نحو : الآكل والشارب ، والمفعولين من نحو : المأكول والمشروب ،

---

١ ــ في م : « والأخيرية » .
٢ ــ في د ، ل ، م : « بها » .
٣ ــ من ك ، م .
٤ ــ في م : « لسنا » .
٥ ــ من ك ، د ، ل . وفي م : « كقولك عسينا وعسوا وعسينَ » .
٦ ــ في ل : « ويعتبر ذلك » ، وهو تحريف .
٧ ــ من ل .
٨ ــ في د : « والتصرف الظاهر » ، وفي ل : « والتصرف ، وهو ظاهر » .
٩ ــ في ك : « يجمع التصرف بالماضي » ، وفي ل : « يجمع التصرف الماضي » .
١٠ ــ من ك ، د ، م .
١١ ــ في ل : « فهذا التصرف من جملة الكلمة ، والتقلب في جميع أحوالها » ، وفي م : « وتقلب » .

وأسماء الحدث من نحو : الأكْل والشرْب ، وأسماء الأفعال من نحو : أَكالِ وشَرابِ ونَزالِ وتَراكِ ، وأسماء الزمان والمكان من نحو : المأْكَل والمَشْرَب ، لمكان الأكل والشرب وزمانيهما[1] ، فإن جميع ذلك على اختلاف أنواعه أسماء ، لصحة علامة الإسمية فيها . فكان[2] الأفعال كلها خمسة ، والأسماء المشتقة منها خمسة . والأفعال التي لا تتصرّف خمسة مع ما حمل عليها[3] . فاحفظ[4] ذلك فإنك تحيط بمشيئة الله تعالى معه بجميع الأفعال حتى لا يُشْكل عليك منها شيءٌ ، ولا من الأسماء ، ويكون ما عدا ذلك حروفاً على ما يأتي تعديده في فصل الحروف[5] .

والتي[6] من معناه مثل كونه خبراً ولا يخبر عنه . فالأفعال الخبرية هي التي تحتمل الصدق والكذب من نحو : فلانٌ سافر ، وما سافر فلانٌ ، وفلانٌ فعل كيتَ وكيتَ وما فعل كيتَ وكيتَ . فأما الأوامر والنواهي من نحو : افعلْ ، ولا تفعلْ ، فليست بأخبار لأنها ليست محتملة صدقاً ولا كذباً . وكذلك الاستخبار [٣٢] من نحو [قولك][7] : أقام فلان أم لم يقم ؟ . / فاعرف ذلك وقس عليه [تصب][8] إن شاء الله .

---

١ - في ك ، د ، م : « وزمانهما » ، وعبارة ك : « المأكل والمشرب أسماء ظروف لمكان الأكل والشرب وزمانهما » .

٢ - في ل : « فكانت » .

٣ - سيأتي في الورقة ٧٣ الكلام على الأفعال الخمسة التي لا تتصرّف مع ما حمل عليها ، وهي : عسى وليس ونعم وبئس وفعل التعجب وحبّذا .

٤ - في ك : « فالحظ » .

٥ - في د : « على ما يأتي بيانه في فصل الحروف » ، وفي ل : « على ما يأتي تقديره في فصل الحرف » .

٦ - في ك : « والذي » ، وفي د : « وأما التي » .

٧ - من د .

٨ - من م .

الفصل الثالث

فصل الحرف[1]

أما قولنا : « **الحرف ما أبان عن معنى في غيره ، ولم يكن أحد جزأي الجملة ، خلافاً للاسم والفعل**[2] . **من**[3] **نحو « مِنْ » و « إلى » وشبهه** » .

فإن القصد بهذه الزيـادة الاحتراز من الذي [والتي] ، وسائر الأسماء الموصولات ، فإنها أسماء[4] لا تفيد إلا بصلاتها ، كالحروف التي لا تفيد معنى إلا في غيرها[5] ، لكنها تكون تارة مبتدأ ، وتارة خبر ابتداء ، وتارة فاعلة [وتارة مفعولة][6] . وليس لشيئ من الحروف مثل ذلك . مثال الفاعل : جاءني الذي عندك ، ومثال المبتدأ : الذي عندك جاءني ، ومثال الخبر : هو الذي عندك[7] ، [ومثال المفعول : رأيت الذي عندك][8] .

وأما قولنا : « **وإنما لقب هذا النوع حرفاً لأنه أُخذ من حرف الشيء ، وهو طرفه . من حيث كان معناه في غيره ، فصار كأنه طرف له** » .

فإنّ هذا كلام بيِّن في تفسير الاشتقاق كتفسير اشتقاق الاسم[9] « لم سُمي اسماً » ، واشتقاق الفعل « لم سُمي فعلاً »[10] .

---

١ ــ في الأصل : « فصل الحروف » » ، وفي م : « وهو فصل الحروف » ، وما أثبت من ك ، د ، ل .

٢ ــ في ك ، د : « خلاف الاسم والفعل » .

٣ ــ كلمة « من » ليست في ك ، ل ، م .

٤ ــ في د ، ل : « وسائر الأسماء الموصولات وشبهها لأنها أسماء » .

٥ ــ في النسخ الأخرى : « مع غيرها » .

٦ ــ من د .

٧ ــ من الأصل ، وفي سائر النسخ : « هذا الذي عندك » .

٨ ــ من د .

٩ ــ في ل : « فإن هذا كالكلام في تفصيل اشتقاق الاسم » ، وفي د : « فإن هذا كلام بيّن في تفصيل الاشتقاق كتفصيل اشتقاق الاسم » .

١٠ ــ في م : « كتفسير الاشتقاق للاسم لم سمي اسماً وتفسير اشتقاق الفعل لم سمي فعلاً » ، وفي ك : « كتفسير اشتقاق الاسم ولم سمي اسماً ، واشتقاق الفعل ولم سمي فعلاً » .

وأما قولنا : « **وقسمته ثلاثة**[1] : **حروف عاملة ، وحروف غير عاملة ، وحروف تعمل على صفة ولا تعمل على [صفة]**[2] **أخرى** » .

فإن هذه قسمة الحروف التي تُسبِّبَ بها إلى حصرها كما تُسبب في معرفة[3] قسمة الأفعال والأسماء إلى حصرها .

وأما قولنا : « **وأما الحروف العاملة فثمانية وثلاثون حرفاً** » .

فإنه نظر إلى جميع الحروف العاملة[4] . ولما كان عملها لا ينفك من أقسام أربعة : نصب الأسماء ، وجرّ الأسماء ، ونصب الأفعال ، وجزم الأفعال ، حصر ذلك بالعد[5] ، فإن الحروف العاملة مشكلة جداً . ونبدأ بالأولى فالأولى[6] منها على الترتيب . فلذلك قلنا :

« **منها ستة تنصب الاسم وترفع الخبر ما لم يكن معها « ما » ، وذلك إنَّ وأَنَّ وكأنَّ ولكنَّ وليتَ ولعلّ ، مثل : إنَّ فلاناً فاعلٌ ، وإنما فلانٌ فاعلٌ . وكلّها تعمل عملاً واحداً . وكلها إذا دخل عليها ضمير الشأن والقصة ارتفع الاسمان بعدها ، مثل : إنّهُ زيدٌ قائمٌ . وكلّها إذا دخلت عليها « ما » كفّتها**[7] **. وكلّ ما جاز أن يكون صلة للذي وأخواتها جاز أن يكون خبراً لها . وكلّها لا يجوز أن تتقدم أخبارها على أسمائها إلا إذا كان الخبر ظرفاً**[8] **، أو جاراً ومجروراً . وكلّها لا تدخل اللام في خبرها إلا في « إنَّ » وحدها**[9] **. وكلّها لا يعطف على**

---

١ – في م : « وقسمة الحروف ثلاثة » .

٢ – من ل ، م .

٣ – في الأصل : « التي نسبت بها إلى حصرها كما نسبت في معرفة » ، وفي ك : « التي يستند معها إلى حصرها كما يستند في معرفة » ، وفي د : « التي تستند بها الى حصرها كما استند في معرفة » ، وفي م : « التي يستند معها إلى حصرها كما استند في معرفة » . وما أثبت من ل .

٤ – في الأصل : « إلى أقسام جميع الحروف العاملة » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٥ – « بالعد » من الأصل ، وفي باقي النسخ : « بالعدة » .

٦ – في ك : « وبُدي بالأَوْلى فالأولى » . وفي د ، ل : « ونبدأ بالأول فالأول » . وفي م : « بدي بالأول فالأول » .

٧ – عبارة : « وكلها إذا دخلت عليها ما كفتها » من الأصل ولم ترد في النسخ الأخرى .

٨ – في ك ، م : « إلا إذا كان ظرفاً » .

٩ – في د : « في أخبارها إلا على إنّ وحدها » ، وسقطت كلمة « وحدها » من ك ، م .

موضعها[1] بالرفع إلا في « إنَّ » و « أَنَّ »[2] .

فإن جميع هذه الأحكام الثمانية المجملة لا غنى بك[3] عن معرفتها لكثرة دورها وانتشارها .

فالعلّة أولاً في إعمال هذه الحروف أنها مشبهة للأفعال من جهة لفظها ومعناها . فلفظها بناؤها على الفتح ، واتصال الضمير بها . وأنها[4] شابهت الأفعال لاتصال نون الوقاية بها نحو : إنّني . ومعناها التأكيد والتشبيه والاستدراك والتمنّي والترجّي . فأعطيت بهذا القدر من الشبه حكماً من العمل ، وهو نصب الاسم ورفع الخبر ، فلذلك قلنا : « إنَّ فلاناً فاعلٌ » ، بنصب الأوّل ورفع الثاني .

فإن دخلت « ما » كفت [إنَّ] عن العمل لأنها ليست بمستحقة للعمل إلا بحكم الشبه[5] ، فإذا دخل عليها مانع نقلها إلى حال الابتداء[6] . فصارت هذه الحروف حينئذ حروف ابتداء ، وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، فقلت : إنما فلانٌ فاعلٌ ، و (إنَّما اللهُ إلَهٌ واحدٌ)[7] .

---

١ — في ك ، م : « مواضعها » .

٢ — في الأصل ، د ، ل : « إلا في إنَّ ولكنَّ » ، وما أثبت من م . وفي ك : « إلا في إنَّ » . والمشهور عند النحويين أن « إنّ وأنّ ولكنّ » يعطف على مواضعها بالرفع ، ولكن المؤلف لم يذكر « لكن » في شرحه للمتن ولذلك أثبتُ ما في « م » . وانظر الأشموني ١٤٣/١ ، وابن عقيل ٣٧٥/١ .

٣ — في د ، ل : « لك » .

٤ — في الأصل : « أنها » ، ولم ترد عبارة « أنها شابهت الأفعال لاتصال نون الوقاية بها نحو إنني » إلاّ في الأصل .

هذا ولا يعتبر اتصال الضمير بها من دلائل مشابهتها الفعل ، لأن الضمير يتصل بالاسم ايضا نحو كتابكم ، وقد ذكر البصريون خمسة وجوه للمشابهة بين « إن وأخواتها » والفعل . الأول : أنها على وزن الفعل . الثاني : بناؤها على الفتح . الثالث : أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم الرابع : أنها تدخلها نون الوقاية كما تدخل على الفعل . الخامس : أن فيها معنى الفعل ، فمعنى « إنّ وأنّ » حَقَّقْت . ومعنى « كأنّ » شبهتُ ، ومعنى « لكنّ » استدركتُ . ومعنى « ليت » تمنيتُ ، ومعنى « لعلّ » ترجيتُ » . راجع الانصاف ١٧٦/١ .

٥ — في د ، ل : « إلا بقدر الشبه » .

٦ — في م : « إلى حكم الابتداء » ، وفي د : « إلى حال الابتداء والخبر » .

٧ — النساء ، من الآية ١٧١ . و « ما » كافة لخمسة من هذه الحروف عن العمل . أما « ليت » فيجوز فيها الإعمال والإهمال . انظر ابن عقيل ٣٧٤/١ . والأشموني ١٤٣/١ .

والعلة في [كونها] كلّها تعمل [1] عملاً واحداً أنها كالأفعال التي يعمل كلّ جنس منها عملاً واحداً ، فما اقتضى معناه أن يتعدى إلى واحد تعدّى إليه ، وما اقتضى معناه أن يتعدى إلى اثنين تعدى إليهما ، على ما تراه فيما بعد . فلذلك لم يختلف جنس العمل .

وجُعل المنصوب مقدماً على المرفوع لأنها شُبهت [2] من الأفعال بما تقدم مفعوله على فاعله .

والعلة في أنها إذا دخل عليها ضمير الشأن والقصة ارتفع الاسمان بعدها في مثل : إنَّه زيدٌ قائمٌ ، [هو] [3] أن ضمير الشأن والقصة لا يُفسّر أبداً إلا بجملة ، والجملة محكية مؤداة على ما هي عليه ، فصارت في الظاهر كأنها لم تعمل شيئاً ، وهي في التقدير عاملة . لأنك إذا قلت : إنه زيدٌ قائمٌ ، فالهاء في موضع نصب ، وليست براجعة على مذكور [قبلها] [4] ، وإنما هي مفسَّرة بما بعدها ، وذلك الذي بعدها هو الجملة المذكورة ، تالية [مُبيِّنة] [5] لها ، فلا تحتاج [6] من هذه الجملة إلى عائد لكونه إياها ، إذ الهاء هي قولك « زيد قائم » .

والعلة في كون أخبارها مقسمة تقسمة الصلة [7] أن [8] الصلة لا توصل إلا بجملة خبرية محتملة الصدق والكذب . والجمل الخبرية لا تنفكّ من أربعة أقسام : مبتدأ وخبر ، ومثاله : إنَّ زيداً أبوه منطلقٌ . وفعل وفاعل ، ومثاله : إنَّ زيداً انطلقَ أبوه . وشرط وجزاء [9] ، ومثاله : إنَّ زيداً إنْ انطلقَ أبوه انطلقَ

---

١ – في م : « والعلّة في كونها كلّها آلة تعمل » .
٢ – في ل : « وجعل النصب مقدماً على الرفع لأنها تشبه » .
٣ – من ك .
٤ – من م .
٥ – من د ، م .
٦ – في ك ، م : « ولا يحتاج » .
٧ – في ك : « والعلة في كون أخبارها مقسمة بقسمة الصلة » ، وفي ل : « والعلة في كون خبرها مقسماً بقسمة الصلة » .
٨ – في الأصل ، ل ، د : « لأن » ، وما أثبت من ك ، م .
٩ – من الأصل . وفي النسخ الأخرى : « وجملة من شرط وجزاء » .

أخوه . وظرف ، ومثاله : إنَّ زيداً عندك . وهذا الظرف يقدر تارة بالجملة وتارة بالمفرد . والأجود إذا وقع خبراً أو صفة أو حالاً أن يقدّر بالمفرد ، لأنه أخصر من الجملة . / وإذا وقع صلة فلا يقدر إلا بالجملة ، لأن « الذي » وأخواتها [٣٣] لا تقدر صلاتها إلا بجملة . فاعرف ذلك[1] .

والعلّة في امتناع تقديم أخبارها على أسمائها في جميع المذكور ، سوى الظرف والجار والمجرور ، هو أن هذه الحروف إنما عملت بحكم الشبه ولم يبلغ[2] من قوتها أن يكون حكمها حكم « كان وأخواتها » التي هي أفعال . لأنها[3] لما تصرفت في أنفسها تصرفت في أخبارها بالتقديم لها[4] على أسمائها ، وعليها في أنفسها . وليس كذلك « إن » وأخواتها ، لأنه لا يجوز أن يتقدم شيءٌ بحال عليها في أنفسها . فأما على أسمائها فلا يجوز إلا في الظرف والجار والمجرور . مثال الظرف : إن عندك زيداً . ومثال الجار والمجرور : إن في الدار زيداً ، و (إنّ فيها قوماً جبّارين)[5] . وإنما جاز هذا خاصة في الظرف والجار والمجرور لاتساعهم في الظروف وما نزل منزلتها . ألا تراهم قد فصلوا بالظرف[6] بين المضاف والمضاف إليه في مثل قولهم :

* للهِ دَرُّ اليـومَ مَنْ لامَهَـا [7] *

---

١ – في د : « لأن الذي وأخواتها لا توصل إلا بجملة فاعرف ذلك » ، وفي ل : « كالذي وأخواتها لأنها لا توصل إلا بالجملة فاعرف ذلك » ، وفي م : « لأن الذي وأخواتها لا توصل إلا بجملة » .

٢ – في ك : « فلم تبلغ » . وفي د ، ل : « فلم يبلغ » .

٣ – كلمة « لأنها » من الأصل ، وليست في النسخ الأخري .

٤ – في ل : «تصرفت في معمولها بالتقديم له » . وفي الأصل : « بالتقدم » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٥ – المائدة ، من الآية ٢٢ .

٦ – في ك ، ل م : « بها » ، وفي الأصل : « بهما » ، وما أثبت من د .

٧ – هذا عجز بيت لعمرو بن قميئة ، وهو من شواهد سيبويه ٩١/١ ، والمبرد في المقتضب ٣٧٧/٤ ، وابن يعيش ٢٠/٣ . وغيرهم .

والبيت مع اثنين آخرين في ديوان عمرو ١٨٢ :

قد سألتْـني بنت عمـرو عـــن الـ ـأرضِ الـتي تنـكر اعلامَهَـا
لـمـا رأت « ساتِيدَمَــا » استعبرتْ لله درّ اليــــومَ مــن لامهـا
تذكــرتْ أرضــاً بهـــا أهلهــــا أخوالَهَــــا فيهـا وأعمامَهَا

وساتيدما : اسم جبل ، ذكره ياقوت مع خلاف في تحديد مكانه . وانظر الخزانة ٢٤٧/٢ .

فـ « من لامها » في موضع جر بالإضافة إلى « درّ » ، وقد فصل بينهما باليوم .

فهذه الحروف أولى بأن يفصل بينها وبين أسمائها بالظروف [1] ، لأن هذه الظروف [2] وإن تعلقت بالاستقرار المحذوف فإن ذلك المحذوف لا يُقدّر إلاّ أخيراً ، فإذا قلت : إنّ عندك زيداً ، فتقديره : إنّ عندك زيداً مستقِرٌّ . لأنّ تقديره أولاً قبل الظرف ، أو بعد الظرف بينه وبين الاسم [3] ، يؤديك إلى تقديم خبر « إنّ » على اسمها بغير الظرف ، وهذا غير جائز . ولذلك قُدّر أخيراً . وكذلك يقدّر في مثل : (إنّ فيها قوماً جبّارين) [4] ، أي : إنّ فيها قوماً جبارين مقيمون ، لأنّ جبّارين من نعت القوم ، وهو [5] من تمام الاسم ، وليس بحال لأنّ الحال لا يحسن من النكرة .

والعلّة في امتناع اللام من الدخول في خبر [6] هذه الحروف سوى « إن » المكسورة [هو أنّ ما سوى إن المكسورة] مثل : ليت ولعلّ وكأنّ ولكنّ قد غيّرن معنى الابتداء . واللام في الأصل هي لام الابتداء فلم يجز دخولها مع هذه الحروف المغيِّرة المعنى [7] . لا يجوز : ليت زيداً لَقائمٌ ، ولا : لعلّه لَقائمٌ ، ولا : كأنه لَقائمٌ ، ونحوه [8] .

وإنما يجوز هذا مع « إنَّ » وحدها . وجوازه مع « إنَّ » في ثلاثة مواضع ، مع الخبر في مثل : إن زيداً لَقائمٌ ، ومع الاسم إذا تأخر بعد الخبر مثل : إنَّ في الدار لَزيداً ، ومع الفضلة إذا كانت قبل الخبر مثل : إن زيداً لَطعامَك آكلٌ .

والذي لا يجوز ثلاثة أيضاً . لا يجوز الجمع بين إنّ واللام [9] ، لا تقول :

---

١ – في الأصل : « بالظرف » .
٢ – من الأصل ، وفي النسخ الأخرى : « إلا أن هذه الحروف » .
٣ – في د : « لأن تقديره أولاً أو بعده بينه وبين الاسم » .
٤ – المائدة ، من الآية ٢٢ .
٥ – في م : « فهو » .
٦ – في النسخ الأخرى : « في أخبار » .
٧ – كلمة « المعنى » من الأصل ، ولم ترد في بقية النسخ .
٨ – من الأصل ، وفي النسخ الأخرى : « ولا كأنه لقائم كذلك » .
٩ – في د : « والذي لا يجوز الجمع بين إنّ واللام » .

إنَّ لَزيداً قائمٌ ، ولا : إن لَفي الدار زيداً ، ولا : إن زيداً آكلٌ لَطعامَك . لأنك في هذه الأخيرة قد أدخلتها على فضلة بعد الخبر . وفي الأولين [1] [قد] [2] جمعت بين حرفين مؤكدين .

والعلة في أنه لا يعطف على موضعها [3] بالرفع إلاّ في إنّ المكسورة [وحدها] [4] بلا خلاف ، و « أنّ » المفتوحة بخلاف [5] ، أن ما عدا [6] « إنَّ وأنَّ » حرف قد غيَّر [7] معنى الابتداء . فقد بطل [8] حكم الحمل على موضع الابتداء [9] . ولا خلاف في الحمل على موضع « إنّ » المكسورة ، لأنها لمجرد التأكيد من غير تعلق بعامل يعمل فيها يغيّر معناها .

وأما « أنّ » المفتوحة ففيها قولان : أحدهما مذهب الفارسي وأمثاله من المحققين [10] . أنه لا يجوز العطف على موضع « أنّ » المفتوحة ، لأن أنّ المفتوحة لا تكون مفتوحة إلا بعامل ، وذلك العامل لا يخلو من أن يكون رافعاً أو ناصباً أو جارّاً . فالرافع مثل : أعجبني أنَّك منطلقٌ ، أي أعجبني انطلاقُك ، والناصب مثل : كرهتُ أنك منطلقٌ ، أي كرهتُ انطلاقَك ، والجارّ [مثل] : عجبت من أنك منطلقٌ ، أي عجبت من انطلاقِك . أفلا ترى أنها في هذه الأحوال الثلاثة [11] قد ارتفع عنها معنى الابتداء ، إذ المبتدأ [12] لا يكون فاعلاً ، ولا مفعولاً ، ولا

---

١ — في ك : « الأُلبين » ، تحريف . وفي م : « الأولتين » ، وهي صحيحة .

٢ — من ل .

٣— في د ، ل ، م : « مواضعها » .

٤ — من د .

٥— في النسخ الأخرى : « المفتوحة الهمزة بخلاف » .

٦ — في الاصل ، د ، ل : «وما عدا» . وما أثبت من ك ، م .

٧ — في د ، ك : « إنّ وأنّ فقد غير » . وفي ل ، م : « إنَ وأنَ قد غير » .

٨ — في د ، ل ، م : « فبطل » .

٩ — في د : « على الموضع موضع الابتداء » ، وفي ك : « على موضع [illegible] » ، وفي ل : « على الموضع » .

١٠ — في د : « أحدهما مذهب المحققين كسيبويه والفارسي وأصحابه » . وفي ك ، ل ، م : « أحدهما مذهب المحققين كالفارسي وأمثاله » .

١١ — في الأصل ، ك : « الثلاث » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

١٢ — في ك ، ل : « الابتداء » .

مجروراً بعامل يتعلق بفعل[1] يدخله في جملته ويخرجه عن حدّ الابتداء وحكمه .

ولأجل ذلك اتفق الكلُّ على أنه لا يجوز الابتداء بأنَّ المفتوحة ، لأنه لا بد لها من عامل لفظي ، ولا يعمل فيها الابتداء بحال . وإذا امتنع [من][2] أنْ يبتدأ بها لهذه العلّة [المذكورة][3] ولما تقدم ذكره ، فقد ظهر أنه قد ارتفع عنها معنى الابتداء . وإذا ارتفع [معنى الابتداء][4] لم يبق لها موضع ابتداء[5] . [وإذا لم يبق لها موضع ابتداء][6] فعلى أيّ شيءٍ يُحمل العطف قبل دخولها .

ومن جوز الحمل على موضعها[7] تعلّق بنفس ظاهرها ، وأجراها مجرى « إنّ » في كونهما[8] حرفين مؤكدين لفظيين . وليس اتفاق اللفظ مما يوجب اتفاق المعنى ، لأن في كلامهم أشياء كثيرة متفقة اللفظ مختلفة المعنى[9] ، في الأسماء والأفعال والحروف والحركات . مع أنه أيضا ما اتفقا[10] من كلّ وجه . لأن « إنَّ » محركة همزتها بالكسر بالأصل[11] ، و « أَنَّ » محركة همزتها بالفتح . وأن « إنَّ » المكسورة عاملة غير معمولة[12] ، و « أن » المفتوحة عاملة / ومعمول فيها[13] . وأن « إنَّ » [٣٤] المكسورة مقدرة تقدير الجمل ، و « أنَّ » المفتوحة[14] مقدرة تقدير المفرد . ولأن[15]

---

١ - بعد كلمة « بفعل » يبدأ سقط في نسخة ك ناتج عن نقص في الأوراق ، وينتهي هذا السقط في أثناء حديثه عن الحروف الجازمة عند قوله : « وأخرجت عن معناها الذي كان لما مضى من الزمان » . وسأشير إليه في موضعه .

٢ - من د ، م .

٣ - من د .

٤ - من د .

٥ - في د ، م : « موضع مبتدأ »

٦ - من د ، ل ، م . وعبارة د ، م : « وإذا لم يبق لها موضع مبتدأ » .

٧ - في د ، م : « ومن جوز العطف مع الحمل على موضعها » ، وفي ل : « ومن جوز العطف على موضعها » .

٨ - في الأصل : « في كونها » ، وما أثبت من د ، ل ، م .

٩ - في د ، ل ، م : « متفقة الألفاظ مختلفة المعاني » .

١٠ - في الأصل : « ما اتفق » . وما أثبت من د ، ل ، م .

١١ - كلمة « بالأصل » ليست في د ، ل .

١٢ - في د ، ل ، م : « غير معمول فيها » .

١٣ - في الأصل : « ومعمولة فيهماجميعا » ، وما أثبت من د ، ل ، م .

١٤ - في الأصل : « وأنّ أن المفتوحة » ، وما أثبت من د ، م . وفي ل : « والمفتوحة » .

١٥ - في د ، ل ، م : « وأنّ المواضع » .

المواضع التي تقع فيها « إنَّ » ليست المواضع التي تقع فيها « أنَّ » . حتى [أنه] [1] إذا اتفق أن يقعا في مسألة واحدة كان المعنى مختلفاً ، مثل : خرجت فإذا إنّه عبدٌ ، وإذا أنَّه عبدٌ [2] .

وإذا ثبت بهذه الوجوه كلّها معرفة المخالفة فأيّ موضع يبقى لها من الابتداء حتى يعطف عليه [3] . لأن أحكامها في جميع وجوهها أحكام المفرد ، والمفرد لا مدخل له في المبتدأ [4] . وأحكام المكسورة أحكام الجملة [5] ، [لأنك] [6] تسقطها فتبقى جملة تامة . وهذا أوضح من أن يُزاد عليه ما لا يُحتاج إليه .

فأما إيرادهم الآية في قوله عزّ وجل (أَنَّ اللهَ برِيءٌ من المشركين ورسولُه) [7] فإنه إذا حسن الظنّ بمن جوّزه [8] فإنما هو محمول على الرواية بكسر « إنّ » ،

---

١ – من د ، ل ، م . وعبارة ل : « حتى أنه إذا اتفقا في مسألة واحدة » .

٢ – في الأصل : « فإذا إنه عبد الله ، وإذا أنه عبدٌ » ، وما أثبت من د ، ل ، م . والمراد بهذا أن المفتوحة تقدر بالمفرد ، والمعنى : فإذا العبوديةُ ، كما تقول : خرجت فإذا الأسدُ . والمكسورة تقدر بالجملة والمعنى : فإذا هو عبد الله . قال ابن هشام بعد ذكره للشاهد :

وكنت أُرى زيـــداً كما قيـــل ســـيداً إذا أنـــه عبدُ القفـــا واللهـــازم

قال : « فالكسر على معنى فإذا هو عبدُ القفا ، والفتح على معنى فإذا العبوديَّةُ ، أي حاصلة ، كما تقول : خرجت فإذا الأسد » . انظر أوضح المسالك ١/٣٤٠ .

٣ – في الأصل . ل : « حتى يحمل عليها » ، وفي د : « حتى يحمل عليه » ، وما أثبت من م .

٤ – في د ، ل ، م : « في الابتداء » .

٥ – المراد بهذه العبارة أنك عندما تقول : « علمت أنَّ زيداً قائم وعمرو » فكأنك قلت : علمت قيامَ زيدٍ وعمرو . فأنَّ مع اسمها وخبرها في تقدير المفرد ، وهذا المفرد معمول لعلمت فهو ليس بمبتدأ حتى يعطف على موضعه .

وأشهر من سار على هذا القول أبو سعيد السيرافي ، وتبعه الرضي في شرح الكافية . أنظر شرح الرضي على الكافية ٢/٣٥٣ .

٦ – من م . وفي د : « أحكام الجملة لأنها حين تسقطها تبقى جملة واحدة تامة » .

٧ – التوبة ، من الآية ٣ . والآية بتمامها : « وأذانٌ من الله ورسوله إلى الناس يومَ الحجِّ الأكبر أنَّ اللهَ بريءٌ من المشركينَ ورسولُه فإنْ تبتم فهو خيرٌ لكم وإنْ توليتم فاعلموا أنكم غيرُ مُعجزي الله وبَشِّر الذين كفروا بعذابٍ أليم » .

٨ – في د : « إذا حقق الظنّ لمن جوزه » ، وفي ل : « إذا أحسن الظن بمن جوزه » ، وفي م : « إذا حقق النظر لمن جوزه » .

وهي تُروى عن الحسن البصريّ ، وهارون عن أبي عمرو[1] . وليس هناك داع يدعو إلى الحمل على موضع « أنّ » في الآية ، لأن في الكلام مندوحة عنه[2] وهو العطف على المضمر في « بريء » . لأنه قد سد طول الكلام بالجارّ والمجرور[3] مسدّ التأكيد ، بقوله « مِنَ المشركين » ، وطول الكلام يسدّ كثيراً مسدّ التأكيد مثل : (ما أشركْنا ولا آباؤنا)[4] فلا إشكال في عطف الآباء على المضمر المرفوع من « أشركنا » ، ولا تأكيد هناك ولا فصل ولا شيئ أكثر من طول الكلام بقوله « ولا » ، مع أنَّ الطُّول بعد الواو ، وإنما المراعى أن يكون الطول قبل حرف العطف ، مثل[5] : (فأَجْمِعُوا أَمْرَكم وشركاؤُكم)[6] . على من رفع الشركاء ،

---

١ ــ في د ، م : « وهي تروى عن الحسن البصري » ، وفي ل : « وهي تروي عن الحسن » . والحسن البصري هو أبو سعيد الحسن بن يَسَار البصري . كان من سادات التابعين وكبرائهم . ومن العلماء الزّهاد . ولد بالمدينة سنة احدى وعشرين من الهجرة . وكان جريئاً لا يخشى أحداً في الحق . توفي بالبصرة سنة عشر ومائة . وقيل إن أهل البصرة كلهم تبعوا جنازته حتى أنه لم تقم صلاة العصر في الجامع يومئذ . (وفيات الأعيان ٣٥٥/١ ، وميزان الاعتدال ٥٢٧/١ ، وطبقات الفقهاء لأبي اسحاق الشيرازي ٨٧ ، وغاية النهاية ٢٣٥/١) .

وهارون هو هارون بن موسى الأعور العتكي البصريّ ، علامة ، صدوق . روى القراءة عن عاصم بن أبي النَّجُود وعبد الله بن كثير وابن مُحيصن وأبي عمرو بن العلاء ، وغيرهم . قال أبو حاتم السجستاني : كان أول من سمع بالبصرة وجوه القراءات وألفها وتتبع الشاذ منها فبحث عن إسناده هارون بن موسى الأعور وكان من القرّاء . مات هارون قبل المائتين . غايه النهاية (٣٤٨/٢) .

وأبو عمرو هو أبو عمرو بن العلاء أحد القرّاء السبعة ، وقد اختلفوا في اسمه فقيل زبّان ، وقيل غير ذلك . وسبب ذلك أن أحداً لم يجترئ فيسأله عن اسمه لهيبته في النفوس . وأخباره كثيرة ، (انظر وفيات الأعيان ١٣٦/٣ ، وغاية النهاية ٢٨٨/١ ، وبغية الوعاة ٢٣١/٢) .

٢ ــ في د ، ل : « على الموضع لأن في الكلام في الآية مندوحة عنه » ، وفي م : « على موضع أن لأن في الآية مندوحة عنه » .

٣ ــ في الأصل : « لأنه قد سد طول الكلام والجار والمجرور » ، وفي ل : « لأنه قد سد طول الكلام الجار والمجرور » ، وما أثبت من د ، م .

٤ ــ الأنعام ، من الآية ١٤٨ .

٥ ــ عبارة ل : « مع أن الطول بعد الواو . وإنما يسدّ طول الكلام مسدّ التأكيد ، في العطف على الضمائر المرفوعات ، بأن يكون الطول قبل حرف العطف ، مثل . . . » .

٦ ــ يونس ، من الآية ٧١ . والرفع قراءة يعقوب كما في النشر ٢٨٦/٢ . قال أبو حيان في البحر المحيط ١٧٩/٥ : « قرأ أبو عبد الرحمن ، والحسن ، وابن أبي اسحاق وعيسى بن عمر ، وسلاّم ، ويعقوب فيما روى عنه « وشركاؤكم » بالرفع . ووجّه بأنه عطف على الضمير في « فأجمعوا » . وقد وقع الفصل ←

لأنه[1] يرفعه بالعطف على الواو في « فأجمعوا » ، وقد سدّ « أمركم » المنصوب مسدّ التأكيد للطول به .

وأما أن يكون « الرسول » مرفوعاً بالابتداء ، والخبر محذوف ، فمنهج مسلوك ونظيره كثير في القرآن .

وإنما امتنع أن يكون محمولاً على موضع « أنَّ » لأن « أنّ » في الآية لا تخلو من أن تكون مبتدأ ، أو خبر مبتدأ ، أو مفعولة . فكونها مبتدأة[2] لا يجوز لأنّ المفتوحةَ لا يُبتدأ بها [بإجماع][3] . وكونها خبر مبتدأ ، لا تخلو أن تكون خبر مبتدأ[4] محذوف ، أو خبر « أَذان » . فكونها خبراً لأذان ممتنع ، لأنّ أذاناً نكرة ، وأنَّ المفتوحة باسمها وخبرها مقدرة تقدير المعرفة[5] . والتلخيص « أذانٌ[6] براءةُ اللهِ ورسوله من المشركين » . وكونه خبر مبتدأ محذوف[7] دعوى تحتاج إلى [إقامة] دليل ، وتكلّف تقدير محذوف ، فلم يعتدّ به . فلم يبق إلا أن يكون معمولاً لأذان على تقدير جارٍّ ، كأنه قال : « وأذانٌ[8] بأنَّ اللهَ » ، وإذا كان معمولاً للجارّ ، فالجارّ والمجرور[9] في موضع نصب بأذان . وإذا كان في موضع نصب بأذان فقد صار في موضع المفرد الذي هو مفعول به . وإذا صار في موضع المفرد الذي هو مفعول به بطل حكم الابتداء[10] . وإذا بطل حكم الابتداء بطل أن يكون « الرسول » محمولاً على ذلك . وهذا واضح .

بالمفعول فحسن . وعلى أنه مبتدأ محذوف الخبر لدلالة ما قبله عليه ، أي وشركاؤكم فليُجمعوا أمرهم » . وانظر اتحاف فضلاء البشر : ٢٥٣ .

١ – في ل : « كأنه » .
٢ – في م ، ل : « مبتدأ » .
٣ – من م . وفي ل : « بالإجماع » .
٤ – في ل : « ابتداء » .
٥ – في الأصل : « مقدر تقدير المعرفة » ، وما أثبت من د ، م . وفي ل : « وخبرها معرفة بتقدير المفرد » .
٦ – في الأصل : « فتلخيص خبر آذان » ، وما أثبت من د ، م . وفي ل : « والتقدير آذان . . . » .
٧ – في د ، ل : « وكونها خبر ابتداء محذوف »
٨ – في الأصل ، ل : « أذانٌ » ، وما أثبت من د ، م . والعبارة في د : لأنه كأنه قال « وأذان » .
٩ – من د ، ل ، م . وفي الأصل : « والجار والمجرور » .
١٠ – في ل : « فالجار والمجرور في موضع نصب . وإذا كان في موضع نصب فقد صار في موضع المفعول الذي هو مفعول به فبطل حكم الابتداء » .

وإنما وُسِّع الكلام في هذه المسألة حسب ما سألتَ [1] أيها الأخ - وفقك الله - وحكيت من جريانها بحيث جرت ووقع التنازع فيها [2] على الصفة التي انتهت. ولكلٍّ اجتهاده. والله الموفق للإجابة [والسلامة] [3] ومجزل الخير لمن تولى في مثله حسن النيابة [4]. وبالله التوفيق.

* * *

وأما قولنا: « ومنها تسعة أحرف تنصب الفعل المستقبل. وهي: « أنْ » الخفيفة المصدرية [5] إذا كان قبلها فعل طمع واشفاق. و« لن » على كلّ حال، ومعناها نفي المستقبل. و« إذن »، ومعناها الجواب والجزاء، إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها، ولم يكن معها حرف عطف، ولم يكن الفعل فعلِ الحال [6]. و« كي » على كلّ حال، ومعناها الغرض، و« حتى » إذا كانت بمعنى « كي »، أو « إلى أن » و« الفاء » إذا كانت جوابا لاستفهام [7]، أو أمر، أو نهي، أو جَحْد، أو عَرْض، أو تمنٍّ، أو تحضيض، أو دعاء. و« الواو » إذا كانت جوابا بمعنى الجمع [8]. و« أو » إذا كانت بمعنى « إلاّ أنْ » [9]. « واللام » في الموجب وغيره. كل هذه إذا كانت علي هذه الصفة المخصوصة نصبتْ الفعل المستقبل من نحو: أريد أن تفعلَ، ولِيَفعَلَ [10]، [ولن يفعل] [11].

---

١ - في م: « بحسبما سألت عنه »، وفي د: « حسب ما التمست ».

٢ - في د: « وحكيت لك من جريانها حيث جرت ووقوع النزاع فيها »، وفي م: « وحكيت من جريانها بحيث جرت ووقوع النزاع فيها »، وفي ل: « وحكيت من جريانها حيث جرت ووقع التنازع فيها ».

٣ - من د، ل، م. وعبارة د، ل: « والله الموفق للصواب والسلامة ».

٤ - في ل: « في مثله النيابة ».

٥ - في م: « وهي أن المصدرية ».

٦ - في د، ل، م: « فعل حال ».

٧ - في الأصل: « للاستفهام »، وما أثبت من د، ل، م.

٨ - في د: « بمعنى النهي عن الجمع بين الشيئين ».

٩ - في د، م: « إلى أن ». وكلاهما صحيح.

١٠ - في ل: « ولتفعل ».

١١ - من د.

فإنّ هذا فصل مختصر مستوفى الاختصار[1] ، مجمل المعاني في الحروف الناصبة للفعل المستقبل [ومعانيها][2] .

والأصل منها « أنْ » لأنها الدائرة الكثيرة الاستعمال ظاهرة ومقدرة .

وهذه التسعة على ثلاثة أقسام . منها أربعة لا تنصب إلاّ بوجودها ظاهرة . وهي « أن » إذا لم يخلفها حرف[3] ، و « لن » و « إذن » ، و « كي »[4] . وخمسة تنصب [بأنْ][5] مقدرة وهي ما بعد « حتى » و « الفاء » و « الواو » و « أو » ، و « اللام » في النفي[6] . فإنّ هذه [الحروف][7] الخمسة لا تنصب بنفسها ، وإنما تنصب بإضمار « أنْ » مقدرة بعدها . لأن كلّ حرف من هذه الحروف الخمسة – سوى / اللام – تدخل على الاسماء وعلى الأفعال . وليس عملها في الأسماء [٣٥] بأولَى من عملها في الأفعال ، ولا عملها في الأفعال بأولى من عملها في الأسماء . ولذلك كان حكم النصب لغيرها[8] ، وهي « أنْ » المقدرة بعدها . فإذا قلت : سرتُ حتّى تسيرَ ، فتقديره : سرتُ حتّى أنْ تسيرَ . فتسير منصوب بأنْ ، وأنْ تسير في موضع جرّ بحتّى ، و « حتّى » وما بعدها في موضع نصب بسرتُ . هذا هو التحقيق .

وكذلك الحكم فيما بعد الفاء والواو و أو ، أعنى بتقدير « أن » . مثال الفاء : أتقومُ فأقومَ ، أي فأنْ أقومَ . فـ « أقوم » منصوب بأن ، و « أن أقوم » في تأويل الاسم ، وذلك الاسم محمول على تأويل المصدر ، مصدر الفعل المتقدّم[9] .

---

١ – في الأصل ، ك ، ل : « مستوفَ الاختصار » . وفي د ، م : « مستوفىً في الاختصار » .

٢ – من م .

٣ – في د ، م : « خلف » .

٤ – في الأصل : « وكي تنصب ظاهرة » ثم ضرب على « ظاهرة » . وفي د ، م : « وكي تنصب ظاهرة » . والصواب ما أثبت . وسقطت عبارة : « وهي أن إذا لم يخلفها حرف ولن وإذن وكي » من ل .

٥ – من د ، ل .

٦ – في د : « في الإيجاب أو النفي » .

٧ – من ل . وعبارة م : « وهي ما بعد حتى ، واللام في النفي ، والفاء ، والواو ، وأو . فإن هذه الخمسة » .

٨ – في د ، ل ، م : « فليس عملها . . . . فلذلك كان حكم النصب لغيرها » ، وفي الأصل « بغيرها » .

٩ – في د ، ل ، م : « على تأويل مصدر الفعل المتقدم » .

وتلخيص الكلام : أيكونُ قيامٌ منكَ وقيامٌ منّي [1] . فالفاء وإن كانت جواباً فأصلها العطف . وليس هذا المعنى كمعنى الرفع إذا قلت : أتقومُ فأقومُ [2] . لأنّ الأوّل استفهام محْض ، والثاني خبر محض [3] .

ومثال الواو : لا تقم وأقومَ ، أي وأنْ أقومَ ، أي لا يجتمع قيامٌ منكَ وقيامٌ منّي [4] . وعلى هذا قولهم : لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ ، بنصب الباء . لأنّ النهي يتناول الجمع بينهما ، أي لا يكن منك أكلٌ للسمك وشربٌ للبن معاً [5] . ولو جزمت فقلت : لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللبنَ ، لكان النهي يتناولهما جميعاً مفردين ومجتمعين [6] . فمتى تناول أحدهما دون الآخر فقد عصى الناهي ، وليس كذلك في المسألة الأولى ، فمتى تناول أحدهما دون الآخر لم يكن عاصياً . ولو رفع [7] فقال : لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللبنَ ، وجعل [8] الواو واو حال ، أي : وأنت تشربُ اللبنَ ، لكانت الجملة في موضع نصب على الحال . أي لا تأكلِ السمكَ شارباً للّبن ، أي : لا تأكلْه على هذه الحال . [وهذا] [9] بمنزلة من مضغ المطعوم وهو يشرب الماء [10] . وهو خلاف المعنيين المتقدمين . فاعرف ذلك ، فإنه يكشف [لك] [11] المعاني ، ويؤكّد في نفسك

---

١ ــ في م : « أن يكون قيام منك وقيام مني » .

٢ ــ في ل : « تقوم فأقوم » ، وهذه الفاء للاستئناف ، أي أتقوم فأنا أقوم ، ومثله قول الشاعر :

ألم تسألِ الرَّبْعَ القَواءَ فينطقُ وهل تُخبرنْكَ اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ

أي فهو ينطق . المغني ١٦٨/١ ، وابن يعيش ٣٨/٧ .

٣ ــ في م : « والثاني غير محض » .

٤ ــ في ل : « لا يجتمع قياماً منك وقياماً مني » . وهو تحريف ظاهر .

٥ ــ في د ، م : « أي لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن معاً في وقت واحد » .

٦ ــ في د ، م : « مفردين كانا أو مجتمعين » .

٧ ــ العبارة في ل ناقصة ، هكذا : « ومجتمعين فمتى تناول أحدهما في المسألة الأولى دون الآخر لم يكن عاصياً ولو رفع . . » .

٨ ــ في الأصل : « وجعلت » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٩ ــ من ل .

١٠ ــ في ل : « من يمضغ المطعوم وهو يشرب اللّبن ، وفي م : « من يشرب الماء وهو يمضغ المطعوم » ، وفي د : « من يطعم المطعوم وهو يشرب الماء » .

١١ ــ من د ، ل .

عظم قدر هذا العلم ، وشدة الحاجة إلى معرفته على التحقيق ، لما تحته من المعاني المدفونة [1] .

ومثال « أو » : لَأَلْزمنَّك أو تقضيَني حقّي . أي : أو أنْ تقضيَني حقّي ، أي لَيكونَنَّ لزومٌ مني أو قضاءُ حقٍّ فيرتفع اللزوم [2] . ووجه آخر وهو أن يكون معنى الكلام معنى « إلى أنْ » فيكون غاية ، أي : لألزمَنَّكَ إلى أن تقضيَني حقّي .

ومثال « اللام » ما أكرمتُكَ لِتكرمَني ، وما أردتُكَ لِتريدَني [3] . أي لأن تريدني . فالنصب أيضاً باضمار أنْ . ولا يجوز إظهارها ولا استعمالها . كما لا يجوز مع الأربعة التي قبلها ، لأنّ الحرف قد ناب في اللفظ عنها واستغني بذكره عن ذكرها .

فإن كانت اللام في الموجَب جاز أن تأتي بها وألاّ تأتي بها ، فتقول : جئتك لِتجيئَني ، وأردتك لِتريدَني [4] ، وإن شئتَ : لأنْ تريدَني ، أي : أردتك لإرادتك [إياي] [5] . وهي [6] لام الجرّ ، ولام العلّة .

وأما معاني هذه الحروف فقد أشرت إليها . فمعنى « أنْ » الخفيفة كمعنى المصدر . وهي تصرف الكلام إلى وجهين وتنقله [نقلين ، تنقله] إلى الاستقبال ،

---

١ – في د : « عظم هذا العلم . . . . لما فيه من المعاني المدفونة » .
٢ – في ل : « ليكوننّ لزومٌ أو قضاءُ حقّ فترفع اللزوم » .
٣ – في ل : « ما لزمتك لتكرمني ، وما أريدك لتريدني » .
٤ – في د ، ل : « فتقول أريدك لتريدني » .
٥ – من م .
٦ – في ل ، م : « فهي » . والخلاصة أن لأنْ بعد اللام ثلاثة أحوال ، وجوب إظهارها إذا وقعت بين اللام و « لا » النافية ، مثل قوله تعالى : (لِئلاَّ يعلمَ أهل الكتاب) . ووجوب إضمارها بعد النفي ، وقد خصصوا النفي بأن يكون قبل كان ، مثل قوله تعالى : (وما كان الله لِيعذّبَهم وأنت فيهم) ، ولم يخصصه ابن بابشاذ كما يتضح من الأمثلة . وجواز الأمرين في الإيجاب . وإظهار « أن » وجوباً أو اختياراً بعد اللام هو القسم الثالث من أقسام الحروف الناصبة ، فقد جعلها المؤلف ثلاثة أقسام . فالقسم الأول يتضمن الأربعة التي لا تنصب إلا بوجودها ظاهرة . والقسم الثاني يتضمن الحروف التي تنصب بأن مقدرة . وهذا هو القسم الثالث ، ولم ينص عليه المؤلف ولكنه يُعرف من سياق الكلام .

وتنقله إلى تأويل الاسم . فإذا قلت : أطمع أنْ تغفرَا لي[1] ، فتقديره أطمع في الغفران المراجوٍ[2] .

ولن تخلو الأفعال الواقعة قبل « أن » من ثلاثة أقسام . إن كانت أفعال طمع وإشفاق كانت الناصبة للفعل [المستقبل][3] . وإن كانت أفعال علم ويقين كانت المخففة من الثقيلة ، فلم تنصب الفعل المستقبل . وإن صحّ[4] فيها الأمران جاز فيها الوجهان[5] . مثال الأول : أطمع أنْ تغفرَا لي[6] ، وأرجو أنْ تهبَ لي ، وأخاف أنْ تفوتَني ، وأشفق أنْ يتغيّرَ علي . ومثال الثاني : أعلم أن ستقومُ ، وأتحقق[7] أن ستفلحُ ، وأرى أن لا يخيبُ ، كل هذه مخففة من المشددة[8] التي تنصب الاسم وترفع الخبر . ومثال الثالث أفعال الحسْبان والظنّ[9] . لأنّ في الحسبان والظن ضرباً من العلم وضربا[10] من الشكّ ، فيجوز أن يقع بعدها الناصبة للأفعال والناصبة للأسماء ، وهي المخففة من المشددة[11] . وعلى ذلك يحمل قوله سبحانه : (وحسبوا أَلاَّ تكونَ فتنةٌ)[12] . على القراءتين جميعا ،

---

١ ـ في د ، ل ، م : « أطمع أن يغفرَ لي ربّي » .
٢ ـ في ل : « الموجود » .
٣ ـ من د .
٤ ـ في د ، ل ، م : « صلح » .
٥ ـ في د : « الأمران جميعاً جاز فيها الأمران جميعاً » .
٦ ـ في د ، م : « أطمع أن يغفر لي ربّي » .
٧ ـ في م : « وأتيقن » .
٨ ـ في ل : « من الثقيلة » . وفي د ، م : « من الثقيلة المشدّدة » . وعبارة « التي تنصب الاسم وترفع الخبر » الآتية ليست في ل .
٩ ـ في ل : « ومثال الثالث : ظننت ألاّ تذهبَ ، وأن لا تذهبُ . حسبت ألاّ تقعدَ ، وأن لا تقعدُ ، بالوجهين. ولذلك (كذا) ما كان من أفعال الحسبان والظن » .
١٠ ـ في الأصل : ظرباً . . . . وظرباً » ، وفي د ، ل ، م : « طرفاً . . . . . وطرفاً » .
١١ ـ في د ، م : « بعدها الناصبة والمخففة من المشددة » ، وفي ل : « بعدها الناصبة والمخففة من الشديدة » .
١٢ ـ المائدة ، من الآية : ٧١ . والرفع قراءة أبي عمرو بن العلاء ، والكسائي ، وحمزة ، وقرأ باقي السبعة بالنصب .

ومن قرأ بالرفع من العشرة يعقوب وخلف . وأضاف الدمياطي اثنين من القراء الأربعة عشر ، وهما اليزيدي والأعمش . قال أبو حيان في البحر المحيط : ٥٣٣/٣ (وقرأ الحرميان وعاصم وابن عامر ←

من نصب جعلها الناصبة [للفعل] ، وكتبها متصلة ، ومن رفع جعلها المخففة من الثقيلة ، وكتبها منفصلة . لأن التقدير : وحسبوا أَنَّه لا تكونُ فتنةٌ . حُذف الاسم ، وخُففت « أنَّ » ، ودخلت « لا » عوضاً مما لحق « أنَّ » ، فاجتمعت مع نون « أنْ » فأُدغمت فيها لفظاً وفُصلت في الخط تقديراً . والناصبة للأفعال ليست مخففة من المشدّدة بل أصلها أنْ . والمخففة من المشددة التي يرتفع [1] الفعل بعدها أصلها أنَّ [2] ، على ما بيّناه .

ولأنْ المخففة قسمان آخران . أحدهما أن تكون بمعنى أيْ ، وهي التي بمعنى التفسير [3] ، كقوله سبحانه : (وانْطلق الملأُ منهم أنِ امشُوا) [4] بمعنى أي امشوا ، فهذه لا تعمل شيئاً . ومثله : أمرتُكَ أنْ قُمْ ، [بمعنى] [5] أي قم . والقسم الآخر أن تكون زائدة ، مثل : (فلما أنْ جاء البَشيرُ) [6] / أي فلما جاء البشير . وهذه [٣٦] أيضاً لا تعمل شيئاً . فهذه أربعة أقسام .

وأما « لَنْ » فقسم واحد . وفيها قولان . أحدهما أنها مفردة . والآخر قول الخليل [رحمه الله] [7] أنها مركبة . أصلها « لا أنْ » فحذفت الألف والهمزة تخفيفاً ، فبقيت « لن » . والصحيح قول سيبويه أنها مفردة لجواز تقديم معمول فعلها عليها ، مثل : زيداً لن أضربَ . فلو كان أصلها « لا أنْ » [8] لم يجز التقديم

← بنصب نون تكون بأن الناصبة للمضارع ، وهو على الأصل . إذ « حسب » من الأفعال التي في أصل الوضع لغير المتيقن . وقرأ النحويان وحمزة برفع النون . و « أن » هي المخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف والجملة المنفية في موضع الخبر . نزل الحسبان في صدورهم منزلة العلم) . وانظر إتحاف فضلاء البشر : ٢٠٢ ، والتيسير : ١٠٠ ، والنشر : ٢/٢٥٥ .

١ ـ من د ، ل ، م . وفي الأصل : « ترفع » .
٢ ـ في د : « أنه » .
٣ ـ الكوفيون ينكرون أن التفسيرية . راجع مغني اللبيب ١/٣١ .
٤ ـ سورة ص ، من الآية ٦ .
٥ ـ إضافة من عندي كي يستقيم الكلام .
٦ ـ يوسف ، من الآية ٩٦ .
٧ ـ من ل ، م . وانظر رأي الخليل هذا في المقتضب : ٢/٨ مع ردّ المبرد عليه :
٨ ـ في د : « لا أن أضرب » ، وفي م : « لا أن أضرب زيداً » .

لأن « أنْ » لا يتقدم عليها ما في صلتها [١] . ومعناها في القولين نفي [الفعل] [٢] المستقبل .

وأما « إذَنْ » ففيها أيضاً قولان ، أحدهما لسيبويه [رحمه الله] [٣] أنها مفردة كلن . والآخر للخليل [رحمه الله] [٤] أنها مركبة أصلها : « إذْ أنْ » أُلقيت حركة الهمزة على الذال وحُذفت [الهمزة] [٥] فصارت [٦] إذَنْ . ومعناها في القولين جميعاً الجواب والجزاء . ولا تعمل في القولين جميعاً [٧] إلاّ بالشرائط المذكورة [٨] ، وهي ثلاث . أن لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها . ومثال الاعتماد قولك : زيدٌ إذن يقومُ ، ترفعها ها هنا لأن ما بعد إذن خبر لمبتدأ فقد اعتمد عليه . وكذلك : إني إذن أقومُ ، وإنَّ الزيدين إذن يقومان [٩] . والثاني فعل الحال . ومثال فعل

---

١ – في د ، ل ، م : « ماكان في صلتها » . وهناك رأي ثالث للفراء . قال الرضي في شرح الكافية : « قال الفراء أصل « لن » و « لم » لا ،فأبدل الألف نوناً في أحدهما ، وميماً في الآخر . وقال الخليل : أصل « لن » لا أن ، قال :

يرجّـــي المـــرء مـا لا أن يلاقـــي ... وتعرض دون أقـــربه الخطـوب

أي : لن يلاقي . وقال سيبويه : إنه مفرد إذ لا معنى للمصدرية في « لن » كما كانت في « أنْ » . ولأنه جاء تقديم معمول معموله عليه ، حكى سيبويه عن العرب : عمراً لن أضربَ . وللخليل أن يقول لا مَنْع أن تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملاً إذ هو وضعٌ مستأنف . ولا دليل على قول الفراء » . شرح الرضي ٢/٢٣٥ .

٢ – من د .

٣ – من ل .

٤ – من د ، ل . وانظر كتاب سيبويه ١/٤١٢ ، والمقتضب ٢/٦ .

٥ – من د .

٦ – في الأصل : « فصار » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٧ – « جميعاً » ليست في د ، ل ، م .

٨ – في الأصل : « إلا في الشرط المذكور » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٩ – ذكر الرضي (٢:٢٣٨) ثلاثة مواضع للاعتماد . الأول : أن يكون ما بعدها خبراً لما قبلها . الثاني : أن يكون جزاء للشرط الذي قبل إذن نحو : إن تأتني إذن أكرمُك ، وقول الشاعر :

ازجُـــرْ حمـــارَك لا يرتـــعْ بروضتنـــا ... إذن يُــرَدُّ وقيــدُ العـير مكروبُ

الثالث : أن يكون جواباً للقسم الذي قبلها نحو : والله إذن لأخرجَنَّ ، وقوله :

لئـن عـــاد لي عبدُ العزيـــز بمثلهـا ... وأمكنني منهـــا إذن لا أُقيلُهـــا .

ولا يقع المضارع بعد إذن في غير هذه المواضع الثلاثة معتمداً على ما قبلها بالاستقراء .

الحال الذي لا تعمل فيه « إذن » أن يحدثك [1] إنسان بحديث فتقول له في الحال : إذن أظنُّك صادقاً ، وإذن أكذبُك [2] ، لأن فعل الحال يشبه الأسماء ، فلا تعمل فيه النواصب والجوازم [3] شيئاً . والثالث العطف ، ومثاله أن تقول : زيد يقومُ وإذن تقعدُ ، فهذا لك فيه وجهان : النصب لوقوع إذن قبله في أول جملة [4] ، والرفع بالعطف على الفعل الأول وإلغاء إذن [5] . فاعرف ذلك ، وقس عليه إن شاء الله تعالى [6] .

وأما « كي » فقسم واحد . ومعناها الغرض [وهي] عاملة على كلّ حال مثل : قمتُ كي تقوما يا زيدان ، وكي تقوموا يا زيدون .

و « حتّى » لها في النصب معنيان . أحدهما كمعنى « كي » ، وهو إذا كان ما بعدها مُسَبَّباً لما قبلها [7] ، مثل : قمت حتّى تقومَ ، [أي : كي تقوم] ، وصمْتُ حتي يغفرَ الله لي ، أي كي يغفر الله لي . وإذا لم يكن ما بعدها مسبَّباً لما قبلها كانت بمعنى « إلى أنْ » ، مثل [قولك] [8] : سرتُ حتى تطلعَ الشمس ، بمعنى إلى أن تطلع الشمس . وليست [9] بمعنى « كي » ها هنا لأنّ الشمس تطلع

١- في ل : « والثاني فعل الحال ومثاله أن يحدثك . . . » .
٢- في د : « وإذن أظنك كاذباً » .
٣- في د ، ل ، م : « ولا الجوازم » .
٤- في ل : « الجملة » .
٥- في د : « والرفع على العطف لأنك عطفت الثاني على الأول وإلغاء إذن » .
٦- « إن شاء الله تعالى » ليست في د ، ل ، م . وهناك شرط آخر لم يذكره المؤلف وهو أن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم . فيجب الرفع في نحو : « إذن أنا أكرمك » ، ويغتفر الفصل بالقسم كقول الشاعر :

إذن والله نرميَهم بحرب يُشيب الطفل من قبل المشيبِ

قال الأشموني ٣/٥٥٤ : « وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء ، وابن عصفور الفصل بالظرف ، والصحيح المنع ، إذ لم يسمع شيْ من ذلك » . وانظر مغني اللبيب ٢٢/١ .
٧- في الأصل : « مسبباً عن ما قبلها » ، وفي ل : « سبباً لما قبلها » ، وفي د : « متسبباً عما قبلها » . وما أثبت من م ، وكذلك في الموضع الآتي .
٨- من د .
٩- في الأصل : « وليس » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

سواء سار سائر أو لم يسر[1] . فهذان معنيان للنصب أبداً . وللرفع معنيان أحدهما : أن يكون الفعل في تأويل الماضي أو في تأويل فعل الحال . فمثال الذي بمعنى الماضي قولك : سرت حتى أدخلُها ، بالرفع ، أي سرت فدخلتُها[2] . فليست حتى ها هنا عاملة وإنما هي حرف من حروف الابتداء وكذلك إذا أردت الحال ، كأنك قلت : سرت حتى أنا الآن أدخلُها . وعلى هذا يقرءون[3] : (وزُلزلوا حتى يقولُ الرسولُ)[4] ، رفعاً ونصباً .

والفاء إنما تنصب إذا كانت جواباً لأحد الأشياء الثمانية[5] . الاستفهام . ومثاله أيقومُ فأقومَ . والأمر ، ومثاله : قم فأقومَ . والنهي ، ومثاله : لا تقم فأقومَ . [والجَحْد ، ومثاله : ما قمتَ فأقومَ . والعرض ، ومثاله : ألا تقومُ

---

١ ـ في الأصل : « أو لم يسر تطلع بالسير » ، وهو خطأ . وما أثبت من النسخ الأخرى . وربما كان في عبارة الأصل سقط يمكن تصويبه كالتالي : « أو لم يسر فهي لا تطلع بالسير » .

٢ ـ في ل : « فدخلت » .

٣ ـ في د : « وعلى هذا التقدير قوله تعالى » ، وفي ل : « وعلى هذا التقدير » ، وفي م : « وعلى هذا التقدير يقرأ » .

٤ ـ البقرة ، من الآية : ٢١٤ . والرفع قراءة نافع . انظر النشر ٢٢٧/٢ . قال أبو حيان في البحر المحيط ١٤٠/٢ « وقرأ نافع برفع « يقول » . وإذا كان المضارع بعد حتى فعل حال ، فلا يخلو أن يكون حالاً في حين الإخبار ، نحو : مرض حتى لا يرجونه . وإما أن يكون حالاً قد مضت فيحكيها على ما وقعت فيرفع الفعل على أحد هذين الوجهين . والمراد به هنا المضيّ فيكون حالاً محكية . إذ المعنى : وزلزلوا فقال الرسول » . وانظر سيبويه ٤١٧/١ ، والإتحاف ١٥٦–١٥٧ .

٥ ـ الأشياء الثمانية هي : النفي ، وهو ما عبر عنه المؤلف بالجحد . والطلب بأقسامه السبعة ، الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني . فأن تنصب – مضمرة – الفعل المضارع بعد فاء جواب النفي ، مثل قوله تعالى : (لا يُقضى عليهم فيموتوا) . وتنصب أيضاً بعد فاء جواب الطلب في المواضع السبعة المذكورة . فمثال الأمر : زرني فأكرمَك . ومثال النهي قوله تعالى : (لا تفتروا على الله كذباً فيُسحتَكم بعذاب) . ومثال الدعاء قوله تعالى : (ربّنا اطمس على أموالهم واشدُدْ على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم) . ومثال الاستفهام قوله سبحانه : (فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا) . ومثال العرض قول الشاعر :

يا ابن الكرامِ ألا تدنو فتبصرَ ما قد حدثوكَ فما راءٍ كمن سمعا

ومثال التحضيض قوله تعالى : (لولا أخّرتني إلى أجلٍ قريب فأصَّدَّقَ وأكنْ من الصالحين) ، ومثال التمنّي قوله تعالى : (يا ليتني كنت معهم فأفوزَ فوزاً عظيما) . أنظر الأشموني ٥٦٢/٣ . وابن عقيل ٣٤٩/٢ .

فأقومَ] . والتمني ، ومثاله : ليتك تقومُ فأقومَ . والتحضيض ومثاله : هلاّ قمت فأقومَ[1] . والدعاء ، ومثاله : رزقك الله العافيةَ فتصحَّ[2] . فقس على ذلك [تصب][3] إن شاء الله تعالى .

و « الواو » و « أو » و « اللام » في الإيجاب والنفي . وقد ذكرت أمثلتها[4] . والصفة المخصوصة قد شرحتّها[5] .

* * *

وأما قولنا : « **ومنها ثمانية عشر حرفاً تجرّ الاسم وتُوصل معنى الفعل إليه ، وهي : مِنْ ، و إلى ، و في ، واللام في أحد أقسامها ، والباء ، ورُبَّ ، وواوها – وفاؤها عند بعضهم ، وعن ، وعلى في أحد أقسامها ، وكاف التشبيه ، ومذْ ومنذُ بمعنى الزمان الحاضر ، وحتّى بمعنى إلى ، و واو القسم وتاؤه[6] . وحاشا في الاستثناء ، وخلاَ وعدَا في أحد الوجهين[7] . كلّها تدخل على المعرفة وعلى النكرة سوى ربّ . وكلّها تكون آخر الكلام وأوله إلاّ ربّ . وكلّها تدخل على الظاهر وعلى المضمر إلاّ ربّ ، وكاف التشبيه ، ومذ ومنذ ، وحتى في أحد أقسامها[8] ، و واو القسم وتاءه ، و واو ربّ وفاءها . وكلّ ما وقع منها خبراً لمبتدأ ، أو صفة لموصوف ، أو صلة لموصول ، أو حالاً لذي حال ، فإنه يتعلق**

---

١ – في د ، ل ، م : « هلاّ تقوم فأقوم » .

٢ – في د : « رزقك الله مالاً فتنفق منه » ، وفي ل : « رزقك الله العافية فتقومَ » .

٣ – من م ، وعبارة : « إن شاء الله تعالى » ليست في د ، ل .

٤ – في م : « وأما الواو . . . . . فقد ذكرت » . وفي ل : « والواو . . . . قد ذكرت » .

٥ – في د : « وقد ذكرت أمثلتها على الصفة المخصوصة . وقد شرحتّها » .

٦ – في الأصل : « و واو القسم وتاء القسم وباء القسم » ، وما أثبت من النسخ الأخرى ، وهو الصواب لأن الباء قد ذكرت قبل هذا ، ولا فرق بين باء القسم وغيرها في الجرّ .

٧ – عددها تسعة عشر حرفاً لا ثمانية عشر . ويمكن اعتبارها ثمانية عشر كما ذكر المؤلف إذا أبعدنا « فاء ربّ » واعتبرنا عبارة « وفاؤها عند بعضهم » جملة اعتراضية ولا تدخل بذلك فاء ربّ ضمن حروف الجرّ عند المؤلف ، ولكنه سيذكرها في الشرح مقرونة بالواو . والأحسن اعتبار مذ ومنذ شيئاً واحداً ، فيصبح العدد ثمانية عشر حرفاً .

٨ – عبارة « في أحد أقسامها » ليست في د ، ل ، م .

أبداً بمحذوف . وما عدا ذلك فإنّ الحرف يتعلق بموجود أو ما هو في حكم الموجود » .

فإنّ الأصل في دخول حروف الجرّ إنما هو لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء. مثل : خرجتُ من الدار ، وجئت إلى السوق . فـ « من » أوصلت معنى الخروج إلى الاسم . و « إلى » أوصلت معنى المجيء إلى السوق .

و لـ « مِنْ » أربعة معان . ابتداء الغاية مع المكان[1] ، مثل : خرجتُ من الدار . والتبعيض ، مثل : أكلتُ من الرغيف ، أي بعضه . والتبيين في الصفات مثل : (فاجْتنبوا الرِّجْسَ من الأوثان)[2] أي « اجتنبوا الرجس الذي هو وثن » . وزائدة مع النكرة[3] في غير موجب[4] ، مثل : ما جاءني من أحدٍ . ومثل قوله سبحانه : (ما لكم من إلَهٍ غيره)[5] .

ومعنى « إلى » انتهاء الغاية .

ومعنى « في » الوِعاء .

ومعنى « اللام » المُلْك والاستحقاق .

[٣٧] / ومعنى « الباء » الإلصاق .

---

١ – في د : « في المكان » ، وفي ل : « الغاية والمكان » ، وفي م : « من المكان » .

٢ – الحج ، من الآية ٣٠ .

٣ – في م : « النكرة العامة » .

٤ – في د : « في غير الواجب » ، وفي م : « في غير الإيجاب » . ولا تزاد عند جمهور البصريين إلاّ بشرطين . أحدهما : أن يكون المجرور بها نكرة . والثاني : أن يسبقها نفي أو شبهه ، وهو النهي والاستفهام . ولا تزاد في الإيجاب ، ولا تجرّ المعرفة . وأجاز الكوفيّون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها ، نحو : قد كان من مطرٍ . أي قد كان مطرٌ . وأجاز الأخفش زيادتها في الإيجاب جارة لمعرفة ، وجعل من ذلك قوله تعالى : (يغفرْ لكم من ذنوبكم) . الأشموني ٢٨٧/٢ ، وابن عقيل ١٦/٢ .

٥ – الأعراف ، من الآية ٥٩ ، و ٦٥ ، و ٧٣ ، و ٨٥ . وهود ، من الآية ٥٠ ، و ٦١ ، و ٨٤ . والمؤمنون ، من الآية ٢٣ ، و ٣٢ .

ومعنى ربّ و واوها وفائها التقليل[1] ، مثل قول الشاعر :

فَحُور قـد لهـوتُ بهـنَّ عـيـنٍ نواعمَ في المروط وفي الرِّياطِ[2]

أي رُبَّ حورٍ . ومثل قوله [3] :

وبلدٍ عاميةٍ أعماؤه
[كأنَّ لونَ أرضِه سماؤه] [4]

ونحوه .

ومعنى « عن » المجاوزة [5] .

ومعنى « على » الاستعلاء . وأقسامها ثلاثة . الاسمية إذا دخلت عليها مِنْ مثل : جئت من عليه [6] . والفعلية إذا تصرفت ، مثل : (وَلَعلا بعضُهم على

---

١ — لم يذكر المؤلف « بل » ، وهي كالفاء والواو . وأنشد النحاة شاهداً لبل قول الشاعر :

* بلْ بلدٍ مِلْءُ الفجاج قَتَمُهْ *

والمشهور عند النحاة أن الجرّ بربّ مضمرة بعد الواو والفاء وبل . وذهب الكوفيون إلى أن الواو عوض عن ربّ فهي جارّة بنفسها . انظر الخلاف في هذه المسألة في الإنصاف ٣٧٦/١ . والأشموني ٣٠٠/٢ .

٢ — في ل : « ومعنى ربّ وواوها وفائها التقليل مثل : فحور قد لهوت بهن عين » . والبيت للمُتنخِّل الهذلي ، واسمه مالك بن عويمر . وبعده :

لهـوتُ بهـنَّ إذ مَلَقـي مَليـحٌ وإذ أنا في المَخيلـةِ والشَّطَاطِ

المَلَق : لين الكلام ، والشّطاط : حسن القوام ، والمروط والرياط : نوعان من الثياب . شرح أشعار الهذليين للسكري ١٢٦٧/٣ . والبيت من شواهد ابن يعيش ٥٣/٨ ، وابن الأنباري في الإنصاف ٣٨٠/١ والأشموني ٢٩٩/٢ .

٣ — « ومثل قوله : وبلد عامية أعماؤه ، ونحوه » ليس في ل . وفي م : « ومثل قوله وهو رؤبة » .

٤ — من د ، م . وفي د : « وبلدة عامية أعماؤه » وهو تحريف . والبيتان لرؤبة بن العجاج من أرجوزة في ديوانه : ٣ . ورواية مغني اللبيب (٦٩٥/٢) والسيوطي في شرح شواهده : ٩٧١ :

ومَهْمَهٍ مغبرة أرجاؤه كأنّ لون أرضه سماؤه

٥ — لهذه الحروف التي ذكرها المؤلف معان أخرى كثيرة ، ولكن الأصل فيها ما ذكر . راجع الأشموني : ٢٨٧/٢ وما بعدها .

٦ — « على » ها هنا بمعنى فوق ، والشاهد قول مُزاحم العقيلي يصف ترك قطاة عطشى بيضَها في الفلاة :

غدتْ من عليـه بعد ما تـمَّ خِمْسُها تَصِلُّ وعن قَيْضٍ ببيداء مَجْهَلِ

كتاب سيبويه : ٣١٠/٢ ، والمغني ١٤٦/١ .

بعض) [1] . والحرفية [2] ، وهي التي توصل معنى الفعل إلى الاسم ، مثل : جلستُ على الأرض ، وعلوتُ على الدابة ، [ونحوها] .

ومعنى الكاف التشبيه .

ومعنى مُذْ ومُنْذُ ابتداء الغاية في الزمان . فمتى جرّ بهما فهما [3] للزمان الحاضر ، مثل : ما رأيته مذ الليلةِ ، ومنذ اليومِ [4] ، أى في هذا الوقت . وإذا ارتفع ما بعدهما كان معناهما للزمان الماضي ، وكانتا [5] اسمين . مثل : ما رأيته مذ يومان ، ومنذ ليلتان [6] .

ومعنى « حتّى » الجارة كمعنى إلى ، وهو الغاية [7] . لأنّ لحتى أربعة أقسام . جارّه [للأسماء] وهي هذه ، ومثالها (سلامٌ هي حتّى مطْلع الفجْر) [8] . وناصبة للفعل ، وقد مضى تفسيرها على معنيين . وحرف من حروف الابتداء ، وهي التي يقع بعدها المبتدأ والخبر ، والفعل مرفوعاً . مثل [9] : قام القومُ حتّى زيدٌ قائمٌ ، [وضربتُ القومَ حتى ضربتُ زيداً] [10] ، ونحوه . وعاطفة ، وهي التي يكون

---

١ ــ المؤمنون ، من الآية ٩١ .

٢ ــ في د : « اسمية . . . وفعلية . . . وحرفية » .

٣ ــ في د ، ل ، م : « فمتى جرّا فهما » .

٤ ــ في د ، ل ، م : « ما رأيته منذ الليلةِ ومذ الساعةِ » .

٥ ــ في ل ، م : « كان معناهما الزمان الماضي وكانا » ، وفي د : « كان معناهما الماضي وكانا » .

٦ ــ منذ ومذ يستعملان اسمين وحرفين . فيكونان اسمين إذا رفعا مفرداً ، أو وقع بعدهما الفعل والفاعل ، أو المبتدأ والخبر . مثال المفرد : ما رأيته منذ يومان . وهما في هذه الحالة مبتدآن وما بعدهما خبر ، والتقدير : أمد انقطاع الرؤية يومان . ومثال الفعل والفاعل : ما زال مذ عرفته كريماً . ومثال المبتدأ والخبر قول الشاعر :

وما زلت أبغي الخير مذ أنا يافعٌ   وليداً وكهلاً حين شبتُ وأمردا

ويكونان حرفين إذا جر الاسم بعدهما . فيكون معناهما للماضي ، وللحاضر مثال الماضي : ما رأيته منذ يوم الجمعة ، أي من يوم الجمعة . ومثال الحاضر : ما رأيته مذ يومنا ، أي في يومنا . أنظر الأشموني ٢٩٧/٢ ، وابن عقيل ٣١/٢ .

٧ ــ من ل . وفي الأصل : « وهي الغاية » . وفي د ، م : « وهي للغاية » .

٨ ــ القدر ، الآية : ٥ .

٩ ــ في د : « والفعل والفاعل مثل » .

١٠ ــ من د ، م .

ما بعدها على حدّ إعراب ما قبلها ، مثل : قدِم الحاجُّ حتى المشاةُ . [ورأيتُ الحاجَّ حتى المشاةَ] [1] [ومررتُ بالحاجِّ حتى المشاةِ] [2] .

ومعنى واو القسم كمعنى تاء القسم وباء القسم ، من قولك : تالله لأفعلَنَّ ، والله لأفعلَنَّ ، وبالله لأفعلَنَّ . إلاّ أن التاء تختص باسم الله تعالى وحده ، والواو لكل مظْهر ، والباء لكل مظهر ومضمر .

ومعنى حاشا [3] وخلاَ وعدَا كمعنى إلاّ في الاستثناء . إلاّ أن حاشا عند سيبويه جارّة ، وعند المبرد ناصبة [4] لاعتقاده فيها الفعلية . فيقول أبو العبّاس : كذب الناس حاشا زيداً ، ويقول سيبويه : حاشا زيدٍ ، لأنها عنده حرف [5] .

وخلا وعدا فيهما وجهان الجرّ والنصب . إن اعتقدت الفعلية نصبت وقلت : قام القوم خلا أخاك ، وعدا أباك . وإن اعتقدت الحرفية جررت ، وقلت : خلا أخيك ، وعدا أبيك . وإن دخلت « ما » نصبت على كل حال لأنها مع « ما » فعل لا غير ، فتقول : قام القوم ما خلا زيداً .

وكل هذه الحروف تدخل على المعرفة وعلى النكرة سوى « رُبَّ » . لأن « ربّ » معناها التقليل [6] . والتقليل يُتصوّر في النكرات الشائعات ولا يتصوّر [7] في غيرها . فلذلك تقول : ربّ طعامٍ أكلتُه ، ولا تقول [8] : ربَّ الطعامِ ، ونحوه .

---

١ — من د .

٢ — من د ، م .

٣ — آثرت كتابة حاشا بالألف لأنه الأشهر . وقد وردت كتابتها في الأصل ، ل ، د بالياء ثلاث مرات ، وفي م : كتبت بالألف ما عدا المتن . والخلاف في كتابتها يرجع إلى أن بعض النحاة عدّوها حرفاً فكتبوها بالألف ، ونحاة آخرين عدّوها فعلاً فكتبوها باليـاء .

٤ — في الأصل : « وعند الأخفش والمبرد ناصبة » ، وما أثبت من باقي النسخ . وعبارة ل : « ومعنى حاشا عند سيبويه جارة وعند المبرد ناصبة » . وانظر الخلاف في هذه المسألة في الإنصاف ٢٧٨/١ ، ورأي الأخفش في الأشموني ٢٣٩/١ ، ورأي المبرد في المقتضب ٣٩١/٤ ، ورأي سيبويه في كتابه ٣٧٧/١ .

٥ — في د : « حرف جرّ » .

٦ — في د ، ل : « لأن ربّ فيها معنى التقليل » .

٧ — من د ، وفي النسخ الأخرى : « ما لا يتصور » .

٨ — في د ، ل ، م : « ولا يجوز » .

وكلّها تكون آخر الكلام وأوله إلاّ « ربّ »[1] . لأنّ [ربّ] معناها التقليل . وتقليل الشيءِ يقارب نفيه . والنفي له صدر الكلام . ومن[2] ثَمَّ قال الشاعر :

ربما أوفيتُ في عَلَمٍ ترفعنْ ثوبي شمالاتُ[3]

فأدخل النون الخفيفة في قوله « ترفعنْ » لماكان التقليل يقارب النفي . فلذلك[4] تقول : ربَّ طعامٍ أكلتُه [نفعني] . ولا يجوز : نفعني ربَّ طعامٍ أكلتُه ، لأنّ « ربّ » لها صدر الكلام . والباقي يجوز فيه التقديم والتأخير ، مثل : خرجتُ من الدار ، ومن الدار خرجتُ . وجئتُ إلى الدار ، وإلى الدار جئتُ . لأن الجار والمجرور مفعول[5] ، والمفعول يجوز تأخيره وتقديمه إذا كان فعله متصرفاً لا مانع يمنع من تقديمه .

وكلّها تدخل على الظاهر والمضمر إلا الستة[6] المذكورة . وهي : ربّ ، لأنّ ربّ لا تدخل إلا على نكرة ، فلا يصح أن يقع بعدها المضمر لأنه معرفة . فلا يجوز : رُبَّكَ ، ولا رُبَّهُ ، ولا : رُبِّي ، وأنت تعني مذكوراً جرى ذكره . فأما قولهم : رُبَّهُ رجلاً ، [ورُبَّهُ امرأةً][7] ، فهذا ضمير مجهول فُسِّر بنكرة

---

١ - في د : « إلاّ ربّ فإنها تكون أولاً » ، وفي م : « إلاّ ربّ فإنها تكون أولة » .

٢ - من قوله : « ومن ثم قال الشاعر » إلى قوله : « لماكان التقليل يقارب النفي » لم يرد في د ، م .

٣ - في ل : « ترفعاً » . والبيت ينسب لجذيمة الأبرش مع ثلاثة أبيات أخر في الأغاني (الدار) ٣٢١/١٥ ، والخزانة ٥٦٧/٤ . والمؤتلف والمختلف : ٣٩ . وهي (برواية المؤتلف) :

ربما أوفيتُ في علمٍ ترفعنْ ثوبي شمالات
في فُتُوٍّ انا كالئهم في بلايا عَورةٍ باتوا
ثم أُبْنا غانمين معاً وأناس بعدنا ماتوا
ليت شعري ما أماتَهمُ نحن أدلجنا وهم فاتوا

والبيت من شواهد سيبويه ١٥٣/٢ ، والمبرد في المقتضب ١٥/٣ ، وابن هشام في أوضح المسالك ٧٠/٣ ، والمغني ١٣٥/١ ، وغيرهم .

٤ - في م : « فكذلك » .

٥ - في ل : « وإلى الدار جئت لأنه مفعول ، لأن الجار والمجرور مفعول » .

٦ - في ل : « إلا إن الستة » ، وهو تحريف . والحقيقة أنها تسعة عند العدّ . ولكن يمكن اعتبارها ستة أنواع . الأول : ربّ ، والثاني:الكاف ، والثالث : مذ ومنذ ، والرابع : حتّى ، والخامس : واو القسم وتاؤه ، والسادس : واو ربّ وفاؤها .

٧ - من د .

بعده ، فلا يقاس عليه المضمرات التي تقدمت [1] ظواهرها . وإنما يقاس على هذا أمثاله [2] من قولك : ربَّه رجلاً ، وربَّه [3] امرأةً ، ونحوه .

والكاف استغني عن وقوع المضمر بعدها بـ « مثل » فتقول : أنتَ مثلُه ، ومثلي ، وهو مثلُك . ولا يجوز شيءٌ من ذلك مع الكاف .

وكذلك « منذ » و « مذ » . لا يجوز : مُذْهُ ، ولا : مُنْذُهُ . استغني عن ذلك بالأَمَد [4] إذا قلت : أمدُهُ يومان .

وكذلك « حتى » استغني عنها بـ « إلى » . فلا يجوز : حتّاهُ ، ولا حتّاكَ ، ولا : حتّايَ .

و واو القسم بدل من باء القسم [5] ، فاقتُصر بها على الظاهر دون المضمر . وإذا اقتصر في الواو [6] فأحرى أن يقتصر في تاء القسم .

و « واو رُبَّ » و « فاء ربّ » جارية مجرى « ربّ » لا يجوز استعمالها مع المضمر .

وكل ما وقع من حروف الجر خبراً لمبتدأ ، أو صفة لموصوف ، أو صلة لموصول ، أو حالاً لذي حال ، فإنه يتعلق [أبداً] [7] بمحذوف . مثال الخبر : زيدٌ من الكرام ، تقديره : زيدٌ كائنٌ من الكرام ، أو مستقرٌّ من الكرام . ومثال الصفة : هذا رجلٌ من الكرام . ومثال الصلة : هذا الذي من الكرام . ومثال الحال : هذا زيدٌ من الكرام ، أي كائناً من الكرام ، أو مستقرّاً من الكرام .

---

١ – في د ، ل : « التي قد تقدمت » .
٢ – في الأصل : « مثاله » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .
٣ – في الأصل ، ل : « وربّها » ، وهو خطأ . وما أثبت من د ، م . وهو الصواب ، لأن الضمير المجرور بربّ واجب الإفراد ، والتذكير ، وأن يفسر بتمييز يطابق المعنى . أنظر الأشموني ٢/٢٨٦ .
٤ – في ل : « بالأمداد » .
٥ – في د : « تاء القسم » ، وهو تحريف .
٦ – في الأصل : « على الواو » ، وما أثبت من د ، ل . وعبارة : « فاقتصر بها على الظاهر . . . . . أن يقتصر في تاء القسم » . ليست في م .
٧ – من د ، م .

حذفت هذا العامل وأقمت هذا [1] الجارّ والمجرور مقامه ، ونقلت الضمير الذي كان مضمراً في العامل إلى [هذا] المعمول .

وما عدا هذه المواضع الأربعة فإنّ حرف الجرّ يتعلق بموجود ، أو ما هو في حكم الموجود . فالموجود مثل : مررتُ بزيدٍ . / والذي هو في حكم الموجود [٣٨] مثل [2] : بسم الله الرحمن الرحيم ، تقديره : ابتدأتُ [3] ، أو أبتدي [4] بسم الله الرحمن الرحيم . فهذا في حكم الموجود في الكلام ، ألا تراك تركت ذكره [5] لأنه مستقرّ في الأفهام . ومتى قدرت [6] « ابتدائي بسم الله الرحمن الرحيم » كان من القسم الأول الذي عامله محذوف ، لأن الابتداء المقدر مبتدأ [7] ، و « بسم الله » جارّ ومجرور في موضع الخبر للمبتدأ [8] . فهو يتعلق بمحذوف آخر ، تقديره : ابتدائي كائنٌ ، أو الابتداءُ كائنٌ بسم الله الرحمن الرحيم . فبسم الله على هذا في موضع رفع ، وعلى التقدير الأول في موضع نصب . والجملة في هذا التقدير مركبة من مبتدأ وخبر ، وفي التقدير الأول مركبة من فعل وفاعل . فاعرف ذلك وقس عليه ، فإنه من أدق ما تحتاج إلى معرفته . وهو للعربية أكشف شيء للمعاني [9]

* * *

وأما قولنا : « **ومنها خمسة تجزم الفعل المستقبل ، وهي : لم ، ولمّا ، ولام الأمر ، ولا في النهي ، وإنْ في المجازاة – مع ما حُمل عليها من الأسماء**

---

١ – كلمة « هذا » ليست في ل ، م .
٢ – كلمة « مثل » ليست في د ، ل ، م .
٣ – في د ، ل ، م : « تقديره بدأت باسم الله » .
٤ – في د : « أو أبدأ » ، وفي ل : « أو بدأ » ، وفي م : « أو ابتداي » . وهو تحريف لأن تقدير الاسم سيأتي .
٥ – في د ، ل ، م : « إلا أنه ترك ذكره » .
٦ – في د ، ل ، م : « قدرته » .
٧ – في الأصل : « لأن الابتداء المقدم مبتدأ » ، وبعد كلمة الابتداء وضعت علامة إلحاق وكتبت في الهامش كلمة غير مقروءة لعلها المقدر . وما أثبت من د ، ل ، م .
٨ – في د : « في موضع رفع خبر المبتدأ » .
٩ – في د ، ل : « فإنه من أدقّ ما تحتاج إليه في العربية ، وهو أكشف للمعاني » . وفي م : « فإنه من أدقّ ما تحتاج إلى معرفته في العربية وهو أكشف شيْ للمعاني » .

والظروف . والذي حمل عليها من الأسماء [١] : مَنْ ، وما ، وأيٌّ ، ومهما . ومن الظروف : أين ، ومتى ، وأيَّانَ ، وأنَّى ، وحيثُما ، وإذْ ما في أحد القولين ، و « إذا » في الشعر [٢] ، وكيفما [٣] عند الكوفيين . كل هذه تجزم فعلين مستقبلين. والاستفهام والأمر والنهي والعرض والتمنّي والتحضيض والدعاء تجزم فعلاً واحداً ، إذا لم يكن معه[٤] فاء فإن كان معه الفاء [٥] كان منصوباً مع [هذه] [٦] المعاني السبعة ، ومرفوعاً مع الشرط .

فإنّ هذا [الفصل] هو الفصل الرابع من الحروف العوامل وهي الجوازم . وإنما جزمتْ لمّا اختصت بالدخول على الأفعال ، ومن شأن الحرف إذا اختصَ ولم يتنزل منزلة الجزء من الكلمة أن يعمل .

فـ « لم » يجزم فعلاً واحداً . ومعناه نفي الماضي [٧] . مثل : لم يقمْ فلانٌ . لفظه لفظ المستقبل ومعناه الماضي [٨] . ألا ترى إلى حسن « أمس » معه ، مثل : لم يقم أمسِ . ولا يجوز : لم يقم غداً .

ومعنى « لَمَّا » كمعنى « لم » في النفي . إلا أنها نفي فعل [٩] معه « قَدْ » ، و « لم » نفي فعل[١٠] ليس معه قد . يقول القائل : قد قام زيدٌ ، فتقول : لمّا يقم ، فإن قال : قام [زيدٌ] [١١] ، قلت : لم يقم[١٢] .

---

١ - في ل : « والذي حمل عليها من ذلك من الاسماء » .

٢ - في د : « وحيث ما ، وإذا ما ، وإذْ ما في أحد القولين ، وإذا في الشعر » . وفي ل : « وحيثما ، وإذْ ما في أحد القولين ، وإذا ما في الشعر » .

٣ - في م : « كيف ما » .

٤ - في د : « معها » .

٥ - في د ، م : « فاء » .

٦ - من د ، م .

٧ - في د ، ل ، م : « فلم تجزم فعلاً واحداً ومعناها نفي الماضي » .

٨ - في الأصل : « ومعناه معنى الماضي » ، وما أثبت من د ، ل ، م .

٩ - في ل : « لنفي فعل » .

١٠ - في د ، ل : « لنفي فعل » .

١١ - من ل .

١٢ - مراده أن « قد » تفيد التوقع وكذلك « لمّا » . و « قد » تستعمل في الإيجاب عند حصول الأمر المتوقع ←

ولها ثلاثة معان ، أحدها ما ذكرناه ، وهو كونها بمعنى « لم » في نفي الماضي المقدّر بقد . الثاني : أن تكون اسماً ، وهو إذا كانت ظرفاً يقع بعدها الفعل الماضي ويعمل فيها جوابها . ومثالها : لمّا جئتَني جئتُك ، أي حين جئتني جئتك ، فهي[1] ظرف منصوب بجئتك الأخير لا بالأوّل ، لأن الأول مضاف إليه ، والمضاف لا يعمل فيه المضاف إليه[2] . والثالث : أن تكون بمعنى إلاَّ ، تقول العرب : أقسمت عليك لمّا فعلتَ ، بمعنى[3] إلاَّ فعلتَ ، وهي ها هنا حرف . وقد يكتفى بها في الجواب ، أعني الجازمة ، تقول العرب : فعلت [ذلك] ولمّا ، أي فعلت [ذلك][4] ولما تفعلْ ، فيحذفون المجزوم وهو مُراد على طريق الاتساع[5] . فاعرف ذلك .

ومعنى لام الأمر للغائب ، مثل : لِيَقُمْ فلانٌ ، ولا يكون إلا مع فعل الغائب في الغالب . لأنه إذا كان للمخاطب كان مبنياً ، ولم تدخل عليه لام ، مثل : « قمْ » و « اذهبْ » فأما قراءة من قرأ (فبذلكَ فَلْتَفْرحوا)[6] ، بالتاء . فإنه استعمل الأصل المتروك. لأنّ الأصل في المواجهة أن يكون بلا حرف مضارعة ، وأن يقال : فبذلك فافْرحوا ، لأن المواجهة أغنت عن تاء المخاطبة . ومثله في الشذوذ : « لِتَأْخُذوا مصافَّكم »[7] ، وأصله « خذوا مصافَّكم » ، ولكنه جاء

غالباً . فتقول لمن يتوقع حضور زيد : قد حضر زيد . و « لمّا » تستعمل أيضاً في نفي الأمر المتوقع فتقول لمن يتوقع حضور زيد : لمّا يحضرْ زيد . انظر الرضي ٢٥١/٢ .

١ – في الأصل : « وهو » ، وما أثبت من د ، ل ، م .

٢ – في د : « والمضاف إليه لا يعمل في المضاف » ، والمعنى واحد ، وفي م : « لأن الأول مضاف والمضاف لا يعمل في المضاف إليه » ، وهو خطأ واضح .

٣ – في د ، ل ، م : « أيْ » .

٤ – من ل ، م .

٥ – في ل : « وهو من طريق الاتساع » .

٦ – يونس ، من الآية ٥٨ ، وهي (قلْ بفضل الله وبرحمته فبذلك فَلْيفرحوا هو خيرٌ مما يجمعون) ، وقرأ بالخطاب (فلتفرحوا) أُبيّ بن كعب وعثمان بن عفان وأنس ، وتبعهم من القراء الأربعة عشر أبو جعفر والحسن البصري والأعمش . وانفرد الحسن بكسر اللام ، والباقون بسكونها . انظر البحر المحيط ١٧٢/٥ ، وتفسير الطبري ١٠٩/١٥ ، وإتحاف فضلاء البشر ٢٥٢ .

٧ – في ل : « ولتأخذوا مصافكم » . وقد كثر الاستشهاد بهذا الحديث في كتب النحو والقراءات ، انظر مثلاً : الأشموني ٥٧٤/٣ ، وأوضح المسالك ٢٠١/٤ ، والنشر ٢٨٥/٢ ، والبحر المحيط ١٧٢/٥ .

على الأصل [المتروك] [١] زيادة في تأكيد المخاطبة والمواجهة . فقد صار فعل الأمر على ضربين ، إن كان باللام كان معرباً ، وسمّي مجزوما . وإن كان بغير لام ولا حرف مضارعة [٢] كان مبنياً ، وسمّي موقوفاً .

ومعنى « لا » في النهي يتناول [٣] المخاطب والغائب . مثل : لا تفعلْ يا زيدُ ، ولا يفعلْ زيدٌ . [لأنه] ليس له غير هذه الصيغة الواحدة . وهو [٤] معرب مجزوم أبداً ، إلا أنْ يكون معه نون تأكيد فيكون مبنياً ، على ما قدّمنا شرحه .

« وإنْ » في المجازاة تجزم فعلين . وهذان الفعلان إن كانا مستقبلين كانا مجزومين ، وظهر الجزم فيهما مثل : إنْ تقمْ أقمْ . وإن كانا ماضيين كانا مبنيين على حالهما ، وكان الجزم فيهما مقدّراً ، مثل : إنْ قمتَ قمتُ [٥] . وإن كان الأول ماضياً والثاني مستقبلاً فعلى هذا الحكم ، مثل : إنْ قامَ أقمْ ، الأول مبني والثاني معرب [٦] . ولا يجوز عكس هذا الوجه . لا يكون الأول مستقبلاً والثاني ماضياً ، لا يجوز : إن تقمْ قمتُ [٧] .

ولم أجده بلفظه عند أحد من السبعة . وفي الجامع الصغير للسيوطي (١٢٢/٢) : لِتَأْخُذوا عنّي مناسككم فإني لا أدري لعلّي لا أحجّ بعد حجتي هذه . وهذا الحديث يشبه حديث لتأخذوا مصافكم في إدخال لام الأمر على الفعل الموجه للمخاطب .

١ – من د .

٢ – « ولا حرف مضارعة » ، ليست في د ، ل .

٣– في الأصل : « تَناوُلُ » ، وما أثبت من د ، ل ، م .

٤ – في د ، م « فهو » .

٥ – في د ، ل ، م : « إنْ قام قمت » .

٦ – في د : « مثل إن قام أقم . كان الأول مبنياً والثاني معرباً » ، وفي م : « والثاني مستقبلاً مثل إن قام أقم كان الأول مبنياً والثاني معرباً » . وهناك سقط في ل يجعل العبارة هكذا : « وإن كان الأول ماضياً والثاني معرب » .

٧ – أجاز الجمهور ذلك عند الضرورة . وأجازه الفراء وابن مالك عند الاختيار . قال الأشموني ٥٨٥/٣ « وهو الصحيح ، لما رواه البخاري من قوله عليه الصلاة والسلام « من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له . . . . . . ومن قول عائشة : « إنَّ أبا بكر رجلٌ أسيفٌ متى يقمْ مقامك رَقَّ » ، ومنه (إنْ نشأْ ننزّل عليهم من السماء آيةً فظلّتْ) لأنّ تابع الجواب جواب ، وقوله :

مـن يكـــدني بسيِّـيءٍ كنـــت منـــه كالشَّـــجا بين حلْقِـه والوريدِ

وقوله :

إنْ تصـــرمونا وصلنـــا كم وإن تصِلُوا ملأْتُـم أنفسَ الأعـــداء إرهابـا

وجميع ما حمل على « إنْ » في المجازاة فإنه جارٍ هذا المجرى ، أعني في الفعلية . والذي حمل عليها من الأسماء أربعة : « ما » و « مَنْ » و « أيٌّ » و « مهما » .

فـ « مَنْ » شرط فيمن يعقل ، مثل : من يقمْ أقمْ معه .

و « ما » شرط فيما لا يعقل ، مثل : ما تأكلْ آكلْ .

و « أيٌّ » شرط في بعض من كلّ ، مثل : أيُّ إنسان يقمْ أقمْ معه ، وأيُّ طعام تأكلْه آكلْه[1] .

« مَهْما » شرط في جميع الأفعال[2] ، كبيرها وصغيرها . فإذا قال القائل : [٣٩] / مهما تصنعْ أصنعْ ، فمعناه لا أَصْغَرُ عن كبير فعلك ولا أَكْبُرُ عن صغيره . وفيها خلاف ، منهم من يجعلها اسماً واحداً مبنياً . ومنهم من يجعلها مركبة من شيئين[3] ، أصلها « ما ما تفعلْ أفعلْ » . فأُبدل من الألف الأولى هاء ، لأنّ الألف والهاء من مخرج واحد . ومنهم من يقول : [هي] « مَهْ » اسم للفعل وزيدت عليها « ما » وجُوزي بها[4] . .

والصحيح أنها اسم . والدليل على اسميتها عود الضمير إليها من [نحو][5] قوله سبحانه : (مهما تأتِنا به مِنْ آيةٍ)[6] فالهاء في « به » عائدة على « مهما » ، والعوائد إنما تعود على الأسماء .

وقوله :

إنْ سمعوا سُــــبَّةً طــاروا بهـا فرحـاً   منّي ، وما يَسْمعوا من صالحٍ دَفَنُوا

وأورد له الناظم في توضيحه عشرة شواهد شعرية » .

١ – في د ، ل : « أيّ طعام تأكل آكل » ، وفي م : « أيَ طعام تأكل آكل معك » .

٢ – في م : « الأفعال كلّها » .

٣ – في د : « ومنهم من يجعلها اسمين مركبين » ، وفي ل : « ومنهم من يجعلها اسمين » .

٤ – مذهب البصريين في « مهما » أنها مركبة من «ما» الشرطية و «ما» الزائدة ، فثقل اجتماعهما فأبدلت ألف الأولى هاء . ومذهب الكوفيين أن أصلها « مَهْ » بمعنى اكفف وزيدت عليها ما الشرطية ، فحدث بالتركيب معنى لم يكن موجوداً . وقيل إنها بسيطة ، وهو رأي ابن هشام . انظر المغني : ٣٣١/١ ، والأشموني ٥٨٢/٣ ، والرضي ٢٥٣/٢ .

٥ – من د . وفي م : « عود الضمير عليها في قوله تعالى » .

٦ – الأعراف ، من الآية ١٣٢ .

والظروف التي يُجازى بها أربعة [أيضاً][1] : أينَ وأَنَّى ومتى وحيثُما . فـ « أين » شرط في الأمكنة ، مثل : أين تقمْ أقمْ . و « أَنَّى » شرط في جهة ، مثل : أَنَّى تكنْ أكنْ . و « متى » شرط في الزمان ، مثل : متى تصنعْ أصنعْ . و « حيثما » شرط مبهَم في المكان ، مثل : حيثُما تكنْ أكنْ . إلاّ أن « حيث » لا يجازىا بها[2] إلا مع « ما » لتكون قاطعة لها عن إضافتها . لأنها من ظروف المكان التي أُلزمت الإضافـة ، وليست أين وأنـى ومتى بمضافـات ، بل هي مفردات[3] ، فلذلك جُوزي بها بـ « ما » وبغير « ما »[4] ، مثل : أين تكنْ أكنْ ، وأينما تكنْ أكنْ ، و [قال الله تعالى][5] : (أينما تكونوا يأتِ بكمُ اللهُ جميعاً)[6] ، [و (أينما تكونوا يدرككُّم الموتُ)][7] .

وإذْ ما [8] في قول سيبويه رحمه الله حرف . وفي قول غيره ظرف . وحجة سيبويه أنها لما ركبت مع « ما » وأُخرجت عن معناها الذي [9] كان لما مضى من الزمان ، وصارت [10] لما يستقبل من الزمان ، جرت مجرى إنْ في الحرفية ، فتقول : إذْ ما تقمْ أقمْ ، كما تقول : إنْ تقمْ أقمْ . وهي عند غيره ظرف منصوب بالفعل الأخير المجزوم بها .

فأما « إذا » فلا خلاف أنها ظرف على بابها . لأنها لم ينتقل معناها ، لأنها موضوعة للزمان المستقبل ، فلم يدخل عليها ما يخرجها عن أصلها . إلاّ أنه

---

١ – من د . ويلاحظ أنه لم يذكر « أيّان » هنا مع أنه ذكرها في المقدمة . والصواب أن يقال : والظروف التي يجازى بها خمسة : أين وأنّى وأيّان ومتى وحيثما » .
٢ – في الأصل : « به » ، وما أثبت من د ، ل ، م .
٣ – في ل : « وليست أين وأنّى ومتى مضافات بل هنَّ مفردات » .
٤ – تدخل « ما » في رأي البصريين على « متى » و « أين » و « أيّان » ، ولا تدخل على « أنّى » ، وأجازه الكوفيون . أنظر الأشموني ٥٨٢/٣ .
٥ – من م .
٦ – البقرة ، من الآية ١٤٨ .
٧ – النساء ، من الآية ٧٨ . ولم ترد هذه الآية في الأصل ، وهي من د ، ل ، م .
٨ – في ل : « وإذ » . هذا ويرى المبرّد وابن السَّرَّاج والفارسي أنها ظرف زمان زيدَ عليها ما . أنظر الأشموني ٥٨٠ . والرضي ٢٥٣/٢ وشرح التصريح للشيخ خالد الأزهري ٢٤٧/٢–٢٤٨ . وانظر رأي سيبويه في كتابه ٤٣٢/١ .
٩ – بعد هذه الكلمة ينتهي السقط الموجود في نسخة ك الذي مرّ ذكره في آخر الورقة ٣٣ .
١٠ – في د ، ل ، م : « وعادت » . وفي ك : « وصار » .

لا يُجزم بها إلا في الشعر إذا كان معها « ما »[1] .

وأما « كيفَما » فإنها يُجزم بها عند الكوفيين[2] دون البصريين . يقول الكوفيون : كيفما[3] تصنعْ أصنعْ . والبصريون يرفعون ذلك . وكيف عند سيبويه اسم ، وعند الأخفش ظرف . والدليل على مذهب سيبويه أنها اسمٌ أنك [تبدل] منها الاسمَ فتقول : كيف زيدٌ أصالحٌ أم سقيمٌ . ولو كانت ظرفاً لأبدلتَ منها الظرف كما تُبدل من « أين » و « متى » ، وفي عدم ذلك دليل على صحة مذهب سيبويه في الاسمية [4] . وحجة الأخفش في الظرفية أنها تتقدر بالجارّ والمجرور . وهو أنك

---

١ - في د : « ولم يدخل عليها ما يخرجها عن أصلها ، إلا أنه لا يجزم بها إلا في الشعر إذا لم يكن معها ما . فإن كان معها ما شرط بها في الشعر وغيره . . » وفي م : « . . . إلا أنه لا يجزم بها إلاّ في الشعر . إلاّ إذا كان معها ما » . والمشهور عند النحاة أن « إذا » لا يجزم بها إلاّ في الشعر ، سواء أكان معها « ما » أو لم يكن . ويجوز الجزم بها في النثر وهو قليل . ومن شواهد الجزم بها في الشعر :

ترفــــع لي خنــــدفٌ والله يرفــــع لي   ناراً إذا خمــدتْ نيرانهم تَقِــدِ

وقول الآخر :

استغنِ مــا أغنــــاكَ ربّك بالغِـــنَى   وإذا تصبْــكَ خَصاصةٌ فتحمَّـلِ

انظر سيبويه ٤٣٣/١ ، والمقتضب ٥٦/٢ ، والأشموني ٥٨٣/٣ .

٢ ـ في م : « وأما كيف ما فإنه قد يَجزم بها الكوفيون » ، وفي ك : « وأما كيفما فإنه يجزم بها عند الكوفيين » ، وفي ل : « وأما كيفما فإنه قد يجزم بها عند الكوفيين » .

٣ ـ في م : « كيف ما » .

٤ ـ نسب الرضي أيضاً هذا الرأي لسيبويه في شرح الكافية (١١٧/٢) . قال : « إنما عُدَّ « كيف » في الظروف لأنه بمعنى « على أيّ حال » ، والجارّ والمجرور والظرف متقاربان . وكون « كيف » ظرفاً مذهب الأخفش وعند سيبويه هو اسم بدليل إبدال الاسم منها نحو : كيف أنت أصحيحٌ أم سقيمٌ . ولو كان ظرفاً لأبدل منها الظرف نحو : متى جئت أيوم الجمعة أم يوم السبت » . ا هـ

وفي المغني ، لابن هشام كلام يناقض هذا ، فقد ذهب إلى أن « كيف » عند سيبويه ظرف وعند الأخفش اسم . قال (٢٠٦/١) : « وعن سيبويه أنّ كيف ظرف ، وعن السيرافي والأخفش أنها اسم غير ظرف ، وبنوا على هذا الخلاف أموراً : أحدها أن موضعها عند سيبويه نصب دائماً ، وعندهما رفع مع المبتدأ ، نصب مع غيره .

الثاني : أن تقديرها عند سيبويه : في أيّ حال ، أو على أيّ حال ، وعندهما تقديرها في نحو « كيف زيدٌ » أصحيحٌ زيدٌ ، ونحوه ، وفي نحو « كيف جاء زيدٌ » أراكباً جاء زيدٌ ، ونحوه .

والثالث : أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال « على خيرٍ » ونحوه ، ولهذا قال رؤبة – وقد قيل له : كيف أصبحت – « خيرٍ عافاكَ الله » أي على خيرٍ ، فحذفَ الجارّ وأبقي عمله . فإن أجيب على المعنى ←

إذا قلت كيف زيدٌ ، فمعناها [1] عنده « على أيِّ حال هو » . والحروف للظروف [2] . وليس في ذلك دليل [3] ، لأن حروف الجرّ قد تقدّر [4] فيما لا إشكال في اسميته ولا يخرجه ذلك إلى الظرفيّة . ألا ترى أن كلّ مضاف ومضاف إليه لا يخلو من أن يكون مقدّراً [5] باللام أو بمِنْ ، مثل : غلامُ زيدٍ ، تقديره : غلامٌ لزيدٍ ، وثوبُ خزٍّ ، تقديره : ثوبٌ من خزٍّ ، ونحوه . وهذا شيءٌ عرض [6] فذكر .

ثم نعود إلى ما نحن بصدده وهو أن هذه الأشياء كلّها تجزم فعلين مستقبلين لفظاً ومعنى [7] ، وفي الماضي تقديراً ، على ما قدّمنا .

فان أوقعت موقع هذه الأشياء أحد سبعة أشياء – وهي الاستفهام والأمر والنهي والعرض والتمنّي والتحضيض والدعاء – جزمت فعلاً واحداً إذا لم يكن معك [فاء] . فمثال الاستفهام : أتقومُ أَقُمْ ، ومثال الأمر : قمْ أقمْ . وكذلك الباقي . لأنّ هذه الجمل نابت عن أفعال شرطية ، كأنه قال : أتقوم إنْ تقمْ أقمْ [8] .

← دون اللفظ قيل : صحيحٌ ، أو سقيمٌ . وعندهما على العكس .

وقال ابن مالك ما معناه : لم يقل أحد إن كيف ظرف ، إذ ليست زماناً ولا مكاناً ، ولكنها لما كانت تفسر بقولك « على أيّ حال » لكونها سؤالاً عن الأحوال العامة سميت ظرفاً ، لأنها في تأويل الجارّ والمجرور ، واسم الظرف يطلق عليهما مجازاً ، ١ هـ . وهو حسن ، ويؤيده بالإجماع على أنه يقال في البدل : كيف أنت ؟ أصحيحٌ أم سقيمٌ ، بالرفع ، ولا يبدل المرفوع من المنصوب » . ١ هـ . وكلام ابن مالك أقرب إلى المعقول . وقد ذكر سيبويه في مواضع من كتابه أن كيف ظرف (انظر كتاب سيبويه ٣٥/٢ ، ٤٤) ، وذكر في مواضع أخرى ما يفيد اسميتها (راجع ٢٧٨/١ ، ٤٠٥) .

١ – في د ، ل ، م : « فمعناه » .

٢ – في د ، م : « والحروف كالظروف » .

٣ – في هامش م إضافة تجعل العبارة هكذا : « وليس في ذلك دليل للظروف » .

٤ – في د : « لأنّ الحروف – حروف الجرّ – تقدّر » ، وفي ل : « لأن الحروف قد تقدّر » .

٥ – في الأصل : « لا يخلو كونه مقدراً » ، وفي د : « لا يخلو أن يكون مقدراً » ، وفي ل : « ما يخلو أن يكون مقدراً » . وما أثبت من ك ، م .

٦ – في ل : « عارض » .

٧ – كلمة « ومعنى » ليست في ك ، ل .

٨ – ومنه قوله تعالى : (ربنا أخّرنا إلى أجل قريب نجبْ دعوتك) أي إنْ تؤخرنا نجب دعوتك . وقوله سبحانه : (إنْ كنتم تحبونَ الله فاتّبعوني يحببكم الله) أي فإنْ تتّبعوني يحببكم الله . انظر المغني ٦٤٦/٢ .

فإذا دخلت الفاء بطل الجزم ، ورفعت أو نصبت [1] . مثال النصب : أتقومُ فأقومَ ، لأنّ الجواب بالفاء يكون منصوباً على ما أصّلناه [2] في الحروف الناصبة للفعل . ولو كانت الفاء مع الشرط المحض لكان ما بعد الفاء مرفوعاً ، مثل : إنْ تقمْ فأقومُ . فهذا مرفوع ، لأن ما بعد الفاء مبتدأ مقدّر ، كأنه قال : فأنا أقومُ ، والفاء دخلت لتعلّق [3] الجواب بالشرط . وكذلك تفعل بالفاء في باقي كل ما يشرط به [4] . فاعرف ذلك فان هذه جملة كافية [5] في هذه المقدمة ، [إن شاء الله تعالى] [6] .

* * *

فصل

وأما قولنا : « **وأما الحروف** [7] **التي ليست بعاملة فنيف وأربعون حرفاً . منها خمسة عشر حرفاً للابتداء** [8] ، **وهي إنَّما . وأنَّما ، وكأنَّما ، ولكنّما ، وليتَما ، ولعلَّما ، وأَمَّا بمعنى التفصيل ، وأَمَا [خفيفة]** [9] **بمعنى الاستفتاح ، ولولا بمعنى الامتناع ، وحتّى في أحد أقسامها ، وألاَ بمعنى التنبيه ، ولام الابتداء ، و واو الحال ، وإنْ الخفيفة في أحد أقسامها ، ولكنْ الخفيفة . وإنما سميت بذلك لكثرة وقوع المبتدأ بعدها** » .

---

١ – في الأصل ، ل : « ورفعت ونصبت » ، وعبارة م : « كأنه قال في أتقوم أقم ، إنْ تقم أقم فإن أدخلت الفاء بطل الجزم ونصبت أو رفعت » . وما أثبت من ك ، د .

٢ – في د : « على أصلها » .

٣ – في ك ، ل : « لتعليق » .

٤ – في ك : « في باقي ما يشرط به » . وفي د ، ل : « في كل ما شرط به » . وفي م : « في كل ما يشرط به » .

٥ – في د : « جملة مختصرة كافية » .

٦ – من د ، ل ، م .

٧ – في ك : « فصل . فأما الحروف » .

٨ – في د ، م : « منها خمسة عشر حروف ابتداء » .

٩ – من م .

فإن العلة في كون هذه الحروف غير عاملة هو ما عرض فيها من كفٍّ أو اشتراك[1] على ما يأتي تفصيله . فالكفّ نحو الستة الناصبة للاسم الرافعة للخبر . وهي إنَّ وأخواتها لما دخلت عليها « ما » كفّتها عن العمل ، ولما كفتها عن العمل ارتفع الاسم الذى كان منصوباً بعدها ، فصار ارتفاعه بالابتداء فقلت : إنَّما زيدٌ قائمٌ ، وعلمتُ أَنَّما زيدٌ قائمٌ ، وكأنما زيدٌ قائمٌ . وكذلك / باقيها . [٤٠] وقد يجوز أن يعتقد أن « ما » زائدة لا كافة . و إذا اعتقدتَ ذلك بقّيتَ هذه الحروف على حالها فقلت : كأنما أخاك قائمٌ[2] ، ولكنما أخاك قائمٌ ، وليتما أخاك قائم ، ولعلما أخاك قائمٌ . وهو في هذه الأربعة [المتأخرة][3] – أعني النصب وزيادة « ما » – أحسن منه في « إنما » و« أنما » . لأن هذه [الحروف][4] قد غيرت معنى الابتداء فقوى النصب[5] فيها . ومعانيها كلها كمعانيها إذا لم يكن فيها[6] « ما » ، إلا أنها بـ « ما » أقوى تأكيدا ، وأقوى للمعنى الذى تختصّ به[7] .

ومعنى « أَمَّا » لتفصيل[8] ما أجمله المدّعي[9] . ومثالها : أما زيدٌ فقائمٌ ، فزيد مبتدأ ، وقائم الخبر ، والفاء دخلت لما في « أمّا » من معنى المجازاة[10] .

---

١ – في الأصل : « واشتراك » ، وما أثبت من بقية النسخ .

٢ – في د : « بالابتداء ، فقلت إنما زيد قائم ، وعلمت أنما بكر قاعد ، وكأنما بكر سائر ، ولكنما جعفر منطلق ، وليتما أخوك مقيم ، ولعلما أبوك مسافر . وقد يجوز أن يعتقد أن « ما » زائدة لا كافة ، وإذا اعتقدت ذلك بقيت هذه الحروف على حالها فقلت :كأنما أخاك قائم . . . الخ » . وفي ل : بالابتداء . فقلت : إنما زيد قائم ، وعلمت أنما زيد قائم ، وليتما أخوك قائم . ويجوز أن يعتقد أن « ما » زائدة لا كافة . وإذا اعتقدت ذلك بقيت هذه الحروف على حالها فقلت : إنما أخاك قائم ، وكأنما أخاك قائم . . . الخ » . هذا ، ولم ترد في م عبارة : « وعلمت أنما زيد قائم » .

٣ – من د ، م .

٤ – من د .

٥ = من د ، ل ، م . وفي الأصل ، ك : « فقوى معنى النصب » .

٦ – في النسخ الأخرى : « معها » .

٧ – في ك ، ل ، م : « . . . وأقوى في المعنى الذي تختص به » ، وعبارة د : « إلا أنها أقوى تأكيداً ، وأقوى في المعني الذي اختصت به » .

٨ – في د ، ك ، ل : « تفصيل » .

٩ – في باقي النسخ : « ما أجمله المخاطِب » .

١٠ – في د ، ل ، م : « من معنى الشرط » .

لأن أصلها : مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ قائمٌ ، فنابت « أمّا » مناب فعل الشرط واسمه ، وتقدم الاسم المبتدأ الذي كان بعد الفاء فصار قبل الفاء ، بينها وبين « أما » ، لئلا يجمع بين حرفين [1] . وبقي الخبر مرفوعاً على حاله بعد الفاء . ولهذا لا يفصل بين « أمّا » وجوابها بجملة تامة [2] إنما يفصل بمفرد ، إما مبتدأ ، وإما ظرف ، وإما مفعول به . وإما بجملة ناقصة [3] تقوم مقام المفرد . مثال المبتدأ قد ذكر . ومثال الظرف : أما في الدار فزيدٌ ، وأما في السوق فعمرٌو . ومثال المفعول به : أما زيداً فضربتُ ، وأما عمراً فتركتُ . ومثال الجملة الناقصة : أما إنْ كان كذا وكذا فسيكون كذا ، والجملة[4] الشرطية ناقصة لافتقارها إلى جواب ، فجاز أن يفصل بها بين « أمّا » وجوابها . قال الله سبحانه : (فأما إنْ كان من المقربين ، فَرَوْحٌ وريحانٌ وجنةُ نعيم ، وأما إنْ كان من أصحاب اليمين ، فسلامٌ لك من أصحاب اليمين) [5] . هكذا رتبة الثلاثة ، وفي الكلام بخلاف هذا [6] . فالفاء جواب « أما » ، وقد سدّ جواب « أما » بطول الكلام مسدّ جواب الشرط [7] ، إذ كان معك شيئان محتاجان إلى جواب . فاعرف ذلك .

---

١ – في ك : « بين حرفي تأكيد » .

٢ – كلمة « تامة » ليست في ك ، د ، م .

٣ – في ك ، د ، ل : « وإما جملة ناقصه » .

٤ – في م : « فالجملة » .

٥ – الواقعة ، الآيات ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ . ولم ترد الآيتان ٩٠ ، ٩١ في ك ، ل . م . هذا ، وقال أبو البركات ابن الأنباري في إعراب قوله تعالى : (فأما إن كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم) في كتابه البيان ٤١٩/٢ . « أما ، حرف معناه التفصيل يفيد معنى الشرط ، بمنزلة (مهما) ، وجوابه قوله (فروح) وتقديره فله روح . وروح مبتدأ ، وله خبره . والتقدير : مهما يكن من شئ فروح وريحان إن كان من المقربين ، فحذف الشرط الذي هو (يكن من شئ) ، وأقيم (أما) مقامه ، ولهذا لما قامت مقام الفعل ونابت منابه لم يجز أن يجيء الفعل بعدها ، ووليها الاسم والجمل ، لأن الفعل لا يدخل على الفعل ، ولم يجز أن تلي الفاء (أما) لئلا يلي حرف الشرط فاء الجواب . ولهذا فصل بين (أما) والفاء بقوله (إن كان من المقربين) تحسيناً للفظ ، كما يفصل بينهما بالظرف والمفعول في قولهم : أما اليوم فزيدٌ ذاهبٌ ، وأما زيداً فأكرمته . فالفاء في (فروح) جواب (أما) ، و (أما) مع جوابها في موضع جواب (إنْ) ، وإن كانت متقدمة عليه ، كقولهم : أنت ظالم إن فعلت كذا » . ١ هـ .

٦ – عبارة (هكذا رتبة . . . . بخلاف هذا) من الأصل ، ولم ترد في بقية النسخ .

٧ – في د ، ل ، م : « وقد سدّ جواب أما مسد جواب الشرط » ، وفي ك : « وقد سدّ جواب اما مسدّ الشرط » .

ومعنى « أَمَا » الخفيفة الاستفتاح . ومثالها : أَمَا زيدٌ قائمٌ . وتكون بمعنى « حقّاً » فتفتح « أنَّ » بعدها ، فتقول : أما أنّه قائمٌ ، بمعنى : حقا أنَّه قائمٌ [1] . فلا تكون ها هنا حرف ابتداء ، ولكنها في تأويل الاسم . وإذا كانت في تأويل الاسم فذلك الاسم [2] مقدّر تقدير الظرف ، وتقدير ذلك [الظرف] « أفي حَقٍّ أنّك منطلقٌ » ، فتكون « أنك منطلق » في موضع رفع بالظرف ، على قول الأخفش . وبالابتداء عند سيبويه في هذا الموضع خاصة . فاعرفه [3] .

ومعنى « لولا » امتناع الشيءُ لوجود غيره . ومثالها : لولا زيدٌ لأكرمتك . فـ « لولا » حرف ابتداء ، معناه ما ذكرنا . و « زيد » مبتدأ . وخبر المبتدأ محذوف أبداً بعد « لولا » لا يظهر بحال ، تقديره « لولا زيدٌ موجودٌ » ، ونحوه . وإنما حذف للطول وسدّ طول الكلام بجواب « لولا » مسدّه . وليس جواب « لولا » بخبر عن المبتدأ [4] ، ومن قال ذلك فهو مخطيءٌ ، لتعرّيه من العائد . فإذا كانت « لولا » بمعنى « هَلاَّ » لم تكن حرف ابتداء ، وكانت حرف تحضيض تليها الأفعال ، مثل (لولا أُنزل عليه مَلَكٌ) [5] ، أي « هلاّ أُنزل عليه ملك » ، ومثل [6] :

[تعدُّون عَقْرَ النِّيبِ أفضلَ مجدكم بني ضَوْطَرى] [7] ، لولا الكَميَّ المُقَنَّعا [8]

---

١ – في ل : « أما أنه زيد قائم بمعنى حقا أنه زيد قائم » .

٢ – في د ، ل : « ولكنها في تأويل الاسم وذلك الاسم » .

٣ – في د : « فاعرف ذلك » . وانظر رأي سيبويه في كتابه ٤٦٨/١ ، والمغني ٥٥/١ .

٤ – في الأصل ، د : « الابتداء » ، وما أثبت من ك ، ل ، م .

٥ – الأنعام ، من الآية ٨ .

٦ – في د : « وقال الشاعر » ، وفي م : « ومثله » .

٧ – من د .

٨ – البيت لجرير في ديوانه : ٢٦٥ ، والخزانة ٤٦٢/١ ، وشرح شواهد المغني ٦٦٩/٢ ، واللسان (ضطر) . والكامل ٣٧٨/١ ، وغيرها . النيب : جمع ناب ، وهي الناقة المسنّة . والضوطرى – كما في اللسان – الحمقى . ويقال للقوم إذا كانوا لا يغنون غناء بنو ضوطرى . والكميّ : الشجاع المتكمي في سلاحه لأنه كمّى نفسه ، أي سترها بالدرع والبيضة . والمقنع : الذي على رأسه البيضة والمغفر .

والبيت من قصيدة في هجاء الفرزدق . انظر قصة عقر الإبل في ذيل الأمالي : ٥٢ والخزانة ٤٦٢/١ .

أي « لولا تعدون الكميَّ المقنّعا » (١)

ومعنى « حتى » قد ذكر في حروف الجرّ (٢) ، وأقسامها الأربعة التي أحدها كونها حرف ابتداء(٣) . ومثاله [قول الشاعر] (٤) :

ألقى الصحيفةَ كي يخفّفَ رحلَه والـزادَ حتّى نَعْلُه ألقاهـا (٥)

---

١ – عبارة « أي لولا تعدون الكميّ المقنّعا » ليست في د . وفي ك ، م : « أي هلاّ تعدون الكمى المقنّعا » .

٢ – في ل : « في الجرّ » . وفي م : « في فصل الجر » . وفي د : « في فصل الحروف » ، وهو خطأ لأن فصل الحروف فصل كبير يجمع حروف الجرّ وحروف الابتداء هذه ، وغير ذلك .

٣ – في النسخ الأخرى : «كونها حرفا من حروف الابتداء » .

٤ – من د .

٥ – ضبطت اللام من « نعله » في ك بالضم والفتح والكسر . وضبطت في ل بالضم والفتح وكتب فوقها « معا » . وفي م بالضم . فالرفع على الابتداء ، كأنه قال « ونعله ألقاها » ، والنصب بالعطف على « الصحيفة » ، كأنه قال « ألقى الصحيفة ونعله » والجرّ على أن « حتى » حرف جر بمعنى إلى ، كأنه قال « ألقى الصحيفة والزاد وما معه من المتاع حتى انتهى الإلقاء إلى النعل » . انظر الخزانة ٤٤٥/١–٤٤٦ . والبيت من شواهد سيبويه ٥٠/١ ، وابن يعيش ١٩/٨ ، وابن هشام في أوضح المسالك ٣٦٥/٣ ، والمغني ١٢٤/١ . وبعد البيت الشاهد :

ومضى يظـــنُّ بريـــدَ عمـرٍو خلْفَــه خوفاً ، وفارقَ أرضـه وقلاهـا

وهما لمروان بن سعيد بن عبَّاد . ترجم له ياقوت في معجم الأدباء ١٤٦/١٩ . فقال : « مروان بن سعيد بن عبّاد بن حبيب بن المهلّب بن أبي صفرة المهلبي ، أحد أصحاب الخليل بن أحمد المتقدمين في النحو ، المبرزين فيه ، سمعت بعض النحويين ينسب إليه هذا البيت :

ألقـى الصحيفـــة كي يخفّــف رحلـــه والـزاد حتـى نعلـــه ألقاهـــا

ولا أعلم من أمره غير هذا » . ا هـ .

وذكره السيوطي في بغية الوعاة (٢٨٤/٢) ولم يزد شيئاً على ما قاله ياقوت . وترجم له المرزباني في معجم الشعراء (٣٢٠) ، وأنشد بعض شعره . وذكر في الموشح (٣٣٢) بعض نقائضه مع ابن عمه عبدالله بن محمد .

وقد ذكر مروان هذا في بعض المصادر باسم ابن مروان النحوي . وأظنه خطأ قديماً نبه عليه البغدادي في الخزانة ونقل ما قاله ياقوت عن مروان (٤٤٧/١) .

وينسب الشاهد خطأ للمتلمس في بعض المصادر ، قال السيوطي في شرح شواهد المغني : « قال شارح أبيات الجمل : هذا للمتلمس ، جرير بن عبد المسيح الضبعي . . . . . وقال المصنف : (يعني الزجاجي) هذا البيت ينسب للمتلمس ولأبي مروان النحوي » .

وقد أشار العيني (هامش الخزانة ١٣٤/٤) والبغدادي في الخزانة (٤٤٧/١) إلى هذا ، وأن مروان قال هذين البيتين في قصة المتلمس ، ونسبهما الناس خطأ إلى المتلمس .

وهي ها هنا حرف ابتداء إذا رفعت « النعل » » ، ويكون « ألقاها » في موضع رفع بكونه خبراً للنعل ، أي « حتى نعله ملقاة » . ومن نصب [النعل][1] أو جرّ فليست حرف ابتداء .

ومعنى « أَلاَ » التنبيه ، ومثالها : ألا زيدٌ قائمٌ ، [وألا إنَّ زيداً قائم] ، كقوله[2] [تعالى] : (أَلاَ إنَّ أولياءَ الله لا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون)[3] .

ومعنى لام الابتداء التأكيد . ومثالها : لَزيدٌ قائمٌ ، ولأنت أحبُّ إليَّ من عمرو . وقال الله سبحانه (وإنَّا لَنحنُ الصَّافُّون وإنَّا لَنحنُ المُسَبِّحُون)[4] . وقال تعالى : (إنَّهم لَهُم المنصورون وإنَّ جندنا لَهُمُ الغالبون)[5] . كل هذه لام ابتداء . بخلاف قوله [تعالى][6] : (لَهم ما يشاءون فيها)[7] ، و (لَهم جنَّات النعيم)[8] . فهذه لام الجرّ[9] ، فتحت لكونها مع المضمر ، وهي تتعلق بمحذوف لكونها خبر ابتداء . وليست كذلك اللام الأولى[10] . لأنها لام ابتداء وهذه لام جرّ . والضمير في الأولى مرفوع في التقدير . والضمير في الثانية[11] مجرور في التقدير .

و واو الحال معناها الحال[12] ، ومثالها : جاء زيدٌ ويدُه على رأسه ، وأقبل

---

١ - من د ، ل ، م .

٢ - في ك ، م : « وكقوله » ، ولم ترد « كقوله » في د . وكلمة « تعالى » زيادة منّي .

٣ - يونس : ٦٢ .

٤ - الصافات : ١٦٥ ، ١٦٦ .

٥ - الصافات : ١٧٢ ، ١٧٣ .

٦ - من ل . وفي د : « بخلافها في قوله عز وجل » ، وفي م : « بخلافها في قوله سبحانه » وفي ك : بخلاف اللام في قوله تعالى » .

٧ - سورة ق ، من الآية ٣٥ .

٨ - سورة لقمان ، من الآية ٨ . وورد في النسخ الأخرى ثلاث آيات كالتالي : « لهم ما يشاؤن عند ربهم » ، و « لهم رزقهم فيها » ، و « لهم جنّات النعيم » . الأولى من سورة الزمر من الآية ٣٤ ، والشورى ، من الآية ٢٢ . والثانية من مريم من الآية ٦٢ . والثالثة من سورة لقمان من الآية ٨ .

٩ - في ك : « فهذه اللام لام الجر » .

١٠ - في ك ، د : « في الأول » .

١١ - في ك : « في الثاني » ، وفي م : « في الأخرى » .

١٢ - ي د : « وأما واو الحال فمعناها الحال » .

وهو يضحكُ . وفي كتاب الله سبحانه [1] : (يغشَى طائفةً منكم وطائفةٌ قد أهمّتْهم أنفسُهم) [2] ، فالطائفة الثانية مبتدأ و « قد أهمتهم [3] أنفسهم » الخبر ، والجملة في موقع نصب على الحال ، والواو واو الحال . وسيبويه رحمه الله يقدرها بإذْ ، ليعلمك أن الحال معمولة لما قبلها ، كما أن « إذ » ظرف معمول لما قبله [4] . فاعرفه فإنها نكتة [حسنة] [5] . وجملته أن الحال تكون بالمفرد وبالجملة . فإذا كانت / بالمفرد كانت منصوبة . وإذا كانت بالجملة كان الإعراب مقدّراً بالنصب . [٤١] كما أنَّ خبر الابتداء [6] يكون مفرداً ويكون جملة ، وكما أنَّ صفات النكرات [7] تكون مفردة [8] وتكون جملة . لكن الواو لا تكون في الصفات ، ولا تكون في خبر المبتدأ [9] . وإنما تكون في الحال رابطة ، وخاصة إذا عُدم العائد ، مثل : جاء زيدٌ والناسُ يضحكون . وليس في هذه الجملة عائد . ولو قلت : جاء زيدٌ الناس يُصلّون ، لم يجز ، لأنه لا رابطة ، ولا عائد ، ولا ما يقوم مقام العائد . فاعرف ذلك ، فإنّ تحته كثيراً من الفوائد .

و « إنْ » الخفيفة في أحد أقسامها ، ومثالها : إنْ زيدٌ لَقائمٌ . فهذه المخففة من الشديدة ، ولما خففت بطل عملها ، ولما بطل عملها ارتفع ما بعدها بالابتداء [والخبر] ، ودخلت اللام للفرق بينها وبين النافية . قال الله سبحانه (إنْ كُلُّ نفس لَمَّا عليها حافظ) [10] ، (وإنْ كُلٌّ لمّا جميعٌ لدينا مُحضرون) [11] . فـ «إنْ» حرف ابتداء ، لابتداء الكلام بعدها ، واللام دخلت للفرق المذكور . لأن « إنْ »

---

١ – في د : « وفي كتاب الله معنى الحال » ؟ .
٢ – آل عمران ، من الآية ١٥٤ .
٣ – في الأصل : « وأهمتهم » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .
٤ – انظر كتاب سيبويه ٤٧/١ .
٥ – من د ، م .
٦ – في ك : « المبتدأ » .
٧ – في م : « صفة النكرة الاثنتان » ، وفي د : « صفة النكرة » .
٨ – في الأصل ، د ، ل : « مفرداً » ، وما أثبت من ك ، م .
٩ – في ك : « ولا تكون خبر الابتداء » ، وفي م : « ولا تكون في الابتداء » .
١٠ – الطارق ، الآية ٤ .
١١ – يس ، الآية ٣٢ .

الخفيفة تنقسم على أربعة أقسام . تكون شرطاً ، وقد ذكرت في باب الشرط [1] وتكون مخففة من الثقيلة ، وقد ذكرت هنا . وتكون نافية فلا يكون معها لام ، كقولك : إنْ زيدٌ قائمٌ ، بمعنى : ما زيدٌ قائمٌ ، قال الله سبحانه وتعالى : (ولقد مكَّنَّاهم فيما إنْ مكّنّاكم فيه) [2] . فإن نافية ، أي في الذي لم نمكنكم فيه ، أو : في الذي ما مكناكم فيه [3] . والرابعة تكون زائدة ، مثل قولك : ما إنْ زيدٌ قائمٌ ، وكقول الشاعر :

وما إنْ طِبُّنـا جُبْنٌ ولكـــن   منايانـا ودولـــة آخرينا [4]

أي ما طبّنا جبن .

و « لكنْ » الخفيفة ، مثالها : لكنْ زيدٌ قائمٌ ، و (لكنِ اللهُ يشهدُ بما أَنزل

---

١ ـ « في باب الشرط » ، ليست في ك .

٢ ـ الأحقاف ، من الآية ٢٦ .

٣ ـ في الأصل : « فإن نافية لأن معناه أي في الذي لم نمكنهم فيه ، أو في الذي ما مكناهم فيه » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٤ ـ البيت من شواهد سيبويه (٤٧٥/١) ، والمبرد في المقتضب (٥١/١) ، (٣٦٤/٢) وابن هشام في المغني (٢٥/١) ، وغيرهم .

وقائله فَروة بن مُسيك المرادي ، كما في الوحشيات (٢٧-٢٨) ، والأعلم بهامش الكتاب ، وسيرة ابن هشام (٥٨٢/٢) وحماسة الخالديين (١٣٣/٢) ، واللسان (طبب) والكامل (٣٤١/١) ، وقبل الشاهد :

فـــإنْ نُهـــزَم فهزّامـــون قِدْمـــاً   وإنْ نُغلَب فغـــيرُ مُغلَّبينــــا

والطب : السبب والعلة . أي لم نغلب بسبب جبننا ، وإنما هي إرادة القدر الذي يغيّر الدول ويبدل الأحوال .

وقد اختلط هذا البيت في بعض المصادر ببيتين آخرين للفرزدق أو لخاله العلاء بن قَرَظَة الضّبي ، والبيتان هما :

إذا مـا الدهـــر جَـــرَّ على أُنـــاس   كلاكلَـــه أنـاخ بآخرينــــا

فقـــلْ للشـــامتينَ بنــــا أَفيقـــوا   سيلقـــى الشـــامتون كما لقينـا

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي (٨١/١) حيث نسب البيتين مع البيت الشاهد لفروة بن مسيك نقلاً عن الحماسة البصرية . ثم أورد قصيدة لفروة نقلاً عن ديوانه وفيها الشاهد ، ولم يرد فيها البيتان . وانظر الخزانة (١٢١/٢-١٢٢) ، وسمط اللآلئ (٣٩/١) .

إليك)[1] فاسم الله مبتدأ ، و « يشهد » الخبر . وكان أصلها [لكنّ] مشددة تنصب ، كما قال الله تعالى : (ولكنَّ اللهَ يفعلُ ما يريد)[2] ، فإذا خففت بطل النصب لارتفاع المشابهة بينها[3] وبين الفعل . فإذا ارتفعت[4] صارت حرف ابتداء ، وإذا صارت حرف ابتداء ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر . فلذلك سمّيت هذه الحروف الخمسة عشر المشروحة حروف ابتداء لوقوع المبتدأ بعدها . وبالله التوفيق .

* * *

[قال الشيخ رحمه الله][5] : وأما قولنا : « **ومنها عشرة للعطف وهي : الواو ، والفاء ، وثُمَّ ، وأو . وإمّا – مكسورة مكررة ، وأم ، وبل ، ولكنْ بعد النفي ، ولا بعد الإيجاب ، وحتّى في أحد أقسامها . سمّيت بذلك لأنها تدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها وتعطفه عليه** » .

فإنّ معنى « الواو » الجمع بين الشيئين ، وليس فيها[6] دليل على الأول منهما ، مثالها : قام زيدٌ وعمرٌو ، ورأيتُ زيداً وعمراً ، ومررتُ بزيدٍ وعمرٍو . وللواو ستة أقسام . هذا أحدها ، أعني العطف ، وهي الجامعة العاطفة . والثاني : أن تكون جامعة غير عاطفة ، وهي التي تكون بمعنى « مع » ، تنصب ما بعدها من الأسماء . ومثالها : استوى الماءُ والخشبةَ ، وجاء البردُ والطّيالِسَةَ ، أي مع الطيالسة . الثالث[7] أن تكون قَسَماً فتجرّ المقسم به[8] ، نحو : واللهِ لأفعلَنَّ . الرابع : أن تكون واو حال، مثاله : جاء زيدٌ وهو يضحك ، وقد ذكرت . الخامسِ أن تكون

١– النساء ، من الآية ١٦٦ .

٢– البقرة ، من الآية ٢٥٣ .

٣– في ل : « فإذا خففت بطل عملها النصب لارتفاع التشابه » .

٤– « فإذا ارتفعت » أي المشابهة . وفي ك ، ل ، د : « ارتفع » .

٥– من ك ، وسقط « وأما قولنا » .

٦– في ك : « وليس فيه » .

٧– في د ، ل ، م : « وجاء البرد والطيالسة والثالث » .

٨– في م : « أن تكون قسمية فتجرّ الاسم المقسم به » .

ناصبةً للفعل المستقبل باضمار «أنْ» بعدها [1] ، مثل : لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبنَ ، وقد ذكر [2] . السادس : أن تكون بمعنى رُبَّ فتجر [المظهر] [3] ، مثل :

وبلـــدٍ عاميَةٍ أعمـــاؤه   كأنَّ لون أرضه سماؤه [4]

وقد ذكر [5] .

وأما « الفاء » فمعناها العطف بلا مهلة . ولها ثلاثة أقسام . أحدها : أن تكون مُتبعة عاطفة ، مثل : جاء زيدٌ فعمرٌو ، ورأيتُ زيداً فعمراً ، ومررتُ بزيدٍ فعمرٍو . والثاني : أن تكون متبعة غير عاطفة . وذلك في الشرط والجزاء . مثل : إنْ تفعلْ خيراً فالله تعالى يعلمه [6] . الثالث : أن تكون زائدة عند الأخفش بين المبتدأ وخبره ، مثل : زيدٌ فمنطلقٌ ، أي زيدٌ منطلقٌ [7] ، وينشد :

وقائلــةٍ خَولانُ فانكح فتاتهم   وأُكرومةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هيا [8]

---

١ – في الأصل ، ك ، ل : « ناصبة للفعل بمعنى أن » ، وما اثبت من د . وهو يتفق مع رأيه الذي ذكره في باب الحروف الناصبة ق ٣٥ من أن الواو لا تنصب بنفسها ، بل بأن المقدرة بعدها . وفي م : « ناصبة للفعل باضمار أن بعدها » .

٢ – في م : « وقد ذكرت أيضاً » ، وفي ل : « وقد ذكر أيضاً » .

٣ – من ك .

٤ – مضى الكلام على هذا الشاهد في ق ٣٧ ولم يرد البيت الثاني في د ، ك ، م . وفي ك : « وبلدة عامية أعماؤه » ، وهو تحريف .

٥ – في م : « وقد ذكرت » .

٦ – هذه الفاء هي الفاء الرابطة للجواب حين لا يصلح أن يكون شرطاً ، كأن يكون جملة اسمية نحو قوله تعالى : (إنْ تعذبْهم فإنهم عبادك ، وإن تغفرْ لهم فإنك أنت العزيز الحكيم) . أنظر المغني ١٦٤/١ .

٧ – أجاز الأخفش زيادتها في الخبر مطلقاً ، وحكى « أخوك فوجد » ، وقيد بعض النحاة ذلك بكون الخبر أمراً أو نهياً ، فالأمر كالبيت المذكور ، والنهي كقولك : « زيدٌ فلا تضربه » . المغني ١٦٥/١ . وعند سيبويه أن الفاء في البيت المذكور غير زائدة ، وأن التقدير هذه خولانُ فانكح فتاتهم . قال (كتاب سيبويه ٦٩/١–٧٠) : « . . . فإذا قلتَ زيدٌ فاضربه لم يستقم أن تحمله على الابتداء . ألا ترى أنك لو قلت « زيدٌ فمنطلقٌ » لم يستقم ، فهذا دليلٌ على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ . . . . وقد يحسن ويستقيم أن تقول : « عبدُ الله فاضربه » إذا كان مبنياً على مبتدأ مظهر أو مضمر . فأما في المظهر فقولك : هذا زيدٌ فاضربه . وإن شئت لم تظهر « هذا » ويعمل كعمله إذا كان مُظهراً . وذلك قولك : الهلالُ والله فانظر إليه . كأنك قلت : هذا الهلالُ ، ثم جئت بالأمر » .

٨ – البيت من شواهد سيبويه ٧٠/١ ، وابن يعيش ١٠٠/١ ، ٩٥/٨ ، وابن هشام في المغني ١٦٥/١ ، ←

أي « خَولانُ انكح فتاتهم » .

و « ثُمَّ » معناها العطف بمهلة ، مثل : جاءني زيدٌ ثم عمرٌو . وليس لها غير معنى واحد .

و « إمَّا » المكسورة المكررة في العطف لها أربعة معان [1] ، الشكّ ، والتخيير ، والإباحة ، والإبهام ، فالشكّ في الخبر ، مثل : جاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمرٌو . والتخيير في الأوامر فيما أصله الحظر [2] ، مثل : خذ إمّا ديناراً وإما درهماً . والإباحة فيما ليس أصله الحظْر ، مثل : تعلّم إما فقهاً وإما نحْواً . والإبهام فيما يقصد به غرض من الأغراض ، مثل قول القائل [لمخاطبه] [3] : جاءني إما زيدٌ وإما عمرو ، وهو يعلم من جاء منهما ، وإنما أبهم على سامعه [لضرب من المصلحة] [3] . فهذه أربعة أقسام لإمّا التي تأتي بها في العطف مكسورة مكررة [4] . فأما التي لا تكون مكررة بل هي مكسورة فهي [5] التي تقع في الشرط . وهي مركبة من « إنْ » و « ما » ، مثل : (فإمّا تَرَينَّ من البشَر أحداً فقولي . . .) [6] ، و (فإما يأتينَّكم منّي هُدى فمن اتّبع هدايَ . . .) [7] ، و (فإما تثقفنَّهم في

← وفي أوضح المسالك ١٦٣/٢ . والأشموني ١٨٩/١ ، وغيرهم . وقائل البيت غير معروف . قال البغدادي في الخزانة (٢١٩/١) : « وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها ناظم » .

وخولان اسم قبيلة . والأكرومة اسم للكرم ، كالأحدوثة اسم للحدث . أي أنها كريمة . والمراد بالحيين حيّ أبيها وحيّ أمها . والخِلو : التي لا زوج لها . انظر شرح شواهد المغني ٤٦٨/١ .

١ ـ في د : « وأما إما المكسورة المكررة في العطف فلها أربعة معان » . وفي ك : « أربع » .

٢ ـ في الأصل : « الحضر » ، تحريف .

٣ ـ من د ، م .

٤ ـ في ك ، ل : « التي تأتي في العطف مكّررة » ، وفي د : « التي في العطف مكررة » ، وفي م : « التي تكون في العطف مكررة » . وهناك معنى خامس وهو التقسيم كقولك « الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف » ، انظر ابن عقيل ٢٣٤/٢ . وقد اتفق النحاة على أن « إما » الثانية هي العاطفة ، والأولى ملازمة لها وليست بعاطفة . وقد يستغنى عن « إما » الثانية بذكر ما يغني عنها نحو « إما أن تتكلم بخير وإلاّ فاسكت » . المغني ٦١/١ ، والأشموني ٤٢٦/٢ .

٥ ـ في م : « فأما إمّا التي لا تكون مكررة فهي » ، وفي د : « فأما التي لا تكون مكررة بل تكون مكسورة فهي » .

٦ ـ مريم ، من الآية ٢٦ .

٧ ـ طه ، من الآية ١٢٣ .

الحرْب فشرِّد بهم مَنْ خَلْفَهم ـ)[١] . أصلة إنْ / تثقفنّهم[٢] . فـ « إنْ » هي [٤٢]
حرف الشرط ، و « ما » زائدة للتأكيد ، ولذلك دخلت النون الشديدة في فعل الشرط ، ولا يجوز دخولها بغير « ما » .

و « أو » لها في العطف [أيضاً][٣] أربعة معان[٤] كمعاني إمّا في جميع ما ذكرنا . مثل : جاءني زيدٌ أو عمرٌو ، [ورأيت زيداً أو عمراً ، ومررت بزيدٍ أو عمرٍو][٥] وخذ ديناراً أو درهماً ، وتعلم فقهاً أو نحْواً[٦] . إلا أن الفرق بينهما أن الكلام مع « إمّا » مبني على الشكّ وغيره[٧] من أول وهْلة ، ومع « أو » مبني على اليقين ثم يأتي الشكّ وغيره[٧] بعد أن بني الكلام على اليقين ، فيسري من آخر الكلام إلى أوله فيعود معناه[٨] كمعنى « إما » .

و « أمْ » معناها الاستفهام وهي في العطف على ضربين ، متصلة ومنقطعة[٩] . فالمتصلة هي المعادِلة لألف الاستفهام في العطف[١٠] ، المقدرة بأيٍّ ، المقتضية للتعيين . كقولك : أزيدٌ عندك أم عمرٌو[١١] ، وتقديره : أيُّهما عندك . وجوابك أن تعين[١٢] أحد الاسمين . والمنقطعة[١٣] هي التي تكون بين جملتين ، وتقدر ببَلْ

---

١ – الأنفال ، من الآية ٥٧ .
٢ – في جميع النسخ : « أصله كلّه إن تثقفّنهم » ، والصّواب ما أثبت ، لأن أصل الآية الأخيرة « إن تثقفنّهم » أما الآية الأولى فأصلها « فإن ترينَّ » ، والثانية أصلها : « إنْ يأتينّكم » .
٣ – من ك ، ل ، م .
٤ – في الأصل : « معاني » .
٥ – من د . ل ، م .
٦ – مثل المؤلف لثلاثة أنواع ولم يمثل للإبهام . ومن الممكن اعتبار أمثلة النوع الأول للشك وللإبهام ، والمعّول في تحديد المراد حالة المتكلم وسياق الحديث .
٧ – «وغيره» ليست في م .
٨ – في ك : « معناها » .
٩ – في د ، ل ، م : « ومنفصلة » .
١٠ – «في العطف» من الأصل وليست في النسخ الأخرى .
١١ – في ل : «فالمتصلة هي المعادلة لألف الاستفهام المقدرة بأيّ . والمنفصلة مقدرة ببل كقولك أزيد عندك أم عمرو » .
١٢ – في ل ، : « تعرف » .
١٣ – في د : « والمنفصلة » .

والهمزة ، ولا تعادل [1] همزة الاستفهام ، ولا تقتضي تعييناً . وذلك قولهم : إنَّها لإبِلٌ أم شاءٌ . تقديره : بلْ أَهي شاءٌ [2] ، كأنه أضرب عن الكلام الأول واستأنف الكلام [3] عن الجملة الثانية . وجواب هذا « نعم » [4] أو « لا » . وكذلك إذا كانت « أو » مع همزة الاستفهام كان جوابها « نعم » [4] أو « لا » من غير تعيين ، كقول القائل : أزيدٌ عندك أو عمرٌو ، فتقول : « نعم » ، أو « لا » . لأنها [ها هنا] [5] مقدرة بالأَحَدِيَّة لا بأيٍّ . كأنه قال : أحدهما عندك أو لا [6] . وهذا لا يقتضي [7] إلاّ « نعم » أو « لا » . فالسؤال أولاً بالهمزة [وأو] ، ثم السؤال ثانياً بأَمْ [8] ، لأن التعيين بعد الاستقرار .

و « بَلْ » معناها الإضراب عن الأول وإثبات الحكم للثاني . مثل : جاءني زيدٌ بل عمرٌو . وما جاءني زيدٌ بل عمرٌو .

و « لكن » معناها الاستدراك بعد النفي [9] في باب العطف . مثل : ما جاءني زيدٌ لكنْ عمرٌو . وتكون حرف ابتداء ، وقد ذُكرت مع حروف الابتداء [10] .

و « لا » معناها إخراج الثاني مما دخل فيه الأول . ولا يعطف بها إلا بعد موجَب ، مثل : قام زيدٌ لا عمرٌو . ولِـ « لا » أقسام كثيرة ، تكون عاطفة ،

---

١ - في د : « ببل والهمزة معاً فلا تعادل » . وفي ل ، م : « ببل والهمزة فلا تعادل » .

٢ في م : « بل هي شاء » . وهو خطأ لأنها مقدرة في رأي المؤلف ببل والهمزة . وهذا رأي البصريين . ولا تدخل أم المنقطعة على مفرد ، ولهذا قدّروا المبتدأ في « إنها لإبلٌ أم شاءٌ » . وخرق ابن مالك في بعض كتبه اجماع النحويين فقال : لا حاجة إلى تقدير مبتدأ ، وزعم أنها تعطف المفردات كبل ، وقدرها ها هنا ببل دون الهمزة . واستدل بقول بعضهم : « إنَّ هناك لإبلاً أم شاءً » بالنصب . فإنْ صحت روايته فالأَولى أن يُقدّر لشاءٍ ناصبٌ ، أي أم أرى شاءً . (المغني ٤٦/١) .

٣ في النسخ الأخرى : « وأستأنف الاستفهام » .

٤ في م : « بنعم » .

٥ - من د ، ك ، م .

٦ - « أولا » ليست في ك ، د ، م .

٧ - في د : « وهذه لا تقتضي » .

٨ في م : « ثم السؤال ثانياً بالهمزة و أم » .

٩ في م : « بعد الجحد » .

١٠ - في الورقة ٤١ من الأصل المخطوط .

وقد ذكرت . وناهية فتجزِم ، مثل : لا تفعلْ . وجواباً للقسم في مثل : واللهِ لا تقومُ فلانةٌ [١] . ومبنية مع النكرة العامة ، مثل : لا رجلَ في الدار ، ولا شكَّ ، ولا ريبَ ، ولا إلهَ إلاّ الله . وتكون بمعنى « لم » مثل : (فَلاَ صَدَّقَ ولا صَلَّى) [٢] ، أي لم يصدّقْ ولم يُصلِّ [٣] .

و « حتى » تكون عاطفة بشرطين . أن تعطف قليلاً على كثير ، ومن جنسه [٤] . مثل : قام القومُ حتى زيدٌ ، ورأيتُ القومَ حتى زيداً ، ومررتُ بالقومِ حتى زيدٍ . وقد ذكرت مع أقسام حتى في موضعين متقدمين [٥] .

والعلة الجامعة في تسمية هذه الحروف كلّها حروف عطف ما ذكر [٦] في المقدمة من كونها مُدْخِلة ما بعدها في إعراب ما قبلها وعاطفة له عليه . وسيأتيك من ذلك أصول آخر في فصل التوابع [٧] من هذه المقدمة إن شاء الله تعالى .

* * *

وأما قولنا : « **ومنها ستة للجواب ، وهي : نَعَمْ ، وبَلَى ، وإيْ وجَيْرِ في القسم ، وأَجَلْ ، وإنَّ في أحد أقسامها** [٨] » .

فإن هذه [الستة] كلها حروف معناها [٩] في غيرها . وفي « نعم » لغتان :

---

١ ــ من الأصل ، وفي سائر النسخ : « والله لا يقوم فلان » .
٢ ــ القيامة ، الآية ٣١ .
٣ ــ ولها أقسام أخرى تحتاج إلى تفصيل . انظر المغني (٢٣٧/١) .
٤ ــ في الأصل : « وتعطف قليلاً على كثير من جنسه » ، وما أثبت من م . وفي ك : « بشرطين قليلاً على كثير ومن جنسه » . وفي د : « بشرطين ، قليل على كثير ومن جنسه » .
٥ ــ كذا ، وقد ذكرت « حتى » في ثلاثة مواضع : في حروف النصب ق ٣٦ . وفي حروف الجرّ ق ٣٧ . وفي حروف الابتداء ق ٤٠ . ولم يذكر أنها قد تأتي عاطفة إلا في موضع واحد وهو فصل حروف الجرّ .
٦ ــ في م : « حروف عطف على ما ذكرنا » .
٧ ــ في د ، ل ، م : « وسيأتيك من ذلك فصول أخر في فصل التوابع » . وفي ك : « وستأتيك من ذلك أصول أخر في فصول التوابع » .
٨ ــ في الأصل ، ل : « وهي نعم وبلى وجير في القسم وأجل وإي وإنّ في أحد أقسامها » وما أثبت من ك ، د ، م ، وهو الصواب لأن إيْ يليها القسم دائماً .
٩ ــ في د ، ل ، م : « معانيها » .

نَعَمْ ونَعِمْ . وقد قُرِئ بهما جميعاً [1] . ومعناها العِدَة والتصديق . فالعِدَة بعد الأوامر وشبهها ، من نحو : افْعَلْ كذا وكذا ، فتقول : نعم . والتصديق بعد الإخبار وغيره [2] ، يقول القائل : زيدٌ قائمٌ ، فتقول : نعم ، مصدِّقاً لكلام المخبِر . وكذلك المستخبِر إذا كان مخرجه مخرج المستعلِم أو المقرِّر [3] .

ومعنى « بَلَى » الإيجاب بعد النفي والاستفهام [4] . يقول القائل : أليس زيدٌ قائماً ، فتقول : بلى . أي هو قائم . ولو قال في [هذه] [5] المسألة : « نعم » لكان غير قائم . ومثله [قوله تعالى] : (ألستُ بربكم قالوا بلى) [6] ولو كان ها هنا « نعم » لكان كفراً معاذ الله ، إنما أخرج الجواب [7] إيجاباً وتقريراً .

---

١ – وردت « نعم » في القرآن الكريم في أربع آيات . الآية ٤٤ من سورة الأعراف ، والآية ١١٤ من الأعراف أيضاً ، والآية ٤٢ من سورة الشعراء ، والآية ١٨ من سورة الصافّات . وقد قرأ الكسائي في المواضع الأربعة بكسر العين . انظر النشر ٢٦٨/٢ . وهي قراءة عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود (ابن يعيش ١٢٥/٨) . وانظر تفسير الطبري ٤٤٦/١٢–٤٤٧ .

٢ – في ك ، م ، ل : « بعد الأخبار وغيرها » .

٣ – في د ، ل : « المستعلم والمقرّر » . هذا ، وذكر ابن هشام في المغني ثلاثة معان لنعم وهي التصديق والعدة والإعلام . وتأتي للإعلام بعد الاستفهام . وسيبويه هو الذي حصرها في معنيين . قال ابن هشام (المغني ٣٤٥/٢) : « ولم يذكر سيبويه معنى الإعلام البتّة ، بل قال : وأما نعم فعدة وتصديق ، وأما بلى فيُوجب بها بعد النفي . وكأنه رأى أنه إذا قيل « هل قام زيدٌ » فقيل « نعم » فهي لتصديق ما بعد الاستفهام ، والأَولى ما ذكرناه من أنها للإعلام ، إذ لا يصحّ أن تقول لقائل ذلك : صدقت ، لأنه إنشاء لا خبر » . وانظر شرح الرضي على الكافية ٣٨١/٢–٣٨٢ .

٤ – في الأصل ، د ، م : « بعد النفي وبعد الاستفهام » . وما أثبت من ك لأنه يتفق مع المثال الذي سيذكره المؤلف وهو للنفي المقرون بالاستفهام . والصحيح أنها تجيء جواباً للنفي وحده نحو « ما قام زيد » ، فتقول : « بلى » . وجواباً للنفي المقرون بالاستفهام كقوله تعالى : (ألستُ بربكم قالوا بلى) . وجواباً للاستفهام وحده . والأخير لا أعرف أحداً ذكره غير ابن هشام ، وذكر ما جاء في صحيح البخاري من قول الرسول عليه الصلاة والسلام لأصحابه : « أترضون أن تكونوا رُبْع أهل الجنة ، قالوا : بلى » ، وحديثين آخرين . انظر المغني (١١٤/١) . وفي ل : «الايجاب في النفي بعد الاستفهام » .

٥ – من ك ، م ، ل .

٦ – الأعراف ، من الآية ١٧٢ .

٧ – في د ، ك ، م : « ومعاذ الله . إنما خرج الجواب » .

و « إيْ » معناها كمعنى « نعم » ، وهي فصيحة جداً ما لم تفسد بالزيادة العامية . وهي قولهم « إيْوَهْ »[1] . والفصاحة المجيء بها كمجيئها[2] في القرآن الكريم (قل إيْ وربِّي إنَّه لَحَقٌّ)[3] . وهي كثيرة الاستعمال في القسم كالآية . وكذلك « جَيْرِ لأفعلنَّ » ، بمعنى « نعم »[4] في القسم أيضاً . لكن هذه تنوب عن المقْسَم به كثيراً ، وقلّما يستعمل معها المقسم به .

و « أَجَلْ » فصيحة في كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهي جواب[5] .

و « إنَّ » في أحد أقسامها تكون بمعنى « نعم » ، كما قال : « إنَّ وراكبَها »[6] ومثله قوله [7] :

[بكر العواذلُ في الصَّبـــــو ح يَلُمْنني وأَلُــومهنَّــه] [8]
ويقلْنَ شيبٌ قـــد عــــلا ك وقد كبِرتَ ، فقلت : إنه [9]

١ – في م : « إي وه » .
٢ – في الأصل : « المجا بها كمجيئها » ، وهو تحريف .
٣ – يونس ، من الآية ٥٣ .
٤ – في ك : « وكذلك جير لا تُعلّق بمعنى نعم » ، وهو تحريف .
٥ – « وهي جواب » ليست في ك ، د ، م .
٦ – قائل هذا هو عبد الله بن الزبير بن العوام ردّاً على فضالة بن شَريك الأسدي . فقد قال له فضالة : إن ناقتي قد نقِب خفّها فاحملني ، فقال له عبد الله : ارقعها بجلد ، واخصفها بهُلْب وسر بها البَرْدَيْنِ . فقال فضالة : إنما أتيتك مستحملاً لا مستوصفاً ، لا حمل الله ناقة حملتني إليك . فقال ابن الزبير : إنَّ وراكبها . (لسان العرب ، مادة أنن) . وذكر أبو الفرج الأصفهاني في الأغاني ٦٥/١٢ (طبعة دار الثقافة) عن المدائني أن هذه القصة قد جرت لعبد الله بن فضالة بن شريك مع ابن الزبير . وفي (٦٩/١٢–٧٠) عن ابن حبيب أنها لفضالة لا ابنه . وفي البيان والتبيين (٢٧٩/٢) : « وقال الأسدي لعبد الله بن الزبير . . . . . » . وأظنّ أنّ المراد بالأسدي فضالة لا ابنه . ومما يؤيد هذا أن لفضالة قصائد في هجاء عبد الله بن الزبير لعله قالها بعد هذه الحادثة . انظر معجم الشعراء ١٧٦ ، والأغاني ٦٥/١٢ وما بعدها .

هذا وضبطت « وراكبها » في م بضم الباء .
٧ – في ك : « ومثل قول الشاعر » . وفي د ، م : « ومثل قوله » . وفي ل : « ومثل قولهم » .
٨ – من د ، م . وفي م : « بكر العواذل في الصباح » .
٩ – البيت من شواهد سيبويه (٤٧٥/١ ، ٢٧٩/٢) ، والرضي في شرح الكافية ٣٨٣/٢ وابن يعيش ١٢٥/٨ ، وابن هشام في المغني ٣٨/١ . والبيتان من شعر عبيد الله بن قيس الرقيّات (ديوانه : ٦٦) ، ورواية الأول فيه : ←

ومثل [قوله تعالى] (1) : (إنَّ هذانِ لَساحران) (2) فيمن رفع في أحد الوجوه . وقد ذكرنا معنى إنّ في غير هذا الحدّ (3) .

* * *

وأما قولنا : « **ومنها أربعة للتحضيض وهي : لولا وهَلاَّ ولَوما وأَلاَّ . إذا وليهنَّ الفعل المستقبل كنّ تحضيضاً . وإذا وليهنّ الماضي كنّ توبيخاً** » .

[43] فإن هذه الأربعة مركبة من حرفين ، ولهنّ هذان المعنيان . / وتختصّ (4)

بكـــــرت عـــلي عواذلـــــي يلحيـــــــنَني وألومهنّه

والشاهد فيه أن إنَّ بمعنى نعم ، والهاء للسكت . قال ابن هشام في المغني (39/1) : « ورُدَّ بأنّا لا نسلّم أن الهاء للسكْت ، بل هي ضمير منصوب بها ، والخبر محذوف ، أي إنه كذلك . والجيّد الاستدلال بقول ابن الزبير رضي الله عنه لمن قال له لعن الله ناقة حملتني إليك « إنَّ وراكبها » أي نعم ولعن راكبها ، إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعاً » .

1 – من م .

2 – طه ، من الآية 63 . و (إنَّ هذان لساحران) – بتشديد النون من « إنّ » وهذان بالألف والنون الخفيفة المكسورة – قراءة الجمهور . وقرأ ابن كثير (إنْ هذانٍّ لساحران) بتخفيف نون إن ، وبالألف في « هذان » مع تشديد نونها . وقرأ حفص كابن كثير ولكنه خفف النون من « هذان » . وقرأ أبو عمرو بن العلاء (إنَّ هذين لساحران) بتشديد نون « إن » وبالياء في « هذين » . انظر التيسير : 151 ، والنشر 321/2 ، والبحر المحيط 255/6 .

تخريج قراءة الجمهور : « إنَّ » حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير الشأن المحذوف ، أي إنّه هذانِ لساحران ، وجملة هذان لساحران خبر إنّ . وضعف هذا القول بأن حذف الضمير من « إنه » لا يجيء إلا في الشعر ، وبأن دخول اللام في الخبر شاذ . وقال الزجاج : اللام لم تدخل على الخبر ، بل التقدير « لهما ساحران » فدخلت على المبتدأ المحذوف . وقيل : إنّ بمعنى نعم . وهذان لساحران مبتدأ وخبر . وقيل : إنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائماً . وقيل الأصل : « إنها ذانِ لساحران » أي الشأن والقصة . وضعف هذا القول لمخالفته رسم المصحف .

تخريج قراءة حفص وابن كثير : إنْ مخففة من الثقيلة ، وهذان مبتدأ ، ولساحران الخبر ، واللام للفرق بين إن النافية وإن المخففة من الثقيلة .

تخريج قراءة أبي عمرو : إنَّ حرف توكيد ونصب ، وهذين اسمها منصوب بالياء . ولساحران خبرها . البحر المحيط 255/6 .

3 – في ك . م : « وقد ذكرنا معنى إنّ ومعنى أنّ في غير هذا الحد » ، وفي د : « وقد ذكرنا إنّ في غير هذا الحد » .

4 – في ك . د . م : « وتختصان » ، وهو تحريف .

في هذين المعنيين بالأفعال . ومثال الماضي معهنّ : لولا فعلَ ، وهلاَّ فعلَ ، ولوما فعل ، وألاَّ فعلَ ، كلّ هذا توبيخ . ولو قال : لولا تفعلُ ، وهلاَّ تفعل ، ولو ما تقومُ ، وألاّ تقومُ ، لكان تحضيضاً على الفعل لتفعله . والأوّل توبيخ على الفعل لِمَ لَمْ يفعلْه[1] .

* * *

وأما قولنا : « **ومنها أربعة للمضارعة . وهي : الهمزة**[2] ، **والنون ، والتاء ، والياء** » .

فإنّ هذه الحروف هي التي تكون في أول الفعل المستقبل . مثل : أقوم ، ونقوم ، وتقوم ، ويقوم . وإنما سميت حروف مضارعة لأن بها ضارع الفعل الأسماء فأُعرب[3] كما أُعربت الأسماء . والمضارعة المشابهة . وقد مضى ذكر ذلك[4] .

* * *

وأما قولنا : « **ومنها أربعة للإعراب . وهي : الياء ، والواو ، والألف ، والنون**[5] » .

فإنّ هذه الأربعة هي التي تكون في المعربات من آخرها . فالواو والياء والألف هي في الأسماء الستة وفي التثنية والجمع السالم[6] . والنون علامة الرفع في الأفعال

---

١ ـ في د : « على الفعل لم يفعله » ، وفي ك ، م : « على الفعل لم فعله » ، وكلاهما تحريف .
٢ ـ في د ، ل ، م : « الألف » .
٣ ـ في الأصل : « فأعربت » ، وما أثبت من د ، ك ، م . وفي ل : « لأن بها ضارعت الأفعال الأسماء فأعربت » .
٤ ـ في م : « والمضارعة هي المشابهة وقد ذكر ذلك » .
٥ ـ في ك ، د ، م : « وهي الواو والألف والنون والياء » .
٦ ـ في الأصل ، ك ، ل : « فالياء والواو والألف في الأسماء الستة » . وفي د : « فالياء والواو والألف في التثنية والجمع وفي الستة الأسماء » . وما أثبت من م . والعبارات جميعها ليست بدقيقة . والأجود أن يقول : « فالواو والياء والألف في الأسماء الستة ، والألف والياء في المثنى ، والواو والياء في الجمع السالم » . وانظر كلامه على الأسماء الستة والمثنى والجمع السالم فيما سبق . ق ١٠ ، ١٢ ، ١٣ .

الخمسة التي ثباتها فيها علامة الرفع ، وسقوطها [1] علامة الجزم والنصب .

* * *

وأما قولنا : « **ومنها أربعة تختصّ بالفعل من أوله . وهي : قد ، ولو ، والسين ، وسوف** » .

فإنّ « قد » معناها التقريب والتوقع [2] مع الماضي ، مثل : قد فعل . والتقليل مع المستقبل ، مثل : قد يفعل .

و « لو » معناها امتناع الشيءُ لامتناع غيره ، مثل : لو جئتَني جئتُك . فالمجيء الثاني امتنع لامتناع المجيء الأول . ولو دخلت « لم » عليها وعلى جوابها لانقلب المعنى فيها ، وكان معناها وجود الفعلِ لوجود غيره [3] . كقولك : لو لم تجئْني لم أجئْك ، فقد كان االمجيئان [جميعاً] [4] . ولو كانت « لم » مع الأول دون الثاني مثل : لو لم تجئْني لجئْتك [5] ، لكان الأول قد وقع والثاني لم يقع . وعكسه عكس هذا المعنى ، كقولك : لو جئتني لم أجئك ، فالأول لم يكن والثاني قد كان . فاعرف ذلك فانه من ألطف شيءٍ [6] .

و « السين » و « سوف » معناهما قد ذكر ، وهو التنفيس واخلاص الفعل للاستقبال . ومنه : (ولسوف يعطيك ربكِ فترضى) [7] . ولا يجوز دخول هذه اللام على السين وحدها . لو قلت : إنّ زيداً لسيقوم ، لم يجز ، ويجوز : إنَّ زيدا لسوف يقوم ، كالآية . لأن سوف بكونها ثلاثة أحرف قد خرجت الى شبه الأسماء ، فجاز أن تدخل عليها لام الابتداء .

---

١ – في الأصل : « ثباته . . . . . وسقوطه » ، وفي ل : « ثبوتها علامة الرفع وسقوطها » . وما أثبت من د ، ك ، م .

٢ – في د : «التقريب والوقوع» . وتفيد التوقع أيضاً مع المضارع ، أنظر المغني ١٧١/١ .

٣ – في د ، ل ، م : « وصار معناها وجود الشيْ لوجود غيره » .

٤ – من ك .

٥ – في ك ، د ، م : « لو لم تجئني جئتك » .

٦ – في ك : « فانه لطيف » . وفي د ، ل ، م : « فانه من اللطيف » .

٧ – الضحى ، الآية ٥ .

قال الشيخ رحمه الله تعالى : فأما قولنا : « **ومنها ثلاثة للاستفهام . وهي الهمزة وهل وأم**[1] . **وما عداها مما يستفهم به فليس بحرف** » .

فإن هذه الحروف الثلاثة إذا دخلت على الكلام غيّرت المعنى دون اللفظ . لأن الاستفهام قد كان[2] قبل دخولها خبراً ، فلما دخلت على الجملة صارت استفهاماً واستخباراً . كقولك : زيدٌ قائمٌ ، ثم تقول : أزيدٌ قائمٌ ؟ ، وهل قام زيدٌ ؟ ، وأزيدٌ قائمٌ أم عمرٌو ؟ .

والحروف في تغيير الجمل وترك تغييرها[3] على أربعة أقسام ، حرف يغير المعنى دون اللفظ ، وهي هذه . وحرف يغير اللفظ دون المعنى . وهي « إنّ » و « أنَّ » ، لأنَّ معناهما التأكيد والتأكيد لا يغير معنى . وحرف يغيّر[4] اللفظ والمعنى جميعاً ، مثل : « ليت » و « لعلَّ » و « كأنَّ » . تقول : زيدٌ قائمٌ ، فإذا قلت كأنّ زيداً قائمٌ[5] ، تغيّر اللفظ كما ترى . وقد صار المعنى [مع كأنّ][6] تشبيهاً ، ومع « ليت » تمنّياً ، ومع « لعلّ » ترجياً ، فقد تغيّر اللفظ والمعنى . وحرف لا يغير لفظاً ولا معنى ، وهي لام الابتداء[7] ، كقولك : زيدٌ قائمٌ ، ولَزيدٌ قائمٌ[8] . وأما قولنا : « وما عداها مما يستفهم به فليس بحرف » فهو إشارة إلى [التسعة] الأسماء التي يستفهم بها . وقد شُرحت في فصل الأسماء .

* * *

---

١ – اقتصر أكثر النحاة على الهمزة وهل عند الحديث عن حروف الاستفهام ، لأن أم ليست خالصة للاستفهام وهي عندهم لا تأتي للاستفهام إلا إذا كانت مسبوقة بكلام خبري أو إنشائي . انظر المغني ٤٤/١ .

٢ – في النسخ الأخرى : « لأن الأصل كان » .

٣ – في الأصل : « في تغيّر الجمل وغير تغيّرها » ، وما أثبت من باقي النسخ .

٤ – في النسخ الأخرى : « حروف تغيّر المعنى دون اللفظ . . . وحروف تغير . . . وحروف تغير » .

٥ – في الأصل : « كأن زيداً يقوم » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٦ – من ك ، د ، م .

٧ – في ك : « وحروف لا تغير لفظاً ولا معنى وهي لام الابتداء » ، وفي د : « وحروف لا تغير لا لفظاً ولا معنى مثل لام الابتداء ، وفي ل : « وحرف لا يغيّر لفظاً ولا معنى مثل لام الابتداء » ، وفي م : « وحرف لا يغيّر لفظاً ولا معنى وهو لام الابتداء » .

٨ – في د : « كقولك لَزيد قائم ، ولَعمرو خارج » .

وأما قولنا : « **ومنها ثلاثة للتأنيث . وهي : التاء ، والألف المقصورة ، والألف الممدودة** » .

فإنّ مثال التاء : قائمة وغرفة وامرأة وقمحة ونَسَّابة وزنادقة ومَهالبة وبَرابرة [1] . كلّ هذه تاءات للتأنيث ، تتفق في الدلالة على التأنيث وتفترق في أشياء أخر ليس هذا موضع ذكرها . وكلها يوقف عليها بالهاء . والتأنيث إنما هو بالتاء لا بالهاء ، خلاف ما يقول الكوفيون إن التأنيث بالهاء . لأنهم راعوا الصورة الثابتة في الخطّ [2] . والبصريون راعوا الأصل ، وهو الوصل الثابت في النطق تاء ، والوصل هو الأصل ، والنطق كذلك ، ولا يعتبر بعوارض الوقف [3] .

ومثال الألف المقصورة في التأنيث : حُبْلى وجُمادى وحَبارى [4] ، ونحوه من التأنيث بالألف . والكوفيون يقولون [إن التأنيث] [5] بالياء ، مراعاة للخطّ لكونها ياء في الخطّ . والبصريون يقولون التأنيث بالألف ، مراعاة للفظ على ما تقدّم .

ومثال الألف الممدودة حمراء وفُقَهاء وأَنبياء [6] . فالكوفيون يقولون [إن] [7] التأنيث بالهمزة [مراعاة للفظ] [8] . والبصريون يقولون [التأنيث] [9] بالألف

---

١ – في م : « وبرابرة وبساسنة » ، ولم أجد البساسنة في مصادري . ولعلها محرّفة عن غساسنة .

٢ – في د : « لأنهم زعموا أن الصورة الثابتة في الخط للهاء » .

٣ – في ك : « والبصريون راعوا الأصل ، وهو الوصل . والتأنيث في النطق تاءٌ . والوصل هو الأصل ، والنطق كذلك ، فلا يعتبر بعوارض الوقف » ، وفي د : « والبصريون راعوا الأصل وهو الوصل ، والتأنيث في النطق تاء ، وإنما يثبت في النطق تاء . والوصل هو الأصل ، والنطق كذلك . فلا يعتبر بعوارض الوقف » ، وعبارة ل : « والبصريون راعوا الأصل وهو الوصل والتأنيث في النطق بالوصل هو الأصل كذلك لا يعترض بعوارض الوقف » .

٤ – في الأصل ، ل : « حبلى وحمرى وحبارى » ، وما أثبت من ك . وفي م : « حبلى وجمادى » ، وفي د : « حبلا وسكرا وجمادى » .

٥ – من د . والعبارة فيها مختصرة كالتالي : « والكوفيون يقولون إن التأنيث بالياء لكونها ياء في الخط ، ومثال الألف الممدودة . . . » .

٦ – في ل : « حمراء وصفراء وبيضاء » ، وفي د : « حمراء وصفراء وطرفاء » .

٧ – من د .

٨ – من م . وفي د : « مراعاة في اللفظ » .

٩ – من ل .

الممدودة ، لأنها التي كانت مقصورة فمُدت لما وقع قبلها ألف المد .

وأما قولنا : « **ومنها حرفان للتنفيس ، وهما السين وسوف** » .

وقد ذكرناهما والفرق بينهما فلا معنى لاعادتهما . إلا أنك لو سميت / رجلاً [٤٤] بسوف لأعربت ولم تزد على الكلمة شيئاً سوى الإعراب ، فتقول : جاءني سَوْفٌ . ورأيتُ سوفاً ، ومررتُ بسوفٍ . ولو[١] سميت رجلاً بالسين من « سيقوم » لاحتجت إلى زيادتين تزيدهما على الكلمة ، لأنه لا يكون اسم معرب على حرف واحد ، فيجري مجرى التسمية بالفاء [التي][٢] للعطف ، ولام الابتداء . فتقول : جاءني فَاءٌ ولاءٌ وسَاءٌ . لأنّ السين المستعملة من « سيقوم » ليست هي السين من « سوف »[٣] ، لأنّ الحروف لا تصريف فيها ، بل لكلٍّ حرف منها حكمه على ما تقتضيه الأصول . وهذا شيءٌ عرض .

* * *

وأما قولنا : « **ومنها حرفان لتأكيد الفعل ، وهما النونان الشديدة والخفيفة** ».

فقد ذكرا في فصل الأفعال وحكمهما وحكم ما قبلهما[٤] .

* * *

وأما قولنا : « **ومنها حرف للتعريف . وهو اللام عند سيبويه ، والألف واللام عند الخليل** » .

فإنّ هذه مسألة خلاف عند سيبويه رحمه الله ، يقول : إذا قلت : الرجل والغلام ، فالتعريف إنما هو باللام وحدها ، والهمزة إنما دخلت توصلاً إلى النطق[٥]

---

١ - في الأصل : « فان » .

٢ - من ك ، م . وفي د ، ل : « فيجري مجرى التسمية بفاء العطف » .

٣ - في ك ، م : « وليست السين المستعملة من سيقوم هي السين من سوف » ، وفي د : « وليست السين المستعملة في معنى سيقوم هي السين من سوف » ، وفي ل : « وليست السين المستعملة في معنى سوف هي السين من سوف » .

٤ - في م : « وقد ذكرتا . . . . وحكم ما فيهما » . راجع الورقة ٣٠

٥ - في ك : « توصلاً للنطق » .

بالساكن . والحجة له في كون التعريف باللام وحدها [هو] [1] أنّ اللام في مقابلة التنوين الذي هو في أصله للتنكير ، فكما ثبت أنّ التنوين على حرف واحد وبه وقع التنكير ، فكذلك التعريف بحرف واحد [2] .

والحجة للخليل رحمه الله في [أن] التعريف بهما جميعا [هو] أن حروف المعاني أكثرها يأتي على حرفين ، مثل : هل وبل وأو وإنْ وأم [3] ، وغير ذلك مما يطول ذكره ، فأجرى الألف واللام هذا المجرى ، واعتقد أن الحكم لهما جميعاً . إذ كان ما هو [على] حرف واحد - مثل باء الجرّ ولامه وكاف التشبيه وغيرها - قليلاً ليس في كثرة ما هو على حرفين فتمسك بالأكثر [4] .

* * *

وأما قولنا : « **ومنها حرف للتنكير مثل تنوين ما لا ينصرف والأسماء المبنيات** » [5] .

---

١ - من د ، م .

٢ - في م : « بحرف واحد في قولك الرجل » ، وعبارة ل : « فكما ثبت أن التنوين على حركة للتنكير فكذلك التعريف بحرف واحد » .

هذا . وجاء في نسخة الأصل بعد عبارة « فكذلك التعريف بحرف واحد » ما يلي : « حاشية : قال عثمان بن علي : ومع ذلك فإنّا لم نر ألف وصل تدخل في الكلام إلاّ للتوصل إلى النطق بالساكن . وهذا أصل مطرد فلما كان كذلك جُعلت ها هنا على بابها فلم نخرجها منه . ولو كانت كالقاف من « قد » والميم من « من » ونحوهما - لكثرة إتيان حروف المعاني على حرفين - لوجب أن يكون قطْعاً لأنّا لم نر ألف الوصل جاءت مع حرفٍ آخر وكانت منه كالفاء من « في » ونحوه . فيقاس هذا عليه . وفي عدم كونها قطعاً ، واتفاقهما على أنها وصل ، وعدم المثال الذي يقاس عليه ، دليل على صحة قول سيبويه . فان اللام في الأول للتعريف ، كالتنوين من الآخر للتنكير . ولم يبلغ من قوة التعريف - وهو فرع - أن تكون علامته أوفى وأكثر من علامة التنكير وهو الأصل . رجع » . وواضح أنها حاشية أقحمت في النص إقحاماً . ولهذا لم ترد في النسخ الأخرى ، وهي ليست من كلام المؤلف لأن عثمان بن علي من رجال القرن السادس ، وهو تلميذ عبد الرحمن بن عتيق المعروف بابن الفحام ، وابن الفحام تلميذ ابن با بشاذ . ولعثمان بن علي ترجمة في معجم الأدباء ١٢/١٣٠ ، وإنباه الرواة ٢/٣٤٢ ، وبغية الوعاة ٢/١٣٤ .

٣ - في ك : « هل وبل وأو وأم » ، وفي م : « هل وأو وإن ولو وأم وبل » .

٤ - انظر كتاب سيبويه ٢/٦٣-٦٤ ، والأشموني ١/٨٢ ، وابن عقيل ١/١٧٧ .

٥ - في ك : « مثل تنوين ما لا ينصرف من الأسماء المبنيات وغيرها » ، وفي د ، ل ، م : « مثل تنوين ما لا ينصرف من الأسماء المبنية » .

فإن التنوين نون ساكنة تخرج [1] من الخيشوم بلا كلفة . بدليل أن المُمْسك إذا أمسك أنفه لم يخرج للنون مخرج بل تحبس ، وإنما الحركة [2] التي تراها بعدها في مثل : (أحدُنِ الله) [3] إنما هي حركة التقاء الساكنين ، وإلاّ فهي في الأصل ساكنة . ولذلك تبدل ألفاً في النصب من « رأيت زيدا » ونحوه . وقد ذكر أقسام التنوين وأحكامه فيما تقدم . [فافهم ذلك وفقك الله تعالى] [4] .

* * *

قال الشيخ [5] : وأما قولنا : « **ومنها حرف للنسب ، وهي الياء المشددة** » .

فإن الياء المشددة التي للنسب [6] إذا دخلت على الكلمة الجامدة جعلتها في حكم المشتق [7] ، وحمّلتْ الاسم الضمير ، وجعلته صفة بعد أن لم يكن كذلك ، ونقلت الإعراب الذي كان قبلها إليها ، وقلبت الألفات واوات . ولها آثار كثيرة في النسب . فلذلك تقول : هذا رجلٌ زيدِيٌّ وعلَوِيٌّ وفتَوِيٌّ وحَنَفِيٌّ ، وشبهه . فتجد [8] ما ذكرته لك .

وكلّ هذه الياءات حروف وليست بأسماء عند البصريين ، خلافاً لما يقول بعض الكوفيين [9] من أنها أسماء . ويحتجون بقول بعض العرب [10] : « رأيت التيميَّ عديٍّ » [11] بجرّ « عديٍّ » على البدل من الياء . قالوا : فدل [ذلك] على

---

١ – في ك ، ل : « فإن التنوين ساكن يخرج » .

٢ – في د ، ل ، م : « وأما الحركة » .

٣ – سورة الإخلاص ، من الآيتين ١–٢ . وقد كتبت حسب النطق . وفي د ، م (أحدٌ الله) .

٤ – من م . وقد مرّ ذكر التنوين في الورقتين ٢٤–٢٥ .

٥ – « قال الشيخ » من الأصل فقط .

٦ – في ك : « فإن هذه الياء المشددة التي للنسب » . وعبارة د ، ل ، م : « ومنها حرف للنسب وهي الياء المشددة التي للنسب فإنها إذا دخلت . . . » .

٧ – في د ، ل ، م : « في حكم المشتقة » .

٨ – في ك : « فتحذف » ، وهو تحريف .

٩ – في د ، ل : « لما يقوله الكوفيون » .

١٠ – في النسخ الأخرى : « بقول العرب » .

١١ – المشهور في رواية هذه الكلمة « رأيت التيميَّ تيم عديٍّ » ، قال الصبان : « نقل القواس عن الكوفيين أنها اسم مضاف إليه في محل جرّ واحتجوا بقول بعض العرب : رأيت التيميَّ تيم عديٍّ بجر تيم ، فقالوا ←

كونها أسماء ، لأنه لا يبدل الاسم إلاّ من الاسم . وهذا غلط في التأويل عند البصريين.
بل الياء في « رأيت التيميَّ » حرف نسب لا موضع له من الإعراب ، وجرّ « عديٍّ »
إنما هو على حذف مضاف مراد [1] ، كأنه قال : « رأيت التيميَّ تيمَ عدي » ،
فعديٍّ مجرور بالإضافة ، لا [على] ما قالوا من البدل . فاعرف ذلك . إن شاء
الله تعالى .

* * *

فصل [2]

قال الشيخ رحمه الله تعالى : [وأما قولنا :] « **وأما الحروف التي تعمل على صفة ولا تعمل على أخرى فهي تسعة . سبعة للنداء** [3] وهي : « **يا** » و « **أَيَا** » و « **هَيَا** » و « **أَيْ** » و « **آ** »[4] و « **الهمزة** » و « **وا** » . **فهذه إذا وليها المفرد المعرفة أو المقصود**[5] **كان مضموماً** ، مثل : **يا زيدُ ، ويا رجلُ ، إذا أقبلت عليه . وإذا وليها المضاف ، أو الاسم الطويل** [6] ، **أو النكرة التي ليست مقصودة** / [٤٥] **كان منصوباً** ، مثل : **يا عبدَ الله ، ويا طالعاً جبلاً ، ويا رفيقاً بالعباد . ويا رجلاً ، ويا غلاماً ، إذا لم تعيّن شخصاً بعينه** » .

وإنما جعلنا هذه الحروف خارجة عما تقدم لهذا الاختلاف الواقع بعدها .
ولأن حرف النداء فيها ناب مناب الفعل . فإذا قلت : يا عبدَ الله ، فكأنك قلت :

إنه بدل من ياء النسب . وأجيب بأن التقدير : صاحبَ تيمِ عديّ ، فحذف المضاف وبقي المضاف إليه على حاله » ، حاشية الصبان ١٧٦/٤ ، وانظر كذلك ٢٧٣/٢ ، وابن يعيش ١٤٢/٥ .

١ – في الأصل : « مضاف مراده » ، والتصويب من النسخ الأخرى .

٢ – « فصل » ليست في ك ، د .

٣ – في بقية النسخ : « منها سبعة » .

٤ – كتبت هذه الكلمة في الأصل ، ل « أيْ » بألف بعدها ياء منقوطة من تحت وفوق الياء سكون . وكتبت في د « أأ » ، وفي ك : « آأْ » ، همزة معلقة وألف فوقها علامة مد ثم ألف فوقها سكون . وفي م كتبت بألف فوقها علامة مد ثم همزة ثم ياء فوقها سكون . وقد كتبتها كما ترى حسب ما ترد في الطبعات الحديثة لكتب النحو . هذا وذكر ابن مالك أن من حروف النداء « آيْ » بمد الهمزة وسكون الياء . فتصير جملة الحروف حينئذ ثمانية . الأشموني ٤٤٢/٢ .

٥ – في م : « أو النكرة المقصودة » .

٦ – الاسم الطويل هو المشبه بالمضاف ويسمى مطوّلاً وممطولاً أي ممدوداً ، انظر ابن عقيل ٣٩٦/١ .

أُنادي عبدَ الله ، فنابت « يا » عن الفعل . والدليل على نيابته [1] عن الفعل جواز إمالة حرف النداء [2] . والحروف لا تُمال . وقد قالوا يا عبدَ الله [ممال] [3] ، ويا زيدُ . فلولا النيابة عن الفعل لما جازت الإمالة . ولأنه قد وقع بعدها المنصوب والمجرور بحرف جرّ كما يقع بعد الفعل . فالمنصوب قولك : يا عبدَ الله . والمجرور قولك : يا لَزَيدٍ ، كما تقول : ناديتُ عبدَ الله ، وصحتُ لزيدٍ [4] . فدل ذلك كله على نيابة حرف النداء [5] عن الأفعال .

وهذه الحروف تختلف معانيها . فـ « أيا » و « هيا » ، و « أي » و « آ » [6] لنداء البعيد والمستثقِل في نومه . والهمزة لنداء القريب والذي بين يديك . و « وا » لنداء المندوب . و « يا » هي أم الباب تستعمل للقريب والبعيد ، وفي الاستغاثة والنُدْبة وغير ذلك ، لأنها قاعدة الباب وعليها المدار [7] . وأحكام ما بعدها قد ذكرت [8] . فكلّ مفرد علم صحيح يكون مضموماً في النداء ، مثل : (يوسفُ أَعْرِضْ عن هذا) [9] . وكلّ مضاف أو طويل يكون منصوباً على ما مثّلنا . وكل نكرة مفردة [10] فهي على ضربين . إن كانت مقصودة بالإقبال عليها كانت مضمومة ، كالعلم المفرد ، مثل : يا رجلُ ، ويا غلامُ . وإن كانت غير مقصودة كانت منصوبة ، مثل : يا رجلاً أقبل [11] ، ويا غلاماً ، فمن أجابك فقد أتى على غرضك [12] لأنك لم تقصد شخصاً بعينه .

---

١ – في ل ، م : « نيابتها » .
٢ – في ك : « حروف النداء » .
٣ – من ك . وفي د : « وقد قالوا ممال بي عبدَ الله ، بي زيدُ » .
٤ – في م : « بزيد » .
٥ – في ك : « حروف النداء » .
٦ – كتبت هذه الكلمة في النسخ كما وصفت قبل قليل . وعبارة م : « فيا وهيا وأيا وآي » ، وهو خطأ لأنه سيذكر « يا » بعد قليل .
٧ – في ك : « وعليها مداره » .
٨ – من ل . وفي الباقي : « قد ذكر » .
٩ – سورة يوسف ، من الآية ٢٩ . وفي د : « مثل يا زيد ومثل يوسف أعرض عن هذا » .
١٠ – في الأصل : « مفرد » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .
١١ – « أقبل » ليست في النسخ الأخرى .
١٢ – في ل : « فمن أجابك فقد أتاك على رضاك » .

وأما قولنا : « **ومنها [ما وهي]**[1] **حرف يرفع الاسم وينصب الخبر في النفي عند أهل الحجاز ، ما دام خبرها متأخراً بعد اسمها ، لم يتقدم هو ولا معموله ، ولم تدخل « إلاّ » ولا « إنْ » المخففة**[2] **. وذلك قولك : ما زيدٌ قائماً ، و (ما هذا بشراً)**[3] **. وترفع في لغة تميم**[4] **على كلّ حال** » .

فإن الحجة لبني تميم في رفع جميع هذه المسائل وشبهها أن « ما » حرف نفي يدخل على الجملة من المبتدأ والخبر ، والجملة من الفعل والفاعل . وهي كحروف الاستفهام الداخلة على الجملتين . فكما أن حروف الاستفهام لا تعمل شيئاً فكذلك « ما » عند بني تميم .

والحجة لأهل الحجاز في إعمالها أنها عندهم مشبّهة بـ « ليس » التي ترفع الاسم وتنصب الخبر . والشبه الذي بينهما من وجوه ، أنهما جميعاً للنفي[5] . وأنهما جميعاً داخلان على مبتدأ وخبر . وأنهما لنفي الحال . فلذلك نُصب خبر « ما » بما كما نصب خبر « ليس » بليس . ولما كانت « ليس » فعلاً عملت على كل الوجوه بقوة الفعلية[6] . ولما كانت « ما » حرفاً ضعفت عن العمل على كلّ حال ، فبطل عملها إذا تقدم الخبر ، مثل : « ما قائمٌ زيدٌ » . وبطل إذا تقدم معمول الخبر مثل : « ما طعامَكَ زيدٌ آكلٌ » . « طعامك » مفعول « آكل » لمّا تقدم بطل نصب « آكل » وبطل عملها[7] . وكذلك إذا دخلت « إلاّ »[8] ، مثل :

---

١ من م ، ل ، وفي ك : « ومنها ما وهي حرف ينصب الخبر في النفي » .

٢ ـ « المخففة » لم ترد في د ، ل ، ك . وفي م : « ولم تدخل إلاّ في خبرها ولا إن المخففة » .

٣ ـ سورة يوسف ، من الآية ٣١ . وفي ك : « ما زيد قائماً ، قال الله تعالى ما هذا بشراً » .

٤ ـ في ك ، م : « بني تميم » .

٥ ـ في ل : « أنهما يجيئان للنفي » .

٦ ـ في د ، م : « على كل حال بقوة الفعلية » . وفي ك : « على كل حال لقوة الفعلية » .

٧ من ك . وفي الأصل : « وطعامك معمول آكل لما تقدم طعامك بطل نصب آكل وبطل عملها » . وفي د : « فطعامك مفعول لآكل ، لما تقدم بطل النصب لآكل وبطل عملها » . وفي ل : « فطعامك مفعول بآكل ولما تقدم منصوب آكل بطل عملها » . وفي م : « فطعامك مفعول بآكل لما تقدم بطل نصب آكل وبطل عملها » .

٨ في د : « وبطل عملها لما دخلت إلاّ » .

« ما زيدٌ إلاّ قائمٌ » ، قال الله تعالى (ما هذا إلاّ بَشَرٌ مثلكم) [1] وبطل إذا دخلت « إنْ » ، مثل [2] : « ما إنْ زيدٌ قائمٌ » . لأن إنْ كفت « ما » عن عملها كما كانت « ما » تكف « إنَّ » عن عملها [3] .

* * *

وأما قولنا : « **ومنها « لا » . وهي تنصب النكرة ما دامت [النكرة] تليها ، وما دام النفي مستغرِقاً الجنسِ** [4] **مثل : لا إلهَ إلاّ الله . فإن وقع فصْل بطل النصب ، مثل : (لا فيها غَوْلٌ)** [5] **ونحوه** » .

فإنّ جملة الأمر في « لا » أنها على ضربين . تارة يكون النفي بها نفي استغْراق . والأخرى [6] لا يكون نفي استغراق بل نفي اختصاص . فمتى كان النفي نفي استغراق ، وهو ما كان جواباً لحرف مستغْرِق [7] مثل أن يقول القائل : هل مِنْ أحدٍ في الدار ، فتقول [أنت] : لا أحدَ في الدار ، بمعنى لا مِنْ أحدٍ [في الدار] [8] . وكذلك : هل من رجل ، فتقول : لا رجلَ ، بمعنى لا مِنْ رجلٍ [9] ، فبنيت النكرة هنا مع « لا » لتضمنها معنى حرف الاستغراق . والبناء يقتضي أن يكون مجاوراً للمبني لا فاصل بينهما ، ويقتضي أن يكون مفرداً لا مضافاً .

فإذا وقع فصل بين « لا » والنكرة بطل البناء ، ووجب أن تقول : لا فيها رجلٌ ، ولا فيها أحدٌ . وكذلك إذا كان مضافاً كان معرباً لا مبنياً ، مثل : لا غلامَ

---

١ ـ سورة المؤمنون . من الآيتين ٢٤ ، ٣٣ . وهذه العبارة من ك ، وفي سائر النسخ : « مثل ما زيدٌ إلاّ قائمٌ وما هذا إلاّ بشرٌ » .

٢ ـ في الأصل : « إذا دخلت إنْ مع ما مثل » وما أثبت من النسخ الأخرى . وقد شُدِّدَتْ إن في ك هنا وفي الموضعين الآتيين ، وهو خطأ .

٣ ـ عبارة « كما كانت ما تكف إنّ عن عملها » لم ترد في د .

٤ ـ في الأصل : « مستغرقاً فيها » ، وما أثبت من د ، وفي ك ، ل ، م : « مستغرقاً » .

٥ ـ الصافات ، من الآية ٤٧ .

٦ ـ في د ، ك ، م : « والآخر » .

٧ ـ في ك : « بحرف مستغرق » ، وفي م : « لنفي مستغرق » ، وكذلك في « د » ولكنه ضرب عليها ثم كتب « لحرف » .

٨ ـ من د ، م .

٩ ـ في د : « فتقول لا رجل في الدار بمعنى لا من رجلٍ في الدار » .

رجلٍ [في الدار][1] ولا صاحبَ امرأةٍ فيها ، لأن المضاف غير مبني في الغالب[2] .
وإنما حُملت « لا » في عمل النصب[3] على « إنَّ » التي للإيجاب لأن العرب تحمل الأشياء على أضدادها كما تحملها على نظائرها ، فقلت لا غلامَ رجلٍ في الدار [4] ، ولا رجلَ في الدار . كما تقول : إنَّ الرجلَ في الدار . فـ « لا » في العمل مثل « إنَّ » ، وإنما تخالفها في أشياء أخر . فـ « لا » تعمل في النكرة لا غير ، و « إنَّ » تعمل في المعرفة والنكرة . و « لا » تُبنى مع النكرة [و « إنَّ » لا تبنى مع النكرة] [5] . و « إنَّ » لا يحسن حذف خبرها ، و «لا » يحسن حذف خبرها ، نحو : / لا بأسَ ، ولا خوفَ . وإنَّ يجوز العطف على موضعها بعد الخبر ولا يجوز قبل الخبر [6] . و « لا » يجوز العطف على موضعها قبل الخبر وبعد الخبر ، مثاله : لا رجلَ وامرأةٌ في الدار [7] ، ولا رجلَ في الدار وامرأةٌ [8] ، ولا يجوز أن تقول : إنَّ الرجلَ والمرأةُ في الدار ، إنما تقول : إنَّ الرجلَ في الدار والمرأةُ ، إذا أردت الحمل على الموضع . فأما نصبهما جميعاً فلا إشكال في ذلك [9] . فهذه كلها فروق بين « إنَّ » و « لا » في العمل .

[٤٦]

والفرق بين « لا » إذا بنيت مع ما بعدها من النكرة وبينها إذا لم تُبْنَ [10] قد ذكر ، أعني الاستغراق وترك الاستغراق . ومثالها في الاستغراق : لا حولَ ولا قوةَ إلاّ بالله ، نفيت كل حول وكل قوة على جهة العموم أن يكون لأحد استجلاب

---

١ – من د ، ل ، م .
٢ – « في الغالب » ليست في د ، ل .
٣ – في الأصل : « وإنما عملت في النصب » . وما أثبت من النسخ الأخرى .
٤ – في الأصل ، ل : « لا غلام في الدار » . وما أثبت من د ، ك ، م .
٥ – من بقية النسخ . وقد أخرت عبارة : « ولا تبنى مع النكرة وإنّ لا تبنى مع النكرة » . في د ، ل ، م ، فجاءت بعد « لا بأسَ ولا خوفَ » . وفي هامش د إضافة غير واضحة .
٦ – سقطت من د ، ل عبارة : « وإنّ يجوز العطف . . . ولا يجوز قبل الخبر » .
٧ – في د : « لا رجل ولا امرأة في الدار » .
٨ – في د ، ل : « ولا رجلَ في الدار ولا امرأةٌ » .
٩ – في م : « فلا إشكال في ذلك ، تقول : لا رجلَ وامرأةً في الدار ولا رجلَ في الدار وامرأةً » .
١٠ – من ل . وفي النسخ الأخرى : « إذا بنيت مع ما بعدها وبين النكرة إذا لم تبن » .

لهما أو دفع لحلولهما[1] إلا بالله جل وعزّ الذي هو فاعل كل شيء تعالى علوّاً كبيراً .
وخبر « لا حول » محذوف لدلالة الثاني عليه ، التقدير لا حولَ إلاّ بالله ولا قوةَ إلاّ بالله [العليّ العظيم][2] والخبر على التحقيق فيهما [جميعاً][3] محذوف كأنه قال : « لا حولَ لمخلوقٍ إلاّ بالله ولا قوة لمخلوقٍ إلاّ بالله » . والجارّ والمجرور المقدّر هو الخبر المتعلق بالاستقرار المقدّر[4] على الأصل [المقرّر ،] لأنَّ[5] إلاّ إنما دخلت للاستثناء ، والاستثناء إنما هو من مستثنى ، وذلك المستثنى[6] هو الخبر المحذوف على التحقيق . وبالله التوفيق[7] .

* * *

١ – في د : « استجلاباً لها أو دفع لحلولها » ، وفي الأصل : « . . . لهما . . . لحلولها » ، وفي ك : « . . . لها . . . لحلولها » ، وما أثبت من م ، ل .
٢ – من م
٣ – من ك ، د ، م .
٤ – في د ، ل . « بلاستقرار مقدر . . . » .
٥ – في الأصل : « ولأنَ » . وما أثبت من باقي النسخ .
٦ – في ل : « للاستيفاء والاستيفاء إنما هو من مستوفى ، وذلك المستوفى » .
٧ – جاء في ك بعد هذه الكلمة : « تمّ الجزء الأول من الجمل الهادية في شرح المُقَدَّمة الكافية . يتلوه الجزء الثاني منه . وأوله الفصل الرابع بعون الله وتوفيقه . وصلى الله على محمد وآله وأصحابه وعترته الزاكية صلاة دائمة متصلة نامية وسلم تسليماً كثيراً .

شرح المُقَدِّمة المُحْسِبَة

الجـزءالثـاني

شرح المُقَدِّمة المُحْسِبَة

لطاهر بن أحمد بن بَابَشَاذ
المتوفى سنة ٤٦٩هـ

الجزء الثاني

تحقيق

خالد عبد الكريم

الطبعة الاولى
١٩٧٧

الفصل الرابع

فصل الرفع[1]

قال الشيخ [أبو الحسن][2] رحمه الله : أما قولنا : « **الرفعُ ما جلَبه عاملُ الرفع لفظاً كان أو تقديراً** » .

فإنّ المراد باللفظ ما كان من إعراب الأسماء الصحيحة ، مثل : فَلْسٌ والفَلْس وأَفْلُسٍ وشبهه ، وأحمدَ ومسلماتٍ . والمراد بالتقدير ما كان معتلاً كالقاضي والعَمَى[3] ونحوه ، فجمعنا الأمرين . لأنّ الرفع بالحركة يظهر في الصحيح لخفته ، ويقدّر في المعتلّ لثقله . وقلنا : « ما جلبه عامل الرفع » احترازاً مما لم يجلبه عامل من المبنيات ، مثل : « قبل » و « بعد »[4] و « نحن » وشبهه ، لأنّ الرفع في المعرَب إنما يكون بعامل والعامل جلبه .

فأما قولنا : « **وجملة علامات الرفع أربع : الضمة والواو والألف والنون** » .

فإن الأصل من هذه الأربع الضمةُ ، لأنّ الضمة حركة ، وأصل الإعراب أن يكون بالحركات .

وقولنا : « **فالضمة أبداً تكون في نوعين ، في الأسماء السالمة ، والأفعال [المضارعة]**[5] **السالمة . مثل قولك : زيد يفعل ، ونحوه** »[6] . احترازاً من الأسماء المعتلة كالقاضِي والغازي ، والأفعال المعتلة كيقضي ويرمي .

---

١ – في ك : « بسم الله الرحمن الرحيم . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم كرماً . الفصل الرابع فصل الرفع . . . » .

٢ – من ك .

٣ – في ك ، د ، ل : « كالقاضي والعصى » .

٤ – في ك ، د : « من المبنيات نحو من قبل ومن بعد » .

٥ – من د .

٦ – هذه عبارة م . وفي الأصل ، ك ، ل : « الضمة تكون في نوعين في الأسماء السالمة والأفعال السالمة » . وفي د : « الضمة إذا تكون في نوعين في الأسماء السالمة والافعال المضارعة السالمة . مثل قولك زيد يفعل ونحوه » .

وقولنا : « **والواو تكون في سبعة أسماء** » . لأن الستة منها مفردة معتلّة مضافة[1] ، وهي : أخوه وأبوه وحموه وفُوه وهَنوه وذو مالٍ . والسابع هو جمع السلامة ، كله في حال الرفع ، نحو : المسلمونَ[2] والصالحونَ والزيدونَ [والعَمْرون][3] ونحوه .

[وقولنا][4] : « **والألف تكون في تثنية الأسماء خاصة على جميع صفاتها ، مثل قولك أخواه وأبواه والمسلمانِ والهندان والقاضيان والفَتَيانِ والحُبْلَيَان والحَمْراوان** » . وإنما جعل مرفوع التثنية بالألف دون الواو لما ذكر في فصل الأسماء المعربة العشرة .

[وقولنا][5] : « **والنون في تثنية فاعل الفعل وجمعه والواحدة المؤنثة ، مثل : تفعلانِ ويفعلونَ وتفعلينَ** » . وإنما قلنا في تثنية فاعل الفعل وجمعه[6] ليدخل في ذلك الغائب والمخاطب نحو[7] تفعلانِ ويفعلانِ وتفعلونَ ويفعلونَ[8] . ولا يصحّ أن تقول « في تثنية الفعل وجمعه » لأن الأفعال لا تُثنّى ولا تُجمع . وهذه

---

١ – في النسخ الأخرى : « لأن ستة منها مفردة مضافة » .

٢ – في ك ، ل : « كلّه في حال الرفع من نحو : هم المسلمون » . وفي د : « وكلّه في حال الرفع بالواو من نحو هم المسلمون » . وفي م : « كله في حال الرفع بالواو نحو قولهم المسلمون » .
هذا ، وقد بدأ المؤلف يُدخل نصَّ المقدمة في الشرح . وسأشير إلى ذلك في مواضعه . والنّصُّ الذي يشرحه هنا ، وفي الصفحات القليلة القادمة هو : « فالضمة أبداً تكون في نوعين : في الأسماء السالمة والأفعال المضارعة السالمة ، مثل قولك زيدٌ يفعل ونحوه . والواو تكون في سبعة أشياء وهي : أخوه وأبوه وحَمُوه وفُوه وهَنُوه وذو مالٍ والمسلمونَ ونحوه من الجمع السالم . والألف تكون في تثنية الأسماء خاصة على جميع صفاتها مثلَ قولك : أخواه وأبواه والمسلمانِ والهندانِ والقاضيانِ ونحوه . والنون تكون في تثنية فاعل الفعل وجمعه والواحدة المؤنثة مثل يفعلانِ ويفعلونَ وتفعلينَ » . انظر المقدمة المحسبة : ٢٩ .

٣ – من م .

٤ – من د ، م .

٥ – من م . وفي د : « وأما قولنا » .

٦ – في ك ، د ، م : « مثل يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين . وإنما قلنا فاعل الفعل وجمعه . . . » .

٧ – في الأصل ، ل : « في » ، وفي ك ، د : « من » ، وما أثبت من م .

٨ – في د : « ويفعلون وتفعلين » وهو خطأ .

الأمثلة الخمسة من الفعل أفعال معربة[1] لا حرف إعراب فيها ، لأنّ النون في جميعها إنما هي علامة الرفع وليست بحرف إعراب . لأن حرف الإعراب في الصحيح لا يزول بالعامل ، وهذه النون تزول بالعامل . فدلّ على أنها علامة إعراب[2] ، وليست بحرف إعراب وكذلك ما قبلها .

وأما الياء في تفعلينَ ، والواو في تفعلونَ ، والألف في تفعلانِ فليس[3] واحد منها حرف إعراب[4] . لأنّ هذه الأشياء [كلّها][5] فاعلات ، والفاعل لا يكون حرف إعراب للفعل ، بل هو اسم له حكْمه . وليس ما قبل هذه الأسماء من الحروف المجاورة لها بحرف إعراب ، لأنّ ذلكِ الحرف قد اشتغل[6] بحركات هذه الضمائر . فالفتحة في لام « « تفعلانِ » للألف ، والضمة في لام « تفعلون » للواو ، والكسرة في [لام] تفعلينَ للياء . فثبت بهذا التعليل[7] أن هذه / الكلم [٤٧] أفعال معربات لا حرف إعراب فيها . فهذا مذهب المحققين ، فاعرفه .

فإذا قيل لك : ما الفرق بين الألف في قولك « القائمان » وفي قولك « يقومان » ، والواو في قولك « القائمون » [وفي قولك] « يقومون » ؟ .

فقل : الألف في [قولك] « القائمانِ » والواو في [قولك] « القائمونَ » حرف ، وهي في [قولك] « يقومانِ » و « يقومونَ » اسم .

فإن قيل : هذه دعوى .

---

١ - في د ، م : « وهذه الأمثلة الخمسة أفعال معربة » ، وفي ك : « وهذه الأمثلة من الخمسة الأفعال معربة » ، وفي ل : « وهذه الأمثلة الخمسة الأفعال معربة » .
٢ - في ك ، ل ، م : « فدل على أنها إعراب » .
٣ - في الأصل ، ل ، ك : « ليس » ، وما أثبت من د ، م .
٤ - في ك ، م : « بحرف إعراب للفعل » . وفي د : « بحرف إعراب » . وفي ل : « بحرف الإعراب » .
٥ - من د . وفي ك : « الأسماء » بدل الأشياء .
٦ - في م : « بحروف إعراب لأنّ تلك الحروف قد اشتغلت » .
٧ - في النسخ الأخرى : « بهذا الدليل » .

فقل : قد قام الدليل على كون الألف والواو في الأسماء[1] حروفاً ، وهـو انقلابها[2] في الجرّ والنصب إلى الياء ، لأن التغيير إنما هو للحركات[3] والحروف . وليست كذلك الألف والواو في « تفعلان وتفعلون » لأنها ضمائر . وأنفُسُ الأسماء لا تنقـلـب[4] .

* * *

وأما قولنا : « **وجملة المرفوعات[5] التي تكون فيها احدى[6] هذه العلاماتِ سبعةٌ ، وهي : المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، واسم ما لم يسمّ فاعله[7] ، واسم « كان واخواتها » ، وخبر « إنَّ وأخواتها » ، والفعل المستقبل إذا لم يكن معه ناصب ولا جازم** » .

فإنه لما حصرت علامات الرفع ، وهي أربع ، حصرت أيضاً جملة المرفوعات بأنها سبع . فواحد من هذه السبعة فعل ، وهو الأخير . وستة أسماء ، وهي الستة الأُول . لأن المبتدأ[8] في الغالب لا يكون إلاّ اسماً ، وكذلك الخبر إذا كان مفرداً ، وكذلك الفاعل ، وكذلك اسم ما لم يسمّ فاعله[9] في الغالب ، وكذلك اسم كان وأخواتها وخبر إنَّ وأخواتها . ولما كانت [هذه] الستة متآخية[10] رُتبت هذا الترتيب .

---

١ – في د : « على كون الألف اسماً والواو في الأسماء » . وهو خطأ .

٢ – في د : « وهو لانقلابها » .

٣ – في ك : « بالحركات » .

٤ – في م : « وليست كذلك الألف والواو في تقومان وتقومون تنقلب لأنها ضمائر وأنفس الأسماء فلا تنقلب » ، وهي عبارة سقيمة . وفي د : « وليست الألف والواو في تفعلان وتفعلون وتفعلين تنقلب لأنها ضمائر وأنفس الأسماء لا تنقلب » .

٥ – في الأصل ، ك ، ل : « وأما قولنا إن جملة المرفوعات » ، وما أثبت من د ، م .

٦ – في الأصل ، ك : « أحد » ، وما أثبت من د ، ل ، م .

٧ – في الأصل ، ك ، ل : « وما لم يسم فاعله » ، والمثبت من د ، م .

٨ – في الأصل : « وهي الستة الأول ، وهي متآخية لأن المبتدأ » ، وما أثبت من النسخ الأخرى . وفي م : « الأولى » ، بدل الأول .

٩ – من د ، م . وفي بقية النسخ : « وكذلك ما لم يسم فاعله » .

١٠– في باقي النسخ : « متواخية » .

فالمبتدأ وخبره أخوان ، ومثالهما : الله ربُّنا ، ومحمدٌ نبيُّنا[1] ، وإنما كانا أخوين لأنّ كلّ واحد منهما هو الآخر [في المعنى] ، وعاملهما معنوى . والفاعل واسم ما لم يسمّ فاعله أخوان ، لأنّ الاسم في كل واحد منها يرتفع باسناد الفعل إليه ، المقدَّمِ عليه[2] ، مثل : ضَرب زيدٌ عمراً ، وضُرب عمرٌو . فضرب فعل ماض ، وزيد مرفوع باسناد الفعل إليه ، وكذلك ضُرب عمرو . واسم كان مع أخواتها وخبر إنَّ مع أخواتها أخوان ، لأن المنصوب[3] في كلّ واحد منهما هو المرفوع [في الآخر][4] إذا قلت : كان زيدٌ قائماً ، وإنَّ زيداً قائمٌ ، ونحوه . وإنما كان هذان الضربان مشبّهين بالفاعل الحقيقي لأنّ « كان وأخواتها » ليست بأفعال حقيقية ، وإنما هي أفعال موضوعة للزمان مجرّدة من معنى الحدث[5] . و « إنَّ وأخواتها » حروف فلذلك كان مرفوعها[6] مشبّهاً بغيره لا حقيقياً في نفسه . فقد صار الرفع الحقيقي للأربعة الأُول ، أعني المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، واسم ما لم يسمّ فاعله[7] .

والأصل من هذه الأربعة إنما هو المبتدأ والفاعل ، لأنّ الخبر محمول على المبتدأ ، واسم ما لم يسمّ فاعله قام مقام الفاعل . فقد صار[8] أصل الرفع لشيئين ، المبتدأ وما حمل عليه ، والفاعل وما أُقيم مقامه . فوجب حينئذ معرفة الفرق بين

---

١ – هنا أيضاً مزج المؤلف المقدمة بشرحها . والنصّ الذي يشرحه المؤلف : « فالمبتدأ والخبر أخوان مرفوعان أبداً بعامل معنوي وهو الابتداء . مثالهما اللهُ ربُّنا ومحمدٌ نبيُّنا ونحوه . والفاعل واسم ما لم يسمّ فاعله أخوان يرتفعان باسناد الفعل إليهما المقدم عليهما . مثالهما ضرب زيدٌ عمراً ، وضُرب زيدٌ ونحوه ، واسم كان مع أخواتها وخبر إنَّ مع أخواتها أخوان ، لأن المنصوب في كلّ واحد منهما هو المرفوع في الآخر ، مثالهما كان زيدٌ قائماً ، وإنّ زيداً قائمٌ ونحوه ، وهذان الضربان مشبهان بالفاعل الحقيقي » . انظر المقدمة المحسبة ٣٠ .

٢ – في د : « المقدّم ذكره عليه » .

٣ – في د ، ل : « واسم كان مع أخواتها أخوان لأنّ المنصوب » . وهو خطأ .

٤ – من د ، م .

٥ – في م : « معنى دلالة الحدث » .

٦ – في الأصل « مرفوعاً » والصواب من النسخ الأخرى .

٧ – من د ، م ، وفي باقي النسخ : « وما لم يسم فاعله » . هذا ، وجاء في الأصل : « وما لم يسم فاعله قام مقام ما سمي فاعله » ، والصواب ما أثبت .

٨ – في ك ، ل ، م : « فقد عاد » ، وسقطت كلمة « صار » من د .

عامل المبتدأ وعامل الفاعل . فعامل المبتدأ معنوي ، وعامل الفاعل لفظيّ . فإذا قلت : اللهُ ربُّنا . فاسم الله مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وهذا الابتداء الذي نشير إليه معنويّ ، وهذا المعنويّ هو كون [هذا][1] الاسم على هذه الصفة مبتدأً به ، مُخبراً عنه بغيره ، مجرّداً من العوامل اللفظية . لأنه لو دخل عليه عامل لفظيّ من باب كان وأخواتها وظننت وأخواتها [وإن وأخواتها][2] لارتفع حكم الاسم [عن][3] أن يكون مبتدأ ، وصار معمولاً لذلك الفعل اللفظي والحرف اللفظي . وسترى هذا في فصل العوامل[4] إن شاء الله تعالى . وإنما القصد ها هنا حصر المرفوعات ، وهي لا تخلو من هذه الأقسام السبعة .

وأما قولنا : « **والفعل المستقبل يرتفع بالمعنى**[5] ، **وهو وقوعه موقع الاسم وذلك إذا لم يكن معه ناصب ولا جازم . مثاله : هو يفعلُ ويصنع** ، [**ونحوه**] » .

فجملته أنَّ المعْرب من الكلام صنفان : الأسماء المتمكنة ، والأفعال المضارعة . فالأسماء المتمكنة هي الأقسام العشرة المذكورة في أول المقدّمة ، كلّها يجوز استعمالها في هذه المرفوعات الستة فيحصل لك من الأصل ستون[6] مسألة ، عشر[7] في المبتدأ ، وعشر في الخبر ، وعشر في الفاعل ، وعشر في اسم ما لم يسمّ فاعله ، وعشر في اسم كان ، وعشر في خبر إن[8] . فإن خالفت تفرّع ذلك وخرجتَ إلى ما لا يُحصى[9] كثرة . لكن هذا تنبيه على استعمال المسائل ، مثل : فَلْسٌ جيّدٌ

---

١ _ من م .
٢ _ من د . وفي م : « أو إنَّ وأخواتها » .
٣ _ من م .
٤ _ في ل : « العامل » .
٥ _ في د : « يرتفع بعامل معنوي » .
٦ _ في ك ، د ، م : « ثمانون » ، وهو خطأ .
٧ _ في الأصل ، د ، ل ، ك : « عشرة » وكذلك في المواضع الآتية ، والوجه ما أثبت من م .
٨ - في ك : « وعشرة في اسم كان ، وعشرة في خبر كان ، وعشرة في اسم إنّ ، وعشرة في خبر إنّ » . وفي د : « وعشرة في اسم كان ، وعشرة في خبرها ، وعشرة في اسم إنّ وعشرة في خبرها » . وفي م : « وعشر في اسم كان ، وعشر في خبرها ، وعشر في اسم إنّ ، وعشر في خبر إنّ » ، وكله غلط لأن المؤلف يتحدث عن المرفوعات الستة .
٩ - في الأصل : « وخرج اسم إلى ما لا يحصى » والتصويب من النسخ الأخرى .

خيرٌ من فلس رديئ ، والفلسُ الجيّـدُ خـيرٌ من الرديئ ، وأحمـدُ رجـلٌ جيد ، والمسلماتُ مؤمناتٌ ، والقاضي عادلٌ ، والفتى نشيطٌ ، والحُبْلى مثقَلَةٌ ، وأخـوكَ فلانٌ ، والزيدانِ قائمانِ ، والزيدونَ قائمونَ . كلّ هذا مبتدأ وخبر . وكذلك إذا استعملتها أخباراً ، / وكذلك إذا استعملتها فاعلات ، وكذلك إذا استعملتها في بقية الأبواب الستة استعملتها على [حدّ] [1] ما يوجبه حكم كلّ باب منها . [٤٨]

فإذا **صح لك ذلك** في باب الأسماء المظهرة انتقلتَ إلى الأسماء المضْمرة واستعملتها في هذه الستة على [حدّ] [2] ما مثلنا في **فصل المظهرة** [3] . ثم إذا فرغت من المضمرات انتقلت إلى أسماء الإشارة ، ثم إلى الأسماء الموصولة . فأما الاستفهامية فلا مدخل لها في باب الفاعل ، ولا في باب ما لم يسمّ فاعله ، ولا في باب كـان وأخواتها ، ولا في باب إنّ وأخواتها . وإنما تقع أسماء الاستفهام في باب المبتدأ ، لأنّ المبتدأ [4] أوّل ، وأسماء الاستفهام [5] لها صدر الكلام ، مثل : مَنْ عندكَ [6] . وتقع خبراً مثل : أينَ زيدٌ ، لأنّ الخبر قد يتقدم على المبتدأ . وقد تجمع المسائـل الكثيرة في مسألة واحدة فيكون الكلّ مبتدأ ، مثل : زيدٌ والرجلُ وأحمدُ والمسلماتُ والقاضي ، وكذلك البقية ، ثم تقول : عندي ، فتأتي بالخبر . وتقول : هذا زيدٌ والرجلُ وأحمدُ والمسلماتُ والقاضي ، وتسوق الباب إن شئت ، فتكون خـبر المبتدأ ، الذي هو « هذا » . وكذلك في باب الفاعل ، وبقية الأبواب . وإنما أُشير إلى مثل هذا لتتدرّب في المسائل .

---

١ – من ك ، م . وعبارة د : « وكذلك إذا استعملتها في بقية الأبواب الستة وكذلك إذا استعملتها على حدّ ما يوجبه كلّ حكم باب منها » . وفي ل : « وكذلك في بقية الأبواب الستة استعملتها على ما يوجبه حكم كلّ باب منها » .

٢ – من د ، م .

٣ – في ل ، م : « المظهرات » ، وفي ك ، د : « المضمرات » ، وهو خطأ . وعبارة د : « واستعملتها على حدّ ما مثّلنا في باب المضمرات » .

٤ – في د : « لأن باب المبتدأ » .

٥ – في الأصل : « أول مثل اسم الاستفهام » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٦ – في ك : « وأسماء الاستفهام لها صدر الكلام . وإنما قدّم الاستفهام لأنه لا يخلو أن يكون أولاً ، أو وسطاً ، أو أخيراً . فلو كان وسطاً لكان يُستفهم عن بعض الشيئ ولو كان أخيراً لم يبق شيئ يُستفهم عنه . فلم يبق إلاّ أن يكون له صدر الكلام ، مثل من عندك » .

فهذه أحكام في الأسماء المعربة [المتمكنة][1] وغير المتمكنة .

وأما الفعل المستقبل فرفعه من جهة واحدة ، وهو وقوعه موقع الاسم . وهو إذا لم يكن[2] معه ناصب ولا جازم . فإذا قلت : « هو يفعل » ، فـ « هو » اسم مضمر مبتدأ مرفوع الموضع[3] ، و « يفعل » فعل مستقبل مرفوع ، لأنه لا ناصب معه ولا جازم ، وموضعه موضع رفع خبر المبتدأ[4] . ولو وقع صفة لكان كذلك مثل[5] : هو رجلٌ يفعلُ[6] ، فيفعل مرفوع ، وموضعه موضع رفع صفة لرجل[7] . وإذا وقع خبراً لِكان فهو كذلك ، مثل : كان زيدٌ يفعلُ ، إلاّ أنّ موضع « يفعل » نصب في التقدير لكونه خبراً لكان . وكذلك إذا وقع في باب « إنَّ »[8] كان على حاله ، وموضعه رفع لأنّ خبر « إنَّ » مرفوعٍ ، مثل : إن زيداً يفعلُ . ولو دخله الناصب لنصبت وقلت : إنَّ زيداً لن يفعلَ ، واعتقدت أن موضع الجملة – التي هي خبر – رفعٌ ، والتقدير إنَّ زيداً غيرُ فاعلٍ . وكذلك مع الجزم [مثل][9] : إنَّ زيداً لم يخرجْ ، موضع الجملة رفع ، فلا يختلف الحكم في الأصول المقدَّرة[10] من جميع ما ذكـرت .

* * *

وأما قولنا : « **فهذه جملة المرفوعات ، وما عداها فمبنيٌّ على الضمّ ، وليس بمرفوع . وذلك ثلاثة أنواع . نوع من الأسماء المناداة**[11] **، وهو كل اسم مفرد**

---

١ – من ك ، م ، د . وعبارة د : « فهذه أحكام الأسماء المعربة المتمكنة . وأما الفعل . . . . » .

٢ – في ك : « موقع الاسم إذا لم يكن . . . . » ، وفي د : « من جهة واحدة وذلك إذا لم يكن . . . . » .

٣ – في الأصل : « اسم مضمر مرفوع مبتدأ مرفوع الموضع » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٤ – في د ، ك : « وموضعه موضع خبر المبتدأ » ، وفي م : « وموضعه موضع خبر الابتداء » .

٥ – في ك : « ويقع صفة مثل . . . . » .

٦ – في د : « هذا رجل يفعل » .

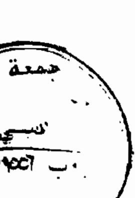
٧ – عبارة : « فيفعل مرفوع وموضعه موضع رفع صفة لرجل » من الأصل ولم ترد في النسخ الأخرى .

٨ – في د : « وكذلك إذا وقع خبراً لإنَّ » . وفي ل : « وكذلك إذا وقع في باب إنَّ على حاله » .

٩ – من ل . وعبارة م : « وكذلك مع موضع الجزم إن زيداً لم يخرجْ » .

١٠ – في د : « المقدَّمة » .

١١ – في د : « نوع من أسماء المناديات » .



معرفة أو مخصوص ، مثل : يا زيدُ ، ويا رجلُ . ونوع من الظروف والغايات[1] ، **وهو كلّ ما قُطع عن الإضافة ، مثل قَبْلُ وبَعْدُ . ونوع من المضمرات ، وهو تاء ضمير المتكلم**[2] » ، مثل : فعلتُ ، « **ونون ضمير الجماعة** » . مثل : نحن ، « **وكاف خطاب الاثنين والجماعة والتاء منهما** » ، نحو قولك : أنتُما وأنتُم وأنتنّ[3] ورأيتُكما ورأيتُكم ورأيتُكنّ . فإن الغرض في ذكر هذه الأسماء[4] إعلامكَ الفرق بين آلات الإعراب وآلات البناء . فآلات الإعراب تُسمّى رفعاً ونصباً وجراً وجزماً . وآلات البناء لم تحدث بعامل فسميت بتسمية لغوية يفهمها المخاطب[5] من أول وهلة بلا كلفة ، إذ الضمّ بضمّ الشفتين ، والفتح بفتحهما مع كونه من الحلق ، والكسر بإضْجاع اللّسان في وسط الفم ، والسكون هو سلب الحركات . فلذلك سمّي جميع ما في هذا الفصل[6] « ضماً » لا « رفعاً » ، للعلة المذكورة . فهذه التسمية في المَبْنِي[7] لغوية ، وفي المعْرَب صناعية .

[وأما قولنا][8] : « **فأما شُدُّ ومُدُّ وما أشبههما**[9] **من الأفعال فإنما حركته**

---

١ – « والغايات » ليست في ك ، ل .
٢ – في د : « وهو تاء المتكلم » .
٣ – في د : « والتاء منهما مثل أنتما وأنتن » .
٤ – في ك ، د ، ل : « الأشياء » .
٥ – في د : « وآلات البناء لم تحدث بعامل فسميت ضمّاً وفتحاً وكسراً وسكوناً بالتسمية اللغوية التي يفهمها المخاطب . . . » . وفي م : « وآلات البناء تسمى ضماً وفتحاً وكسراً وسكوناً . فآلات المعرب السالم تحدث بعامل ، وآلات البناء لم تحدث بعامل فسميت بالتسمية اللغوية التي يفهمها المخاطب . . . » . وفي ل : « وآلات البناء تسمى ضمّاً وفتحاً وكسراً ووقفاً لأنّ البناء لم يحدث بعامل فسميت بتسمية لغوية التي يفهمها المخاطب . . . » ومدلول هذه العبارات واحد .
٦ – في م : « جميع ما ذكرنا في هذا الفصل » .
٧ – في الأصل : « التي في المبني » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .
٨ – من د ، م .
٩ – في د : « فأما مذ ومنذ وسدّ ومدّ وما أشبه ذلك » . وفي م : « فأما منذُ ومذُ اليوم وشدّ ومدّ وما أشبهه » . وفي ل : « فأما مثل شدّ ومدّ وما أشبههما » . وفي ك : « فأما رُدَّ وشُدَّ وما أشبههما » . ولعلّ الصواب أن تكون العبارة هكذا : « فأما مُذُ اليوم وشُدُّ ومُدُّ وما أشبههما . . . الخ » لأن « منذُ » مبنية على الضم أصلاً . أمّا ضمة « مُذْ » عندما تقول « مُذُ اليوم » فسببها التخلص من التقاء الساكنين ، الذال واللام ، فضمته ضمة إتباع لا ضمة بناء .

حركة إتباع لا حركة بناء » . فإنّ[1] حركة البناء مالزمت طريقة واحدة ولم تفارق(٢) ، وهذه يجوز فيها الضمّ على الاتباع ، والفتح على التخفيف ، والكسر على أصل التقاء الساكنين . مثل شُدُّ وشُدَّ وشُدِّ . فلذلك سميت في حال الضمّ ضمّة إتباع . وليس في الأفعال شيءٌ بُني على الضمّ بناء لازماً ، وإنما جاء الضمّ لازماً في الأسماء وفي حرف واحد وهو « منذُ » في من جرَّ بها . والأسماء [مثل] [٣] : قبلُ وبعدُ إذا قطعا عن الإضافة ، كقوله سبحانه (للهِ الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ)[٤] . أصله لله الأمر من قبلِ الأشياءِ ومن بعدِ الأشياءِ ، فقُطع قبلُ وبعدُ عن [هذه][٥] الإضافة ، وضُمّنا معناها فأشبها الحرف فبنيا بناءَ الحرف ، وأُعطيا الحركة لأنّ لهما أصلاً في التمكن ، وخُصّا[٦] بالضمّة لأنها حركة لا تكون للظرف إعراباً فلم تلتبس بحركة الإعراب .

وأما الضمة في المنادي مثل : يا زيدُ ويا رجلُ ، فإنها ضمّة بناء تشبه حركة الإعراب . فكونها حركة بناء لوقوعها موقع حروف المخطاب من(٧) جهة لزومها لكلّ اسم مفرد علَم أو منزّل منزلته . فكون[٨] ذلك مطّرداً اطّراداً شائعاً أشبه الفاعل(٩) في اطّراده في بابه / ، فأشبهت لذلك حركة الإعراب . ولذلك جاز [٤٩]

---

١ – في باقي النسخ : « لأن » .

٢ – في ك ، ل : « ولم تفارقها » .

٣ – من م .

٤ – الروم . من الآية ٤ .

٥ – من ك ، م .

٦ – في الأصل ، ك ، ل : « وضمن معناها فأشبه الحرف فبني . . . وأعطي . . . له . . . . وخص » ، وما أثبت من د ، م .

٧ – في الأصل . ك ، ل ، م : « ومن » ، وما أثبت من د . والقول الذى يذكره ابن بابشاذ هنا هو قول البصريين . قال ابن الأنباري في الانصاف « ووجه الشبه بينهما (أي بين كاف الخطاب والمنادى المفرد العلم) من ثلاثة أوجه : الخطاب ، والتعريف ، والإفراد ، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنياً كما أن كاف الخطاب مبنية » . ا هـ . وانظر الخلاف بين الكوفيين والبصريين في هذه المسألة في الإنصاف ٣٢٣/١ .

٨ – في باقي النسخ : « وكون » .

٩ – في ك : « شائعاً لأنه أشبه الفاعل » .

أن يُحمل النعت على لفظها [وأن يحمل على موضعها][1] ، بخلاف غيرها من حركات البناء المُوغِلَة في البناء ، ألا تراك تقول : يا زيدُ العاقلُ ، بالرفع - إن شئت - حملاً على اللفظ ، والعاقلَ ، بالنصب ، حملاً على الموضع . ولا يجوز مثل هذا في « يا هؤلاءِ الظرفاء » ، بالجرّ حملاً على كسرة الهمزة من « هؤلاءِ » ، لأن هذه حركة لا تشبه حركات الإعراب[2] . فاعرف الفرق بين حركة الإعراب الخالصة وبين حركة البناء الخالصة[3] ، وبين حركة البناء المشبهة بحركة الإعراب وبين حركة الإعراب المشبهة بحركة البناء . فالأول : زيدٌ[4] ، والرجلُ ، وأحمدُ ، والمسلماتُ ونحوهن . كل هذه حركات[5] إعراب خالصة ، يحمل التابع على لفظها ، ويُعطى أحكام الإعراب الصحيح الخالص . والثاني مثل : هؤلاءِ ، وأمسِ ، ونَزالِ ، وتَراكِ ، وأحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ ، ونحوهن . وقبلُ ، وبعدُ ، ونحنُ ، وفعلتُ وصنعتُ . كل هذه حركات[6] بناء خالصة لا يجوز حمل التابع على لفظها . والثالث مثل حركة المنادى[7] المضموم ، من نحو : يا زيدُ ، ويا عمرُو ، ويا رجلُ . فهذه حركة بناء تشبه حركة الإعراب ، فلذلك جاز حمل النعت بالمفرد على لفظها ، مثل : يا زيدُ العاقلُ[8] . والرابع مثل فتحة ما لا ينصرف في حال الجرّ ، وكسرة [التاء مع][9] جمع المؤنّث في حال النصب ، من قولك : مررت بأحمدَ ، فهذه حركة إعراب تشبه حركة البناء ، ولأجل هذا لم يُحمل النعت على لفظها ، لا تقول : مررتُ بأحمدَ الظريفَ ، حملاً على الفتحة ، وإنما تجرّ فتقول : [مررتُ][10] بأحمدَ الظريفِ . وكذلك :

---

١ - من د .
٢ - في م : « حملاً على كسر الهمزة من هؤلاء لأن هذه حركة بناء لا تشبه حركة الإعراب » .
٣ - في ك : « حركة الإعراب الخالصة من حركة البناء الخالصة » .
٤ - في ك : « فالأول مثل زيد » .
٥ - في الأصل : « حركة » .
٦ - في الأصل : « حركة » .
٧ - في د : « والثالث حركة المنادى » .
٨ - في م : « يا زيدُ العاقلُ والعاقلَ » .
٩ - من د .
١٠ - من د ، م .

رأيتُ المسلماتِ الصوالحَ ، ولا تقول « الصوالحِ » ، حملاً على كسرة التاء ، لأنها كسرة إعراب تشبه حركة البناء ، فلم يحمل النعت عليها ، كما لا يُحمل النعت على حركة البناء الخالصة [1]. تقول : هؤلاءِ النساءُ المطلقاتُ[2] ، فالنساء نعت لهؤلاء على الموضع دون اللفظ لما ذكرت لك . فهذه فائدة[3] معرفة حركات الإعراب الخالصة وغير الخالصة ، وحركات البناء الخالصة وغير الخالصة .

* * *

---

١ – في د ، م : « الخالص . .

٢ – في د ، ل : « مطلقاتٌ » . وفي م : « مطلقاتِ » ، بكسر التاء .

٣ – في د : « فوائد » .

الفصل الخامس

فصل النصب

قال الشيخ رحمه الله : أما قولنا : « **النصبُ ما جلَبه عاملُ النصب** » .

فإنه على حد ما ذكرناه في فصل الرفع وبيّناه من الفرق بين آلة الإعراب وآلة البنـــاء[1] .

« **وعلاماته كلّها خمس** » ، على ما ذكر ، « **الفتحة والألف والياء والكسرة وحذف النون والأصل منها**[2] **الفتحة** » . وإنما كانت أصلاً من حيث أنها حركة غير محمولة على غيرها إذا قلت : « رأيتُ زيداً وعمراً » . وليست كذلك الكسرة التي في هذا الباب من قولك : « رأيتُ الهنداتِ » لأنها محمولة على غيرهـــا . فعلمتَ أنّ الفتحة وحدها هي الأصل في هذا الباب ، كما كانت الضمة هي الأصل في علامات الرفع .

« **وهذه الفتحة تكون في الأسماء والأفعال ، السالمة والمعتلة ، سوى المعتل بالألف** » . فإن المعتل بالألف مثل : موسى وعيسى والفتى والمولَى [ونحوه] لا يظهر في لفظه فتحة نصب ، لأنّ الألف لا تتحرك بحال ، إذ تحريكها يؤدي إلى قلبها ، وقلبها يؤدي إلى تحريك أصلها ، وتحريك أصلها يؤدي إلى الثِّقَل . فلذلك اجتُنب تحريكها ، فوجب أن تكون ساكنة أبداً ، منصرفة كانت أو غير منصرفة ، منفردة كانت أو مضافة . فالمفرد كقولك : رأيتُ مولىً والمولَى ، والمضاف مثل : رأيتُ مولاه ومولاكَ ومولايَ ، فتحة النصب في جميعه مقدّرة . وليست هذه الفتحة في « مولايَ » فتحة نصب ، وإنما هي فتحة بناء على يـــاء النفس . لأنّ المضمراتِ مبنياتٌ وحركاتها[3] حركات بنـــاء . فإن أضفت هذا المعتل إلى ظاهر ، فلا يخلو [من][4] أن يكون أوله ساكناً ، أو ليس أوله ساكناً .

---

١ – في م : « بين آلات الإعراب وبين آلات البناء » . وفي د : « بين حركات آلة الإعرابِ وآلة البناء » .

٢ – في الأصل : « والاصل فيها » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٣ – في الأصل : « وحركتها » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٤ – من م .

فإن كان أوله ساكناً[1] مثل : الرجل والغلام وابن واسم ، فإنها تنحذف في اللفظ[2] لالتقاء الساكنين ، وتثبت في الخط . مثل : مولَى الرَّجلِ ، ومولَى ابْنك . ولا يجوز إثباتها بحال في اللفظ ، لأنك تجمع بين ساكنين وهذا لا يجوز . وهذا شيء عرض حسب ما أردت وفقك الله للصواب .

« **والألف تكون في الستة الأسماء المعتلة المضافة** » . مثل : رأيتُ أباه وأخاه ، وباقيها . فإن صغّرتها ذهبت الألف وعاد النصب إلى الفتحة ، فتقول : رأيت أُخيَّه وأُبيَّه . وكذلك الباقي . لأنّ لام / الكلمة قد رجعت في التصغير[3] ، فخرجت [٥٠] من الاعتلال[4] ولحقت بإعراب الصحيح .

« **والياء تكون في التثنية والجمع [المذكر][5] السالم** » . مثل : رأيتُ الزيدَينِ والزيدِينَ ، علامة النصب الياء[6] . وكذلك إذا أضفت ، مثل : رأيتُ زيدَيهِ وزيدِيهِ ، لأن النون[7] سقطت للإضافة ، فبقيت الياء علامة النصب . وإن أضفتَ إلى نفسك قلت[8] : رأيتُ زيدَيَّ العاقلَينِ وزيدِيَّ العاقِلِينَ ، فعلامة النصب الياء الأولى[9] المدغمة في ياء النفس . لأنّ الياء الأولى هي ياء الإعراب الساكنة ، والثانية هي ياء الإضافة .

ووقع الفرق بين المثنّى والمجموع بانفتاح ما قبل ياء التثنية وانكسار ما قبل ياء الجمع . ولو نسبت إلى « زيد » لقلت : رأيت الزيدِيَّ ، وكانت علامة النصب الفتحة ، لأنّ حرف الإعراب الآن هو ياء النسب المشَددة . وكلّ مشَدد فنصبه بالفتح ، كما أنّ رفعه بالضم وجرّه بالكسر .

---

١ – في ك ، ل ، م : « فإن كان ساكناً » .

٢ – في د : « في الوصل » . وعبارة ك : « فإنه ينحذف في اللفظ . . . ويثبت . . . » ، والكلام هنا عن الألف المقصورة في (مولى) وما شابهها من الأسماء .

٣ – في د : « قد رجعت في ياء التصغير » .

٤ – في الأصل : « في الاعتلال » ، والمثبت من النسخ الأخرى .

٥ – من ك .

٦ – في د ، م : « فعلامة النصب الياء » .

٧ – في الأصل : « التنوين » ، وهو خطأ صوابه من النسخ الأخرى .

٨ – في ك : « فقلت » .

٩ – في د : « فعلامة النصب فيه الياء الأولى » .

« **والكسرة تكون**[١] **في جمع المؤنث السالم**[٢] » . مثل رأيتُ الهنداتِ ، وأكرمتُ الزينباتِ . علامة النصب كسرة التاء ، وهي محمولة على حركة الجرّ ، وهي فرع ، على ما قلناه[٣] . ولا تزول هذه التاء في إضافة ولا غيرها .

« **وحذف النون يكون في تثنية فاعل الفعل وجمعه والواحدة المؤنثة** » . مثل : لن تفعلا ، ولن تفعلوا ، ولن تفعلي . علامة النصب حذف النون . وكذلك إذا دخلتْ المضمرات التي هي مفعولات ، مثل : لن يضرباكَ ، ولن يضربوكَ ، ولن يضرباهُ ، ولن يضربوهُ ، ولن تضربيه . كلّه منصوب ، وعلامة نصبه حذف النون . فإنْ كان المفعولُ ضميرَ المتكلم دخلت نون الوقاية[٤] . فقلت : لن تضرباني ، ولن تضربوني ، ولن تضربيني . علامة النصب حذف النون الأولى . أصله « تضربينَني » ، فالأولى علامة الرفع ذهبت لأجل الناصب ، والثانية نون الوقاية التي تقع عليها كسرة الياء . ولا يجوز حذف هذه النون بغير ناصب ، لو قلت : أنت تضربيني[٥] ، لم يجز . وكذا : هما يضرباني ، لأنك حذفت النون التي هي علامة الرفع ، ولا يجوز حذف علامة الرفع بغير عامل . فأما قراءة من قرأ : (أَتُحاجُّوني)[٦] ، بتخفيف النون ، فإن المحذوف هي النون الثانية . ولا يجوز أن تكون المحذوفة [هي النون][٧] الأولى ، لأنّ [النون][٨] الأولى

---

١ – في الاصل ، ك : « والكسر يكون » ، وما أثبت من د ، ل ، م .

٢ – في ك ، ل : « في الجمع المؤنث السالم » .

٣ – في باقي النسخ : « على ما قدمنا» .

٤ – في د ، م : « فإن كان في الفعل ضمير المتكلم دخلته نون الوقاية » .

٥ – من هنا يبدأ خرم في نسخة « ل » في منتصف وجه الورقة ٥٨ ، وينتهي بعد صفحات ثلاث عند قوله : « وفي أى مكان فعل الفعل فتأتي بفي » . وسأشير إليه .

٦ – الأنعام من الأية ٨٠ . وتخفيف النون قراءة نافع وابن عامر ، وهما من القراء السبعة ، وقرأ أيضا بالتخفيف أبو جعفر يزيد بن القعقاع ، وهو من العشرة ، وقرأ الباقون بتشديد النون . وأصله (أتحاجّونَني) فأدغم هرباً من استثقال المثلين متحركين فخفف بالإدغام . ولم يقرأ أحد بفك الإدغام ، وإن كان هو الأصل . ويجوز في الكلام . (البحر المحيط ١٦٩/٤) ، وانظر التيسير : ١٠٤، والنشر ٢٥٩/٢ ، والإتحاف : ٢١٢ .

٧ – من ك ، م . وفي د « المحذوفة النون الأولى » .

٨ – من م .

علامة الرفع لا تزول إلاّ بعامل ، أو ما يوجب زوالهـا .

* * *

وأما قولنا : « **وجملة المنصوبات التي تكون فيها احدى هذه العلامات المذكورة أحد عشر** » . فإنه لما حصر فيما تقدّم علامات الرفع والمرفوعات حصر في هذا الفصل أيضاً علامات النصب والمنصوبات . فعلامات النُصب خمس ، وقد ذُكرت ، والمنصوبات في أنفسها أحد عشر [1] :

« **المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء ، وخبر كان وأخواتها ، واسم إنّ وأخواتها والفعل المستقبل إذا كان معه ناصب . فالخمسة الأُول هي الحقيقية [2] ، والستة التي بعدها مشبّهة [3] بالمفعول الحقيقي** » .

[وإنما كانت الأُول حقيقية] [4] لأنّ في الفعل على كلّ واحد منها دلالـــةً قوية ، فهي تدلّ على المفعول المطلق بلفظه ، مثل : ضربتُ ضرباً . وعلى المفعول به بمعناه واقتضائه له ، مثل : ضربتُ زيداً . وعلى المفعول فيه – وهو ظرف الزمان والمكان – بمحلّه ، إذ لا يُفعل فعلٌ إلا في زمان أو مكان مثل : فعلتُ كذا وكذا في وقت كذا وكذا في مكان كذا وكذا [5] . وتدلّ على المفعول له بعلّته إذ لا يَفعل الفاعل فعلاً إلا لعلّة – ما لم يكن ساهياً أو مجنوناً – ، مثل : جئتك ابتغاءَ الخير ، ونحوه [6] . والمفعول معه يدلّ على ما يصاحبه بحكم القَرينة والصُّحْبة ، مثل :

---

١ – في ك : « احدى عشرة » .

٢ – من ك ، وفي باقي النسخ : « الحقيقة » .

٣ – في م : « التي بعدها هي المشبهة » .

٤ – من د ، وفيها : « . . . بالمفعول الحقيقي . وإنما كانت الأول حقيقية لأن في الفعل على كلّ حال منها دلالة قوية فهو يدل على . . . . » . وفي م : « . . . بالمفعول الحقيقي . وإنما كانت الأولى حقيقة لأن في الفعل على كلّ حال منها دلالة قوية فهو يدل على . . . » . وفي ك : « بالمفعول الحقيقي لأن في الفعل دلالة قوية فهو يدل على . . . » .

٥ – من ك . وفي الأصل « مثل فعلت » ، وفي د ، م : « مثل فعلت كذا وكذا » .

٦ – في ك : « أو مجنوناً مثل فعلت كيت وكيت . مثل جئتك ابتغاءَ الخير ونحوه » . وفي م : « أومجنوناً مثل جئت ابتغاءَ العلم وابتغاءَ الخير ونحوه » .

استوى الماءُ والخشبةَ . فلما كانت هذه الخمسة يدلّ عليها الفعل دلالة قوية كانت هي المفعولة الحقيقيّة [١] ، والستّة التي بعدها مشبّهة بالمفعول على ما يأتي بيانه ، [إن شاء الله تعالى] [٢] .

* * *

قال الشيخ رحمه الله : فالأول [٣] يُذْكر للبيان عن تأكيد الفعل [٤] أو عدد مرّاته أو بيان نوعه . فالتأكيد مثل : ضربتُ ضرباً ، وأكلتُ أكلاً . وعدد المرّات [مثل] : أكلت أكلةً وضربت ضربةً . وبيان النوع مثل : ضربت ضرباً شديداً . فشديداً [٥] نعت وبيان للضرب الذي / هو مصدر . وجميع هذه [٥١] الأقسام منصوبة بالفعل المذكور انتصاب المفعول المطْلق . وإنما سُمي مفعولاً مطلقاً لأن الفعل أُطلق عليه من غير تقييد بحرف ، لا في اللفظ ولا في المعنى ، ولا في اللفظ ظاهرٍ ولا في المعنى مقدرٍ [٦] . لأنه لو قيل [لك] [٧] : مَنْ فَعَلَ الضرب ؟ . لقلت : فعله فلان ، بخلاف المفعول به وما عداه من المفعولات [٨] ، لأنه يقال فيما عداه « بِمَنْ فُعل الضربُ » ؟ [٩] ، فتأتي بالباء ، و « في أيّ زمانٍ

---

١ — من ك ، د . وفي الأصل ، م : « الحقيقة » .
٢ — من د .
٣ — مزج المؤلف ههنا بين نص المقدمة وشرحها . والنص الذي يشرحه المؤلف : « فالأول يُذكر للبيان عن تأكيد الفعل ، أو عدد مرّاته ، أو بيان نوعه . مثل : ضربتُ ضرباً ، وضربةً ، وضرباً شديداً » . ا هـ انظر المقدمة المحسبة ٣٢ .
٤ — في ك ، م : « تأكيد فعله » .
٥ — في د ، م : « فشديد » .
٦ — في ك : « لا في اللفظ ولا في المعنى ، ولا في اللفظ ظاهراً ولا في المعنى » . وفي د : « لا في اللفظ ولا في المعنى . فلا هو في اللفظ ظاهر ولا في المعنى موجود » . وفي م : « لا في اللفظ ولا في المعنى ، ولا هو في اللفظ ظاهر ولا في المعنى مقدّر » .
٧ — من د ، م .
٨ — في د ، م : « وما عداه من المفعولات غير مطلق » .
٩ — في ك ، د : « بمن فعل الفعل » .

فُعل الفعل » ؟ ، فتأتي بفي ، و « في أيّ مكان فُعل الفعل » ؟ ، فتأتي بفي[1] . و « لأيٍّ[2] أمرٍ فُعل [الفعل][3] » ، فتأتي باللام ، « ومع أي شيءٍ فُعل [الفعل » ، فتأتي بمع][4] . فتجد هذه المعاني كلّها مقيدة بحرف ، خلاف المصدر الذي أطلق[5] الفعل عليه بنفسه ، فلذلك سمّي مفعولاً مطلقاً .

* * *

والثاني هو المفعول به يذكر للبيان عن من وقع به الفعل[6] . ولما كان الفعل يقع على واحد ، ويقع على اثنين مختلفين ، ويقع على اثنين متفقين ، ويقع على ثلاثة مختلفين ومتفقين[7] ، ويقع على شيءٍ بواسطة ، وعلى شيءٍ بلا واسطة[8] ، احتجنا إلى أن نمثّل في هذه المقدمة من كلٍّ بمثال لتقيسَ عليها سائر المثل[9] . فمثال ما يتعدى إلى واحد « ضربت زيداً » ، لأن « ضربت » يقتضي مضروباً فنصبته . وكذلك جميع أفعال[10] الحواسّ الخمس ، وهي نظرتُ وشممت وذقت ولمست وسمعت ، لأنّ النظر يقتضي منظوراً[11] والشمَّ يقتضي مشموماً ،

---

١ ــ من م . وفي الأصل : « وفي أى مكان فعل ، فتأتي بالحرف » ، وفي ك : « وفي أي مكان فعل الفعل فتأتي بالحرف » ، وهذه العبارة ساقطة من د . وانظر تعليل النحاة لتسمية المفعول المطلق بهذا الاسم في شرح الرضي ١١٣/١ .

٢ ــ هنا ينتهي الخرم المذكور سابقاً من نسخة ل .

٣ ــ من د ، ك ، م . وعبارة م : « ولأيٍّ فعل الفعل » . وفي د : « ولأيّ شيءٍ فعل الفعل » .

٤ ــ من د . م . وفي ك : « ومع أي شيءٍ فعل فتأتي بمع » .

٥ ــ في النسخ الأخرى : « انطلق » .

٦ ــ مزج المؤلف ههنا أيضاً بين النص والشرح . ونص المقدمة المشروح هنا : « والثاني يُذكر للبيان عن من وقع به الفعل ، مثل : ضربت زيداً ، وأعطيت زيداً درهماً ، وظننت زيداً عالماً ، وأعلمت زيداً عمراً قائماً ، ومررت بزيدٍ ، وشكرت زيداً وشكرت لزيد . والمتعجب منه يلحق بالمفعول به ، مثل : ما أحسنَ زيداً . والمنادى المضاف والمشبه به يلحق به أيضاً ، مثل : يا عبد الله ، ويا طالعاً جبلاً ، ويا رفيقاً بالعباد » . ا هـ . المقدمة المحسبة : ٣٢ .

٧ ــ « ويقع على ثلاثة مختلفين ومتفقين » ليس في ل .

٨ ــ في الأصل : « وعلى شيءٍ بلا واسطة معا » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٩ ــ من ك . وفي الأصل ، ل : « من كل بمثال لتقيس علها المثل » . وفي م : « من كل شيءٍ بمثال لتقيس عليه جميع المسائل » . وفي د : « من كل شيءٍ مثالاً لتقيس عليها » .

١٠ ــ في الأصل : « أحوال » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

١١ ــ في ل : « وهي أبصرت وشممت وذقت ولمست وسمعت لأن البصر يقتضي مُبصَراً » .

والذوق يقتضي مَذُوقاً واللمس يقتضي ملموساً ، والسمع يقتضي مسموعاً . فنصبت جميع ذلك فقلت : نظرتُ الشخصَ[١] ، وشممتُ الطيبَ ، وذقت الطعامَ ، ولمست الثوبَ[٢] ، وسمعت الصوتَ[٣] وتفصيلات هذه العمومات[٤] تجري مجراها ، فقس عليها نظائرها . وكذلك ما كان في معاني[٥] هذه الأفعال ، وإنْ لم تكن بلفظها فإنّها تجري في التعدي مجراهـــا .

ومثال ما يتعدي إلى اثنين مختلفين : « أعطيت زيداً درهماً » ، و « كسوتُ عبدَ الله ثوباً » ، ونحوه مما ليس المفعول الأوّل هو الثاني ، ولا الثاني هو الأوّل . والأول فاعل بالثاني في المعنى ، لأنك أعطيت زيداً الدرهم فأخذه منك[٦] . وكذلك كسوته ثوباً ، لأنك الكاسي وهو المَكْسُوُّ[٧] . فكلّ ما كان من هذا النوع جاز أن تأتي بالمفعولين جميعاً ، [تقول : أعطيت زيداً درهماً][٨] . وهو غاية البيان في مثلهما ، وأن لا تأتي بهما [جميعاً][٩] ، وهو غاية الإبهام في مثلهما ، فتقول : أعطيت ، وجاز أن تقتصر على أحدهما ، وهو التوسط في البيان ، مثل : أعطيت زيداً ، ولا تذكر ما أعطيته ، وأعطيت درهماً ، ولا تذكر من أعطيته . وأكثر ما تترك هذه الأشياء اختصاراً ، وإلاّ فالكلام موضوع للبيان . ومن ههنا[١٠] يختلف المفسرون في تفسير الجملة الواحدة اختلافاً كثيراً عند حذف مفعولاتها ومعمولاتها التي تقتضيها فيفسِّر كلٌّ منهم بما يوضحه له الدليل الشرعي أو العقلي[١١] .

---

١ - في ل : « أبصرت الشخص » .

٢ - في النسخ الأخرى : « ولمست الجسم » .

٣ - في الأصل : « الثوت » ، وهو تحريف .

٤ - في د ، م : « المعمولات » .

٥ - في ك ، م : « من معاني » ، وفي د « في معنا » .

٦ - في الأصل ، د : « لأنك تقول أعطيت زيدا درهماً فأخذه منك » ، وما أثبت من ك ، م .

٧ - عبارة ل : « مما ليس المفعول الأول هو الثاني ، ولا الثاني هو الأول . والأول هو فاعل كسوته ثوباً . لأنك الكاسي وهو المكسي » . وورد في الأصل ، ك : « المكسي » ، والتصويب من د ، م .

٨ - من د . وكلمة « في مثلهما » الآتية ليست في ل .

٩ - من د ، م .

١٠ - في الأصل : « ومن هذا » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

١١ - هذا من ك ، وفي الأصل : « عند حذف مفعولاتها ومعمولاتها التي تقتضيها فقس كلاً منهم بما يوضحه ←

ومثال ما يتعدى إلى المفعولين المتفقين[1] ظننتُ زيداً عاقلاً ، وما كان من بابه مثل : حسِبتُ وخِلْتُ وعلمتُ ورأيتُ ووجدتُ وزعمتُ ونُبِّئتُ وأُنبئتُ وأُريتُ وأُعلمتُ وخُبِّرتُ وأُخبرتُ وحُدِّثتُ . فهذه الأربعة عشر[2] إذا ذكرتَ أحد المفعولين لم يكن بدّ من ذكر الآخر معه ، لأنّ الأصل هو الابتداء[3] والخبر قبل دخول هذا الفعل . فكما أنّ المبتدأ لا بدّ له من الخبر ، والخبر لا بدّ له من المبتدأ ، كذلك إذا ذكرتَ أحد المفعولين لم يكن بدّ من [ذكر] الآخر . فإن حذفتهما معاً جاز ، وكان بمثابة من لم يذكر مبتدأ وخبراً بالجملة ، واقتصر بالإخبار على الظنّ[4] ، ولم يذكر من ظُنَّ ولا ما ظُنَّ .

ومثال ما يتعدى إلى ثلاثة [مفعولين][5] : أعلمتُ زيداً قائماً ، وأخواتها من أريتُ وأَنبأت ونَبّأت وأَخبرت وخَبّرت وحَدّثت[6] ، كلّها تتعدى إلى ثلاثة

← لدليل العقلي أو الشرعي » . وفي د : « عند حذف أحد مفعولاتها ومعمولاتها التي تقتضيها فيفسر كل واحد منهم بما يوضحه له الدليل العقلي أو الشرعي » ، وفي م : « عند حذف مفعولاتها ومعمولاتها التي تقتضيها فيفسر كل واحد منهم بما يوضحه له الدليل الشرعي أو العقلي » ، وفي ل : عند حذف مفعولاته التي تقتضيها فيفسر كل واحد منهم بما يوضحه له الدليل العقلي والشرعي » .

١ – في ك ، م ، ل « مفعولين متفقين » .

٢ – السبعة الأخيرة من هذه الأفعال هي الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، ولكنها حولت هنا إلى صيغة المبني للمجهول فأصبحت مما يتعدى إلى مفعولين بعد أن صار المفعول الأول نائب فاعل .
هذا . وقد اقتصر المؤلف على المشهور من أخوات ظَنَّ . وهناك أفعال أخرى من أخوات ظَنَّ لم يذكرها . وهي : درى ، وتَعَلَّمْ بمعنى اعلم ، وعَدَّ ، وحَجَا لم يذكر حجا غير ابن مالك ، وجَعَلَ ، وهَبْ ، وصَيَّر ، وتَخِذَ ، واتَّخَذَ ، وترك ، ورَدَّ ، ووَهَبَ . وجميع هذه الأفعال تنقسم إلى نوعين ، أفعال قلوب ، وأفعال تصيير ، وتسمى أفعال تحويل . وأفعال القلوب بعضها يدلّ على اليقين ، وهي : رأى ، علم ، وجد ، درى ، تعلّمْ . وبعضها يدل على الرجحان ، وهي : ظَنّ ، خال ، حسب ، زعم ، عدّ ، حجا ، جعل ، هبْ . وأفعال التصيير : صيَّر ، جعل ، وهبَ ، تخذ ، اتخذ ، ترك ، ردّ . انظر ابن عقيل ٤١٦/١ ، والأشموني ١٥٥/١ .

٣ – في د : « المبتدأ » .

٤ – في ك . د : « بل اقتصر بالإخبار بالظنّ . وفي م : « بل اقتصر على الإخبار بالظنّ » . وفي ل : « بل اقتصر بالإخبار على الظنّ » .

٥ – من د .

٦ – هذا من ل . وسيتحدث المؤلف عن هذه الأفعال في فصل العامل ، وسيذكر أنها سبعة . وفي الأصل ، ك ، م : « أريت وأنبأت وخَبرت وأخبرت وحدّثت » . وفي د : « أَرايت وأَنبأت ونَبّأت وأَخبرت وحَدّثت » .

[مفعولين] [1] . وكان أصلها قبل الهمزة والتضعيف أن تتعدى إلى اثنين على ما تقدم ، وكسبت الهمزة والتضعيف مفعولاً ثالثاً [2] . والمفعول الثالث الذي نشير إليه هو [الفاعل] [3] من قولك : علم زيدٌ عمراً منطلقاً ، ثم تقول : أعلمتُ زيداً عمراً منطلقاً . فزيد الذي كان فاعلاً في الفعل الثلاثي صار ها هنا مفعولاً أولاً مع الفعل الرباعي . ولهذا اختلفوا في المفعول الأول هل يجوز حذفه أو لا يجوز حذفه على قولين ، ولم يختلفوا في المفعول الثاني أنه لا يجوز حذفه ، ولا في المفعول الثالث [4] / ، لأن أصل الاثنين الآخرين من المبتدأ والخبر ، فقد عاد إلى حكم الأصل . فقس على ذلك [5] . [٥٢]

ومثال ما يتعدى بواسطة : مررتُ بزيدٍ ، ونزلتُ على عمرٍو ، لأن هذا الفعل لا يدلّ على ممرور به [6] بنفسه ، ولا منزول عليه [7] بنفسه . فلذلك احتاج إلى واسطة . ولو أردت أن تعديه بالهمزة لم تجمع بينها وبين حرف الجرّ [8] ، لأن القصد تعدية الفعل ، فبأي شيْ حصل أغنى عن غيره ، ولم تجمع بينه وبينها [9] .

---

١ — من م ، د . وعبارة د : « كلّ هذه تتعدى إلى ثلاثة مفعولين على ما تقدّم » .

٢ — في ك ، م : « فكسبت الهمزة مفعولاً ثالثاً » . وفي د ، ل : « فكسبت الهمزة والتضعيف مفعولاً ثالثاً » .

٣ — من د ، ل ، م . وفي ك : « هو قولك » .

٤ — العبارة في الأصل ، ك ، د ، ل : « ولم يختلفوا في المفعول الثاني ولا في المفعول الثالث أنه لا يجوز حذفه » ، فقدمتُ كلمة « أنه لا يجوز حذفه » ، على النحو الذي تراه . لأن ظاهر العبارة قد يوحي بأن النحاة جميعاً لم يجيزوا حذف المفعول الثاني والثالث معاً ، وأنهم اتفقوا على ضرورة المجيْ بهما . وهذا عكس المعروف في هذه المسألة . إذ المعروف أنهم لم يجيزوا حذف أحدهما مع بقاء الآخر ، واتفق الجميع على هذا . أما حذفهما معاً فقد أجازه بعضهم ، ولم يجزه البعض الآخر . والمؤلف من الذين ساروا على الرأي الثاني كما سيأتي في فصل العامل ، حيث تحدث عن هذه المسألة في شيْ من التفصيل ، وذكر الرأيين ، وأيد الرأي الثاني منهما . وقد ورد في نسخة م : « ولم يختلفوا في المفعول الثاني ولا في المفعول الثالث أنه لا يجوز حذفهما » ، وهي عبارة غير صحيحة لما ذكرناه .

٥ — « فقس على ذلك » ليست في د وفي الأصل : فقس ذلك ، وما أثبت من ك ، ل ، م .

٦ — في د : « ممرور عليه » .

٧ — في ك ، م : « ولا على منزول عليه » .

٨ — في د : « لم يجز أن تجمع بينها وبين حرف الجرّ » . وفي م : « لم يجز أن تجمع بينهما وبين حرف الجرّ » . وهو تحريف .

٩ — في ك ، ل : « ولم تجمع بينه وبينه » . وعبارة د ، م : « لأن القصد تعدية الفعل وقد جئت بشيْ فصل – وهو حرف الجر – وأغنى عن غيره ، فلم تحتج إلى شيْ آخر وهو الهمزة ، فتجمع بينهما . فإذا أردت أن تسقط حرف الجر أتيت بالهمزة فمن ها هنا تقول . . . » .

فمن ها هنا تقول : أدْخلتُ زيداً الدارَ ، ودخلتُ بزيدٍ الدارَ ، ولا يجوز « أدْخلتُ بزيدٍ الدارَ » فتجمع بين الهمزة والباء .

ومثال ما يتعدى بنفسه تارة وتارة بحرف جرّ ، وهي أفعال قليلة تحفظ ولا يقاس عليها ، مثل : شكرت زيداً ، وشكرت لزيدٍ ، ونصحت زيداً ، ونصحت لزيدٍ ، وكلْت زيداً ، وكلت لزيدٍ ، ووزنته ووزنت له . وإنما كان هذا مسموعاً غير مقيس لأنه ينبغي أن تكون دلالة الفعل [على المفعول][1] دلالة متفقة غير مختلفة ، ودلالة المتعدي دلالة المتسلط بنفسه ، ودلالة المتعدي بحرف جر دلالة المتسلط بغيره[2] . فلذلك وقف [هذا] على المسموع[3] .

* * *

[قال الشيخ رحمه الله][4] : والمتعجب منه يلحق بالمفعول به مثل : ما أحسنَ زيداً . وإنما كان ملحقاً به لأنّ أصله « حَسُنَ زيدٌ » فلما دخلت الهمزة عدته ولزم طريقة واحدة . وجعلناه[5] لاحقاً بالمفعول به ولم نجعله حقيقياً في بابه لأنه قد عرضت أشياء[6] تمنع من التصرف فيه بالتقديم والتأخير .

قال الشيخ رحمه الله : والمنادى المضاف والمشبه به يلحق به أيضا مثل : يا عبدَ الله ، و يا رفيقاً بالعباد . لأن حرف النداء ناب مناب الفعل ، فكأنه قال : أنادي عبدالله ، وأدعو رفيقاً بالعباد ، فناب الحرف عن الفعل ، فكان[7] ملحقاً ولم يكن حقيقياً في كونه مفعولاً به .

* * *

« والثالث يذكر للبيان عن أيّ زمان وأيّ مكان وقع فيهما الفعل ، مثل : قمت يومَ الجمعة أمامَ فلان ، ونحوه . وشرطه أن يكون مضمّناً معنى (في) »[8] .

---

١ – من د ، م .
٢ – في ك : « بغير نفسه » .
٣ – في ك ، د : « على السماع » .
٤ – من ل . وجاء في الأصل ، ك ، م : « والمنادى المضاف والمتعجب منه » . والتصويب من د . ل.
٥ – في د : « . . . وعدته لزم طريقة واحدة فجعلناه » .
٦ – في د : « قد عرض له أشياء » . وفي م : « قد عرضت له أشياء » .
٧ – في الأصل ، د ، ل : « وكان » . وما أثبت من ك . م .
٨ – من د ، م .

فهذا [هو] المفعول فيه ، وهو ظرف الزمان والمكان . لأن ظرف الزمان ما تقضت [1] عليه الليالي والأيام . وظرف المكان ما استُقر فيه وتُصُرِّفَ عليه [2] ، لكن ظرف الزمان يتعدى إليه الفعل بنفسه ، مبهماً كان أو مختصاً ، مثل : قمت يومَ الجمعة ، ويوماً من الأيام . لأنه يدلّ عليه دلالة قوية ، وهي دلالة الصيغة . وليس كذلك مع المكان ، لأنه يتعدى إلى المبهم منه بنفسه ، وهي الأقطار السته ، مثل : قمت أمامَ فلان وخلفَه ويمينَه وشمالَه وفوقَه وتحتَه ، إذ لا يخلو فعل من الأفعال أن يكون في أحد هذه الأقطار ، فهو يقتضيه ، فلذلك تعدى إليه . وليس كذلك الأمكنة المخصوصة التي لها أقطار تحصرها ونهايات تحيط بها ، مثل [الدار] والبلد والمسجد والسوق وما أشبه ذلك ، لأنه ليس في الفعل دلالة عليها ، بل يصلح [3] لها ولغيرها ، فجرت مجرى « مررت » الذي لا يتعدى إلى « زيد » إلا بحرف جرّ [4] ، فلذلك تقول : قمت في الدارِ ، وفي البلد ، وفي السوق ، وفي المسجد . ولا يجوز حذف حرف الجرّ . فاعرف الفرق بين المبهم والمختص فإنه أصل كبير .

فأما قولهم : دخلتُ البيتَ ، وذهبتُ الشامَ ، ففعلان موقوفان على السماع . وأصلهما أن يتعديا بحرف الجرّ وأن تقول : دخلت إلى البيت ، وذهبت إلى الشام [5] . ولكنه اتسع [6] في حذف الجار مع هذين الفعلين لكثرة الاستعمال . ومن الناس من يجعل « دخلت » متعدياً بنفسه لمّا رأى استمرار ذلك وانتشاره . وليس بصحيح عند المحققين . لأن ضد دخلت « خرجتُ » ، ونظيره « عبرتُ » كلاهما لا يتعدى إلا بحرف الجـرّ ، مثل : خرجت من الدار ، وعبرت في الدار [7] ، وكذلك ينبغي [8] أن تكون دخلت . ولأن مصدر دخلت الدخول [9] ،

---

١ - في د . م « ما تصرفته » .
٢ - في الأصل : « أو تصرف عليه » . وما أثبت من النسخ الأخرى .
٣ - في الأصل : « يصح » . وما أثبت من النسخ الأخرى .
٤ - من ك . وفي الأصل . م . ل : « فجرت مجرى مررت بزيد الذي لا يتعدى إلى زيد إلا بحرف جر » .
٥ - وفي د : « فجرت مجرى مررت بزيد الذي لا يتعدى إلا بحرف جرّ » .
٦ - في ل سقط يجعل الكلام كالتالي : « فجرت مجرى مررت بزيد الذي لا يتعدى إلى زيد إلا بحرف جرّ . تقول : دخلت إلى البيت . وذهبت إلى الشام .
في م : « ولكنه قد اتسع » .
٧ - في ك ، ل : « ونظيره غُرْتُ . . . وغرت في الدار » . وفي م : « ونظيره عُدْت . . . وعدت في
←

والغالب على وزن الفُعُول أن لا يتعدى فعله ، مثل : قعد قُعوداً ، ومضى مُضياً ، وما أشبه ذلك .

ومتى كنيت عن ظرف الزمان والمكان وأنت تريد الظرفية أعدت فيه ذكر الجارّ ، لأنه ليس في المضمر دلالة على الظرفية . فلذلك تقول : « قمت فيه » ، وأنت تعني زماناً ، و « قمت فيه » ، وأنت تعني [مكاناً][1] ، خَلْفاً ، أو أَمَاماً[2] ، لأن المضمر يردّ الأشياء إلى أصولها ، والأصل في الظرفين من الزمان والمكان أن يكونا متضمنين لـ« في » ، لأن « في » حرف معنـاه الوعاء .

* * *

« **والرابع**[3] **يذكر للبيان عن علة الفعل وعذره ، مثل : جئته قضاءَ حقِّه ، وكلّمته طمعاً في برّه** » . فهذا هو المفعول له . « **وشرطه أن يكون مصدراً من غير لفظ الأول ، مقدّراً باللام ، عذراً لفعلك ، وجواباً لقائل قال : لِمَ فعلتَ** » . وهذا كله موجود في قولك : « جئته قضاءَ حقِّه »، لأن القضاء مصدر[4] ليس من لفظ « جئت[5] » . وتقديره باللام ، أي لقضاء حقّه . وهو عذر لمجيئك ، لأنك لم تجيءْ إلا لقضاء الحقّ . وهو جواب لقائل قال : / لم جئتَ ؟ . فقلت : قضاءَ حقِّه[6] . وكذلك « كلمته طمعاً في برّه » ، الشرائط الخمس موجودة . وكذلك كل مفعول له كان مصدرا مثل قوله تعالى : (يجعلون أصابعَهم في آذانهم من الصّواعقِ حَذَرَ الموت)[7] ، فحذر الموت مصدر فيه الشرائط كلها . [٥٣]

← الدار » . وفي د : « ونظيره غرت . . . وعدت في الدار » ، وكله خطأ .

٨ — في م : « فكذلك لا ينبغي » وهو خطأ .

٩ — من د . وفي الأصل ، ك ، م : « ولأن مصدر دخلت على الدخول » ، وفي ل : « ولأن مصدر دخلت على المفعول » . وهو خطأ .

١ — من ك ، م ، ل .

٢ — « أو أماما » من ك ، وفي الأصل وباقي النسخ « وأماما » .

٣ — في د : « ثم قال : والرابع . . . . » . وفي م : « ثم قال الشيخ رحمه الله : والرابع » .

٤ — في ل : « والرابع يذكر للبيان عن علّة الفعل وعذره مثل جئته قضاء حقه لأن القضاء مصدر » .

٥ — في م : « من لفظ الأول وهو جئت » .

٦ — في الأصل : « فقلت قضاء حقك ، وهو عذر لمجيئك لأنك لم تجيءْ إلا لقضاء الحق . وكذلك كلمته . » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٧ — البقرة ، من الآية : ١٩ .

وقد يأتي بغير مصدر فلا يكون بدّ من اللام ، كقولك : جئتكَ لزيدٍ ، أي لأجلِ زيدٍ . فهذا فيه أربع شرائط ، ولزمت اللام لتدل على المفعول له ، لأن المختص بهذا الباب هو اللام ، كما أن المختص بالظرف هو « في » .

* * *

والخامس[1] يذكر للبيان عن مصاحبة الفعل[2] ومقارنته مثل : استوى الماءُ والخشبةَ ، وخلا[3] زيدٌ ورأيَه . فهذا مفعول معه[4] . وإنما سمّي مفعولاً معه لأنه يقدر بمع ، والأصل : استوى الماءُ مع الخشبةِ . فعملتَ ثلاثة أشياء : حذفت « مع » ، وأقمت « الواو » مقامها ، ونقلت إعراب « الخشبة » من الجرّ إلى النصب . فقد عملت ثلاثة أشياء . ومثله : « خلا[5] زيدٌ ورأيَه » في العمل . ومثله كلّ مفعول معه ، مثل قوله تعالى :[6] ﴿ فأَجْمِعُوا أمرَكم وشركاءكم ﴾[7] ، أي مع شركائكم . وإنما لم يكن « الشركاء » معطوفين على « الأمر » لأن العرب تقول : أَجمعتُ أمري وجَمعتُ شركائي ، فلو كان معطوفاً على « الأمر » لصار التقدير « أَجْمِعوا أمركم وأَجْمِعوا شركاءكم » ، وهذا خلاف اللغة المستقرّة[8] فأما من قرأ (وشركاؤكم) بالرفع[9] ، فإنه معطوف على الضمير في « أجمعوا » ، وهو الواو ، ولم يحتجْ إلى تأكيد لأن طول الكلام قد سدّ مسدَّ التأكيد .

---

١ — في م : « ثم قال الشيخ رحمه الله : والخامس . . . » .

٢ — في د ، م : « عن مصاحبة الشيْ » .

٣ — في الأصل ، ك ، د : « وخلى » ، وما أثبت من ل . وفي م : « وخلّي » . هذا وقد مزج المؤلف ههنا بين النص والشرح . والنص هو : « والخامس يُذْكر للبيان عن مصاحبة الشيْ ومقارنته ، مثل : استوى الماءُ والخشبةَ ، وخلا زيدٌ ورأيه . وشرطه أن تُحذف « مع » ، وتُقام الواو مقامها ، ويُنقل إعراب الاسم من الجرّ إلى النصب ، ويكون العامل فيه فعلاً لا معنى فعل . انظر المقدمة المحسبة : ٣٢ .

٤ — في د : « فهذا هو المفعول معه » .

٥ — في الأصل : « خلى » ، وفي م : « خُلى » ، وما أثبت من النسخ **الأخرى**

٦ — في الأصل ، ك ، ل : « ومثله قوله تعالى » ، وما أثبت من د ، م .

٧ — يونس ، من الآية : ٧١ .

٨ — في د : « المشهورة » .

٩ — قرأ بالرفع يعقوب بن اسحاق الحضرمي والحسن البصري . ولم يقرأ أحد من السبعة بالرفع . انظر النشر ٢٨٦/٢ ، والبحر المحيط ١٧٩/٥ . وإتحاف فضلاء البشر : ٢٥٣ .

فأما قوله تعالى : (فاستقم كما أُمرتَ ومن تاب معك)[1] فإنه يحتمل تأويلين ، أن يكون[2] مفعولاً معه ، أي « فاستقم مع من تاب معك كما أُمرت » ، فتكون « مَنْ » في موضع نصب . ويجوز أن تكون معطوفة[3] على ضمير الفاعل في « استقم » ، فتكون « من » في موضع رفع ، أي « فاستقم أنت ومن تاب معك كما أُمرت » ، وسدّ طول الكلام مسدّ التأكيد . ولا يحسن أن يكون معطوفاً[4] على التاء من « أُمرت » لأن الضمير المرفوع في مثل هذا لا يحسن العطف عليه[5] إلا بعد تأكيده .

والعامل أبداً في المفعول معه يكون فعلاً لا معنى فعل . فالفعل مثل : استوى الماء والخشبةَ ، ونحوه . والمعنى الذي لا يجوز أن تقول : زيدٌ في الدار وعمراً ، لأن العامل معنى وليس بفعل . فإن صرحت بـ « مع » جاز أن تقول : زيدٌ في الدار مع عمروٍ ، لأنك إن اعتقدت في « مع » أنها حال ، فالأحوال تعمل فيها المعاني . وإن اعتقدت أنها ظرف ، فالظروف تعمل فيها المعاني[6] فلذلك جازت المسألة مع « مع » ، ولم تجز مع « الواو » .

* * *

والسادس[7] يُذْكر للبيان عن هيئة الفاعل والمفعول ، مُنتقلاً ، أو مقدَّراً[8] ، أو مُوطِّئاً ، أو مؤكِّداً . مثل : جاء زيدٌ ضاحكاً ، وهذا زيدٌ صائداً غداً ، وهذا كتابٌ مُصَدِّقٌ لساناً عربياً ، وهو الحقُّ مُصَدِّقاً.» .

فهذا أول المفعولات الخمسة المشبهة[9] بالمفعول به وهو الحال . وإنما كانت

---

١ — هود ، من الآية : ١١٢ .

٢ — في م : « أحدهما أن يكون » .

٣ — في د ، ل : « ويجوز أن تكون مَنْ معطوفة » .

٤ — في ل : « أن تكون معطوفة » .

٥ — في الأصل : « فيه » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٦ — عبارة : « وإن اعتقدت أنها ظرف فالظروف تعمل فيها المعاني » ليست في ل .

٧ — في م ، ل : « ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى : والسادس » . وفي د : « ثم قال : والسادس » .

٨ — في د ، م : « أو مقدرا بالمنتقل » .

٩ — في م : « فهذا أول باب المفعولات الخمسة المشبهة » . وفي د : « فهذا أول المفعولات الخمسة أيضا مشبهة » .

الحال مشبهة ولم تكن حقيقية [1] لأنها تعمل فيها المعاني ، ولأنها صفة الفاعل والمفعول في المعنى . وإنما الفرق [2] بينها وبين الصفة أن الصفة ثابتة مستمرة [3] مع الموصوف ، والحال منتقلة . فإذا قلت : جاء زيد الضاحكُ ، فالضاحك [4] صفة له في حال مجيئه ، وفي غير حال مجيئه . فإذا قلت : جاء زيد ضاحكاً ، فالضحك حال له في حال مجيئه [5] ، بخلاف الصفة ، ولذلك كانت منتقلة ، ومقدَّرة بالمنتقل وموطئة للمنتقل [6] . فالمنتقل مثل : جاء زيد ضاحكاً . والمقدّر بالمنتقل : هذا زيد صائداً غداً ، لأن تعليق « غداً » بصائد دليل على أنه ليس بصائد في حال الإشارة إليه ، وإذا لم يكن صائداً في حال الإشارة إليه وجب أن يقدّر بما ينتقل ، وهو قولك « مقدراً » ، كأنك قلت هذا زيد مقدّراً الصيدَ غداً ، أو ناوياً الصيدَ ، أو مُعتقداً [7] . وكل هذه تنتقل وهي الحال في الحقيقة . والحال من المشار إليه وهو « ذا » . والعامل في الحال ما يظهر في « ذا » من معنى الإشارة ، أو ما في « ها » من معنى التنبيه .

(وهذا كتاب مصدِّقٌ لساناً عربياً) [8] . فـ « هذا » مبتدأ ، و « كتاب » خبره ، و « مصدق » نعته ، و « لساناً » حال – في أحد الوجهين ، لأنك لما نعتّ اللسانَ بعربي – والصفة والموصوف كالشيْ الواحد – صارت الحال بالمشتق ، وصار « عربياً » هو المُوَطِئ لكون اللسان حالاً ، وليس حقيقةُ اللسانِ أن يكون حالاً لكونه جامداً لولا ما ذكر من الصفة .

وقوله تعالى (وهو الحقُّ مصدِّقاً) [9] حال من « الحق » مؤكدة ، فـ « هو »

١ – في الأصل ، د : « حقيقة » ، وما أثبت من باقي النسخ .
٢ – في ك : « وإنما الفرقان » .
٣ – في د ، ل ، م : « مستقرة » .
٤ – في ك : « فالضحك » .
٥ – في م : « فالضحك صفة في حال مجيئه » .
٦ – في الأصل : « وموطئه بالمنتقل » وهو خطأ ، صوابه من ك ، م . ولم ترد هذه الكلمة في د ، ل .
٧ – في د : « هذا زيد مقدراً للصيد غداً ، أو ناوياً للصيد ، أو معتقداً للصيد » ، وفي م : « هذا زيد مقدراً الصيد ، أو ناوياً الصيد أو معتقداً الصيد » ، وفي ل : « هذا زيد مقدراً الصيد غداً ، أو ناوياً الصيد أو معتقداً الصيد » .
٨ – الأحقاف ، من الآية ١٢ . وفي ل : « وقوله هذا كتاب مصدق لساناً عربياً » .
٩ – البقرة ، من الآية ٩١ .

مبتدأ ، و « الحق » الخبر . ومعلوم أن الحقَّ مصدق ، فلم تفد هذه الحال إلا التأكيد لأنها لا تنتقل ، والعامل فيها معنى الجملة التي دل عليها « هو الحق »[1] ، فلم يجز تقديمها على « الحق » ، ولا على ما قبله ، لأن العامل معنى فلم يتقدم معموله عليه فاعرف ذلك .

« وشرطه[2] **أن يكون نكرةً ، مشتقةً ، تأتي بعد معرفة ، قد تمّ الكلام / دونها ، مقدرةً بفي ، منتقلة**[3] » . فالعلة في كونها نكرة أنها فضلة في الخبر ، وأصل الخبر أن يكون نكرة وكذلك يجب في فضلته . ولأنها مشبهة للتمييز في البيان فوجب أن تكون نكرة كالتمييز . [٥٤]

فإن قيل : فما تصنع بقولهم : رَجَعَ عَوْدَهُ على بَدْئِهِ ، وطَلَبْتَهُ طاقَتَكَ وجَهْدَكَ[4] ودخلوا[5] الأوّلَ فالأوّلَ ، ونحوه ، وهذه[6] أحوال كلها معارف ؟ . قيل[7] : ليست بأحوال على الحقيقة وإنما هي معمولة للأحوال ، والتقدير : رجع[8] يعودُ عودَه ، أي عائداً عوده . وطلبتَه تجتهد جهدَك[9] ، أي مجتهداً جهدَك . ودخلوا الأولَ فالأولَ ، أي دخلوا متفرقين[10] الأول فالأول . فحذفت هذه الأحوال وأقيمت معمولاتها مقامها . فالحال باقية على تنكيرها[11] .

والعلة في كونها مشتقة كما ذُكر أنها صفة في المعنى ، وأصل الصفات أن

---

١ – في الأصل : « التي هو الحق » ، وما أثبت من ك ، د ، م . وفي ل : « التي عليها هو الحق » وهو خطأ .
٢ – في د ، ل : « قال الشيخ رحمه الله : وشرطها . . . » ، وفي م : « قال الشيخ رحمه الله : وشرطه . . » .
٣ – في د : « منتقلة ، يستفهم عنها بكيف » .
٤ – في د : « وطالبته جهدك وطاقتك » .
٥ – في باقي النسخ : « ادخلوا » ، وكذلك في الموضعين التاليين .
ومن الأمثلة التي وردت الحال فيها معرفة قولهم : « كلمته فاه إلى فيّ » ، أي مشافهةً ، و « أرسلها العراكَ » ، أي معتركةً ، و « جاءوا الجمَّاءَ الغفيرَ » ، أي جميعاً ، و « اجتهدْ وحدَكَ » ، أي منفرداً . انظر ابن يعيش ٦٢/٢–٦٣ ، والأشموني ٢٤٤/١ .
٦ – في الأصل : « وهذا » ، وفي ك : « هذه أحوال وكلها معارف » .
٧ – في الأصل : « وقد قيل » ، والتصويب من باقي النسخ .
٨ – في الأصل : « يرجع » ، وما أثبت من باقي النسخ .
٩ – في الأصل : « وطلبته الجهد » ، وما أثبت من باقي النسخ ، انظر أمالي ابن الشجري ٢٨٤/٢ .
١٠ – في ك : « مفترقين » ، وفي د ، م : « مرتبين » .
١١ – في د : « والحال باقية على تنكيرها محمل باقيها على أكثرها » .

تكون بالمشتقات .

فإن قيل : فما تصنع بقوله سبحانه (هذه ناقةُ اللهِ لكم آيةً)[1] فآية حال وليست بمشتقة ؟ . قيل : هي في معنى المشتق لأن الآية العلامة ، والعلامة اسم واقع موقع المصدر ، والمصدر مشتق ، فهو يعود[2] إلى الاشتقاق .

والعلة في كونها تأتي بعد المعرفة[3] أنها فضلة في الخبر ، وأصل الخبر أن يكون بعد المعرفة[4] .

فإن قيل : فما تصنع بقوله عزّ وجل (فيها يُفْرَقُ كلُّ أمرٍ حكيم . أمراً من عندنا)[5] فهذه حال من نكرة لأنها حال من « كل أمر » ؟ . قيل : صاحب الحال وإن كان نكرة فقد وصف[6] ، والصفة تقَرب النكرة من المعرفة[7] ، فجاز لذلك .

والعلة في مجيئها بعد تمام الكلام أنها زائدة في الخبر ، فينبغي أن تكون لا تأتي زائدة إلا بعد شيءٍ قد تمَّ .

فإن قيل : فما تصنع بقولهم : ضربي زيداً قائماً ، ونحوه من الأحوال التي جاءت ولم يتم الكلام على ما قبلها ؟ . قيل : هذا وشبهه مقدر بالتمام لأن « ضربي زيداً » في معنى « ضربتُ زيداً » ، أو في معنى « ضربي زيداً إذا كان قائماً » . فحذف الخبر وسدّ[8] الحال مسدّ الخبر .

والعلة في كونها مقدرة بفي أنها مشبهة بالظرف ، فقُدرت بفي كما تقدر

---

١ — الأعراف ، من الآية ٧٣ . وهود ، من الآية ٦٤ .

٢ — في ك ، م ، ل : « يؤول » . انظر أمثلة أخرى على ورود الحال جامدة غير مشتقة في ابن عقيل ٦٢٨/١ ، والأشموني ٢٤٣/١ .

٣ — في باقي النسخ : « بعد معرفة » .

٤ — في ك : « عن المعرفة » .

٥ — الدخان ، الآية ٤ ، وجزء من الآية ٥ .

٦ — في الأصل : « وإن كانت نكرة فقد وصفت » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٧ — في الأصل ، ك : « تقرب من المعرفة » ، وما أثبت من باقي النسخ . وانظر المواضع التي يأتي صاحب الحال فيها نكرة في الأشموني ٢٤٧/١ .

٨ — في باقي النسخ « وسدت » ، وكلاهما جائز لأن الحال تذكر وتؤنث .

والعلة في كونها منتقلة أنها هيئة الفاعل والمفعول ، والهيئات متغيرات لكونها معاني حادثات ، متصرفات أحوالها ، غير لازمات [2] .

« **ومتى كان [3] عامل الحال فعلاً متصرفاً جاز تقديمها على العامل . ومتى كان معنى فعل لم يجز . مثال المتصرف : جاء زيد ضاحكاً ، ونحوه . ومثال معنى الفعل : هذا زيد ضاحكاً ، ونحوه** [4] » . فإنما نعني أنه يجوز في حال « جاء زيد ضاحكاً » وشبهه ثلاثة أوجه ، هذا الذي وقعت حاله أخيراً « جاء زيد ضاحكاً » ، « وجاء ضاحكاً زيد » ، « وضاحكاً جاء زيد » ، لأنّ العامل إذا تصرّف في نفسه تصرّف في معموله كالمفعول به ، وليس كذلك إذا كان العامل معنى فعل مثل [5] : هذا زيد ضاحكاً ، لا يجوز تقديم « ضاحكاً » على « هذا » بحال ، لأن « هذا » عامل معنوي ، والعامل المعنوي يضعف عن رتبة العامل اللفظي القوي [6] . بل يجوز « هذا ضاحكاً زيدٌ » بالتوسط ، لأنه على كل حال بعد العامل ، وهو « ذا » أو « ها » . وكذلك يجوز « ها ضاحكاً ذا زيدٌ » ، إن كان العامل « ها » جاز [7] ، لأنه قبله . وإن كان العامل « ذا » لم يجز . فقس على ذلـك .

وتجري مجرى اسم الإشارة الظروف وحروف الجرّ إذا وقعت أخباراً ، كقولك :

---

١ – قال ابن يعيش في شرح المفصل ٥٥/٢ : « ولها (أي للحال) شبه خاص بالمفعول فيه ، وخصوصاً ظرف الزمان . وذلك لأنها تقدر بفي كما يقدر الظرف بفي . فإذا قلت : جاء زيد راكباً ، كان تقديره « في حال الركوب » ، كما أنك إذا قلت : جاء زيد اليوم ، كان تقديره « جاء زيد في اليوم » . وخصّ الشبه بظرف الزمان لأن الحال لا تبقى بل تنتقل إلى حال أخرى كما أن الزمان منقضٍ لا يبقى ويخلفه غيره » .

٢ – في باقي النسخ : « حادثات غير لا زمات » .

٣ – في د : « قال الشيخ رحمه الله : ومتى كان . . . » . وفي ل : « ثم قال الشيخ رحمه الله : ومتى كان . . » . وفي م : « ثم قال الشيخ : ومتى كان . . . . » .

٤ – في ل : « ونحوه ، وإنما قلنا إذا كان عامل الحال فعلاً متصرفاً أنها يجوز تقديمها على العامل ، فإنما نعنى . . . » .

٥ – في د ، ل : « إذا كان العامل معنى مثل . . . » .

٦ – في ك : « العامل القوى » ، وفي د ، ل ، م : « العامل اللفظي » .

٧ – كلمة « جاز » لم ترد في ك ، د ل .

زيدٌ في الدار ضاحكا ، فضاحكا حال ، والعامل فيه « في الدار » النائب عن الاستقرار ، ولا يجوز بحالٍ « ضاحكاً زيدٌ في الدار » . فإن قلت : زيد ضاحكاً في الدار ، فوسطت الحال فالأخفش يجيزها ، وسيبويه لا يجيزها . وعلة سيبويه ظاهرة ، وهو أنه قد تقدمت الحال على عاملها المعنوي . وعلة الأخفش أن تقديم الحال على أحد الجزأين كَلاَ تقدُّم [1]، لأن زيداً مبتدأ فهو مطالِب بخبره ، وخبره في نية التقديم إلى جانبه ، وإذا كان في نية التقديم إلى جانبه صارت الحال كأنها بعده . فاعرف ذلك .

فإن قلت : إنَّ في الدار قائماً زيداً [2] ، اتفق الكلّ على إجازته [3]وإن كانت متوسطة ، لأنها على المذهبين [4] بعد العامل – وهو الظرف – وإن كان المذهبان مختلفين . وبالله التوفيق .

* * *

ثم قال [الشيخ رحمه الله] [5] : **والسابع يذكر للبيان والتفسير والتبيين للجنس . وشرطه أن يكون نكرة ، جنساً ، مفرداً ، مقدراً بمِنْ . مفسِّراً لمعدودٍ أو موزونٍ أو مكيلٍ [6] أو ممسوحٍ أو مقدرٍ بالممسوح ، أو لشيءٍ مُبْهم [7] . وهو يقع بعد الفاعل في مثل : تفقَّأ زيدٌ شحماً ، وبعد النون في مثل : عشرون**

---

١ – في ك : « أن تقدم الحال على العامل كلا تقدم » . وفي د : « أن تقدم الحال في هذا كلا تقدم » . وفي م ، ل : « أن تقدم الحال على أحد الجزئين في هذا كلا تقدم » . والمعنى واحد . هذا ، وقد قال سيبويه في كتابه (٢٧٧/١) : « واعلم أنه لا يقال : قائماً فيها رجل . فإن قال قائل : أجْعله بمنزلة راكباً مرَّ زيدٌ ، وراكباً مرَّ الرجلُ . قيل له : فإنه مثله في القياس لأن « فيها » بمنزلة « مرَّ » ، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل ، لأن « فيها » وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل ، وليس بفعل ، ولكنهن أنزلن منزلة ما يَستغني به الاسم من الفعل فأجره كما أجرته العرب واستحسنت » . اهـ ، وانظر كذلك ٢٦١/١ . والرضي ٢٠٤/١ ، والمقتضب ٣٠٠/٤ .

٢ – في د ، ك : « فإنْ قلت : في الدار قائما زيد » .

٣ – في باقي النسخ : « على إجازتها » .

٤ – في ل : « على المعنيين » .

٥ – من م . ولم ترد « ثم قال » في ك .

٦ – هذا من ك ، د ، ل ، م . ولم ترد « أو موزون » في الأصل .

٧ – في الأصل ، ك : « أو بشيءٍ مبهم » ، وهو خطأ لأنه يؤدي الى جعل العبارة « أو مقدر بشيءٍ مبهم » ، بينما المراد هو « مفسِّراً لمعدود . . . أو مفسِّراً لشيءٍ مبهم » . والتصويب من باقي النسخ .

درهما[1] ، وبعد التنوين في مثل : رطل زيتاً ، وبعد المضاف إليه[2] في مثل : لله دَرُّهُ فارساً ، وبعد المقدر بالتنوين في مثل : أحدَ عشرَ درهماً » .

[٥٥] فإن العلة في المجيء[3] بالتمييز إنما هو للبيان . والبيان / يسمى تفسيراً وتبييناً . فإذا قلت : عشرون درهماً ، فإن شئت قلت ينتصب على التبيين . وإن شئت قلت على التفسير ، أو على التمييز ، كله بمعنى واحد .

والعلة في كونه نكرة شبَهه بالحال لأنه مبيِّن كتبيين الحال ، وإن اختلفت الطريقان[4] . فالحال لتبيين هيئة الفاعل والمفعول . والتمييز لتبيين جنس الشيء المفسَّر[5] في نفسه .

والعلة في كونه جنساً أنه مقدر بِمنْ ، و « مِنْ » تدخل على الأجناس[6] .

والعلة في كونه مفرداً استغناؤه بالمفرد عن الجمع[7] .

ومثال كونه مفسِّراً لمعدود قولك : هؤلاء عشرون رجلاً ، وثلاثون امرأة ، وكذلك في جميع الأعداد[8]. كان أصله « عشرون من الرجال » ، فحذفت « من » والتعريف ولفظ الجمع ، واستغنى بواحد عن جميع ذلك .

ومثال كونه مفسِّراً لموزون : هذا رطلٌ زيتاً ، وأوقيةٌ ذهباً .

ومثال تفسيره للمكيل : هذا إردَبٌ قمحاً ، ووَيْبَةٌ بُرّاً ، [وشبهه][9] .

---

١ – في باقي النسخ : « عشرين درهما » .

٢ – في الأصل : « وبعد المضاف » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٣ – في الأصل ، م : « بالمجيء » ، وما أثبت من ك ، د ، ل .

٤ – في د : « وإن اختلف الطريقان » ، وفي ل : « وإن اختلفت الطريقتان » . وفي ك : « فإن اختلفت الطريقتان » . وهو خطأ .

٥ – من د ، ل ، م . وفي الأصل ، ك : « المستقر » .

٦ – في د : « ومن لا تدخل إلا على الأجناس » ، وهذه العبارة مطموسة في م .

٧ – في د ، م : « عن الجميع » . قلت : معنى هذا أن التمييز لا يَردُ جمعاً . وهو سهو من المؤلف رحمه الله لأن التمييز قد يرد جمعاً إذا كان من النوع المفسر لمبهم مثل : زيدٌ أكرمكم أعمالاً . انظر ابن يعيش ٧١/٢ .

٨ – في د : « وكذلك أصله في جميع الأعداد » ، وفي م : « وكذلك جميع الأعداد » .

٩ – من د ، م .

ومثال تفسيره للممسوح : ما في السماء قدر راحةٍ سحاباً ، وما في الأرض قدر قبضة نباتاً [1].

ومثالُ المقدر بالممسوح : على التمرة مثلُها زبداً ، وعلى الرغيف مثلُه دهناً ، [وعلى الرُّقعة مثلُها ذهباً] [2].

ومثال التفسير لشيءٍ مبهم : عليه شعرُ كلبينِ دَيْناً . فجميع هذه المنصوبات [منصوبة] على التمييز والتفسير للاسم الأول ، لا يجوز تقديمها على شيءٍ من مُفَسَّراتها [3].

فأما وقوع التمييز بعد الفاعل مثل : تفقّأ زيدٌ شحماً ، وتصبَّب [4] عرقاً ، فإن في تقديم [هذا] التمييز على عامله خلافاً . فمذهب سيبويه أنه لا يجوز تقديمه على عامله [5] ، وهو الصحيح . لا يجيز [6] : شحماً تفقّأ زيدٌ ، ولا : عرقاً تصبّب فلانٌ . لأنّ هذا التمييز فاعل في المعنى ، والفاعل لا يتقدم على فعله [7] .

فإن قيل : كيف كان فاعلاً في المعنى ، ومن أين صار منصوباً بعد أن كان مرفوعاً [8] ؟ قيل: الأصل في « تفقّأ زيدٌ شحماً » تفقأ شحمُ زيدٍ ، فالشحم مرفوع بتفقأ ، لأنّ التفقُّؤ منسوب إليه ، ثم اتسع في هذا الكلام بأن قدم المضاف إليه على

---

١ - في الأصل : « ولا في الأرض قدر قبضة نباتاً » ، وما أثبت من م . ولم ترد هذه العبارة في د . وفي ك ، : « وما في الأرض قدر قصة نباتا » .

٢ - من ك . وهناك سقط في ل يبدأ من قوله : « ومثال تفسيره للمكيل » حتى هنا .

٣ - في الأصل : « من تفسيراتها » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٤ - في د ، م : « وتصبب بدنه عرقاً » .

٥ - قال سيبويه (الكتاب ١ : ١٠٥) : « وقد جاء من الفعل ما أنفذ إلى مفعول ولم ، يَقْوَ قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول . وذلك قولك : امتلأتُ ماءً وتفقأتُ شحماً ، ولا تقول : امتلأتُه ولا تفقأتُه . ولا يعمل في غيره من المعارف ، ولا يقدم المفعول فيه فتقول ماءً امتلأتُ ، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفات المشبهة ولا في هذه الأسماء لأنها ليست كالفاعل . وذلك لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول وإنما هو بمنزلة الانفعال . وإنما أصله امتلأتُ من الماء ، وتفقأتُ من الشحم » . وانظر الرضي ٢٢٣/١ والأشموني ٢٦٥/١-٢٦٦ ، وابن يعيش ٧٤/٢ .

٦ - في د ، ل ، م : « لا يجوز » .

٧ - في د : « والفاعل في المعنى لا يتقدم على فعله » .

٨ - في د : « مرفوعاً بتفقأ » .

المضاف ، وهو « زيد » الذي[1] كان مجروراً بالإضافة ، فارتفع بتفقأ فصار « تفقأ زيد شحمٌ[2] » ، والفعل لا يكون له فاعلان على غير جهة الاشتراك . فخرج الشحم مُمَيِّزاً منصوباً ، لبطلان رفعه وجره ، فلم يبق إلا صحة نصبه[3] . وأبو العباس المبرّد يجيز تقديم المُمَيِّز في هذا على عامله ولا يمنع [منه] ، بل يقول : شحماً تفقأ زيدٌ[4] ، وينشد :

[أتهجرُ ليلى للفراق حبيبَها] وماكان نفساً بالفراق تطيبُ[5]

وليس في البيت دليل ، لأن للشعر تأويلاً لا يحتمل في غيره[6] ، ولأنّ الروايــة :

---

١ – في د ، ل ، م : « بأن قدم المضاف إليه وهو زيد الذي . . . الخ » . وفي ك : « بأن قدم المضاف إليه وهو الذي . . . الخ » .

٢ – « شحم » لم ترد في ك ، ل ، م .

٣ – في د ، ل ، م : « لبطلان ارتفاعه ولبطلان جره فلم يبق إلا نصبه » .

٤ – قال المبرد في المقتضب (٣/٣٦) : « واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه ، لتصرف الفعل ، فقلت : تفقأتُ شحماً ، وتصببتُ عرقاً ، فإن شئت قدمت فقلت : شحماً تفقأت ، وعرقاً تصببت . وهذا لا يجيزه سيبويه ، لأنه يراه كقولك : عشرون درهماً ، وهذا أفرهُهم عبداً ، وليس هذا بمنزلة ذلك ، لأن (عشرين درهماً) إنما عمل في الدرهم ما لم يُؤخَذْ من الفعل . ألا ترى أنه يقول : هذا زيدٌ قائماً ، ولا يجيز قائماً هذا زيدٌ ، لأنّ العامل غير فعل . وتقول : راكباً جاء زيدٌ ، لأنّ العامل فعل . فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً . وهذا رأي أبي عثمان المازني » . ١ هـ .

٥ – صدر البيت من ل ، م . ورواية م : « بالفراق حبيبها » . والبيت من شواهد المبّرد في المقتضب ٣/٣٧ ، وابن الأنباري في الإنصاف ٢/٨٢٨ ، وابن يعيش في المفصل ٢/٧٤ ، والأشموني ١/٢٦٦ ، وغيرهم . ونسبة ابن جني في الخصائص ٢/٢٨٤ للمخبّل السعدي .
قال العيني (هامش خزانة الادب ٣/٢٣٥) : « قائله هو المخَبَّلُ السَّعْدِيّ ، واسمه ربيع بن ربيعة بن مالك . ويقال إنه لأعشى همدان ، واسمه عبد الرحمن بن عبد الله . . . . . . ونسبه أبو الحسن ابن سيدة لقيس بن معاذ الملوّح العامري . وهو من أول قصيدة من الطويل وبعده :

إذا قيل من ماء الفرات وطيبه تعرّض لي منها أغنُّ غضوبُ
وأهلكني شيبانُ في كل شتوة لقلبيَ من خوف الفراق وجيبُ

. . . . الـخ » .
قلت : أكثر أبيات هذه القصيدة منسوبة للمخبّل في الأغاني طبعة الدار ١٣/١٩٠ وليس فيهــا البيت الشاهــد .

٦ – في د ، ل ، م : « لأنّ للشعر تأويلاً يحتمل فيه ما لا يحتمل في غيره » . وفي ك : « لأنّ الشعر سأولى أن يحتمل فيه ما لا يحتمل في غيره » .

* وما كان نفسي بالفراقِ تطيبُ *

فاعرف مذهب سيبويه وتمسك به فإن المعتمد عليه .

وأما وقوعه بعد النون في مثل عشرين درهماً ، وبعد التنوين في مثل رطل زيتاً ، فإنّ هذا وشبهه لا يجوز تقديم التمييز فيه بوجه ، لأنّ العامل فيه اسم غير متصرف ، وإنما هو عمل شَبَهِيٌّ . ولذلك قلنا إنّ التمييز ينتصب على الشبه بالمفعول به ، وكان الأصل أن يكون مجروراً بحرف أو بإضافة . فالحرف مثل : عشرون من الدراهم [1] ، والإضافة مثل : رطل زيتٍ ، فلما دخل التنوين بطلت الإضافة . وكذلك بعد المضاف إليه [2] من قوله : لله دَرُّكَ فارساً ، كان الأصل « لله دَرُّ فارسٍ » فلما حجزت الإضافة إلى الكاف بين الدَّرِّ وفارسٍ خرج منصوباً بعد المضاف إليه ، كما خرج بعد التنوين .

وكونه بعد المقدر بالتنوين في الأعداد المركبة وغيرها في مثل : أحدَ عشرَ ، إلى تسعةَ عشرَ ، لأنّ تنوين هذا مقدر ، وأصله : واحدٌ وعشرةٌ ، وتسعةٌ وعشرةٌ . فضمّن معنى الحرف الذي هو الواو فبني ، وخصّ بالبناء على الحركة لأنّ له أصلا في التمكن ، وخصّ بالفتحة [طلباً] للخفّة لأنها ثلاثة أشياء جعلت شيئاً واحداً . ولا يجوز بحال : أحدَ عشرَ الرجلَ ، لأنّ التمييز لا يكون معرفة ، وكذلك جميع المميِّزات [3] .

فإن قيل فما تصنع بقوله تعالى [4] (إلاّ مَنْ سَفِهَ نفسَه) [5] ، و (بَطِرَتْ معيشَتَها) [6] ، ونحوه .

قيل : ليس هذا منتصباً على التمييز عند المحققين لتعريفه . وانتصابه من

---

١ – من د ، ل ، م . وفي الأصل ، ك : « عشرين من الدراهم » .

٢ – في د ، ك ، م : « بعد المضاف » . المعنى وكذلك الحال بعد المضف إليه ، أي لا يجوز تقديم التمييز .

٣ – في م ، ل : « التمييزات » .

٤ – في ل ، م : « فما تصنع بمثل قوله تعالى » .

٥ – البقرة ، من الآية ١٣٠ ، وهي (ومَنْ يرغبُ عن ملّة ابراهيم إلاّ مَنْ سَفِهَ نفسَه ولقد صطفيناه في الدنيا وإنّه في الآخرة لمن الصّالحين) .

٦ – القصص ، من الآية ٥٨ ، وهي (وكم أهلكنا من قرية بَطِرَتْ معيشتها فتلك مساكنهم لم تُسكن من بعدهم إلاّ قليلاً وكنّا نحن الوارثين) .

وجوه غير ذلك . إما لأنّ البطر في معنى الجهل ، كأنه قال « جَهِلَتْ معيشتَها » [1] ، فانتصابه على هذا انتصاب المفعول به . وكذلك السَّفَه كالجهل ، فكأنه قال [2] : « إلا من جهل نفسه » . وقيل : إنه على حذف الجارّ ، فإن الأصل : سفه في نفسه ، وبطرت في معيشتها ، فلما سقط الجار تعدّى الفعل فنصب على حدّ (واختار موسى قومَه سبعين رجلاً) [3] . وغير ذلك ، فاعرفه ، [وقس عليه . وفقك الله تعالى] [4] .

[٥٦] **« والثامن [5] / يذكر للبيان عن إخراج بعض من كلّ بإلاّ أو بكلمة في معنى إلاّ ، مثل : قام القوم إلاّ زيداً ، و (فشربوا منه إلاّ قليلاً منهم) [وشبه ذلك] [6] . وشرطه أنه متى كان الاستثناء من موجَب أو ما هو في تأويل الموجَب ، أو كان مقدّماً ، أو منقطعاً ، أو بعد تمام الكلام ، كان منصوباً في هذه المواضع الأربعة [7] . مثالها : قام القوم إلاّ زيداً ، وما أكل أحدٌ إلاّ الخبزَ إلاّ زيداً .**

---

١ - قال أبو حيان في البحر المحيط (١٢٦/٧) : « ومعيشتها منصوب على التمييز على مذهب الكوفيين . أو مشبه بالمفعول على مذهب بعضهم . أو مفعول به على تضمين بطرت معنى فعل متعدّ ، أي « خسرت معيشتها » على مذهب أكثر البصريين . أو على إسقاط (في) ، أي « في معيشتها » على مذهب الأخفش أو على الظرف على تقدير أيام معيشتها ، كقولك جئت خفوقَ النَّجْمِ على قول الزجاج » .وانظر البيان لابن الأنباري ٢٣٥/٢ .

٢ - في م : « على هذا المذهب انتصاب المفعول به . وكذلك (إلا من سفه نفسه) ، السفه الجهل كأنه قال . . . . » . وفي ك : « على هذا انتصاب المفعول به . وكذلك (إلا من سفه نفسه) لأن السفه جهل فكأنه قال . . . . » .

هذا . وقال ابن الأنباري في الكلام على هذه الآية (البيان ١٢٣/١) : « في نصب نفسه ثلاثة أوجه :

الأول : أن يكون منصوباً لأن التقدير فيه سفه في نفسِه ، فحذف حرف الجرّ ، فاتصل الفعل بالاسم فنصبه .

والثاني أن يكون منصوباً لأن (سفه) في معنى (جهل) وهو فعل متعد بنفسه ، فلذلك ، نصب (نفسه) .

والثالث : أن يكون منصوباً على التمييز ، وهو قول الكوفيين . وهذا الوجه ضعيف جداً لأنه معرفة . والتمييز لا يكون إلا نكرة » . وانظر البحر المحيط ٣٩٤/١ .

٣ - الأعراف ، من الآية ١٥٥ .

٤ - من م .

٥ - في د : « ثم قال : والثامن . . . . » . وفي ل ، م : « ثم قال الشيخ رحمه الله : والثامن . . . » .

٦ - من ل . والآية المذكورة من سورة البقرة من الآية ٢٤٩ .

٧ - في الأصل : « الأربع » ، وما أثبت من باقي النسخ .

وما لي إلاّ اللهَ راحمٌ . وما بالدار أحدٌ إلاّ حماراً . و (ما فعلوه إلاّ قليلاً منهم) [١] ، في قراءة ابن عامر . فالثلاثة الأول تلزم النصب ، ومتى كان الكلام غير موجب ، من استفهام أو نهي أو نفي ، كان ما بعد « إلاّ » تابعاً لما قبلها في الإعراب غالباً ، مثل : هل قام أحدٌ إلاّ زيدٌ . ولم يقم أحدٌ إلا زيدٌ ، [ولا يقم أحدٌ إلاّ زيدٌ] .

وجملة ما يُستثنى به إلاّ وحاشا وغير [٢] وسِوى وسُوى وسَواء وليس ولا يكون وما خلا وما عدا .

فالأربعة الأخيرة ينتصب ما بعدها أبداً . والأربعة التي قبلها يُجَرُّ ما بعدها أبداً [٣] . و « حاشا » تجرّ عند سيبويه وتنصب عند غيره [٤] . و « إلاّ » قد ذكرت. وإعراب « غير » على حد إعراب الاسم الواقع بعد « إلاّ » في جميع أحكامها » .

قال الشيخ رحمه الله : شرح هذا الفصل الثامن أن تعرف الاستثناء [والمستثنى] [٥] والمستثنى منه والمستثنى به ، وقد دخل هذا تحت قولنا : « الاستثناء إخراج بعض من كلّ بإلاّ أو بكلمة في معنى إلاّ » .فإذا قلت : قام القوم إلاّ زيداً ، ف « زيد » بعض مخرج من كلّ – الذين هم القوم – بلفظ « إلاّ » وبما جرى مجراها . وكذلك (فشربوا منه إلاّ قليلاً منهم) فإلا وهي الحرف [٦] أخرجت البعض وهو « قليل » من الكلّ وهو الضمير في قوله « فشربوا » فالمستثنى هو الاسم [٧] الواقع بعد « إلاّ ». والمستثنى منه هو الاسم الواقع قبل « إلاّ » . والاستثناء [٨] هو ما دل عليه معنى « إلاّ » ، لأنها إن دخلت على موجب أخرجت ما بعدها إلى معنى النفي ، مثل ما مثلنا . وإن

---

١ – سورة النساء ، من الآية ٦٦ . والنصب قراءة ابن عامر كما ذكر . وقرأ كذلك بالنصب أُبيّ وابن أبي اسحاق وعيسى بن عمر . انظر البحر المحيط ٣/٢٨٥ .

٢ – * في الأصل : « وحاشا وخلا وغير . . . » ، والتصويب من باقي النسخ .

٣ – في ك : « تنصب ما بعدها أبداً ، والثلاثة التي قبلها تَجُرُّ ما بعدها أبداً » . وفي د ، م كتبت « تنصب » بدون نقط ، وكتبت « تجر » بالتاء المثناة الفوقية .

٤ – في د . م : « عند غيره يعني المبرد » . وكتبت حاشا في بعض النسخ بالياء . وكتبت في الأصل في بعض المواضع بالياء فوحدت كتابتها بالألف .

٥ – من ك . وفي ل : « الاستثناء والمستثنى والمستثنى منه » . في د : « الا ستثنى والمستثنى به والمستثنى منه » .

٦ – في د ، م : « فإلاّ هي حرف » .

٧ – في ك : « والمستثنى والمستثنى به هو الاسم » . وهو خطأ .

٨ – في الأصل : « والاستثناء مصدر هو » . وما أثبت من النسخ الأخرى .

دخلت على منفي أخرجت ما بعدها إلى معنى الموجب . مثل : ما قام أحدٌ إلاّ زيدٌ ، و (ما فعلوه إلاّ قليلٌ منهم) . فالموجب لهم الفعل هو « القليل » [1] .

فأما الناصب [2] للمستثنى في الموجب إذا قلت : قام القوم إلاّ زيداً ، و (فشربوا منه إلاّ قليلاً منهم) فهو الفعل المتقدم بتوسط « إلاّ » [3] . لأن الفعل لما لم يكن متعدياً إلى ما استثنى قوي بالحرف فصار متعدياً . وهو أشبه الأبواب بباب المفعول معه من قولك : استوى الماءُ والخشبةَ ، في كون الواو مقوية للفعل . فكما قوّتْ « الواو » الفعل حتى نصب المفعول معه كذلك قوت « إلاّ » الفعل حتى نصب زيداً . هذا مذهب صاحب الكتاب [4] في كل ما يجري هذا المجرى .

وخالفه أبو العباس [المبرد] فقال : الناصب للمستثنى معنى « إلاّ » .ومعنى « إلاّ » : استثنى ، فكأنه قال : قام القوم استثنى زيداً [5] . وهذا غير صحيح ، لأن معاني الحروف لا تعمل شيئاً في المفعول به . ألا ترى أن حروف الاستفهام [6] لا يعمل ما فيها من معنى « استفهم » ، وأن حروف النفي لا يعمل ما فيها من معنى « أنفي » ، وأن حروف الشرط لا يعمل ما فيها من معنى « أشرط » ، وأنّ حروف العطف لا يعمل ما فيها من معنى « عطفتُ » ، أو « جمعتُ » . فالقول بما قال أبو العباس يؤدي إلى خرق عظيم لا رقْع له . ولو كان هذا المعنى صحيحاً لوجب أن ينصبَ في النفي أيضاً ، إذا قال : ما قام أحدٌ إلا زيداً ، لأنّ « إلا » عنده

---

١ — في ك : « والموجب لهم الفعل هم القليل » . وفي د ، ل : « فالموجب لهم الفعل القليل

٢ — في الأصل : « وأما قولنا فأما الناصب . . . الخ » ، وما أثبت من باقي النسخ .

٣ — في ل : « فهو الفعل المقدم بواسطة إلا » . وعامل النصب في المستثنى من المسائل الخلافية بين المدرستين . انظر الإنصاف المسألة ٣٤ . والقول الذي ارتضاه ابن بابشاذ هو قول البصريين .

٤ — قال سيبويه في كتابه (٣٦٩/١) : « هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره فعمل فيه ما قبله كما عمل عشرون في الدرهم حين قلت : له عشرون درهماً . وهـــذا قول الخليل . وذلك قولك : أتاني القوم إلا أباك ، ومررت بالقوم إلا أباك ، والقوم فيها إلا أباك . وانتصب الأب إذْ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة ، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام ، كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين ، ولا محمول على ما حملت عليه وعمل فيها » . وانظر كذلك ٣٦٠/١ .

٥ — قال المبرد في المقتضب (٣٩٠/٤) : « . . . فلما قلت (إلاّ زيداً) كانت إلاّ بدلاً من قولك : أعني زيداً ، وأستثنى فيما جاءني زيداً ، فكانت بدلاً من الفعل » .

٦ — في الأصل : « ألف الاستفهام » وما أثبت من النسخ الأخرى .

بمعنى استثني[1] . وفي عدم القول بنصب ذلك دليل على فساد [هذا] [2] المذهب .

فإن قيل : ما جملة المواضع التي يكون [فيها] ما بعد إلاّ من الاسم منصوباً على هذه القضية ؟ .

قيل : جملة المواضع الأربعة المذكورة وما كان في معناها . مثال الموجب : قام القوم إلا زيداً . وتجري مجراه الأوامر كلها مثل : قوموا إلا زيداً . ومثال ما هو في تأويل الموجب : ما أكل أحدٌ إلا الخبزَ إلا زيداً . فتأويل « ما أكل أحدٌ إلا الخبزَ » كلُّ أحدٍ أكل الخبزَ [3] . وإذا كان تأويله تأويل الموجب كان ما بعد « إلا » منصوباً . ومثال الاستثناء المقدَّم . ما لي إلا اللهَ راحمٌ ، وما لي إلا العملَ شرابٌ . كان أصله : ما لي راحمٌ إلا اللهُ ، بالرفع[4] ، وكان رفعه على البدل ، فلما تقدم بطل أن يكون بدلاً ، لأنّ البدل لا يتقدم على المبدل منه ، ولما بطل نُصب ، لأن الأصل في الاستثناء / أن يكون منصوباً في الموجب فحمل على الأصل . وقد يجوز النصب[5] وإن كان متأخراً ، ألا تراك تجيز : ما لي راحمٌ إلا اللهَ ، واللهُ ، وما لي شرابٌ إلا العسلَ ، والعسلُ ، بالوجهين الرفع والنصب . فلما قدمت وقد بطل البدل قوى الوجه الضعيف ، وهو النصب ، ولا يجوز غيره . ومثله الحال[6] من النكرة ضعيفة إلا إذا تقدمت قويت ، مثل : جاءني رجلٌ ضاحكٌ ، ولا يحسن : جاءني رجلٌ ضاحكاً ، وإن قدمت نصبته لا غير فقلت : جاءني ضاحكاً رجلٌ . و [57]

* لِمَيَّةَ موحشاً طَلَلُ [7] *

---

١ — في باقي النسخ : « لأن إلا بمعنى استثني أيضاً » .

٢ — من د ، م ، ك .

٣ — في م : « فتأويل الكلام ما أكل أحدٌ إلا الخبزَ ، أي كلُّ أحد أكل الخبزَ » . وفي د : « فتأويل ما أكل أحدٌ إلا الخبزَ إلا زيداً ، أي كلُّ أحد أكل الخبزَ إلا زيداً » .

٤ — في م : « ما لي راحم إلا الله ، وما لي شراب إلا العسل وإلا العسل ، بالرفع والنصب » .

٥ — في باقي النسخ : « وقد كان يجوز النصب » .

٦ — في الأصل : « ومثل الحال » ، وما أثبت من ك ، م . وفي د : « مثل الحال » . وفي ل : « وكذلك الحال »

٧ — لم يرد الشاهد في ك ، د ، م . وهو من شواهد سيبويه ٢٧٦/١ ، وابن هشام في المغنى ٨٥/١ ، ٤٣٦/٢ ، ٦٥٩/٢ ، وفي أوضح المسالك ٣١٠/٢ والاشموني ٢٤٧/١ .
وقائله كثير عزة ، انظر شرح شواهد المغنى للسيوطي ٢٤٩/١ . وديوان كثير ٥٠٦ والخزانة ٥٣٣/١ .
وعجز البيت :

* يلوحُ كأنّه خِلَلُ *

فصار الوجه الضعيف قوياً لا يجوز غيره . وكذلك مسألتنا في الاستثناء .

ومثال الاستثناء المنقطع [1] : ما بالدار أحدٌ إلا حماراً . وفرقوا بين الاستثناء من الجنس وبين الاستثناء من غير الجنس . فما كان جنساً جاز فيه البدل مثل : ما في الدار أحدٌ إلا زيدٌ . وما كان غير جنس كالحمار وشبهه لم يجز البدل . وإذا لم يجز البدل نصبت واعتقدت أنّ إلا بمعنى « لكنّ » فقلت : ما بالدار أحدٌ إلا حماراً . هذا مذهب الحجازيين [2] . ومذهب بني تميم في هذا الذي ليس من الجنس أنه على قسمين ، ما كان منقطعاً بالكلية ليس من الأحَدِينَ ولا ما يصحب الأحدين [3] فلا يجوز إلا النصب ، مثل ما بالدار أحدٌ إلا حوضاً ، وإلا ثوباً ، فالنصب لا غير . وما كان مما يتبع الأحدين [4] مثل الدوابّ والآلات جاز عند بني تميم الرفع على البدل ، فيقولون : ما بالدار أحدٌ إلا حمارٌ ، أبدلوا الحمار من الأحدين المقدَّرين لمّا كان يتبعهم ، كأنه قال [5] : ما بالدار أحدٌ ولا ما يتبع الأَحَدِينَ إلاّ حمارٌ .

ومثال ما يأتي بعد تمام الكلام : ما قام أحدٌ إلاّ زيداً ، فالكلام قد تم بقولك « ما قام أحد » فجاز نصبُ زيدٍ ، والأجود رفعه ، ومثاله قراءة الاكثر (ما فعلوه إلا قليلٌ منهم) ، بالرفع على البدل من الواو . وابن عامر رحمه الله نصب لأن الكلام قد تمّ بالفعل والفاعل قبل الاستثناء فجرى مجرى قولك : « ما قام أحد إلا زيداً » في الجواز . ولو سقط « أحد » والضمير من « فعلوه » لم يجز إلاّ الرفع إجماعاً ، مثل : ما قام إلا زيدٌ ، وما فعله إلا قليلٌ ، لأن النصب هنا يخلي

---

١ – سمي هذا النوع من الاستثناء منقطعاً لأن المستثنى ليس من نوع المستثنى منه بل منقطع عنه ومخالف له . انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٢ .

٢ – انظر ابن يعيش ٨٠/٢ .

٣ – في ك ، د ، م : « ولا مما يصحب الأحدين » ، وفي ل : « ولا ما يتبع الأحدين » .

٤ – في الأصل : « وماكان منهما يتبع الأحدين » ، والتصويب من ك ، د ، م . والعبارة في ك ، ،د ، م : « فلا يجوز إلا النصب مثل ما بالدار أحد إلا مركباً يخطف . وما كان مما يتبع الأحدين . . . » ،. وعبارة ل : « فلا يجوز إلا النصب مثل ما بالدار أحدٌ إلا مركباً ، فبالنصب . وكان يتبع الأحدين . . . » ، وهي خطأ .

٥ – في الأصل : « المقررين ومما يتبعهم كأنه قال . . . » . وفي م : « المقدرين ومما يتبعهم كأنه قال . . . » . وفي د ، ل : « المقدرين كأنه قال . . . » . وما أثبت من ك .

الكلام من فاعل الفعل ، والفعل لا بدّ له من فاعل وخاصّاً[1] إذا كان الفعل مُفَرغاً[2] ومهيّأً لاستدعائه .

فهذه وجوه المواضع التي يكون فيها ما بعد « إلا » منصوباً[3] قد كشفتها لك . ثم ما عدا ذلك يكون محمولاً على قضية البدل والعامل الذي قبله . وهو أنه متى كان الكلام غير موجب من استفهام أو نهي أو نفي كان ما بعد « إلا » تابعاً لما قبلها في الإعراب غالباً . مثال الاستفهام : هل قام أحدٌ إلا زيدٌ ، فزيد بدل من أحد ولذلك رفع . ومثال النفي : ما قام أحدٌ إلا زيدٌ ، فزيد بدل أيضاً [من أحد][4]. ومثال النهي : لا يقم أحدٌ إلا زيدٌ ، فزيد بدل من أحد . ولو كان العامل الذي قبل هذه المسائل ناصباً لَكان[5] ما بعد « إلاّ » منصوبا ، أيضا على البدل ، مثل : هل ضربت أحداً إلا زيداً ، وما ضربت أحداً إلا زيداً ، ولا تضرب أحداً إلا زيداً . وكذلك تبدل في الجرّ ، مثل : هل مررت بأحد إلا زيد ، وما مررت بأحد إلا زيد ، ولا تمرر بأحد إلا زيد . وإنما قلنا « غالبا » لأنه يجوز النصب فيما تم الكلام قبله في جميع هذه المسائل ، لأنه يجوز وهو ضعيف : هل قام أحدٌ إلا زيداً ، بالنصب على أصل الاستثناء فاحترز من هذا القدر .

فإذا ثبت هذا فجملة ما يستثنى به ما عدّد في هذه المقدمة من الآلات العشرة المذكورة فيها .

فالعلة في انتصاب ما بعد « ليس ولا يكون وما خلا وما عدا » أنها أفعال فيها ضمائر فاعلين ، وما بعد الفعل والفاعل يكون منصوباً ، فلذلك تقول : قام القوم ليس زيداً ، أي ليس بعضهم زيداً ، فذلك البعض المقدر اسم « ليس » لا يظهر بحال في باب الاستثناء . وكذلك : قام القوم لا يكون زيداً ، أي لا يكون

---

١ – في د ، م : « ولا سيما » .
٢ – في الأصل : « إذا كان الفعل لا بدّ له من فاعل مفرغاً » ، والصواب ما أثبت وهو من النسخ الأخرى .
٣ – في الأصل : « التي تكون فيها بعد إلا منصوبة » ، وما أثبت من باقي النسخ .
٤ – من د ، م .
٥ – في الأصل : « فلو كان العامل . . . كان » ، وما أثبت من ك ، م ، ل . وفي د : « فلو كان العامل . . . لكان » .

بعضهم زيداً فذلك البعض المقدر لا يظهر أيضاً بحال في باب الاستثناء[1] . وكذلك : قام القوم ما خلا زيداً ، وما عدا عمراً . لأن الاستثناء بهذه الأفعال ناب مناب إلا فلم يقع بعدها إلا اسم واحد ، كما لم يقع بعد « إلاّ » إلاّ ذلك .

[٥٨] / والعلة في جرّ ما بعد غير وسِوىً وسُوى وسَواءٍ أنها أسماء وظروف ، وما بعد الأسماء والظروف في مثل هذه يكون جرّاً بالإضافة . إلا أن غيراً يكون إعرابها أبداً في الاستثناء على حد إعراب الاسم الواقع بعد « إلا » . فانظر كلَّ موضع ينتصب فيه ما بعد إلا فانصب غيراً فيه ، وكلّ موضع يرتفع فيه ما بعد إلا فارفع غيراً فيه ، وكلّ موضع ينجرّ فيه ما بعد إلا فجرّ فيه غيراً . مثال ذلك : قام القوم إلا زيداً ، وقام القوم غيرَ زيدٍ ، وما قام أحدٌ إلا زيدٌ ، وما قام أحد غيرُ زيد . وما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ ، وما مررت بأحد غيرِ زيدٍ ، فإنْ استعملت غيراً صفةً لا استثناء كانت جارية على إعراب ما قبلها ، مثل قوله تعالى (صراطَ الذين أنعمت عليهم غيرِ المغضوب عليهم) ، جررته لأنه صفة « الذين » المجرور[2] بصراط جرّ الإضافة . ومثل : عندي درهم غيرُ جيد ، على النعت . وأخذت درهماً غيرَ جيد ، على النعت . وبرئت من درهم غيرِ جيد [على النعت][3] . فغيرٌ أصل في الصفة ، ومشبهة بإلاّ في الاستثناء . و « إلا » أصل في الاستثناء ومشبهة بغير في الصفة ، لأن كل واحد منهما مخالف ما بعده لما قبله في المعنى ، فجاز أن يحمل كل واحد منهما على صاحبه فيما ذكرناه ، فهذا تفسير قولنا في إعراب هذه المسائل المذكورة[4] .

فأما « حاشا » ففعل عند أبي العباس [5] ، يُنصب بها ، لأنه اشتقها من حاشى يُحاشي . وعند سيبويه حرف يُجَرُّ بها ، ومن حجته (حاشَ لله ما علمنا عليه من

---

١ — هذه عبارة ك . وفي باقي النسخ : « أي لا يكون بعضهم زيداً ، لا يظهر أيضا بحال » .
٢ — في الأصل ، د : « المجرورين » ، وما أثبت من ك ، م ، ل .
٣ — من د .
٤ — في م : « فهذا تفسير قول الشيخ رضي الله عنه في إعراب هذه المسائل المذكورة » . وفي د ، ل : « فهذا تفسير الشيخ رحمه الله (وفي د : رضي الله عنه) في إعراب هذه المسائل المذكورة » .
٥ — في د ، ل ، م : « عند المبرد » . وقد مضى الكلام على « حاشا » في فصل حروف الجرّ ص ٢٣٩ والمصادر هناك .

سُوء)[1] . وغير ذلك من الأدلة التي لو ذكرت لطال ذكرها في هذه المقدمة . وبالله التوفيق .

* * *

قال الشيخ رحمه الله [2] : « **والتاسع والعاشر والحادي عشر قد ذكرت** » . نعني بالتاسع خبر كان وأخواتها لأنه من المنصوبات المشبهة بالمفعول[3] . ونعني بالعاشر اسم إنَّ وأخواتها ، لأن أسماء إنّ [4] وأخواتها مشبهة بالمفعول أيضاً . وإنما كانا مشبهين بالمفعول ولم يكونا مفعولين على الحقيقة لأنّ كل واحد منهما هو المرفوع المذكور معه في المعنى ، وليس حقيقةُ الفاعل أن يكون هو المفعول ، ولا المفعول أن يكون هو الفاعل ، وإنما كل واحد منهما غير الآخر [5] مثل : ضرب زيدٌ عمراً ، وضرب عمراً زيدٌ . فلما خالف منصوب كان وأخواتها ومنصوب إنَّ وأخواتها المفعولات كان مشبهاً بالمفعول .

والحادي عشر هو الفعل المستقبل إذا كان معه ناصب مثل : أريد أن تفعلَ ، ولن تفعلَ . وقد ذكر هذا في باب الحروف الناصبة للفعل المستقبل [6] .

فهذه جملة المنصوبات التي عليها مدار الكلام اسماً كان أو فعلاً . وما عدا هذا مما لم يعمل فيه عامل – مما أشبه الحرف أو تضمن معنى الحرف أو وقع موقع الفعل المبني – فهو مفتوح لا منصوب ، كما قلنا في فصل الرفع والضم . وذلك مثل : أينَ وكيفَ والآنَ . والأسماء المركبة من أحدَ عشَر إلى تسعةَ عشَرَ ، كلها

---

١ – يوسف ، من الآية : ٥١ (ومن حجته) أي المبرد . والشاهد في هذه الآية دخولها على اللام من (لله) فلوكانت حرفاً لما دخلت على الحرف . راجع المقتضب : ٣٩٢/٤ .

٢ – في د ، ل ، م : « رضي الله عنه » .

٣ – في ك ، م : « بالمفعول به » .

٤ – في النسخ الأخرى : « لأن اسم إن » .

٥ – في ك ، م : « وإنما كل واحد منهما محمول على الآخر » .

٦ – في الأصل : « وقد ذكر هذا الحرف في الحروف الناصبة للفعل » ، وما أثبت من باقي النسخ .

مبنية على الفتح طلباً للخفة . وكذلك الحروف المبنية على الفتح مثل : إنَّ وأخواتها . فيقال لجميعها مفتوح ولا يقال له منصوب . وكذلك كل حرف مبني على الفتح ، مثل واو العطف ، وفائه وثُمَّ . وكذلك كل فعل ماض مبني على الفتح للخفة يقال له مفتوح ، ولا يقال له منصوب ، ليفرق بين حركات الإعراب وحركات البناء . [فاعرفه إن شاء الله تعالى ، وبالله التوفيق] (1) .

* * *

١ - من د .

الفصل السادس
فصل الجرّ

قال الشيخ رحمه الله : أما قولنا : « **الجرُّ ما جلبه عامل الجرّ** » .

فإن تفسيره على حد ما ذكرنا في الرفع والنصب قَصْداً لإرادة الفرق بين حركة الإعراب وحركة البناء . فما كان جره بعامل من حرف أو اسم مثل : مررت بزيدٍ ، وغلام عمروٍ ، فكسرته يقال لها جرّ ، لأنها بعامل جالب لها . وما كان بغير عامل مثل : هؤلاءِ وأمسِ ونزالِ وتراكِ ، وما أشبه ذلك من جميع المبنيات على الكسر ، فإنه يقال له كسر ولا يقال له جرّ .

[٥٩]

[ثم قال][1] : **وله ثلاث علامات / ، الكسرة والياء والفتحة** . فبدأنا بالكسرة لأنها الحقيقة في الجرّ إذ كانت من الياء ، أو الياء[2] منها على الخلاف . وليست الفتحة في هذا الباب بحقيقة[3] في الجر ، بل هي محمولة على النصب فيما لا ينصرف في قولك : مررت بأحمدَ ، وبابه ، كما تقول : رأيت أحمدَ .

ثم قال : فالكسرة تكون في الاسم السالم المنصرف ، مثل : مررت بزيدٍ وعمروٍ[4] . وإنما خصّ ذلك بالاسم المنصرف[5] لأنه إذا كان سالماً من حروف العلّة لم تثقل[6] الكسرة عليه ، مثل : زيد وعمرو . وإذا لم يكن مشْبهاً للفعل كان

---

١ - من د ، ك ، م . وفي ل : « ثم قلنا » .

٢ - في د ، م : « من الياء والياء منها » .

٣ - في م : « بحقيقية » ، وفي ل : « حقيقة » .

٤ - نصّ المقدمة الذي يشرحه المؤلف هنا هو قوله : « فالكسرة تكون في الاسم السالم المنصرف مثل : مررت بزيدٍ وعمروٍ . والفتحة تكون في الاسم غير المنصرف مثل : مررت بابراهيم واسماعيل . والياء تكون في الستة الأسماء وفي التثنية والجمع مثل : مررت بأبيه وأخيه وحميه وفيه وهنيه وذي مال والزيدَين والزيدينَ » . انظر المقدمة المحسبة : ٣٥ .

٥ - في ك : « وإنما خص الاسم السالم المنصرف » .

٦ - في الأصل : « يُستثقل » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

منصرفاً ، وإذا كان منصرفاً دخل مع الجرّ التنوينُ . فلذلك احترزنا بالاسمِ المنصرف ، لأن غير المنصرف لا يدخله جرّ[1] ، مثل : مررت بابراهيمَ واسماعيلَ .

وأما الياء فإنها تكون علامة الجرّ في أشياء ثمانية ، الأسماء الستة المعتلة المضافة ، والتثنية ، والجمع . مثل : مررت بأبية وأخيه وحميه وفيه وهنيه وذي مال والزيدَين والزيدِين .

* * *

[ثم قال][2] : « **وجملة المجرورات ستة** » . لأنا لما حصرنا المرفوعات والمنصوبات حصرنا أيضاً في هذا الفصل المجرورات[3] وقلنا : **مجرورات مُلْك ومُلابَسَةٍ**[4] ، **ومجرورات نوع وجنس** ، **ومجرورات لفظ وتخفيف** ، **ومجرورات تشبيه** ، **ومجرورات وصف وحذف** ، **ومجرورات تعْدِيَة** » .

فالأول[5] مثل : غلام زيدٍ ، ونحوه من إضافة المِلْك . ومثل : سرج الدابّة وأخي زيدٍ ، ونحوه من إضافة الملابسة . وكله مقدر باللام ، والأصل : غلامٌ لزيد[6] ، وسرجٌ للدابةِ ، وأخٌ لزيدٍ ، فحذفت اللام إيجازاً لِما أُريد من التعريف أو الاختصاص[7] . لأنه كان الاسم الأول مع وجود حرف الجرّ نكرة ومبهماً ، فلما زال صار الأول مُعَرَّفاً بالثاني إذا أضيف إلى المعرفة مثل : غلام زيدٍ ، أو مختصا إذا أضيف إلى نكرة مثل : غلام رجلٍ ، وسرج دابةٍ ، وغلام أخٍ[8] ،

---

١ – في ك : « فلذلك احترزنا من السالم غير المنصرف من غير السالم المنصرف لأن غير المنصرف لا يدخله جرّ » . وفي م : « فلذلك احترز بالسالم المنصرف لأن غير المنصرف لا يدخله جرّ ولا تنوين » .

٢ – من د ، ك ، م . وفي ل : « ثم قلنا » .

٣ – هذا من د ، م . وفي الأصل ، ل : « حصرنا أيضاً هذا الفصل من المجرورات » . وفي ك : « حصرنا أيضاً المجرورات » .

٤ – في م ، ل : « أو ملابسة » .

٥ – مزج المؤلف هنا بين المتن والشرح . والنص المشروح هو : « الأول مثل : غلام زيدٍ ، وسرج الدّابّةِ ، وأخي زيدٍ . كل هذا مقدّر باللام . ولا يكون في الثاني غير الجرّ » . المقدمة المحسبةُ : ٣٥ .

٦ – في الأصل ، ل : « والأصل مثل غلام لزيد » ، وما أثبت من ك ، د م .

٧ – في م ، ل : « حذفت اللام لما أريد من التعريف والاختصاص » ، وفي د : « فحذفت اللام لما أريد به من التعريف والاختصاص » . وفي ك : « فحذفت الجار لما أريد من التعريف أو الاختصار » .

٨ – في م ، ل : « وسرج دابة وأخي غلام » .

ونحوه . فلهذه العلة أضيف . ولهذه العلة لم يجز في الاسم الثاني غير الجرّ ، سواء ظهر حرف الجرّ أو لم يظهر . فإذا أظهرته كان الجرّ بحرف الجرّ . وإذا لم تظهره وأضيف كان الجرّ بالإضافة التي هي نائبة عن الحرف ، فعملت عمله .

* * *

والثاني[1] مثل : ثوب خزٍّ وباب ساجٍ وخاتم ذهبٍ ، ونحوه من مجرورات النوع والجنس . فهذا ونحوه مقدر بمن ، وأصله ثوبٌ منَ خزٍّ ، وبابٌ من ساجٍ ، وخاتمٌ من ذهبٍ . فعمل به مثل ما تقدم ، من حذف الجار والجر بالإضافة .لكن هذا النوع يجوز في الاسم الثاني منه أبداً ثلاثة أوجه ، الإضافة بحكم الاسمية . والنصب مع التنوين على التمييز ، مثل قولك : ثوبٌ خزّاً وبابٌ ساجاً ، وخاتمٌ ذهباً . وقد ذكر أصل هذا في التمييز[2] . والثالث إتباع الاسم الثاني الأولَ في إعرابه من رفع أو نصب أوجرّ ، فتقول : هذا ثوبٌ خزٌّ ، ورأيت ثوباً خزّاً ، ومررت بثوب خزٍّ . ولهذا تفسيران ، أحدهما : أن يكون الأخير نعتاً . والآخر : أن يكون بدلاً . فإذا جعلته نعتاً قدرت فيه الاشتقاق ، لأن النعت يكون بالمشتق . كأنك قلت : هذا ثوبٌ ليِّنٌ[3] ، أو ناعم ، ونحوه . وإذا جعلته بدلاً بقيته على الجنسية[4] مبيِّناً للأول[5] تبيين الأبدال كلها . والأحسن إذا أبدلت نكرة من نكرة أن تنعت النكرة الثانية ليكون فيها زيادة فائدة .

* * *

والثالث من المجرورات[6] مثل : هذا ضاربُ زيدٍ اليومَ ، وآكلُ خبزٍ غداً ،

---

١ – النص المشروح هنا : « والثاني مثل ثوب خزٍّ وباب ساجٍ وخاتم ذهبٍ . فهذا ونحوه مقدر بمنْ ، ويجوز في الاسم الثاني منه ثلاثة أوجه : الجرّ على الاضافة ، والنصب على التمييز ، والاتباع لما قبله . فتقول : هذا ثوبُ خزٍّ ، وثوبٌ خزّاً ، وثوبٌ خزٌّ ، ونحوه » .

٢ – في الأصل ، ل : « أصل هذا التمييز » ، وما أثبت من ك ، د . وفي م : « أصل هذا المعنى في التمييز » .

٣ – في ك : « هذا الثوب لين » .

٤ – في ك : « على جنسه » ، وفي ل : « على جنسيته » ، وفي د ، م : « على حاله » .

٥ – في ك : « مبيناً عن الأول » .

٦ – النص الذي يشرحه المؤلف هنا هو قوله : « والثالث مثل : هذا ضاربُ زيدٍ اليومَ ، وآكلُ خبزٍ غداً . فهذا ونحوه من أسماء الفاعلين والمفعولين التي بمعنى الحال والاستقبال يجوز فيها أبداً وجهان : إثبات التنوين والنصب ، وحذف التنوين تخفيفاً والجر . تقول : هذا ضاربٌ زيداً اليوم ، وضاربُ زيدٍ . وآكلٌ خبزاً ، وآكلُ خبزٍ » . انظر المقدمة المحسبة : ٣٥ .

ونحوه من مجرورات اللفظ والتخفيف . لأن الأصل في اسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال أن يكون منوناً عاملاً فيما بعده لجريانه على الفعل العامل . فلذلك جاز في هذا النوع أبداً وجهان إثبات التنوين والنصب ، فتقول[١] : هذا ضاربٌ زيداً اليومَ ، وآكلٌ خبزاً غداً . والوجه الآخر حذف التنوين تخفيفاً والجرّ ، فتقول هذا ضاربُ زيدِ اليومَ ، وآكلُ خبزِ الساعةَ . فهذه إضافة لفظية لا حقيقية ، لأنها لم تفد [الاسم][٢] الأولَ تعريفاً ، بل الاسمِ نكرة على حاله ، فلذلك جرى نعتاً للنكرة[٣] ، مثل قوله سبحانه (هذا عارضٌ مُمْطِرُنا)[٤] . ولهذا جاز أن تدخل عليه « رُبَّ » كما قال الشاعر :

يا رُبَّ غابِطِنا لو كان يطلبكم لاقَى مُباعدةً منكم وحرمانا[٥]

[٦٠] / ولو كان اسم الفاعل في جميع هذا للماضي كانت إضافته حقيقية ، ولكان اسم الفاعل متعرفاً[٦] بما يضاف إليه من معرفة ولم يجز أن يقع حالاً . مثل ذلك :

---

١ – في الأصل : « اثبات التنوين والنصب وحذف التنوين فتقول » ، وما أثبت من ك ، م . وفي د ، ل : « إثبات التنوين والنصب مثل » .

٢ – من د ، م .

٣ – في م ، ل : « نعتاً على النكرة » .

٤ – الأحقاف ، من الآية ٢٤ . ومعنى « ممطرنا » ممطرٌ لنا فهو كالنكرة ، ولم تفد إضافة « ممطر » إلى الضمير « نا » تعريفاً . ولذلك جاز أن ينعت النكرة وهو « عارضٍ » بممطرنا . ولو كان « ممطرنا » معرفة لم يجز ، لأن المعرفة لا تكون نعتاً للنكرة ، لا تقول : هذا رجلٌ الطويلُ . انظر ابن يعيش ١١٩/٢ .

٥ – البيت من شواهد سيبويه ٢١٢/١ ، والمبرد في المقتضب ٢٢٧/٣ ، وابن هشام في المغني ٥١١/٢ ، والأشموني ٣٠٥/١ .

وقائله جرير من قصيدة طويلة يهجو فيها الأخطل . انظر الديوان : ٤٩٢ ، وشرح شواهد المغني ٧١٢/٢ ، ٨٨٠ ، قال السيوطي : « الغابط : الذى يتمنّى مثل ما عندك من الخير دون أن يسلب عنك ، والحرمان : المنع . قال الزمخشرى : أي رب إنسان يغبطني بمحبتي لك ، ويظن أنك تجازيني بها ولوكان مكاني للاقى ما لا قيته من المباعدة والحرمان » .

وشرح الأعلم يخالف شرح الزمخشري ، قال (هامش كتاب سيبويه ٢١٢/١) : « الشاهد فيه إضافة ربّ إلى غابطنا وربّ لا تعمل إلا في نكرة ، فغابطنا في نية التنوين والانفصال . يقول : ربّ من يغبطنا ويسرنا بطلب معروفنا لو طلب ما عندكم لبوعد وحرم » .

٦ – في ك : « كانت إضافة حقيقية ، وكان اسم الفاعل متعرفاً » . وفي م : « لكانت إضافته حقيقية وكان اسم الفاعل متعرفاً » . وفي د : « لكانت إضافة حقيقية فكان اسم الفاعل يتعرف » . وعبارة ل مضطربة فقد جاء بعد البيت الشاهد ما يلي : « حقيقية ولكان اسم الفاعل في جميع هذا للماضي لكانت إضافته معرفة وكان نعتاً لمعرفة ولم يجز أن يقع حالا » .

هذا زيدٌ مكلِّمنا أمسِ . فمكلّمنا نعت لزيد ، ولا يجوز نصبه على الحال . فإن قلت : « مكلمنا غداً » لم يكن نعتاً ، وكان منصوباً على الحال .

فاعرف الفرق بين اسم الفاعل إذا كان لما مضى وإذا كان للحال والاستقبال . فليس فيه إذا كان لما مضى إلا وجه واحد ، وهو الإضافة . وإذا كان للحال والاستقبال فوجهان ، التنوين تارة ، والإضافة أخرى ، على ما بيناه .

* * *

والرابع من المجرورات[1] مثل : حسن وجهٍ ، وكريم أبٍ ، وطاهر ذيل ، وعفيف يدٍ ، ونحوه من مجرورات المشبهة ، وهي الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين . فهذه ونحوها يجوز فيها أبداً ثلاثة أوجه[من الإعراب] ، الرفع ، والنصب ، والجرّ . مثال الرفع : هذا رجلٌ عفيفةٌ يدُه . فهذا مبتدأ ، ورجل خبره ، وعفيفة نعت للرجل ، وقد جرى على غير من هوله وهو في الحقيقة لليد ، ويده مرفوعة بعفيفة ارتفاع المرفوع المسبب بالصفة . والعائد من الصفة إلى الموصوف الهاء في « يده »[2] . فإن أسقطت الهاء من « يده » ومن « عفيفة »[3] ، ونسبت العفة إلى الرجل في الجملة قلت : هذا رجلٌ عفيفٌ يداً ، أو عفيفُ يدٍ ، فأشعت العفة في جملته ثم بينتها بعد ذلك بجارحة من جوارحه[4] . وإذا أتيتَ بالهاء رفعت من أول وهلة[5] ، فقد قصرت العفة على الجارحه المذكورة . وكذلك : حسنٌ وجهُهُ ،

---

١ – نصّ المقدمة المشروح هنا : « والرابع مثل حسن وجهٍ ، وكريم أبٍ ، وطاهر ذيلٍ ، وعفيف يدٍ ، ونحوه من الصفات المشبهة ، فهذا ونحوه يجوز فيه ثلاثة أوجه من الإعراب : الرفع والنصب والجر ، تقول : هذا رجلٌ عفيفةٌ يدُه . وعفيفٌ يداً ، وعفيفُ يدٍ ، وشبهه » . المقدمة المحسبة ٣٥–٣٦ .

٢ – في الأصل ، ك ، ل : « وعفيفة نعته ويده مرفوعة بعفيفة ارتفاع المرفوع بالصفة . والعائد من الصفة إلى الموصوف الهاء » . وما أثبت من م . وفي د : « وعفيفة نعت للرجل وقد جرى على غير من هو له وهو في الحقيقة لليد ، ويده مرفوعة بعفيفة ارتفاع المسبب بالصفة . والعائد من الموصوف التي هي اليد إلى الرجل بحق الصفة الهاء في يده » .

٣ – هذا من د ، م . وفي الأصل : « فإن نقلت الهاء من يده إلى عفيف » . وفي ك : « فإن نقلت الهاء من يده إلى عفيفة » . وفي ل : « فإن نقلت الهاء من يد إلى عفيف » .

٤ – هذا من ك ، م . وفي الأصل : « هذا رجل عفيفٌ يداً أو يد ، فأشعت العفة في جملته ثم بينتها من بين ذلك بجارحة من جوارحه » . وفي د : « هذا رجل عفيفٌ يداً ، أو يد ، فنسبت العفة إلى جملته ثم بينتها بعد ذلك بجارحة من جوارحه » . وفي ل : « هذا رجل عفيفٌ يداً أو يدٌ ، فأشعت العفة في جملته ثم بينتها بعد ذلك بجارحة من جوارحه » .

٥ – في الأصل ، ك ، د ، ل : « وإذا رفعت من أول وهلة » ، وما أثبت من م .

وكريمٌ أبوه ، وطاهرٌ ذيلُهُ ، كله جار هذا المجرى . فالنصب على التمييز ، وقد قيل على التشبيه بالمفعول به . والأحسن قولك « تمييز » ، لأنه يجرى مجرى باب « تفقَّأ زيدٌ شحماً » ، و « تصبَّبَ عرقاً » ، فكما تسمي ذلك تمييزاً لما كان منصوبه فاعلاً في المعنى كذلك تسمى منصوب هذا الباب تمييزاً لكونه فاعلاً[1] في المعنى .

فأما إن أدخلت الألف واللام عل « الوجه »[2] ونصبته فإن لا يحسن أن تقول « تمييز » ، لأن التمييز لا يكون بالمعرفة . وكذلك يجوز أيضاً مع الألف واللام في الثاني ثلاثة أوجه فتقول : هذا رجلٌ عفيفُ اليدُ ، وعفيفُ اليدَ ، وعفيفُ اليدِ ، وكذلك البقية . فهذه ستة أوجه .

فإن أدخلت الألف واللام على الأول جاز ثلاثة أوجه أخر ، فقلت : هذا الرجلُ العفيفُ اليدُ ، واليدَ ، واليدِ ، فصارت تسعة . فإن أدخلت الألف واللام على الأول وأسقطتها من الثاني جاز وجهان ، ويسقط وجه آخر ، وهو الجرُّ . لا يجوز : هذا الرجلُ العفيفُ يدٍ ، فتجمع بين صريح المعرفة وصريح النكرة . ويجوز الوجهان الآخران ، أغني رفع « وجه » ونصبه ، فصار أحد عشر وجهاً .

فأما « عفيفُ يدِهِ » ، بجر اليد مع المضمر ، فمذهب سيبويه [رحمه الله] أنه جائز عنده كما جاز مع الألف واللام في قولك : هذا رجلٌ عفيفُ اليدِ ، لأن الألف واللام عاقبت[3] الإضافة إلى المضمر[4] . وليس احتجاج من احتج عليه بأنه قد أضاف الشيئَ إلى نفسه حجة ، لأن هذه إضافة لفظية لا حقيقية . وعليها أنشد سيبويه [رحمه الله] :

أَمِنْ دِمنتينِ عَرَّجَ الركبُ فيهما بحقل الرُّخامَى قد عفا طللاهما

---

١ – في الأصل ، ل : « مع كونه فاعلاً » ، وما أثبت من ك ، د ، م .

٢ – أي على « الوجه » من قولك : حسن وجهه .

٣ – في د ، م : « عاقبا » .

٤ – قال سيبويه (الكتاب ١٠٢/١) : « وقد جاء في الشعر حسنةُ وجهِها شبّهوه بحسنة الوجهِ . وذلك رديْ ، لأنه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام . وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالألف واللام » .

أقامتْ على ربعيهما جارتا صفاً   كُميتا الأعالي جَونتا مُصْطَلاهما[1]

فموضع الشاهد أنه وصف قوله « جارتا صفاً » بقوله « كميتا الأعالي » ، ثم وصفه بقوله « جونتا مصطلاهما » ، وقد أضاف « الجونتين » إلى « المصطلى » المضاف إلى الضمير ، فهو وِزانُ مسألته في الجواز . فاعرف ذلك[2] .

* * *

والخامسِ من المجرورات[3] مثل : مسجدُ الجامعِ ، وصلاةُ الأولى وجانبُ الغربيِّ ، وحقُّ اليقينِ ، ودارُ الآخرةِ ، ونحوه من مجرورات الوصف والحذف . فهذا النوع الخامس كان أصله : صلاة الساعةِ الأولى ، فالأُولى من نعت الساعة . ومسجد الجامعِ ، أصله : مسجد المكانِ الجامعِ . وجانب الغربي ، أي : جانب

---

١ – البيتان من شواهد سيبويه ١٠٢/١ . والشاهد في البيت الثاني وإنما يذكر الأول لارتباطهما في المعنى . ومن شواهد ابن يعيش في شرح المفصل ٨٦/٦ ، والبيت الثاني من شواهد الأشموني ٣٥٩/٢ . وهما مطلع قصيدة للشماخ في ديوانه : ٣٠٧ ، ورواية الديوان والبغدادي في الخزانة ١٩٨/٢ (بحقل الرخامى قد أنى لبلاهما) لأن (قد عفا طللاهما) من عجز البيت الرابع في القصيدة وهو :

أقاما لليلى والرِّياب وزالتا   بذات السلام قد عفا طللاهما

والدّمنة : الموضع الذي أثر فيه الناس بنزولهم وإقامتهم فيه . والرخامى : شجر مثل الضال وهو السدر البري . وأقامت على ربعيهما أي بعد ارتحال أهلهما . والربع : الدار والمنزل . والصفا : الجبل ، وجارتاه صخرتان تجعلان تحت القدر وهما الأثفيتان اللتان تُقربان من الجبل فيقوم الجبل مقام صخرة ثالثة . والكميت : الأحمر الشديد الحمرة ، والجون الأسود .

يعني أن أعلى الصخرتين لم تصبه النار فظل أحمر كلون الجبل بينما اسودّ أسفلهما لأن النار قد صلته . انظر الخزانة ١٩٨/٢ . وللنحاه كلام كثير في إعراب « جونتا مصطللاهما » ، راجع الخزانة . وابن يعيش ٨٧/٦ .

٢ – في م : « فهو مثله في الجواز إن شاء الله تعالى فاعرف ذلك » ، وفي د ، ل : « فهو مثله في الجواز إن شاء الله تعالى » .

٣ – نص المقدمة الذي يشرحه المؤلف هنا : « والخامس مثل مسجد الجامع وصلاة الأولى وجانب الغربيِّ وحقّ اليقينِ ودار الآخرةِ . فهذا ونحوه يجوز فيه الجرّ على تقدير حذف مضاف . ويجوز فيه الاتباع لما قبله . فتقول : ولَدارُ الآخرةِ ، وللدارُ الآخرةُ ، وحقُّ اليقينِ ، والحقُّ اليقينُ ، إلا أنك إذا أضفت الأول نكرته قبل إضافته وإذا أتبعته عرفته » . انظر المقدمة المحسبة : ٣٦ .

المكانِ الغربيِّ ، وحقّ اليقينِ ، أي : حق الشيءِ اليقينِ أو النبأ اليقينِ[1] . ودار الآخرة ، أي : / دار الكرَّةِ الآخرةِ[2] ، حذفت الموصوف من هذا كلّه وأقمت صفته مقامه . وإنما اعتقدت هذا الاعتقاد لأنه لا يصحّ إضافة الشيءِ إلى صفته . لا يجوز أن تقول : جاءني زيدُ العاقلِ ، لأن زيداً هو العاقل ، والشيءُ لا يضاف إلى نفسه[3] . وكذلك « مسجد الجامعِ » ، لا يصح أن يكون المسجد مضافاً إلى الجامع لكونه صفته في الأصل ، ووجب أن يقدر الحذف المذكور .

[٦١]

فإن أتيت بالألف واللام فيهما بطلت الإضافة وصار الثاني نعتاً لا غير ، فقلت : هذا المسجدُ الجامعُ ، ولا يجوز : هذا المسجدُ الجامعِ . وكذلك « الصلاةُ الأولى » في موضع النعت لا في موضع الإضافة . وكذلك « الجانبُ الغربيُّ » و « الحقُّ اليقينُ » و « الدارُ الآخرةُ » . ولهذا قرأ من قرأ[4] : (وللدَّارُ الآخرةُ)[5] ، ولم يقرأ أحدٌ « وَلَلدَّارُ الآخرةِ » . فاعرف ذلك وقس عليه تصب إن شاء الله تعالى .

* * *

[قال الشيخ رحمه الله][6] : والسادس من المجرورات[7] مثل : مررت بزيدٍ ، ونزلت على عمرو . فهذا ونحوه من مجرورات التعدية إنما دخل حرف الجرّ فيه للتعدية وإيصال معنى الفعل إلى الاسم ، فلا يجوز فيه إلا وجه واحد وهو الجر ، إلا أن يكون الحرف زائداً فيسقط ويرجع إلى الأصل ، مثل : ليس زيد بقائم ، وليس زيدٌ قائماً . فكل جارّ ومجرور وقع مفعولاً فإنّ لفظه لفظ الجرّ وموضعه نصب . فلذلك يجوز في العطف عليه وجهان ، مثل : مررت بزيدٍ

---

١ – عبارة « أو النبأ اليقين » لم ترد في باقي النسخ .

٢ – في م : « دار الكرامة الآخرة » .

٣ – في ك ، د ، م : « لا يضاف إلى صفته » .

٤ – من د ، ل ، م . وفي الأصل « وكذلك قراءة من قرأ » . وفي ك : « ولذلك قرأ من قرأ » .

٥ – الأنعام ، من الآية ٣٢ ، وهي : (وما الحيوة الدنيا إلاّ لعبٌ ولهو وللدّارُ الأخرةُ خيرٌ للذين يتقون أفلا تعقلون)

٦ – من د . وفي ل : « قال الشيخ رضي الله عنه » ، وفي م : « ثم قال الشيخ رحمه الله » .

٧ – النص المشروح هنا هو قوله : « والسادس مثل : مررت بزيدٍ ، ونزلت على عمرو . فهذا ونحوه إنما دخل عليه حرف الجر للتعدية وإيصال معنى الفعل إلى الاسم . لا يجوز فيه إلاّ وجه واحد وهو الجر . إلا أن يكون الحرف زائداً فيسقط ويرجع إلى الأصل ، مثل ليس زيدٌ بقائمٍ ، وليس زيدٌ قائماً » . المقدمة المحسبة ٣٦ .

وعمرٍو ، وعمرا . فالجر على اللفظ ، والنصب على الموضع . لأن حرف الجرّ بمنزلة الجزء من الاسم تارة ، وبمنزلة الجزء من الفعل تارة ، فلذلك يجوز الوجهان .

* * *

قال الشيخ رحمه الله : فأما قولنا : « **فهذه جملة المجرورات ، وما عداها فمبني على الكسر ، مثل : نَزالِ وتَراكِ وحَذامِ وقَطامِ وبَدادِ وفَساقِ وغدارِ وفجارِ . ومثل : هؤلاء وأمسِ . ومثل : سيبويهِ وعمرويهِ ونفطويهِ ، ونحوه من الأسماء المركبة مع الأصوات** » .

فإنما أوردنا هذا الفصل آخر المجرورات ليحكم على حركاتها بأنها حركات بناء ، لا حركات إعراب . لأنها كلّها مبنيات[1] .

وباب « فَعَالِ » يأتي على أربعة أقسام . اسماء للفعل كَنزالِ وتَراكِ . وهـذا اسم للفعل . وفعله انزلْ واتركْ ، أتي به للاختصار على ما تقدم من الكلام عليـه في صهٍ ومَهٍ .

وحذامِ وقطامِ[2] اسمان علمان مبنيان كبناء أسماء الأفعال . وإنما بنيا – وليس أصلهما فعلاً – لأحد أمرين ، أحدهما علة أبي العباس أنه كان فيه التعريف والتأنيث ، فلما اجتمع الى ذلك العدل عن حاذمةَ وقاطمةَ بني ، لأنه ليس بعد ترك الصرف إلا البناء[3] .

والعلة الصحيحة أنه بني لتضمنه معنى الحرف الذي هو تاء التأنيث مـــن

---

١ – في ك ، م : « ليحكم على حركاتها بأنها كسرات لا جرّات لأنها كلها مبنيات » .

٢ – في اللسان (حذم) : « وحذام » : اسم امرأة معدولة عن حاذمة ، قال ابن بري : هي بنت العَتيك بن أَسْلَمَ بن يَذْكُرَ بن عَنَزَةَ » . وقال في مادة (قطم) : « وقطام من أسماء النساء . ابن سيده : وقطامِ وقطامُ اسم امرأة ، وأهل الحجاز يبنونه على الكسر في كل حال ، وأهل نجد يجُرونه مجرى ما لا ينصرف »

٣ – قال المبرد في المقتضب (٣/٣٧٣–٣٧٤) : « . . . وأما ما كان اسما علما نحو حذام وقطام ورقاش فإن العرب تختلف فيه . فأما أهل الحجاز فيجرونه مجري ما ذكرنا قبل (أي يبنونه على الكسر) لأنه مؤنث معدول . وإنما أصله حاذمة وراقشة وقاطمة . ففعال في المؤنث نظير فُعَل في المذكر . ألا ترى أنك تقول للرجل : يا فُسَقُ ، يا لُكَعُ ، وللمرأة : يا فَساقِ ، يا لَكاعِ . فلما كان المذكر معدولاً عما ينصرف عدل إلى ما لا ينصرف . ولما كان المؤنث معدولاً عما لا ينصرف عدل إلى ما لا يعرب ، لأنه ليس بعد ما لا ينصرف إذ كان ناقصاً منه التنوين إلا ما ينزع منه الإعراب ، لأن الحركة والتنوين حق الأسماء ، فإذا أُذهب العدلُ التنوينَ لعلة أذهب الحركة لعلتين . . . » .

« حاذمة » و « قاطمة »[1] . لأن الاسم إذا تضمن معنى الحرف بني . وليس كثرة العلل موجبة للبناء . ألا ترى أن في « أذربيجان » ونحوه التعريف والتأنيث والتركيب والعجمة والألف والنون ، فهذه خمس علل ومع هذا فلم يبن . فليس كثرة العلل موجبة للبنـــاء .

وَبَدادِ وفَجارِ اسمان للمصدر الذى هو البَدَّةُ[2] والفَجْرَةُ[3] ، كأنه بني المصـــدر في هذا الوزن كما بني في الأعلام[4] في حذام وقطام ، وفي أسماء الأفعال[5] في نزال وتراك ، والعلة كالعلة .

وأما فَسَاقِ وغَدَارِ فصفة معدولة عن فاسقة وغادرة ، تستعمل في النـــداء ، فيقال : يا فساق ويا غدار ، كما يقال للمذكر : يا فُسَقُ ويا غُدَرُ[6] .

فهذه أربعة أقسام كلها مبنية لما ذكرنا . وبنيت على حركة لالتقاء الساكنين ، الحرف الأخير والألف الذي قبله . وخُصَّ بالكسر على أصل التقاء الساكنين .

---

١ – في ل : « من حذَامة وقطَامة » .

٢ – في د ، م : « البدرة » ، وهو تحريف . قال ابن يعيش : (٥٤/٤) : « يقال جاء القوم بَدَادِ ، قال عوف بن الخرع :

وذكرت من لبن المحلّق شربةً والخيلُ تعدو في الصعيد بدادِ

أي بَدَداً بمعنى مُتبدِّدةً ، فهو مصدر في معنى اسم الفاعل كقولهم عدل بمعنى عادل ، وغور بمعنى غائر . والتحقق فيه انه اسم لمصدر مؤنث معرفة كأنه البَدَّةُ ، وأن كان لا يتكلم به كأنه أصل مرفوض » . انظر ما بنته العرب على فَعَالِ للصغاني ص ٢٠ .

٣ – في اللسان (فجر) : ويقال للمرأة يا فجار معدول عن الفاجرة ، يريد : يا فاجرة . وفي حديث عائشة رضي الله عنها : يا لَفُجَرُ . هو معدول عن فاجر للمبالغة ، ولا يستعمل إلا في النداء غالبا : وفجار : اسم للفجرة والفُجور مثل قطام ، وهو معرفة . وانظر الخصائص ١٩٩/٢ ، وما بنته العرب عـــلى فعال للصغاني ٤٥ .

٤ – في ك : «كأنه بني للمصدر هذا الوزن كما بني للأعلام » ، وفي د ، م : «كأنه بني المصدو على هذا الوزن كما بنيت الأعلام » . وفي ل : «كأنه بني المصدر في هذا كما بني في الأعلام » .

٥ – في د ، ل ، م : « وأسماء الأفعال » ، وفي ك : « ولأسماء الأفعال » .

٦ – في ل : «كما يقال للمذكر يا فاسقُ ويا غادرُ » . هذا ، وفي اللسان (فسق) : « ورجل فاسقٌ وفسِّيقٌ وفُسَقُ : دائم الفِسْق . ويقال في النداء يا فُسَقُ ويا خُبَثُ ، وللأنثى : يا فَساقِ مثل قطامِ ، يريد يا أيها الفاسق ويا أيها الخبيث ، وهو معرفة . يدل على ذلك أنهم يقولون يا فُسَقُ الخبيثُ ، فينعتونه بالألف واللام » . وقال في (غدر) : « ورجل غادرٌ . . . وغُدَرُ ، وأكثر ما يستعمل هذا في النداء في الشتم يقال : يا غُدَرُ . . . والأنثى يا غَدار . ولا تقول العرب : هذا رجل غُدَرُ لأن الغُدَرَ في حال المعرفة عندهم » .

وقيل : إنما خص بالكسر لأن هذه الألفاظ وضعت للمؤنث . والكسرة من علامات التأنيث فخص بالكسر لذلك . والدليل على أن أسماء الأفعال مؤنثة قول الشاعـــر :

ولأنتَ أشجعُ من أسامةَ إذْ دُعيتْ نزالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ [1]

فأنَّث فعل « نزال » حين قال « دعيت نزال » . و « نزال » اسم ما لم يسم فاعله في موضع رفع .

وأما هؤلاء وأمس فقد مضى الكلام عليهما . وكذلك مضى الكلام عـــلى عمرويه وسيبويه ونفطويه ، ونحوه [2]. وقد ذكرنا أنها أسماء وأصوات . فالاسم « سيب » ، والصوت « ويه » . والحركة لالتقاء الساكنين : الياء والهاء . والكسر على أصل التقاء الساكنين [وبالله التوفيق] [3].

---

١ – في هامش ك : « وفي نسخة أخرى : ولنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزال ولج في الذعر » . أ هـ . وهي رواية أخرى للبيت . وهو من شواهد سيبويه ٣٧/٢ ، والمبرد في المقتضب ٣٧٠/٣ ، وابـــن يعيش ٥٠/٤ ، وابن الأنباري في الإنصاف ٥٣٥/٢ .
وقائله زهير بن أبي سلمى ، انظر ديوانه ٨٩ ، والخزانة ٦١/٣ ، ٢٥٢ .

٢ – انظر الجزء الأول ص ١٨٨ .

٣ – من ك .

الفصل السابع

فصل الجزم

[٦٢] / قال الشيخ رحمه الله[١] : « **الجزم ما جلبه عامل الجزم . وله علامتان ، السكون والحذف . فأما السكون فيكون**[٢] **في الأفعال السالمة ، مثل : لم يضربْ ، ولم يخرجْ . والحذف يكونِ في الأفعال المعتلة ، وفي الأفعال التى علامة رفعها ثبات النون . مثاله : لم يدع ، ولم يرمِ ، ولم يخش ، ولم تفعلي يا هند ، ولم تفعلا يا هندان ، ولم تفعلوا يا هؤلاء** » .

وجملة الأمر أن الجزم شيئ يخص الأفعال ، كما أن الجرّ شيئ يختص بالأسماء . ولما كان الجرّ بجارّ جالب له وجب أن يكون الجزم بجازم جالب له[٣] . والجزم هو القطع . والقطع قطعان : قطع حركة ، وقطع حرف . فقطع الحركة هو الأصل وهو يكون في الأفعال الصحيحة[٤] على ما مثلنا . وقطع الحرف يكون في حروف العلة – وهي الواو والياء والألف – والنونِ على ما مُثلّ[٥] . لأن الجازم لما لم يجد حركة يزيلها أخذ من نفس الفعل . وهو عندهم مشبه بالدواء الداخل على الجسم ، إن وجد فضلة أخذها وإلا أخذ من نفس الجسم . وكذلك الجازم لما لم يجد في حروف العلة حركة يأخذها أخذ نفس حرف العلة . فحذف الياء في « لم يرمِ » ونحوه ، والواو في « لم يغزُ » ونحوه ، والألف في « لم يخشَ » ونحوه . وفعل مثل ذلك فيما [هو] عوض من الضمة[٦] ، وهي النون في « تفعلان » وأخواته ، فأزالها وحذفها كما تحذف الضمة .

---

١ – في ل : « رضي الله عنه » .

٢ – في باقي النسخ : « فالسكون يكون » .

٣ – في ك : « ولما كان الجارّ جالباً للجرّ وجب أن يكون الجازم جالباً للجزم » .

٤ – في م : « الأفعال السالمة الصحيحة » .

٥ – في م : « وقطع الحرف يكون في الأفعال المعتلة بالياء والواو والألف ، وفي تثنية فاعل الفعل وجمعه والواحدة المؤنثة على ما مثل » . وفي ك ، د : « والحذف يكون في الأفعال المعتلة بالياء والواو والألف ، والنون على ما مثل » .

٦ – في ك : « من الضمير » وهو تحريف .

فإذا ثبت هذا[1] « **فجملة المجزومات ثلاثة . مجزومات نهي بلا أو أمر باللام**[2] **مثل : لا تفعلْ وليفعلْ فلان . ومجزومات نفي مثل : لم يفعلْ ولما يفعلْ** » ، لأن « لم » و « لما » لنفي الماضي . « **ومجزومات شرط ، أو مقدر بالشرط ، مثل : إن تفعلْ أفعلْ ، وأخواته** » .لأن « إن » حرف موضوع للشرط . « **ومثل أتفعلُ أفعلْ وأخواته** » .لأن هذه جملة استفهامية نابت عن حرف الشرط ، كأنه قال : أتفعلُ ؟ ، إنْ تفعلْ أفعلْ . فحذف حرف الشرط وفعله ، وأناب منابهما الجملة الاستفهامية . وقد تقدم ذكر هذا[3] .

فهذه جملة المجزومات

وجملة الأمر أن أحكام الأفعال في الإعراب لا تخلو من أربعة أقسام . القسم الأول منها له ثلاثة أحكام . يضم[4] في الرفع ، ويفتح في النصب ، ويسكن في الجزم [وذلك كل فعل صحيح اللام][5] مثل قولك : هو يضربُ ، ولن يضربَ ، ولم يضربْ . فهذه ثلاثة أحكام في هذا ، وفي كل ما آخره حرف صحيح .

والقسم الثاني له ثلاثة أحكام [أيضاً][6] . يسكن في الرفع ، ويفتح في النصب ، ويحذف [آخره][7] في الجزم . وذلك كل فعل معتل بالياء أو الواو . مثل : هو يغزو ، ويدعو ، ويرمي . فهذا رفع مقدر (٨) . ولا يقال السكون علامة الرفع ، لأن السكون لا يكون رفعاً ولا حركة . وفي النصب : لن يدعوَ ، ولن

---

١ – في د : « ثم قال . فإذا ثبت هذا » ، وفي ل : « وأما قولنا فجملة المجزومات » .

٢ – هذه عبارة م . وفي الأصل : « فجملة المجزومات ثلاثة نهي أو أمر باللام . وفي ك ، د ، ل : « فجملة المجزومات ثلاثة مجزومات نهي أو أمر باللام » .

٣ – تقدم في ص ٢٤٩ من الجزء الأول .

٤ – هذا من د ، م . وفي الأصل ، ك ، ل : « من أربعة أقسام فعل له ثلاثة أحكام منه ما يضم » . هذا وفي نسخة ك خرم بعد كلمة « يضم » سببه ضياع ورقتين تقديراً ، وينتهي هذا الخرم في فصل العامل .

٥ – من م .

٦ – من د ، م .

٧ – من م .

٨ – في الأصل : « فرفع مقدر » ، وما أثبت من د ، م . وفي ل : « فرفع هذا مقدر » .

يرميَ . فهذا نصب مظهر لا مقدّر . وفي الجزم : لم يغزُ ، ولم يرمِ ، [ولم يدعُ][1] . فهذا جزم ، أيضاً مظهر لفظاً لا مقدر ، لأنك حذفت الحرف المعتل كما تحذف الحركة . فهذه ثلاثة أحكام .

القسم الثالث له حكمان . وهو كل ما آخره ألف في اللفظ ، مثل : يَخْشى ويَرْضَى وما أشبهه . فهذا يسكن في حال الرفع والنصب جميعاً . فتقول في الرفع : هو يخشى ويرضى ، الرفع مقدر . وفي النصب : لن يخشى ولن يرضى ، النصب مقدر أيضاً ، لأن الألف لا تتحرك ولا تتغير . وفي الجزم : لم يخشَ ولم يرضَ . فهذا حذف ظاهر .

القسم الرابع له حكمان [أيضا][2] . وهو كل ما كان على تفعلان ويفعلون وتفعلين وأخواتها ، تثبت نونه أبداً في الرفع ، وتنحذف في الجزم[3] . والنصب محمول على الجزم[4] . مثال الرفع : هما يفعلان ، بإثبات النون . ومثال الجزم : لم يفعلا ، بحذف النون . وكذلك مثال النصب : لن تفعلا ، بحذف النون أيضا .

وإنما يقع الفرق بالعامل . فبـ « لن » وأمثالها من حروف النصب يعلم أنه منصوب وبـ « لم » وأمثالها من حروف الجزم يعلم أنه مجزوم .

قال رحمه الله[5] : « **وما عدا ما ذكرناه فمبني على السكون وموقوف وليس بمجزوم** » .

وإنما ذكرنا هذا للفرق بين السكون الحادث بعامل[6] والسكون الحادث بغير عامل . فلما أن ذكرنا الأول وهو المعرب ، أشرنا إلى الثاني وهو المبني ، كما فعلنا في المرفوعات والمنصوبات والمجرورات[7] . وقد جاء السكون في الأسماء والأفعال والحروف . فمجيئه في الأسماء مثل : مَنْ وكَمْ ، ونحوهما من الأسماء

---

١ – من د ، م .
٢ – من م .
٣ – في د ، ل ، م : « وتنحذف في النصب والجزم » .
٤ – في م : « والنصب محمول على الجزم والجزم مقدر » .
٥ – « قال رحمه الله » لم ترد في النسخ الأخرى .
٦ – في د ، م : « الحادث المعرب بعامل » .
٧ – في الأصل : « والمجزومات » ، وهو خطا واضح صوابه ما أثبت من النسخ الأخرى .

المبنية على السكون . ومجيئه في الأفعال مثل : قُمْ وكُلْ ، ونحوهما من الأمر بالفعل الذي ليس فيه حرف مضارعة . ومجيئه في الحروف مثل : مِنْ وعنْ ، ونحوهما من الحروف . / وجميع هذا يقال له سكون ووقف ، ولا يقال له جزم ، [٦٣] للفرق بين المعرب والمبني على ما تقدم .

* * * *

الفصل الثامن

فصل العامل

قال الشيخ رحمه الله[1] : « **العامل هو ما عمل في غيره شيئاً من رفع ، أو نصب ، أو جر ، أو جزم ، على حسب اختلاف العوامل** » . وإنما كان كذلك لأن العامل لما وجد مؤثِّراً في المعمول عملاً سمي عاملا . كما أن الفاعل لما وجد مؤثِّراً في المفعول أثراً[2] سمي فاعلاً . ألا ترى أنك إذا قلت « قام زيدٌ » ، كان « قام » هو الرافع العامل للرفع . وإذا قلت « رأيت زيداً » ، كان « رأيت » هو الناصب العامل للنصب . وإذا قلت : « مررت بزيدٍ » ، كانت الباء هي الجارة العاملة للجر . وإذا قلت : « لم يضربْ » ، كانت « لم » هي الجازمة العاملة للجزم . فلذلك سميت العوامل عوامل . فلا تجد مرفوعاً إلا برافع ، ولا منصوباً إلا بناصب ، ولا مجروراً إلا بجارٍ . ولا مجزوماً إلا بجازم . كما لا يكون محدث إلا بمحدث ، ولا مؤثر إلا بمؤثر . فالله تعالى فاعل كل شيءٍ وخالقه تعالى علواً كبيراً .

فإذا ثبت هذا فجملة العوامل أربعة أشياء[3] . معنى ، وفعل ، وحرف ، واسم . ثلاثة لفظية ، وهي الاخيرة . وواحد معنوي وهو الأول . والمعنوي ضربان . أحدهما

---

١ - « قال الشيخ رحمه الله » لم ترد في د ، م . وفي ل : « قال الشيخ رضي الله عنه » .

٢ - في د ، م : « في المفعول عملا » . وفي ل : « في المفعول فعلا » .

٣ - أدخل المؤلف هنا نص المقدمة في ثنايا الشرح . والنص هو : « وجملة العوامل أربعة : معنى وفعل وحرف واسم . ثلاثة لفظية ، وواحد معنوي . فالمعنوي ضربان : أحدهما عامل الرفع في المبتدأ ، والآخر عامل الرفع في الفعل المضارع . فالمبتدأ قولك زيد قائم وعبد الله منطلق ، فزيد ونحوه مبتدأ مرفوع لا بدّ له من رافع ، وليس في اللفظ ما يرفعه من شيءٍ قبله ولا بعده ، فوجب أن يكون العامل معنوياً ، وذلك المعنوي هو الابتداء ، والابتداء هو اهتمامك بالشيء وجعلك له أولاً لثانٍ ، ذلك الثاني حديث عنه ، مجرّداً من العوامل اللفظية . وهذا المعنى أيضاً هو الرافع للخبر بنفسه عند قوم . وقال آخرون إن الإبتداء والمبتدأ جميعاً رفعا الخبر ، وفيه أقوال ، أصحها هذان القولان ومثال الفعل المستقبل مررت برجل يضحكُ ، ورأيت رجلا يضحكُ . فيضحك فعل مستقبل مرفوع ليس معه رافع قبله ولا بعده ، فوجب أيضاً أن يكون الرافع معنوياً . وذلك المعنى هو وقوعه موقع الاسم ، وفيه أقوال ، أصحها هذا القول » . المقدمة المحسبة ٣٧-٣٨ .

عامل الرفع في المبتدأ . والآخر عامل الرفع في الفعل المضارع . فالمبتدأ قولك : زيدٌ قائمٌ ، وعبدُ الله منطلقٌ . فزيد ونحوه مرفوع ، لا بدّ له من رافع . وليس في اللفظ ما يرفعه من شيءٍ قبله ولا بعده . فوجب أن يكون العامل معنوياً لا لفظياً ، وذلك المعنوي هو الابتداء ، وذلك الابتداء هو الاهتمام ، وذلك الاهتمام هو جعلك الشيءَ أوّلاً لثانٍ ، يكون الثاني حديثاً عن الأولِ[1] المجردِ من العوامل اللفظية . فإذا قلت: زيدٌ قائمٌ ، فزيد أول لثانٍ ، وذلك الثاني هو خبر عن الأول ، وهو « زيد » المجردُ من العوامل اللفظية . فعلى هذا فقس كل مبتدأ .

وهذا هو العامل المعنوي[2] . وقد دقت معرفته عل قوم من البصريين والكوفيين فعبّروا عنه بغير هذه العبارة . فقال أبو العباس المبرد : الرافع للمبتدأ هوالتجرُّد[3] من العوامل . فجعل التجرد هو الرافع . وهذا فيه بعض ما فيه ، لأن التجرد من العوامل عدم العوامل ، ولا يكون عدم الشيء موجباً لعمله .

وقال الكوفيون إن الرافع للمبتدأ هو الخبر ، والرافع للخبر هو المبتدأ .

وهذا أيضاً أعجب من الأول ، لأنه لا يكون الشيء عاملاً ومعمولاً من جهة واحدة لما فيه من التضاد[4] . والصحيح ما قدمنا ذكره . فاعتمد عليه في كل مبتدأ وخبر إذا طالبت نفسك بمعرفة الرافع تصب إن شاء الله تعالى . وفقك الله للصواب .

وجملته أربع صفات . أول لثانٍ محدَّث به عن الأول[5] ، مجردٌ من العوامل اللفظية . والعوامل اللفظية أربعة . بابٌ كان وأخواتها . وباب إنّ وأخواتها . وباب

---

١ – في د ، م : « أولاً لثانٍ ، ذلك الثاني حديث عن الأول » . وفي ل : « أولاً لثانٍ وأنّ ذلك الثاني حديث عن الأول » .

٢ – القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين ، انظر حجج كل فريق في « الإنصاف ، المسألة الخامسة » .

٣ – في ل : « التجريد » ، وكذلك في الموضعين التاليين . وقد ذكر المبرد هذا في المقتضب (١٢٦/٤) فقال : « فأما رفع المبتدأ فبالابتداء . ومعنى الابتداء التنبيه والتعرية عن العوامل غيره ، وهو أول الكلام » .

٤ – في ل : « من التصادر » وهو تحريف .

٥ – في ل : « أول لثان محدث به عن أول » . وفي د ، م : « أول لثان محدث عنه ، وذلك الأول » .

ظننت وأخواتها . وباب ما [الحجازية] [١] . لأنه [٢] متى دخل واحد من هذه ارتفع حكم الابتداء [٣] . وصار الحكم والعمل لأحد هذه الأشياء الأربعة اللفظية .

فأما الرافع للخبر ففيه أقوال . أصحها أن الابتداء والمبتدأ جميعاً رفعا الخبر ، فإذا قلت : زيدٌ قائمٌ ، فزيد يرتفع بالابتداء ، والابتداء وزيد جميعاً رفعا الخبر . والقول الثاني أن الابتداء وحده رفع المبتدأ والخبرَ جميعاً . والقول الثالث أن الابتداء رفع المبتدأ وحده [٤] ، والمبتدأ وحده رفع الخبر . والقول الرابع أن كلاً منهما رفع صاحبـــه .

والأصح القولان الأولان . ومثل هذا ما تقوله في الشرط والجزاء من قولك : إنْ تقمْ أقمْ . قال قوم : إنَّ « إنْ » جزمت فعل الشرط وجواب الشرط جميعاً بنفسها . وقال آخرون : إنَّ « إنْ » جزمت فعل الشرط ، وإن فعل الشرط جزم الجواب . وقال آخرون : إن « إنْ » وفعل الشرط جميعاً جزما الجواب [٥] .

فهذه معرفة أحد العاملين المعنويين ، وهو عامل المبتدأ .

والعامل الآخر المعنوي هو عامل الفعل المستقبل ، الذي يعمل الرفع فيه أبداً ما لم يكن معه ناصب أو جازم . وذلك قولك : هذا رجل يضحك، ورأيت رجلاً يضحكُ ، ومررت برجل يضحكُ . فيضحك فعل مستقبل مرفوع ليس معه رافع قبله ولا بعده . فوجب أن يكون الرافع معنوياً ، وذلك المعنوي [٦] هـو وقوعه موقع الاسم ، وذلك الاسم هو « ضاحك » / إذا قلت : هذا رجلٌ ضاحكٌ ، ورأيت رجلاً ضاحكاً ، ومررت برجلٍ ضاحكٍ . [٦٤]

---

١ - من م .

٢ - هنا ينتهي الخرم المذكور سابقاً في نسخة ك والذي أشرنا إليه في فصل الجزم .

٣ - في م « ارتفع معنى الابتداء » .

٤ - في د : « أن الابتداء وحده رفع المبتدأ » .

٥ - هذه الأقوال الثلاثة للبصريين ، أما الكوفيون فيرون أن جواب الشرط مجزوم على الجوار . انظر تفاصيل هذا في الإنصاف ، مسألة ٨٤ .

٦ - في ك : « فوجب أن يكون الرافع له معنوياً ، وذلك المعنى » . والرأي الذى ذهب إليه ابن بابشاد هـو رأي البصريين . انظر تفاصيل الخلاف في هذه المسألة في الإنصاف ، المسألة ٧٤ .

وكان ابن دَرَسْتَوَيْهِ[1] يقول في هذا وأشباهه إنه يرتفع لوقوعه بنفسه موقع الاسم ، وينتصب لوقوعه مع غيره موقع الاسم ، وينجزم إذا لم يقع بنفسه ولا مع غيره موقع الاسم .

وكان الكسائي يقول : الرافع للفعل المستقبل هو حرف المضارعة .

وليس هذا بشيء ، لأن حرف المضارعة يوجد في الفعل[2] وهو منصوب بالناصب ومجزوم بالجازم .

وكان بعض الكوفيين يقول : هو مرفوع لتجرّده من الناصب والجازم .

وهذا يجعل عدم العامل عاملاً ، وهذا ليس بشيء .

وقال قوم من الكوفيين إن الرافع هو المضارعة [3]. وهذا ليس بشيء . لأن المضارعة أوجبت له جملة الاعراب ، لا إعراباً مخصوصاً . وإنما اختص بنوع دون نوع بحسب العامل .

فهذه أقوال في الرافع للفعل المستقبل .

فإن قيل : ما العلة التي لأجلها كان الفعل المستقبل معرباً ؟ . قيل : المضارعة للاسم .

فإن قيل : فمن أين ضارع الاسم ؟ . فقل : بالنقل من العموم إلى الخصوص .

فإن قيل : فكيف هذا النقل من العموم الى الخصوص ؟ . فقل : لأنك تقول : « زيد يقومُ » فيصلح للزمانين ، الحال والاستقبال ، وهذا عموم . فإذا أردت إخلاصه للاستقبال أدخلت عليه السين أو سوف ، فقلت سيقوم ، أو سوف يقوم . كما تقول « رجل ، أو غلام » ، فيصلح لرجل معروف ولرجل مجهول ،

---

١ – هو عبد الله بن جعفر ، ولد سنة ٢٥٨ هـ ، أخذ عن المبرد وابن قتيبة ، وتوفي سنة ٣٤٧ هـ . انظر ترجمته في الإنباه ٢/١١٣ ، ونزهة الألباء : ٣٨٣ ، ووفيات الأعيان ٢/٢٤٧ ، والبغية ٢/٣٦ . ودرستويه ، ضبطه ابن ماكولا بفتح الدال والراء والواو ، وضبطه السمعاني بضم الدال والراء وسكون السين وضم التاء وسكون الواو وفتح الياء .

٢ – في د : « الفعل المستقبل » .

٣ – وضعت في الأصل بعد هذه العبارة علامة إلحاق وكتب في الهامش : « وكان ثعلب يقول المضارعة هي الرافعة له وهذا ليس بشيء » .

فإذا أردت اخلاصه لمعروف أدخلت الالف واللام للتعريف ، فخلصته من الشركة بالحرف ، كما خلصت الفعل من الشركة والإبهام بالحرف . فاعرف ذلك .

وقد قيل إن المضارعة بين الاسم والفعل إنما هي بدخول لام الابتداء عليه كدخولها على الاسم ، فتقول : إنَّ زيداً ليقومُ ، كما تقول : إنَّ زيداً لقائمٌ ، ولا تقول : إن زيداً لَقام .

وقد قيل إن المضارعة بالجريان على اسم الفاعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف . فإذا قلت : زيدٌ يضربُ ، فهو بزنة ضارب – الذي هو اسم – في عدد حروفه وحركاته وسكناته . بخلاف الماضي الذي هو ضَرَبَ . فمن حيث أعمل اسم الفاعل لشبهه بالفعل ، كذلك أعرب الفعل المستقبل لشبهه باسم الفاعل المعرب[1] . وكل هذه مشابهات ومضارعات . وبالله التوفيق .

فإنْ قيل : فهل في العوامل عامل معنوي غير هذين الأصلين ؟ . فقل : ليس هناك عامل معنوي يعمل رفعاً غير ما ذكرناه ، وقد ذكرنا الخلاف فيه ، فاعرفه . وبالله التوفيق .

* * *

فصل [2]

وأما العوامل اللفظية فثلاثة . الأفعال والحروف والأسماء .

فأما الأفعال فكلها عاملة [3] ، لأنها إنما وضعت لذلك ، لرفع فاعل لا بد لها

---

١ – هذه أقوال البصريين وانظر رأي الكوفيين في الإنصاف المسألة ٧٣ .

٢ – كلمة « فصل » لم ترد في ك ، د ، ل .

٣ – النص الذي يشرحه المؤلف هنا هو قوله : « وأما الأفعال فكلها عاملة ، وهي في عملها على ثمانية أنواع . منها نوع يرفع الاسم وينصب الخبر ، وذلك ثلاثة عشر فعلاً مع ما حمل عليها . وهي : كان وأصبح وأمسى وأضحى وظلّ وبات وصار وما زال وما انفكّ وما فتئ وما دام وما برح وليس . والذي حمل عليها : جعل وطفق وكرب وأخذ وكاد وعسى ، يحكم أبداً على مواضع أخبار أسماء هذه الأفعال بالنصب ، وإن لم يظهر في لفظها غالباً . والثلاثة عشر يظهر النصب في أخبارها إذا كان مفرداً ، ←

منه ، وتنصب مفعولاً إن اقتضته ، على حسب ما يأتي بيانه ، [إن شاء الله تعالى][1] .

وجملتها ثمانية أنواع . منها نوع يرفع الاسم وينصب الخبر . وذلك ثلاثة عشر فعلاً مع ما حمل عليها . وهي : كان وأصبح وأمسى وأضحى وظلّ وبات وصار وما زال وما انفك وما فتئ وما دام وما برح وليس . وإنما كانت هذه عاملة لأنها أفعال ، متصرفة بالوجوه الخمسة ، كان ويكون وسيكون وكن ولا تكن . فعملت كما تعمل الأفعال الحقيقية . وإنما قدمناها على الأفعال الحقيقية لأنها من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر . والمبتدأ أول ، فكما يجب أن يبتدأ به فكذلك يجب أن يبتدأ بذكر عامله . فإذا قلت : كان زيدٌ قائماً ، فزيد اسم مرفوع بكان ارتفاع المسند إليه[2] ، وقائماً منصوب بكان في موضع الخبر لذلك الاسم الذي عمل فيه « كان » . وقول الناس[3] « اسم كان وخبر كان » اتساع ، لأن الفعل لا يخبر عنه ، وإنما هو خبر عن الاسم المرفوع بها . والاسم ليس هو اسماً لها في الحقيقة ، وإنما نسب إليها من حيث كان مرتفعاً بها . فهذا مجاز ، والحقيقة ما ذكرناه .

و « كان » هي أم الأفعال ، لأن كلّ شيئ داخل تحت الكون . وإنما أتي بكان[4] لما أريد من الدلالة على الزمان دون الحدث ، لان الحدث مستفاد من خبرها[5] . وإنما قولك : كان زيد قائماً ، بمنزلة قولك : زيد قائم أمس ، فهي

ويقدر إذا كان جملة أو ظرفاً ، مثال المفرد : كان زيدٌ قائماً ، ويكون قائماً ، وسيكون قائماً ، وكن قائماً ، ولا تكن قائماً ، وكذلك الباقي في الأكثر يتصرف هذا التصرف .

فإن قدر في جميع هذه الأفعال ضمير شأن وقصة كان الخبر مرفوعاً وكان جملة ، مثل كان زيدٌ قائمٌ ، تقديره كان الأمرُ زيدٌ قائمٌ ، وكذلك الباقي . وأكثر ما يستعمل هذا المعنى عند تفخيم الإخبار بالشيئ وتعظيمه ، وكلها يجوز أن تتقدم أخبارها عليها إلا ما لزم أوله (ما) . وكلها يجوز أن تدخل (إلاّ) في خبرها إذا كانت غير موجبة إلا ما لزم أوله (ما) ، لا تقول : قائماً ما انفك زيدٌ . وفي تقديم خبر ليس عليها خلاف . ومتى كان الخبر استفهاماً لم يكن إلا مقدماً ، مثل : أين كان زيدٌ ، ومتى كان القيام » . المقدمة المحسبة ٣٨-٣٩ .

١ - من د .

٢ - هذا من ل . وفي النسخ الأخرى : « ارتفاع المسند بالمسند إليه » .

٣ - في د ، م : « وقول بعض الناس » .

٤ - من م ، وفي النسخ الأخرى : « بكان وأخواتها » .

٥ - في د : « مستفاد مشتق من خبرها » .

[٦٥] مجردة من الحدث دالة على الزمان حَسْبُ . ولهذا لم / يستعمل لها مصدر ما دامت [ناقصة] ناصبة للخبر ، لا يجوز : كان زيد قائماً كوناً ، لأن خبرها قد أغنى عن مصدرها . فلذلك كانت ناقصة . وإنما يستعمل هذا المصدر في التامة التي بمعنى وقع وحدث ، فتقول : كان زيد كوناً ، كما تقول : حدث حدوثاً ، ووقع وقوعًا .

وأخوات كان متواخية على ما رتبت في المقدمة .

فأصبح وأمسى أختان ، لأنهما لطرفي النهار [١] .

وأضحى وظل أختان ، لأنهما لصدر النهار .

وبات وصار أختان ، لاعتلال أعينهما [٢] .

وما زال وما انفك وما فتئ وما برح وما دام أخوات ، للزوم « ما » لها .

و « ليس » منفردة [٣] لأنها لا تتصرف . وقد ذكرت مع الأفعال التي لا تتصرف وهو فعل مشكل .

قال أبو بكر [رحمه الله] : أقمت أربعين سنة أقول إن « ليس » فعل تقليداً . وكان أبو علي يعتقد فيها الفعلية تارة ، والحرفية أخرى . ومذهب سيبويه [رحمه الله] الفعلية [٤] للأدلة المعروفة ، من اتصال الضمير بها ، واستتاره فيها ، وتفسيرها للفعل في مثل : أزيداً لستَ مثلَه [٥] ، فزيداً منصوب باضمار فعل دل عليه « ليس » ، كأنه قال : أخالفتَ زيداً لست مثلَه [٦] . فلولا أنها فعل لما فسرت فعلاً .

---

١ – هذا من ك ، د . وفي الأصل ، ل : « لأنهما ظرفا زمان » ، وفي م : « لأنهما لطرفي الزمان » .
٢ – في ك : « عينهما » .
٣ – من د ، م . وفي النسخ الأخرى : « مفردة » .
٤ – انظر كتاب سيبويه ٢١/١ .
٥ – في الأصل ، ل : « أزيداً ليس مثلَه » وما أثبت من النسخ الأخرى .
٦ – في الأصل ، ل : « أخلق الله زيداً ليس مثله » وما أثبت من النسخ الأخرى .

والذي حمل عليها [1] : جعَل وطفِق وكرَب وأخذ وكاد وعسى . يحكم أبداً على مواضع أخبار [2] أسماء هذه الأفعال بالنصب وإن لم يكن [3] في لفظه غالباً . أعني أنك تقول : جعل زيد يتحدث ، وطفق يتحدث ، وكرب يتحدث ، وأخذ يتحدث ، وكاد يتحدث . فيتحدث في جميع هذا في موضع نصب ، كما كان إذا وقع بعد كان وأخواتها ، لأن هذه الأفعال مشبهة بها . لأنها إنما أتي بها لمقاربة الفعل [4] ، فإذا دخلت على مبتدأ وخبر لزم خبرها [5] الفعلية كما قال سبحانه (وطَفِقا يخصفان عليهما من ورق الجنة) [6] ، أي طفقا خاصفين عليهما من ورق الجنة ، إلا أن النصب لا يظهر في الغالب .

وإنما قلنا في الغالب احترازاً من مثل :

* . . . وما كِدْتُ آيبا [7] *

وأصله وما كدت أؤوبُ . وكذا : « عسى الغُوير أبؤسا » [8] ، أي عسى الغُوير

---

١ – في د ، م : « قال الشيخ رحمه الله : والذي حمل عليها . . . » . وفي ل : « قال الشيخ رضي الله عنه : والذي حمل عليها . . . » . هذا ولم يذكر المؤلف سوى ستة من أفعال المقاربه ، وأغفل ذكر الباقي ، وهي : أوشك وحَرَى وأخلَولقَ وأنشأ وعلق . ولعله اقتصر على اشهرها وأكثرها في الاستعمال اللغوى كما فعل في باب أفعال القلوب . راجع الأشموني ١٢٨/١ .

٢ – في د : « يحكم على أخبار » .

٣ – في د ، م : « لم يظهر » .

٤ – في باقي النسخ : « لمعنى مقاربة الفعل » .

٥ – في ك ، م : « فأُدخلت على مبتدأ وخبر وأُلزم خبرها » .

٦ – الأعراف ، من الآية ٢٢ ، وطه من الآية ١٢١ .

٧ – البيت بتمامه (وقد جاء تاماً في هامش ك) :

فأُبتُ إلى فَهْمٍ ، وما كِدْتُ آيبا   وكم مثلها فارقتها وهي تصفرُ

وهو من شواهد ابن عقيل ٣٢٥/١ ، وابن يعيش ١٣/٧ ، والأشموني ١٢٨/١ . وقائله تأبط شرّاً من قصيدة في الحماسة (شرح المرزوقي) ٧٤/١ قالها بعد غارة على لحيان يصور نجاته منهم ورجوعه سالماً إلى أهله . انظر الخزانة ٥٤٠/٣ .

٨ – من أمثال العرب . انظر مجمع الامثال ١٧/٢ ، وجمهرة الامثال ٥٠/٢ ، وفصل المقال : ٤٢٤ . قال الميداني : « الغوير : تصغير غار ، والأبؤس : جمع بؤس ، وهو الشدة . وأصل هذا المثل فيما يقال من قول الزّبّاء حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال وبات بالغوير على طريقه « عسى الغوير أبؤسا » ، أى لعل الشر يأتيكم من قبل الغار . . . يضرب للرجل يقال له لعل الشرّ جاء من قبلك » .

أن ييأسَ .

و « عسى » من بين هذه الأفعال تدخل على خبرها « أنْ » مثل قوله سبحانه : (فعسى الله أن يأتيَ بالفتح) [1] . و (عسى ربكم أن يرحَمكم) [2]. وإنما خالفت أخواتها لأن معناها الطمع والترجي ، وهذا المعنى يكون فيما يستقبل ، و « أنْ » تصرف الفعل إلى معنى الاستقبال . وليس كذلك معنى « كاد » وأخواتها لأنها بمعنى الحال ومقاربة الفعل فلم يحتج في أخبارها إلى أنْ . وعليه قولهم : « كاد النعامُ يطيرُ » [3] .

فإن رأيت « أنْ » في أخبار هذه الأفعال فإنما هي مشبهة بعسى . وإذا رأيتها محذوفةً من خبر عسى فإن عسى مشبهة بكاد وأخواتها [4] للتقارب الذي بينهما . فمثال مجيء « أن » في « كاد » قول الشاعر :

* قد كاد من طُول البِلَى أنْ يَمْصَحَا [5] *

ومثال الحذف من « عسى » قول الآخر :

---

١ — المائدة ، من الآية ٥٢ .

٢ — الإسراء ، من الآية ٨ .

٣ — من أمثال العرب ، انظر مجمع الأمثال : ١٦٢/٢ ، قال الميداني : يضرب لقرب الشيء مما يتوقع منه لظهور بعض أمارته .

٤ — هذه عبارة م . وفي الأصل والنسخ الأخري : « فإن رأيت هذه الأفعال في موضع بأن في أخبارها فإنما هي مشبهة بعسى ، وإذا رأيتها في عسى بغير أن فإن عسى مشبهة بكاد وأخواتها » .

٥ — هذا الرجز من شواهد سيبويه ٤٧٨/١ ، والمبرد في المقتضب ٧٥/٣ ، وابن يعيش ١٢١/٧ . ونسبه سيبويه وابن يعيش لرؤية ، وكذلك العيني في شرح الشواهد (هامش الخزانة ٢١٥/٢) . قال البغدادي في الخزانة بعد أن ذكر الشاهد : ٩١/٤ : « وهذا الرجز نسب إلى رؤبة وقبله :

ربع عفا من بعد ما قد انمحى

وانشده ابن يعيش :

ربع عفاه الدهر طولاً فامّحى

ورواه اللخمي :

ربع عفاه الدهر دأباً وامتحى

ولم أر هذا الرجز في ديوان رؤبة ، وكذلك قال ابن السيد في شرح أبيات أدب الكاتب ، واللخمي في شرح أبيات الجمل بأنهما لم يرياه في ديوانه » .

عسى الكَرْبُ الذي أمسيتَ فيه — يكونُ وراءه فَرَجٌ قريبُ[1]

فهذا وجه[2] مخالفة هذه الأفعال لكان وأخواتها . لأن كان وأخواتها لا تدخل أن في أخبارها ، لا يجوز : كان زيدٌ أنْ يقومَ . وكذلك أصبح وباقي أخواتها الثلاثة عشر[3] . لأن هذه الثلاثة عشر تكون أخبارها مفردة[4]، وهو الأصل ، فيظهر النصب ، مثل : كان زيدٌ قائماً . وتكون جملة[5] وشرطاً وظرفاً فيكون النصب مقدراً . فمثال الخبر بالجملة من المبتدأ وخبره : كان زيدٌ وجهُه حسنٌ . ومثال الفعل والفاعل : كان زيدٌ يحسُنُ وجهُه . ومثال الشرط : كان زيدٌ إنْ وصّيته قَبِلَ . ومثال الظرف : كان زيدٌ في الدار ، أي مستقراً في الدار . وجميع ذلك يجوز في كان وأخواتها كيفما تصرفت ، مثل كان زيد قائماً ، ويكون قائماً ، وسيكون قائماً ، وكن قائماً ، ولا تكن قائماً .

وكذلك الباقي في الأكثر تتصرف هذا التصرف إلا « ليس » . وقد ذكرت[6] .

فإن قدّر في جميع هذه الأفعال ضمير الشأن والقصة كان الخبر جملة لا مفرداً ، مثل : كان ز يدٌ قائمٌ ، تقديره كان الأمرُ زيدٌ قائمٌ . فموضع هذه الجملة نصب ، ولا عائد فيها ، لأنها هي ضمير الشأن والقصة في المعنى فلا تحتاج الى عائد .

---

١ — البيت من شواهد سيبويه ٤٧٨/١ ، والمبرد في المقتضب ٧٠/٣ ، وابن عقيل ٣٢٧/١ ، وابن يعيش ١١٧/٧ ، وغيرهم . وقائله هدبة بن الخشرم من قصيدة قالها في الحبس ، معظم أبياتها في الأمالي ٧١/١ ، وحماسة ابن الشجري ٢٢٧/١ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي : ٤٤٣ ، والعيني ١٨٤/٢ ، والخزانة ٨٢/٤ .

٢ — في الأصل ، ك : « فهذه وجوه » ، وفي د : « فهذه أوجه » ، وما أثبت من ل ، م .

٣ — في ل : « الثلاث عشرة » .

٤ — في م : « لأن من هذه الثلاثة عشر ما تكون أخبارها مفردة ».وفي ل: « لأن من هذه الثلاث عشرة ما تكون أخبارها مفرده » . وفي د : « لأن من هذه الثلاثة عشر ما يكون خبرها مفرداً » . وفي ك : لأن هذه الثلاثة عشر يكون أخبارها مفرداً » .

٥ — في د : « ومنها ما يكون جملة » .

٦ — ذكر الأشموني (١١٢/١) أن كان وأخواتها في تصرفها وعدم تصرفها على ثلاثة أقسام ، قسم لا يتصرف بحال ، وهو « ليس » باتفاق ، و « دام » على الصحيح ، وقسم يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو « زال » وأخواتها ، فإنه لا يستعمل منها الأمر ولا المصدر وقسم يتصرف تصرفاً تاماً ، وهو باقيها .

وأكثر ما يستعمل ضمير الشأن [والقصة] عند تفخيم الأخبار وتعظيمها مثل قولــه :

إذا مِتُّ كان الناسُ صنفان ، شامتٌ   وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أصنعُ [1]

ومثل قوله :

هي الشفاءُ لدائي لو ظفِرت بها   وليس منهاشفاءُ الداءِ مبذولُ [2]

/ فشفاء الداء مبتدأ ، ومبذول خبر الابتداء ، و « منها » متعلق بمبذول تعلق المعمول [3] ، والجملة في موضع نصب خبر اسم ليس المقدر بالشأن والأمر ونحوه .

[٦٦]

ولأخبار هذه الأفعال أحكام كثيرة . منها أنه يجوز تأخيرها وتوسيطها ، وتقديمها إلا ما لزم أوله ما [4] . مثال الأول : أصبح زيدٌ مسروراً ، ومسروراً أصبح زيدٌ ، وأصبح مسروراً زيد . ومثال ما لا يجوز ما لزم أوله « ما » في مثل ما دام ، لا يجوز قولك : قائماً ما دام زيدٌ ، لأن « ما » قد لزمت صدر الكلام ، وهي مشبهة بما النافية [5] التي لها صدر الكلام .

ومنها أن أخبارها إذا كانت استفهاماً لم تكن إلا مقدمة ، مثل : كيف كـان زيدٌ ، لأنَّ الاستفهام له صدر الكلام ، فموضع « كيف » نصب [6] ، ولا يجوز :

---

١ – في م ، ل : « كان الناس نصفان » . والبيت من شواهد سيبويه ٣٦/١ ، وابن يعيش ١١٦/٣ ، ١٠/٧ ، والأشموني ١١٧/١ . وقائله العجير السلولي من قصيدة في العيني ٨٥/٢ ، والأغاني (طبعة الدار) ٧١/١٣

٢ – البيت من شواهد سيبويه ٣٦/١ و ٧٣/١ ، والمبرد في المقتضب ١٠١/٤ ، وابن يعيش ١١٦/٣ ، وابن هشام في مغني اللبيب ٢٩٥/١ . وقائله هشام بن عقبة أخو ذي الرمة ، انظر شرح شواهد المغني للسيوطي : ٧٠٤ .

٣ – في الأصل : « تعلق المفعول » ، وما أثبت من باقي النسخ .

٤ – يوحي ظاهر كلامه بعدم جواز توسط أخبار ما كان أوله « ما » من أخوات كان . والصحيح أنه جائز . . تقول : مازال قائماً زيد . والذي لا يجوز هو تقدم أخبارها عليها . لا يجوز أن تقول : قائماً مازال زيد كما ذكر المؤلف في المقدمه ، وهو موافق لرأي البصريين . والكوفيون يجيزون تقديم خبر ما زال وأخواتها عليها . انظر الإنصاف المسأله ١٧ . ولو كانت عبارة المؤلف هكذا لكان أسلم : « منها أنه يجوز تأخيرها وتوسيطها ، ويجوز تقديمها إلا ما لزم أوله ما » .

٥ – في ك ، د ، م : « وهي مشبهة بالنافية » ، وفي ل : « وهي مشبهة بلا النافية » .

٦ – في الأصل : « فموضع كان نصب » ، والصواب ما أثبت من النسخ الأخري .

كان زيدٌ كيف . وكذلك : مَنْ كان زيدٌ ، وما كان زيدٌ [1] ، وأين كان زيدٌ ، ونحوه من جميع أسماء الاستفهام [2].

فأما تقديم خبر ليس عليها فلا يجوز ، لأنها لا تتصرف . وقد أجاز بعضهم ذلك ، وهو ضعيف [3]. ولا خلاف في جواز تقديم خبرها على اسمها مثل : ليس قائماً زيدٌ ، إلا أنه لا يتقدم [4] عليها في نفسها .

* * *

وأما قولنا [5] : « **ومنها نوع ثان ينصب المبتدأ والخبر جميعاً ، ولا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين . وذلك أربعة عشر فعلاً [وهي] : علمتُ ، ورأيت ، ووجدت ، وظننت ، وحسِبت ، وخِلْت ، وزعَمت ، ونُبئت ، وأُنبئت ، وأُريت ، وأُعلمت ، وحُدّثت ، وأُخبرت ، وخبِّرت . كل هذه إذا وقعت أولاً وليس بعدها حرف استفهام ، ولا لام ابتداء ، ولا شيءٌ يمنع من العمل في اللفظ ، فإنها تنصب الاسمين [6] ، هي وما تصرف منها ، نحو : علمت زيداً قائماً .**

وإن وقعت وسطاً بين الاسمين جاز وجهان ، الإعمال والإلغاء ، والإعمال أجود . تقول : زيداً علمت قائماً ، وزيدٌ علمت قائمٌ .

وإن وقعت أخيراً جاز أيضاً وجهان ، أجودهما الإلغاء . تقول : زيدٌ قائمٌ علمت ، وزيداً قائماً علمت . وكذلك الباقي .

---

١ – في النسخ الأخرى : « وما كان آكلاً زيد » .

٢ – وردت بعد هذا في د العباره التاليه : « وكذلك لا يجوز أن يلي كان وأخواتها معمول غيرها مثل قولك : ما كان زيد آكلاً طعامك ، فلا يجوز أن يتقدم الطعام على كان ولا يليها » .

٣ – منع الكوفيون وأكثر المتأخرين من البصريين تقديم خبر ليس عليها ، وأجازه قدماء أهل البصرة وبعض المتأخرين من النحاة . وهذه المسألة من مسائل الخلاف ، انظر الانصاف المسألة ١٨ ، والأشموني ١١٤/١ ، وابن يعيش ١١٤/٧ ، وابن عقيل ٢٧٧/١ .

٤ – في ك ، م : « لأنه لم يتقدم » ، وفي ل : « لأنه لا يتقدم » .

٥ – في ك ، د ، م : « ثم قال » .

٦ – في م : « وليس بعدها حرف استفهام ولا لام ابتداء فإنها تنصب اسمين » . وفي د : « ،وليس بعدها حرف استفهام ولا لام ابتداء ولا إن وأن شديدتين كانتا أو خفيفتين فإنها تنصب الاسمين » . وفي ك : « وليس بعدها حرف استفهام فانها تنصب الاسمين » .

وكلُّ ما جاز أن يقع خبراً لكان وأخواتها من مفرد وجملة وشرط وظرف [1] جاز أن يقع مفعولاً ثانياً لهذه الأفعال . وكلّها لا يجوز الاقتصار فيها على أحد المفعولين ، ويجوز تركهما جميعاً ، ولا يجوز ترك أحدهما .

قال الشيخ : وجملة الأمر أن هذه الأربعة عشر فعلاً متواخية [2] . ثلاثة للعلم ، وهي : علمت ورأيت ووجدت . وثلاثة للشكّ ، وهي : ظننت وحسبت وخلت . وواحد متردد بينهما ، وهو زعمت . والسبعة الباقية مبنية لما لم يسمّ فاعله ، لأنها كانت متعدية إلى ثلاثة لما كانت مبنية للفاعل من نحو : نَبَّأت وأَنبأت ، فلما نقلت إلى ما لم يسمّ فاعله صار المفعول الأول فاعلاً ، فبقي المفعولان الباقيان على أصلهما منصوبين .

وإذا كان كذلك ، فكل هذه الأفعال إذا وقعت أولاً وليس بعدها حرف استفهام ، ولا لام ابتداء ، فإنها تنصب الاسمين جميعاً هي وما تصرف منها ، مثل : علمت زيداً قائماً . وإنما نصبتهما لأنه ليس بعد الفعل والفاعل إلا المفعول المنصوب ، وهي تقتضي مفعولين فتنصبهما إذا لم يمنعها من ذلك مانع [من ألف استفهام أولام ابتداء] . فإن دخل عليها مانع من حرف استفهام [3] أو لام ابتداء بطل عملها لفظاً وثبت تقديراً . مثاله مع الاستفهام : قد علمت أزيدٌ قائمٌ . ولا يجوز : قد علمت أزيداً قائماً ، لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله . ومثال لام الابتداء : قد علمت لَزيدٌ قائمٌ . ولا يجوز : قد علمت لَزيداً قائماَ ، لأن لام الابتداء لا يعمل فيها ما قبلها .

وكذلك لو دخل عليها ضمير الشأن والقصة ارتفعت الجملة ، فقلت : قد علمته زيدٌ قائمٌ . ولا يجوز : قد علمته زيداً قائما ، والهاء هاء الشأن . لان ضمير الشأن والقصة لا يفسر [4] إلا بجملة .

فإن جعلت الهاء ضمير مصدر أو ضمير زمان أو مكان فلا إشكال في نصب

---

١ - في باقي النسخ : « من مفرد وجملة وظرف » .

٢ - في الأصل : « فإن جملة هذه الأربعه عشر فعلاً متواخية » ، وما أثبت من ك ، د ، ،ل .وفي م بياض في هذا المكان .

٣ - في ك ، د ، م : « من ألف استفهام » .

٤ - في باقي النسخ : « الشأن لا يفسر » .

الجملة . كأنك قلت : قد علمت علماً زيداً قائماً [1] . وكذلك بقية هذه الأفعال حكمها هذا الحكم .

فإن توسطت هذه الأفعال كلها بين هذين الاسمين كنت مخيراً بين نصبهما ورفعهما [2] . ونصبهما أجود لقرب الفعل من رتبته [3] . مثال نصبهما : زيداً علمت قائماً . فزيد مفعول أول ، وقائم مفعول ثان ، وعلمت عمل فيهما . ومثال رفعهما : زيدٌ علمت قائمٌ . فزيد مبتدأ ، وقائم الخبر ، وعلمت ملغي . وانما أُلغي لأنه جعل في تأويل الظرف ، كأنه قال : زيد في علمي قائم .

وكذلك إذا قلت : زيد ظننت منطلق ، أي زيد في ظني منطلق . فكما أن الظرف هنا لا يعمل / شيئاً فكذلك الجملة الواقعة موقعه في هذا ، وفي جميع هـذه الأفعال . [٦٧]

فإن وقعت هذه الأفعال كلها أخيراً جاز أيضاً وجهان ، أجودهما الإلغاء لبعد الفعل عن رتبته [4] . مثال الإلغاء : زيد منطلق علمت ، أي زيد منطلق في علمي . ومثال الاعمال : زيداً منطلقاً علمت . وكذلك الباقي .

ولما كان أصل هذين المفعولين من المبتدأ والخبر لم يجز حذف أحدهما والاقتصار على الآخر . كما لا يجوز الاقتصار على المبتدأ دون الخبر ، ولا على الخبر دون المبتدأ ، كذلك لا يجوز في علمت زيداً منطلقاً « علمت زيداً » ،ولا « علمت منطلقاً » وأنت تريد علم القلب . فإن أردت علم المعرفة جاز ، لأن علم المعرفة يتعدي إلى مفعول واحد ، قال الله سبحانه (لا تعلمونهم الله يعلمهم) [5] أي لا تعرفونهم الله يعرفهم .

وكذلك الظَّنُّ إن كان بمعنى الشك تعدى إلى مفعولين ، ولم يجز الاقتصار على أحدهما كفعل العلم ، لأن الظن تغليب القلب على أحد مُجَوَّزَين ظاهري

---

١ – في د : « قدْ علمت العلمَ زيداً قائماً » .
٢ – في الأصل ، ك ، ل : « بين نصبهما وبين رفعهما » وما أثبت من د ، م .
٣ – في د ، ل ، م : « من مرتبته » .
٤ – في د : « من مرتبته » ، وفي م : « عن مرتبته » .
٥ – الأنفال ، من الآيه ٦٠ .

التجويز ، فكان حكمه كحكمه في التعدي [1] .

وإن كان بمعنى التهمة تعدى إلى [مفعول] [2] واحد ، تقول : ظننت زيداً ، بمعنى اتهمت زيداً . وعلى هذا قوله سبحانه (وما هو على الغيب بظَنين) [3] ، فيمن قرأ بالظاء ، أي بمتهم ، فعيل بمعنى مفعول . وفيه ضمير مستتر قام مقام ما لم يسمّ فاعله . ومن قرأ بالضاد فظاهره ومعناه سواء ، لأن معناه « ببخيل » . ولا يصح أن يكون بمعنى مفعول كقراءة من قرأ بالظاء ، لأن فعله لا يتعدى بنفسه [4] ، تقول : ضَنِنْتُ بالشيء ، إذا بَخِلْتَ به . فاعرفه [والله أعلم] [5] .

وكذلك « رأيت » إن كانت من رؤية القلب تعدت إلى اثنين ، وإن كانت من رؤية العين تعدت إلى واحد . فمن الأول قوله سبحانه (إنهم يرونه بعيداً ونراه قريبا) [6] . ومن الثاني قوله [تعالى] : (وتراهم ينظرون إليك وهم لا يبصرون) [7] . فينظرون في موضع الحال .

وكذلك ما جاء من هذه الأفعال يحتمل معنيين وفّيت كل معنى ما يستحقه [8]

ولما كانت هذه الأفعال كلها داخلة على المبتدأ والخبر جاز أن يكون المفعول

---

١ — في م : « لأن الظن تغليب القلب على أحد المجوزين ظاهر في التجويز فكل ما قوته القرائن والدلائل والأمارات في الشيء المظنون لحق بالعلم وكان له حكمه في التعدى » . وفي د : « لأن الظن تغليب القلب على أحد المجوزين ظاهري التجويز . وكلما قويت القرائن والدلائل والأمارات في الشيء المظنون لحق بالعلم وكان له حكمه ، كحكمه في التعدي إلى مفعولين » .

٢ — من د ، م .

٣ — التكوير ، الآية ٢٤ . والقراءة بالظاء قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي من السبعة ، وقرأ باقي السبعة وأبو جعفر بالضاد . انظر النشر : ٣٩٨/٢ ، والتيسير : ٢٢٠ والبحر المحيط ٤٣٥/٨ . قال أبو حيان : « . . . بظنين بالظاء أي بمتهم . وهذا نظير الوصف السابق بأمين . وقيل معناه ، بضعيف القوة على التبليغ من قولهم : بئر ظنون ، إذا كانت قليلة الماء . وكذا هو بالظاء في مصحف عبدالله . وقرأ عثمان . . . وباقي السبعة بالضاد أي ببخيل يشح به لا يبلغ ما قيل له ويبخل كما يفعل الكاهن حتى يعطى حلوانه . قال الطبري وبالضاد خطوط المصاحف كلها » .

٤ — في الأصل : « لأنه فعل لا يتعدى بنفسه » ، وما أثبت من باقي النسخ .

٥ — من م .

٦ — المعارج ، الآيتان ٦ ، ٧ .

٧ — الأعراف ، من الآية ١٩٨ .

٨ — في د : « يحتمل معنيين فيه تقديران يحمل كل واحد على معنى ما يستحقه » . وفي م : « يحتمل معنيين وفيه تقديران وفيت كل معنى ما يستحقه » .

الثاني مفرداً وجملة وظرفاً ، كما يكون خبر المبتدأ مفرداً وجملة وظرفاً . فإذا كان مفرداً كان الإعراب ظاهراً . وإذا كان جملة وظرفاً كان الإعراب مقدراً مثال المفرد : ظننت زيداً قائماً . ومثال الجملة من المبتدأ والخبر : ظننت زيداً أبوه عالم . فأبوه مبتدأ ، وعالم خبره والجملة في موضع نصب مفعولاً ثانياً لظننت .

وكذلك الجملة من الفعل والفاعل ، مثل : ظننت زيداً يعلم . وكذلك الجملة من الشرط والجزاء ، مثل : ظننت زيداً إنْ يعلمْ يتقدمْ .

ومثال الظروف : ظننت زيداً عندك ، أو : في دارك . فهذا الظرف وشبهه يتعلق باستقرار محذوف على ما أصلنا . وكذلك الحكم في باقي هذه الأفعال .

ومتى أدخلت « أنَّ » على هذه الأفعال فتحتها وسدت مسد المفعولين ، مثل : ظننت أنَّ عمراً قائمٌ ، وعلمت أنَّ زيداً قائمٌ . فإن أدخلت اللام في الخبر كسرت « إنّ » فقلت : علمت إنَّ زيداً لقائمٌ . لأن لام الابتداء لو كانت أولاً لمنعت الفعل أن يعمل فيما بعدها . وكذلك إذا دخلت في خبر إنَّ منعت الفعل من أن يعمل في إنَّ وعلقته عن العمل[1] إلا في التقدير . فإن أدخلت « انَّ » في المفعول الثاني نظرت ، فإن كان المفعول الأول عيناً كسرت « انّ » ، وإن كان معنى فتحت « انّ » . فمثال العين : ظننت زيداً إنهّ قائمٌ . ومثال المعنى : ظننت أمر زيد أنه قائم . لأن المفتوحة منسبكة انسباك المصدر ، والمعنى ظننت أمر زيدٍ قياماً ، فلو فتحتها مع العين لفسد المعنى[2] .

---

١ — في د : « وغلبته على العمل » ، وفي م : « وعاقته عن العمل » .

٢ — هذا من د ، وعبارة م شبيهة بها وهي : « لأن المفتوحة قد انسبكت انسباك المصدر ، والمعنى ظننت أمر زيد قياماً . فإن فتحتها مع العين فسد المعنى » . وعبارة الأصل سقيمة جداً وهي ؛ « لأن المفتوحة مضمنة منسبكة انسباك المصدر والمعنى فلو فتحتها مع العين لفسد المعنى » . وعبارة ك : « لأن المفتوحة تنسبك انسباك المصدر في المعنى فلو فتحتها مع العين لفسد المعنى » . وعبارة ل : « لأن المفتوحة مضمنة المصدر والمعنى فلو فتحتها مع العين لفسد المعنى » .

فإن أدخلت اللام كسرت مع العين وغير العين . فاعرف ذلك[1] .

* * *

[ثم قال الشيخ :] [2] وأما قولنا : « **ومنها نوع ثالث يتعدى إلى اثنين أيضاً فينصبهما. ويجوز الاقتصار على أحدهما . وهو كل ما ما كان المفعول الثاني فيه غير الأول ، مثل أعطيت زيداً درهماً ، وكسوت خالداً ثوباً ، وآتيت عمراً مالاً ، وأوليته خيراً . ويلحق بهذا استغفرت اللهَ ذنباً ، واخترت الرجالَ زيداً . ولا تُلغى هذه الأفعال عن العمل تقدمت معمولاتها أو توسطت أو تأخرت** » .

قال الشيخ رحمه الله [3] : فإن جملة الأمر أن هذا النوع لا يخلو من ثلاثة أقسام . إما أن يكون في أصله متعدياً إلى اثنين ، مثل : كسوت زيداً جبّة . أو يكون في أصله متعدياً إلى واحد ثم دخلت الهمزة فعدته إلى آخر ، مثل : أعطيت زيداً درهماً ، أصله من عَطَوتُ زيداً ، يقال [4] عطوت / إذا تناولت ، وعطوته ، إذا ناولته ، ثم أدخلت الهمزة فعديته إلى مفعول أخر على حدّ ضربت زيداً ، وأضربت زيداً عمراً ، أي جعلته يضربه . وكذلك أعطيت زيداً درهماً ، زيد مُعطَى ، وهو آخذ للدرهم . [٦٨]

ومنها ما يتعدى إلى واحد وإلى آخر بحرف جر ، ثم اتسع في حرف الجر بالحذف فتسلط الفعل على ذلك المفعول فنصبه ، مثل : استغفرت الله ذنباً ، واخترت الرجال عمراً ، أي من الرجال ، ومن ذنب . قال الله تعالى (واختار موسى قومه سبعين رجلاً)[5] . وقال الشاعر :

---

١ ـ في باقي النسخ : « فاعرف هذه الأصول » .

٢ ـ من م . وفي ك : « فصل . قال الشيخ رحمه الله » . وفي د : « ثم قال » . وفي ل : « قال الشيخ رضي الله عنه » .

٣ ـ في ل : « رضي الله عنه » .

٤ ـ في الأصل ، ك: « ويقال » ، وعبارة د ، ل : « أصله من عطوت زيداً إذا ناولته » .

٥ ـ الأعراف ، من الآية ١٥٥ .

استغفر الله ذنباً لست محصيـــه رَبَّ العباد إليه الوجهُ والعملُ [1]

وقال الآخر :

أمرتك الخيرَ فافعلْ ما أُمرت بـه فقد تركتك ذا مال وذا نَشَبِ [2]

أي أمرتك بالخير . وأما قول الشاعر :

أستغفر الله غفّارَ الذنـوب لمـــا قدمت من عمل لم يرضَهُ اللهُ [3]

فإن المفعول الثاني « من عمل » في موضع نصب متعلق باستغفر تعلق المفعول به. وإن جعلت « مِن » متعلقة بقدّمت لا باستغفر كان « لما قدمت » في موضع المفعول الثاني [4] .

فإذا كان كذلك فكل هذه الأقسام تتساوى في عمل الفعل في المفعولين . وإذا تساوت في العمل فيهما فإنها تعمل فيهما على كل وجه ، متقدمة عليهما ، أو متوسطة بينهما ، أو متأخرة عنهما . مثال الأول : أعطيت زيداً درهماً . ومثال الثاني : زيداً أعطيت درهماً . ومثال الثالث : زيداً درهماً أعطيت . وإنما لم يجـز الإلغاء في هذا كله كما جاز فيما تقدم لأنه ليس يبقى بعد الإلغاء كلام تام ، لأن زيداً ليس بالدرهم ، ولا الدرهم بزيدٍ . وإنما تلغى إذا بقي ماله معنى ، وليس

---

١ – في ك : « إليه القول والعمل » . والبيت من شواهد سيبويه ١/١٧ ، والمبرد في المقتضب ٢/٣٢١ ، وابن يعيش ٧/٦٣ ، ٨/٥١ ، والأشموني ١/٢٠١ ، وغيرهم . وقائـله مجهول . قـال البغدادي في الخزانه (١/٤٨٦) : « وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها » .

٢ – من شواهد سيبويه ١/١٧ ، والمبرد في المقتضب ٢/٣٦ ، ٨٦ ، ٣٢١ . وابن يعيش ٨/٥٠ ، وابـن هشام في المغني ١/٣١٥ . وفي نسبة البيت خلاف ، فينسب إلى عمرو بن معد يكرب ، وإلى أعشى طرود ، وإلى غيرهما . انظر الخزانة : ١/١٦٤–١٦٧ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي : ٧٢٧ ، والمؤتلف والمختلف : ١٦ حيث ذكر أنه وجد البيت في أشعار سليم لأعشى طرود .

هذا ، والرواية في ك : « وذا نسب » بالسين المهملة ، وهي رواية أبي علي الهجري في نوادره . والنشب بالمعجمة كل ما يُملك ، وقيل : النشب : المال الأصيل الثابت كالعقار ، مأخوذ من نشب الشيْ إذا ثبت في موضعه . انظر الخزانة ، واللسان (نشب) .

٣ – لم أجد هذا الشاهد في المصادر التي بين يدي .

٤ – لم يرد في م إلا شاهد واحد من الثلاثه ، وجاءت العبارة كالتالي : « قال الله تعالى (واختار موسى قومه سبعين رجلاً) ، وقال الشاعر :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب

أي أمرتك بالخير . فإذا كان كذلك فكل هذه الأقسام . . . الخ ى.

لهذا معنى ، [فلذلك لم يجز][1] . ومن ها هنا ساغ الاقتصار على أحد المفعولين . أما على الأول فتقول : أعطيت زيداً ، وأما على الثاني فتقول : أعطيت درهماً ، لأنه لما لم يلزم الجمع بينهما قبل دخول العامل عليهما لم يلزم الجمع بينهما بعد دخول العامل عليهما لزوم ما أصله المبتدأ والخبر[2] . وقد يجوز حذفهما جميعاً ، فتقول : أعطيت . فمتى حذفتهما جميعاً فهو غاية في الإبهام . ومتى ذكرتهما جميعاً فهو غاية في البيان . ومتى اقتصرت على أحدهما فهو توسط في البيان . وذلك كله بحسب ما تدل عليه القرائن . وفي كتاب الله[3] سبحانه (إنّا أعطيناك الكوثر)[4] ، فالمفعولان مذكوران . وفيه (وآتينا داود زبورا)[5] ، فالمفعولان أيضا مذكوران . وفيه[6] (وارزقوهم فيها واكسوهم)[7] . فأحد مفعولي الكسوة والرزق محذوف ، أي اكسوهم مما تلبسون وارزقوهم مما تتناولون[8] . وفيه (فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفّارا)[9] فأحد المفعولين محذوف تقديره استغفروه ذنوبكم[10]. وفيه (واستغفره إنه كان توّابا)[11] ، على هذا الحكم أيضا . فأما قوله تعالى (ومن يُؤت الحكمةَ فقد أوتي خيراً كثيراً)[12]، فيؤت ههنا فيه ذكر مفعوليه جميعاً ، لأن المفعول الأول كان منصوباً ولكنه قام مقام الفاعل

---

١ – من د ، م .

٢ – في الأصل : « لأنه لما لم يلزم الجمع بينهما قبل دخول العامل عليهما لزوم ما أصله المبتدأ والخبر لم يلزم الجمع بينهما بعد دخول العامل عليهما » . وما أثبت من النسخ الأخرى .

٣ – في الأصل : « ما يدل عليه القرآن في كتاب الله » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٤ – الكوثر ١ .

٥ – النساء ، من الآيه ١٦٣ .

٦ – بعد هذه الكلمة يبدأ خرم في نسخة ك سببه ضياع ورقة واحدة من المخطوط .

٧ – النساء ، من الآيه ٥ .

٨ – هذا من ل . وفي الأصل : « فأحد مفعولي الكسوة والرزق . أي فاكسوهم مما تلبسون وارزقوهم مما تتناولون » . وفي د ، م : « فأحد مفعولي الكسوة محذوف أي واكسوهم (وفي د فاكسوهم) مما تلبسون وارزقوهم مما تتناولون » .

٩ – نوح ، الآية ١٠ .

١٠ – في م : « فأحد المفعولين محذوف أي استغفروا ربكم ذنوبكم » .

١١ – النصر ، من الآية ٣ .

١٢ – البقرة ، من الآية ٢٦٩ .

فارتفع واستتر ، والأصل : ومن آتاه الله الحكمة فقد آتاه خيراً كثيراً . فاعرف ذلك وقس عليه [النظير] [١] فإنه باب كثير المقال [٢] .

* * *

[ثم قال الشيخ] [٣] : « **ومنها نوع رابع ، يتعدى إلى ثلاثة [مفعولين] فينصبها ، وهي سبعة أفعال : أَعلم ، وأرى ، ونَبّأ ، وأَنبأ ، وأَخبر ، وخَبّر ، وحدَّث . تقول : أعلمت زيداً عمراً قائماً ، وكذلك الباقي . وهي عاملة أبداً تقدمت مفعولاتها أو توسطت أو تأخرت . ويقع موقع المفعول الثالث كل ما جاز أن يقع موقع المفعول الثاني من مفعولي « ظننت وأخواتها » ، مثل أعلمت زيداً عمراً قائماً ، وأعلمت زيداً عمراً قام أبوه ، وأعلمت زيداً عمراً أبوه قائم ، وأعلمت زيداً عمراً في الدار . وكذلك الباقي** » .

قال الشيخ رحمه الله [٤] : **وجملة الأمر أن هذه السبعة أصلها مما يتعدى إلى اثنين . فلما دخلت الهمزة في أعلم وأنبأ وأرى وأخبر والتضعيف في نبأ وخبّر وحدّث** عدته إلى آخر فصار [٥] يتعدى إلى ثلاثة ، ولما تعدّى إلى ثلاثة لم يجز أن تلغى هذه الأفعال عن العمل ، لأنه لو ألغيت عن العمل في حال توسطها أو تأخرها لبقيت الأسماء [٦] لا معنى لذكرها ، ولا فائدة في اجتماعها . ألا ترى أنك لو قلت / [٦٩] « زيدٌ عمرٌو قائمٌ » لم يكن كلاماً [٧] ، لأن الأول ليس بالثاني ، ولا الثاني بالأول .

---

١ - من ل ، م .
٢ - في د : « فإنه باب كبير » ، ولم تنقط كلمة كبير . وفي أصل م : « فإنه باب كبير » ثم كتب في الهامش : « كثـير » .
٣ - من م ، وفي د : « ثم قال » .
٤ - في ل : « رضي الله عنه » .
٥ - هذا من م . وفي الأصل : « فأدخلت الهمزة والتضعيف في أعلم وأرى وأنبأ عدته الى آخر فصار . . . ». وفي د : « فلما دخلت الهمزة في أعلم وأرى وأخبر وأنبأ والتضعيف في نبّأ وخبّر وحدّث صار . . . » . وفي ل : « فلما أدخلت الهمزة والتضعيف في أعلم وأنبأ وأرى ، إلى حدث صار . . . » .
٦ - في الأصل : « لبقيت اسماً » ، وما أثبت من باقي النسخ .
٧ - في م : « لم يكن كلاماً مفيداً » .

وشرط الفعل الملغي عن العمل أن يكون للأسماء بعد إلغائه معنى يتحصّل [1]، وهذا معدوم [ههنا] [2] ، فلذلك وجب إعمال هذه الأفعال على كل حال تقدمت أو توسطت أو تأخرت .

فأما المفعولان الأخيران فعلى أحكام المفعولين الأولين في باب « ظننت » [3]، لأنهما اللذان كانا مفعولين لباب « علمت » ، ولا يجوز الاقتصار على الثالث دون الثاني ، ولا على الثاني دون الثالث [4] .

فأما الأول ففيه خلاف ، فمن الناس من يجيز الاقتصار عليه ويحذف المفعولين جميعاً كما جاز حذفهما جميعاً في باب « علمت » . ومن الناس من لا يجيز الاقتصار عليه ويوجب الإتيان بالمفعولين الباقيين معه ، وهو المذهب [الصحيح] [5]. وعليه [6] قولهم : أعلم الله النبيَّ الصلاة خمساً ، فأعلم يقتضي معلِما ومعلَما وشيئاً أُعلم . فالفائدة متعلقة [7] بالجملة الثانية . فلذلك كان الأجود الإتيان بالمفعولات الثلاثة .

فأما « أنَّ » فلا تدخل في هذا الباب على المفعول الأول ، لا يجوز أعلمت أنَّ زيداً عمرو قائم [8] ، لأنها لا تسد مسدّ الثلاثة المفعولات [9] ، ولأن الأسماء التي في خبرها غير مؤتلفة المعنى ، ألا ترى أن خبر « أنّ » هو اسمها في المعنى . فإذا لم يجز أن تدخل على المفعول الأول جاز أن تدخل على المفعول الثاني . وإذا

---

١ – هذا من د ، م . وفي الأصل : « أن يكون للاسم الملغي بعد العمل معنى يتحصل » . وفي ل : « أن يكون للاسم بعد إلغائه معنى يخص » ، وهو تحريف .

٢ – من د .

٣ – في د ، ل ، م : « في باب علمت » . . وكلاهما صحيح فعلمت وظننت من باب واحد .

٤ – في د : « ولا يجوز الاقتصار على الأول دون الثاني ولا على الثاني دون الأول » . ويبدو أن المراد بالأول هو الأول من الاثنين الأخيرين ، وبالثاني هو الثاني من الاثنين الأخيرين .

٥ – من د ، م .

٦ – هنا ينتهي خرم نسخة ك المذكور قبل ثلاث صفحات .

٧ – في الأصل : « وشيئاً معلوماً فالجملة متعلقة » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٨ – في الأصل : « أعلمت أن زيداً عمراً قائم » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٩ – في ك : « ثلاثِ مفعولاتٍ » ، وفي د ، ل ، م : « ثلاثة مفعولين » .

دخلت كانت مفتوحة كقولك : أعلمت زيداً أنَّ عمراً قائم ، فسدت باسمها وخبرها مسدّ المفعولين الباقيين . فإن دخلت على المفعول الثالث كانت مكسورة مثل : أعلمت زيداً عمراً إنه قائم ، كما كانت في باب « علمت » . لأنه موضع يقع فيه المفرد والجملــــة .

والكلام في باقي هذه الأفعال كالكلام في « أعلمت » لاشتراك الكل في التعدى إلى ثلاثة مفعولين . ويجوز أن تعديها إلى مصادرها المخصوصة بها مثل : أعلمت زيداً عمراً قائماً إعلاماً ، فلا خلاف أن « إعلاماً » مصدر منصوب [1] بأعلم . فإن قلت : أعلمت زيداً عمراً قائماً علْماً . ففيه خلاف . منهم من يقول انتصابه باضمار فعل آخر كأنه قال : فَعَلِمَ علْماً [2] ، لأن العلم مصدر لفعل ثلاثي ، والإعلام مصدر لفعل رباعي ، فلم يجر مجراه . ومنهم من يقول : تُجريه في النصب مجراه وتجعله مصدراً قد حذفت زوائده ، كما قال الشاعر :

[أكفراً بعد ردّ الموت عنّي]   وبعد عطائِكَ المائةَ الرِّتاعا [3]

أي بعد إعطائك .

* * *

[ثم قال الشيخ رحمه الله] [4] وأما قولنا : « **ومنها نوع خامس يتعدى إلى مفعول واحد فينصبه ، وهي أفعال الحواس الخمس وما جرى مجراها ، مثل : أبصرت زيداً ، وشممت الريحانَ . وذقت الطعامَ ، ولمست الثوبَ ، وسمعت القراءةَ ، ولا تلغى [هذه الأفعال]** [5] **عن العمل تقدّم معمولها أو تأخّر** » .

فجملة الأمر أن هذا النوع الخامس المتعدي إلى واحد إنما تعدّى إلى واحد

---

١ - في د : « مصدر مخصوص منصوب » .
٢ - في ل ، م : « يعلم علماً » .
٣ - في م : «كما قال النابغة الذبياني » ، وصدر البيت من م . وهو من شواهد الرضي ١٩٨/٢ ، وابن عقيل ٩٩/٢ ، والأشموني ٣٣٦/٢ . وما جاء في م من أن البيت للنابغة غلط مقحم على الكتاب ، ولعله من إضافات أحد القرّاء . وصاحب البيت القطامي كما في اللسان (عطا) ، والخزانة ٤٤٢/٣ ، والعيني ٥٠٥/٣ ، من قصيدة يمدح بها زُفَر بن الحارث الكلابي في ديوانه ص ٤١ .
٤ - من ل . وفي ك : «ثم قال » . وفي م : « ثم قال الشيخ » .
٥ - من د ، م .

لأن معناه لا يقتضي إلا واحداً . ألا ترى أن الإبصار يقتضي مُبْصَراً ، والشمَّ يقتضي مشموماً ، والذوق يقتضي مَذُوقاً ، واللمس يقتضي ملموساً ، والسمع يقتضي مسموعاً . ولما اقتضى مسموعاً لم يجز أن يقال سمعت زيداً ، لأن زيداً ليس مما يسمع، فتحتاج أن تقول : سمعت قراءة زيدٍ ، لأن القراءة مسموعة .

فإن قيل : فإن الله تعالى يقول : (هل يسمعونكم إذ تدعون) [1] ، فقد عداه الى الكاف والميم التي هي للمخاطبين ، وليسوا بمسموعين .

قيل : فيه وجهان ، أحدهما أنه على حذف مضاف ، كأنه قال : هل يسمعون دعاءكم إذ تدعون ، فحُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه . والوجه الثاني : أن الظرف من قوله « إذ تدعون » لما كان مضافاً إلى « تدعون » كان فيه ما يسدّ ذلك المسد من المفعول المسموع [2] .

وأما قوله سبحانه (إنْ تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم) [3] . فلا إشكال فيه ، لأن مفعول « لا يسمعوا » هو « دعاءكمْ » ، ومفعول « لو سمعوا » محذوف ، أي : ولو سمعوا دعاءكم ما استجابوا لكم . لأن هذه الأفعال كلها تتعدى إلى مفعول واحد ويجوز أن يحذف ذلك المفعول اختصاراً [4] ، وخاصة إذا دلّ الدليل عليه .

وهذه الأفعال مع جوار حذف مفعولاتها لا يجوز إلغاؤها عن العمل لأنه لا يستقل بالمفرد كلام . ولو قلت : الطعامُ ذقتُ ، على طريق الإلغاء لم يجز حتى تبرز / الضمير فتقول « ذقته » [5] . فإن جعلته خبر الإبتداء وقدرت الهاء فقلت : الطعامُ ذقتُ [6] ، فما ألغيت [ذقت] لأنك قد أعملته في ضمير الطعام . فإن [٧٠]

---

١ - الشعراء ، من الآيه ٧٢ .

٢ - قال ابن الأنباري في البيان : ٢١٤/٢ : « تقديره ، هل يسمعون دعاءكم إذ تدعون فحذف المضاف . وقيل تقديره : هل يسمعونكم تدعون إذ تدعون » . وانظر البحر المحيط ٢٣/٧ .

٣ - فاطر من الآية ١٤ .

٤ - ك ، م : « لأن هذه الأفعال وكل مايتعدي إلى مفعول واحد يجوز أن يحذف ذلك المفعول اختصاراً » .

٥ - لم تر د في ك ، د ، م عباره : « حتى تبرز الضمير فتقول ذقته » .

٦ - هذا من ل . وفي الأصل : « وقدرت الهاء ثم ألغيت فقلت الطعام ذقته » ، وهو تحريف . وفي ك ، د : « وقدرت الهاء فقلت الطعام ذقته » . وهو تحريف أيضاً . وفي م : « وقدرت الهاء كأنك قلت الطعام

قلت الطعامُ ذِيق ، فليس هناك مفعول منصوب ، إنما هناك ضمير مفعول قام مقام الفاعل ، مرفوع[1] ، كأنك قلت : « الطعامُ ذِيقَ هو » ، بمنزلة[2] الطعام مَذُوقٌ . ولو أتيت باسم الفاعل عوض « ذقت » خبراً عن « الطعام » لم يجز أن تقول : الطعامُ ذائقُهُ ، حتى تبرز الضمير فتقول : الطعامُ ذائقُه أنا ، لأن اسم الفاعل قد جرى على غير من هو له فصار خبراً عن الطعام ، والفعل للمتكلم فوجب إبراز الضمير ، وأن تقول : الطعام ذائقه أنا .

وكذلك بقية [هذه][3] المسائل إذا رتبتها هذا الترتيب كان حكمها هـذا الحكم ، مثل : زيدٌ أبصرته ، وزيد مبصره أنا ، [وزيد أُبصر][4] ، وزيد مبصَرٌ . والريحانُ شممته ، والريحان شامُّه أنا ، والريحان شُمَّ ، لما لم يسم فاعله ، والريحان مشمومٌ . والثوبُ لمسته ، والثوب لامسه أنا ، والثوب ملموسٌ ، والثوب لُمس . والقراءة سمعتها ، والقراءة سامعها أنا ، والقراءة مسموعةٌ ، والقراءة سُمِعتْ . فاعرفه .

وكل ما يأتي من معاني[5] هذه الأفعال [التي][6] للحواس الخمس يجري مجراها إذا كان في معناها .

* * *

فأما قولنا[7] : « **ومنها نوع سادس يتعدى بواسطة من حرف جرّ أو غيره** ،

← ذقته » وهو صحيح . انظر الرضي ١/٩١-٩٢ . قال ابن يعيش (٢/٣٠) : « فاذا قلت : زيداً ضربته فإنه يجوز في زيد وما كان مثله أبداً وجهان الرفع والنصب . فالرفع بالابتداء ، والجملة بعده الخبر . وجاز رفعه لاشتغال الفعل عنه بضميره وهو الهاء في ضربته . ولولا الهاء لم يجز رفعه لوقوع الفعل عليه . فإن حذفت الهاء وأنت تريدها فقلت : زيدٌ ضربتُ جاز عند البصريين على ضعف لأن الهاء وإن كانت محذوفة فهي في حكم المنطوق بها » .

١ — في ك ، ل : « مقام فاعل مرفوع » .

٢ — في الأصل ، م ، ل : « الطعام ذيق فهو بمنزلة . . . » ، والتصويب من ك . وعبارة د مختصرة كالتالي : « فإن قلت الطعام ذيق فهو بمنزلة الطعام مذوق » .

٣ — من د .

٤ — من م .

٥ — في ك : « في معاني » .

٦ — من م . وفي ك : « الأفعال الخمس » ، وفي د : « الأفعال التي هي الحواس الخمس » .

٧ — في ل : « قال الشيخ رضي الله عنه : ومنها . . . » . وفي د ، ك ، م : « ثم قال : ومنها . . . » .

مثل : مررت بزيد ، ونزلت على عمرو . فهذا مفعول مجرور في لفظه ، منصوب في تقديره . يدلك على ذلك أنه يجوز أن تعطف عليه بالمنصوب والمجرور فتقول : مررت بزيد وعمرو وعمراً . ويلحق بهذا ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف جر ، مثل : شكرت زيداً ، وشكرت له . وكِلْته ، وكلت له . ووزنته ، ووزنت له . ورجعته ورجعت إليه » .

قال الشيخ رحمه الله : وجملة الأمر أن الفعل يتعدى تارة بنفسه ، وتارة بغيره ، بحسب قوته وضعفه ودلالة وضعه . فالمتعدي بنفسه قد تقدم ذكره . والذي يتعدى بواسطة ، فجملة الوسائط ثلاث[1] . واسطة مقدمة في أول الفعل كالهمزة من قولك : قام زيد ، وأقمت زيداً ، وخرج عمرو ، وأخرجته . وواسطة في وسط [الفعل] ، وهو التضعيف ، مثل فرِح زيد ، وفرّحته أنا ، وحزن زيد ، وحزّنته . وواسطة من بعده كحروف الجر . نحو مررت بزيد ، ونزلت على عمرو . كل واحد من هذه يعدّي الفعل ، إلا أن تعديته بحرف جرّ تعدية إضافة ، فلذلك كان مجروراً . وتعديته بالهمزة[2] أو التضعيف تعديةِ بِنْية ، فلذلك كان المعمول منصوباً . ولذلك لا يجوز أن تجمع بين الهمزة وحرف الجر ، لا يجوز : أَمررت بزيد ، ولا : أَنزلت على عمرو ، إلا أن تأتي بكلام يقتضيه[3] فتقول : أَمررت فلاناً بزيدٍ ، وأَنزلت فلاناً على عمرو . فإن حذفت ذلك وأنت تريده لم يمتنـع .

وكذلك إذا حذفت الجار والمجرور ، وبقّيت المنصوب لم يمتنع ، فقلت : أَمررت زيداً . فأما الجمع بين الهمزة والتضعيف فلا يجوز بحال لأن الهمزة تقتضي وزن « أَفْعَلَ » ، والتضعيف يقتضي وزن « فَعَّلَ » فلا يجتمعان لاختلاف البناءين :

فقد ظهر لك بهذا أنَّ الجارّ والمجرور في « مررت بزيد » في موضع نصب

---

١ — في الأصل : « ثلاثة » ، وما أثبت من باقي النسخ .

٢ — في ك : « إلا أن تعديه بحرف الجر تعدي إضافة فلذلك كان مجروراً وتعديه بالهمزة . . » ولكن الناسخ وضع علامة الحاق بعد (إلا أن) وكتب في الهامش « تعديته بحرف إضافة تعدية إعراب ، خ » . وحروف الإضافة هي حروف الجر سميت بذلك لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها (ابن يعيش ٨/٧) . وحرف الخاء إشارة إلى أن العبارة من نسخة أخرى قابل عليها الناسخ نسخته .

٣ — من ك ، د ، م . وفي الأصل : « إلا أن تومي إلى كلام يقتضيه » . وفي ل : « إلا أن يكون كلاماً يقتضيه » .

لأنه في مقابلة « أمررت زيداً » ، أي جعلته يمرّ بغيره . وإذا كان في مقابلته فقد صارت حروف الجر بمنزلة الجزء من الاسم تارة بحكم الإضافة ، وبمنزلة الجزء من الفعل تارة بحكم النصب مع الهمزة . فلذلك جاز الجر والنصب في قولك : مررت بزيدٍ وعمروٍ ، وعمراً . فإن بنيت الفعل لما لم يسمّ فاعله قلت : مُرَّ بزيدٍ وعمرٍو ، وإن شئت نصبت فقلت : مُرَّ بزيدٍ وعمراً[1] ، لأن المرفوع في بناء ما لم يسم فاعله منصوب في المعنى إذ[2] كان أصله أن يكون مفعولاً . ومثلـه : نزلت على عمرو وخالدٍ وخالداً ، ونُزل على عمرٍو وخالدٍ وخالداً[3] .

فأما الفعل الملحق بهذا وهو شكرت زيداً وشكرت له فموقوف على السماع وفيه مذهبان . من الناس من يقول إن الأصل الجر ، ثم حذف الجار فتعدى الفعل فنصب . ومنهم من يقول : هما لغتان بمعنى واحد ، لغة قوم يُعدون هذا الفعـل بواسطة ، ولغة لآخرين يعدّونه بنفسه . وفي كتاب الله تعالى الأمران . [قال الله تعالى][4] : (أن اشكر لي ولوالديك)[5] . وقال في موضع آخر : (واشكروا لي ولا تكفرون)[6] . وقال تعالى : (وإذا كالُوهم أو وَزنوهم يُخسِرون)[7] ، / [٧١] أي كالوا لهم ، ووزنوا لهم . فأما قوله [سبحانه وتعالى] : (فأَوفِ لنا الكيلَ)[8] ، فلا يصح أن يكون « لنا » متعلقاً بالكيل ، على حد « كِلْ لنا » لأن الكيل مصدر ، والمصدر لا يتقدم عليه ما كان في صلته . وإنما « لنا » متعلق بأوف تعلق المفعول به ، أو تعلّق الصفة بموصوف محذوف ، أي : أوف إيفاءً لنا ، أو تعلق الأحوال ،

---

١ - في ك ، م ، د : « وإن شئت رفعت (في ك رفعته) فقلت مُرَّ بزيد وعمرٌو » ، وانظر في العطف على المحل مغني اللبيب ٢/٤٧٣ .
٢ - من ك ، وفي باقي النسخ « إذا » .
٣ - في ك ، د ، م : « ونُزل على عمرو وخالدٍ وخالدٌ » ، برفع خالد الثاني ، وفي ل : « ونُزل على عمرٍو وخالدٍ وخالدٌ وخالداً » .
٤ - من ك ، م . وفي د ، ل : « وفي كتاب الله تعالى أن اشكر لي ولوالديك » .
٥ - لقمان ، من الآية ١٤ .
٦ - البقرة ، من الآية ١٥٢ .
٧ - المطففين ، الآية ٣ .
٨ - يوسف ، من الآية ٨٨ .

أي : مُتَمِّما لنا . أو تكون اللام زائدة على حدّ (رَدِفَ لَكُمْ) [1]. فاعرف ذلك .

وأما قولنا[2] : « **ومنها نوع سابع يبنى لما لم يسمّ فاعله ، وهو ما كان من صحيح الأفعال أوله مضموماً ، وما قبل آخره مكسوراً مع الماضي ومفتوحاً مع المستقبل ، مثل : قد عُلم زيدٌ قائماً ، وأُعطي زيدٌ درهماً ، وأُعلم زيدٌ عمراً قائماً ، وأُبصر زيدٌ ، ونزل على عمرو** » .

[قال الشيخ رحمه الله] [3] : فجملة الأمر أن الأصل في هذا الباب أن يكون مبنياً للفاعل لأنه البيان التام ، وإنما يعدل عنه إلى هذا الباب لأحد خمسة أشياء . إما للمخافة من ذكر الفاعل ، وإما لجلالته ، وإما لخساسته ، وإما للجهالة به [4] ، وإما للاختصار والإيجاز . فالمخافة من مثل قولك : قُتل فلانٌ ، فلا تذكر قاتله مخافة أن تؤخذ عليك بذلك شهادة أو لَطْخَة [5] أو غير ذلك . والجلالة من مثل قولك : قُتل الجليلُ ، وقاتله خسيس . أو قُتل الخسيسُ ، وقاتله جليل . أو قُتل فلانٌ ، وأنت غير عارف بمن قتله . او لا يكون قصدك شيئاً من ذلك كله وإنما هو اختصار ، كما تقول : قيل كذا وكذا ، وأنت تعلم قائله .

وهذا الاختصار يشتمل على ثلاثة أشياء . حذف الفاعل ، وإقامة المفعول مقامه ، ونقل الفعل من صيغة إلى صيغة . فلما حذفت الفاعل وأقمت المفعول مقامه فقد وجب أن تكون مفعولات هذا الباب أنقص رتبة مما يتعدى إليه الفعل المتعدي ، لأنه قد قام المفعول مقام الفاعل . فيصير باب « ضَربَ » المتعدى في باب « ضُرِبَ » غير متعد . ويصير باب « أعطيت » يتعدى إلى مفعول واحد ، وباب « أعلمت » يتعدى إلى اثنين . وباب ما لا يتعدى لا يجوز دخوله في هذا الباب من نحو « قام » و « قعد » لأنه لم يبق معه ما يقوم مقام الفاعل . فإن عديته

١ – النمل ، من الآية ٧٢ وهي (قُلْ عسى أن يكون رَدِفَ لكم بعضُ الذي تستعجلون) ، وردف الأمر القومَ أي دهمهم

٢ – في ك ، م : « ثم قال » .

٣ – من ك ، د ، م .

٤ – في الأصل : « أو خساسته أو الجهالة به » . وما أثبت من باقي النسخ .

٥ – لُطِخَ فلان بشَرٍّ : رُمي به . ولطخت فلاناً بأمر قبيح : رميته به . وتلطّخ فلان بأمر قبيح تدنس به . وتلطخ بِشَرٍّ : فعله . أنظر تاج العروس (لطخ) .

بحرف جر جاز . وقد ذكر .

وصيغة هذا الفعل ، لا يخلو من أن يكون ثلاثياً [1] ، أو زائداً على الثلاثي . فإن كان ثلاثياً صحيحا ضُمَّ أوله وكسر ما قبل آخره ، مثل : ضُرِبَ . وإن زاد على الثلاثة – من رباعي أو خماسي بزيادة [2] ، أو سداسي بزيادة – ضم الأول وكسر ما قبل الآخر ، مثل : أُعطي ، وانطلق به ، واستخرج المال .

وهكذا الفعل إذا كان مضاعفاً إلا أن الكسرة تزول لأجل الإدغام ، مثل : قد شُدَّ ومُدَّ ، وقد كان أصله شُدِدَ ومُدِدَ . وقد اشتُدَّ عليه ، أصله : اشتُدِدَ [عليه] .

وإذا كان معتلاً لم يخل الاعتلال أن يكون من أوله أو من وسطه أو من آخره . فإن كان من أوله مثل : وعد و وزن ، جاز فيه وجهان : وُعد وأُعد ، و وُزن وأُزن . وقد قرئ بالأمرين جميعاً [3] (وإذا الرسل أُقِّتَتْ) [4] و (وُقِّتَتْ) . فحجة من قرأ بالواو تمسكه بالأصل ، وحجة من همز استثقال الضمة على الواو فقلبها همزة .

والمعتل العين مثل قال وباع ، ونحو شاء وجاء [5] وخاف وطاب وغاض ، فهذا في بنات الواو منه ثلاثة أعمال [6] ، حذف الضمة من أوله ، ونقل الكسرة من عينه إلى فائه ، وقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها . وذلك قولك : قِيل ، وسِيءَ . أصله قُولَ ، حذفت الضمة من القاف ، ونقلت إليها كسرة الواو ، ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، فصار قيل . وفي هذه الحركة ثلاث لغات . إخلاص الكسرة كقراءة الجماعة . وأما الكسائي ومن تابعه فإنهم يشمّون الكسرة صوت الضمة

١– في م : « وصيغة بناء هذا الفعل لا يخلو من أن يكون الفعل ثلاثياً صحيحاً » . وفي ل : « وصيغة هذا الفعل لا يخلو أن يكون هذا الفعل ثلاثياً » .

٢– عبارة د مختصرة كالتالي : « وصيغة هذا الفعل لا يخلو أن يكون ثلاثياً ، أو زائداً على الثلاثة من رباعي أو خماسي بزيادة . . . الخ » ، وفيها سقط واضح .

٣– في د : « بالأمرين جميعا مثل . . . » ، وفي ل : « بالأمرين جميعاً ، ومنه . . . » .

٤– المرسلات ١١ ، وقد تقدم الكلام عليها في ص ٩٧ من الجزء الأول .

٥– في ك ، د ، م : « ونحوه وجاء وشاء » .

٦– في الأصل : « فهذا في بنات الواو وفيه ثلاثة أوجه » ، وفي د : « فهذا في بنات الواو فيه ثلاثة أعمال » ، وما أثبت من ك ، م ، ل .

حرصاً على البيان . واللغة الثالثة [1] إخلاص الضم ، وهو أن يقول القائل : قُول القول ، وبُوع المتاع ، وأنشد ابن الأعرابي [2] :

ليتَ وما ينفع ليتَ ليتُ ليتَ زماناً بُوع فاشتريتُ [3]

[ويروي :

ليتَ وما ينفع نفساً ليتُ ليتَ شباباً بوع فاشتريتُ] [4]

وهذا ترجع فيه الياء من « قيل » إلى أصلها ، وترجع الياء من « بيع » إلى غـــير أصلها .

فإن قيل : فهل الضمّ فيمن أَشَمَّ مُدخَل على الكسر أم الكسر مدخل على الضمّ ؟

قيل : الضمّ مدخل على الكسر [5] ، لأن الضمّ الأصل وقد ذهب بالجملـة وخلفته الكسرة حتى صار بوزن فيل وديك / ونحوه من الأسماء ، وبطل حكم [٧٢] الضم [6] . **فمن أشمّ فإنما أشمّ الكسرةَ الضمَّ [7] الذي كان حذف ليدل على بيان الأصل الذي كان قبل دخول الكسرة .**

---

١ — في ك : « واللغة الثانية » ، وهو خطأ لأن اللغة الثانية مضت عند الكلام على قراءة الكسائي .

٢ — « وأنشد ابن الأعرابي » ، والرجز بروايتيه ساقط من د .

٣ — رواية ك :

ليت وما ينفع ليتُ ليتا ليت شباباً بوع فاشتريتا

ورواية م :

ليت وما ينفع ليتا ليتُ ليت شباباً بوع فاشتريت

وهو من شواهد ابن يعيش : ٧٠/٧ ، وابن عقيل : ٥٠٣/١ ، وابن هشام في المغنى : ٣٩٣/٢ ، والأشموني : ١٨١/١ . وينسب الرجز لرؤبة بن العجاج . (انظر العيني : ٥٢٤/٢) ، وقبله :

مالي إذا أجذبها صأيتُ أكبر قد عالني أم بيت

ولم يرد في ديوان رؤبة ، وأورده ناشر الديوان في الملحقات ١٧٠ .

٤ — هذه الإضافة ملحقة في هامش الأصل ، ولم ترد في باقي النسخ .

٥ — في الأصل : « بل الكسر مدخل على الضم » . وما أثبت من باقي النسخ . وقد ورد في هامش ك ما يلي : « فقل بل الكسر مدخل على الضم لأن الضمَّ الأصلُ قد ذهب بالجملة وخلفته الكسرة حتى صار قيل بوزن . . . من أخرى » .

٦ — في ك : «إلا أن الضم الأصل وقد ذهب بالجملة حتى صار قيل بوزن ديك وبطل حكم الضم » .

٧ — في الأصل « بالضم » . وفي ك ، م : « فمن أشم فإنما أشم الكسرة الضم الذي كان حذف ليدل على بناء الأصل » . وفي د ، ل : « فمن أشم فإنما أشم الضمة التي كانت حذفت ليدل على الأصل » .

وإن كان الفعل معتل اللام مثل : دعا وغزا ، فليس فيه إذا بني لما لم يسم فاعله إلا قلب الألف ياء لانكسار ما قبلها ، فتقول : دُعِيَ وغُزِيَ ، [وكان أصله دُعِوَ وغُزِوَ] ولكنها انقلبت ياء لانكسار ما قبلها ، فكان فيه عملان ، إعادة الألف إلى الواو ، ثم قلب الواو ياء . ولو كان من ذوات الياء مثل : رمى وجرى لكان فيه عمل واحد ، وهو إعادة الألف إلى الياء لانكسار ما قبلها .

فهذا كلام في تغيير أفعال هذا الباب . وكل ما كان منه مضاعفاً فإنه يبقى حاله مضاعفاً ، مثل : قد شُدَّ الثوبُ ، ومُدَّ الحبلُ . أصله مُدِدَ وشُدِدَ ، ولكنه سكن فأدغم لاجتماع المثلـين .

وجملة الأشياء[1] التي تقوم مقام الفاعل عند عدم المفعول أربعة . المفعول بحرف جرّ ، والظرف المتمكن من الزمان ، والظرف المتمكن من المكان ، والمصدر المخصص .

مثال المفعول بحرف الجر : سِيرَ بزيد ، وجِير على عمرٍو ، و وُشِيَ به . الجار والمجرور في موضع رفع لقيامه مقام الفاعل ، ولذلك لا يجوز تقديمه على الفعل ، لا تقول : بزيد سير ، وأنت قد أقمته مقام الفاعل لأن الفاعل لا يتقدم على فعله . فإن قلت : بزيد سير السيرُ ، جاز تقديمه لأنه هنا في موضع نصب . وإذا كان في موضـع نصب كـان مفعولاً والمفعـول يجـوز تقديمـه .

ومثال الظرف المتمكن من الزمان : سير يومان ، وليلتان ، وشهران ، وسنتان . وما أشبه ذلك .

ومثال الظرف المتمكن من المكان سير فرسخان ، وبَريدان ، وميلان ونحوه

---

١ - مزج المؤلف في هذا الموضع نص المقدمة بالشرح ، والنص المشروح ههنا قوله : « وجملة الأشياء التي يجوز أن تقام مقام الفاعل عند عدم المفعول به أربعة : المفعول به ، والظرف المتمكن من الزمان والظرف المتمكن من المكان ، والمصدر المخصص مثال ذلك : سير بزيد يومين فرسخين سيراً شديداً ، وإن شئت قلت : سير بزيد يومان فرسخين سيراً شديداً ، وإن شئت قلت : سير بزيد يومين فرسخان سيراً شديداً ، وإن شئت قلت : سير بزيد يومين فرسخين سيرٌ شديدٌ . وكل هذا إنما يجوز عند عدم المفعول به الذي قد تعدى الفعل إليه بنفسه . ولو قلت : سَيَّرْتُ زيداً يومين فرسخين سيراً شديداً لم يجز إذا بنيته لما لم يسمّ فاعله إلا رفع زيد وحده » . انظر المقدمة المحسبة ص ٤١ .

من ظروف الأمكنة المستقرة[1] . فإن كان مثل « عند » لم يجز إقامته مقام الفاعل لكونه غير متمكن .

ومثال المصدر المخصص سير سيرٌ شديدٌ ، ومُرّ مرورٌ حسنٌ ، وجير جورٌ عظيمٌ[2] .

فإن اجتمعت هذه المسائل الأربع في مسألة واحدة مثل : سير بزيد يومين فرسخين سيراً شديداً ، كنت مخيراً أيها شئت أقمته مقام الفاعل وتركت الباقي منصوباً على حاله . فإن أقمت « بزيد » قلت : سير بزيد فرسخين يومين سيراً شديداً ، فالجار والمجرور في موضع رفع قائماً مقام الفاعل ، و « يومين » منصوب نصب ظرف الزمان[3] ، و « فرسخين » منصوب نصب ظرف المكان ، و « سيراً شديداً » منصوب نصب المصدر . فلك أن تأتي بها كلها بعد « سير » ، ولك أن تأتي بها كلها قبل « سير » . فأما الذى أقمته مقام الفاعل فليس لك أن تقدمه على « سير » . فإن أقمت « اليومين » مقام الفاعل رفعتهما بالألف ونصبت ما سواهما . وإن أقمت « الفرسخين » مقام الفاعل رفعتهما بالألف ونصبت ما سواهما . وإن أقمت « سيراً شديداً » مقام الفاعل رفعتهما ونصبت ما سواهما[4] . فهذه أربعة أوجه .

فإن قلت : سيَّرتُ زيداً ، فعديته بالتضعيف ونصبت زيداً ، فليس الإ وجه واحد وهو إقامة زيد دون اليومين والفرسخين والمصدر لأنه مفعول به صريح ،ولا يقام مع المفعول به الصريح الذي قد تعدى الفعل إليه بنفسه غيره . فأما قراءة من قرأ (ويُخْرَجُ له يومَ القيامة كتاباً يلقاهُ منشورا)[5] فالذي قام مقام الفاعل المفعولُ

---

١ - في ك : « من الظروف المتمكنة » ، وفي باقي النسخ : « من ظروف الأمكنة المتمكنة » .

٢ - في م : « وجير على زيد جور عظيم » .

٣ - في الأصل : « نصب الظروف » ، وما أثبت من د ، ل . وفي ك ، م : « نصب ظروف الزمان » .

٤ - هذا من ك ، د . وفي الأصل : « فإن أقمت اليومين مقام الفاعل رفعتهما بالألف ونصبت ما سواهما . وإن أقمت سيراً شديداً مقام الفاعل نصبت ما سواهما ورفعتهما ، وكذلك تفعل بالفرسخين والمصدر » ، وهي عبارة غير صحيحة ، والصحيح ما جاء في ل وهو : « فإن أقمت اليومين مقام الفاعل رفعتهما بالألف ونصبت ما سواهما ، وكذلك تفعل بالفرسخين والمصدر » . وفي م : « فإن أقمت اليومين مقام الفاعل رفعتهما بالألف ونصبت ما سواهما ، وإن أقمت سيراً شديداً مقام الفاعل رفعتهما ونصبت ما سواهما . فهذه أربعة أوجه » ، وفي العبارة سقط واضح .

٥ - الإسراء ، من الآية ١٣ ، وهي (وكلَّ إنسان ألزمناه طائره في عنقه ونُخْرجُ له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشوراً) . ويُخرج بالبناء للمفعول قراءة أبي جعفر ، أنظر النشر : ٣٠٦/٢ ، والبحر المحيط : ١٥/٦ .

به لا مصدر ولا مفعول بحرف جرّ ، والتقدير : ويُخرج له عملُه يوم القيامة مكتوباً ، فكتاباً ينتصب [1] على الحال الواقعة موقع « مكتوب » ، فلذلك لا يجوز أن تقام الحال مقام الفاعل .

فإن قيل : فأين المفعول [2] الذي أقيم مقام الفاعل فيمن قرأ (ونخرج [3]) مذكور [4] ؟ قيل : قد كان محذوفاً في قراءة الجماعة (ونُخْرِجُ له يوم القيامة كتاباً) ، أي : نخرج له عملَه مكتوباً ، لأن المفعول فضله ، والفضلات تحذف فالذي أقيم مقام الفاعل فيمن قرأ (ويُخْرَجُ) هو ذلك المفعول الذي كان منصوباً محذوفا .

وأما قراءة من قرأ (لِيُجْزَى قوماً بما كانوا يكسبون) [5] فإنها مشكلة جداً ، لأنه أقام المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به وهو القوم . والتقدير لِيُجزى الجزاءُ قوماً . وقد جاء في الشعر من هذا قول القائل :

فلو ولدتْ قُفيرة جِرْوَ كلبٍ لَسُبَّ بذلك الجروِ الكلابا [6]

[٧٣] / أي لَسُبَّ السَّبُّ . وحقه أن يرفع « الكلاب » ، ولكنه قد حمل « الكلاب » على أنه منصوب بـ « ولدت » ، ويكون « جرو كلب » نداء ، كأنه قال : ولـو ولدت قفيرة الكلابَ يا جروَ كلبٍ لَسُبَّ السبُّ بذلك الجرو . وليس من الأصل المقدم لأنه [7] لا يقام مع وجود المفعول به الصريح مصدر ولا غيره .

---

١ - من ك ، د ، م . وفي الأصل ، ل : « مكتوباً كتاباً ، فكتاباً ينتصب » .

٢ - في ك : « فإنّ المفعول » . وفي ل : « فأين العمل » .

٣ - عبارة « فيمن قرأ ونخرج » من الأصل ، ولم ترد في باقي النسخ .

٤ - في الأصل ، ل ، د : « مذكوراً » .

٥ - الجاثية ، من الآية ١٤ . والقراءة المذكورة قراءة أبي جعفر ورويت عن عاصم . انظر النشر : ٣٧٢/٢ ، والبحر المحيط : ٤٥/٨ .

٦ - ابن يعيش : ٧٥/٧ ، والرضي : ٨٥/١ ، والخصائص : ٣٩٧/١ . ونسبه صاحب الخزانة (١٦٤/١) لجرير ، وذكر أنه من قصيدته التي يهجو فيها الفرزدق ومطلعهـا :

أقلي اللوم عاذل والعتابا وقولي إن أصبت لقد أصابا

ولم يرد البيت في الديوان والنقائض .

٧ - في ك : « ليسلم الأصل المقرر فإنه » . وفي د : « وليسلم الأصل المقدم لأنه » . وفي م : « وليس من الأصل المقرر فإنه » .

فإذا ثبت هذا فإن جميع هذه الأفعال السبعة [1] التي تقدم ذكرها نتعـدى من بعد استيفائها ما تتعدى إليه إلى المصدر ، وإلى الظرف من الزمان ، وإلى الظرف من المكان ، وإلى الحال ، وإلى المفعول له ، وإلى المفعول معه . تقول فيما يتعدى إلى اثنين ولا يجوز الاقتصار على أحدهما : علمت زيداً قائماً علْماً يومَ الجمعةِ عندَ فلان ضاحكاً تأملاً منّي وجعفراً . فهذه الثمانية كلها منصوبة بعلمت . وكذلك لو أدخلتها في باب « أعطيت زيداً درهماً » ، أو ما كان في معناها لكانت أيضاً ثمانية ، وكانت كلها منصوبة بأعطيت . وكذلك لو أدخلتها في باب « أعلمت » المتعدي إلى ثلاثة لكانت تسعة ، وكانت كلها منصوبة بأعلمت . ولو أدخلتها على باب « أبصرت » وشبهه من أفعال الحواس الخمس المتعدية إلى واحد لكانـت سبعة [2] ، وكانت كلها منصوبة بأبصرت . ولو أدخلتها في باب ما لا يتعدى مثل قام وانطلق وحسُن وتدحر ج وما أشبه ذلك لكانت ستة [3] منصوبة بذلك الفعل الذي لا يتعدى ، لأن كل فعل يتعدى أو لا يتعدى فإنه يتعدى إلى هذه [الستة] [4] الأشياء لدلالته عليها من جهة اللفظ والمعنى بحسب ما قدمناه .

فإن أدخلت الاستثناء – مع هذه [الستة] [5] الأشياء – الذى يكون ما بعده منصوباً [6] كان الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة أشياء مع هذه الأشياء السبعة [7] يتعدى

---

١ – مزج المؤلف هنا المقدّمة بشرحها ، والنص المشروح هو : « وجميع هذه الأفعال التي قد تقدمت من الأنواع السبعة تتعدى بعد ذلك كله إلى المصدر ، وإلى الظرف من الزمان ، وإلى الظرف من المكان ، وإلى الحال ، وإلى المفعول له ، وإلى المفعول معه . وإذا كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين وعديته إلى هذه الستة صار متعدياً إلى تسعة مثل : أعلمت زيداً عمراً قائماً إعلاماً يومَ الجمعة عندَ فلان ضاحكاً تفهيماً له وجعفراً . وإن أدخلت الاستثناء صار متعدياً إلى عشرة . فهذه مقاييس هذه الأفعال في العمل . وكلها لا تخلو من الفاعل ظاهراً كان أو مضمراً ، وقد تخلو من المفعول . وكلها ترفع الفاعل لفظاً أو تقديراً . ولا ينفكُّ الفعل من الفاعل وقد ينفكّ من المفعول » . أنظر المقدمة المحسبة ص ٤١ .

٢ – في ك : « ستة » ، وهو خطأ .

٣ – في ك : « خمسة » ، وهو خطأ أيضا .

٤ – من د ، م .

٥ – من م .

٦ – هذا من ك ، ل . وفي الأصل : « التي يكون ما بعدها منصوباً » ، وهو تحريف . وفي د ، م : « التي تكون منصوبة » .

٧ – في ك ، م ، د : « الستة » ، وهي ستة بغير الاستثناء ، وسبعة مع الاستثناء .

إلى عشرة [1] منصوبات مثل : أعلمت زيداً عمراً قائماً إعلاماً يومَ الجمعة عندَ فلان ضاحكاً تفهيماً له وجعفراً إلا أخاك .

فهذه مقاييس [2] هذه الأفعال في العمل وكلها لا تخلو من الفاعل ظاهراً كان أومضمراً ، لأن الفاعل لا بدّ منه من حيث كان عمدة . وقد تخلو من المفعول من حيث كان فضله . والفعل لا ينفك من الفاعل ، وقد ينفك من المفعول . فاضبط هذه الأصـــول .

[ثم قال الشيخ رحمه الله] : [3] وأما قولنا : « **ومنها نوع ثامن لا يتصرف بمستقبل ولا أمر ولا نهي ولا اسم فاعل ولا اسم مفعول ولا فعل ما لم يسمّ فاعله . وذلك ستة أفعال وهي : نِعْمَ ، وبئْسَ ، وحبَّذا ، وعسى ، وليس ، وفعل التعجب** [4] **. وفعل التعجب ينصب المتعجَّب منه أبداً إن كان على صيغة ما أَفْعَلَ ، مثل** [5] **: ما أحسنَ زيداً ، وما أطولَ عمراً ، إذا أردت الطَول لا الطُول . وإذا كان على صيغة أَفْعِلْ به كان مجروراً مثل : أَحْسِنْ بزيد ، وأجمل بعمرو . وأفعال الألوان ، والخلَق الثابتة ، والزائدة على الثلاثة لا يتعجب منها إلا بأشدّ أو أبين أو أكشف [أو أكثر]** [6] **أو أظهر ونحوه . وتكون مصادرها مضافة إلى المتعجب منه مثل : ما أشدَّ سوادَ الثوبِ . ولا يجوز أن يقال : ما أسودَ الثوبَ ، ونحوه .**

وليس وعسى يدخلان في باب كان غالباً ، إلا أن عسى يكون خبرها فعلاً مستقبلاً معه أنْ غالباً [7] **مثل (عسى ربكم أن يرحمكم)** [8] **. ونعم وبئس إذا**

---

١ — من د ، ل ، م : وفي الأصل ، ك : « عشر » .

٢ — في ك : « وهذه أقاييس » .

٣ — من م . وفي ك : « ثم قال » ، وفي ل : « قال الشيخ رضي الله عنه ،» ، ولم ترد « ،أما قولنا » ، في ك ، ل ، م .

٤ — اختصر في د ، ل ، م نص المقدمة ولم يذكر الفصل كاملاً لطوله ، فجاءت العبارة هكذا : « وهي نعم وبئس وحبذا وعسى وليس وفعل التعجب . . . الفصل بأسره إلى قوله : ولا يتقدم معمولها عليها » .

٥ — في الأصل : « على مثال أفعل نحو ما أحسن زيداً » ، وما أثبت من ك .

٦ — من ك .

٧ — في ك : « فعلا مستقبلا في الأمر العام معه أن غالبا » .

٨ — الإسراء ، من الآية ٨ .

وقع بعدهما معرفتان كانت المعرفتان مرفوعتين ، وكانت المعرفة الأولى باللام[1] التي للجنس ، أو بالمضاف إلى ذلك[2] ، مثل : نعم العبدُ عبدُ الله ، وبئس الغلامُ غلامُ فلان[3] . وإن كان أحدهما نكرة والآخر معرفة[4] نصبت النكرة ورفعت المعرفة مثل : نعم عبداً عبدُ الله ، وبئس غلاماً غلامُ فلان . فإن كان فاعلهما مؤنثا جاز تذكير الفعل وتأنيثه خلافاً للأفعال مثل : نعمتْ الجاريةُ جاريتك ، ونعم الجاريةُ جاريتك . وفي كل واحد منها أربع لغات : نِعْمَ ونِعِمَ ونَعْمَ ونَعِمَ .

وحبذا ترتفع بعدها المعرفة وتنتصب النكرة على التمييز إن كانت جنساً ، أو على الحال إن كانت مشتقة مثل : حبّذا رجلاً زيدٌ ، وحبّذا قائماً زيدٌ . وكذلك المؤنث : حبذا امرأةً هندٌ ، وحبّذا قائمةً هندٌ .

ولا تعمل هذه الأفعال الستة في مصدر ولا ظرف ولا جميع ما ذكرناه لعدم تصرفها في نفسها فلم تتصرف في معمولها . ولا يتقدم معمولها عليها » .

قال الشيخ رحمه الله : وجملة الأمر أن هذا الفصل هو آخر العوامل اللفظية من الأفعال لأنه لما ذكرنا الأفعال المتصرفة العاملة / ذكرنا الأفعال التي هي غير متصرفة . وهي مع كونها غير متصرفة عاملة فيها دخلت عليه على ما ما يأتي بيانه [إن شاء الله تعالى] . وإنما منعت هذه الستة وما كان في معناها من التصرف لأنها جعلت أنفس المعاني ، لأن ما عداها من الأفعال المتصرفة ليست بأنفس المعاني ، وإنما هي دلائل عليها والعمل لغيرها . وهذه هي نفس العمل . لأنك إذا قلت في التعجب ما أحسنَ زيداً ، فهذا هو نفس التعجب ، وهو نفس العمل الذي يُقصد بالتعجب[5] بخلاف قولك تعجبت من زيد ، لأن هذا إخبار عن وقوع التعجب

[٧٤]

١ـ في ك : « بالألف واللام » .

٢ـ في الأصل : « إلى ذلك الجنس » ، وما أثبت من ك .

٣ـ كذا ، والمثالان كلاهما من النوع الأول . والأصح أن يكون المثال الثاني « بئس صاحبُ الغلامِ فلانٌ » ، أو ما يشبه هذا .

٤ـ في الأصل : « وإن كانت أحدهما معرفة والآخر نكرة » ، وما أثبت من ك .

٥ـ في د : « لأنك إذا قلت في التعجب ما أحسن زيداً ، فهذا هو نفس التعجب وهو نفس العمل الذي لا يخبر عنه لأن هذه المذكورة تبين له ، وهو باب إبهام . ولا يجوز أيضا تأكيده ، لأن التأكيد لما عرفت حقيقته وتبينت معرفته وليس كذلك هذا الضمير (كذا) يقصد بالتعجب » ، ثم وضع الناسخ ←

منك ، وليس هو نفس التعجب [١] . وكذلك : نعم الرجلُ زيدٌ ، هو نفس المدح . وكذلك : بئس الرجلُ عمروٌ ، هو نفس الذم . وكذلك : حبّذا زيدٌ ، هو نفس المدح المقرب من القلب . وكذلك : عسى زيدٌ أنْ يفعلَ ، هو نفس الطمع والرجاء . وكذلك : ليس زيدٌ قائماً ، هو نفس نفي الحال [٢] المشبهة بمـا [٣] .

فلما كانت هذه الأفعال بهذه القضية [٤] سلبت التصرف إيذانا بهذا المعنى ، ولما سلبت التصرف أُلزمت أحكاماً مخصوصة يجب حفظها حتى تؤدى على القضية التي تجب لها .

فأما فعل التعجب فله صيغتان تقيس عليهما . إحداهما « ما أَفْعَلَ » ، والأخرى « أَفْعِلْ به » ، فإذا قلت في « ما أفعل » : ما أحسن زيداً ، ف « ما » اسم تام بمعنى شيْ ، غير موصول ، تقديره « شيْ » ، وهو عند سيبويه [٥] في موضع رفع بالابتداء والعامل فيه الابتداء . و « أحسن زيداً » جملة من فعل وفاعل ومفعول [٦] . فالفعل « أحسن » ، وهو غير متصرف أبداً بمستقبل ولا غيره . والفاعل مضمر لا يظهر في واحد ولا تثنية ولا جمع ، ولا مع تذكير ولا مع تأنيث ، ولا في حال مـن الأحوال . لأن التعجب باب إبهام ، وهو يكون لما خفي سببه وخرج عن نظائره . فكلما أُبهم ما يتعلق به كان أدلَّ على معناه ، وأفخم لشأنه . ولذلك استعمل فيه

← علامتين صغيرتين ، إحداهما فوق (لا يخبر عنه) والأخرى فوق (الضمير) غير واضحتين في المصورة . ولعلّه يشير إلى حذف ما بين العلامتين حتى تصبح العبارة (وهو نفس العمل الذى يقصد بالتعجب) .

١ - في د : « لأن هذه عبارة عن وقوع التعجب منك وليس هذا هو نفس التعجب » .

٢ - في ك ، ل : « هو معنى نفي الحال » .

٣ - في الأصل : « المشبهة بها » ، وما أثبت من ك . وفي ل : « مشبها بها » ، وفي م : « المشبهة لما » ، وفي د : « المشبه بما » .

٤ - في ل : « بهذه الصفة » .

٥ - في ك ، د ، م : « فما اسم تام بمعنى شيْ غير موصول عند سيبويه » . وفي ل : « فما اسم تام غير موصول تقديره شيْ وهو عند سيبويه » .

٦ - هذا رأى البصريين ، أما الكوفيون ، ما عدا الكسائي ، فيرون أن أفعل اسم وهو خبر ما ، وهو في المعنى وصف لزيد ، وزيد مشبه بالمفعول به . وهذه إحدى مسائل الخلاف بين المدرستين ، انظر الإنصاف المسألة ١٥ ، وابن يعيش : ١٤٨/٧ ، والأشموني : ٣٦٣/٢ .

« ما » دون « شيءٌ » ، لأن « شيئاً » اسم معرب متمكن يثّنى ويجمع ، و « ما » ليس فيها شيءٌ من ذلك سوى الاسمية حَسْبُ . و « زيداً » مفعول « أحسن » منصوب به ، وكان في الأصل قبل دخول الهمزة حَسُنَ زيدٌ ، فلما نقلته إلى أحسن [بالهمزة] [١] وجعلت الفعل لغيره خرج منصوباً على جهة المفعول به . وتقديره لو ظهر - وإن كان لم يظهر [قط] - شيءٌ حَسَّنَ زيداً ، إلا أنك [٢] لو أظهرت هذا الكلام لم يكن تعجباً دالاً على ما دل عليه ما أحسن زيداً ، لأن هذه الصيغة موضوعة لهذا المعنى .

ومن هذا [٣] يروى أن ابنة أبي الأسود الدؤلي [٤] كانت في يوم شديد الحرّ حاضرة مع أبيها فقالت : يا أبتِ ما أشدُّ الحرِّ ، فقال لها : إذا كانت الصقعاء [٥] من فوقك والرمضاء من تحتك ، فقالت : با أَبَهْ [٦] ، إنما أردت أن الحرَّ شديدٌ ، فقال : فقولي إذن : ما أشدَّ الحرَّ . فنبهها على غلطها وأعلمها اللفظ الذي يتعجب به ، لأنها أخرجت كلامها مخرج الكلام الذي يستفهم به .

ومن شرط فعل التعجب أن يكون مما تصح فيه الزيادة والنقصان مثل الحسْن والعقْل والفضل والنبل والقول [٧] والطَول لا الطُول ، ولا أفعال الخِلَقِ الثابتة ولا الألوان ولا الأفعال الزائدة على الثلاثة . فإذا احتجت إلى التعجب من خلقة ثابتة أو من فعل زائد على الثلاثة من نحو : دحرج وَسَرْهَفَ واحمرَّ واسودَّ ، وأحولَ وأعرجَ وأعورَ [٨] ، ونحوه ، فإنك تأتي بفعل ثلاثي مثل : أشدّ [٩] وأبين وأكشف

---

١ - من د ، م .

٢ - في ك ، م : « لأنك » .

٣ - في د ، ل ، م : « ومن ههنا » .

٤ - هو ظالم بن عمرو ، مؤسس النحو العربي . توفي سنة ٦٩ هـ ، والقصة التي يذكرها ابن با بشاذ وردت كثيراً في كتب النحو والتراجم ، انظر مثلا طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٤ ، وإنباه الرواه ١٦/١ ، ووفيات الأعيان ٢١٦/٢ .

٥ - في ل : « إذا كانت الشمس الصقعاء » ، ويبدو أن « الشمس » كتبت في الأصل الذى نقل منه الناسخ لتفسير كلمة « الصقعاء » ، فأقحمها الناسخ على النص .

٦ - في ك : « يا أبةِ » ، وفي م : « يا أبتِ » .

٧ - لم ترد « والقول » في باقي النسخ .

٨ - في ك : « وحولِ وعورِ » ، وفي ل : « واحولَّ واعورَّ » .

٩ - في الأصل : « مثل ما أشد . . . » ، وما أثبت من باقي النسخ .

وأظهر ، ونحوه فيعمل في مصادر هذه الأفعال الزائدة ، وتضيف هذه المصادر إلى المتعجب منه فتقول : ما أشدَّ دحرجته ، وما أبيَن احمراره ، وما أكشف حوله ، وما أشدَّ سوادَ الثوبِ . ولا يقال : ما أسودَ الثوبَ ، لأن فعله مما يزيد على الثلاثة [1] مثل : أسودَّ .

وإن كان فعل التعجب [مما] يتعدى إلى مفعولين كان في هذا الباب يتعدى إلى واحد وإلى آخر بحرف جرّ ، مثل : ما أبصرَ زيداً لعمرو [2] ، وما أعلمَ زيداً بالشيْ ، لأنّا قد أصلنا أن فعل التعجب لا يتعدى إلا إلى واحد ولا ينصب مصدراً ، لا يجوز ما أحسن زيداً إحساناً ، لأنه لا يتصرف فلا يؤكد [3] ، ولذلك [4] لا يتقدم مفعوله [5] عليه ، ولا على « ما » ، ولا يفصل بينه وبين فعل التعجب بظرف ولا غيره عند كثير من النحويين ، مثل : ما أحسن عندك زيداً ، والصواب ما أحسن زيداً عندك . كل هذا لأنه قد أُلزم طريقة واحدة من ترك التصرف وجرى مجرى المثل [6] .

وأما الصيغة الأخرى وهي صيغة أَفْعِلْ به مثل : أكرم بزيد وأحسن بعمرو . فلفظه / لفظ الأمر وليس بأمر ، إنما هو خبر في المعنى . فإذا قلت : أَكْرِمْ بزيدٍ ، [75] إنما هو بمنزلة كَرُمَ زَيدٌ جدّاً ، و « أكرم » فعل يحتاج إلى فاعل ، وفاعله عند المحققين هو الجارّ والمجرور ، أعني « بزيد » ، لأن الجار والمجرور قد جاء فاعلاً في مثل : (كفى بالله حسيباً) [7] ، أي كفى الله حسيبا . وفي مثل : ما جاءني من أحدٍ ، أي : ما جاءني أحدٌ ، وكذلك الجارّ والمجرور هنا فاعل ، ولكن الباء

---

١ - هذا مذهب البصريين . أما الكوفيون فذهبوا إلى جواز التعجب من السواد والبياض من بين سائر الألوان. راجع الإنصاف ، المسألة ١٦ .

٢ - في باقي النسخ : « ما أضرب زيداً لعمرو » .

٣ - في باقي النسخ : « ولا يؤكد » .

٤ - في ك ، د ، م : « وكذلك » .

٥ - في باقي النسخ : « معموله » .

٦ - في د : « كل هذا قد لزم طريقة واحدة من ترك التصرف وجرى مجرى المثل فلا يغير بحال من الأحوال » .

٧ - النساء من الآية ٦ ، والأحزاب من الآية ٣٩ . وفي النسخ الأخرى : « وكفى بالله شهيدا ، أى كفى الله شهيدا » .

زيادة تلزم [1] ولا يجوز حذفها ، ، لأنها وضعت دلالة على هذا المعنى ، كما خصت [2] « ما » باللزوم دون غيرها . وقد كان أبو اسحاق [3] وغيره يعتقد أن الفاعل في « أكرم بزيد » مستتر لا يظهر ، وأن الجار والمجرور في موضع نصب . وإنما جعل الفاعل هنا مستتراً كما كان في « أَحْسَنَ » مستتراً . وليس هذا مشبهاً لذلك ، لأنه في كونه في « أَحْسَنَ » مستتراً راجع على « ما » الذي هو مبتدأ ، وليس هو كذلك في « أَحْسِنْ » ، لأنه لا يأمر المخاطب بشيءٍ فيكون خطاباً له . ولو كان خطاباً لمأمور لخرج عن معنى التعجب وصار بمنزلة أكرمْ زيداً ، وليس هذا المعنى ذلك المعنى . فهذا تفسير الصيغتين المختصتين بالتعجب .

وأما نعم وبئس فإنهما فعلان [4] فيهما أربع لغات فتح الأول وكسر الثاني ، وكسرهما معاً ، وكسر الأول وتسكين الثاني ، وفتح الأول وتسكين الثاني . وهذا أصل في كل فعلٍ أو اسمٍ كان عينه أو لامه حرفاً من حروف الحلق . فالفعل مثل : شَهِدَ وشِهِدَ وشَهْدَ وشِهْدَ . والاسم مثل : فَخِذ وفِخِذ وفَخْذ . وقد غلب على هذا الباب كسر الأول وتسكين الثاني مثل : نِعْمَ الرَّجلُ فُلانٌ ، وبِئسَ الرجلُ فلانٌ . وهذا من الفروع التي غلبت على الأصول في الاستعمال ، كالواو في القسم هي بدل [5] من الباء ، وقد غلبت استعمالها على الباء . فلا تنكر غلبة الفروع على الأصـــول .

وإذا ثبت أنهما فعلان ، وأن الدليل [6] على فعليتهما بناؤهما على الفتح من غير عارض عرض لهما ، وأن علامة التأنيث تلحقهما على حدّ لحوقها الفعل ، فإنّ [7] فاعلهما على ضربين يكون ظاهراً ، ويكون مقدراً مفسَّراً . فإذا كـــان ظاهراً كان معرفة ، وإذا كان معرفة كانت تلك المعرفة بالألف واللام التي للجنس

---

١ – في ك : « ولكن الباء اللازمة زيادة تلزم » . وفي ل ، م : « ولكن الباء لازمة زيادة تلزم »
٢ – في الأصل : « كما وضعت » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .
٣ – هو أبو إسحاق الزجاج . انظر رأيه في الأشموني : ٣٦٤/٢ .
٤ – هذا رأى البصريين . أنظر الإنصاف ، المسألة ١٤ .
٥ – في م : « في القسم في الأصل هي بدل » .
٦ – في الأصل ، د : « فعلان فالدليل » ، وفي م : « فإن الدليل » ، وما أثبت من ك ، ل .
٧ – في الأصل ، م ، د : « وأنَّ » ، وما أثبت من ك ، ل .

أو بالإضافة إلى ما فيه ألف ولام للجنس . مثال الأول : نعم العبدُ زيدٌ . ومثال الثاني : نعم صاحبُ العبدِ زيدٌ . ومثال الذي فاعله مستتر : نعم رجلاً زيدٌ ، وبئس رجلاً زيدٌ . أي : نعم الرجلُ رجلاً ، وبئس الرجلُ رجلاً .

فإن كانت النكرة المنصوبة [1] المفسِّرة مضافة كان الفاعل المقدر مضافاً مثل : نعم غلامَ رجلٍ زيدٌ ، أي نعم غلامُ الرجلِ غلامَ رجلٍ زيدٌ .

وجميع ما ذكرناه من بعد هذا كله يحتاج إلى مرفوع آخر يبين به [2] ، وهو المقصود بالمدح والذم ، مثل : نعم الرجلُ زيدٌ ، فزيد يرتفع من وجهين . أحدهما أن يكون مبتدأ ، ونعم الرجل خبراً له مقدماً عليه . وإذا كان خبراً له احتاج إلى عائد من الجملة ، وإذا احتاج إلى عائد كان ذلك العائد معنوياً ، وذلك المعنوي هو الرجل الدال على الجنس الذي قد دخل تحته زيد وغيره . فهذا وجه .

والوجه الآخر أن يكون زيد خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : هو زيد . فالكلام على هذا جملتان . وعلى ما تقدم [ذكره] [3] جملة واحدة . ولا موضع لهاتين الجملتين من الإعراب . ولها فيما تقدم موضع من الإعراب . والكلام في تقدير الجملتين أمدح ، لأنه يستحب في المدح التطويل والتكثير بالجمل .

وأما حبّذا فإنها مجراة مجرى « نعم » في احتياجها إلى اسمين ، فاعلٍ ومقصودٍ . ففاعلها « ذا » الذي هو اسم الإشارة ، وقد جعل مع « حبّ » كالشيئ الواحد . ولما جعلا كالشيئ الواحد غلّب بعض أصحابنا عليهما معنى الإسمية ، لأنه لما اجتمع فعل واسم وقد صيّرا كالكلمة الواحدة وكان الاسم أقوى من الفعل غُلّب حكم الإسمية. ولما غلب حكم الإسمية جعلا جميعاً كالشيئ الواحد في موضع [4] المبتدأ ، وخبره الاسم الأخير [5] المقصود بالمدح من قولك : حبّذا زيدٌ .

١- في الأصل ، ك : « النكرة الموصوفة المنصوبة » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٢- في ك ، د ، م : « يؤتى به » .

٣- من د .

٤- في باقي النسخ : « جعلا جميعاً في موضع . . . » .

٥- هذا رأى المبرد وابن السراج ، انظر الأشموني ٣٨١/١ ، والمقتضب ١٤٥/٢ ، والظاهر أنه مذهب سيبويه . قال في الكتاب (٣٠٢/١) : « وزعم الخليل أن حبّذا بمنزلة حبّ الشيئ . ولكن ذا وحبّ

ومن أصحابنا من غلب عليهما حكم الفعلية لأن حب عمل في « ذا » الرفع كما يعمل كل فعل في فاعله ، وللبداية به أيضاً فكان بالتغليب أولى [1] ، وإذا كان بتغليب الفعلية أولى كان الاسم الأخير فاعل حبّذا [2] . والكلام كله على هذا الوجه فعل وفاعل ، وعلى الذي قبله مبتدأ وخبر . وفيهما من بعد ذلك وجهان [٧٦] / آخران [3] ، أن تكون « حبّ » على حالها فعلاً ، و « ذا » على حالها اسماً لا يغلب أحدهما على الآخر . فيكون الاسم الأخير إما مبتدأ ، وإما خبر مبتدأ ، على حدّ نعم الرجلُ زيدٌ [4] .

وأصل حَبَّ حَبُبَ ، ببائين ، بوزن فَعُلَ ، بدليل قولهم : حَبُبْتُ ، فسكن وأدغم ، لأن فَعُلَ قد كثر في باب نعم [وبئس] [5] ، وعليه حمل قوله تعالى (كَبُرَتْ كلمةً تخرج من أفواههم) [6] ، أي كبرت الكلمةُ كلمةً كلمةٌ تخرج من أفواههم ، فالكلمة الأولى فاعلة ، والكلمة الثانية تمييز ، والكلمة الثالثة المقصودة بالذم [7] مرفوعة بالابتداء . و« تخرج من أفواههم » جملة في موضع رفع نعت لها ، كأنه قال : كلمة خارجة من أفواههم .

وإذا وقع الاسم بعد حبّذا منصوباً نظر فإن كان جنساً ، مثل : حبذا رجلاً ، وحبّذا امرأةً ، قيل هو تمييز مقدر بمن . ومتى كان المنصوب مشتقاً مثل : حبّذا

← بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا ، وهو اسم مرفوع كما تقول يا ابنَ عَمَّ فالعم مجرور . ألا ترى أنك تقول للمؤنث حبّذا ولا تقول حبّذه لأنه صار مع حبّ على ما ذكرت لك وصار المذكر هو اللازم لأنه كالمثل » .

١ – في د ، م : « وللبداية به لانه الأسبق والكلام مبني عليه فكان بالتغليب أولى » .

٢ – في ك : « فاعل حب » . وينسب هذا القول لابن درستويه والربعي ، انظر ابن عقيل ١٧١/٢ ، والرضي ٣١٩/٢ .

٣ – في د ، م : وجهان آخران أحدهما » .

٤ – هذا رأى أبي علي الفارسي وابن خروف وابن برهان ، انظر ابن عقيل ١٧٠/٢ .

٥ – من د ، م .

٦ – الكهف ، من الآية ٥ . وانظر إعرابها في البيان لابن الأنباري ١٠٠/٢ ، والبحر المحيط ٩٧/٦ .

٧ – في ك ، م ، د : « المقصودة بالمدح » ، وهو غلط واضح ، لأنه لا يمدح كلمتهم بل يذمها . فالآية مع ما قبلها تقول (وينذرَ الذين قالوا اتخذ الله ولداً ما لهم به من علم ولا لآبائهم كبرت كلمةً تخرج من أفواههم إنْ يقولون إلا كذبا) .

قائماً زيدٌ ، وحبّذا قائمةً هند ، قيل هو حال مقدر بفي . فاعرف الفرق بين النصبين.

وهذه الأفعال التي لا تتصرف لا تعمل في مصدر لعدم تصرّفها في نفسها . وكذلك لا تعمل عند بعضهم في ظرف . وكذلك لا يتقدم شيءٌ من معمولاتها [1] عليها . كل ذلك لأنها أفعال غير متصرفة . إلا أنه قد ثبت لك من هذه الجملة كونها عاملة في الفاعل وفي التمييز وفي الحال[2] . [فقس على ذلك تصب ان شاء الله تعالى] .

* * *

١ – في الأصل : « معمولها » .

٢ – في ك : « الجملة معرفة كونها عاملة في الفاعل وفي التمييز » ، وفي د : « الجملة معرفة كونها مقدرة عاملة في الفاعل وفي التمييز » . وفي ل : « الجملة معرفة كونها العاملة في الفاعل وفي التمييز وفي الحال » . وفي م : « الجملة معرفة كونها مقدرة بفاعل في التمييز ، عاملة في الفاعل وفي التمييز » .

فصل

ثم قال[1] : وأما الحروف العاملة فقد ذكرت في فصل الحروف ، وهي سبعة وأربعون حرفاً . فلا فائدة في إعادتها هنا لأنه قد أجمل الكلام عليها فيما تقدم إجمالاً أغنى عن إعادتها . وهي الستة الناصبة للاسم الرافعة للخبر ، والتسعة[2] الناصبة للفعل المستقبل ، والثمانية عشر التي تجر الاسم ، والخمسة التي تجزم الفعل المستقبل ، والسبعة التي تنصب المنادى المضاف والاسم الطويل والنكرة التي ليست مقصودة ، وما الحجازية[3] ، ولا العاملة في النكرة العامة[4] .

* * *

[قال الشيخ رحمه الله][5] : وأما الأسماء العامله فثلاثة أنواع . نوع منها مشتق من فعل فهو يعمل بحسب الاشتقاق . وجملة الأسماء المشتقة خمسة . أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين ، والصفات المشبهة[6] ، والمصادر المقدرة بأنْ والفعل ،

---

١ – في الأصل : « أما قولنا » ، وما أثبت من باقي النسخ .

٢ – في الأصل « والسبعة » ، والتصويب من باقي النسخ .

٣ – في د ، ل : « وما الحجازية العاملة » .

٤ – مزج المؤلف هنا بين نص المقدمة والشرح . وكلامه في المقدمة لا يختلف كثيراً عن كلامه هنا . قال في المقدمة : « وأما الحروف العاملة فقد ذكرت في فصل الحرف . وهي سبعة وأربعون حرفاً : ستة تنصب الاسم وترفع الخبر ما لم يكن معها ما ، ولا ضمير الشأن والقصة ويسمى ضمير المجهول ، وهي « إنّ » وأخواتها . وتسعة تنصب الفعل المستقبل ما لم يكن معه نون تأكيد ، ولا نون جماعة نساء ، وهي « أنْ » الخفيفة وأخواتها . وثمانية عشر تجر الاسم لفظاً أو تقديراً ، وهي « مِنْ » وأخواتها . وخمسة تجزم الفعل المستقبل مع ما حمل عليها وهي « لم » وأخواتها . وسبعة تنصب المنادى إذا كان مضافاً ، أو مشبهاً بالمضاف لطوله ، أو نكرة غير مقصودة ، وهي « يا » وأخواتها . وحرف ينصب الخبر ما لم يكن معه إلاّ ، ولم يتقدم هو ولا معموله ، ولم تدخل عليه إنْ ، وذلك « ما » في لغة أهل الحجاز . وحرف ينصب النكرة إذا كان النفي عامّاً ، ولم يقع فصل ، وذلك الحرف « لا » . وجميع ذلك قد فُصِّل في فصل الحرف » . انظر المقدمة المحسبة : ٤٣ ، والجزء الأول من الكتاب ص ٢١٦ وما بعدها ، وص ٢٧٤ وما بعدها وقد استعنت هنا ببعض مخطوطات المقدمة التي عندي ، لأن النص المنشور مضطرب في هذا الموضع بعض الاضطراب .

٥ – من د ، م . وفي ل : « قال الشيخ رضي الله عنه » .

٦ – في ل : « والصفات المشبهات » . وفي د ، م : « والصفة المشبهة بأسماء الفاعلين » .

وأسماء الأفعال . . . . الفصل إلى آخره [١] .

قال الشيخ رحمه الله [٢] : وجملة الأمر أن أقوى الأسماء العوامل أسماء الفاعلين

---

١ - كذا في جميع النسخ ، وقد اختُصر الفصل لطوله ، وهو : « وأما الأسماء العاملة فثلاثة أنواع : نوع منها مشتق من فعل فيعمل بحسب الاشتقاق . وجملة الأسماء المشتقة العاملة خمسة : أسماء الفاعلين مثل الخارج والمُخرج والمُستخرج والمُعلِم والمُستعلِم . وأسماء المفعولين مثل المُخرَج والمُستخرَج والمُعطَى والمكسوّ . والصفات المشبهة بهما مثل حَسَن وشديد . والمصادر المقدرة بأن والفعل مثل العلْم والإعلام والاستعلام والخروج والإخراج والاستخراج . وأسماء الأفعال مثل تراك ونزال ، تقول في إعمالها : نَزال زيداً وتَراكِ عمراً .

وهذا القسم الأخير ينقص عن الفعل أربعة أشياء : لا يتقدم معموله عليه ، ويكون مفرداً في التثنية والجمع ، ولا يجاب بالفاء الناصبة ، ولا يؤمر به الغائب . وهذا كله يجوز في الفعل ، تقول : زيداً اضربْ ، ولا يجوز : زيداً ضَرابِ ، وكذلك الباقي .

ومثال إعمال المصدر قولك : يعجبني علمُ زيدٍ خبرَكَ ، وعلمٌ زيدٌ خبرَكَ ، والعلمُ زيدٌ خبرَكَ . ثلاثة أوجه تجوز أبداً . ويتعدى إلى كل ما يتعدى إليه الفعل في جميع ما ذكر من المنصوبات . وينقص عن الفعل أنه لا يتقدم معموله عليه لأنه في صلته ، ولا يفصل بينه وبين معموله بأجنبي . ولا يعمل عملاً وهو محذوف ، وكل ذلك يجوز في الفعل .

ومثال أعمال الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين قولك : مررت برجل حسنٍ وجهُه ، وحسنٍ وجهاً ، وحسنِ وجهٍ ، يجوز في إعرابه أبداً ثلاثة أوجه سوى ما يلحق ذلك من تعريف وتنكير . وتنقص هذه الصفاتُ عن أسماء الفاعلين أربعة أشياء ، أنها تعمل في السبب دون الأجنبي ، وفي الحال دون الاستقبال ، ولا يتقدم معمولها عليها ، ولا يفصل بينها وبين معمولها بأجنبي . وماكان منها بوزن أَفْعَلَ أو في تقديره لم يرفع الظاهر ، لا يجوز : زيدٌ خيرٌ منك أبوه ، على أن يكون الأب رفعاً بخير ، لأن أصله أَفْعَلَ . ولم يرفع أفعل ظاهراً إلا في مسألتين ، إحداهما : ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد . والأخرى : ما من أيام أحبّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة .

ومثال إعمال أسماء الفاعلين والمفعولين قولك : زيدٌ مخرجٌ عمراً ، ومخرج عمرٍو ، وما أشبهه من أسماء الفاعلين ، يتعدى إلى ما تتعدى إليه الأفعال . ويتقدّم معمولها عليها كالفعل ما لم يكن معه ألف ولام .

وتنقص أسماء الفاعلين عن الأفعال أنها لا تعمل أو تعتمد على ما قبلها من مخبر عنه أو موصوف أو ما جرى مجراهما ، مثل : هذا ضاربٌ زيداً ، ومررت برجل ضاربٍ زيداً . ولا تعمل إذا كانت لما مضى من الزمان بل تكون مضافة ، ولا يظهر الفاعل معها في تثنية ولا جمع بل يكون مضمراً ، والذي يظهر في اللفظ حرف وليس باسم كقولك : هذان الضاربان وهؤلاء الضاربون .

وإذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له برز الضمير كقولك : زيدٌ هندٌ ضاربها هو ، ولو كان فعلاً لقلت : زيدٌ هندٌ يضربها ، فلم تظهر شيئا . وإن كان في اسم الفاعل ألف ولام عمل على كل حال ، وكان ما بعده منصوباً إذا كانت الألف واللام بمعنى « الذي » ، وإن كانت لتعريف العهد لم تعمل شيئاً . فهذه أنواع الأسماء المشتقة من الأفعال في عملها ونقصانها » . المقدمة المحسبة ٤٣-٤٥ .

٢ - « قال الشيخ رحمه الله » ليست في د ، ل ، م .

الجارية على الأفعال ، لأنها جرت على الأفعال المستقبلة في حركاتها وسكناتها ، ووجبت بوجوبها ، فوجب إعمالها ، ووجب أن يكون حكمُها حكمَها[٢] في التعدِّي .

فما كان من الأفعال يتعدى إلى مفعول واحد كان اسم الفاعل متعدياً إلى ذلك الواحد ، مثل : هذا ضاربٌ زيداً ، بمنزلة هذا يضربُ زيداً . وما كان منها يتعدى إلى اثنين لا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين كان أيضاً كذلك في اسم الفاعل ، من نحو : هذا عالمٌ زيداً قائماً ، كما تقول : هذا يعلم زيداً قائماً . وكذلك إذا جاز الاقتصار على أحدهما مثل : هذا مُعْطٍ زيداً درهماً[١] ، كما تقول : هذا يعطي زيداً درهماً . وما كان يتعدي إلى ثلاثةٍ فكذلك أيضاً ، مثل : هذا مُعْلِمٌ زيداً عمراً قائماً ، كما تقول : هذا يُعلم زيداً عمراً قائماً .

[وكذلك ما يتعدى بحرف جّر مثل : هذا مارٌّ بزيدٍ ، كما تقول : هذا يمرُّ بزيد] وكذلك ما يتعدى تارة بحرف جر وتارة بغير حرف جر ، مثل : هذا شاكرٌ زيداً ، وشاكرٌ لزيدٍ . كما تقول : هذا يشكر زيداً ، ويشكر لزيدٍ . فقد بان لك كيف تعمل أسماء الفاعلين .[٢]

وأسماء المفعولين تجري هذا المجرى ، كما يعمل فعل ما لم يسم فاعله . إلا أنها تنقص أبداً عن حكم اسم الفاعل أن[٣] اسم الفاعل إن كان متعدياً إلى واحد لم يتعدّ اسم المفعول إلى واحد ، وإن كان اسم الفاعل يتعدى إلى اثنين كان اسم المفعول يتعدى إلى واحد ، وإن تعدّى اسم الفاعل إلى ثلاثة تعدى اسم المفعول إلى اثنين . فعلى هذا تقول : هذا ضاربٌ زيداً ، وزيدٌ مضروبٌ . وهذا عالمٌ زيداً قائماً ، وزيدٌ معلوم قائماً . وهذا مُعْلِمٌ زيداً عمراً قائماً ، وزيدٌ مُعْلَمٌ عمراً قائماً . فقس على هذا فهذا أصله ، [فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى][٤] .

---

١ – في م : « حكمها كحكمها » .

٢ – هذه عبارة د . وفي م : « وكذلك إذا كان يجوز الاقتصار على أحدهما نحو : هذا معط زيداً درهماً » . وهي لا تختلف عن عبارة د في المعنى . وعبارة الأصل ، ك ، ل : « هذا يعلم زيداً قائما وهذا معط زيداً درهما » .

٣ – في ك ، م ، د : « لأن » .

٤ – من م .

وينبغي أن تعرف ما ينقص به اسم الفاعل واسم المفعول عن الفعل في العمل . وجملته أربعة أشياء . منها أن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان لما مضى ، [والفعل يعمل على كل حال] [1] . ومنها أنه لا يعمل أو يعتمد [2] على شيئ قبله [3] . والاعتماد أن يكون خبراً لمبتدأ ، أو صفة لموصوف ، أو صلة لموصول ، أو حالاً لذي حال ، أو معتمداً على ألف الاستفهام / أو « ما » النافية . فمثال الاعتماد على المبتدأ قد مثّل [٧٧] من قولك [4] : هذا ضاربٌ زيداً . ومثال اعتماده في الصفة [5] : نظرت رجلاً ضارباً زيداً . ومثال اعتماده في الصلة [6] : نظرت [7] الضاربَ زيداً . ومثال الحال [8] : نظرت [9] زيداً ضارباً عمراً . ومثال الهمزة : أضاربٌ زيدٌ عمراً ، فضارب رفع بالابتداء ، وزيد فاعل ، وعمرو مفعول به . كأنك قلت : أيضرب زيدٌ عمراً ، لأن الاستفهام يطلب الفعل . فقد سدّ الفاعل في هذه المسألة مسدّ خبر المبتدأ [10] . وكذلك في النفي [11] : ما ضاربٌ زيدٌ عمراً ، على هذا التفسير . فإن جعلت « ضارباً » خبراً مقدماً لـ « زيد » كان فيه ضمير يرجع الى « زيد » وتثنيه وتجمعه ، وكان من الاعتماد الأول . وليس فيه ضمير إذا رفعته بالابتداء ، وجعلت « زيداً » مرفوعا به ، ولذلك لا تثنيه ولا تجمعه .

والنقصان الثالث ان اسم الفاعل إذا أجرى على غير من هو له برز الضمير ، بخلاف الفعل ، كقولك : زيد هند ضاربها هو . فزيد مبتدأ ، وهند مبتدأ ثان ، وضاربها خبر عن هند . وليس الفعل لهند ، وإنما هو لزيد ، فقد جرى على غير من هو له فبرز الضمير . ولو كان فعلاً لم يبرز ، مثل : زيد هند يضربها ، لأن في

---

١ - من ك .

٢ - في الأصل : « ويعتمد » ، وما أثبت من ك ، د ، ل . وفي م : « حتى يعتمد » .

٣ - في ك ، م : « على كلام قبله » .

٤ - في م : « في قولك » ، وعبارة ك : « مثال اعتماده على المبتدأ : هذا ضارب زيداً » .

٥ - في ك ، م ، د : « على الصفة » .

٦ - في د ، م : « على الصلة » .

٧ - في ل : « ضربت » .

٨ - في م : « ومثال اعتماده على الحال » .

٩ - في ل : « ضربت » .

١٠ - في د : « وقد سدّ . . . مسدّ خبر المبتدأ في هذا الباب » .

١١ - في م : « وكذلك تقول في النفي » ، وفي د : « وكذلك القول في النفي » .

الفعل دلالة قوية على الضمير ، وهو حرف المضارعة الذي يدل على المذكر تارة وعلى المؤنث تارة .

والنقصان الرابع أن الألف في مثل : « الضاربان » ، والواو في « الضاربونَ » ، والياء في « الضاربين » حروف ، والفاعل مضمر . بخلاف « يضربانِ » و « يضربونَ » الذي هو نفس الضمير ، وهو الفاعل[1] . وليس ثَمَّ شيءٌ مستتر ، ولذلك كان الفعل بضميره جملة ، ولم يكن اسم الفاعل جملة[2] . فاعرف ذلك .

وإذا ثبت أن اسم الفاعل والمفعول عاملان لما فيهما من معنى الفعل . فإنه يجوز في معمولهما وجهان ، النصب والجر . فالنصب بمعنى الفعلية ، والجر بمعنى الإسمية وهو بالإضافة . فلذلك يجوز أبداً : هذا ضاربٌ زيداً ، وضاربُ زيدٍ ، تحذف التنوين تخفيفاً [وتجر] . وعليه القراءتان المعروفتان[3] [في قوله سبحانه] : (هل هنَّ كاشفاتٌ ضرَّه) ، و (كاشفاتُ ضرِّه) ، و (ممسكاتٌ رحمتَه) ، و (ممسكاتُ رحمتِه)[4] . ومثله : (والله متمٌّ نورَه) ، (ومتمُّ نوره)[5] ، و (بالغٌ أمرَه) ، و (بالغُ أمره)[6] .

ولو كان اسم الفاعل لما مضى لكان وجهاً واحداً ، وهو الجرّ [بالإضافة][7] .

---

١ – في ك : « والفاعل مضمر ، بخلاف الفعل الذي الألف والواو في يضربون ويضربان نفس الضمير وهو الفاعل » .

٢ – من ك ، د ، م وفي الأصل ، ل : « ولم يكن ضمير اسم الفاعل معه جملة » .

٣ – « المعروفتان » سقطت من ك .

٤ – الزمر ، من الآية ٣٨ . وهي (ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولنَّ الله قل أفرأيتم ما تدعون من دون الله إن أرادنيَ الله بضرٍّ هل هنَّ كاشفاتُ ضرِّه أو أرادني برحمة هل هنَّ ممسكاتُ رحمتِهِ قل حسبي الله عليه يتوكل المتوكلون) . وقرأ أبو عمرو من السبعة ويعقوب بتنوين (كاشفات) و (ممسكات) ونصب (ضره) و (رحمته) وقرأ الجمهور بغير تنوين فيهما وخفض (ضره) و (رحمته) . انظر التيسير ١٩٠ ، والنشر ٣٦٣/٢ ، والبحر المحيط ٤٣٠/٧ ، والبيان ٣٢٣/٢-٣٢٤ .

٥ – الصف ، من الآية ٨ . وقرأ ابن كثير وحمزة الكسائي من السبعة ، وحفص وخلف (متمُّ) بغير تنوين (نوره) بالجر ، وقرأ الباقون بالتنوين والنصب . انظر التيسير ٢١٠ ، والنشر ٣٨٧/٢ ، والبحر المحيط ٢٦٣/٨ .

٦ – الطلاق ، من الآية ٣ . وقرأ حفص (بالغُ) بغير تنوين (أمره) بالجرّ ، وقرأ الباقون بالتنوين والنصب . انظر التيسير ٢١١ ، والنشر ٣٨٨/٢ ، والبحر المحيط ٢٨٣/٨ .

٧ – من د .

وعليه قوله سبحانه : (فالقُ الإصباحِ وجاعلُ الليلِ سكناً) [1] . لأن هذا لما مضى بدلالة من قرأ [2] : (وجَعَلَ الليلَ سكناً) ، ولأنَّ بعده : (وهو الذي جعل لكم النجوم لتهتدوا بها) [3] . فعلى هذا لا يكون « سكناً » منصوباً بـ « جاعل » هذا ، ولكنه منصوب بإضمار فعل [دل عليه هذا] [4] ، أي جعله سكناً .

فإن قيل : فلم لا يعملُ إذا كان لما مضى وهو مذهب الكسائي ، والدليل عليه قوله سبحانه (وكلبهم باسِطٌ ذراعيه) [5] ، وهذا لما مضى ؟

قيل : لا دليل له في الآية لأن هذه حكاية حال كانت فأخبر عنها [6] ، وأُقِرَّتْ على حالها . وكذلك لا دليل له فيما حكي عن العرب من قولهم : هو مارٌّ بعمرٍو أمسِ ، لأن هذا إعمال في الجار والمجرور ، فلم يقع به اعتداد [7]

* * *

الفصل الثالث من الأسماء العاملة ، وهي [8] الصفات المشبهة [بأسماء الفاعلين] [9] مثل حَسَن وجهٍ وشَديد [10] .

قال الشيخ رحمه الله : إنما عملت هذه لمشابهتها لأسماء الفاعلين من جهة التثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، وأنَّ الكل صفات . فلما كان عملها بحكم المشابهة لها ،

---

١ - الأنعام ، من الآية ٩٦ . وقرأ عاصم وحمزة والكسائي (وجَعَلَ) بفتح العين واللام من غير ألف ، وينصب (الليل) . وقرأ الباقون بالألف وكسر العين ورفع اللام ، وخفض (الليل) . النشر ٢٦٠/٢ . وانظر البحر المحيط ١٨٦/٤ . والبيان ٣٣٢/١ ، وتفسير الطبري ٥٥٧/١١ .

٢ - في باقي النسخ : « بدليل قراءة من قرأ » .

٣ - الأنعام ، من الآية ٩٧ .

٤ - من ك .

٥ - الكهف ، من الآية ١٨ .

٦ - في د : « فأخبر الله عنها » .

٧ - في الأصل : « اعتماد » ، وما أثبت من النسخ الأخرى . وانظر الأشموني ٣٤٠/٢ ، والبحر المحيط ١٠٩/٦ ، والبيان ١٠٣/٢ .

٨ - « وهي » ليست في د ، م .

٩ - من د ، م . وفي ك : « باسم الفاعل » .

١٠ - في ك ، د ، م : « حسن وشديد » .

نقصت هي أيضاً عن أسماء الفاعلين في عملها عن الفعل . ونقصانها من جهات ، إحداها[1] : أنها تعمل في السبب دون الأجنبي ، وأسماء الفاعلين تعمل في السبب والأجنبي ، تقول : زيد حسنٌ وجهُهُ ، وحسنٌ وجهاً ، وأنت تعني وجه المذكور الذي هو زيد[2] . ولا يجوز : زيد حسنٌ وجهَ عمرو . وذلك جائز في اسم الفاعل ، مثل : زيد ضاربٌ وجهَ عمرو ، ووجهَ نفسِه .

وجهة ثانية أنه لا يتقدم معمولها عليها ، لا يجوز : زيدٌ وجهاً حسنٌ ، ولا : هو ثوباً نظيفٌ ، ونحوه . ويجوز ذلك مع اسم الفاعل .

وجهة ثالثة أن هذه الصفات لا يأتي[3] فيها معنى الاستقبال ، بل تكون للحال [دون الاستقبال][4] ، لأنها ليست جارية على الفعل .

[٧٨] / وجهة رابعة أن المنصوب في هذه الصفات إنما هو على جهة التشبيه ، لا أنه فُعل به شيءٌ ، بخلاف منصوب اسم الفاعل . ولذلك كان المنصوب في هذا [الباب] هو المرفوع في المعنى ، وهو المقصود بالصفة . ولذلك لا يفصل بينه وبين المعمول بأجنبي . وقد تقدم ما يجوز في الصفات المشبهة من الوجوه الكثيرة في فصل الجر[5] . لكن بالجملة أنها متى نصبت فبمعنى الاشتقاق من الفعلية ، ومتى جرّت فبحكم الإسمية . وهي في الحالين لا تخلو من عمل .

الفصل الرابع من الأسماء الفاعلة أسماء الأفعال ، مثل : نزال وتراك ، تعمل كما تعمل الأفعال ، لأنها أسماء لها فعملت عملها . إلا أنها تنقص عن الأفعال بأربعة[6] أشياء . لا يتقدم معمولها عليها ، لا يجوز في : نزال زيداً ، زيداً نزال . ويجوز ذلك مع الفعل . وتكون مفردة أبداً في التثنية والجمع ، مثل : نزال يا زيدان ، ونزال يا زيدون ، ونزال يا هند ويا هندان ، ونزال يا هندات ، بخلاف الفعل .

---

١ – في الأصل ، ل ، د : « أحدهـا » ، والمثبت من ك ، م .
٢ – عبارة « الذي هو زيد » لم ترد في باقي النسخ .
٣ – في د ، ك ، م : « لا يُراعى » .
٤ – من د .
٥ – انظر الورقة ٦٠ من الأصل المخطوط ، والرقم مذكور في طُرر الكتاب .
٦ – في ك ، د ، م : « أربعة » .

ولا تجاب بالفاء الناصبة ، لا يجوز : نزال فأكرمَك . ويجوز ذلك مع الفعل كقولك : انزل فأكرمَك . ولا يؤمر بها الغائب ، لا يقال : نزال وتراك ، إلا لمن تخاطبه . ومع الفعل يجوز مع المخاطب ومع الغائب من قولك [1] : انزلْ ، ولَينزلْ فلان .

والعلة في امتناع جميع ما ذكرناه كون أسماء الأفعال أسماء فضعفت [2] عن رتبة الأفعال .

* * *

الفصل الخامس من الأسماء العاملة المشتقة المصدر المقدر بأن والفعل .

[قال الشيخ رحمه الله] [3] : إنما عمل المصدر المقدر بأن والفعل لأنه إذا كان الفعل – الذي هو [فرع] مشتق من المصدر – يعمل ، فالمصدر الذي [هو] أصله أولى بالعمل . وإنما نقص عنه من جهة الاسمية .

وجملة الأمر أن المصدر في عمله على ثلاثة أوجه: التنوين والإضافة والألف واللام . فمتى نون ظهر عمله رفعاً ونصباً [4] ، مثل : يعجبني علمٌ زيدٌ خبرَك . أي : أنْ عِلم زيدٌ خبرك . وفي كتاب الله سبحانه : (أو إطعام في يوم ذي مَسْغَبَة يتيماً ذا مقربة) [5] ، ف « يتيماً » منصوب ب «إطعام » الذي هو مصدر مقدر [6] « بأن والفعل » ، أي : أو أنْ أَطعمَ يتيماً . ومثله في أحد الوجوه [قوله سبحانه] : (قد أَنزل الله إليكم ذِكْراً رسولاً) [7] ، أي : أن ذَكَرَ رسولاً . ومثله :

---

١ – في ك : « يجوز للمخاطب والغائب من قولك » ، وفي د ، ل ، م : « يجوز للمخاطب والغائب كقولك » .

٢ – في الأصل ، ل : « أسماء ضعيفة فضعفت » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٣ – من ك .

٤ – في الأصل : « أو نصبا » .

٥ – البلد ، الآيتان ١٤ ، ١٥ . وانظر البيان لابن الانباري ٥١٤/٢ ، وسيبويه ٩٧/١ .

٦ – في م : « مصدر منوّن مقدّر » .

٧ – الطلاق ، من الآيتين ١٠ ، ١١ . قال ابن الأنباري في البيان (٤٤٤/٢) : « رسولاً منصوب من خمسة أوجه . الأول : أنه منصوب بقوله (ذِكْراً) على أنه مصدر ، وتقديره : أن أذكر رسولاً . . . . والثاني : أن يكون منصوباً بفعل مقدر ، وتقديره وأرسل رسولاً . والثالث : أن يكون بدلاً من (ذكْر) ، ويكون (رسولاً) بمعنى رسالة وهو بدل الشيئ من الشيئ وهو هو . والرابع : أن يكون ←

(ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزْقاً من السموات والأرض شيئاً) [١] ، أي : أنْ رَزَقهم شيئاً .

ومتى حذف التنوين أضيف ، وكانت إضافته حقيقية . فيضاف تارة إلى الفاعل ، وتارة إلى المفعول . مثاله : يعجبني علمُ زيدٍ خبرَك ، وعلمُ خبرِك زيدٌ . ولو كان « العلم » مصدر فعل ما لم يسم فاعله لما احتجتَ إلى مفعول ، مثل : يعجبني علمُ خبرِك ، أي : أن عُلِمَ خَبَرُكَ [٢] . وهذا كثير في كتاب الله سبحانه ، أعني إضافة المصدر تارة إلى الفاعل ، وتارة إلى المفعول ، ومثل : (ولولا دفاعُ الله الناسِ) [٣] ، فهذا مضاف إلى الفاعل ، و « الناس » مفعول . ومثل : (لا يسأم الانسانُ من دُعاءِ الخير) [٤] ، فهذا مضاف إلى المفعول ، أي : من أنْ دعا الخير . ومثل [٥] : (وإقامِ الصلاةِ وإيتاءِ الزكاةِ) [٦] . ونحوه .

ومتى دخلت الألف واللام على المصدر كان حكمه حكم المنون . وظهر إعراب الفاعل والمفعول به [٧] ، مثل : يعجبني العلمُ زيدٌ خَبَرَكَ ، وبطل الجر . لأنك لا تجمع بين الألف واللام والإضافة في باب المصادر ، لأن إضافته حقيقية .

فهذه ثلاثة أوجه تجوز أبداً في إعمال المصدر ، أعني إثبات التنوين ، والإضافة ، وإدخال الألف واللام . فقس عليه فإنه كثير واسع .

← منصوباً على الإغراء ، أي : اتبعوا رسولاً . والخامس : أن يكون منصوباً بتقدير : أعني » . وانظر البحر المحيط ٢٨٦/٨ .

١ـ النحل ، من الآية ٧٣ . قال ابن الأنباري في البيان (٨٢/٢) : « شيئاً منصوب من وجهين : أحدهما : أن يكون منصوباً على البدل من (رزق) كأنه قال : ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم شيئاً . والثاني : أن يكون منصوبا برزق على تقدير : أن يرزق شيئاً . وانظر البحر ٥١٦/٥ .

٢ـ في الأصل : « أن أعلم خبرك » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٣ـ البقرة ، من الآية ٢٥١ ، والحج ، من الآية ٤٠ و (دفاع) قراءة نافع ، وقرأ باقي السبعة (دَفْعُ) بفتح الدال وسكون الفاء . وقرأ يعقوب وأبو جعفر كما قرأ نافع ، انظر النشر ٢٣٠/٢ ، والتيسير ٨٢ ، والبحر ٢٦٩/٢ . وانظر كلام ابن الأنباري في البيان ١٦٧/١ .

٤ـ فصّلت من الآية ٤٩ . وانظر البيان ٣٤٢/٢ .

٥ـ في الأصل : « ومثله » .

٦ـ الأنبياء من الآية ٧٣ ، والنور من الآية ٣٧ . وانظر البيان ١٩٦/٢ .

٧ـ في د : « فظهر الاعراب في الفاعل والمفعول به » ، وفي ل : « يظهر الإعراب في الفاعل والمفعول بـه » .

ولما كانت المصادر أسماء ، والأسماء ليس من حقها أن تعمل إلا لضرب من من الشبه ، نقصت أيضاً المصادر في عملها ، فلم يجز تقديم شيءٌ من معمولاتها عليها لأنها من صلاتها [1] ، والصلة لا تتقدم على الموصول . لا يجوز في « يعجبني علمُ زيدٍ خبرك » : يعجبني خبرك علمُ زيدٍ ، ولا : خبرك يعجبني علمُ زيدٍ ، وما أشبه ذلك .

وتنقص أيضاً أنها [2] لا تعمل إذا أضمرت ، لا يجوز أن تقول : مروري بزيد حسنٌ ، وهو بعمرو قبيحٌ ، وأنت تريد : ومروري بعمرو قبيح .

وتنقص أيضاً أنه لا يضمر فيها الفاعل ، كما يضمر في أسماء الفاعلين لأنها كأسماء الأجناس [3] من نحو : الزيت والتراب . / فكما لا تتضمن أسماء الأجناس [٧٩] الضمائر ، فكذلك المصادر لا يجوز أن تقول : زيدٌ ضَرْبٌ عمراً [4] ، فتضمر في « ضرْب » ضمير زيد ، كما تقول : زيدٌ ضاربٌ عمراً [5] ، [فتضمر في « ضارب » ضمير زيد] [6] .

وتنقص عن الأفعال [أيضاً] [6] أنه لا يفصل بينها وبين معمولها بأجنبي [7] ، ويجوز ذلك مع الفعل ، مثل : ضربتُ وضربني زيداً ، ولا يجوز ذلك مع المصدر

---

١ - في الأصل ، ك ، م ، د : « صلتها » ، وما أثبت من ل .

٢ - في الأصل : « لأنها » ، وما أثبت من ل ، م . وفي د : « في أنها » ، وعبارة ك : « وتنقص أيضا أنه لا يعمل إذا أضمر » .

٣ - ما أثبت من م . وفي الأصل : « وينقص. . . لا يضمر فيه اسم الفاعل . . » . وفي ك : « وتنقص أنه لا يضمر فيه الفاعل لأنه كالأسماء الأجناس» . وفي د : « وتنقص أيضا أنها لا يضمر فيها كما يضمر في أسماء الفاعلين لأنها كأسماء الأجناس » . وفي ل : « وينقص أيضا أنه لا يضمر فيه الفاعل لأنه كأسماء الأجناس » .

٤ - في الأصل : « زيدٌ ضَرْبُ عمرٍو » ، بضم (ضرب) وجر (عمرو) ، وما أثبت من النسخ الأخرى . وعبارة ل : « . . . الزيت والتراب ، ويُضمر أسماء الفاعلين في الأفعال ، لا يجوز : زيدٌ ضَرْبٌ عمراً . . . » .

٥ - في الأصل ، ل : « زيد ضَرَبَ عمراً » ، وما أثبت من باقي النسخ .

٦ - من د ، م .

٧ - في الأصل : « وينقص عن الأفعال أنه يفصل بينه وبين معموله بأجنبي » . وهو خطأ ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

مثل : هذا ضربي وضربُكَ زيداً ، وأنت تريد أن « زيداً » منصوب بـ « ضربي » الأول . وغير ذلك من الفروق التي يطول شرحها [1] ، وقد ذكرنا ما تحتاج إليه منهـــا .

ويدل على أن هذه المصادر تجري مجرى أفعالها في التعدي أن ما تعدّى منها إلى واحد تعدّى [المصدر] [2] إلى واحد ، وما تعدى إلى اثنين ، أو ثلاثة ، أو بحرف جرّ ، فعلى هذه القضية . مثال الواحد : ضربُ زيدٍ عمراً يعجبني [3] ، ومثال الاثنين : علمُ زيدٍ عمراً قائماً يعجبني ، ومثال الثلاثة : إعلامُ زيدٍ عمراً بكراً قائماً يعجبني . ومثال المتعدي بحرف جر : مرورك بزيد يعجبني . وكذلك كلّ المصادر [4] من كلّ فعل يتعدى أو لا يتعدى . ولكنه كله مقدر بأن والفعل . وذلك الفعل إن شئت قدرته ماضياً ، وإن شئت قدرته مستقبلاً ، وإن شئت قدرته أمراً . لأن المصدر ينسبك من جميع ذلك [5] . فاعرف ذلك ، واعرف النقصانات [والتفصيلات] والمخالفات [6] ، وأنه لا يجوز أن ينعت المصدر ولا يتبع بتابع من التوابع إلا بعد تمامه بصلته . لا يجوز أن تقول : يعجبني ضربُك الشديد زيداً ، لأن « الشديد » من نعت المصدر ، والمصدر لا ينعت قبل أن يتم معموله [7] . والصواب : يعجبني ضربُك زيداً الشديدُ . وكذلك العطف كله ، والبدل كله ، والتأكيد كله . لا يجوز شيءٌ منه إلا بعد التمام . والإشارة تغني عن الإطالـة في الأمثلـة .

والكلام على المصدر ينبغي أن يتقدم على الكلام على الصفة المشبهة بأسماء الفاعلين [8] ، لأن عمل المصدر أقوى من عمل الصفة . ولكنه وقع على غير ما

---

١ – في باقي النسخ : « يطول ذكرها » .
٢ – من م .
٣ – هذا من د ، ل . وفي الأصل : « وما تعدى الى اثنين تعدّى إلى اثنين ، أو ثلاثة أو بحرف جر فعلى هذه القضية ضربُ زيدٍ عمراً يعجبني » . وفي ك : « وما تعدى إلى اثنين أو ثلاثة أو بحرف جر تعدى مثله المصدر ، مثال الواحد : ضرب . . . الخ » . وفي م : « وما تعدى إلى اثنين . . . بياض . . أو إلى ثلاثة أو بحرف جرّ فعلى هذه القضية مثال الواحد : ضرب . . . الخ » .
٤ – في ك ، د ، م : « كلّ المسائل » .
٥ – في ل : « لأن المصدر يدل على جميع ذلك » .
٦ – من ك .
٧ – في ك ، م ، د : « يتم بمعموله » . وانظر حاشية الصبان مع شرح الأشموني ٢٨٦/٢ .
٨ – « بأسماء الفاعلين » ليس في ك .

رتب في المقدمة ، لأن القصد في المقدمة تسهيل البيان على القارئ وأورد ها هنا على قضية الترجمة ، فلا فائدة في إعادة الكلام على شيئ من ذلك إلا ما لم يمض أصله .

* * *

فمن ذلك أن ما كان من الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين[1] بوزن أفعل من كذا – لفظاً أو تقديراً[2] – فإنه لا يرفع الظاهر ، وإنما يرفع المضمر ، وينصب التمييز لا غير ، ويجرّ بحكم الإضافة فيما تصح فيه الإضافة . مثال ذلك : زيدٌ خيرٌ منك ، فزيد مبتدأ ، وخير منك الخبر ، وفاعل « خير » مضمر مستتر فيه ، مرفوع به ، يرجع على « زيدٍ » . و « منك » جارّ ومجرور متعلق بخير كتعلقه بأفعل في قولك : زيدٌ أفضلُ منك . فهذا عمله في المضمر الرفع ، وفي الجارّ والمجرور النصب . فإن قلت : زيدٌ خيرٌ منك أباً ، وخيرٌ أباً منك ، فهو الناصب للتمييز . فإن رفعت هذا السبب وقلت[3] : زيدٌ خيرٌ منك أبوه ، على أن يكون « أبوه » فاعل « خير » ، كما يكون « الوجه » في قولك : زيدٌ حسنٌ وجهه ، لم يجز لأن « أفعل » لا يرفع الظاهر ، وإنما يرفع المضمر[4] . وإنما لم يرفع الظاهر لأنه نقص عن حكم الصفة في التثنية والجمع والتأنيث ، الذي يجوز كله في الصفة . فلما نقص ذلك بطل حكم رفعه للظاهر وقصر على المضمر .

والعلة[5] التي لأجلها امتنع « أفعل » من التثنية والجمع والتأنيث أن « أفعل » متضمن معنى الفعلِ والمصدر . إذا قلت : زيد أفضل منك ، أو خير منك ، فمعناه زيد يزيد فضله عليك . فيزيد فعل ، وفضله مصدر ، وكل منهما لا يجوز[6]

---

١ – « المشبهة بأسماء الفاعلين » ليس في ك .

٢ – يقصد بذلك اسم التفضيل ما ورد منه على وزن أفعل صريحا كأحسن ، وما ورد منه على وزن أفعل تقديراً نحو خَيرٍ وشرٍ أي أخيرَ وأشرَّ .

٣ – هذا من ك ، د ، م . وفي الأصل : « فإن رفعت هذا الباب على فقلت » . وسقطت كلمة « السبب » ، وفي ل : « فإن رفعت في هذا الباب فقلت . . . » .

٤ – « وإنما يرفع المضمر » من الأصل فقط .

٥ – في د : « والعلة فيه » .

٦ – في الأصل : « لا يزيد » ، وهو سبق قلم ، صوابه ما أثبت من النسخ الأخرى .

تثنيته ولا جمعه ولا تأنيثه . فكذلك ما تضمن معناهما ووقع موقعهما . فلذلك قلت : الزيدان أفضل منك ، والزيدون أفضل منك ، وفلان خير منك [1] ، والفلانان خير منك ، والفلانون خير منك .

فلذلك بطل مثل : زيد خير منك أبوه ، إلا أن تقدر تقديراً آخر فتجعل « الأب » مبتدأ ثانياً ، و « خير منك » ، خبراً له مقدماً عليه . فالمسألة جائزة إلا أن [2] فاعل « خير » على هذا التقدير مضمر فيه [3] يرجع على « الأب » . وعلى هذا التقدير لا يصح أن تفصل بين « خير » و « منك » بـ « الأب » ، لا يجوز : زيد خير أبوه منك ، لأنك قد فصلت بين « خير » وبين « منك » بـ « الأب » الذي رفع بالابتداء [4] ، فكان لذلك أجنبياً . وقد أصلنا أنه لا يجوز أن تفصل في هذه الصفات بينها وبين معمولها بأجنبي . / فاعرف هذه الأصول [وابن عليها المسائل] [5] . [٨٠] فإن الاعتقادات والتقديرات تفسدها تارة وتصلحها أخرى . ألا ترى أن قولك : زيد خير منك أبوه ، إن اعتقدت أنه مرفوع بخير لم يجز لأن « أفعل » لا يرفع الظاهر . وإن اعتقدت أنه مبتدأ – وهو على حاله بعد « منك » – جازت المسألة . وإن قدمته قبل « منك » ، واعتقدت أنه مبتدأ أو فاعل لم يجز واحد منهما . لأنك إن اعتقدت أنه فاعل فـ « أفعل » لا يرفع الظاهر . وإن اعتقدت أنه مبتدأ ، و « خير » خبره ، والجملة خبر « زيد » ، كنت فاصلا بين « خير » و « منك » بأجنبي ، فبطلت [6] . وجوازها قد ذكر .

ويجوز وجه آخر وهو أن تقدم « الأب » إلى جانب « زيد » ، فتقول : زيد أبوه خير منك . فـ « زيد » مرفوع بالابتداء ، و « أبوه » مبتدأ ثان ، و « خير منك » خبر « الأب » ، والعائد من الجملة إلى « زيد » الهاء في « أبيه » ، والعائد إلى « الأب » من « خير » الضمير الذي في « خير » . فالإخبار عن الأب بمشتق

---

١ – في د : « وفلان خير منك يا فلان » .
٢ – في ك : « لأن » .
٣ – في ل : « على هذا يقدر مضمراً فيه » .
٤ – في د ، ك ، م : « الذي هو رفعُ » .
٥ – من ك
٦ – في الأصل : « فبطل » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

مفرد . والإخبار عن زيد بجملة . فاعرف ذلك .

* * *

فأما المسألتان المذكورتان في المقدمة فإحداهما : ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد[1] . فإن « الكحل » في هذه المسألة يجري عندهم مجرى المضمر ، وإن كان ظاهراً ، لأن العين بالكحل حسنت ، فصار بمنزلة الحسن المنسوب إليها في نفسها . هذه طريقة القوم[2] في الاحتجاج لرفع « أفعل » في هذه المسألة وشبهها للظاهر ، وهو تنزيل المظهر منزلة المضمر ، بخلاف « الأب » وغيره من الأسماء .

ومنهم من يقول : العلة في ذلك أنه لا تخلو هذه المسألة[3] من رفع « الكحل » بـ « أحسن » ، أو من رفعه بالابتداء ، فتقول : مارأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد فترفعهما جميعاً . [وإذا رفعتهما جميعاً] لم يخل أن تقدم[4] « الكحل » قبل « منه » أو بعد « منه » . فإن قدمته[5] قبل « منه » كنت فاصلاً بين « أفعل » وما يتعلق به بأجنبي . وإن قدمت « منه » على « الكحل » فقلت : ما رأيت رجلاً أحسنُ في عينه منه الكحلُ في عين زيد ، كنت مضمراً قبل الذكْر ، لأن الهاء في « منه » عائدة على « الكحل » . فلما بطل رفع « الكحل » بالابتداء مقدماً على « منه » ، ومؤخراً بعد « منه » ، لم يبق إلا التوسع ورفع « الكحل » بنفس « أحسن[6] » فلا يكون فيه فصل ولا إضمار قبل الذكر . لأن كلاً من « الكحل »

---

١ – عرفت هذه المسألة عند النحاة بمسألة الكحل ، وقد الف فيها محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن الصائغ المتوفي سنة ٧٧٦ هـ رسالة باسم « الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر » أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر ١٧١/٤–١٨٥ . وانظر المقتضب ٤٩/٣ ، وسيبويه ٢٣٢/١ ، وحاشية الصبان مع شرح الأشموني ٥٣/٣ ، وشرح الرضي ٢١٩/٢ .

٢ – في ك ، د ، م : « قوم » .

٣ – في الأصل : « لا يخلو مثل هذه المسألة » . وفي ك : « لا يخلو في هذه المسألة » ، وما أثبت من ل ، د ، م .

٤ – في د ، م : « أن تقدر » ، وفي ك : « أن تُقِرَّ » .

٥ – في د ، م : « قدرته » ، وفي ك : « أقررته » .

٦ – عبارة د : « لأن الهاء في منه عائدة على الكحل . ولما امتنع الوجهان لم يبق إلا أن تنصب أحسن وترفع الكحل به فتقول : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، فيرتفع الكحل بنفس أحسن » .

ومن « منه » معمول له – يعني لأحسن[1] . فصار الوجه الأضعف الأدنى عند امتناع الأصلين المقدمين قوياً ، فلذلك جازت المسألة ، لأن المسألة إذا كان لها وجهان قوي وضعيف ، وعرض ما يبطل القوي ، قَوِيَ الضعيف فجاز ، وصار لا يجوز غيره . ألا ترى أن صفة النكرة أحسن من الحال منها وأقوي ، وأن الحال من النكرة ضعيف[2] جداً . فإذا عرض من التقديم ما يبطل كون الصفة جائزة[3] مع جواز تقديم الحال صار الضعيف قوياً ، فلذلك قوي : جاءني رجلٌ ضاحكٌ ، وضعف : جاءني رجلٌ ضاحكاً . فإن قدمت « ضاحكا » ، الذي كان ضعيفاً نصبته فقلت : جاءني ضاحكاً رجل ، ولم يجز رفعه[4] وهو صفة[5]. فقد صار الضعيف قوياً لما عرض في القوى ما يبطل كونه صفة . فكذلك مسألتنا .

وكذلك المسألة الأخرى « ما من أيام أَحَبَّ إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة »[6] ، الكلام عليها كالكلام على مسألة الكحل . لو رفعت « الصوم » بالابتداء و « أحبَّ » على أنه خبر لم يجز ، سواء قدمت « منه » على « الصوم » أو أخرته بعده ،

---

١ – « يعني لأحسن » لم ترد في باقي النسخ .

٢ – في د ، ل ، م : « ضعيفة » . وكلمة « جدا » ليست في ك .

٣ – في النسخ الأخرى : « جائزاً » ، وعبارة ل : « جائزاً مع جواز التقديم كان حالاً وصار الضعيف . . . الـخ » .

٤ – في الأصل ، ك : « جاءني ضاحكا رجل جاز ، ولم يجز رفعه » ، وما أثبت من د ، ل ، م .

٥ – « وهو صفة » ليست في د .

٦ – أورد كثير من النحاة هذا الشاهد في كتبهم وجعلوه من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم . وممن عده من الحديث الشريف ابن هشام في شرح شذور الذهب : ٤١٥ ، وابن عقيل : ٢/١٨٨ ، والأشموني ٢/٣٩٠ ، والرضي : ٢/٢٢٣ . ولم ينص ابن با بشاذ كما ترى على أنه من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكذلك سيبويه في الكتاب : ١/٢٣٢ ، حيث قال بعد عرضه لمسألة الكحل : « ومن ذلك : ما من أيام . . . الخ » . وكذلك المبّرد في المقتضب ٣/٢٥٠ لم ينص على أنه حديث ، فقد قال : « وكذلك لو قلت : ما من أيام . . . الخ » .

وقد بحثت عنه عند الستة فلم أجده بهذا اللفظ ، بل وجدت حديثين في هذا المعنى . الأول عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما من أيام أحبُّ إلى الله أن يُتعبّد له فيها ، من عشر ذي الحجة . يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة ، وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر » أخرجه الترمذي في جامعه ، كتاب الصوم ، الحديث رقم ٧٥٨ ، وابن ماجه في سننه ، كتاب الصيام ، الحديث رقم ١٧٢٨ . وقد ضعف العلماء هذا الحديث وتكلموا في بعض رواته ، انظر جامع الترمذي ، وفيض القدير للمناوي : ٥/٤٧٤ .

←

لأن تأخيره يؤدي إلى الفصل بين « أحب » وما يتعلق به بأجنبي ، وهو « الصوم » . وتقديمه مما يؤدي [1] إلى الإضمار قبل الذكر ، لأنه عائد على « الصوم » . ولما بطل ذلك ارتفع « الصوم » بأحب . فـ« ما » حرف نفي ، لا تخلو من أن تكون حجازية أو تميمية . و « من أيام » في موضع رفع بـ« مـا » على الحجازية ، أو بالابتداء على التميمية لأن « من » زائدة ، تقديره [2] : ما أيامٌ أحب . و « أحب » أن جعلته صفة لأيام جاز ، وكانت الفتحة في « أحب » علامة الجر [3] ، وكان خبر « ما » أو الابتداء محذوفاً للطول [4]. لأن جميع ما بعد « أحب » متعلق بأحب تعلق المعمولات به [5] ، أو بما يتعلق به [6]. كأنه قال : ما من أيام أحب إلى الله من كذا وكذا .

فهذا بيان هاتين المسألتين اللتين في فصل الصفة المشبهة باسم الفاعل [7] .

← والحديث الثاني عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما من أيام العملُ الصالح فيهن أحبُّ إلى الله من هذه الأيام العشر ، فقالوا يا رسول الله : ولا الجهاد في سبيل الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلّم : ولا الجهاد في سبيل الله ، إلاّ رجلٌ خرج بنفسه وماله فلم يرجع من ذلك بشيء » . أخرجه الترمذي ، كتاب الصوم ، الحديث رقم ٧٥٧ ، وقال : « حديث ابن عباس حديث صحيح غريب » ، وابن ماجة ، كتاب الصيام ، الحديث رقم ١٧٢٧ ، وأبو داود ، كتاب الصوم ، الحديث رقم ٢٤٣٨ . ولا شاهد في هذا الحديث ، انظر الأشباه والنظائر ١٧٥/٤ .

١ – في باقي النسخ : « وتقديمه يؤدي » .

٢ – في الأصل : « تقديرها » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٣ – في باقي النسخ : « وكانت الفتحة علامة الجر » .

٤ – في الأصل : « وكان خبر ما وخبر المبتدأ محذوفاً للطول » ، وما أثبت من ك ، ل . وعبارة د كالتالي : « ومن أيام في موضع رفع بما على الحجازية . وأحب إن جعلته صفة لأيام جاز ، وكانت الفتحة علامة الجر ، وكان خبر « ما » محذوفاً على الحجازية . ويرفع ما بعدهابالابتداء على التميمية لأن « من » زائدة ، تقديره ما أيام أحب إلى الله فيها الصوم ، ويكون الخبر أيضاً محذوفاً ، لأن جميع . . . الخ » . وعبارة م كعبارة ك ، ل ولكن الناسخ ألغى عبارة « وكان خبر ما أو الابتداء محذوفا للطول » وكتب في الهامش عبارة نصفها مطموس وهي : « وكان خبرها محذوفا على الحجازية ويرفع ما بعدها على الابتداء على التميمية لأن من زائدة ، تقديره . . . . (بياض) . . . . . » .

٥ – في ك : « المعمولات له » . وفي د : « المفعول به » . وفي م : « المعمول به » .

٦ – في ك : « أو لما يتعلق به » ، وعبارة د ، م : « ولما تعلق به كان كأنه قال : ما أيام أحب إلى الله من كذا وكذا » .

٧ – « المشبهة باسم الفاعل » ليس في ك .

وقد انقطى [1] الكلام على الأسماء العاملة بمعنى الاشتقاق من الفعل ، وهو
[٨١] أحد / الأنواع الثلاثة من الأسماء العاملة .

* * *

والنوع الثاني [2] ما يعمل بمعنى الفعل وليس بمشتق ، وإنما هو واقع موقع المشتق . وذلك كل ظرف وقع صفة أو صلة أو حالاً أو خبراً فإنه يعمل في الأحوال النصب . مثال ذلك : زيد عندك ضاحكاً . فـ « عندك » عمل في « ضاحك » النصب ، لأنه وقع موقع المشتق . فالأصل : زيد مستقر عندك ، حذفت الاستقرار وأنبت « عندك » منابه ، ونقلت الضمير الذي كان في الاستقرار إلى هذا الظرف الذي قام مقامه . وصارت الحال التي هي « ضاحكاً » حالاً من ذلك المضمر المستتر في الظرف [3] . وذلك المضمر مرفوع بالظرف ، لأن العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال .

فإذا ثبت هذا كان العامل في الحال معنوياً . وإذا كان معنوياً لم يجز أن تتقدم على « عندك » . لا يجوز زيدٌ ضاحكاً عندك . وإذا لم يجز هذا وسطاً فأحرى أن لا يجوز مقدماً . لا يجوز : ضاحكاً زيد عندك ، لتقديمه أيضاً على العامل المعنوي . فإذا رفعت « ضاحكاً » صار هو الخبر ، وصار الظرف معمولاً لهذا الخبر ، وبطل ذلك الاستقرار المقدّر وجاز حينئذ أن تأتي بضاحك ، إن شئت أولاً قلت : ضاحكٌ زيدٌ عندك ، وإن شئت وسطاً قلت : زيد ضاحك عندك ، وإن شئت أخيراً قلت : زيد عندك ضاحك . لأن ضاحكاً الآن عامل في الظرف ، وليس بمعمول له . فمتى نصبته كان الظرف عاملاً . ومتى رفعته كان الظرف معمولاً .

---

١ — في الأصل : « وهذا يقتضي » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٢ — قال في المقدمة المحسبة ص ٤٥ : « ومنها نوع يعمل بمعنى الفعل وليس بمشتق وإنما هو واقع موقع المشتق . وذلك كل ظرف وقع خبراً أو صفة أو صلة أو حالاً ، فانه يعمل في الأحوال النصب . مثل قولك : زيد عندك ضاحكاً ، فعندك واقع موقع مستقر أو ثابت أو موجود ، وكذلك أسماء الإشارة تعمل في الأحوال كقولك : هذا زيد واقفاً ، وهذه هند واقفةً . فهذا وقع موقع « اشير » أو « أشِرْ » ، و « أنبه » أو « نبّه » . وهذان الضربان لا يتقدم معمولهما عليهما إلا أن يكون المعمول ظرفاً » .

٣ — في الأصل : « المستقر في الظرف » ، والمثبت من باقي النسخ .

فكما اختلف اللفظ [١] فكذلك اختلف المعنى . لأنك إذا رفعت « ضاحكاً » فالاعتماد في الخبرية عليه . وإذا نصبته فالاعتماد في الخبرية على الظرف .

ومن الأسماء العاملة في الأحوال وليست بمشتقة أسماء الإشارة ، مثل هـذا زيد ضاحكاً ، وهذه هند ضاحكة . و « هذا » إنما عمل لأنه وقع موقع الفعل . وذلك الفعل يقدر تارة خبراً ، وتارة يقدر أمراً . فإذا قدرته خبراً فكأنك قلت أُشير إليه ضاحكاً . وإذا قدرته أمراً كان التقدير : أَشِرْ إليه ضاحكاً . وكذلك إن أعملت ها التنبيه قدرتها على أحد هذين التقديرين ، إما أُنبِّهُ ، واما نَبِّهْ . هذا كله تقدير المعنى العامل [٢] ، وليس [٣] بشيءٍ يظهر في اللفظ .

وإذا كان معنوياً لم يجز للحال أن تتقدم عليه . فلا يجوز : ضاحكاً هذا زيد . فإن رفعت « ضاحكاً » جاز تقديمه ، لأن خبر المبتدأ يجوز تقديمه عليه . فتقول [٤] : هذا زيد ضاحك ، وضاحك هذا زيد . وقد تقدم تفسير هذه المسألة في أسماء الإشارة من فصل الأسماء [٥] .

* * *

النوع الثالث [٦] من الأسماء العاملة [٧] وهو ما ليس بمشتق ولا واقعاً موقع المشتق . فهذا النوع لا يكون ناصباً وإنما يكون جاراً . وذلك الأسماء المضافـة

---

١ – في باقي النسخ : « فكما اختلف الإعراب » .

٢ – في ك : « وهذا كله يقدر تقدير المعنى العامل » .

٣ – في ل : « اذ ليس » .

٤ – في الأصل ، ك ، ل : « فقلت » ، والمثبت من د ، م .

٥ – تقدم في ص ١٦٨ من الجزء الأول .

٦ – قال في المقدمة المحسبة ص ٤٦ : « ومنها نوع يعمل عمل الحروف ، وهي الأسماء المضافة إضافة ملك ، أو إضافة جنس . فضرب يجرّ بمعنى اللام كقولك : هذا غلام زيدٍ ، وضرب يجر بمعنى من كقولك : هذا ثوب خزّ . ولا يتقدم شيءٌ من معمول المضاف إليه على المضاف ، لا يجوز : أنت زيداً مثلُ ضارب . وأجازوا ذلك مع « غير » ، قالوا : أنت زيداً غيرُ ضارب ، أجروه مجرى أنت زيدٌ لا ضاربٌ ، لأن غيراً قد تكون في معنى « لا » ، فكأنك قلت : أنت زيداً لا ضاربٌ . فهذه جملة الأسماء العاملة على اختلاف أنواعها » .

٧ – « العاملة » ليست في ك ، د ، م .

إضافة ملك أو إضافة جنس [1]. فإضافة الملك هي المقدرة باللام مثل : هــذا غلامُ زيد . وإضافة الجنس هي المقدرة بمن مثل : هذا ثوبُ خزٍّ . فهذان مجروران بمعنى الحرف المقدّر الذي قد ناب عنه المضاف . وإذا كان عاملاً فهو أيضاً عامل معنوي . وإذا كان معنوياً لم يجز أن يتقدم شيءٌ من معمول المضاف إليه على المضاف ، ولا على المضاف إليه . تقول : أنت مثلُ ضاربٍ زيداً ، ولا يجوز : أنت زيداً مثلُ ضاربٍ ، لأنه لا يتقدم معمول المضاف إليه على المضاف . وكذلك لا يجوز : أنت مثلُ زيدًا ضاربٍ ، لأنه لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف إليـــه .

فأما « أنت زيداً غيرُ ضاربٍ » ، ففيها خلاف ، منهم من لا يجيزها ، كما لا يجيزها مع « مثل » لاشتراكهما في الإضافة . ومنهم من يجيزها لأن « غيراً » بمعنى « لا » ، وأنت لو قلت : أنت زيداً لا ضاربٌ ، لجازت بلا خلاف . فكذلك أجريت « غيراً » مجرى « لا » .

فهذه جملة الأسماء العاملة على اختلاف أنواعها ، مشتقُّها ، والواقع موقع المشتق ، والواقع موقع حرف الجرّ مقدر معها [2] . وهي الثلاثة الأنواع التي تقدم ذكرها . وقد تم بذلك هذا الفصل الثامن [3] .

* * *

وقد تأتي في العوامل المعنوية مسائل مشكلة تحتاج إلى لطف نظر . مثل قراءة من قرأ (كلاَّ إنها لَظَى نزّاعةً للشّوى) [4]. فنزّاعة منتصبة على الحال وليس ههنا عامل مشتق ، ولا واقع موقع المشتق [5] . ولكن « لظى » وإن كانت علَماً [6]

---

١ — في ك : « إضافة ملك أو إضافة استحقاق ، أو إضافة جنس » ، ولا فرق بين إضافة الملك والاستحقاق ، فهما كلمتان مترادفتان .

٢ — في ك : « موقع حرف مقدّر معها » ، وفي د ، ل ، م : « موقع حرف جرّ مقدر معها » .

٣ — في د : « التي قد ذكرناها ، وقد تقدم ذكر ذلك في الفصل الثامن » ، وفي م : « التي تقدم ذكرها ، وقد تقدم ذكر ذلك في الفصل الثامن » ، وكله تحريف .

٤ — المعارج ، الآيتان ١٥ ، ١٦ . والنصب قراءة حفص واليزيدي ، انظر النشر ٢/٣٩٠ ، والبحر المحيط ٨/٣٣٤ . وانظر الكلام على إعرابها في البحر ، والبيان ٢/٤٦١ .

٥ — في ك : « ولا منزل منزلة المشتق » .

٦ — في ك ، د ، م : « اسماً علماً » .

من أسماء جهنم ففيها معنى التلظّي ، وذلك [المعنى] هو العامل في الحال . كأنها تتلظّى نزاعة [للشوى] [١] ، أو / تتوقد نزاعة [للشوى] [٢]. [٨٢]

ومنها قراءة من قرأ (هؤلاء بناتي هنَّ أطهرَلكم) [٣]، بنصب الراء [من أطهر] [٤]. ف « هؤلاء » مبتدأ ، و « بناتي » الخبر ، و « هن » تأكيد للمضمر ، و « أطهر » منصوب على الحال . والعامل في الحال المعنى المقدر في « بناتي » . لأن « بناتي » [٥] ها هنا واقع موقع شريفاتٍ [٦] أو مُقَدَّماتٍ . وذلك المعنى هو الناصب لأطهر على قراءة من نصب .

مسئلة من هذا الباب : قوله تعالى : (ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحرُ يَمُدُّهُ من بعده سبعةُ أبحر) [٧]. فالبحر يمده جملة من مبتدأ وخبر في موضع الحال . وإذا كانت في موضع الحال احتاج إلى صاحب الحال ، وإلى عامل في الحال . وليس معك عامل إلا مُتأوّلٌ ، وذلك المتأول [٨] أن « أقلاماً » وإن كنّ جامدات [٩] فإنها وقعت ها هنا موقع « كاتباتٍ » أو « جارياتٍ » ، وإذا

١ـ من م ، د .

٢ـ من م .

٣ـ هود ، من الآية ٧٨ . ونصب (أطهر) قراءة عيسى بن عمرو وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان المدني وزيد بن علي والحسن البصري وابن أبي اسحاق ، انظر البحر المحيط ٢٤٧/٥ ، والمحتسب ٣٢٥/١ . وقد أنكر أبو عمرو بن العلاء على عيسى بن عمر هذه القراءة ، انظر طبقات الزبيدي ٣٦ ، وعندما قيل لأبي عمرو : إن ابن مروان قرأ (أطهرَ لكم) بالنصب ، قال : لقد احتبى ابن مروان في لحنه . و ردّ المبرّد هذه القراءة فقال : (أما قراءة أهل المدينة « هؤلاء بناتي هن أطهر لكم » فهو لحن فاحش ، وإنما هي قراءة ابن مروان ، ولم يكن له علم بالعربية) المقتضب ١٠٥/٤ . وانظر تخريج ابن جني لهذه القراءة في المحتسب ٣٢٥/١-٣٢٦ ، وانظر البيان ٢٥/٢ وتعليق السيرافي في هامش كتاب سيبويه ٣٩٧/١ . والبحر المحيط ٢٤٧/٥ .

٤ـ من د ، ل ، م .

٥ـ في د ، ك ، م : « وهن تأكيد لمضمر مقدر في بناتي لأن بناتي » .

٦ـ في ل : « شرعيات » .

٧ـ لقمان ، من الآية ٢٧ . وعبارة ك : « . . . وذلك المعنى هو الناصب لأطهر . وكذلك قراءة من قرأ (والبحرُ يَمُدُّهُ) فالبحر يمده . . . الخ » .

٨ـ في د ، ل : « وذلك التأويل » . وفي ك ، م : « وذلك التأول » .

٩ـ في ك ، ل ، م : « وإن كانت أسماء جامدات » ، وفي د : « وإن كانت أسماء جامدة » .

وقعت موقع « كاتبات » أو « جاريات » فقد تحملت الضمير ، وصار فيها معنى الاشتقاق ، فعملت في موضع الجملة الحالية النصب [1].

فأما من نصب « البحر » [2] فلا إشكال فيه لأن الواو عاطفة [للبحر] على « ما في الأرض » . [فاعرفه ، وبالله التوفيق] [3].

---

١ - انظر كلام النحاة على هذه الآية في البحر المحيط ١٩١/٧ ، والبيان لابن الأنباري ٢٥٦/٢ ، والمحتسب ١٦٩/٢ .

٢ - النصب قراءة أبي عمرو بن العلاء ويعقوب بن اسحاق الحضرمي ، النشر ٣٤٧/٢ .

٣ - من د ، م .

الفصل التاسع

فصل التابع

قال الشيخ رحمه الله[1] : التابع في العربية هو الجاري على ما قبله في إعرابه من رفع ونصب وجرّ وجزم . لأن هذا هو شرط التابع أن يكون حكمه حكم المتبوع . وجملة التوابع خمسة : التأكيد[2] ، والنعت ، وعطف البيان ، والبدل ، والنسق . وإنما بدئ بالتأكيد لأن التأكيد هو المؤكَّد ، لا يخالفه في شيء من أحكامه فكان أحق ما بدئ به .

والتأكيد هو تمكين المعنى في النفس بإعادة لفظ أو معنى لفظ[3] . فاللفظ[4] كقولك : زيد زيد ، فعل فعل ، إنَّ إنَّ[5] ، والله والله ، وما أشبه ذلك . وليس عليه باب يحصره ، لأنه تكرير الشيئ بلفظه . وليس كذلك التواكيد المعنوية ، لأن التواكيد المعنوية ألفاظها محصورة . وجملتها تسعة ، وهي : نفسه ، عينه كلُّه ، أجمعُ ، أجمعونَ ، جمعاءُ ، جُمَعُ ، كلاهما ، كلتاهما [6] .

---

١ - في م : « ثم قال الشيخ رحمه الله » ، وفي ل : « قال الشيخ رضي الله عنه » . ونص المقدمة الذي يشرحه المؤلف هنا هو قوله : « التابع في العربية هو الجاري على ما قبله في إعرابه من رفع ونصب ،وجر وجزم . وجملة التوابع خمسة : التأكيد والنعت وعطف البيان والبدل والنسق .
أما التأكيد فهو تمكين المعنى في النفس بإعادة لفظ أو معنى . والتواكيد المعنوية مع ما حمل عليها تسعة وهي : نفسه ، عينه ، كله ، أجمع ، أجمعون ، جمعاءُ ، جُمَعُ ، كلاهما ، كلتاهما . والتابع أكْتَعُ أَبْصَعُ ، أكتعون أبصعون ، كُتَعُ بُصَعُ ، كَتْعاءُ بَصْعاءُ . كل هذه يؤكد بها المعارف الخمس دون النكرات كلها ، إلا أنه إذا أكد بنفسه أو عينه الضمير المرفوع المتصل أكد المضمر قبله بضمير منفصل، مثل : قمت أنت نفسُك ، وزيد خرج هو نفسه . وكلها لا يجوز عطف بعضها على بعض بخلاف النعت . وكلها تجري على ما قبلها في إعرابه إلا أجمع وجمعاء وجمع ، فإنهن لا ينصرفن . وكلها تكون مضافة إلا هذه الثلاثة وأجمعين . وكلها يجوز أن تلي العوامل إلا هذه الأربعة وتوابعها » . انظر المقدمة المحسبة ٤٦-٤٧ .

٢ - في ل : « التوكيد » ، وكذلك في المواضع الآتية .

٣ - في الأصل ، ل : « أو معنى اللفظ » ، وما أثبت من ك ، د ، م .

٤ - في م : « فاللفظي » .

٥ - في ك : « إنّي إنّي » .

٦ - في د : « كلاهما ، كلتاهما ، كلهم وكلهن » ، وهو تكرار لكلمة « كل » لا داعي له . ويلاحظ ، أن المؤلف لم يذكر « جميعاً » ، راجع الاشموني ٤٠٤/٢ وابن عقيل ٢٠٧/٢ .

والتابع لهذه هو : أَكْتَعُ أَبْصَعُ ، أكتعونَ أبصعونَ ، كَتْعاءُ بَصْعاءُ ، كُتَعُ بُصَعُ[1] .

فجميع هذه التسعة وتوابعها لا يؤكد بها إلا المعارف الخمس دون النكرات كلها . تقول : جاءني زيد نفسه ، ولا يجوز : جاءني رجل نفسه . وكذلك الباقي . سواء كان المؤكَّد ظاهراً أو مضمراً أو بينهما[2] . فالظاهر قولك : زيد نفسه جاءني[3] . والمضمر قولك : أنت نفسك جئتني . والذي بينهما : هذا نفسه جاءني.

فإن كان المضمر متصلاً بفعل اتصال الفاعل[4] لم يحسن التأكيد « بالنفس » إلا بعد مضمر آخر تأتي به [قبله][5] ، مثل قولك : قمت أنت نفسك ، وزيد خرج هو نفسه . ولا يحسن : قمت نفسك ، ولا : خرج نفسه ، لأن المضمر قد امتزج بالفعل واختلط به حتى صار كالجزء منه ، فاستقبح تأكيده [بالنفس][6] بغير تأكيد قبله ، كما استقبح العطف عليه بغير تأكيد [قبله][7] . ألا ترى أنه لا يحسن : قمتَ وزيد ، حتى تقول : قمت أنت وزيد ، كما قال سبحانه (اسكن أنت وزوجك الجنة)[8] . فزوجك معطوف على الضمير المستتر في « اسكن » ، وليس بمعطوف على « أنت » هذه لأن « أنت » الموجودة تأكيد لأنت المقدرة . والعطف إنما هو على المؤكد لا على التأكيد . فاعرف ذلك [تصب إن شاء الله][9] .

---

١ – هذه الألفاظ لا تأتي منفردة في الغالب ، بل تكون تابعة لأجمع وأجمعون وجمعاء وجمع . تقول : جاء الجيش كله أجمع أكتع أبصع ، والقبيلة كلها جمعاء كتعاء بصعاء ، والقوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون ، والهندات كلهن جمع كتع بصع . الأشموني ٤٠٥/٢ ، وانظر اللسان (كتع ، بصع) ، وابن يعيش ٤٦/٣ .

٢ – في ك : « وسواً كانت تأكيداً لظاهر أو مضمر أو مبهم » . وفي د ، م : « سواء كان تأكيداً لظاهر أو مضمر أو بينهما » .

٣ – في الأصل : « فالظاهر قولك : جاءني » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٤ – في د : « اتصال المضمر الفاعل » .

٥ – من د ، وفي م : « قبلها » .

٦ – من د ، م .

٧ – من د ، م .

٨ – البقرة ، من الآية ٣٥ ، والأعراف من الآية ١٩ .

٩ – من د ، ل ، م .

فإن قيل : في أي موضع [1] لا يحتاج المضمر المعطوف عليه إلى تأكيد ؟ .

فقل : ضمير المنصوب مثل : رأيتك نفسك . وكذلك ضمير المجرور مثل : مررت بك نفسك . وكذلك الضمير المرفوع إذا لم يكن متصلا بفعل ولا مستتراً في شيءٍ ، مثل : أنت نفسك خرجت . وما أشبه ذلك . فقس عليه وفقك الله للصـواب .

فإن قيل : لم لا يجوز عطف التأكيد بعضه على بعض ، كما جاز عطف النعت بعضه على بعض ؟ .

قيل : لأن الشيءَ لا يعطف على نفسه . لأن معنى هذه التواكيد كلها متقارب إلا بمقدار ما في بعضها من معنى الإحاطة [2] ، مثل كل وأجمع ، وما في بعضها من تحقيق ذات الشيءِ مثل النفس والعين . فلذلك لا يجوز : قام القوم أنفسهـم وأعينهم ، وكذلك لا يجوز : قاموا كلهم وأجمعون . وليس كذلك النعت لأن النعوت مختلفة المعاني .

فإن قيل : فلم لا يصرف أجمع وجمعاء وجمع ؟ .

[٨٣] فقل : لعلل مختلفة . فأما « أجمع » فللتعريف ووزن الفعل / كأحمد . وأما « جمعاء » فلمتأنيث ولزوم التأنيث كصحراء . وأما « جمع » فللتعريف والعدل [3] . واختلف في العدل على قولين ، أحدهما : أنه معدول عن جُمْع الساكن العين إلى جُمَع ، لأن باب أَفْعَلَ إذا جمع على فُعْل فبابه أن يكون [4] مسكناً كأحمر وحُمْر . والقول الآخر : إنه معدول عن جَمَاعَى ، لأن باب فَعْلاء إذا كان اسماً جمع على فَعَالَى مثل : صحراء وصحارى . فهذان قولان كما ترى .

---

١ – من ل ، وفي الباقي : « فأيُّ موضع » .

٢ – هذه عبارة ك . وفي الأصل : « ولأن نهاية هذه التواكيد كلها متقارب بمقدار ما في بعضها من معنى الإحاطة » . وفي د ، م : « لأن معنى (في د معاني) هذه التواكيد كلها متقارب لما في بعضها من معنى الإحاطة » . وفي ل : « لأن معاني هذه التواكيد كلها يقارب ما في بعضها من معنى الإحاطة » .

٣ – في ك : « فللتأنيث والعدل » ، وهو غلط .

٤ – في ك ، د ، م : « على فعل يكون » .

وكُتَعُ وبُصَعُ جارية مجرى جمع ، كما أن كَتْعاءُ وبَصْعَاءُ جارية مجرى جمعاء ، وأَكْتَعُ وأَبْصَعُ جارية مجرى أجمع .

ومن أحكام أجمع وأجمعين وجمعاء وجمع وتوابع ذلك ألا تلي العامل ، لا يجوز : جاءني أجمعون ، ولا : رأيت أجمعين ، حتى تأتي بالمؤكَّد فتقول : جاءني القوم أجمعون ، ورأيتهم أجمعين .

فإن قيل : ولم لا يجوز ذلك كما يجوز مع كلٍّ [١] من قولك : جاءني كلّهم ، ورأيت كلَّهم [٢] ؟ .

قيل : لأن أجمع وبابه لم يستعمل إلا تأكيداً قال الله سبحانه (فسجد الملائكة كلُّهم أجمعون) [٣] ، و (إنَّ جهنّم لموعدهم أجمعين) [٤] . وليس كذلك « كلٌّ » لأنها قد استعملت استعمال الأسماء ، فاعلة ومفعولة ومبتدأة ، كما قال تعالى (وكلّهم آتيه يوم القيامة فردا) [٥] . وقال تعالى (قل إنَّ الأمر كلَّه لله) [٦] ، من رفع [٧] جعله مبتدأ لا تأكيداً ، فأما من نصب فإنه جعله تأكيداً للأمر ، وأخبر بالجار والمجرور ، ومن رفع أخبر بجملة من مبتدأ وخبر ، المبتدأ « كله » ، والخبر « لله » ، يتعلق بالاستقرار المحذوف على ما تقدم بيانه .

فأما كلاهما وكلتاهما فلفظتان مختلف فيهما . فمذهب سيبويه والمحققين أنهما مفردان يدلان على التثنية وليسا بمثنيين [٨] . والدليل على إفرادهما قوله تعالى (كلتا

---

١ – في الأصل : « كما جاز في رفع كل » ، والمثبت من د ، ل ، م . وفي ك : « كما جاز في كل » .
٢ – « ورأيت كلهم » لم ترد في ك .
٣ – الحجر ، الآية ٣٠ ، ص الآية ٧٣ .
٤ – الحجر ، الآية ٤٣ .
٥ – مريم ، الآية ٩٥ .
٦ – آل عمران ، من الآية ١٥٤ . قرأ الجمهور (كلَّه) بالنصب ، وقرأ أبو عمرو بن العلاء ويعقوب بالرفع ، النشر ٢٤٢/٢ . وانظر الكلام على إعرابها في البيان لابن الأنباري ٢٢٦/١ ، والبحر المحيط ٨٨/٣ .
٧ – في باقي النسخ : « على من رفع » .
٨ – هذه احدى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، راجع الانصاف ، مسألة ٦٢ ، وابن يعيش ٥٤/١ .

الجنتين آتت أُكلها) [1] ، فأفرد الخبر بقوله « آتت » ، ولو كان مثنى لقال « آتتا » .
ومن أدل الدليل على كونهما مفردين إضافتهما إلى ضمير الاثنين ، فلو كانـــا مثنيين وقد أضفتهما إلى ضمير الاثنين [2] لكنت قد أضفت الشيءُ إلى نفسه ، وإضافة الشيءُ إلى نفسه لا تجوز ، كما لا تجوز : اثناهما ، ولا : اثنتاهما [3] . ومن الدليل على إفرادهما قول الشاعـــر :

كلا يومي أمامةَ يومُ صدٌّ وإن كانت زيارتها لماما [4]

فأخبر عن « كلا » بيوم مفرد .

[وقال غيره :

كلا يومي طُوالةَ وصلُ أَرْوَى ظَنونٌ ، آن مُطَّرَحُ الظنونِ] [5]

فإن قيل : فإذا كانا مفردين فلم قلبت ألفهما في حال النصب [6] في قولك : رأيت الرجلين كليهما ، والمرأتين كلتيهما ، وجاءني الرجلان كلاهما ، والمرأتان كلتاهمـــا ؟ .

فقل : إنما ذلك من قبل أنهما لزما الإضافة ولم تفارقهما [7] ، فأشبها « إلى » و « لدى » [8] ، إذا كانا مع الظاهر كانا بالألف ، وإذا كانا مع الضمير كانا بالياء ، مثل : جئت إلى زيد ، وإليك [9] . وكذلك كلا وكلتا متى أضيفتا إلى ظاهر لم

---

١ – الكهف ، من الآية ٣٣ .
٢ – في الأصل ، ك : « ضمير المثنيين » ، وما أثبت من د ، م . وفي ل : « ضمير المثنى » .
٣ – انظر المقتضب ٢٤١/٣ ، وحاشية الصبان ٧٨/١ ، وشرح التصريح ٦٨/١ .
٤ – من شواهد ابن يعيش ٥٤/١ ، وابن الأنباري في الإنصاف ٤٤٤/٢ ، وروايته عندهما : . . . وإن لم نأتها إلا لماما .
وهو من شعر جرير ، انظر الديوان ٧٧٨/٢ ، والرواية فيه :
. . . . . . يوم صدق وإن لم تأتها إلا لماما
٥ – زيادة من ك . والبيت مطلع قصيدة للشماخ في ديوانه ٣١٩ . وأنشده ابن جني في المحتسب ٣٢١/١ . وانظر الأمالي ٣٠/٢ ، والسمط ٦٦٣ .
٦ – في د : « النصب والجر » .
٧ – في ك ، م ، د : « ولم يفارقاها » .
٨ – في د ، م : « إلى وعلى » ، ولا فرق .
٩ – في د : « مثل قمت إلى زيد ، ودخلت على عمرو ، وقمت إليك ، ودخلت عليك » . وفي م ، ل : « مثل : جئت إلى زيد ، ودخلت على عمرو ، وقمت إليك ، ودخلت عليك » .

تتغير ألفهما لا في رفع ولا في نصب ولا في جر . تقول : جاءني كلا أخويك ، ورأيت كلا أخويك ، ومررت بكلا أخويك ، وجاءتني كلتا امرأتيك ، ورأيت كلتا امرأتيك ، [ومررت بكلتا امرأتيك] [1]. وإنما يكون هذا القلب فيهما إذا أضيفا إلى مضمر .

انقضى فصل التأكيـــد .

---

١ - من د ، م .

فصل النعت

قال الشيخ رحمه الله[1] : وأما النعت فهو تحلية المنعوت بفعله ، أو بحِلْيته ، أو بصناعته ، أو بنسبه[2] ، أو بذي التي بمعنى صاحب[3] .

وجملة الأمر أن النعت إنما دخل الكلام لتخصيص نكرة ، أو لإزالة اشتراك عارض في معرفة . فتخصيص النكرة كقولك : هذا رجل قائم ، خصصته من الرجال ممن ليس بقائم[4] . وإزالة الاشتراك كقولك : هذا زيد البزّاز ، أزلت الاشتراك الذي كان بينه وبين من له مثل اسمه وليس ببزّاز .

وقد تكون الصفة لا لتخصيص ولا لإزالة اشتراك ، ولكنها تكون لثناء ومدح

---

١ - في م : « وهذا فصل النعت . ثم قال الشيخ رحمه الله » ، وفي ل : « . . . رضي الله عنه » .

٢ - في م : « أو خلقته أو صناعته أو بنسبته » .

٣ - أدخل المؤلف نص المقدمة في الشرح ، والنص هو : « وأما النعت فهو تحلية المنعوت بفعله أو بحليته أو بصناعته أو بنسبة أو بذي التي بمعنى صاحب . وسبب هذه الخمسة يجري مجراها إلا « ذا » فإنها لا ترفع السبب . مثال ذلك كله : مررت برجل قائم ، وقائمٍ أبوه ، وبرجل طويل ، وطويل أبوه ، وبرجل عالم ، وعالم ولده ، وبرجل مصريّ ، ومصريّ عمه ، وبرجل ذي مال . ولا يجوز : مررت برجل ذي مال أبوه ، فترفع به الظاهر ، واذا لم يجز ذلك رفعت الكل وصار مبتدأ وخبراً مثل مررت برجل ذو مال أبوه . وكل ما لم يجز أن يرفع ظاهراً جاز أن ترده إلى المبتدأ والخبر ، مثل « أفعل » الذي لا يرفع الظاهر ، تقول : مررت برجل أحسن منك وجهُه ، ولا يجوز : أحسنَ منك وجهه . وجملة الأمر أن النعت تابع للمنعوت في عشرة أشياء . في رفعه ونصبه وجرّه ، وتوحيده وتثنيته وجمعه ، وتذكيره وتأنيثه ، وتعريفه وتنكيره ، لا يختلف في شيءٍ من ذلك .

والنعت أبداً يكون بالمشتق أو ما تنزل منزلة المشتق مثل : مررت برجل طويل ، وبرجل ذى طُول . وكل الاسماء توصف إلا المضمرات وإلا الصفات فإنها لا توصف . وكل المعارف توصف بالمفردات دون الجمل ، وكل النكرات توصف بالمفردات وبالجمل الخبرية .

وكل نعت أريد به المدح أو الذم جاء بعد تكرير جاز قطعه عن إعراب ما قبله ، فتنصبه أبداً بإضمار فعل ، وترفعه أبداً بإضمار مبتدأ ، مثل : مررت بالرجلِ الكريمِ العاقلَ الجليلُ . وعلى هذا قوله سبحانه (لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أُنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة) . وكل ما امتنع من الأسماء أن يجمع فيه بين نعوتها جاز فيه القطع . مثل أن يختلف الإعرابان أو العاملان ، مثل : هذا عمرو ورأيت زيداً العاقلين والعاقلان ، ومثل : قام زيد وقعد عمرو الظريفين والظريفان » . انظر المقدمة المحسبة ٤٧-٤٨ .

٤ - في م : « خصصته من كل رجل ليس بقائم » . وفي ك ، د : « خصصته من رجل ليس بقائم » .

[أو ذم][1] ، مثل قولك : قال زيد العالم ، أو الجليل ، أو الشيخ الفاضل ، ونحوه وعلى هذا تحمل صفات القديم ثناؤه[2] لأنها ليست لتخصيص ، ولا لإزالة اشتراك جلّ وتعالى عن ذلك علوًّا كبيرا .

وإذا كانت النعوت إنما دخلت لهذه المعاني . والمعاني لا تخلو من أن تكـون فعلية علاجيَّة ، أوحِلْيةظاهرة [3] ، أوصفات معنويةً ، أو نسبةً أبويةً أو بلديةً [4]، أو بواسطة مُثّل من كل ذلك بمثال .

فمثال الصفة الفعلية العلاجية : مررت برجل قائم ، وقائم أبوه . ومثال الصفة الحِلْية الظاهرة [5] : مررت برجل طويل ، وطويل أبوه ، وقصير ، وقصير أخوه . ومثال الصفة المعنوية : / مررت برجل عالم ، وعالم أبوه ، وفقيه ، وفقيه أخوه ، ونحوه . ومثال الصفة النَّسَبِيَّة[6] : مررت برجل حسنيٍّ ، وحسنيٍّ أبوه ، وبصريٍّ ، وبصريٍّ عمه . ومثال الصفة بواسطة قولك : مررت برجل ذي مال ، أي : صاحب مال .

[٨٤]

قال [7] : وإنما دخلت « ذو » صلة [8] إلى الوصف بالأجناس ، وقد ذكرت في فصل الأسماء الستة المعتلة المضافة . وهي لا ترفع السبب كما يرفع ما تقدم من الأقسام الأربعة . لا تقول : مررت برجل ذي مال أبوه ، لأنه ليس في « ذي مال » اشتقاق ترفع به ظاهراً ، ولا وقع موقع مشتق صريح فيرفع ظاهراً ، لأنه إنما وقع موقع « صاحب » ، و « صاحب » قد استعمل استعمال الأسماء فجرى مجرى دانقٍ وعاتقٍ وكاهلٍ [9] .

وإذا لم يجز أن ترفع ظاهراً فارفع الكل وقل : مررت برجل ذو مال أبوه .

---

١ – من د .
٢ – في م : « جل ثناؤه » ، وفي ك : « جل جلاله » ، وفي د ، ل : « سبحانه وتعالى » .
٣ – في ك : « فعلية علاجية ظاهرية » .
٤ – في الأصل : « أو نسبة أبوته أو بلدته » ، وفي م ، ل : « أو نسبية أبويةً أو بلديةً » وما أثبت من ك ، د .
٥ – في ك : « الحلية الظاهرية » .
٦ – في د : « الصفة النسبية البلدية » ، وهو خطأ .
٧ – « قال » من الأصل فقط .
٨ – في باقي النسخ « وصلة » . وقد مر ذكر « ذو » في ص ١٢٣ من الجزء الأول .
٩ – في د : « طالق وعاتق وكاهل » .

فـ « أبوه » مبتدأ ، و « ذو مال » الخبر مقدم ، والجملة في موضع جرّ نعت لرجل . فأنت ناعت في هذه المسألة بجملة ، وفي جميع ما تقدم بمفرد .

ولو رفعت الكل فيما تقدم لجاز ، وقلت : مررت برجلٍ قائم أبوه ، فيكون « أبوه » مبتدأ و « قائم » خبره ، والجملة في موضع النعت . وكذلك باقي المسائل . وإنما امتنع في « ذي مال » للعلّة المذكورة .

وكلّ ما لم يجز أن يرفع ظاهراً جاز أن ترده إلى المبتدأ والخبر ، كأفعل الذي لا يرفع ظاهراً ، تقول : مررت برجل أحسنَ منك [1] ، ولا يجوز : أحسنَ منك وجهُه . فإن رفعت الكلّ جاز ، وكان « وجهه » مبتدأ ، و « أحسنُ » خبراً مقدماً ، والجملة في موضع النعت . وقد مضى مثل هذا في مسألة الكحل .

فإذا ثبت هذا ، وعرفت الغرض بالنعت ، وقسمه النعت ، فإن النعت من بعد ذلك تابع للمنعوت في عشرة أشياء : في رفعه ونصبه وجره ، وتوحيده وتثنيته وجمعه ، وتذكيره وتأنيثه ، وتعريفه وتنكيره ، لا يختلف في شيءٍ من ذلك . لأن النعت والمنعوت كالشيءِ الواحد ، فلذلك تقول : مررت برجل طويل . فقد اجتمع التنكير والتذكير والإعراب [والإفراد] [2] . ولو ثنّيت لقلت : برجلين طويلين ، ولو جمعت لقلت : برجال طوال ، فقد تبعه في التثنية والجمع . ولو عرّفت وقلت : مررت بالرجال الطوال [3] ، لتبعه في التعريف [4] . ولو قلت : مررت بالمرأة الطويلة ، لتبعها في التأنيث ، وكذلك تثنيتها وجمعها . وكذلك كله . لأن النعت والمنعوت كالشيءِ الواحد . فلا يجوز أن تقول على جهة النعت : مررت بالرجلِ طويلٍ ، ولا : برجلٍ الطويلِ . فقس على ذلك .

[ثم قال الشيخ رحمه الله] [5] : وأما قولنا : « **وكل الأسماء توصف إلا المضمرات وإلا الصفات فإنها لا توصف** » .

---

١ - في ك ، م : « مررت برجل أحسنُ منك وجهه » . وهو مثال صحيح .
٢ - من د .
٣ - في ل ، م : « مررت بالرجل الطويل » .
٤ - في الأصل ، ل ، م : « في التعريف والتذكير » ، وما أثبت من ك ، د .
٥ - من د ، م . ولم ترد فيهما « وأما قولنا » . وفي ل : « ثم قال الشيخ رضي الله عنه » وفي ك : « ثم قال : وكل الأسماء . . . » .

فإن العلة في امتناع المضمرات من الصفات أنها لا تضمر إلا وقد عرفت ، فاستغنت عن الوصف وامتنعت منه .

وأما الصفات فلم توصف لأن الصفات مشتقات من الأفعال ومتحملات للضمائر . فكما أن الأفعال لا توصف فكذلك لا توصف الصفات . فإذا قلت : مررت بالكاتب النبيل ، فليس النبيل نعتاً للكاتب ، وإنما هو نعت لمن نعت بالكاتب [1] ، كأنك قلت : مررت بالرجل الكاتب النبيل [2] . فإن شئت جعلت « النبيل » صفة للموصوف المحذوف فيكون صفة بعد صفة . وإن شئت أنزلت « الكاتب » منزلة الاسم المحذوف ووصفته لأن الصفة والموصوف كالشيئ الواحد [3] . وإذا فعلت ذلك لم تكن واصفاً لنفس الصفة ، وإنما أنت واصف الموصوف مع صفته [4] .

[قال الشيخ رحمه الله] [5] : وأما قولنا : « **وكل المعارف توصف بالمفردات دون الجمل** » .

فإن العلة في امتناع وصف المعارف بالجمل أن الجمل نكرات ، والنكرة لا تكون نعتاً للمعرفة ، فلذلك لا يجوز : مررت بزيد وجهه حسنٌ ، وأنت تريد الصفة لما ذكرنا . فإن أردت ذلك فأدخل « الذي » واجعل الجملة صلة « الذي » ، فتقول : مررت بزيد الذي وجهه حسن ، فتكون قد توصلت إلى وصف المعارف بالجمل بدخول واسطة ، كما توصّلت إلى الوصف بالأجناس بـ « ذي » التي بمعنى « صاحب » . وهذا هو الأصل [6] في استعمالهم « الذي » و « التي » وتثنيتهما وجمعهما [فاعرف ذلك .]

---

١ – في م : « وإنما هو نعت لما نعت الكاتب به » .

٢ – في ل : « مررت بالرجل النبيل » .

٣ – في الأصل ، ك ، ل : « فإن شئت جعلته صفة للموصوف المحذوف وصفته لأن الموصوف والصفة كالشيئ الواحد » . وما أثبت من د ، م .

٤ – في ك : « وإنما أنت واصف لمحذوف مع صفته » ، وفي د ، م : « وإنما أنت واصف للموصوف المحذوف مع صفته » ، وفي ل : « وإنما أتيت به صفة للموصوف مع صفته » .

٥ – من م . وفي د : « قال » ، وسقط « وأما قولنا » من ك ، د ، م .

٦ – في الأصل : « وهو الأصل » ، والمثبت من النسخ الأخرى .

والعلة في امتناع وصف المعرفة بالنكرة هو لما بينهما من المخالفة . لأن النكرة تدل على الشياع والعموم ، فهي كالجمع . والمعرفة تدل على الاختصاص [1]، فهي كالواحد . فكما لا / يوصف الواحد بالجمع ، ولا الجمع بالواحد ، فكذلك لا توصف المعرفة بالنكرة ، ولا النكرة بالمعرفة . [٨٥]

[ثم قال][2] وأما قولنا : « **وكل النكرات توصف بالمفردات وبالجمل الخبرية** » .

فالعلة في ذلك أن الجمل نكرات فجاز وصف النكرات بها . مثال ذلك : مررت برجلٍ وجهُه حسنٌ ، ورأيت رجلاً وجهُه حسنٌ ، وهذا رجلٌ وجهُه حسنٌ . فالجملة في موضع النعت للرجل بحسب إعرابه من غير تغيير للجملة ، لأن الجمل محكيات . وكذلك مع كل جملة من فعل وفاعل ، أو شرط وجزاء ومع كل ظرف تصف به ، أو جار ومجرور [3].

وإنما شرطنا أن تكون الجملة خبرية كما شرطنا في الجملة التي يوصل بها أن تكون خبرية ، وكما شرطنا في الجمل التي يخبر بها عن المبتدأ أن تكون خبرية . والخبرية هي المحتملة لأن يكون الشيءُ أو لا يكون [4] . والتي ليست بخبرية هي الجمل الاستفهامية والأمرية والنهيية ، ونحوها . لا يجوز لشي منها أن يكون وصفاً [5] ولا صلة ولا خبراً . فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى .

قال [6] : وكل نعت أريد به المدح أو الذم وجاء بعد تكرير جاز قطعه عن إعراب ما قبله ، فتنصبه أبداً بإضمار فعل ، وترفعه أبداً بإضمار المبتدأ . مثاله : مررت بالرجل الكريم العاقل الجليلِ .فإن شئت جعلت الكل باباً واحداً في الإعراب . وإن شئت نصبت « العاقل » ورفعت « الجليل » ، فنصب « العاقل »

---

١ - في أصل ك : « الخصوص » ، ثم وضع في الهامش « الاختصار » .
٢ - من ك . ولم ترد « وأما قولنا » في غير الأصل . وفي د ، م : « مسألة : ثم قال الشيخ رحمه الله : وكل . . »
٣ - في ك : « ومع كلّ ظرف أو جار ومجرور . »
٤ - في ك : « والخبرية هي المحتملة للصدق والكذب » .
٥ - في باقي النسخ : « صفة » .
٦ - في ل : « وأما قولنا » ، وفي د ، م : « مسألة » .

بإضمار « أعني » أو « أذكر » ، ورفع « الجليل » بإضمار « هو » [١]. وكلٌّ من هذا [٢] الناصب والرافع لا يظهر ، وإنما يعتقد الرفع بإضمار هو ، والنصب بإضمار أعني [٣] .

والعلة في إجازة القطع والخروج عن مشاكله الإعراب إنما هو لما أريد من التنبيه على المدح أو الذم ، فيصير الكلام في التقدير جملتين . لأن « أعني » جملة من فعل وفاعل ، و « هو كذا وكذا » جملة من مبتدأ وخبر . وإذا كان الكلام جملتين طال بهما التقدير ، وإذا طال بهما التقدير [٤] كان أشبه بالمدح أو الذم المقصود [٥] ، لأن الإسهاب والإطالة [٦] في مثل هذا يستحب . ولذلك شرط في القطع أن يكون بعد تكرير النعت كما كان في هذه المسألة .

ولا يستعمل هذا القطع في المدح أو الذم إلا بصفة تدل على ذلك . مثال ذلك العالم والعاقل والجليل ونحوه في المدح . والجاهل والبخيل واللئيم ونحوه في الذم .

فأما الصنائع ونحوها مما ليس فيه معنى مدح ولا ذم فلا يستحب فيه القطع بل يجرى على منهاج المنعوت في إعرابه ، مثل [٧] : مررت بزيد المعلّمِ القرآن البزاز [٨] ، ونحوه .

فإن قيل : فما تصنع بمثل قوله تعالى (لكنِ الراسخونَ في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة والمؤمنون

---

١ — هذه عبارة ك . وفي الأصل : « فتنصبه بإضمار أعني ، وترفعه بإضمار هو » . وفي د ، ل ، م : « فنصبته بإضمار أعني أو أذكر . والجليل رفع بإضمار هو » والمعنى واحد .

٢ — في الأصل ، ل : « وكل ما كان من هذا » ، والمثبت من النسخ الأخرى .

٣ — لم ترد في ك ، ل عبارة : « الرفع بإضمار هو والنصب بإضمار أعني » .

٤ — هذه عبارة ك . وفي الأصل : « . . . طال بهذا التقدير ، وإذا طال » . وفي ل ، م : « . . . طال بهذا التقدير ، وإذا طال بهذا التقدير » . وفي د : « . . . هكذا طال بهذا التقدير وإذا طال بهذا التقدير » .

٥ — في م : « المعقول » .

٦ — في د : « لأن الزيادة في الإسهاب والإطالة ، وفي ل ، م : « لأن الزيادة والإطالة » ، وفي ك : « لأن الإطالة » .

٧ — عارة ل : « فإن لم يكن فيه مدح ولا ذم لم يجز القطع ، بل يجري على إعراب المنعوت من مثل . . .» .

٨ — في ك : « أو البزاز » ، وفي د : « والبزاز » .

بالله واليوم الآخر) [1] ؟ .

قيل : لم يأت إلا بعد تكرير ، ولم يأت إلا بالصفات الحسنة [2] التي تقتضي القطع على المدح . والتكرير بالراسخين والمؤمنين لأن التقدير [3] : لكن القوم الراسخون في العلم منهم والمؤمنون ، فانتصب « المقيمين » الذي فيه معنى المدح بإضمار فعل ، وارتفع « المؤتون » الذي هو مدح أيضاً بإضمار المبتدأ ، فهو على الأصل المشروط . ولو جاء الكل مرفوعاً لم يكن سؤال [4] .

فإن قيل : ولم لم يكن « المقيمين » مجروراً بالعطف على « ما أنزل من قبلك » المعطوف على « ما أنزل إليك » [5] ؟ .

قيل : يمنع من ذلك المعنى ، لأنه لم يقصد هذا ، ولا أن يخبر عن الراسخين بأنهم يؤمنون بالمقيمين الصلاة . وإنما هذا وصف لهم في أنفسهم بأنهم راسخون ، وأنهم يؤمنون بالكتب المنزلة المتقدمة والمتأخرة ، وأنهم يقيمون الصلاة ، وأنهم يؤتون الزكاة . فكان أولى بأن يكون منتصباً على القطع ، لا مجروراً بالعطف . إلا أن يريد بالمقيمين الملائكة أو الأنبياء [6] عليهم السلام ومن ليس هم إياهم [7] فإنه لا يمتنع .والأول أظهر .

ومن أصول هذا الباب أن كل ما امتنع من الأسماء أن يجمع فيه بين نعوتها جاز فيه القطع . مثل أن يختلف الإعرابان أو العاملان مثل : هذا عمرو ورأيت زيداً العاقلانِ والعاقلينِ ، ومثل : قام زيد وقعد عمرو الظريفين والظريفان ، ونحوه . سواء رفعت أو نصبت فليس هو إلا على القطع مما قبله ، لأنه لا يصح

---

١ - النساء ، من الآية ١٦٢ .

٢ - في ك ، م ، د : « الحسنى » .

٣ - في د : « . . . على المدح والوصف بالرسوخ والإيمان لأن التقدير » ، وفي م : « . . . . . على المدح والتكرير ، فالوصف بالرسوخ والإيمان ، والتكرير بالراسخين والمؤمنين لأن التقدير » .

٤ - في م : « لم يكن ثَمّ سؤال » ، وفي ك : « لم يكن سؤالاً » .

٥ - في ل « مجروراً بالعطف على ما أنزل إليك » .

٦ - في باقي النسخ : « الملائكة والأنبياء » . وانظر الأوجه المختلفة في إعراب هذه الآية في البيان ١/٢٧٥ ، والبحر المحيط ٣/٣٩٦ .

٧ - في باقي النسخ : « ومن ليس إياهم » .

[٨٦] أن يعمل عاملان لفظيان في معمول واحد . / ولا يصح أن يختلف إعرابان فيجمع بين نعتي هذين المعربين [1] باسم واحد ، لأن للمرفوع إعراباً يطالب به نعته ، وللمنصوب إعراباً يطالب به نعته ، فلم يصح أن يجمع بين نعتيهما [2] ، فلذلك كان على القطع .

* * *

١ - في الأصل ، د : « ولا يصح أن يختلف الإعرابان أو العاملان مثل هذا عمرو ورأيت محمداً فيجمع بين نعتي هذين المعربين . . . » ، وما أثبت من ك ، م ، ل .

٢ - هذا من م . وعبارة الأصل ، ك ، ل : « فلم يصح أن يختلف إعرابهما » . وفي د : فلم يصح أن يختلف إعرابهما ويجمع بين نعتيهما » .

فصل

قال الشيخ رحمه الله[1] : «**فأما عطف البيان فيجري مجرى النعت ، إلا أنه يكون بغير المشتق ، كتبيين الأسماء بالكنى ، والكنى بالأسماء . مثل : جاءني أبو علي زيد ، وزيد أبو علي . كأنك انعطفت على الاسم الأول فبينته باسم آخر بغير حرف عطف**[2] **. ومثله : مررت بزيد هذا ، إذا انعطفت عليه بالإشارة** » . لأن الفرق بين النعت الحقيقي وبين عطف[3] البيان هو هذا .

وذلك أن النعت يكون بالأسماء المشتقة ، وعطف البيان يكون بالأسماء الجامدة. وهذا فرق[4] . وفرق ثان أن عطف البيان يكون غالباً في المعارف ، والنعت يكون في المعارف والنكرات [5] .

والفرق بينه وبين البدل من وجهين ، أحدهما : أن البدل والمبدل منه من جملتين ، وعطف البيان مع المبين به[6] من جملة واحدة . والآخر أنه يجوز في عطف البيان في النداء ما لا يجوز في البدل [7] ، مثل أن تقول : يـا زيدُ زيـداً الظريفَ ، ويا زيدُ زيدٌ الظريفُ . فالنصب على الموضع ، والرفع على اللفظ .

---

١ - لم ترد هذه العبارة في ل . وفي م : « ثم قال . . . » .

٢ - في باقي النسخ : « فبينته بغير حرف عطف » .

٣ - في ك ، م : « بين النعت الحقيقي وعطف . . . » .

٤ - في ك : « وهذا فرق ما بينهما » . وفي د ، ل ، م : « فهذا فرق » .

٥ - ذكر ابن يعيش (٣/٧٢) فرقين آخرين ، أحدهما أن النعت أعم من المنعوت ولا يكون أخص منه ، ولا يلزم ذلك في عطف البيان . والآخر أن النعت يجوز فيه القطع فينتصب بإضمار فعل أو يرتفع بإضمار مبتدأ ولا يجوز ذلك في عطف البيان .

٦ - في ك ، د ، م : « مع المبين » .

٧ - في الأصل ، ل : « النعت » ، والتصويب من ك ، د . وفي أصل م « البدل » ثم وضع فوقها علامة تصحيح وكتب في الهامش « النعت » ، وهو خطأ واضح .

ولو جعلت « زيداً » الثاني بدلاً لكان مضموماً[1] لا غير مثل الأول ، تقول[2] : يا زيدُ زيدُ الظريفُ[3] ، وعلى هذا يُنْشَدُ[4] :

إنّي وأسطارٍ سُطرن سطرا لَقائلٌ يا نصرُ نصرٌ نصرا[5]

فنصر الأوسط عطف بيان على اللفظ . ولو نصبته لكان عطف بيان على الموضع . ونصر الأخير ينتصب إما على المصدر ، أي : انصرني نصراً ، وإما على الإغراء بمعنى : عليك نصراً .

---

١ - في د ، م : « لكان مرفوعاً » ، وهو خطأ لأن المنادى العلم مبني على الضم . قال ابن يعيش موضحاً الفرق بين البدل وعطف البيان (. . . . قولك : يا أخانا زيداً ، لو كان بدلاً لقلت : يا أخانا زيدُ ، بالضم . ولم يجز نصبه ولا تنوينه ، لأنه من جملة أخرى غير الأول ، كأنك قلت : يا أخانا ، يا زيدُ ، فالعامل الذى هو « يا » في حكم التكرير) ، ابن يعيش ٧٣/٣ .

٢ - في الأصل ، م : « مثال الأول ان تقول » ، والتصويب من النسخ الأخرى .

٣ - في الأصل : « يا زيد زيداً الظريفَ » ، والتصويب من النسخ الأخرى ، و « الظريف » يجوز فيها الرفع والنصب .

٤ - في ك : « ينشد هذا البيت » .

٥ - في ك : « يا نصرُ نصراً نصرا » ، وهو صحيح . والبيت من شواهد سيبويه ٣٠٤/١ ، والمبرد في المقتضب ٢٠٩/٤ ، وابن يعيش ٣/٢ ، وابن هشام في المغنى ٣٨٨/٢ ، ٣٩٦ ، ٤٥٧ . وقائله رؤبة بن العجاج ، انظر الخزانة ٣٢٤/١ ، وملحقات الديوان ١٧٤ .
ونصر المذكور هو نصر بن سيَّار . وفي ضم « نصر » الثاني ورفعه ونصبه كلام كثير ، انظر الخزانة ٣٢٥/١-٣٢٦ ، وهامش المقتضب .

فصل [البدل][1]

قال الشيخ رحمه الله[2] : وأما البدل فهو إعلام السامع بمجموعي الاسم على طريق البيان من غير أن يُنوى بالأول الطَّرح عند سيبويه دون غيره . والدليل على أنه ليس في نية الطرح أنه قصد به البيان على جهة الإعلام بمجموعي الاسم ، فلم يصح أن ينوى بالأول الطرح ، لأن جعله في نية الطرح يخرجه من أن يكون مبيَّنا . فكما لا يجوز أن يكون المؤكد ولا المنعوت في نية الطرح ، فكذلك المبدل منه على جهة البيان لا يكون في نية الطرح . ولو كان في نية الطرح لما جاز أن تقول : زيدٌ ضربتهُ أخاك ، على أن تجعل أخاك بدلاً من الهاء العائدة على « زيد » . لأن الهاء لو كانت في نية الطرح لكان التقدير : زيدٌ ضربتُ أخاك ، وهذا كلام لا يصح لعدم العائد على المبتدأ . وفي عدم جواز هذه المسألة وأشباهها ما يدل على أنه ليس في نية الطرح ، خلافا لما قاله أبو العباس [المبرد] من أنه في نية الطرح .

---

١ - من ك .

٢ - من ك ، د . وفي الأصل : « وأما قولنا » . وفي م : « ثم قال الشيخ رحمه الله » . أما النص المشروح هنا فهو قوله في المقدمة : « وأما البدل فهو إعلام السامع بمجموعي الاسم على طريق البيان من غير أن ينوي بالأول الطرح عند سيبويه دون غيره . وجملة الابدال أربعة ، بدل كلّ من كلّ ، وبدل بعض من كل ، وبدل اشتمال ، وبدل غلط . فالأول تبدل فيه المعرفة من المعرفة مثل (اهدنا الصراط المستقيم صراطَ الذين أنعمت عليهم) . والنكرة من النكرة مثل (إنَّ للمتقين مفازاً حدائقَ وأعنابا) . ونكرة من معرفة مثل (لنسفعاً بالناصية ناصية كاذبة خاطئة) . ومعرفة من نكرة مثل (وإنك لتهدي إلى صراطٍ مستقيمٍ صراطِ الله) . وبدل ظاهر من ظاهر وهو كل ما تقدم ذكره . وبدل مضمر من مضمر ، وليس في القرآن ، مثل : رأيته إياه . وبدل ظاهر من مضمر مثل (وما أنسانيه إلا الشيطان ، أن أذكره) . وبدل مضمر من ظاهر ، وليس في القرآن ، مثل : رأيت زيداً إياه .
فهذه ثمانية أقسام كلها في بدل الكلّ ، وكلها في بدل البعض من الكلّ ، إلا بدل المضمر من المضمر ، والمضمر من الظاهر . ومثاله (قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم) . وبدل الاشتمال كذلك . والفرق بين بدل البعض وبدل الاشتمال أن أكثر ما يكون بدل الاشتمال بالمصادر والمعاني المشتملة على غيرها . وبدل البعض يكون بالأسماء غير المصادر ، مثل أعجبني زيدٌ علمُه ، وأعجبني زيدٌ رأسُه .
وبدل الغلط لا يكون في القرآن ولا في فصيح الكلام » ، انظر المقدمة المحسبة ٤٨-٤٩ .

لأنه اعتقد أن تسميته بدلاً يوجب أن يكون المبدل منه مطَّرحا[1] . وليس الأمر كذلك لما ذكرنا .

فأما جملة الأبدال فإنها أربعة . بدل كل من كل . وبدل بعض من كل . وبدل اشتمال . وبدل الغلط . وإنما كان كذلك لأن كلّ شيءٍ ضامّ[2] شيئاً فلا يخلو من أن يكون مثله فيكون إياه ، أو جزءاً منه فيكون بعضه ، أو معنى فيه فيكون مشتملاً عليه ، أو ليس بشيءٍ من هذه الأقسام فيكون غلطاً . فلذلك انقسم البدل إلى هذه الأقسام .

وإذا كان كذلك فالأول الذي هو بدل الكل من الكل لا يخلو من ثماني[3] مسائل . بدل[4] معرفة من معرفة مثل [قوله تعالى] (اهدنا الصراط المستقيم

---

١ – نسب المؤلف هذا الرأي كما ترى لأبي العباس المبرّد ، وهذا غير صحيح ، لأن المبرد لم يقل إنه في نية الطرح كما فهم المؤلف ، وإن كان ظاهر كلام المبرد يوحي بهذا . ويبدو أن تفرق المسائل في المقتضب وغيره من كتب المبرّد أدى إلى غموض بعض مسائله ، وإلى فهم آرائه فهماً خاطئاً ، وهذا قد حدث لسيبويه أيضا .
قال المبرد في المقتضب : ٢١١/٤ (أعلم أن البدل في جميع العربية يحل محل المبدل منه . وذلك قولك : مررت برجلٍ زيدٍ ، وبأخيك أبي عبد الله . فكأنك قلت : مررت بزيد ، ومررت بأبي عبد الله . . . . واعلم أن المعطوف على الشيءِ يحل محله ، لأنه شريكه في العامل . نحو : مررت بزيد وعمرو ، وجاءني زيد وعمرو) . وقال في موضع آخر : ٢٩٥/٤ (. . . قولك : مررت بأخيك زيد ، أبدلت زيداً من الأخ ، نحّيت الأخ ، وجعلته في موضعه في العامل ، فصار مثل قولك : مررت بزيد . . .) . وقال في موضع ثالث ٣٩٨/٤ (. . . وإن شئت قلت : مَنْ لي إلاّ أبوك صديق ؟ ، جعلت الأب بدلاً من « مَنْ » ، فصار التقدير : أبوك لى صديق ، لأن ، « مَنْ » اسم مستفهم عنه ، فتقديره : أحدٌ إلاّ أبوك لي صديق . فإذا أبدل طرح أحداً ، وجعل أباك بدلاً منه ،) . وقد وضّح المبرد مراده من هذا فقال ٣٩٩/٤ (. . . وليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام إنما أبدلت للتبيين . . . . ولو كان البدل يبطل المبدلَ منه لم يجز أن تقول : زيدٌ مررت به أبي عبد الله ، لأنك لو لم تعتد بالهاء ، فقلت : زيدٌ مررت بأبي عبد الله – كان خَلْفا ، لأنك جعلت زيداً ابتداء ، ولم ترد إليه شيئاً ، فالمبدل منه مثبت في الكلام) .
ولزيادة توضيح هذه المسألة نورد كلام الشيخ خالد الأزهري ، قال : وقولهم المبدل منه في حكم الطرح إنما يعنون به من جهة المعنى غالباً دون اللفظ ، بدليل جواز : ضربت زيداً يدَهُ ، إذ لو لم يعتد بزيد أصلاً لما كان للضمير ما يعود عليه) . شرح التصريح ١٥٥/٢ . وانظر ابن يعيش ٦٦/٣ .

٢ – في د : « ضاهي » .

٣ – في الأصل ، د : « ثمان » ، وما أثبت من ك ، م ، ل .

٤ – في الأصل : « إما بدل » ، والمثبت من باقي النسخ .

صراطَ الذين أنعمت عليهم) ، وهما معرفتان لأن « الصراط » الأول معرفة بالألف واللام ، والثاني معرفة بالإضافة ، وهما لشيئ واحد ، لأن الصراط المستقيم هو صراط من أنعم عليهم .

المسألة الثانية بدل نكرة من نكرة [1] ، مثل : (إن للمتّقين مفازَاً حدائق وأعنابا) [2] ، فحدائق [نكرة] [3] بدل من نكرة ، وهو « مفازاً » . ومثله من الشعــر :

وكنت كذي رجلين رجلٍ صحيحةٍ ورجلٍ رمى فيها الزمان فَشَلَّتِ [4]

المسألة الثالثة بدل النكرة من المعرفة [5] ، مثل قوله تعالى (لَنسفعاً بالناصيةِ ناصيةٍ كاذبةٍ خاطئةٍ) [6] / ، وإنما حسن بدل [7] النكرة من المعرفة - وهي دونها - من قبل أنها قد وصفت فتخصصت [8] ، فصار فيها فائدة زائدة [9] على ما تقدّم .

[٨٧]

المسألة الرابعة بدل معرفة من نكرة ، مثل [قوله تعالى] (وإنك لتهدي إلى صراطٍ مستقيمٍ صراطِ الله) [10] . فالثاني معرفة بالإضافة ، والأول نكرة لتجرده من علامة التعريف .

المسألة الخامسة بدل ظاهر من ظاهر ، وهو كل ما تقدم ، لأن الظاهر هو ما دلّ بظاهره وإعرابه على المعنى المراد به [11] .

---

١ - في د : « بدل النكرة من الفكرة » .
٢ - النبأ ، الآيتان ٣١ ، ٣٢ .
٣ - من م .
٤ - البيت من شواهد سيبويه ٢١٥/١ ، والمبرد في المقتضب ٢٩٠/٤ ، وابن يعيش ٦٨/٣ ، وابن هشام في المغنى ٤٧٢/٢ ، وغيرهم . وهو من رائعة كثير عزة التي مطلعها :
خليليّ هذا ربع عزة فاعقلا قلوصيكما ثم ابكيا حيث حلّت
انظر الديوان ٩٥ ، والخزانة ٣٧٦/٢ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٨٦٣ .
٥ - في م : « بدل نكرة من معرفة » .
٦ - العلق : ١٥ ، ١٦ .
٧ - هذا من ك ، وفي باقي النسخ : « حسن أن تبدل » .
٨ - في الأصل : « أنها وصفت وتخصصت » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .
٩ - في ك : « فصار فيها زيادة » .
١٠ - الشورى : ٥٢ ، ٥٣ .
١١ - عبارة « لأن الظاهر . . . . المراد به » لم ترد في ك .

المسألة السادسة بدل المضمر من المضمر [1] ، مثل : رأيته إياه . فإياه مضمر منفصل بدل من المضمر المتصل [2] . وإنما حسن ذلك من قبل أن المضمر المنفصل يجري مجرى الأجنبي ، ألا تراهم يجيزون : ما ضربتُ إلاّ إيايَ ، كما يجيزون : ما ضربت إلاّ نفسي ، ولا يجيزون : ضربتني .

المسألة السابعة بدل الظاهر من المضمر ، مثل قولك : زيد رأيته أخاك [3] ، وفي كتاب الله سبحانه : (وما أنسانيهُ إلا الشيطان أن أذكره) [4] ف « أن أذكره » بدل من الهاء في « أنسانيه » ، أي : ما أنساني ذكره إلا الشيطان .

المسألة الثامنة بدل مضمر من ظاهر [5] ، مثل : رأيت زيداً إياه . فإياه مضمر منفصل بدل من « زيد » ، لأنه يجري مجرى الأجنبي إذا قلت : رأيت زيداً أخاك .

وأما بدل البعض من الكلّ فإن هذه الأقسام الثمانية تجوز فيه [6] إلا بدل مضمر من مضمر ، أو بدل مضمر من مظهر . لأن الإضمار يرفع لفظ البعضية [7] ، فإذا ارتفع لم يتصور فيه بدل البعض من الكل ، ويتصور فيما سواه .

فمثال بدل معرفة من معرفة [8] في بدل البعض من الكل : رأيت زيداً وجههُ ، [وقوله تعالى] (ولله على الناس حِجُّ البيت من استطاع إليه سبيلا) [9] . ف « من استطاع » معرفة بالصلة ، وهو بدل من « الناس » المعرف بالألف واللام [10] . ومثال

---

١ – في ك : « بدل مضمر من مضمر » .

٢ – في الأصل : « المنفصل » ، خطأ .

٣ – في جميع النسخ : « مثل قولك : زيد رأيته أخاك ، وزيد رأيته وجهه » ، فأسقطت المثال الثاني ،لأنه من بدل البعض من الكل ، وسيأتي المثال نفسه بعد قليل .

٤ – الكهف ، من الآية ٦٣ . وانظر ابن يعيش ٦٨/٣–٧٠ . وقراءة (أنسانيه) بضم الهاء انفرد بها حفص وقرأ جمهور القرّاء بكسر الهاء . انظر النشر ٣٠٥/١ ، والإتحاف ٢٩٢ .

٥ – في م ، د ، ل : « بدل المضمر من الظاهر » .

٦ – في د ، ك : « يجوز فيها » .

٧ – في ل : « يرفع البعضية » .

٨ – في ل : « المعرفة من المعرفة » .

٩ – آل عمران ، من الآية ٩٧ . وانظر في إعرابها البحر المحيط ١١/٣ .

١٠ – عبارة ك : « وهو بدل من الناس وهو معرفة أيضا بالألف واللام ، فالمستطيع بعض الناس » .

بدل النكرة من النكرة قولك : رأيت رجلاً وجهاً له . ومثال [بدل] النكرة من المعرفة : رأيت زيداً وجهاً له . ومثال [بدل] المعرفة من النكرة : رأيت رجلاً وجهَهُ . [ومثال بدل الظاهر من الظاهر كل ما تقدم ، وإن شئت قلت : أكلت الرغيفَ ثلثَه][1] . ومثال بدل الظاهر من المضمر : زيد رأيته وجهَه ، فوجه بدل من الهاء .

فهذه ست مسائل في بدل البعض من الكلّ . وإنما سقط منها بدل المضمر من المضمر ، وبدل المضمر من المظهر لما ذكرناه .

وقوله سبحانه : (قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استُضعفوا لمن آمن منهم)[2] ، فهذا بدل البعض من الكل ، وهو بدل معرفة موصولة من معرفة موصولة لأن « الذين » اسم موصول بـ « استضعفوا » و « مَنْ » اسم موصول بـ « آمن منهم »[3] . والهاء في « منهم » تعود إلى الذين استضعفوا .

وأما بدل الاشتمال فيجوز فيه كل ما جاز في بدل البعض من الكل . ويمتنع منه ما امتنع منه . فمثال المعرفة من المعرفة : أعجبني زيد حسنه . ومثال النكرة من النكرة : أعجبني رجل حسْنٌ له . [ومثال النكرة من المعرفة : أعجبني زيد حسنٌ له][4] . ومثال المعرفة من النكرة : أعجبني رجل حسنُه .

وأما قوله تعالى : (يسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه)[5] ، فهو بدل الاشتمال ، وهو بدل نكرة من معرفة ، لأن القتال بدل من الشهر الحرام . وأما قوله تعالى : (قتل أصحاب الأخدود النار ذات الوقود)[6] ، فإنه من بدل الاشتمال ، وهو بدل معرفة من معرفة ، وهما الأخدود والنار . وإنما كان بدل

---

١ - من د ، م .
٢ - الأعراف ، من الآية ٧٥ . وانظر البحر المحيط ٣٢٩/٣ .
٣ - هذا من ل ، وفي باقي النسخ : « اسم موصول بمن آمن منهم » .
٤ - من ك ، د ، م .
٥ - البقرة ، من الآية ٢١٧ .
٦ - البروج : ٤ ، ٥ .

اشتمال لأن الأخدود هو الشق في الأرض ، والنار فيه [1] ، فكان من بدل الاشتمال.

والفرق بين بدل البعض وبدل [2] الاشتمال من وجهين . أحدهما : أن بدل الاشتمال يكون بالمعاني وما يتنزل منزلة المعاني ، من نحو الحسن والعقل ، وما أشبه ذلك . وبدل البعض إنما يكون جزءاً من المبدل منه ، لا معنى فيه . والفرق الآخر أن بدل الاشتمال تذهب النفس إلى معرفته وإن لم يذكر ، ألا ترى أنك لو قلت : أعجبني زيد ، وسكت لفهم منك أنه [3] إنما أعجبك معنى فيه ، لا من حيث هو لحم ودمٌ [4] . ولا تقول مثل ذلك وأنت تريد عضواً من أعضائه ، ولا جزءاً من أجزائه . فقد افترق ما بينهما ، وصار كل واحد من البدلين غير الآخر [5] .

وأما بدل الغلط فلا يكون في القرآن ، ولا في كلام فصيح . والأَولى في مثله إذا وقع وسبق إلى اللسان [6] ما لم يقصده المتكلم أن تأتي ببل ، فتقول في قولك : رأيت رجلاً حماراً ، رأيت رجلاً بل حماراً ، فتأتي ببل ليعلم أنك غالط . والله الموفق للصّواب .

---

١ - في د ، م : « والنار فيها » ، وفي ك : « والنار في الأرض » . ويلاحظ ، أن المؤلف لم يذكر بدل الظاهر من المضمر في بدل الاشتمال . ومثاله : زيد استجدته عقلَه ، انظر حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٢/١٦٠ .

٢ - في الأصل : « . . . بدل البعض وبين بدل . . . » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .

٣ - في ك : « لعلم منه أنك » ، وفي د ، ل ، م : « لفهم منك أنك » .

٤ - في الأصل : « لحم ودم ووجه » ، وما أثبت من باقي النسخ .

٥ - في ك : « وأنت تريد عضواً من أعضائه . فهذا هو فرق ما بينهما فصار الواحد من المبدلين غير الآخر » . وفي م : « . . . . من المبدلين غير الآخر » .

٦ - هذا من د ، ل . وفي الأصل : « وسبق اللسان » ، وفي ك ، م : « وسبق إليه اللسان » .

/ فصل النسق

قال الشيخ رحمه الله[١] : النسق هو الجمع[٢] بين الشيئين أو الأشياء بواسطة في اللفظ والمعنى ، أو في اللفظ دون المعنى .

فواسطة اللفظ والمعنى أربعة أحرف : الواو ، والفاء ، وثُمَّ ، وحتّى . وواسطة اللفظ دون المعنى ستة : أو ، و إما ، وبل ، وأم ، ولكنْ ، ولا .

وإنما كان كذلك من قبل أنك إذا قلت : جاءني زيد وعمرو ، فقد اشترك الاسمان في الإعراب ، فهذا هو اللفظ . واشتراكهما في المعنى هو المجيء[٣] . وكذلك مع الفاء وثم وحتى . وإن كانت المعاني تختلف على [حسب] ما بيناه في فصل الحرف[٤] . وليس كذلك باقي حروف العطف الستة لأنها إنما تجمع بين

---

١ - « قال الشيخ رحمه الله » ليست في د ، ل .

٢ - في د ، ل ، م : « وأما النسق فهو الجمع . . . » ، وفي ك : « وجملة الأمر أن النسق الجمع . . . » .
ونص المقدمة الذي يشرحه المؤلف هو قوله : « وأما النسق فهو الجمع بين الشيئين أو الأشياء بواسطة في اللفظ والمعنى ، أو في اللفظ دون المعنى . فواسطة اللفظ والمعنى أربعة : الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى . وواسطة اللفظ دون المعنى ستة : أو ، و إمّا ، و أم ، وبل ، ولكنْ ، ،ولا . وجميع حروف العطف تشترك في العطف اللفظي ، وهو المرفوع على المرفوع ، والمنصوب على المنصوب ، والمجرور على المجرور ، والمجزوم على المجزوم ، مثل : قام زيد وعمرو،ورأيت زيداً وعمراً ، ومررت بزيد وعمرو ، ولم يقم ويقل .
وكلها تجري هذا المجرى ، إلا أن « إما » تختص بالتكرير ، و « لكنْ » تختص بالنفي ، و « لا » تختص بالإيجاب ، و « حتى » تختص بالجنس وعطف قليل على كثير . وكلها تشترك في عطف الظاهر على الظاهر ، والمضمر على الظاهر ، والمضمر على المضمر ، والظاهر على المضمر . إلا أنه إذا عطف على المضمر المرفوع المتصل احتيج إلى تأكيده بضمير منفصل ، فإذا عطف على المضمر المجرور احتيج إلى إعادة العامل . مثال الأول : (اسكن أنت وزوجك الجنة) ، وطول الكلام يسد مسد التأكيد مثل : (ما أشركنا ولا آباؤنا) ، و (فأجمعوا أمركم وشركاؤكم) ، على قراءة يعقوب . ومثال الثاني قوله تعالى : (يا نوح اهبط بسلام منا وبركات عليك وعلى أمم ممن معك) .
وأما قراءة حمزة (والأرحامِ) فإنها محمولة على القسم ، وجوابه (إن الله كان عليكم رقيبا) لأن العرب كانت تحلف بها » . انظر المقدمة المحسبة ٤٩-٥١ .

٣ - في ك ، م : « واشتركا في المعنى وهو المجيْ » .

٤ - انظر ص ٢٥٨ وما بعدها من الجزء الأول .

الاسمين [1] في الإعراب دون المعنى بحسب معاني الحروف ، مثل : جاءني زيد أو عمرو ، أي أحدهما . وكل هذا قد بيّن في فصل الحروف . وإنما ذكرنا ها هنا أمثلة ذلك ، وهو عطف المرفوع على المرفوع ، والمنصوب على المنصوب ، والمجرور على المجرور ، والمجزوم على المجزوم ، لا تختلف في شيء من ذلك .

و « إمّا » وحدها تختص بالتكرير . « ولكن » تختص بالنفي ، و « لا » [تختص] بالإيجاب . و « حتى » تختص بالجنس ، وعطف قليل على كثير . و « أم » تختص بالاستفهام ، والمعادَلة للهمزة [2] . وكل ذلك قد أشير إليه في فصل الحروف ، ولا فائدة في إعادته والإطالة .

وكذلك كلها تشترك في عطف الظاهر على الظاهر ، مثل : جاء زيد وعمرو ، والمضمر على المضمر مثل : رأيتك وإياه . [وعطف المضمر على الظاهر مثل : رأيت زيداً وإياك] [3] . وعطف الظاهر على المضمر مثل : رأيتك وزيداً . إلا أن يكون مضمراً مرفوعاً أو مجروراً فإنه يحتاج مع ضمير المرفوع إلى تأكيد ، مثل : قمتُ أنا وزيد . ويحتاج مع ضمير المجرور إلى إعادة الجار ، مثل : مررت به وبزيدٍ . ولا يجوز : مررت به وزيدٍ إلاّ في الشعر [4] كما قال :

فاليوم قد بِتَّ تهجونا وتشتمنا ... فاذهبْ فما بك والأيامِ من عجب [5]

وكذلك يجوز مع المرفوع في الشعر كما قال :

قلت إذ أقبلتْ وزُهْرٌ تهادَى ... كنعاج المَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلا [6]

---

١ – في د ، ل ، م : « بين الشيئين » .

٢ – في د : « والمعادلة بأم للهمزة » ، وفي ك : « والمعادلة في أم الاستفهامية همزةُ الاستفهام » .

٣ – من د ، م .

٤ – في م : « في ضرورة الشعر » .

٥ – في ل : « فاليوم قرّبتَ . . . » . والبيت من شواهد سيبويه ٣٩٢/١ ، وابن يعيش ٧٨/٣ ، وابن عقيل ٢٤٠/٢ ، وابن الأنباري في الإنصاف ٤٦٤/٢ ، وغيرهم . وقائله غير معروف . قال البغدادي في الخزانة ٣٤٠/٢ : « والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل » . ومسألة العطف على الضمير المخفوض من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، راجع المسألة الخامسة والستين من الإنصاف .

٦ – البيت من شواهد سيبويه ٣٩٠/١ ، وابن يعيش ٧٦/٣ ، وابن الأنباري في الإنصاف ٤٧٥/٢ ، وابن عقيل ٢٣٨/٢ ، وغيرهم . وقائله عمر بن أبي ربيعة ، انظر الديوان ٤٩٨ ، والعيني ١٦١/٤ ،
←

ف « زهر » معطوف على المضمر في « أقبلت » ، ولم يؤكد ذلك المضمر .

، وأما قوله تعالى (ما أشركنا ولا آباؤنا) [1] ، ف « آباؤنا » معطوف على النون والالف في « أشركنا » ، ولم يؤكد لأن طول الكلام بقوله « ولا » قد سدّ مسدّ التأكيد . وكذلك قوله [تعالى] (فأَجمعوا أمركم وشركاؤكم) [2] ، [بالرفع] على قراءة يعقوب [3] . معطوف على الواو في « أجمعوا » ، ولم يؤكد لأنه قد سد طول الكلام بالمفعول وهو « أمركم » مسد التأكيد .

وأما قوله [تعالى] (قيل يا نوح اهبط بسلام منا وبركات عليك وعلى أُممٍ ممن معك) [4] . فإنما أعيدت « على » مع « أمم » [5] لأنه معطوف على الكاف من « عليك » وهو ضمير المجرور . ولا يعطف على الضمير المجرور إلا باعادة الجار ، حسب ما تقدم . والباء في قوله « بسلام » متعلقة بمحذوف ، لأنها في موضع الحال ، أي : اهبط مسلّماً عليك . و « منا » في موضع جر متعلق بمحذوف لأنه نعت لسلام . و « عليك » في موضع جر ، متعلق بمحذوف لأنه نعت لبركات [6] .

← والكامل للمبرد ٣٢٢/١ . والعطف على الضمير المرفوع المتصل من مسائل الخلاف ، انظر المسألة السادسة والستين من الإنصاف . والعبارة في ك تختلف عن باقي النسخ في هذا الموضع فقد جاءت كالتالي : « . . . وعطف الظاهر على المضمر ، مثل رأيته وزيداً . فإن عطفت على مضمر مخفوض فلا بد من إعادة الخافض ، فتقول : مررت به و بزيد . وكذلك إذا عطفت على ضمير مرفوع فلا بدّ من تأكيد ، فتقول : قمت وزيد . لا بدّ من « أنا » . وقد جاء في الشعر حذف الجار مع العطف ، وحذف التأكيد أيضاً ، قال الشاعر في الجار :

* فاذهب فما بك والأيام من عجب *

فلم يعد الخافض . وكذلك يجوز في المرفوع في الشعر كما قال :

قلت وقد أقبلت وزهر تهادى . . . الخ » .

١ - الأنعام ، من الآية ١٤٨ . وانظر ص ٢٢٤ من الجزء الأول .

٢ - يونس من الآية ٧١ . وانظر ص ٢٢٤ من الجزء الأول وتفسير الطبري ١٤٩/١٥ .

٣ - هو يعقوب بن اسحاق الحضرمي أحد القرّاء العشرة ، روى عن حمزة والكسائي ، وأخذ عنه سلام الطويل وأبو حاتم السجستاني ، توفي سنة ٢٠٥ هـ . (الزبيدي ٥٢ ، ياقوت ٥٢/٢٠ ، معرفة القراء ١٣٠) .

٤ - هود ، من الآية ٤٨ . وانظر البحر المحيط ٢٣١/٥ .

٥ - هذا من د ، ل ، م . وفي الأصل : « أعيدت على أمم » ، وفي ك : « أعيد على على أمم » .

٦ - في الأصل : « ومنا في موضع جر متعلق بمحذوف لأنه نعت للبركات » ، وهو خطأ سببه نقص في العبارة ، وما أثبت من باقي النسخ .

و « على أمم » متعلق بما تعلق به « عليك » ، **لأنه أعيد لأجل العطف على الكاف** [من « عليك »] [1] . وِ « مِنْ » في قوله [سبحانه] « ممّن معك » يتعلق بمحذوف ، لأنه في موضع جر ، نعت لأمم . و « معك » يتعلق بفعل محذوف ، لأنه صلة لـ « مَنْ » ، أي : ممن استقر معك ، أو آمن معك ، أو ركب معك ، أو أنجيناه معك [2] .

وقد تقدم معرفة المواضع التي تتعلق حروف الجر فيها والظروف بمحذوف ، والتي[3] تتعلق بموجود أو ما هو في حكم الموجود . فعلى ذلك يكون القياس أبداً ، إن شاء الله تعالى . وبالله التوفيق .

فأما قراءة حمزة [4] (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ) [5] . بالجر . فإنها عند أكثرهم واو القسم ، لا واو العطف . وإذا كانت واو القسم تعلقت بما تتعلق به باء القسم إذا قلت : بالأرحام لأفعلنَّ ، وهو محذوف ، أي أقسم بالأرحام. وذلك القسم محذوف اختصاراً . وإذا كانت للقسم لم يجز الوقف على (الأرحام) لأنه يحتاج إلى جواب ، والجواب على هذه القراءة (إنّ الله كان عليكم رقيباً) ، لأن العرب كانت تقسم بالأرحام تعظيماً لها . فيكون في قراءة حمزة وقفان . أحدهما : الوقف على قوله (تساءلون به) . والوقف الثاني (رقيبا) . / لأنهما [٨٩] جملتان مختلفتان تامتان . إحداهما أمرية ، والأخرى قسمية ، فأما على قراءة الجماعة بالنصب ، فإن الوقف الأول على (الأرحام) لأنها معطوفة على اسم الله تعالى فلا يجوز الوقف على (به) ، لأنه لا يجوز الوقف على المعطوف عليه دون

---

١ - من د ، م .

٢ - « أو أنجيناه معك » لم ترد في د ، ل ، م .

٣ - في الأصل ، ك : « والذي » ، وما أثبت من ل . ولم ترد عبارة « والتي تتعلق بموجود أو ما هو في حكم الموجود » في د ، م . وانظر ما مضى ، فصل الحرف ص ٢٤٢ من الجزء الأول .

٤ - هو حمزة بن حبيب الزيات ، أحد القراء السبعة ، ولد سنة ثمانين من الهجرة ، وكان أمام الناس بالكوفة بعد عاصم والأعمش . وتوفي سنة ١٥٦ هـ . (النشر ١٦٦/١ ، ميزان الاعتدال ٦٠٥/١ ، معرفة القراء ٩٣ ، وفيات الأعيان ٤٥٥/١) .

٥ - النساء ، من الآية ١ ، وهي (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء . واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامَ إنَّ الله كان عليكم رقيبا) . وقرأ بالجر أيضاً الأعمش شيخ حمزة ، وقتادة (البحر المحيط ١٥٧/٣) ، وانظر تفسير الطبري ٥١٩/٧ ، ٥٢٣ . والإنصاف ، المسألة ٦٥ . والبيان ٢٤٠/١ .

المعطوف [1] في عطف المفردات . وإذا لم يجز ذلك كان الوقف على (الأرحــام) المنصوب ، فلا تتعلق « إنّ » [2] على قراءة الجماعة بما قبلها . لأنها ليست بجواب ، وإنما هي استئناف وخطاب . وإذا كانت استئنافاً وخطاباً [3] فهي جملة قائمــة بنفسها [4] ، والوقف فيها على (رقيبا) . و (عليكم) متعلق بـ (رقيبا) تعلق المفعول به ، والأصل : كان رقيباً عليكم ، وإنما قدّم لتشاكل رؤوس الآي . فالجار في هذا متعلق بموجود ، [وهو رقيباً] [5] . وكذلك الباء من قوله (تساءلون به) متعلقة بموجود أيضاً ، وهو (تساءلون) تعلق المفعول به . فاعرف هذه النكت .

وللعطف أحكام كثيرة فيها كلام طويل لا يليق ذكره بهذه المقدمة [6] . مع ما أنت عليه من إحفاز السفر وضيق الزمان . وفيه مقنع مع ما رزقك الله من البصيرة. أعانك الله ووفقك للصـــــواب .

---

١ – في الأصل : « على المعطوف دون ما عطف عليه » ، وفي ك ، د ، ل : « على المعطوف دون المعطوف عليه » ، وما أثبت من م .

٢ – في د ، ك ، م : « فلا تَعَلُّقَ لإنّ » .

٣ – في باقي النسخ : « وإنما هي استئنافُ خطاب . وإذا كانت استئناف خطاب » .

٤ – في ل : « جملة تامة قائمة بنفسها » .

٥ – من م .

٦ – في ك : « بهذه المقدمة وبالله التوفيق » ، وسقط الباقي . ولم يرد في د ، ل : « وضيق الزمان . . . . للصواب » ، وسقط من م : « وفيه مقنع . . . للصواب » .

الفصل العاشر

فصل الخط

وهو على ضربين متبع ومبتدع[1] . فالأول كتابة[2] المصاحف . والثاني ما اصطلح عليه الكتاب وقاسه النحويون ورسمه العروضيون .

وجملة الأمر أن مداره على معرفة ثمانية أشياء . وهي : **الممدود** ، **والمقصور** ، **والمهموز** ، **والوصل** ، **والقطع** ، **والحذف** ، **والزيادة** ، **والبدل** . وهذا هو الفصل الأخير من فصول المقدمة والحاجة إليه داعية والغلط فيه كثير . وسأذكر من ذلك ما لا غناء عنه[3] بمشيئة الله تعالى .

فكل ما يتعلق بالمصاحف فمسلَّم متبع لا يجوز العدول عنه ، مثل (بسم الله الرحمن الرحيم) . فيها ثلاث ألفات محذوفات من الخط . الأولى من « بسم » التي هي ألف وصل دخلت توصلاً إلى النطق بالساكن . والثانية ألف اسم الله تعالى التي قبل الهاء . والثالثة ألف الرحمن . كل ذلك حذف من الخط لكثرة الاستعمال . والعروضيون يثبتون الألف من الرحمن ، والألف من اسم الله تعالى لما يراعونه من الأوزان فيجتنبون ما يفسد عليهم من زيادة أو نقصان .

والقرآن العظيم في أعلى رتب البيان ، وليس له تعلّق بالأوزان . فمنه ما يأتي على أقيسة النحويين[4] وهو الأكثر ، ومنه ما يأتي على غير أقيستهم . وخاصة ما يتعلق بالمصاحف ، مصاحف أهل الكوفة[5] . وكلٌّ مسلَّم متبع ، كالنص الـذي يرتفع معه حكم القياس فلا يجوز العدول إلى القياس مع وجوده . وفي بسم الله الرحمن الرحيم من القياس الموافق للإتباع ما ذكرناه من كثرة الاستعمال . فإن

---

١ – في باقي النسخ : « متبع ومخترع » .
٢ – في د ، ك ، م : « فالأول بابه » .
٣ – في باقي النسخ : « ما لا غنى عنه » .
٤ – في الأصل ، د ، م : « على الاقيسة النحوية » ، وما أثبت من ك ، ل .
٥ – في باقي النسخ : « ما يتعلق بمصاحف أهل الكوفة » .

كثرة الاستعمال له أصل كبير في العربية . ألا تراهم يجتزئون بالحرف الواحد عن الجملة لكثرة استعمالهم[1] ، مثل :

* قلنا لها : قفي ، فقالت قافْ[2] *

أي : وقفت[3] . ومثله : أَلاَ تَا ، يريد : ألا تركبون[4] ، قال الشاعر :

نادوهمُ أنْ أَلْجِمُوا أَلاَ تـَـا
قالوا جميعاً كلُّهم أَلاَ فـــا[5]

ومن ها هنا حذف العامل في الباء من قوله (بسمِ الله الرحمن الرحيم) ، ومعلوم أنه لا بد لكل حرف جرّ من شيءٌ يتعلق به . لأنَّ حروف الجر إنما دخلت توصلاً لإيصال[6] معاني الأفعال إلى الأسماء . ولولا ذلك وما يجري مجراه لم يحتج إليهـــا .

ولما كان كذلك وجب أن تكون الباء مطالبة بعامل يعمل فيها ، وتقديره يحتمل أمرين . أحدهما « بدأتُ »[7] أو « أبدأُ » . والآخر : « ابتدايَ »[8] .

---

١ - في ك : « في كثرة استعمالهم له » ، وفي د ، م : « في كثرة استعماله » .

٢ - الصاحبي لابن فارس ١٢٢ ، والخصائص ٣٠/١ ، ٨٠ ، ٢٤٦ ، ٣٦١/٢ ، والمحتسب ٢٠٤/٢ ، وتفسير الطبري ٢١٢/١ ، وشرح شواهد الشافية ٢٦٤ ، ٢٧١ . وينسب هذا الرجز للوليد بن عقبة ، وبعده :

لا تحسبينا قد نسينا الإيجافْ

انظر شرح شواهد الشافية ، والأغاني (الدار) ١٣١/٥ ، وتأويل مشكل القرآن ٢٣٨ .

٣ - في م : « قد وقفت » .

٤ - قال سيبويه : وسمعت من العرب من يقول : ألا تا ، بلى فا ، فإنما أرادوا : ألا تفعلُ ، وبلى فافعلْ . (الكتاب ٦٢/٢) . وانظر نوادر أبي زيد ١٢٦ .

٥ - من قوله (أي وقفت) حتى هنا من م . ولم يرد الرجز في د ، ل ، ك . وفي الأصل : « . . . أي وقفت . ومثله : ثم تنادوا كلهم ألا تا . يريد ألا تركبون » أ هـ . وهذا الرجز أنشده البغدادي في شرح شواهد الشافية ٢٦٤ نقلاً عن الزجاج ، وقال : « تفسيره : نادوهم أن ألجموا ، ألا تركبون ؟ قالوا جميعاً ألا فاركبوا » . وانظر ص ٢٧٤ من شرح شواهد الشافية فقد ذكر رجزاً في أربعة أبيات عن أبي علي القالي ، ومنه البيتان . والأربعة نفسها في المقصور والممدود لابن ولّاد ٦٧ ، وأنشدها ابن منظور في اللسان ، مادة (وا) مع بيت خامس .

٦ - في م ، د ، ل : « دخلت لإيصال » .

٧ - في ك : « ابتدأت » .

٨ - في ك : « ابتدائي » ، ولا فرق . وكذلك في الموضع التالي .

فإذا كان المقدّر فعلاً كانت الباء متعلقة بذلك الفعل الذي هو في حكم الموجود . وإذا كان المقدر اسماً كانت الباء متعلقة بمحذوف آخر ، كما تتعلق به في كل موضع يكون خبراً عن مبتدأ . كأنه قال : ابتداي كائن بسم الله ، أو واقع بسم الله تعالى . فعلى هذا يكون الجار والمجرور من بسم الله في موضع رفع ، لأنه نائب مناب الخبر . وعلى القول الأول[1] يكون الجار والمجرور في موضع نصب ، لأنه مفعول لذلك / الفعل المحذوف . وليس في الجار والمجرور على هذا القول ضمير مستتر ، وفيه على القول الآخر[2] ضمير مستتر .

[٩٠]

فأما قوله سبحانه (باسم الله مجَراها ومُرساها)[3] ، فإنّ باسم الله يصلح أن يكون في موضع نصب ، ويصلح أن يكون في موضع رفع . فوجه كونه في موضع نصب أن يكون متعلقاً بـ (اركبوا) تعلّق الأحوال ، أي : اركبوا فيها متبركين باسم الله . ووجه كونه في موضع رفع أن يكون خبراً مقدماً لـ (مجراها ومرساها) ، فيكون (مجراها)[4] في موضع رفع بالابتداء ، و (باسم الله) خبراً مقدماً[5] ، وتتعلق الباء بمحذوف مقدّر[6] ، أي : مجراها كائن باسم . كما تقول : باسم الله كل خير ، ومع اسم الله كل خير . فعلى هذا الوجه يجوز الوقف على قوله (اركبوا فيها)[7] ، ويبتدأ (باسم الله مجراها ومرساها) . وعلى الوجه الأول لا يصح الوقف

---

١ — في باقي النسخ : « وعلى التقدير الأول » .

٢ — في الأصل ، د ، ل : « على القول الأول » ، وما أثبت من ك ، م . وهو أوضح ، لأن الضمير يقدر في القول الثاني ، وهو ما عبر عنه بالآخر .

٣ — هود ، من الآية ٤١ ، وهي بتمامها (وقال اركبوا فيها باسم الله مجراها ومرساها إنّ ربيّ لغفور رحيم) . وقد آثرت كتابة (باسم) بألف وصل لأن المؤلف سيذكر بعد قليل أن الألف ثابتة فيها . ويبدو أن هذا من الأحرف القليلة التي اختلف في رسمها . قال أبو عمرو الداني (واعلم أنه لا خلاف في رسم ألف الوصل الساقطة من اللفظ في الدرج إلاّ في خمسة مواضع فإنّها حذفت منها في كل المصاحف . فأولها : التسمية في فواتح السور وفي قوله في هود « بسم الله مجريها ومرسها » لا غير . وذلك لكثرة الاستعمال فأما قوله « باسم ربك الذي » ، و « باسم ربك العظيم » وشبهه فالألف فيه مثبتة في الرسم بلا خلاف . . .) المقنع ٢٩ .

٤ — في م : « مجراها ومرساها » .

٥ — في الأصل : « خبر متقدم » ، وفي د ، ل : « خبر مقدم » ، والمثبت من ك ، م .

٦ — في ك ، ل : « بمرفوع مقدر » ، وفي م : « بمرفوع محذوف مقدر » .

٧ — في م : « اركبوا فيها يوقف على العامل » .

على (اركبوا فيها) ، لأنه لا يوقف على العامل في الحال دون الحال . و (مجراها) على قول[1] من جعل (باسم الله) حالاً في موضع نصب على الظرف ، أي : وقت جريها[2] ، فيكون اسماً للوقت[3] ، بخلاف الوجه الآخر . والألف في باسم الله ثابتة في الوجهين جميعاً ، لأنه لم يكثر هذا في الاستعمال[4] .

وكذلك (اقرأ باسم ربّك الذي خلق)[5] ، الباء في قوله تعالى (اقرأ باسم ربك) يجوز أن تكون متعلقة بموجود إذا جعلتها مفعولاً لقولك (اقرأ) ، ويجوز أن تكون متعلقة بمحذوف إذا جعلتها حالاً ، كأنه قال : اقرأ مستفتحاً باسم ربك ، ففي الجار والمجرور على هذا الوجه مضمر مرفوع . وليس فيه على التقدير الآخر ضمير مرفوع ، بل الضمير المرفوع في قوله (اقرأ) لا غير . فاعرف هذه المواضع الدقيقة اللطيفة فإنها كاشفة للمعاني ، نفعك الله بذلك[6] .

وأما قولنا : « **ومداره على معرفة ثمانية أشياء ، وهي : الممدود والمقصور والمهموز والوصل والقطع والحذف والزيادة والبدل** » .

قال الشيخ رحمه الله : فإنما قلنا مداره على معرفة هذه الثمانية لأنه لا يخرج شيءٌ من أحكام الخط عنها . والأصل هو التغيير[7] لأمر يوجب ذلك على ما يبين في كل فصل من هذه الفصول الثمانية .

* * *

فأما الممدود[8] فهو كل ما كان آخره همزة بعد ألف زائدة ، مثل : حِنَّاء

---

١ - في م : « ومجراها نصب على قول . . . » .

٢ - في ل : « جريانها » .

٣ - في الأصل : « فيكون مجراها ومرساها اسماً للوقت » ، والمثبت من النسخ الأخرى . وانظر البيان ١٣/٢ ، والبحر المحيط ٢٢٥/٥ .

٤ - في ل : « لأنها لم يكثر لها الاستعمال » .

٥ - العلق الآية : ١ . وفي الأصل : « وكذلك الباء في قوله تعالى اقرأ باسم ربك الذي خلق ، والباء في قوله تعالى اقرأ باسم ربك الأعلى يجوز . . الخ » ، وهو خطأ نعوذ بالله منه ، لأنه لم يرد في كتاب الله (اقرأ باسم ربك الأعلى) ، والتصويب من النسخ الأخرى .

٦ - في الأصل : « يفعل الله بك ذلك » ، والتصويب من النسخ الأخرى .

٧ - في م ، ل : « والأصل في هذا التغيير » ، وفي د : « وأصل هذا التغيير » .

٨ - الفصل الذي يشرحه المؤلف هنا هو قوله في المقدمة : « فأما الممدود فهو كل ما كان آخره همزة بعد ألف زائدة مثل حنّاء وكساء وحرباء وحمراء . كله يكتب بألف واحدة في حال الرفع والجر ، وبألفين

←

وكساء وحِرْباء وحمراء . وإنما مثلنا بهذه الأمثلة الأربعة لأن كل واحد منها أصل في بابه . إذ الهمزة المتطرفة في الممدود لا تخلو من أن تكون أصلية ، أو منقلبة [1] عن حرف أصلي ، أو زائدة للإلحاق ، أو زائدة للتأنيث . فمثلنا لكل واحد من هذه الأقسام الأربعة بمثال لتقيس عليه النظائر ، وتعمل بما يوجبه الحكم في التثنية [والجمع] [2] والنسب والتصغير .

فالذي همزته أصلية مثل : حنّاء . لأنه من قولهم : حَنَّأْتُ رأسه بالحِناء ، فتجد الهمزة ثابتة بالتصرف في الفعل [3] . وكذلك قثّاء [4] همزته أصلية ، لقولهم : أرض مُقثأة . وكذلك [قولك] : رجل وُضّاء ، أي : حسن الوجه ، لأنه من الوَضَاءة [5] ، ومن معناه : توضّأْت [6] . فهذا ونحوه همزته أصلية .

والثاني ما همزته منقلبة عن حرف أصلي ، وهو كساء [ورداء] وعطاء وإناء وشَقاء ونحوه [7] ، الهمزة منقلبة عن حرف علة [أصلي] [8] ، إما واو ، وإما ياء . فالواو في مثل « كساء » لأنه من الكسْوة . وكذلك العطاء ، لأنه من عَطَا يَعْطُو إذا تناول [9] وكذلك شَقاء ، لأنه من الشِّقْوة . فأما رداء فإن الهمزة بدل من

← في حال النصب ، سوى ما لا ينصرف فإن نصبه كجره . فإن ثني الممدود كتب كله بألفين في حال الرفع .
فإن اتصل بهذا الممدود ضمير مخاطب أو غائب كتب بالواو في حال الرفع ، وبالياء في حال الجر ، وبالألف في حال النصب ، على حد حركة الهمزة . مثال ذلك : هذا كساؤك ، وعجبت من كسائك ، ورأيت كساأك » . . المقدمة المحسبة : ٥١ .

١ - في ك : « أو غير أصلية منقلبة » .
٢ - من د ، م .
٣ - في ك : « في التصريف للفعل » ، وفي د : « في التصرف بالفعل » ، وفي ل : « في التصرف في الفعل » ، وفي م : « في التصريف بالفعل » .
٤ - القثاء ، بكسر القاف وضمها : نوع من النبات ثمره يشبه الخيار . انظر اللسان (قثأ) .
٥ - في ك : « من الوضيء » .
٦ - في الأصل ، ل ، م : « ومن معنى توضأت » ، وفي د : « من معنى توضأت » ، وما أثبت من ك .
٧ - في الأصل : « مشتق ونحوه » ، وما أثبت من النسخ الأخرى .
٨ - من د .
٩ - في الأصل : « إذا تناول بيده » ، والمثبت من باقي النسخ .

ياء ، لقولهم : فلان حسن الرِّدْيَة [١] . وكذلك إناء ، لأنه من أَنَى يَأْني [٢] ، إذا بلغ ، وإن لم يكن إياه . لأن الأَنَى في البلوغ مقصور [٣] ، وإناء الآنية ممدود . فهذا أصل ثان .

والثالث ما همزتة زائدة للإلحاق ، لا أصلية ، ولا منقلبة عن أصلي . وذلك مثل : حِرْباء وزِيْزاء وقِيقاء وسِيساء [٤] . كل هذا مهموز همزتـه زائدة للإلحاق لا أصلية ، بوزن فِعلال ، مُثَلّتْ بِسِرادح وسِرْبال [٥] . وقد جاء في المضموم أيضاً مثل قُوباء [٦] الذي هو ملحق بقُرطاس [٧] .

الرابع ما همزته زائدة للتأنيث مثل حمراء وصفراء وما أشبهه من كل ما لا ينصرف لأن الثلاثة الأول مصروفة وهذا وحده [٨] غير مصروف ، / لأنه أجري في التأنيث ولزوم التأنيث مجرى الألف المقصورة في سكرى وبابه [٩] . إلا أن الحاجة [١٠] في معرفة جميع هذه الهمزات على اختلاف أنواعها أنها تكتب في

[٩١]

---

١ – فلان حسن الردية ، أي الارتداء ، والردية كالرِّكبة من الركوب ، والجِلسة من الجلوس ، انظر اللسان (ردي) .

٢ – في د ، ل : « لأنه بمعنى أني يأني » ، وفي ك : « لأنه من معنى أنى يأني » قلت : أَنَى الشيْ يأني إذا بلغ غايته ومنتهاه ، انظر اللسان (أنى) .

٣ – في د ، ك : « لأن أَنَى البلوغ مقصور » ، وعبارة م : « وكذلك إناء لأنه إذا كان بمعنى الوقت كان من أنى يأني إذا بلغ ، وإن لم يكن إياه ، لأن أنى البلوغ مقصور . . . » وانظر المقصور والممدود لابن ولاد ص ٧ .

٤ – الحرباء : دويبة . والزيزاء : الأكمة الصغيرة ، والأرض الغليظة . والقيقاء : الأرض ذات الحجارة الكثيرة التي يصعب المشي فيها . والسيساء : منتظم فقار الظهر . انظر اللسان (حرب ، زيز ، قيق ، سيس) ، والمقصور والممدود : ٣٢ ، ٥٢ ، ٩٢ ، ٥٧ .

٥ – في النسخ الأخرى : « مثل سرداح وسربال » .

٦ – في الأصل : « ثوباء » ، وما أثبت من باقي النسخ . والقوباء من الأمراض الجلدية ، يظهر في الجسد على صورة بقع بيضاء .

٧ – يقال قِرطاس بكسر القاف وضمها ولكنه هنا يمثل بلغة الضم .

٨ – في الأصل : « وهذا وجه » ، والمثبت من ك . ل . والكلمة غير واضحة في م .

٩ – في الأصل ، د ، ل ، م : « الألف المقصورة من سكرى وغضبى في التأنيث ولزوم التأنيث » ، وما أثبت من ك .

١٠ – في الأصل : « لأن الحاجة » ، وما أثبت من باقي النسخ .

الخط بألف واحدة في حال الرفع والجر ، وبألفين في حال النصب . سوى ما لا ينصرف فإن نصبه كجره .

ومثال ذلك كله في الرفع : هذا حِنّاءٌ وكساءٌ وحرباءٌ وحمراءُ . ومثاله في الجر : مررت بكساءٍ وحناءٍ وحرباءٍ وحمراءَ . فإذا صرت إلى النصب كتبته بألفين، مثل : رأيت حناءً وكساءً وحرباءً ، وحمراءَ بألف واحدة [1] ، وإنما كتبت هذا كله في [حال] النصب بألفين – سوى ما لا ينصرف – لأن الأصل ثلاث ألفات : الألف التي قبل الهمزة – وهي ألف المدّ ، وألف الهمزة نفسها ، والألف المبدلة من التنوين في حال النصب . فلما كان الأصل ثلاث ألفات حذفت واحدة من الثلاث تخفيفاً ، فبقيت ألفان ، وكتبت بألفين ، سوى ما لا ينصرف فإنه في حال النصب بألفين فحذفت واحدة فلم يبق إلا واحدة ، فكتب بألف واحـدة .

ولهذه العلة كتب المرفوع كله والمجرور بألف واحدة لأن أصله ألفان فحذفت واحدة تخفيفاً .

فإن ثنّي جميع هذا الممدود كتب كله بألفين في حال الرفع . لأنه كان قبل دخول ألف التثنية بألفين ، فلما دخلت ألف التثنية صارت ثلاث ألفات ، ولما صارت ثلاث ألفات ذهبت واحدة وبقيت اثنتان فقلت : هذان حناآن ، وكساآن [وحرباآن وحمراآن] [2]. فالألف الثانية هي ألف الإعراب لا يجوز حذفها لا لفظاً ولا خطاً ، لأنها علامة الرفع [3] .

فإن اتصل بهذا الممدود ضمير مخاطب أو غائب كتب كله بالواو في حال الرفع ، وبالياء في حال الجر ، وبالألف في حال النصب ، على حد حركة الهمزة فمثال الرفع : هذا حنّاؤك ، وكساؤك ، وحرباؤك ، وحمراؤك [4]. ومثاله في الجر :

---

١ – انظر قواعد كتابة الهمزة في العصر الحديث في كتاب (قواعد الإملاء) للأستاذ عبد السلام هارون ، ص ١٢ وما بعدها .

٢ – من ك . وقد رسمت هذه الكلمات في هذه النسخة هكذا : حناءان .. الخ . وهو الأقرب إلى الكتابة الحديثة التي تجعل الهمزة بين الألفين ، راجع قواعد الاملاء : ١٩ .

٣ – في الأصل : « لأنها حرف الإعراب » ، وما أثبت من باقي النسخ .

٤ – بعد هذه الكلمة يبدأ خرم في نسخة « ل » سببه ضياع بعض الأوراق ، وينتهي عند الكلام على « متى » في فصل المقصور . وسأشير إليه في موضعه .

عجبت من حنّائك ، وكسائك ، وحربائك ، وحمرائك . ومثال النصب : رأيت حنّاأك ، وكساأك ، وحرباأك ، وحمراأك [1] . لأن الهمزة مع الإضافة [2] صار حكمها حكم المتوسطة فكتبت على حدّ حركة الإعراب .

ولو أضفت هذا كله إلى نفسك لكان بالياء كلهَ . مثل : حنّائي وكسائي وحربائي وحمرائي [3] ، لأن ياء الإضافة لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً .

فهذه معرفة الخط في الممدود .

ولو كان هذا كله منسوباً لما كان إلا بألف واحدة في جميع الإعراب كله . لأن ياء النسب يغير لها ما قبلها . فإن كان أصلياً مثل : حناء ، قلت حِنّائيٌّ [4] . فالهمزة الأخيرة تصير ياء في الخط ، وهي همزة في اللفظ ، وإن كانت منقلبة عن أصلي جاز وجهان ، الهمز والقلب واواً . فتقول : كسائيٌّ ، وكساويٌّ . والأجود الهمز كالأصلي .

وإن كانت للإلحاق فوجهان أيضاً ، أجودهما القلب واواً ، فتقول : حِرْباويٌّ وحِرْبائيٌّ .

وإن كانت للتأنيث فوجه واحد ، وهو القلب واواً . فتقول : حمراويٌّ وصفراويٌّ ، ونحوه .

فإن صغرت جميع ذلك لم يكن فيه ألف بحال ، ما خلا باب حمراء . لأن ألف المدّ تنقلب ياء لانكسار ما قبلها ، وتدغم ياء التصغير فيها ، فتجتمع الياءان في تصغير البِنْية . فتقول في تصغير حناء : حنييٌّ [5] ، بالتشديد وهمزة معربة .

---

١ – في ك : « . . . رأيت حناءك وكساءك وحرباءك وحمراءك وشبهه » ، وهو يوافق الرسم الحديث ، ولكني فضلت الرسم الذي وصفه المؤلف .

٢ – في الأصل : « لأن الهمزة برفع الإضافة » ، وهو تحريف ، صوابه من ك ، م . وفي د : « لأن الهمزة مع الهاء والمضاف إليها صار حكمها . . . » .

٣ – في ك : « حناءي وكساءي وحرباءي وحمراءي وشبهه » .

٤ – في ك : « حناءي » ، وكذلك في المواضع الآتية . وانظر لما يأتي من قاعدة النسب إلى الممدود شرح المفصل لابن يعيش ١٥٥/٥ ، وشرح الشافية ٥٤/٢ .

٥ – في الأصل : « حنينيٌّ » . والنسخ مختلفة في هذا الموضع . ففي ك : « لأن ألف المد تنقلب فما عدا ←

فالتشديد هي ياء التصغير ، وقعت ياء التصغير ثالثة بين النون الشديدة – والمقدّرة بنونين – فانفك الادغام ، ثم انقلبت ألف المد ياء لأجل الكسرة التي بعد ياء التصغير ، وبقيت الهمزة على حالها . وهذه الهمزة هي الأصلية تعرب بجميع الإعراب . تقول : هذا حُنَيِّئٌ ، ورأيت حُنَيِّئاً ، ومررت بحُنَيِّءٍ[1] . ومثله : قُثَّاء ووُضّاء وبابه مما همزته أصلية من هذا الوزن .

وتصغير مثل كساء وبابه فيه وجهان . من جمع بين ثلاث ياءات أعربه إعراب المنقوص فقال : هذا الكُسَيِّي ، ورأيت الكُسَيِّيَ ، ومررت بالكُسَيِّي . كل ذلك بثلاث ياءات ، فالأولى ياء التصغير ، والثانية هي المنقلبة عن ألف المد المدغم فيها[2] ، والثالثة هي المنقلبة عن الهمزة التي هي لام الكلمة[3] التي زالت بزوال المد . ومن كره الجمع / بين ثلاث ياءات حذف اللام ، وأعربه إعراب الصحيح ، [٩٢] وكان بياء واحدة مشددة . فيقول : هذا الكُسَيٌّ ، ورأيت الكُسَيَّ ، ومررت بالكُسَيٍّ[4] .

فإن صغرت مثل حرباء وبابه فبياء مشددة لا غير . لأنه لم يجتمع فيه ما اجتمع في

←

حمراء ياء لانكسار ما قبلها فتتغير البنية فتقول في تصغير حناء حُنَيْنِيٌّ ، وقعت ياء التصغير ثالثة بين النون المشدودة المقدّرة بنونين فانفك الإدغام . . . » وفي د : « لأن ألف المد تنقلب فيما عدا باب حمراء ياء لانكسار ما قبلها وتدغم ياء التصغير فيها فتجتمع ثلاث ياءات فتغير البنية فتقول في تصغير حناء حنينيٌّ (كذا) بتشديد وهمزة معربة . فالتشديد هي ياء التصغير أدغمت في الألف المنقلبة ياء . والهمزة هي الأصلية وقعت ياء التصغير ثالثة بين النون المشددة المقدرة بنونين فانفك الادغام . . . » . وستأتي عبارة م .

١ – في الأصل : « هذا حنينيٌّ » ، وفي ك : « هذا حنينيٌ ، ورأيت حنيناً ، ومررت بحنينيٍ » . وما في « د » يطابق ما في « ك » ولكن الكلمة تركت من غير نقط أو ضبط والصواب ما أثبت . أما عبارة م فقد جاءت كالتالي : « . . . لأن ألف المد تنقلب ياء فيما عدا باب حمراء لانكسار ما قبلها وتدغم ياء التصغير فيها وتجتمع الياءات فتتغير البنية فتقول في تصغير حناء حنينيٌّ (كذا) بتشديد وهمزة معربة . فالشديدة هي ياء التصغير أدغمت في ألف المد المنقلبة ياء والهمزة هي الأصلية تعرب بجميع الإعراب » . ١ هـ . وفي هامش م إضافة غير ظاهرة .

٢ – عبارة : « المدغم فيها » ليست في ك .

٣ – في م ، د : « والثالثة هي لام الكلمة » ، وفي ك : « والثالثة لام الكلمة » .

٤ – انظر المقتضب ٢٤٦/٢ ، وسيبويه ١٣٢/٢ ، وشرح الشافية للرضى ٢٣٣/٣ .

كساء من التقاء الياءات ، فتقول : هـذا حُرَيْبِيٌّ ، ورأيت حُرَيْبِيّاً ، ومررت بحُرَيْبِيٍّ . فالياء الأولى هي ألف المد انقلبت ياء لانكسار ما قبلها . والياء الثانية هي المنقلبة عن همزة الإلحاق لزوال المد . فلم يجتمع في هذا ما اجتمع في كساء[1] .

فإن صغرت مثل حمراء وصفراء فلا قلب فيه ولا إدغام . لأن همزة التأنيث بمنزلة تاء التأنيث ، لا تتغير في التصغير ، ويكون ما قبلها مفتوحاً على حاله . فتقول : هذه حُميراءُ ، ورأيت حميراءَ ، ومررت بحميراءَ . حكمها في الخط مصغرة كحكمها في الخط مكبرة ، لأن همزتها في التصغير لم تزل[2] .

فأما معرفة هذه الهمزات في التثنية فقد ذكرناها فيما مضى من فصل التثنية[3] .

فأما معرفتها في جمع التكسير فإن المد يتغير ويزول في جميعها . ألا ترى أنك تقول في حِنّاء : حِنَّانٌ[4] ، وفي كِساء : أَكْسِيَةٌ ، وفي حِرْباء : حَرَابِيّ ، وفي صحراء : صحَارِي وصَحَارَى وصَحارٍ[5] .

---

١ – في د : « ما اجتمع في كساء من اجتماع الياءات » .

٢ – هذا من د ، م . وعبارة الأصل محرفة كالتالي : « حكمها في الخط كحكمها في التصغير لأن همزتها لم تزل » . وفي ك : « حكمها في التصغير حكمها في الخط مكبرة لأن همزتها في التصغير لم تزل » .

٣ – انظر ص ١٣٢ من الجزء الأول .

٤ – في جميع النسخ : « حناني » والصواب ما أثبت ، انظر اللسان (حنأ) .

٥ – هذا من د ، ك : وفي الأصل : « صحاري وصحارٍ وصحرا ي » ، والتحريف واضح . وفي م : « صحاري وصحارٍ وصحارا » .

فصل

قال الشيخ رحمه الله : وأما المقصور فهو كل ما كان في آخره ألف مفردة[1] في اللفظ . وقد مضت العلة في تسمية هذا مقصوراً بأنه ضد الممدود ، وبأنه قصر عن جميع الإعراب وحبس عنه . فسمي مقصوراً لذلك[2] .

والألف في الخط في مثله تختلف كثيراً . فمتى كانت الألف رابعة فما زاد – مثل : المولىَ والمجتبَى والمستدعَى ونحوه – فإنه يكتب بالياء ما لم يكن قبل آخره ياء . فإن كان قبل آخره ياء فإنه يكتب بالألف مثل : الدنيا والعليا والرّوايا [3] والعطايا . إلا كلمتين شذّتا ، وهما يحيى وريّى ، في الاسمين العلمين ، فإنهما[4] كتبا باليـــاء .

---

١ – في ك ، م : « ما كان آخره ألفاً مفردة » ، وفي د : « ما كان آخره ألفاً مفرداً». ونص المقدمة الذي يشرحه المؤلف : « وأما المقصور فهو ما كان آخره ألفاً مفردة في اللفظ . فمتى كانت الألف رابعة فما زاد مثل المولى والمجتبى والمستدعى ونحوه فإنه يكتب أبداً بالياء ، ما لم يكن قبل آخره ياء فإنه يكتب بالألف مثل : الدنيا والعليا والعطايا والرزايا . إلا كلمتين شذّتا وهما يحيى وريىّ العلمان ، فإنهما كتبا بالياء .

ومتى كانت الألف ثالثة نظر أصلها . فإن كان واواً كتب بالألف ، مثل : العصا والعلا والرضا . وإن كان أصلها ياء كتبت بالياء ، مثل : الفتى ، والغنى ضد الفقر ، والقرى فإن اتصل بجميع المقصور مضمر كتب على كل حال بالألف ، مثل : فتاه ورحاه ورماه وغزاه .

والذي يعرف به ما أصله الواو مما أصله الياء ثمانية أشياء . يعرف بالتثنية مثل قولك : الفتيان والعصوان ، وبالجمع مثل : القنوات والحصيات . وبوزن فَعْلَة في المصادر من نحو الغزوة والرمية . وبردّ الفعل إلى النفس مثل : غزوت ورميت . وبالفعل المستقبل مثل : يغزو ويرمي . وكل ما أوله واو مثل وَعَى و وفي و ودى فإن ألفه منقلبة عن ياء . وكل ما كانت عينه واواً مثل غَوَى وشوى و روى فإن ألفه منقلبة عن ياء في الغالب – ولا اعتبار بالفعل الذي على وزن فَعِلْتُ مثل : رضيت وشقيت ، لأن هذا ترد فيه بنات الواو إلى بنات الياء ، وإنما الاعتبار بوزن فَعَلْتُ مثل : رميت ودنوت – وبالإمالة مثل متى وبلى . وحرف الجر مثل إلى وعلى يكتب بالياء لأنها ترجع إلى الياء مع المضمر ، مثل إليك وعليك . وكلَى وكلْتى يكتبان بالياء لأنهما قد أميلا . فقد صار اعتبار بنات الواو من بنات الياء بثمانية أشياء . فإذا جهل أصل الألف كتبت بالألف ، مثل ألف « ما » و « ذا » و « تا » ونحوه » . انظر المقدمة المحسبة ٥١–٥٣ .

٢ – انظر ص ١١٦ من الجزء الأول .

٣ – في باقي النسخ : « والرزايا » .

٤ – في الأصل : « وريا العلمين فإنهما . . . » ، وما أثبت من د . وفي ك ، م : « وريي فإنهما . . . » .

والعلة في كتب فصل « المولى » بالياء لأنه لو صرّف من الرباعي أو الخماسي فعل لم يكن إلا بالياء ، ولو كان من ذوات الواو ، مثل : أعطيت واستدعيت ، وأعطى يعطي ، واستدعى يستدعي ، فحمل على ذلك .

والعلة في كتب فصل « الدنيا » وبابه بالألف كراهية [1] اجتماع ياءين في الخط ، فصور بالألف حملاً على اللفظ .

والعلة في شذوذ « يحيى » و « ربّى » حتى كتبا بالياء أنهما علمان ، والأعلام يقع من التغيير فيها ما لا يقع في غيرها [2] ، لأنها منقولة في أصلها ، والتغيير يؤنس بالتغيير . ألا ترى إلى إمالتهم العَجَّاج والحَجَّاج [3] . وجمعهم بين الياء والواو وقد سبق الأول منهما بالسكون في مثل « رجاء بن حَيْوَةَ [4] » ، وتصحيحهم الواو في مثل « مَكْوَزَةَ [5] » ونحوه . وليس لجميعه علة في الشذوذ أكثر من كونه علماً . فهذا حكم المقصور فيما زاد على الثلاثة [6] » .

وإن كانت [الألف] ثالثة نظر أصلها ، فإن كان واواً كتبت بالألف ، مثل : العصا والعلا وشبهه [7] . وإن كان أصلها ياء كتبت بالياء ، مثل الغِنَى والفتى والهوى [والقِـــرى] .

والعلة في اعتبارهم [8] الفرق في الثلاثي بين بنات الواو وبنات الياء أنـــه إذا صرّف الفعل من بنات الواو كان بالواو ، مثل : دعا يدعو ، ودعوت دعوة .

---

١ – في د ، ك : « كراهة » .

٢ – في الأصل ، م : « والأعلام يقع التغيير فيها كثيراً ما لا يقع في غيرها » ، وما أثبت من د . وفي ك : « والأعلام يلحقها التغيير كثيراً ما لا يلحق غيرها » .

٣ – في ك : « ألا ترى إجازتهم إمالة الحجاج » ، وفي د ، م : « ألا ترى إلى اجازتهم إمالة الحجاج » . وانظر للكلام على إمالة الحجاج كتاب سيبويه ٢٦٤/٢ ، وابن يعيش ٦٣/٩ .

٤ – هو أبو المقدام رجاء بن حَيْوَةَ بن جَرْوَلَ الكِنْديّ ، كان من العلماء الزهاد ، وكان يجالس عمر بن عبد العزيز وله معه أخبار كثيرة ، وتوفي سنة ١١٢ هـ . وفيات الأعيان ٦٠/٢ .

٥ – مكوزة من أسماء الأعلام ، انظر اللسان (كوز) .

٦ – في ك : « فهذا حكم ما زاد على الثلاثة من المقصور » .

٧ – في الأصل : « والعلا والرضى » ، وفي د ، م : « والعلا والرضا » ، وهو خطأ ، وما أثبت من ك .

٨ – في الأصل : « في اعتمادهم » ، وما أثبت من م ، د . وعبارة ك : « . . . والقرى والفرق في الثلاثي بين بنات الياء وبنات الواو يقع في تصريف الفعل مثل دعا . . . . » .

وإن كان من ذوات الياء صرف بالياء ، مثل : رمى يرمي ، ورميت رمية . فلما وقع الفرق في التصريف ، كذلك وقع في الخط إذا تصرف ، تكتب ذوات الواو بالألف ، وذوات الياء بالياء[1] .

فإن اتصل جميع المقصور بمضمر على اختلاف أنواعه ، من ثلاثيه وما زاد عليه ، فإنه كله يكتب بالألف . مثل[2] : فتاه ورحاه وعصاه ورضاه ، ونحوه من الأسماء . وغزاه ورماه ودعاه ، ونحوه من الأفعال .

والعلة في ذلك أن الألف لما اتصلت بالمضمر توسطت وبعدت من محل[3] التغيير ، فحملت على لفظها في الكتْب بالألف ، ولم تتغير . كما لم تتغير ألفات العيون في الأسماء والأفعال من مثل « باب » و « ناب » ، ومثل : « قال » و « باع » .

فإن قيل : فبأى شيئ تعرف بنات الواو من بنات الياء ؟ .

فقل : بأحد ثمانية أشياء . إما بالتثنية المسموعة مثل : الفتيان والعصوان .

[٩٣] وإما بالجمع : مثل : القنوات ، / جمع قناة ، والحصيات ، جمع حصاة .

وإما بوزن فَعْلَة من نحو : الغزوة والرّمية [والدعوة][4] ، لأن الفعلة تكون ساكنة العين فتظهر بنات الواو من بنات الياء .

وإما برد الفعل إلى نفسك في الثلاثي مثل : غزوت ورميت ، لأن تاء المتكلم يسكن ما قبلها ، فترجع الألف فيه إلى أصلها ، فينكشف لك أمرها .

وإما بالفعل المستقبل مثل : يغزو ويرمي ، ونحوه من الثلاثي . لأن المعتل الثلاثي إذا كان ماضيه على « فَعَلَ » لم يخل مستقبله أن يكون بوزن « يفعُل » مثل :

---

١ - تختلف العبارة هنا بين النسخ . ففي ك : « مثل دعا ، تقول دعوت ، ورمى تقول رميت . فيكتب في الخط ما أصله الواو بالألف ، وما أصله الياء بالياء » . وفي م : « مثل دعا يدعو . . . . فلما وقع الفرق في التصريف كذلك وقع أيضاً في الخط إذا تصرفت فكتبت ذوات . . . » . وفي د : « مثل دعا يدعو ، ودعوت دعوة ، وإن كانت من بنات الياء صرف بالياء . مثل رمى يرمي ورميت رمية . فلما وقع الفرق في التصريف وقع أيضاً في الخط كذلك إذا تصرفت الكلمة تكتب ذوات . . . » .

٢ - في ك : « فإن اتصل بجميع المقصور مضمر كتب بالألف ، ثلاثيه ورباعيه ، وما زاد على ذلك مثل . . » .

٣ - في د : « عن محل » .

٤ - من ك . ولم ترد فيها عبارة : « لأن الفعلة . . . من بنات الياء » الآتية .

يغزو ويدعو ، أو بوزن « يفعِل » مثل : يقضي ويرمي ، فتظهر أيضاً بنات الواو من بنات الياء .

وإما أن يكون في أول الكلمة واو مثل : وَعَى ووقى وودى [١] ، فإن ألفه منقلبة عن ياء ، لأنه ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واو إلا لفظة واحدة لا غير ، وهي « واوٌ » [٢] . فلذلك قطع على مثل باب : وعى ووقى وودى ووشى ونحوه أنه من ذوات الياء فكتب بالياء .

وإما أن تكون عين الكلمة واواً مثل : عوى وشوى ، فإن ألفه منقلبة عن ياء في الغالب لأن المستقبل منه أبداً على يفعِل ، مثل : عَوَى يعوِي ، وشَوَى يشوِي ، وطوى يطوِي ، وغوى يغوِي ، فلذلك حكم على انقلاب ألفه من الياء ، وأن لا يعتدّ بمثل « القوة » لقلتها وندورها .

وإما بالإمالة مثل : « متى » و « بلى » . فهذا وإن لم يكن متصرفاً ، فإنه يعلم انقلاب ألفه عن الياء تشبيهاً بالمتصرف لما سمع فيه من الإمالة ، التي بابها أن تكون في الأفعال ، أو في الأسماء المشبهة بها . فالأفعال مثل : رمى وسعى وقضى . والأسماء مثل : الهدى والهوى . ف « متى » اسم للاستفهام ، مبني ، غير متصرف ، وقد سمع فيه الإمالة فغلب على ألفه الانقلاب عن الياء . فلو سميت بها وثنيت لقلت : مَتَيَانِ . و « بلى » تمال ، وإن كانت حرفاً ، لأنها تشبّه بالأسماء [٣] من حيث كانت على ثلاثة أحرف ، وأنها تكفي في الجواب ، فلذلك خالفت « لا » التي تكفي في الجواب [٤] ، فأميلت ، ولم تمل « لا » لأنها على حرفين .

فأما كتبهم مثل « على » و « إلى » بالياء ، وليس مما يمال ، فإنه لما كان يرجع إلى الياء مع المضمر في قولك : إليك وعليك ، كتب بالياء حمـــلاً على ذلك .

وأما « حتى » فمكتوبة بالياء ، وإن لم تدخل على المضمر ، لأنها للغاية ، بمعنى « إلى » فأجريت مجراها فكتبت بالياء .

---

١ ــ وَدَى وَدْياً أي أعطى الدية ، وهي المال الذي يدفع لأولياء القتيل .

٢ ــ يقصد واو الهجاء .

٣ ــ بعد هذه الكلمة ينتهي الخرم من نسخة ل ، الذي ذكرناه قبل قليل في باب الممدود .

٤ ــ في د : « فلذلك خالفت لا التي تكون في الجواب » ، ولم ترد هذه العبارة في ل .

وأما « كَلّا » فمكتوبة بالألف على الأصل ، بخلاف « حتى » لأنها لا تدخل [1] على مضمر ، ولا تشبه ما يدخل على مضمر ، فبقيت على أصلها .

وأما كِلَى وكِلْتى فيكتبان بالياء لإمالتهما ، ولأنهما اسمان لا إشكال فيهما . وقد ألزمت ألفهما الياء مع المضمر في حال النصب والجر ، مثل : رأيتهما كليهما وكلتيهما ، ومررت بهما كليهما وكلتيهما . وقد تقدم الكلام عليهما [2] .

فقد صار اعتبار بنات الواو من بنات الياء بأحد هذه الأشياء الثمانية المذكورة .

وإذا جهل أصل الألف من جميع هذه الجهات [3] كتبت بالألف حملاً على اللفظ [4] ، لأنه الحاصل في اليد ، مثل ألف « ما » وألف « ذا » وألف « تا » [5] .

* * *

---

١ - في الأصل ، ك : « لأنها تدخل » ، وما أثبت من باقي النسخ .

٢ - تقدم في فصل التوكيد .

٣ - في الأصل : « هذه الأشياء » ، وما أثبت من باقي النسخ .

٤ - في ك : « . . . الجهات بقي ألفاً على حاله حملاً على اللفظ » . وفي م : « . . حملاً على الأصـل » .

٥ - في ك : « ألف يا وذا وما » .

فصل

قال الشيخ رحمه الله[١] : « وأما المهموز فإنه ينظر . فإن كانت الهمزة أولا صوّرت ألفاً بأي حركة تحركت ، مثل أُمٌّ وأَخٍ وإبِلٍ[٢] .

فإن هذا هو الفصل الثالث من فصول الخط[٣] وهو أصل كبير[٤] . فمتى كانت الهمزة أولاً لم تصور قطّ إلا ألفاً ، لأنه ليس لها أصل ترجع إليه في التخفيف فتحمل عليه . فإذا كانت الهمزة أولاً في كلمة مبتدأ بها فلا تخففها ، من حيث كان تخفيفها تقريباً لها إلى الساكن . فكما أن الساكن لا يجوز الابتداء به ، فكذلك ما قرب منه[٥] . وإذا لم يجز تخفيفها لم يبق لها حكم إلا تصويرها ألفاً محركة بضم

---

١ – في ل : « رضي الله عنه » . ونص المقدمة الذي يشرحه المؤلف هنا : « وأما المهموز فإنه ينظر فإن كانت الهمزة أولاً صورت ألفاً بأي حركة تحركت ، مثل : أم وأخ وإبل . وإن دخلت على الهمزة ألف استفهام كتبت بألفين مثل : أأخوك أأبوك ما لم تكن الثانية همزة وصل ، فإنها تسقط وتكتب بألف واحدة مثل : أَبنك خير أم غلامك . ومثله قوله سبحانه (أَصطفي البنات على البنين) .
فإن كانت الهمزة وسطاً نظرت فإن كانت ساكنة دبرها حركة ما قبلها . مثل : رَأس وبِئْر وسُؤْر ، على حد تخفيف الهمزة . وإن كانت متحركة نظر ما قبلها ، فإن كان ساكنا لم يكن لها صورة حرف ، مثل : أرْؤُس واستلْئمْ يا رجل واسئلْ ، هذا هو الوجه المختار الصحيح . وإن كان ما قبلها متحركاً رجع إليها في نفسها ونظرت حركتها ، فإن كانت فتحة دبرتها حركة ما قبلها ، مثل : جُؤَن ومِئَر وسَأَلَ . لأن الفتح أخو السكون . فإن كانت حركتها غير فتح من ضم أو كسر دبرتها حركة نفسها ، فكتبت واواً إذا انضمت ، وياء إذا انكسرت ، وذلك قولك : قد لَؤُمَ الرجل ، وقد سُئِلَ .
فإن كانت الهمزة متطرفة كتبت أبداً على حركة ما قبلها ، سواء تحركت أو سكنت ، نحو قد قرأ ، ولن يقرأَ ، وهو يقرأُ ، وهو يُقرِئُ ، وقد دَفُؤ يومنا فهو يَدْفُؤ . فإن اتصل بهذه المتطرفة ضمير خرجت عن حكم الطُرف وصار حكمها حكم المتوسطة في جميع ما ذكرناه ، من نحو : هو يقرَؤُهُ ، ولن يقرأَهُ ، ولم يقرأْهُ ، وهو يكلَؤُهُ ، وهو يقرؤُهُ السلام » . المقدمة المحسبة : ٥٣ .

٢ – في الأصل : « أم وأخ وأب وإبل » ، وأثبت ما في النسخ الأخرى لأن المؤلف أراد التمثيل لكل حركة بمثال .

٣ – لمزيد من المعلومات عن كتابة الهمزة راجع فصل المهموز في شرح الشافية للرضي ٣١٩/٣ . ولمعرفة القواعد الحديثة لكتابة الهمزة راجع قواعد الإملاء للاستاذ عبد السلام هارون ص ٧ ومـا بعدها .

٤ – في د : « وهو فصل كبير » .

٥ – في د ، م : « كذلك لا يجوز الابتداء بما قرب منه » ، وعبارة ك مخالفة في هذا الموضع للنسخ ←

كأم ، أو فتح كأخ . أو كسر كإبل .

فإن دخل على هذه الهمزة ألف استفهام والثانية مفتوحة كتبت بألفين على حد تخفيفها . مثل : أأخوك زيد ، أأبوك عمرو ، ونحوه . ما لم تكن الثانية همزة وصل فإنها تسقط وتكتب بألف واحدة . مثل أَبْنك خير أم غلامك ، تذهب ألف الوصل ، لأنه قد توصل إلى النطق بالساكن بهمزة الاستفهام / فأغنت عنها ، ولم يبق معك إلا همزة واحدة فتكتب جميع ذلك بألف واحدة . ومثله [قوله سبحانه] : (أَصطفى البنات على البنين)[1] بألف واحدة ، وهي ألف الاستفهام . ولو لم تكن استفهاماً وكانت خبراً لكانت أيضاً بألف واحدة ، ولكنها في الاستفهام مفتوحة مقطوعة ، وفي الخبر مكسورة موصولة .

[٩٤]

فإن كانت ألف الوصل مفتوحة من مثل الرجل والغلام ، وقد دخلت عليها ألف الاستفهام ، كتبت بألفين . مثل : ءآلرجل عندك ، ءآلغلام في الدار . ومثله قوله تعالى (ءآلله أذن لكم)[2] ، (ءآلذكرين حرّم أم الأنثيين)[3] ، وما أشبه ذلك . فالأولى ألف الاستفهام ، والثانية ألف الوصل . وإنما ثبتت صورتها في الخط ليفرق بين الاستفهام والخبر . إلا أنها لا تُحقّق بحال ، وإنما يحقق ما كانت همزته قطعاً[4] .

فأما قراءة أبي جعفر[5] (آلم أَلله)[6] ، بقطع الهمزة[7] من اسم الله تعالى ،

← الأخرى فقد جاءت كالتالي : « . . . بأي حركة تحركت مثل أم وأخ وإبل . لأنه ليس لها أصل ترجع إليه . ولا يجوز تسهيلها ، لأن تسهيلها يقربها من الساكن ، والساكن لا يجوز الابتداء به ، فكذلك لا يجوز الابتداء بما قرب منه » .

١ – الصّافات ، الآية ١٥٣ .

٢ – يونس من الآية ٥٩ ، وقد مضى الكلام على هذا ، راجع ص ٢٠٨ من الجزء الأول .

٣ – الأنعام ، من الآية ١٤٣ ، ومن الآية ١٤٤ .

٤ – في م : « أصلاً » ، وفي د : « أصلية » .

٥ – هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني القارئ . وهو أحد القرّاء العشرة ، توفي سنة ١٣٣ هـ ، أو قبل ذلك . (معرفة القراء للذهبي ٥٨ ، وفيات الأعيان ٣١٨/٥) .

٦ – آل عمرآن : ١ ، ٢ . ورويت هذه القراءة أيضاً عن عاصم والحسن البصري والأعمش ، انظر البحر المحيط ٣٧٤/٢ .

٧ – في ك : بقطع الألف .

فإنه لما كان مذهبه الوقف على فواتح السور وقفة يسيرة صارت همزة الوصل كالمبتدأ بها ، لا كالموصولة . وكما أنها تكون محققة في حال الابتداء بها بلا خلاف، كذلك أجراها مجرى ما هو في حكم الابتداء .

فإن قيل : ولم لا تكون همزة الرجل والغلام والهمزة من اسم الله تعالى قطعاً ، كما قال الخليل [رحمه الله] إن أصلها القطع كحروف المعاني التي على حرفين ؟

قيل : الخليل رحمه الله وإن كان قد قال ذلك فإنه أصل قد انتقل وبطل استعماله في حال الوصل ، فلا ينبغي أن يُستند إليه . ألا ترى أن سيبويه [1] [رحمه الله] يقول التعريف باللام وحدها وإن الهمزة إنما دخلت توصلاً إلى النطق بالساكن في حال الابتداء به . فاعرف ذلك [2] .

[قال الشيخ رحمه الله] [3] : وأما قولنا : « وإن كانت الهمزة وسطاً نظرت ، فإن كانت ساكنة دبّرها حركة ما قبلها مثل : رَأس وبِئْر وسُؤْر ، على حد تخفيف الهمزة . وإن كانت متحركة نظر ما قبلها ، فإن كان ساكناً لم يكن لها صورة حرف [4] مثل : أرؤُس واستَلْئمْ [الرجل واستلئمْ يا رجل] واسْئلْ . وهذا هو الوجه المختار [5] » . وإنما كان مختاراً لأن الهمزة إنما تصوّر على حد تخفيفها ، وهذه الهمزة لو خففت لألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها ، وذهبت بالجملة . فلذلك لم تكن لها صورة في الخط أكثر من تمثيل همزة معها ، حركتها إن كانت ضمة كانت بين يديها ، وإن كانت فتحة كانت فوقها ، وإن كانت كسرة كانت تحتها .

ومن الناس من يصور المفتوحة في هذا ألفاً ، مثل : استلأمَ ، واسْأَلْ ، والمكسورة ياء مثل : استلئِمْ ، والمضمومة واوا مثل : أرؤس . وحجة هذا أنه ألقى حركتها على ما قبلها فسكنت ، ثم قلبها على حركة ما قبلها فصورها بصورتها .

---

١ – ذكر المؤلف فيما مضى رأي سيبويه والخليل في هذه المسألة ، راجع ص ٢٧١ من الجزء الأول .

٢ – في د : « في حال الابتداء احر الفصل (كذا) وهو الهمزة المتوسطة والمتطرفة فاعرف ذلك » . وهي عبارة غامضة .

٣ – من ك ، د ، م . وفي ل: « قال الشيخ رضي الله عنه » . وسقط « وأما قولنا » من ك ، م ، د .

٤ – لم ترد كلمة « حرف » في باقي النسخ .

٥ – في د ، م : « المختار الصحيح » .

والمذهب الأول أقيس ، لما تقدم من أن الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها تذهب في التخفيف من اللفظ أبداً ، فكذلك ينبغي أن تذهب صورتها .

وإن كان ما قبل الهمزة متحركاً رُجع إليها في نفسها ونظرت حركتها ، فإن كانت فتحة دبَّرها حركة ما قبلها ، مثل : جُؤَن ومِئَر [1] وسَأَلَ ، لأن الفتح أخو السكون ، وإذا كان أخاه في الخفة تُدُبِّرت الهمزة بما قبلها ، فلذلك كانت واواً في [مثل] : جُؤن ويُؤاخذُ ويُؤخرُ . وياء في مثل : مِئَر ومِئَة [2] وفِئَة . وألفاً في مثل : سَأَلَ وجَأَرَ . لكن هذه المفتوحة المفتوح [3] ما قبلها لا يكون تخفيفها إلاّ بين بين ، بخلاف المفتوحة المضموم ما قبلها أو المكسور فإنها لا تكون بين بين [4] ، وإنما تكون مبدلة على [حـد] [5] حركـة ما قبلهـا .

وإن كانت حركة الهمزة غير فتحة من ضمّ أو كسر دبرها أبداً حركة نفسها . فكتبت واواً إذا انضمت ، وياء إذا انكسرت . وذلك قولك في المضمومه : قد لَؤُم الرجل ، وفي المكسورة : قد سُئِل . لأنها لو خففت لكانت على هـذا الأصل [6] ، وهو جعلها بين بين ، فتكون مع الضمة بين الهمزة والواو في « لَؤُم » ، وبين الهمزة والياء / في « سُئِلَ » [7] . [٩٥]

وإن كانت الهمزة [8] متطرفة كتبت أبداً على حركة ما قبلها ، سواء تحركت أو سكنت ، نحو : قد قرأ ، بالألف ، ولن يقرأَ ، وهو يقرأُ ، وهو يُقرِئُ ،

---

١ - الجُؤَنُ : جمع جُؤْنة ، وهي سلة صغيرة مغشاة بالأديم ، وقد تخفف الهمزة . اللسان (جون) . والمِئَر : جمع مِئْرة ، وهي العداوة ، والمِئَر : الرجل المفسدُ بين الناس . اللسان (مأر) .
٢ - في د : « مائة » ، وسيأتي في فصل الزيادة أن مائة تكتب بالألف .
٣ - في م : « هذه الهمزة المتوخرة المفتوح . . . » ، وفي د : « هذه الهمزة المفتوحة المفتوح » .
٤ - في ك : « بين بين البتة » .
٥ - من د . وفي ك : « مبدلة من حركة ما قبلها » .
٦ - في الأصل ، د : « لكانت على غير هذا الأصل » ، وما أثبت من ل ، م . وفي ك : « لو حُقِّقت » تحريف .
٧ - عبارة ك : « لأنها لو حققت في كل منهما لكانت بين الهمزة والياء إذا انكسر ما قبلها ، وبين الهمزة والواو إذا انضم ما قبلها » .
٨ - في م : « قال الشيخ رحمه الله : وإن كانت الهمزة . . . » .

وهو يدفُؤُ . لأنها إذا كانت متطرفة فهي معرضة للسكون في الوقف . وإذا سكنت دبرها في التخفيف ما قبلها ، فكانت ألفاً مع الفتحة في « قرأ » و « لن يقرأ » [وهو يقرأُ] [1] . وياء مع الكسرة في نحو : « يُقرِئ » و « يُنبِئ » . و واواً مع الضمة في مثل قوله : قد دَفُؤَ يومه يَدْفُؤُ [ووَضُؤَ] [1] وجهه يَوْضُؤُ . وإذا كان هذا هكذا في الهمزة المتطرفة المتحركة فأحرى وأولى أن يكون في الساكنة [في] مثل : لم يقرأْ ، ولم يُقرِئْ ، ولم يدْفُؤْ . لأنها لو خفّفت لم تكن إلا كذلك [مثل] [2] لم يقرا ، ولم يُقري ، ولم يدفو . فإن اتصل بهذه المتطرفة المتحركة ضمير خرجت عن حكم الطرف ، وصار حكمها حكم المتوسطة في جميع ما ذكرناه . مثل : هو يَقرؤُه ، ولن يقرأه ، ولم يقرأْهُ ، وهو يُقرِؤه [3] السلام . لأن جميع ذلك محمول على حكم التخفيف ، فصورت الهمزة بالصورة التي يقتضيها التخفيف .

* * *

١- من د ، م .

٢- من د . ولم ترد في ك عبارة : « لأنها لو خففت . . . ولم يدفو » .

٣- في الأصل ، ل ، م ، د : « وهو يقرئه » ، وفي ك : « وهو يقرأه » ، وكله خطأ ، والصواب ما أثبت حسب القاعدة السابقة التي ذكرها المؤلف .

فصل

[قال الشيخ رحمه الله] [1] : وأما القطع والوصل فأكثر ما يكون مع « ما » و « لا » و « ها » . وهذا هو الفصل الرابع من فصول الخط . وإنما كثر الوصل والقطع في هذه الحروف الثلاثة [2] لما حدث معها ووجب [من] [3]التركيب

---

١ – من ك ، م ، د . وفي ل : « قال الشيخ رضي الله عنه » . أما نص المقدمة المشروح هنا فهو قوله : « وأما الوصل والقطع فأكثر ما يكون مع ما ولا وها . ف« ما » توصل أبداً بحروف المعاني إذا كانت على حرف واحد ، اسماً كانت ما أو حرفاً ، مثل قوله سبحانه (فبما نقضهم ميثاقهم) ، و (كما أرسلنا فيكم رسولاً) . فإن كانت حروف المعاني على أكثر من حرف ، مثل إنّ وليت ولعل وإلى وحتى ونحوهن كتبت « ما » منفصلة إذا كانت اسماً بمعنى الذي ، مثل (إنّ ما عند الله هو خير) ، وتكتب متصلة إذا كانت حرفاً ، مثل (إنما الله إله واحد) . وإن كانت ما استفهاماً كتبت متصلة وإن كانت اسماً ، لأجل الحذف الذي يلحقها ، مثل : إلامَ تنظر ؟ ، وحتّامَ تغيب ؟ و (فيمَ أنت من ذكراها) ، و (عمّ يتساءلون) . فإن لحقتها هاء السكت كتبتها منفصلة وقلت : إلى مَهْ ، وحتى مَهْ ، لأنها قد صارت على أكثر من حرف واحد .

فصار جملة الأمر أنّ ما إذا كانت اسماً غير استفهام كتبت منفصلة مع ما هو أكثر من حرف . وإذا كانت حرفاً أو استفهاماً كتبت متصلة . فعلى هذا تقول : أين ما وعدتنا ، فتفصلها . وأينما تعدنا نكن ، فتصلها . وقد كتبت وهي بمعنى الذي متصلة ، وذلك مع مِن وعن لأجل الإدغام ، والأجود فصلها ، تقول : صفحتُ عمّا صفحتَ عنه ، وعن ما صفحتَ عنه ، وهربت مما هربت منه . ومن ما هربت منه .

وكلما إذا كانت ظرفاً كتبت معها ما متصلة مثل : كلما قمتَ قمتُ . وإن كانت اسماً كتبت ما منفصلة مثل : كلُّ ما عندي لك . وكلُّ ما في الدنيا فان .

وأما « لا » فتكتب مع أنْ إذا كانت أن ناصبة للفعل ، ومنفصلة إذا كانت غير ناصبة له . مثل قوله تعالى (وحسبوا ألاّ تكونَ فتنةٌ) من نصب « تكون » وصلها ، ومن رفع « تكون » فصلها ، لأن التقدير مع الرفع : وحسبوا أنه لا تكون ، فكأنَّ الهاء المقدرة فصلت . وتكتب « لا » مع إنْ الشرطية متصلة مثل : إلاّ تدعْ شتمي أعاقبْك ، و إلاّ تذهبْ أذهبْ ، وكذلك مع هل إذا خرجت إلى معنى الإنكار والتوبيخ مثل : هَلاّ خرجت .

فأما « ها » التي للتنبيه فتكتب مع ذا متصلة بغير ألف إذا لم يكن معها كاف خطاب مثل : هذا وهذه وهذان وهؤلاء . فإن دخلت كاف الخطاب كتبت منفصلة بألف مثل : ها ذاك وهاذانك ، وهاتاك ، وهاتانك ، وهاؤلئك ، لأن كاف الخطاب تقوم مقام التنبيه » . انظر المقدمة المحسبة ٥٤–٥٥ .

٢ – في م ، د ، ل : « مع هذه الحروف الثلاثة » ، وفي ك : « مع هذه الحروف الثلاث » .

٣ – من ل . وفي ك ، د ، م : « وأوجبه التركيب » .

وتشاكل اللفظ ، أو ترك التركيب وحمل كل شيءٍ على أصله ، على ما يأتي بيانه [إن شاء الله] . فـ « ما » توصل أبداً بحروف المعاني إذا كانت على حرف واحد ، اسماً كانت أو حرفاً . مثل قوله سبحانه (فَبِما نقضهم ميثاقَهم) [١] و (كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم) [٢] .

والعلة في وصلها مع الحرف الواحد أن الحرف الواحد لا يستقل بنفسه ، فوجب وصله بها أبداً .

فإن كانت حروف المعاني على أكثر من حرف مثل : إنّ وليت ولعلّ وإلى وحتى ، ونحوها ، كتبت « ما » منفصلة إذا كانت اسماً بمعنى « الذي » ، مثل : (إنّ ما عند الله هو خير لكم) [٣] . وتكتب متصلة إذا كانت حرفاً مثل : (إنّمَا الله إله واحد) [٤] ، فرقاً بين الاسم والحرف . وذلك أن « ما » إذا كانت كافة لـ « إنَّ » عن عملها فقد اتصلت بها اتصال المانع لها عن عملها ، فوجب ألا تكون منفصلة عنها . وليس كذلك إذا كانت بمعنى « الذي » ، لأنها اسم منفصل ، ومعمولة لـ « إنّ » ، وواقعه موقع « الذي » . فكما أنها مع « الذي » تكون منفصلة فكذلك مع ما هو بمعناهـــا [٥] .

فإن كانت [ما] [٦] استفهامية كتبت متصلة ، وإن كانت اسماً ، لأجل الحذف الذي يلحقها ، مثل : إلامَ تنظر ، وحتّامَ تغيب ، و (فيمَ أنت من ذكراها) [٧] . فعلامة الوصل في « حتام » كتْب « حتى » بالألف . وكذلك علامته [٨] في « إلامَ » كتبها بألف . ولو وقفت على هذه الاستفهامية لفصلتها ، وألحقتها هاء للسكت ، وكتبتها إلى مَهْ ، وحتى مَهْ ، وعلى مَهْ [٩] . لأنها بهاء السكت قد صارت على أكثر

١ – النساء ، من الآية ١٥٥ ، والمائدة من الآية ١٣ .

٢ – البقرة ، من الآية ١٥١ .

٣ – النحل ، من الآية ٩٥ .

٤ – النساء ، من الآية ١٧١ .

٥ – في د ، م ، ل : « ما وقع في معناها » ، وفي ك : « ما هو في معناها » .

٦ – من د ، م .

٧ – النازعات : ٤٣ .

٨ – هذا من ل . وفي النسخ الأخرى : « وكذلك علامتها » .

٩ – « وعلى مه » لم ترد في ك ، ل . وورد في د بدلاً منها : « وفي مه » .

من حرف واحد ففصلت .

فقد صار في جملة الأمر أن « ما » إذا كانت اسماً غير استفهامية كتبت منفصلة مع ما هو أكثر من حرف واحد . وإذا كانت حرفاً ، أو استفهاماً ، أو مع حرف كتبت متصلة [١] . فعلى هذا تقول : أين ما وعدتنا ، فتفصلها لأنها بمعنى « الذي » ، وأينما تعدنا نكن ، فتصلها لأنها ها هنا حرف وليست باسم . وقد كتبت وهي بمعنى « الذي » في مواضع متصلة ، وذلك مع « مِن » و « عن » لأجل الإدغام والأجود فصلها . تقول : صفحتُ عن ما صفحتَ عنه ، وعمّا صفحتَ عنه . وهربتُ من ما هربت منه ، وممّا هربتَ منه . وإنما كان فصلها أجود كما يكون مع غير هذين الحرفين من نحو « فِي » ، تقول : قد قلتَ في ما قلتُ . والعلة في جواز وصلها هو ما اقتضاه اللفظ من إدغام النون في الميم ، فلما أدغمت فيها وصلت بها . وليس الإدغام عندنا بموجب للإتصال . ألا ترى أن التنوين يدغم في الميم في مثل (على أُممٍ ممّنْ معك) [٢] ، ولا يوجب الإدغام وصل [٣] هذه الأشياء فاعرف ذلك .

[٩٦] / قال الشيخ [رحمه الله] [٤] : و « كُلّما [٥] » إذا كانت ظرفاً كتبت معها « ما » متصلة مثل : كُلّما قمتَ قمتُ . وإن كانت اسماً كتبت « ما » منفصلة مثل : كلُّ ما عندي لك . لأن « ما » ها هنا اسم بمعنى « الذي » . وكذلك : كلُّ ما في الدنيا فان وليست كذلك إذا كانت ظرفاً .

وهذا الكلام على وصل ما وفصلها .

فأما « لا » فتكتب متصلة مع « أنْ » إذا كانت [أن] ناصبة للفعل . ومنفصلة إذا لم تكن ناصبة [له] ، مثل [قوله سبحانه] (وحسبوا ألا تكونَ فتنةٌ) [٦]

---

١ – في الأصل : « أو استفهاماً مع حرف كتبت متصلة » ، وفي ك ، ل : « أو استفهاماً مع جار كتبت متصلة » ، وفي م ، د : « أو استفهاماً مع ما تقدم كتبت متصلة » ، وما أثبت أكثر وضوحاً .

٢ – هود ، من الآية ٤٨ .

٣ – في الأصل : « فصل » ، وهو خطأ صوابه من النسخ الأخرى .

٤ – من د ، م ، ك : و في ل : « رضي الله عنه » .

٥ – في ك : « وكل » .

٦ – المائدة ، من الآية ٧١ . وانظر ص ٢٣٠ من الجزء الأول .

و (أن لا تكونُ) فمن نصب « تكون » وصلها ، ومن رفع « تكون » فصلها [١] لأن التقدير مع الرفع : وحسبوا أنه لا تكون فتنة ، فلما كانت الهاء مقدرة بين « أن » و « لا » فصلت .

وتكتب [لا] [٢] مع « إنْ » في الشرط متصلة ، مثل : إلاّ تدعْ شتمي أعاقبْك ، وإلاّ تذهبْ أذهبْ .

وكذلك مع « هل » إذا خرجت إلى معنى الإنكار والتوبيخ ، مثل : هلاّ خرجتَ ، لأن التركيب لما أخرج الكلمة إلى معنى الإنكار صار الحرفان كالحرف الواحد فكتب متصلاً . وكذلك حالها في التحضيض إذا قلت : هلاّ تخرجُ .

فإن قلت : كيف يصح معنى التوبيخ والإنكار في مثل قوله تعالى (لولا أخرْتني إلى أجل قريب) [٣]، وهو بمعنى هلاّ أخرتني ؟ .

قيل : فيه جوابان . أحدهما : أن هذا يجري مجرى مخاطبة الإنسان لنفسه موبِّخاً لها ، وإن كان في الظاهر خطاباً للربّ . والآخر : أنَّ هذا دعاء ، لأن كل ما كان من هذا النوع لمن هو دونك فهو في معنى الأمر ، وما كان لمن هو مثلك فهو في معنى السؤال ، وما كان لمن هو فوقك كان دعاء ، أو هو في معنى [٤] الدعاء ، وان اشترك اللفظ [٥] فالمعنى مختلف . فهذا ما عرض .

انقضى الكلام على فصل « لا » ووصلها [٦] .

فأما وصل « ها » فإنها توصل مع « ذا » ، فتكتب متصلة بغير ألف إذا لم يكن معها كاف خطاب . مثل : هذا زيد ، وهذه هند ، وهذان الزيدان ، وهؤلاء [٧] الزيدون ، لأنهما قد جعلا كالشيئ الواحد . فـ « ها » تنبيه ، و « ذا » إشارة فإن

---

١ – في الأصل : « ومن رفعها فصلها » . وفي ك : « ومن رفع فصلها » . وما أثبت من د ، ل ، م .
٢ – من د ، م .
٣ – المنافقون ، من الآية ١٠ . وكلام المؤلف على هذه الآية لا علاقة له بالخط بل هو استطراد .
٤ – في ل ، م : « . . . فوقك فهو في معنى . . » وفي ك ، د : « . . فوقك فهو بمعنى » .
٥ – في الأصل : « اشترك في اللفظ » ، وما أثبت من باقي النسخ .
٦ – في الأصل ، ك ، م : « على فصل لا » ، وفي ل : « على وصل لا » ، وفي د : « على وصل لا وما » ، والصواب ما أثبت .
٧ – في الأصل ، ك : « هاؤلاء » . خطأ .

دخلت كاف الخطاب كتبت منفصلة بألف ، مثل : ها ذاك وهاذانك [وهاتاك] وهاتانك وهاؤلائك . لأن كاف الخطاب تقوم مقام التنبيه فلذلك فصلت .

فأما امتناعهم من مثل[1] « هاذالك »[2] فلما فيه من المخالفة[3] . لأن « ذا » إشارة للقريب ، واللام للبعيد ، والكاف للخطاب ، والهاء للتنبيه ، فلم تجتمع اللام مع « ها » . ف« ذا »[4] لأقرب ما يكون ، و « ذاك » لما يليه في البعد[5] ، وذلك لأبعد الثلاثة .

انقضى فصل القطع والوصل .

---

١ – في الأصل : « في مثل » ، وما أثبت من باقي النسخ . وكلام المؤلف عن عدم استخدام العرب لهذه الصيغة لا علاقة له بالخط بل هو استطراد . وانظر ما مضى ص ١٦٦ من الجزء الأول .

٢ – في باقي النسخ : « هذالك » .

٣ – في م : « من معنى المخالفة » .

٤ – في الأصل ، ل : « معها . فذا . . . » ، وفي ك : « مع ها وذا لأن ذا » . وفي م : « معهما لأن ذا . . . » . وفي د : « معها لأن ذا . . . » . والصواب ما أثبت .

٥ – في م : « . . . لما يليه في القرب » . وفي ك : « وذاك لما هو أبعد ، وذلك لما هو أبعد منهما » .

فصل

قال الشيخ [رحمه الله][1] : وأما قولنا : « وأما الحذف فأكثر ما يكون مع حروف المدّ واللين والحروف المضاعفة[2] إذا كانت من كلمة واحدة مثل كُرٍّ وبرٍّ[3] وشَدَّ ومَدَّ » .

فإن هذا هو الفصل السادس من فصول الخط والعلة في جواز الحذف إنما هو للتخفيف والاستغناء بشيءٍ عن شيءٍ . لأن حروف المدّ واللين معها حركات تدل

---

١ - من ك ، د ، م . وفي ل : « رضي الله عنه » . ولم ترد عبارة « وأما قولنا » في غير الأصل . ونص المقدمة المشروح هنا : « وأما الحذف فأكثر ما يكون مع حروف المدّ واللين والحروف المضاعفة إذا كانت في كلمة واحدة ، مثل : كُرٌّ وبُرٌّ وشَدَّ ومَدَّ . فإن كان التضعيف من كلمتين لم يحذف منه شيءٌ ، مثل : اللحم واللبن والليل ، إلا الذي والتي والذينَ في الجمع ، فإنه يكتب بلام واحدة ، لأن الصلة والموصول قد صارا كالشيئ الواحد وأمن اللبس . فإن كان الذي والتي على صورة المثنى كتبت بلامين فرقاً بين التثنية والجمع ، تقول : رأيت اللذينِ قاما ، واللتينِ خرجتا .

وحرف المد واللين مثل الألف المحذوفة من آدم وآخر ، ومثل الواو المحذوفة من داود وطاوس ويقرءون ، تكتب بواو واحدة كراهية الجمع بين واوين الأولى منهما مضمومة . وإن كانت الأولى مفتوحة ثبتت الواوان مثل استووا وغووا وشووا ولم يخرج من القسم الأول إلا قولهم : القوم ذَوُو مال ، فإنهم كتبوه بواوين والأولى منهما مضمومة لئلا يلتبس بالواحد .

وحذف الياء مثل المستهزينَ والمستقرينَ ، فإن كانت مثنى كتبت بياءين ، وقاض وداع وغاز ونحوه من المنقوص يكتب كله بغير ياء إذا كان منوناً في حال الرفع والجر . فإن كان غير منوّن أو منوّناً منصوباً كتب بالياء . فتثبت خطّاً في الموضع الذي تثبت فيه في اللفظ ، وتحذف خطّاً في الموضع الذي تنحذف فيه من اللفظ .

ومن الحذف حذف همزة لام التعريف إذا دخل عليها لام ابتداء أو لام جر مثل قولك للرجل خير من المرأة ، وللرجل عندي حق .

ومن الحذف حذف ألف الوصل من ابن إذا وقع مفرداً صفة بين علمين أو كنيتين أو لقبين ، سواء اتفق ذلك أو اختلف ، مثل : هذا زيدُ بنُ عمرو ، وهذا أبو القاسم بنُ أبي علي ، وهذا القائدُ بنُ الأمير ، وهذا زيدُ بنُ الأمير ، وزيدُ بنُ أبي القاسم . ولو قلت : هذا زيدٌ ابنُ أخينا ، وإنّ زيداً ابنُ عمرو ، وهذا زيدٌ وعمرو ابنا خالد ، لأثبت الألف في هذا كله ، وإنما تحذف مع ما شرطناه » .
انظر المقدمة المحسبة ٥٥-٥٧ . وراجع فصل (النقص) في شرح الشافية للرضي ٣/٣٢٨ .

٢ - في ل : « المضعفة » .

٣ - في الأصل : « مثل كَرَّ وبَرَّ . . » ، والضبط من د ، ل ، م . وفي ك : « مثل شدّ ومدّ » . والكُرُّ : مكيال يساوي اثني عشر وَسْقاً ، والوَسْقُ ستون صاعاً . انظر اللسان (كرر) .

عليها . والتضعيف معه تشديد يرتفع معه اللسان ارتفاعة واحدة . فمتى كان المضاعف[1] من كلمة واحدة ، في اسم كان أو [في] فعل ، فإنه يكتب بحرف واحد ، مثل : كَرٌّ وبُرٌّ ، ونحوه في الأسماء . وشَدَّ ومَدَّ ونحوه في الأفعال . وأصله : شَدِدَ ومُدِدَ . فإن أظهر كتب بحرفين مثل : شددت ومددت .

ومتى أدغم كتب بحرف واحد[2] .

فإن كان التضعيف من كلمتين لم يحذف منه شيءٌ ، بل يكتب كل حرف على صورته مثل : اللحم ، بلامين ، واللبن بلامين ، والليل ، بلامين . لأن الألف واللام وإن تنزلتا منزلة الجزء من الكلمة فإنهما على كل حال زائدتان على الكلمة . ولم يخرج عن هذا إلا « الذي » و « التي » ، و « الذين » في الجمع ، فإنه يكتب جميعه بلام واحدة ، وإن كان أصله لامين ، لأن الصلة والموصول قد صارا كالشيْ الواحد ، وأمن اللبس وكثر الاستعمال[3] فخفف بالحذف .

فإذا كان « الذي » و « التي » للمثنى كتبا[4] بلامين فرقاً بين التثنية والجمع ، فتقول : رأيت اللذينِ قاما ، واللتين خرجتا . وإنما خصّت / التثنية بالإثبات دون الجمع لأن التثنية يختلف طريق الإعراب فيها ، والجمع يتفق طريق الإعراب فيه .

[٩٧]

وأما حروف المد واللين المحذوفة وهي الألف والواو والياء [5] . فإن الألف المحذوفة من مثل : آدم وآخر وآزر – وأصله أأدم وأأخر و أأزر – كانت همزة ، فأبدلت الهمزة الثانية ألفاً ، وكره الجمع بين ألفين فحذفت الثانية التي أبدلت .

ومثل الواو المحذوفة من داود [6] وطاوس ويقرءُون ، بواو واحدة ، وأصله بواوين ، كراهية الجمع بين واوين والأولى منهما مضمومة . فإن كانت الأولى مفتوحة مثل : اسْتَوَوْا وغَوَوا وشوَوْا كتبت بواوين .

---

١ – في ل : « المضعف » .

٢ – في د : « بحرف واحد على صورته » .

٣ – في د : « وكثر في الاستعمال » .

٤ – في الأصل . ل : « كتبت » ، والمثبت من ك . وفي د ، م : « على صورة المثنى كتب . . . » .

٥ – في ك : « وأما حذف حروف المد واللين مثل الألف والواو والياء . . . » .

٦ – في الأصل : « ومثال الواو المحذوفة داود » ، وفي ك : « ومثل الواو المحذوفة واو داود . . . » ، وفي ل : « ومثال الواو المحذوفة مثل داود . . . » . وما أثبت من د .

ولم يخرج من القسم الأول - [أعنى طاوس وبابه][1] - إلا قولهم : القوم ذوو مال ، فإنهم كتبوه بواوين والأولى منهما مضمومة لئلا يلتبس بالواحد .

ومثل[2] حذف الياء من المستهزينَ والمستقرينَ ، كراهية للجمع بين ياءين . والأولى منهما مكسورة . فإن كان مثنى كتب بياءين ، مثل : المستهزيين والمستقريين ، لأن ما قبل ياء التثنية مفتوح ، والفتحة غير مستثقلة[3] فثبتت صورة الياء الأولى مع الياء الثانية[4] .

وكل منقوص مثل قاض وغازٍ وداعٍ ، إذا كان منوناً فإنه يكتب كله بغير ياء في حال الرفع والجر ، لأن الياء انحذفت بعد أن حذفت حركتها المستثقلة عليها ، ثم حذفت هي في نفسها لالتقاء الساكنين .

فإن صرت[5] إلى النصب كتبت هذا المنقوص بالياء ، فقلت : رأيت قاضياً وداعياً وغازياً . لأنه لما ثبتت حركتها - وهي الفتحة - لخفتها ثبتت الياء أيضاً لزوال ما يوجب الحذف ، فثبتت لفظاً وخطاً . وجملته أنها تثبت في الخط في المكان الذي تثبت فيه في اللفظ ، وتحذف من الخط في المكان الذي تحذف فيه من اللفظ . فلذلك إذا دخلت الألف واللام في القاضي والداعي ، أو الإضافة في قاضيكَ وداعيكَ ثبتت الياء في جميع الوجوه الثلاثة[6] لعدم ما يوجب الحذف .

ومن الحذف حذف همزة لام التعريف إذا دخل عليها لام الابتداء أو لام الجر . مثال لام الابتداء : لَلرَّجلُ خيرٌ من المرأة . ومثال لام الجر : لِلرَّجلِ عندي حقٌّ . لأنه قد اتفق لفظ الحرفين في الصورة . وأغنى الحرف الأول في

---

١ - من ك .

٢ - من د ، وفي النسخ الأخرى : « ومثال » .

٣ - في ل : « غير مستقلة » .

٤ - في د ، ل : « فثبتت صورتها الأولى مع ياء التثنية » ، وفي م : « فثبت صورة الياء الأولى مع ياء التثنية » ، ولم ترد هذه العبارة في ك .

٥ - في الأصل : « صرف » ، وما أثبت من باقي النسخ .

٦ - في ك : « فلذلك إذا دخلت الألف واللام على هذا الباب أو الإضافة مثل القاضي وقاضيك وشبهه تثبت في جميع الوجوه الثلاثة الياء . . . » .

الإيصال إلى الساكن عن همزة الوصل مع أنه لو ثبتت الألف في مثل هذا لالتبس بصورة النفي إذا قلت : زيدٌ قال لك ذلك لا الرَّجُلُ [١] .

ولو كان بغير لام [٢] مما هو على حرف واحد [أو على غير حرف واحد] لم تحذف الألف ، مثل [٣] : بالرجلِ ، وكالرجلِ ، [ومن الرجلِ] [٤].

ومن الحذف حذف ألف الوصل من « ابن » إذا وقع [مفرداً] صفة بين علمين ، أو كنيتين ، أو لقبين ، سواء اتفق ذلك أو اختلف . مثال العلمين [٥] : هذا زيدُ بنُ عمرو . ومثال الكنيتين : هذا أبو القاسم بنُ أبي محمد . ومثال اللقبين : هذا القائدُ بنُ القائد . ومثال المختلفين : هذا زيدُ بنُ الأمير ، وهذا زيد بن أبي القاسم ، وهذا أبو القاسم بنُ زيد . وما أشبه ذلك من المتفقين والمختلفين . لأن « ابنا » في هذا كله صفة قد جعل مع الموصوف كالشيء الواحد ، فكما حذفت التنوين من الموصوف كذلك حذفت الألف من « ابن » . ولو قلت : هذا زيدٌ ابنُ أخينا ، وهذا أخونا ابنُ زيد – وجعلت « ابناً » نعتاً [٦] – لأثبتّ الألف [من ابن] [٧] لأنه لم يقع بين علمين . وكذلك : إنَّ زيداً ابنُ عمرو ، لأنه لم يقع ههنا صفة ، إنما وقع خبراً لإنَّ . وكذلك : هذا زيدٌ وعمرو ابنا خالد ، لأنه ههنا مع المثنى الذي لم يكثر استعماله كثرة الواحد فثبتت الألف والتنوينُ في الموصوفَين [٨] .

وكذلك لو صغرت « ابناً » ، وجعلته صفة بين علمين لأثبت التنوين [٩] في

---

١ – في الأصل ، ل ، ك : « إذا قلت لا الرجل » ، والمثبت من د ، م .

٢ – في ل : « ولو كان غير لام » .

٣ – في الأصل ، ل : « في مثل » . والمثبت من باقي النسخ .

٤ – من م ، ل .

٥ – في ك : « . . . أو لقبين مختلفين أو متفقين وحذف التنوين من الاسم الموصول بابن . مثال العلمين . . » .

٦ – في الأصل : « وجعلت ابناً نعتاً لزيد » ، وهو خطأ صوابه ما أثبت من د ، ل ، م . ولم ترد هذه العبارة في ك .

٧ – من د . وعبارة ك : « لأثبت الألف من ابن والتنوين في زيد لأنه لم يقع بين علمين .

٨ – في الأصل ، ل : « في الموضعين » ، وما أثبت من د ، ل . وفي ك : « في الوصف » .

٩ – في ل : « وكذلك لو صغرت ابناً لأثبت التنوين » ، وفي ك : « وكذلك لو صغرت ابناً وجعلته بين علمين لثبت التنوين » .

الموصوف [المصروف] مثل : هذا زيدُ بُنَيٌّ عمرٍو . لأن هذا لم يكثر كثرة المكبر الذي يحذف التنوين فيه من الموصوف . والألف من « ابن » لم تنحذف في مثل هذا لأجل التنوين ، وإنما انحذفت لتحرك الباء بضمة التصغير [1] . فاعرف هذه الشروط .

* * *

---

١ – في الأصل : « بضمة الشفتين » ، وما أثبت من د ، ل . وفي ك : « لضمة التصغير » ، وفي م : « لضم التصغير » .

فصل

ثم قال[1] : وأما السابع وهو الزيادة فأكثرها شاذ وإنما يقدم عليها[2] لإرادة الفرق بين ملتبسين . فمن ذلك زيادة الألف بعد واو الجمع إذا لم تكن متصلة[3] بمضمر ، مثل : أكلوا وشربوا ودعوا ، فرقاً بينها وبين واو يدعوا [ويغزو] التي من نفس الكلمة . والمحققون من أصحابنا لا يثبتون ألفاً في جميع ذلك ، لأنه ليس في اللفظ ما يقتضي / إثبات الألف . ولا يكاد مثل هذا يلتبس في إخبار ولا صفة ولا صلة ونحوه ، لأن المخبر عنه والموصوف والموصول يدل توحيده وجمعه على المقصود به ، فلا التباس فيه .

[٩٨]

ثم قال[4] : ومنها[5] « مائة » تكتب بالألف فرقاً بينها وبين مِنْهُ[6] ، فصارت مع زيادتها كالعوض من حذف لام الكلمة . لأن الأصل مِئَيَةٌ ، وجمعها مِئِيٌّ ،

---

١ – في الأصل : « وأما قولنا » ، وما أثبت من ك ، د ، م . وفي ل : « قال الشيخ رضي الله عنه » . وكلمة (فصل) من ك وحدها . أما نص المقدمة المشروح هنا فهو : « وأما السابع وهو الزيادة فأكثرها شاذ وإنما يقدم عليها لإرادة الفرق بين ملتبسين فمن ذلك زيادة الألف بعد واو الجمع إذا لم تكن متصلة بمضمر من نحو أكلوا وشربوا ودعوا ، فرقاً بينها وبين واو يدعو ويغزو ، التي من نفس الكلمة . والمحققون من أصحابنا لا يثبتون ألفاً في جميع ذلك . ومنه كتبهم « مائة » بألف فرقاً بينها وبين « منه » فصارت مع زيادتها كالعوض من لام الكلمة المحذوفة ، ولذلك تنحذف في الجمع . ويزيدون الواو في « عَمْرو » في حال الرفع والجر فرقاً بينه وبين « عُمَرَ » فإذا صرت إلى النصب لم تثبت الواو ، لأن الألف المبدلة من التنوين قد قامت مقام الواو في الفرق . وزادوا الواو في « أولئك » فرقاً بينه وبين « إليكَ » ، وتزاد هاء السكت في مثل : عِهْ وشِهْ وقِهْ ، إذا لم تصل الكلام . فإن وصلت الكلام حذفتها فقلت : عِ الكلامَ ، وشِ الثوبَ ، وقِ زيداً » . المقدمة المحسبة ٥٧ . وراجع فصل الزيادة في شرح الشافية للرضي ٣٢٧/٣ .

٢ – في الأصل : « فأكثره شاذ وإنما يقدم عليه » . وفي ل : « فأكثره شاذ وإنما يقدم عليها » . وما أثبت من د ، م .

٣ – في ل : « إذا لم يكن متصلاً » .

٤ – في الأصل : « وأما قولنا » ، والمثبت من باقي النسخ .

٥ – في الأصل : « ومنه » ، والمثبت من باقي النسخ .

٦ – في ك : « مِنَّة » ، بنون مشدودة وتاء . وفي م : « مَيَّة » بياء مثناه تحتية ثم تاء تأنيث وكله خطأ . انظر شرح الشافية للرضي ٣٢٧/٣ .

أصله فُعُول ، كما قال[1] :

* وحاتم الطائيّ وهّابُ المِئي *

ففعل به ما فعل بِعِتِيّ وجِثِيّ[2] ، وقد قالوا : أخذت منه مِئْياً كثيرةً[3] . فقد صارت الألف في « مائة » عوضاً وفرقاً ، فلذلك تحذف في الجمع في قولك : مِئات ومِئُونَ . لأنه قد زال الالتباس بالجمعية ، فلم يحتج إلى إثبات الألف .

ويزيدون الواو في « عَمْرو » في حال الرفع والجر ، فرقا بينه وبين « عُمَرَ » . فإذا صرت إلى النصب لم تثبت الواو ، لأن الألف المبدلة من التنوين قد قامت مقام الواو في الفرق ، ألا تراك تقول : رأيت عَمْراً ، ورأيت عُمَرَ .

وزادوا الواو في « أولئك » فرقاً بينها وبين « إليك » . وخصوا الزيادة بأولئك لكونه اسماً ، فهو أحمل للزيادة .

وزادوا هاء السكت في : عِهْ وشِهْ وقِهْ ، إذا لم تصل الكلام . فإذا وصلت حذفتها فقلت : عِ كلاماً ، وشِ ثوباً ، وقِ زيداً . لأن هاء السكت لا تكون غالباً في الوصل ، وإنما تكون في الوقف لبيان الحركة الموقوف عليها . وإذا وصل الكلام بعضه ببعض أغنى وصله عنها .

* * *

---

١ - في الأصل : « وجمعها مِئِيٌّ فتقول كما قال » ، والتصويب من ل . ولم ترد هذه العبارة ولا الرجز في ك ، د ، م . بل جاءت العبارة في هذه النسخ الثلاث مختصرة كالتالي : « لأن الأصل مئية وقد قالوا أخذت . . . الخ » . والرجز أنشده ابن جني في الخصائص ٣١١/١ ، وأبو زيد في النوادر ٩١ ، من خمسة أبيات لامرأة من بني عقيل تفخر بأخوالها من اليمن ، وقبل الشاهد :

* حَيْدَةُ خالي ولقيطٌ وعَلِي *

وانظر اللسان (مأي) ، والخزانة ٣٠٤/٣ .

٢ - في الأصل : « ففعل به ما فعل يعني » ، وفي ل : « ما فعل بعيتيّ وجثيّ » ، والصواب ما أثبت . والعِتِيُّ جمع عاتٍ وهو الجبار المتكبر ، والجِثِيُّ جمع جاثٍ . والكلمة الأولى من الآية ٦٩ والثانية من الآية ٧٢ من سورة مريم .

٣ - في الأصل : « مائة كثيرة » ، وفي ل : « ميباً كبيراً » ، وفي ك : « مِيَيْناً كثيرة » ، وفي م بياض في هذا الموضع ، ولم تنقط الكلمة في د . والصواب ما أثبت ، قال صاحب اللسان في مادة (مأي) : « وحكى أبو الحسن : رأيت مِئْياً في معنى مائة ، حكاه ابن جني ، قال : وهذه دلالة قاطعة على كون اللام ياء » .

فصل

وأما قولنا[1] : « وأما البدل فمثل إبدال التنوين في حال النصب ألفاً مثل : رأيت زيدا وبكرا ، فرقاً بينه وبين النون الأصلية » . وهذا هو الفصل الثامن من فصول الخط . وإنما أبدلوا من تنوين المنصوب ألفاً لخفته ولم يبدلوا من تنوين المرفوع ولا من تنوين المجرور لثقلهما[2] . وقد حكي أن منهم من يبدل في الرفع والجر فيقول : زيدُو [في الرفع] ، وزيدِي في الجر . وليس على هذه اللغة كبير معوَّل[3] وهي بالقوافي أشبه منها بالكلام وبالقرآن العظيم[4] .

ومن البدل ابدال تاء التأنيث هاء في الأسماء نحو : قائمه وقاعده ، فرقاً بينها وبين تاء التأنيث المتصلة بالأفعال من نحو : قامتْ وقعدتْ . وإنما خصت

---

١ – في ل : « ثم قال رضي الله عنه . . . » ، وفي ك : « ثم قال رحمه الله وأما الثامن وهو البدل . . . » . وفي د ، م : ثم قال . . » ، وكلمة فصل من ك وحدها . أمّا نص المقدمة الذي يشرحه المؤلف فهو :

« وأما البدل فمثل إبدال التنوين في حال النصب ألفاً من نحو رأيت زيدا وبكرا ، فرقاً بينه وبين النون الأصلية . ومثل إبدال تاء التأنيث في الأسماء هاء في الوقف من نحو قائمه وقاعده ، فرقاً بينها وبين التاء المتصلة بالأفعال من نحو قامت وقعدت .

ولم تأت التاء مع الحروف إلا في ثلاثة أحرف ، قالوا : لا ولاتَ ، وثُمَّ وثُمَّتَ ، ورُبَّ ورُبَّتَ ، وكتبت بالتاء تشبيهاً بالأفعال لأنها تكون عاملة كما أن الأفعال عاملة .

ومن البدل على طريق الشذوذ الصلوة والزكوة والحيوة ، يكتبونه بالواو ما دام مفرداً ، فإذا كان مضافا أو مثنى كان بالألف على القياس . ومن البدل قولهم : يومئذ وحينئذ تبدل الهمزة ياء وتكتب متصلة بما قبلها على مذهب من بنى . فأما من أعرب كتبها بهمزة منفصلة .

فهذا القدر كاف في معرفة الخط من هذه المقدمة المختصرة لمن أراد الاقتصار ومعرفة ما لا يسع جهله . وبالله التوفيق » . المقدمة المحسبة ٥٧ . وراجع فصل البدل في شرح الشافية للرضي ٣٣٢/٣ .

٢ – في الأصل : « وإنما أبدلوا من التنوين في المنصوب ألفاً لخفته ولم يبدلوا من تنوين المرفوع والمجرور لثقلهما » ، وما أثبت من باقي النسخ .

٣ – في ك : « كثير عمل » .

٤ – في د ، م ، ل : « بالكلام والقرآن العظيم » . وهذا آخر نسخة ل ، فقد سقطت الورقة الأخيرة من المخطوطة .

الأسماء بحالتين مختلفتين[1] في الوصل والوقف لتمكن الأسماء وقوتها وفضل مرتبتها[2] . فالتأنيث فيها راجع إلى أمر يختص بها في نفسها ، وليس التأنيث في الأفعال راجعاً إلى أمر يختص بها في نفسها ، وإنما هو لتأنيث فاعلها[3] من نحو : قامت هند ، وقعدت جُمْل .

والحروف كلها غير مؤنثة غير ثلاثة[4] أحرف حكي فيها التأنيث ، وهي لا ولاتَ ، وثُمَّ وثُمَّتَ ، ورُبَّ ورُبَّتَ . لأن هذه الحروف [كلها][5] تأتي لمعان في غيرها ، وتكون عاملة ، فشبهت بالأفعال في ذلك ، فكتبت بالتاء وصلاً ووقفاً كالأفعال المخالفة للأسماء .

ومن البدل الشاذ كتبهم الصلوة والزكوة والحيوة بالواو ما دام مفرداً . فإذا كان مضافاً أو مثنى كتب بألف مثل : هذه صلاتك وزكاتك وحياتك ، وحياتان وصلاتان وزكاتان . وإنما خصّوا الواحد بذلك[6] لأنه الأصل . وقد قيل إن القصد به[7] الإبانة عن تفخيم مستعمل في هذه الأسماء . وعلى هذا جاء تفخيم « الصلوة » على قراءة ورش[8] [رحمه الله] من غير طريق العراقيين[9] ، فجعلت الواو مؤذنة بالتفخيم .

ومن البدل قولهم : يومئذ وحينئذ [وساعتئذ][10] . الياء بدل من الهمزة ،

---

١ – في ك : « وإنما خصت هذه الأسماء بحالين مختلفين » .
٢ – في ك ، م : « مزيتها » .
٣ – في د ، م : « فاعليها » .
٤ – في ك ، د ، م : « إلا ثلاثة » .
٥ – من د ، م . وفي ك : « لأن الحروف تأتي . . . » .
٦ – في الأصل ، د ، م : « وإنما خصّوا ذلك بالواحد » ، والمثبت من ك .
٧ – في د ، م : « . . . ذلك بالواحد من قبل أن القصد به . . . » .
٨ – هو عثمان بن سعيد ، ولد سنة ١١٠ هـ ، أخذ عن نافع ، وإليه انتهت رياسة الإقراء بمصر في زمانه . توفي سنة ١٩٧ هـ . (معرفة القراء للذهبي ١٢٦ ، ومعجم الأدباء ١٢/١١٦) .
٩ – في د ، م : « . . . العراقيين ، من طريق أبي يعقوب الأزرق » ، وأبو يعقوب الأزرق هو يوسف بن عمرو بن يسار ، لزم ورشاً مدة طويلة وأتقن عنه الأداء ، وجلس للإقراء . قال الذهبي : وانفرد عن ورش بتغليظ اللامات وترقيق الراءات . انظر معرفة القراء للذهبي ١٤٩ .
١٠ – من ك .

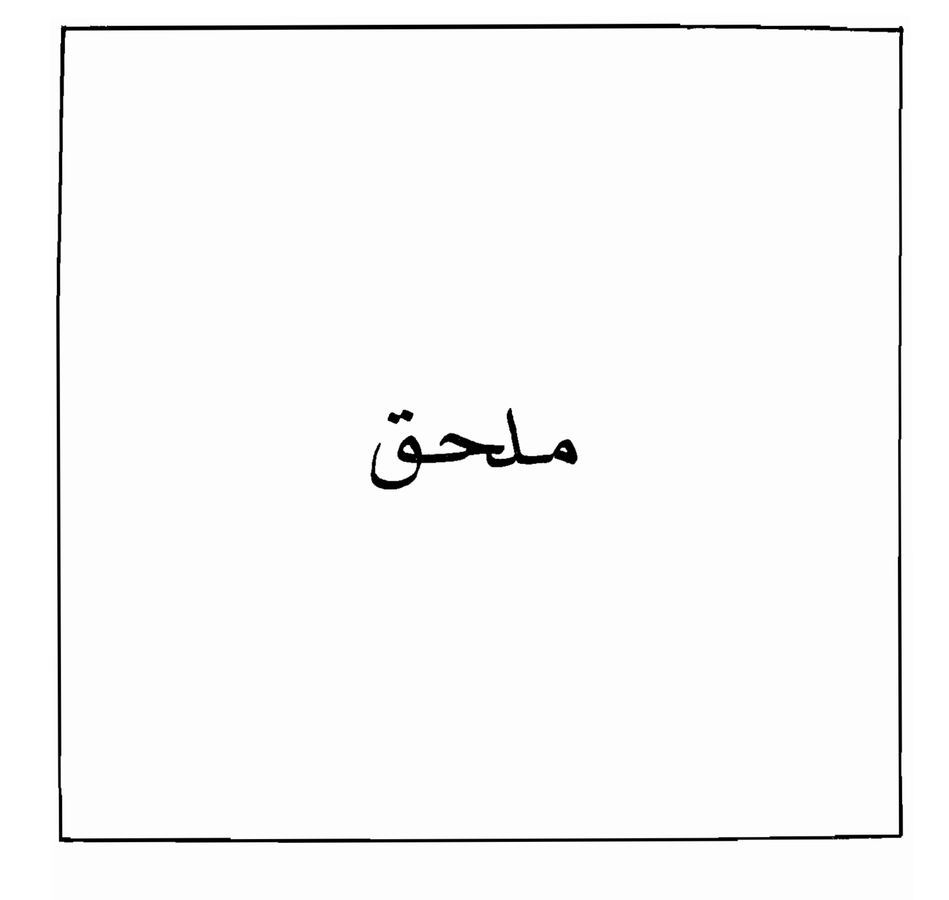
لأنه « يوم » ركب مع « إذ » تركيب الشيئ الواحد . فكتبت متصلة بما قبلها ، وذلك على مذهب من بنى ، لأن المبنيين كالشيئ الواحد[1] . فأما من أعرب فإنه يكتبها بهمزة منفصلة حملاً على الأصل ، إذ لم يعرض ما يوجب الاتصال . [وبالله التوفيق وله الحمد أولاً وآخراً ، وهو حسبنا ونعم الوكيل . وصلواته على محمد وآله وصحبه وسلامُه][2] .

* * *

---

١ – في الأصل : « على مذهب من ثنّى لأن المثنيين كالشيئ الواحد » ، والتصويب من النسخ الأخرى .

٢ – من ك . وفي د : « فاعرفه . ثم قال فهذا القدر كاف في معرفة الخط من هذه المقدمة المحسبة المختصرة لمن أراد الاقتصار ومعرفة ما لا يسع جهله . وبالله التوفيق » . وفي م : « والله أعلم وأحكم وأعظم . تمّ شرح المقدمة بحمد الله ومنّه وعونه وحسن توفيقه . والحمدلله شكراً » .


ملحق



بسم الله الرحمن الرحيم[1]

الحمد لله حمداً لقاحه[2] الإلهام ، ونتيجته التّمام والدوام . وصلى الله على من اختصر[3] له الكلم ، وسدّ به من الدين ما ثلم ، وحفظ به منار الشرع وختم ، محمد خاتم النبيين ، وعلى آله أنصار حقّه[4] وسلم عليه وعليهم أجمعين .

قال الشيخ الجليل[5] أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي رحمه الله تعالى : أما بعد أيها الشيخ أبا القاسم خلف بن ابراهيم بن خلف المقرئ أدام الله إمتاعك بالعلم والعمل ، فإنك لما عرّفتني حصول شرح المقدمة في النحو الذي كنت أمليته على أبي القاسم عبد الرحمن بن أبي سعيد الصقليّ كتب الله سلامته في مديدة[6] قريبة من العام الماضي من سنة ست وستين واربعمائة[7] ، وأنه لم يفتك منه إلا شيءٌ يسير من أوله ، وهو تفسير النحو ، والغرض به ، والطريق إلى تحصيله يكون بإحكام أصوله وتقديم الاهم[8] فالأهم من فصوله ، وما في خلال ذلك مما يتعلّق به ، وسألت إملاء ما يكون عوضاً من هذا الجزء الذي فاتك نسخه ، ولم يتحصل[9] عندك شرحه ، أجبتك أدام الله توفيقك إلى ذلك ، لمحلك من العلم المكين ، وموقفك[10] من الخلق الكريم والدين القويم . ورأيت أن في هذه[11] الإجابة والإصاخة إليك إحياء لشرح هذا المقدمة على يديك يخلد بمشيئة الله تعالى في الولد وتبقى سنة هذه العلم معه في هذا البلد . لأني كنت أمليته على المذكور ارتجالاً ،

---

١ – جاء بعد البسملة في م : « ربّ يسّر وأعن ولا تعسّر وصلى الله على رسولنا محمّد وآله وسلم » .

٢ – في م : ألقاحه .

٣ – في م : « اختصرت » .

٤ – في م : « وأنصار خلقه أجمعين » .

٥ – « الجليل » لم ترد في م .

٦ – في م : « مدّة » .

٧ – في م : « وأربعمائة سنة » .

٨ – في م : « والطريق إلى تحصيله وتقديم الأهم . . . » .

٩ – في م : « ولم يكمل » .

١٠ – في د : « وموقفك » .

١١ – في م : « ورأيت أيضا في هذه . . . » .

وأنا في شغل كما يعلم الله قاطع ، وزمان غير واسع . والله أسأل أن يكتب[1] على المذكور سلامته ، ويتم عليك أيها المُحْيي لذلك نعمته ، وأن يجعل ذلك لوجهه بمنّه ورحمتــه .

وجملة الأمر في ما أحسبه أن الذي كنت قد أمليته عليه في أولها – بعد حمد الله تعالى والصلاة على نبيه وآله وسلّم – بَسْطُ ما في معرفة قَصْده ومهاجرته إلى هذا العلم وطِلْبته ، وذكر ما يتعلق بمثل رغبته ، وإجابة مسألته ، وإمضاء عزيمته والتوفر على إرادته . إلى غير ذلك مما يجري هذا المجرى[2] .

فإن الغرض[3] بهذه المقدمة التسهيل والتوطئة لما عسى أن يقرأ بعدها . لأن فيها جملاً ملخصة ، وألفاظاً مجردة ، تعين على المقصود ، وربما كفت في المطلوب[4] ولهذا وسمها بعض أهل العلم – أدام الله الإمتاع به – بالمحسبة[5] ، وكتب منهـا عدة نسخ للطلبة . وبيّن هذا الشرح للمتمسه المذكور تبييناً يروق العين[6] منظره ، ويشوق الطالب مخبره . بحسب ما وهب له من خط مليح ، وضبط صحيح . وهو ممن هجر في طلب العلم لذّته ، وشغل به نفسه ومُنّته[7] . ولولا أنتما – أدام الله توفيقكما – لما ساعدتني نفسي على النظر في شيء من هذا الشان ، للأحوال المعروفة ، والأسباب المعهودة . لأن لهذه المقدمة منذ أُمليت نيفاً وثلاثين سنة على جماعة يزيدون على الكثرة ، والأمر اليوم على ما هو معلوم ومشاهد من القلة . فسبحان محيي الأرض بعد موتها ، وكاشف الكربات بعد شدّتها وتعالى علواً كبيراً .

وهذا ابتداء شرح الملتمس[8] وبالله أستعين وعليه أتوكل .

---

١ – في م : « أن يتم » .
٢ – راجع ص ٨٧ وما بعدها من الجزء الأول .
٣ – في م : « وأن الغرض » .
٤ – في م : « بالمطلوب » .
٥ – في د : « المحسبة » ، باسقاط الباء .
٦ – في م : « وبين أيضاً هذا الشرح لمستمليه تبييناً يروق العيون . . . » .
٧ – المُنّة : القوة ، وخص بها بعضهم قوة القلب . اللسان (منن) .
٨ – في م : « الشرح الملتمس » .

أما قولنا : **النحو علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى والكلام الفصيح .**

فإن النحو له تفسيران ، تفسير لغوي ، وتفسير صناعي . فالتفسير اللغوي [1] هو القصد ، لأنه يقال : نَحَوْتُ كذا وكذا أَنحُو نَحْواً ، إذا قصدته . وذلك [2] لأن النحويين قصدوا كلام العرب حتى وقعوا منه على الغرض المطلوب . وهو قصد خاص ، لأن العلوم كلها مقصودة . إلا أنه غلب على هذا العلم هذا الاسم ، كما غلب على علم الحلال والحرام اسم الفقه ، وإن كانت العلوم كلها فقهاً [3] . لأن الفقه هو الفهم ، والفهم محتاج إليه في العلوم كلها .

فإذا ثبت أن النحو اسم خاص لهذا العلم فقد خرج من أن يكون مصدراً جارياً على الفعل . لأنه قد صار [4] اسماً للشيء المنحو ، كما صار الفقه اسماً للشيء المفقوه . فلذلك انتصب انتصاب المفعول ، لا انتصاب المصدر إذا قلت : نحوت النحْوَ ، أو نحوت نحوَ الخليل . كما يكون كذلك [5] إذا قلت : فَقِهْتُ الفقهَ ، أو فقِهْتُ فقه مالك والشافعي رحمهما الله تعالى . فإن جئت بعد ذلك بمصدر جاز أن يكون منصوباً على المصدر ، مثل قولك : نحوت النحوَ نحواً ، كما تقول : قصدت النحوَ قصداً . لأنه قد صار النحو اسماً للمنحوّ يجري مجرى زيد وعمرو وشبهه ، ولذلك لم يجز نصبه على الظرف إذا قلت : زيدٌ نحْوَ سيبويه ، كما لا يجوز : زيد منحوَّ سيبويه . فإن لم ترد هذا المعنى ، ولكنك أردت ما أردت بقولك « زيد نحوَ عمرو » ، أي مستقرٌّ نحوه جاز ، وكان نصبه على الظرف ، وكان متعلقاً بمحذوف . وعلى هذا قوله [6] :

* فهنَّ نحوَ البيتِ عامداتِ [7] *

---

١ — في د : « تفسيران ، لغوي وصناعي ، فاللغوي . . . » .
٢ — « وذلك » من د وحدها .
٣ — في م : « كلها تفقه » .
٤ — في م : « لأنه صار » .
٥ — في م : « كما يكون ذلك » .
٦ — في د : « قولهم » .
٧ — أنشده ابن جني في الخصائص ضمن أربعة أبيات ٣٤/١ . وابن منظور في اللسان : (نحا) ، وأنشده أيضاً في مادة (وحى) ، ولم ينسباه .

أي : فهن سائرات نحو البيت ، وعامدات منتصب على الحال .

وكذلك أيضاً لا يجوز أن تعمل النحو المخصوص عمل المصدر المقدّر بأن والفعل . لا يجوز : نحوُكَ زيداً يعجبني ، كما لا يجوز : فقهُك زيداً يعجبني ، وأنت تعني اسم النحو واسم الفقه . فإن لم ترد هذا المعنى جاز . فاعرف ذلك .

والحاء من « النحو » ساكنة ، لا يجوز فتحها كما جاز في البَحْر والبَحَر والنَّحْر والنَّحَر . لأن كل ما كان بوزن فَعْل مما عينه حرف من حروف الحلق يجوز تسكينه وفتحه ، مثل : الشَّهْر والشَّهَر ، والنَّهْر والنَّهَر ، والشَّعْر والشَّعَر . وإنما لم يجز فتح هذا مع كون عينه حاء وهي حرف من حروف الحلق كما جاز مثله في النحر والشهر لأن فتح وسطه يؤدي إلى اعتلال لامه فترك على سكونه .

وأما قولنا : « علم [1] مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى والكلام الفصيح » ، فإن هذا هو التفسير الصناعي المقدم ذكره . وأما كونه علماً فواضح وضوح الأعلام ، مستغن عن إقامة دليل عند ذوي الأفهام . لأن العلوم الشرعية ونصوصها كلها معتمدة عليه ، ومسلمة ما دق وما جلّ من ألفاظها إليه . ولهذا قال سيبويه رحمه الله في أول باب من أبواب كتابه : « هذا باب علم ما الكلم من العربية » [2] ، فسماه علماً . وهذا حكم كل باب منه إلى آخره . وهو علم إلهي إلهامي . قال الله تعالى (وعلّم آدم الأسماء كلَّها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين . قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علّمتنا إنك أنت العليم الحكيم) [3] .

وأما كونه مستنبطاً – أي مستخرجاً [4]. من قولهم : استنبطت البئر إذا استخرجت حَمْأَتَها [5] ، ومنه قوله تعالى [6] (ولو ردّوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم) [7] أي : يستخرجونه – فواضح أيضاً .

---

١ – في د : « وهو علم » .
٢ – انظر كتاب سيبويه ١/٢ .
٣ – البقرة ، الآيتان ٣١ ، ٣٢ .
٤ – في م : وأما قولنا مستنبط أي مستخرج .
٥ – الحمْأة : الطين الأسود المنتن . انظر اللسان (حمأ) و (نبط) . وفي م : إذا أخرجت حمأتها .
٦ – في د : ومن قوله .
٧ – النساء ، من الآية ٨٣ .

لأنه لما اختلطت اللغات وفسدت ، كما فسدت الديانات ، وجاء نبينا صلى الله عليه وعلى آله وسلّم بالبينات التي قوّمت الديانات ، وآيات الكتاب التي أعجزت أولي اللغات والفصاحات استخرجت أصول هذا العلم من أيات الكتاب الحكيم ، فرجعت الاسباب إلى حقائقها ، وانحسم بهذا الاستنباط أن يحدث فساد فيها ، وافتقر عند ذلك المتكلمون والفقهاء والمقرئون والمتأدبون أجمعون إليها ، إذ كل منهم إليها مستند [1] ، ومنها مستمد .

وأما كون هذا الاستنباط - الذي هو الاستخراج - بالقياس والاستقراء فإن الطريق إلى استخراج أصول الأشياء إنما يكون بنص ، أو إجماع ، أو قياس . فالنص كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم ، وديوان العرب . والإجماع إجماع الأمة من أهل كل علم على ما أجمعوا عليه . والقياس حمل الشيئ على الشيئ لضرب من الشبه فالنحو مستخرج بهذه الطرق الثلاث أو إحداها . إذ كان الاستقراء هو تتبع النصوص المذكورة والوقوف عندها . والإجماع هو إجماع العلماء بها على صحتها وانتشارها وكثرتها . والقياس هو المقايسة الجامعة بين الأشياء المتشابهة من جهة اللفظ والمعنى ، أو من جهة أحدهما . وسترى ذلك مبيناً [2] في فصوله إن شاء الله تعالى .

وإنما قدم ذكر القياس على الاستقراء ، وإن كان الاستقراء هو الأصل ، من قبل كثرة الاستعمال للقياس في هذا العلم وكونه أسهل على ذوي الفهم . ولهذا وأشباهه امتازت كتب النحو عن كتب اللغة [3] وكان اليسير منها مغنياً عن الكثير .

وأما قولنا : « **والغرض به معرفة صواب الكلام من خطائه ، وفهم معاني كتاب الله تعالى وفوائده** » .

فإن الغرض بهذا العلم غرضان أدنى وأعلى . فالأدنى هو أن تعرف صواب اللفظ من خطائه ، فتقف عند الصواب [4] وحسنه ، وترجع عن الخطأ وقبحه

---

١ - في م : إذ كل واحد إليها مستند .
٢ - « مبنيا » ليست في د .
٣ - في م : « عن غيرها » .
٤ - في م : « على الصواب » .

والصواب قليل والخطأ كثير . فإذا قلت : هذا أبو فلان ، وأنت تريد المبتدأ وخبره ، فهذا صوابه ، وهو وجه واحد . « هذا » مبتدأ ، و « أبو فلان » خبره . فإن قلت على هذا المعنى [1] : هذا أبا فلان وهذا أبي فلان ، كانا خطأين . فإن كانت المسألة « أبو فلان أخونا » فهذا صوابه وجه واحد . فإن نصبتهما جميعاً ، أو جررتهما جميعاً ، أو جررت الأول ورفعت الثاني ، أو رفعت الأول وجررت الثاني ، أو جررت الأول ونصبت الثاني ، أو نصبت الأول وجررت الثاني ، أو رفعت الأول ونصبت الثاني ، أو نصبت الأول ورفعت الثاني ، فكله خطأ . وهو ثمانية أوجه [2] . فإن أدخلت « إنَّ » فصوابه وجه واحد وهو : إنَّ أبا فلان أخونا . وما عدا ذلك خطأ [3] ، وهو ثمانية [4] . ومن ها هنا قلنا إن من قال أشهد أنَّ محمداً رسولَ الله بنصبهما جميعاً لم يكن قد شهد له صلى الله عليه وسلم بالرسالة ، لأنه لم يخبر عن المحمدية بشيءٍ مع نصب « الرسول » [5] ، ولا اعترف به . وكذلك لو قال : إنَّ اللهَ ربَّنا ، بنصبهما جميعاً لم يكن معترفاً بالربوبية . فإن رفع « الرب » تعالى كان معترفاً بالربوبية ، وهذا هو الصواب .

فإن أدخلت « كان » عوض « إنَّ » وقلت : كان أبو فلان أخانا ، فتسعه أوجه ، ستة خطأ ، وثلاثة صواب مختلفة المعاني ، وهي : كان أبو فلان أخانا ، فتكون مخبراً بالأخوة ، وكان أبا فلان أخونا ، فتكون مخبراً بالأبوة ، وكان أبو فلان أخونا ، برفعهما ، فتكون مخبراً إخبار تعظيم وتفخيم على تقدير ضمير الشأن والقصة في « كان » [6] . وما عدا ذلك لا يجوز وهي الستة الباقية .

وإنما ذكرت لك هذا تنبيهاً على كثرة الخطأ وقلة الصواب . ولذلك كان الإسراع إلى الخطأ أكثر من الإسراع إلى الصواب . وكل موضع ذكرت لك من هذه المسائل أنه لا يجوز جرّ « أبي فلان » فهو بشرط أن يكون « فلان » مضافاً

---

١ – « المعنى » لم ترد في م .
٢ – في د : « وهو ثمانية » .
٣ – في د : « فهو خطأ » .
٤ – في النسختين « وهو سبعة » والصواب ما أثبت .
٥ – في م : « مع نصب الرسول بشيءٍ » .
٦ – في م : « ضمير الشأن في كان » .

إليه مجروراً ، والياء في « أبي » ياء إعراب [١] . فإن لم يكن مضافاً إليه مجروراً . ولكن الياء في « أبي فلان » ياء إضمار لا ياء إعراب فإنه يجوز حينئذ أن ترفع « فلاناً » وتنصبه على حسب ما يقتضيه العامل ، فتقول : أبي فلانٌ أخوك ، وكان أبي فلانٌ أخاك ، وكان أبي فلاناً أخوك [٢] . وإن أبي فلاناً أخوك . فـ « فلان » في هذه المسائل كلها بدل مما قبله إبدال بيان للأب . ولا يجوز جرّه على البدل من ياء المتكلم ، لأن ضمير المتكلم والمخاطب عندنا لا يبدل منه .

والغرض الأعلى هو أن يفهم كلام الله تعالى ومراده ، وكلام رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم وفوائده ، فتطلع على شرف هذه اللغة ومعالم بلاغتها [٣] ومحاسن فصاحتها . فترى المباني فيها قوالب للمعاني ، وتعرف ما بينها من قرب الدنوّ والتلاقي . وهو باب واسع من البيان كخَلْق الإنسان ، هو فَعْلٌ نقل من خَلَقْتُ الشيءَ [٤] أي مَلَّسْته ، أو من الصخرة الخَلْقاء ، وهي المَلْساء ، لأن خَلْق الانسان وخُلُقه هو ما قُدر له وركِّب عليه [٥] . فكأنه أمر قد استقرَّ وزال عنه الشك [٦] . كما قيل : قد فَرَغَ الله من الخَلْق والخُلُق ، ومنه الخَليقة . ثم كثرت فَعيلَه في هذا المعنى مثل : الطَّبيعة والنَّحيتَه والسَّجِيَّة والغَريزَة والنَّقيبة والضَّريبَة والنَّحِيزَة والطَّريقَة والسَّجِيحَة والسَّلِيقَة ، فلاقت هذه الألفاظ كلها الخليقة من جهة المعنى . وإن اختلفت الألفاظ . لأن الطبْع والنحْت والسجْو والغرْز والنقْب والضرْب والنحْز والطرْق والسجْح والسلْق كله تمرين وتليين ، فأنت إن استعملت هذه الألفاظ استعمال الاسمية دلت على هذا المعنى مجردة من دلالة الزمان . وإن استعملتها استعمال الفعلية دلت على هذا المعنى مقترنة [٧] بدلالة الزمان . ولا تسنعمل [٨] استعمال الحرفية ، لأن الأسماء والأفعال تدل على معان في أنفسها ، والحروف

---

١ - « والياء في أبي ياء إعراب » سقطت من م .

٢ - في م : « وكان أبي فلان أخوك » .

٣ - في م : « بلاغاتها » .

٤ - في م : « هو فعل من خلقت الشيْ » .

٥ - في د : « ورتب عليه » .

٦ - في د : « عنك الشك » ، وكتبها ناسخ م « عنه الشكل » ، ثم عدلها في الهامش إلى « عنك الشك » ، ولعلَّ الصواب ما أثبت .

٧ - في م : « مقترناً » .

٨ - في م : « ولا تستعملها » .

تدل على معان في غيرها . فلذلك لا تجد حرفاً من حروف المعاني يدل على معنى إلا في غيره . فالباء [1] من بسم الله الرحمن الرحيم معناها الإلصاق ، وذلك الإلصاق إنما هو إلصاق معنى شيء بشيء ، وذلك الشيء يكون تارة موجوداً مثل تبركت [2] بسم وبدأت بسم الله [3] . ويكون تارة محذوفاً في حكم الموجود مثل بسم الله الرحمن الرحيم . لأن هذه الكلمة قد كثر استعمالها عند استفتاح الكلام والأذكار [4] والأفكار والأفعال والأعمال ، قولاً وفعلاً واعتقاداً ، فأغنت دلالة الحال عن التلفظ بالأفعال ، فلذلك يختلف تقدير الأفعال بحسب اختلاف معاني الأقوال .

فإن ذكرت عند استفتاح قراءة فتقديره : أقرأ بسم الله [5] . وإن ذكرت عند ابتداء أكل أو شرب فتقديره : آكل بسم الله ، أو أشرب بسم الله . وإن ذكرت عند ذبح أو نحر فتقديره : أذبح بسم الله أو أنحر بسم الله . وكذلك حكمها أبداً مع كل فعل مذكور أو في حكم المذكور . فالباء ملصقة تلك المعاني بالاسم الذي هو بعدها . وكذلك حروف الجر كلها على اختلاف معانيها ، إنما دخلت لتوصل معاني الأفعال التي قبلها إلى الأسماء التي بعدها . فتفهَّم هذا النوع وأشباهه فإنه هو الغرض الأعلى [6] . ويدخل تحت هذا الغرض الأعلى من المسائل التفسيرية والكلامية والفقهية والشعرية ما لا يحصى كثرة ، ولا يفهم شيء منه إلا بفهم العربية . وستراه في فصوله مبيناً بعلله إن شاء الله تعالى .

وأما قولنا : « **والطريق إلى تحصيله تكون بإحكام أصوله ، وتقديم الأهم فالأهم من فصوله** » .

فإن لكل علم من العلوم أصولاً كالقواعد والأساسات التي يبنى عليها ، ويتوصل بها إلى ثبات المبنيات [7] والمفرعات عنها . فمتى لم يؤخذ هذا العلم من ابتدائه لم

---

١ – في م : « كالباء » .
٢ – في م : « ركبت » .
٣ – زاد في م : « وفعلت بسم الله » .
٤ – في م : « عند استفتاح الأذكار » .
٥ – زاد في م : « أو أبتدي بسم الله » .
٦ – في م : « فافهم فهذا النوع وشبهه هو الغرض الأعلى » .
٧ – تحتمل (المبينات) .

يحصل شيئ من وسطه ولا من انتهائه . ولهذا قيل : إنما منعهم من الوصول إلى الغرض المطلوب تضييع الأصول فلما بطلوا تعلّموا .

وأما قولنا : « **فالأهم**[1] **منها معرفة عشرة أشياء وهي الاسم والفعل والحرف والرفع والنصب والجر والجزم والعامل والتابع والخط** » .

وإنما كانت هذه الأهم لأن الكلام[2] لا ينفك من جملتها أو بعضها . والثلاثة الأُول هي الأصول للسبعة الباقية ، فلذلك بديئ بها . وإنما كانت أصولاً للسبعة[3] لأن السبعة الباقية لا توجد إلا في الثلاثة الأول ، أو في بعضها . ولا يكون رفع ولا نصب ولا جرّ ولا جزم إلا في هذه الثلاثة ، أو في شيئ منها ، ولا يكون عامل ولا تابع ولا خط[4] إلا لها أو لشيئ منها . فهي كالأعراض لا تقوم إلا بالأجسام[5]. وإنما كانت الثلاثة الأولى هي الأصول التي مدار الكلام عليها لأن العبارة على حسب المعبّر عنه . والمعبّر عنه لا يخلو إما أن يكون ذاتاً أو حدثاً من ذات[6] أو واسطة بين الذات وحدثها . فالأسماء عبارة عن الذوات ، والأفعال عبارة عن الأحداث . والحروف عبارة عن الواسطة التي تكون لإيجاب شيئ للذات أو نفي شيئ عنها ، أو غير ذلك من المعاني[7] . مثل : إنَّ فلاناً يفعل ، وما فلان يفعل ، وإنْ فعل فلان فعل فلان . فهذه أصول الألفاظ الدالة على المعاني قد حصرت وبينت .

وأما المعاني التي تدل عليها هذه الألفاظ فهي كثيرة[8] مثل الخبر والاستخبار والأمر والنهي والسؤال والدعاء والنداء والتعجب والتمني والترجي . وأكثر نحاة البصريين لا يتعرضون لذكرها لكثرة تداخلها وتشابهها . إذ قد جعلها بعضهم

---

١ – في م : « والأهم » .
٢ – في م : « لأن كل الكلام » .
٣ – في م : « للسبعة الباقية » .
٤ – في م : « . . . الأول أو في شيئ منها ولا يكون عامل ولا تابع ولا خط . . . الخ .
٥ – لم ترد في م عبارة « لا تقوم إلا بالأجسام » . وزاد بعدها في د : « والأعراض الألوان » ، والظاهر أنها عبارة تفسيرية مقحمة .
٦ – في م : « عن ذات » .
٧ – في م : « من المعاني التي تدل » .
٨ – في م : « فهي كثيرة نذكرها في غضون الأبواب النحوية » .

آلافاً ومئينَ [1]. وجعلها بعضهم عشرة ، واختلفوا في العشرة . وجعلها بعضهم سبعة ، واختلفوا في السبعة . وجعلها بعضهم ثلاثة ، واختلفوا في الثلاثة . وجعلها بعضهم خبراً وغير خبر . وهذا النوع محتاج إلى شرح . وكلها [2] معان تأتـي في غضون الأبواب النحوية . لكن الذي يدل على هذه المعاني طالت أو قصرت هي هذه الألفاظ الثلاثة [3] ولذلك وجب التشاغل بذكرها دون غيرها . وبالله التـوفيـق .

فصل الاسم [4]

* * *

---

١ — من د . وفي م : آلافاً ومئيناً » .

٢ — في م : « فكلها » .

٣ — أي الاسم والفعل والحرف .

٤ — من هنا حتى آخر الكتاب تتفق التأليفتان ، راجع ص ٧٦ من الجزء الأول ، وكذلك ص ٩٤

الفهارس



١ ــ الموضوعات

تقديم « تعريف بالمؤلف والكتاب » ٧-٧٦

١- حياة ابن بابشاذ ٧

نسبه وأسرته ٧

- سيرة حياته ١١

- شيوخه ١٧

- تلاميذه ١٨

- وفاته ٢١

٢- **مؤلفاته** ٢٤

- المقدمة ٢٥

- شرح المقدمة المحسبة ٣٨

- شرح الجمل للزجاجي ٣٨

- شرح النخبة ٤٠

- شرح الأصول لابن السراج ٤١

- التذكرة في القراءات السبع ٤١

- المفيد في النحو ٤١

- التعليقة ٤١

٣- **شرح المقدمة المحسبة** ٤٣

- سبب تأليفه الكتاب وعنوانه ٤٣

- موضوع الكتاب ومنهجه ٤٥

- الشواهد ٥٤

- موقفه من المدارس النحوية ٦٠

- مخطوطات الكتاب ٦٨

- منهج التحقيق ٧٤

نص الكتاب ٨٥-٤٨٠

* مدخل ٨٧

* فصل الإسم ٩٤

- تعريف الاسم ٩٤

- اشتقاقه ٩٦

- الاسم ظاهر ومضمر ومبهم ٩٨

- النوع الأول من الأسماء الظاهرة الاسم المفرد الصحيح ... ١٠٠
المنصرف . ...

- أوزان الإسم ١٠٠

- النوع الثاني الاسم المفرد الصحيح المنصرف المضاف إلى
غير ضمير متكلم ، أو ما فيه ألف ولام ١٠٥

- النوع الثالث الممنوع من الصرف ١٠٦

- النوع الرابع جمع المؤنث السالم ١٠٩

- النوع الخامس المنقوص ١١٣

- النوع السادس المقصور ١١٦

- النوع السابع ما آخره ألف تأنيث مقصورة ١١٨

- النوع الثامن الأسماء الستة ١١٩

- النوع التاسع المثنى ١٢٨

- النوع العاشر جمع المذكر السالم ١٣٣

- إعراب الأسماء الظاهرة ١٣٧

- **فصل الأسماء المضمرة** ١٤١

- ضمائر الرفع المنفصلة ١٤١

- ضمائر الرفع المتصلة ١٤٣

- ضمائر النصب المتصلة ١٤٦

- ضمائر الجر ١٤٧

- ضمائر النصب المنفصلة ١٤٩

- **فصل أسماء الاشارة وهي الأسماء التى لا ظاهرة ولا مضمرة** ١٦١
- شبهها بالأسماء الظاهرة ١٦٣
- شبهها بالأسماء المضمرة ١٦٣
- دخول التنبيه والخطاب عليها ١٦٤
- عملها في الحال ١٦٧
- أسماء الإشارة من المعارف ١٦٩
- جملة المعارف خمسة : المضمرات ، الأعلام ، أسماء الإشارة ، ما عرف بالألف واللام – وما أضيف إلى واحد منها ١٧٠
- أسماء الاستفهام ١٧٢
- الأسماء الموصولة ١٧٦
- الظروف المبنية (إذ ، إذا ، أمس ، الآن ، قطّ) ... ١٨١
- أسماء الأفعال ١٨٤
- التنوين وأنواعه ١٨٦
- خواص الاسم ١٨٩

فصل الفعل ١٩٣

تعريف الفعل ١٩٣
- قسمته ١٩٤
- الفعل الماضي وأوزانه ١٩٤
- أحكام آخر الفعل الماضي ١٩٧
- المستقبل والحال ٢٠٠
- الأفعال تتصرف على خمسة أوجه ما عدا خمسة أفعال .. ٢٠٣
- أحكام آخر الفعل المضارع ٢٠٣
- نونا التوكيد ٢٠٨
- خواص الفعل ٢١٢

فصل الحرف ٢١٥

– تعريف الحرف ٢١٥
– قسمته إلى ثلاثة أقسام ٢١٦
– القسم الأول الحروف العاملة ٢١٦
– إنَّ وأخواتها ٢١٦
– الحروف الناصبة للفعل المستقبل ٢٢٦
– حروف الجر ٢٣٥
– حروف الجزم مع ما حمل عليها ٢٤٢
– القسم الثاني الحروف غير العاملة ٢٥٠
– حروف الابتداء ٢٥٠
– حروف العطف ٢٥١
– حروف الجواب ٢٦٣
– حروف التحضيض ٢٦٦
– حروف المضارعة ٢٦٧
– حروف الاعراب ٢٦٧
– الحروف التي تختص بالفعل من أوله ٢٦٨
– حروف الاستفهام ٢٦٩
– حروف التأنيث ٢٧٠
– حرفا التنفيس ٢٧١
– حرفا التوكيد ٢٧١
– حرف التعريف ٢٧١
– حرف التنكير (التنوين) ٢٧٢
– حرف النسب ٢٧٣
– القسم الثالث الحروف التي تعمل على صفة ولا تعمل على صفة أخرى ٢٧٤
– حروف النداء ٢٧٤

– ما الحجازية ٢٧٦
– لا النافية للجنس ٢٧٧

* فصل الرفع ٢٨٥
– تعريف الرفع ٢٨٥
– علامات الرفع ٢٨٥
– جملة المرفوعات سبعة ٢٨٨
– المبني على الضم ٢٩٢
* فصل النصب ٢٩٧
– تعريف النصب ٢٩٧
– علامات النصب ٢٩٧
– جملة المنصوبات أحد عشر ٣٠٠
– المفعول المطلق ٣٠١
– المفعول به ٣٠٢
– المفعول فيه ٣٠٦
– المفعول له ٣٠٨
– المفعول معه ٣٠٩
– الحال ٣١٠
– التمييز ٣١٥
– الاستثناء ٣٢٠
– خبر كان ، واسم إنّ ٣٢٧
– الفعل المضارع إذا كان معه ناصب ٣٢٧
* فصل الجرّ ٣٢٩
– تعريف الجر ٣٢٩
– علامات الجر ٣٢٩
– جملة المجرورات ستة ٣٣٠

- مجرورات الملك والملابسة ٣٣٠
- مجرورات النوع والجنس ٣٣١
- مجرورات اللفظ والتخفيف ٣٣١
- مجرورات التشبيه ٣٣٣
- مجرورات الوصف والحذف ٣٣٥
- مجرورات التعدية ٣٣٦
- المبني على الكسر ٣٣٧

فصل الجزم ٣٤٠
- تعريف الجزم ٣٤٠
- علامات الجزم ٣٤٠
- جملة المجزومات ثلاثة ٣٤١
- المبني على السكون ٣٤٢

فصل العامل ٣٤٤
- تعريف العامل ٣٤٤
- العوامل معنوية ولفظية ٣٤٤
- من العوامل المعنوية عامل الرفع في المبتدأ ٣٤٥
- من العوامل المعنوية عامل الرفع في الفعل المستقبل ٣٤٦
- العوامل اللفظية أفعال وأسماء وحروف ٣٤٨
- الأفعال العاملة ثمانية أنواع ٣٤٩
- النوع الأول كان وأخواتها وما حمل عليها ٣٤٩
- النوع الثاني (علم) وأخواتها ٣٥٥
- النوع الثالث (أعطى) وأخواتها ٣٦٠
- النوع الرابع (أعلم) وأخواتها ٣٦٣
- النوع الخامس ما ينصب مفعولا واحد ٣٦٥
- النوع السادس ما يتعدى بواسطة ٣٦٧
- النوع السابع المبني لما لم يسم فاعله ٣٧٠

– النوع الثامن الأفعال الجامدة (عسى وليس ونعم وبئس وحبذا
وفعل التعجب) ٣٧٧
– الحروف العاملة ٣٨٦
– الأسماء العاملة ٣٨٦
– أسماء الفاعلين ٣٨٧
– أسماء المفعولين ٣٨٨
– الصفات المشبهة ٣٩١
– أسماء الأفعال ٣٩٢
– المصدر المقدر بأن والفعل ٣٩٣
– الظروف العاملة لوقوعها موقع المشتق ٤٠٢
– الأسماء العاملة عمل الحروف وهي الأسماء المضافة ... ٤٠٣
– مسائل منثورة ٤٠٤
* **فصل التابع** ٤٠٧
– تعريف التابع ٤٠٧
– جملة التوابع خمسة ٤٠٧
– التأكيد ٤٠٧
– النعت ٤١٣
– عطف البيان ٤٢١
– البدل ٤٢٣
– عطف النسق ٤٢٩
* **فصل الخط** ٤٣٤
– الخط على ضربين متبع ومبتدع ٤٣٤
– أحكام الخط تدور على ثمانية أشياء ٤٣٧
– الممدود ٤٣٧
– المقصور ٤٤٤
– المهموز ٤٤٩

- الوصل والقطع ٤٥٤
- الحذف ٤٥٩
- الزيادة ٤٦٤
- البـدل ٤٦٦

* **ملحق** ٤٦٩

٢- الآيات القرآنية

رقم الآية	الآيـــــة	الصفحة
	١- الفاتحة	
٥	(إياك نعبد وإياك نستعين)	١٥٠
٦ -٧	(اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم)	٤٢٤
٧	(صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم)	٣٢٦
	٢- البقرة	
١٩	(يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حَذَرَ الموت)	٣٠٨
٣١	(وَعلّم آدمَ الأسماءَ كلّها)	٩٢
٣١-٣٢	(وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء إنْ كنتم صادقين قالوا سبحانك لا علم لنا إلاّ ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم)	٤٧٤
٣٥	(اسكن أنت وزوجك الجنة)	٤٠٨
٦٣-٩٣	(خذوا ما آتيناكم بقوة)	٢٠٧
٩١	(هو الحق مُصَدِّقا)	٣١٠ ، ٣١١
١٣٠	(إلا مَنْ سَفهَ نَفْسَهُ)	٣١٩
١٤٨	(أينما تكونوا يأتِ بكم الله جميعا)	٢٤٧
١٥١	(كما أرسلنا فيكم رسولا منكم)	٤٥٥
١٥٢	(واشكروا لي ولا تكفرون)	٣٦٩
١٦٨	(كلوا مما في الأرض حلالا طيبا)	٢٠٧
١٩٨	(فإذا أفضتم من عرفات)	١٨٩
٢١٤	(وزُلزلوا حتى يقول الرسول)	٢٣٤
٢١٧	(يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه)	٤٢٧

الآية	النص	الصفحة
٢٣٧	(إلا أن يعفون أو يعفوا الذي بيده عقدة النكاح)	٢٠٣
٢٤٩	(فشربوا منه إلاّ قليلاً منهم)	٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢
٢٥١	(ولولا دفاعُ اللهِ الناسَ)	٣٩٤
٢٥٣	(ولكنّ اللهَ يفعل ما يريد)	٢٥٨
٢٦٩	(ومن يُؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيرا)	٣٦٢
٢٧٥	(الذي يتخبطه الشيطان من المسّ)	١٨١

٣- آل عمران

الآية	النص	الصفحة
١ ، ٢	(آلم الله)	٤٥٠
٩٧	(ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا)	٤٢٦
١٥٤	(يغشى طائفةً منكم وطائفةٌ قد أهمتهم أنفسهم)	٢٥٦
١٥٤	(قل إنّ الأمرَ كلَّه لله)	٤١٠

٤- النساء

الآية	النص	الصفحة
١	(واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ إنَّ الله كان عليكم رقيبا)	٤٣٢
٥	(وارزقوهم فيها واكسوهم)	٣٦٢
٦	(كفى بالله حسيبا)	٣٨١
٦٦	(أن اقتلوا أنفسكم)	٢٠٧
٦٦	(ما فعلوه إلا قليلاً منهم)	٣٢١
٦٦	(ما فعلوه إلا قليلٌ منهم)	٣٢٢ ، ٣٢٤
٧٨	(أينما تكونوا يدرككم الموت)	٢٤٧
٨٣	(ولو ردّوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم)	٨٩ ، ٤٧٤
١٥٥	(فبما نقضهم ميثاقهم)	٤٥٥
	(لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون	

الآية	النص	الصفحة
١٦٢	الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخرِ)	٤١٨
١٦٣	(وآتينا داود زبورا)	٣٦٢
١٦٦	(لكن الله يشهد بما أُنزل إليك)	٢٥٧
١٧١	(إنمَا الله إلـه واحد)	٢١٧ ، ٤٥٥

٥- المائدة

الآية	النص	الصفحة
١٣	(فبما نقضهم ميثاقَهم)	٤٥٥
٢٢	(إن فيها قوماً جبارين)	٢١٩ ، ٢٢٠
٥٢	(فعسى الله أن يأتيَ بالفتح)	٣٥٢
٧١	(وحسبوا ألاّ تكونَ فتنة)	٢٣٠ ، ٤٥٦
٧١	(وحسبوا أنْ لا تكونُ فتنة)	٢٣٠ ، ٤٥٦
٩٦	(أُحل لكم صيد البحر وطعامه)	٨٩

٦- الأنعام

الآية	النص	الصفحة
٨	(لولا أُنزل عليه ملك)	٢٥٣
١٠	(ولقد استهزئ)	١٩٩
٣٢	(ولَلدّارُ الآخرةُ)	٣٣٦
٨٠	أتُحَاجُّوني)	٢٩٩
٩٦	(فالقُ الاصباحِ وجاعلُ الليلِ سكنا)	٣٩١
٩٦	(فالقُ الاصباحِ وجَعَلَ الليلَ سكنا)	٣٩١
٩٧	(وهو الذي جعل لكم النجوم لتهتدوا بها)	٣٩١
١٤٣، ١٤٤	(ءآلذكرين حرّم أم الأنثيين)	٢٠٨ ، ٤٥٠
١٤٨	(ما أشركنا ولا آباؤنا)	٢٢٤ ، ٤٣١
١٦٢	(ومحيـــايْ	١٢٧

٧- الأعراف

الآية	النص	الصفحة
١٩	(اسكن أنت وزوجك الجنة)	٤٠٨

٢٢	(وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة)	٣٥١
٥٩ ، ٦٥	(ما لكم من إله غيره)	٢٣٦
٧٣ ، ٨٥		
٧٣	(هذه ناقة الله لكم آيةً)	٣١٣
٧٥	(قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم)	٤٢٧
١٣٢	(مهما تأتنا به من آية)	٢٤٦
١٥٥	(واختار موسى قومه سبعين رجلا)	٣٢٠ ، ٣٦٠
١٧١	(خذوا ما آتيناكم بقوة)	٢٠٧
١٧٢	(بربكم قالوا بلى)	٢٦٤
١٩٨	(وتراهم ينظرون إليك وهم لا يبصرون)	٣٥٨

٨- الأنفال

٥٧	(فإمّا تثقفنّهم في الحرب فشرِّد بهم مَنْ خلفهم)	٢٦٠
٦٠	(لا تعلمونهم الله يعلمهم)	٣٥٧

٩- التوبة

٣	(أنَّ الله بريئ من المشركين ورسولُه)	٩٠ ، ٢٢٣
١٠٣	(خذ من أموالهم صدقة)	٢٠٧

١٠- يونس

٥٣	(قل إي وربّي إنّه لَحَقٌّ)	٢٦٥
٥٨	(فبذلك فَلْتَفْرَحُوا)	٢٤٤
٥٩	(ءآلله أَذِنَ لكم)	٢٠٨ ، ٤٥٠
٦٢	(ألا إنّ أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون)	٢٥٥
٧١	(فأجمعوا أمركم وشركاؤكم)	٢٢٤ ، ٣٠٩ ، ٤٣١
٧١	(فأجمعوا أمركم وشركاءكم)	٣٠٩
٨٩	(فاستقيما ولا تَتَّبِعَانِ)	٢٠٩
١٠١	(قُلُ انظروا)	١٩٩

١١- هود

الآية	النص	الصفحة
٤١	(باسم الله مجرَاها ومُرْساها)	٤٣٦
٤٨	(قيل يا نوح اهبط بسلام منّا وبركات عليك وعلى أمم ممّن معك)	٤٣١ ، ٤٥٦
٥٠، ٦١ ، ٨٤	(ما لكم من إله غيره)	٢٣٦
٦٤	(هذه ناقة الله لكم آيةً)	٣١٣
٧٨	(هؤلاء بناتي هنَّ أطهرَ لكم)	٤٠٥
١١٢	(فاستقم كما أُمرت ومن تاب معك)	٣١٠

١٢- يوسف

الآية	النص	الصفحة
٢٩	(يوسفُ أَعْرِضْ عن هذا)	٢٧٥
٣١	(ما هذا بشراً)	٢٧٦
٥١	(قالت امرأةُ العزيز)	١٩٩
٥١	(حاشَ لله ما علمنا عليه من سوء)	٣٢٦
٨٨	(فأوفِ لنا الكيلَ)	٣٦٩
٩٦	(فلما أَنْ جاء البشير)	٢٣١

١٣- الرعد

الآية	النص	الصفحة
٣٢	(ولقد استهزئ)	١٩٩

١٥- الحجر

الآية	النص	الصفحة
٣٠	(فسجد الملائكة كلّهم أجمعون)	٤١٠
٤٣	إنّ جهنم لموعدهم أجمعين)	٤١٠

١٦- النحل

الآية	النص	الصفحة
٧٣	(ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزْقاً من السموات والأرض شيئا)	٣٩٤
٩٥	(إنّ ما عند الله هو خير لكم)	٤٥٥

١٧- الاسراء

٨ (عسى ربكم أن يرحمكم) ٣٥٢ ، ٣٧٧
١٣ (وَيُخْرَجُ له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشوراً) ٣٧٤
٥٦ ، ١١٠ (قلُ ادعوا) ١٩٩

١٨- الكهف

٥ (كبرت كلمةً تخرج من أفواههم) ٣٨٤
١٨ (وكلبهم باسط ذراعيه) ٣٩١
٣٣ (كلتا الجنتين آتت أكلها) ٤١١
٦٣ (وما أنسانيه الا الشيطان أن أذكره) ٣٢٦ ، ٤٢٦

١٩- مريم

٢٦ (فإما تَرَيِنَّ من البشر أحدا فقولى . .) ٢٦٠
٦٤ (له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك) ١٩٤
٦٩ (ثم لننزعنّ من كل شيعة أيهم أشدّ على الرحمن عتيّـــا) ١٧٩
٩٥ (وكلهم آتيه يوم القيامة فردا) ٤١٠

٢٠- طه

٦٣ (إنْ هذانٍّ لساحران) ١٦٢
٦٣ (إنَّ هذانِ لساحران) ٢٦٦
١٢١ (وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة) ٣٥١
١٢٣ (فامّا يأتينّكم منّى هدى فمن اتبع هداى) ٢٦٠
١٣٢ (وأمر أهلك بالصلاة) ٢٠٧

٢١- الأنبياء

٢٣ (لا يُسأل عمّا يفعل وهم يُسألون) ١٩٣
٤١ (ولقد استهزئَ) ١٩٩
٧٣ (وإقامِ الصلاةِ وإيتاءِ الزكاةِ) ٣٩٤

٢٢- الحج

١٩	(هذانِّ خصمان اختصموا في ربهم)	١٦٢
٣٠	(فاجتنبوا الرِّجس من الأوثان)	٢٣٦

٢٣- المؤمنون

٢٣ ، ٣٢	(ما لكم من إله غيرُه)	٢٣٦
٢٤ ، ٣٣	(ما هذا إلا بشرٌ مثلكم)	٢٧٧
٩١	(ولعلا بعضهم على بعض)	٢٣٧

٢٤- النور

٣٧	(وإقامِ الصلاةِ وإيتاءِ الزكاة)	٣٩٤
٥٨	(ثلاثُ عَوْراتٍ لكم)	١١٢

٢٥- الفرقان

٤١	(أهذا الذي بعث الله رسولا)	١٨١

٢٦- الشعراء

٧٢	(هل يسمعونكم إذْ تدعون)	٣٦٦

٢٧- النمل

٧٢	(ردف لكم)	٣٧٠

٢٨- القصص

٢٧	(قال إني أريد أن أنكحك احدى ابنتيَّ هاتينِّ)	١٦٢
٥٨	(وكنا نحن الوارثين)	١٤٢
٥٨	(بَطِرَتْ معيشتَها)	٣١٩

٣٠- الروم

٤	(لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ)	٢٩٤

٣١- لقمان

الآية	النص	الصفحة
٨	(لهم جنات النعيم)	٢٥٥
١٤	(أنْ اشكر لي ولوالديك)	٣٦٩
٢٧	(ولو أنّ ما في الأرض من شجرةٍ أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر)	٤٠٥

٣٣- الأحزاب

الآية	النص	الصفحة
٣٩	(كفى بالله حسيبا)	٣٨١

٣٤- سبأ

الآية	النص	الصفحة
٢٢	(قلُ ادعوا)	١٩٩

٣٥- فاطر

الآية	النص	الصفحة
١٤	(إنْ تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم)	٣٦٦

٣٦- يس

الآية	النص	الصفحة
٣٢	(وإنْ كلٌّ لمّا جميعٌ لدينا مُحْضَرُون)	٢٥٦
٣٥	(وما عملتْه أيديهم)	١٨١

٣٧- الصافات

الآية	النص	الصفحة
٤٧	(لا فيها غَوْلٌ)	٢٧٧
١٥٣	(أصطفى البنات على البنين)	٤٥٠
١٦٥-١٦٦	(وإنا لنحن الصافّون وإنا لنحن المسبّحون)	٢٥٥
١٧٢-١٧٣	(إنّهم لهم المنصورون وإنّ جندنا لهم الغالبون)	٢٥٥

٣٨- صَ

الآية	النص	الصفحة
٦	(وانطلق الملأُ منهم أنِ امشوا واصبروا)	٢٠٧ ، ٢٣١
٧٣	(فسجد الملائكة كلهم أجمعون)	٤١٠

٣٩- الزّمر

٣٨ (هل هنّ كاشفات ضره) ٣٩٠
٣٨ (ممسكات رحمته) ٣٩٠

٤١- فصلت

٤٩ (لا يسأم الإنسان من دعاء الخير) ٣٩٤

٤٢- الشورى

٢٢ (في روضات الجنّات) ١١٢
٥٢ -٥٣ (وإنك لتهدى إلى صراطٍ مستقيمٍ صراطِ الله) ٤٢٥

٤٤- الدخان

٤ -٥ (فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً من عندنا) ٣١٣

٤٥- الجاثية

١٤ (ليُجْزىَ قوماً بما كانوا يكسبون) ٣٧٥

٤٦- الأحقاف

١٢ (هذا كتاب مصدِّق لساناً عربياً) ٣١٠ ، ٣١١
٢٤ (هذا عارضٌ ممطِرُنا) ٣٣٢
٢٦ (ولقد مكناهم فيما إنْ مكناكم فيه) ٢٥٧

٥٠- قَ

٣٥ (لهم ما يشاءون فيها) ٢٥٥

٥٦- الواقعة

٦٩ (أأنتم أنزلتموه من المزن أم نحن المنزلون) ١٤٣
(فأما إنْ كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم وأما
إن كان من أصحاب اليمين فسلام لك من أصحاب
٨٨ -٩١ اليمين) ٢٥٢

٥٩– الحشر

الآية	النص	الصفحة
٢٢ ، ٢٣	(هو الله الذى لا إله إلا هو)	١٤٣

٦١– الصف

الآية	النص	الصفحة
٨	(والله متمّ نوره)	٣٩٠

٦٣ – المنافقون

الآية	النص	الصفحة
١٠	(لولا أخرتني الى أجل قريب)	٤٥٧

٦٥– الطلاق

الآية	النص	الصفحة
٣	(بالغ أمره)	٣٩٠
١٠ ١١	(قد أنزل الله إليكم ذِكْراً رسولا)	٣٩٣

٧٠– المعارج

الآية	النص	الصفحة
٦ –٧	(إنّهم يرونه بعيداً ونراه قريبا)	٣٥٨
١٥ –١٦	(كلا إنّها لظى نزاعةً للشوى)	٤٠٤

٧١– نوح

الآية	النص	الصفحة
١٠	(فقلت استغفروا ربكم إنّه كان غفّارا)	٣٦٢

٧٥– القيامة

الآية	النص	الصفحة
٣١	(فلا صدّق ولا صلىّ)	٢٦٣

٧٧– المرسلات

الآية	النص	الصفحة
١١	(وإذا الرسل أُقّتت)	٩٧ ، ٣٧١
١١	(واذا الرسل وُقّتت)	٩٧ ، ٣٧١

٧٨– النبأ

الآية	النص	الصفحة
٣١ –٣٢	(إنّ للمتقين مفازا حدائق وأعنابا)	٤٢٥

٧٩- النازعات

٤٣ (فيم أنت من ذكراها) ١٧٣ ، ٤٥٥

٨١- التكوير

٢٤ (وما هو على الغيب بظنين) ٣٥٨

٢٤ (وما هو على الغيب بضنين) ٣٥٨

٨٣- المطففين

٣ (وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون) ٣٦٩

٨٤- الانشقاق

١ (إذا السماء انشقت) ١٨٢

٨٥- البروج

٤ -٥ (قتل أصحاب الأخدودِ النارِ ذات الوَقُود) ٤٢٧

٨٦- الطارق

٤ (إنْ كلٌّ نفس لما عليها حافظ) ٢٥٦

٩٠- البلد

١٤ -١٥ (أو إطعامٌ في يوم ذى مسغبة يتيماً ذا مقربة) ٣٩٣

٩٣- الضحى

٥ (ولسوف يعطيك ربك فترضى) ٢٦٨

٩٦- العلق

١ (اقرأ باسم ربك الذي خلق) ٤٣٧

١٥ -١٦ (لنسفعاً بالناصية ناصيةٍ كاذبةٍ خاطئة) ٤٢٥

٩٧- القدر

٥ (سلام هى حتى مطلع الفجر) ٢٣٨

٩٩- الزلزلة

١ -٤ (إذا زلزلت الأرض زلزالها وأخرجت الأرض أثقالها
وقال الإنسان ما لها يومئذٍ تحدث أخبارها) ١٨٨

١٠٨- الكوثر

١ (إنا أعطيناك الكوثر) ٣٦٢

١١٠- النصر

٣ (واستغفره إنه كان توابا) ٣٦٢

١١٢- الإخلاص

١ -٢ (قل هو الله أحدٌ الله الصمد) ٢١١ ، ٢٧٣

٣- الحديث والأثر

الصفحة

لتأخذوا مصافّكم ٢٤٤
ليس في الخضراوات صدقة ١١٢
ما من أيام أحبّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة ٤٠٠

٤- الأمثال وأقوال العرب

* إذا بلغ الرجل الستين فإياه وايّا الشوابِّ ١٥٢
* أعلم الله النبيّ الصلاة خمسا ٣٦٤
* أنظر إلي كيف تصنع ١٧٣
* إنها لإبلٌ بلْ شاءٌ ٢٦٢
* إنَّ وراكبها ٢٦٥
* رأيت التيميَّ عدىً ٢٧٣
* عسى الغُوير أبؤسا ٣٥١
* كاد النعام يطير ٣٥٢
* هو مارٌّ بزيدٍ أمسِ ٣٩١

٥- الشعر

(الهمزة)

وبلد عامية أعماؤه   كأن لون أرضه سماؤه ٢٣٧ ، ٢٥٩

(الباء)

أتهجر ليلى للفراق حبيبها   وما كان نفساً بالفراق تطيب ٣١٨

عسى الكرب الذي أمسيت فيه   يكون وراءه فرج قريب ٣٥٣

فلو ولدت قفيرة جرو كلب   لسبّ بذلك الجرو الكلابا ٣٧٥

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به   فقد تركتك ذا مال وذا نشب ٣٦١

فاليوم قد بتّ تهجونا وتشتمنا   فاذهب فما بك والأيامِ من عجب ٤٣٠

(التاء)

ربما أوفيت في علم   ترفعن ثوبي شمالات ٢٤٠

ليت وما ينفع ليت ليت   ليت زمانا بوع فاشتريت ٣٧٢

وكنت كذي رجلين رجل صحيحه   ورجل رمى فيها الزمان فشلّت ٤٢٥

رحم الله أعظماً دفنوها   بسجستان طلحة الطلحات ١٣٧

* فهنّ نحو البيت عامدات * ٤٧٣

(الجيم)

* من طلل كالأتحميّ أنهجا * ١٨٦

(الحاء)

* قد كاد من طول البلى أن يمصحا * ٣٥٢

(الدال)

سبحانه ثم سبحانا يعود له   وقبلنا سبح الجودي والجمد ١٥٤

(الراء)

فأبت إلى فهم وما كدت آيباً	وكم مثلها فارقتها وهي تصفر	٣٥١
إني وأسطار سطرن سطرا	لقائل يا نصر نصر نصرا	٤٢٢
ولأنت أشجع من أسامة إذ	دعيت نزال ولج في الذعر	٣٣٩

(الطاء)

فحور قد لهوت بهن عين	نواعم في المروط وفي الرياط	٢٣٧

(العين)

إذا مت كان الناس صنفان شامت	وآخر مثن بالذي كنت أصنع	٣٥٤
تعدون عقر النيب أفضل مجدكم	بني ضوطرى ، لولا الكميّ المقنعا	٢٥٣
أكفراً بعد ردّ الموت عنّي	وبعد عطائك المائة الرتاعا	٣٦٥

(الفاء)

* قلنا لها قفي فقالت قاف * ٤٣٥

* يا صاح ما هاج الدموع الذرفا * ١٨٦

(الكاف)

* يا أبتا علّك أو عساكا * ١٨٦

(اللام)

استغفر الله ذنباً لست محصيه	ربّ العباد إليه الوجه والعمل	٣٦١
هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها	وليس منها شفاء الداء مبذول	٣٥٤
إذا ما لقيت بني مالك	فسلّم على أيّهم أفضل	١٨٠
* لمية موحشا طلل *		٣٢٣
قلت إذ أقبلت وزهرٌ تهادى	كنعاج الملا تعسّفن رملا	٤٣٠

(الميم)

يصبح عطشان وفي البحر فمه	كالحوت لا يرويه شيء يلهمه	١٢٤
كلا يومي أمامة يوم صدّ	وإن كانت زيارتها لماما	٤١١
أمن دمنتين عرج الركب فيهما	بحقل الرخامي قد عفا طَلَلاهما	٣٣٤
أقامت على ربعيهما جارتا صفاً	كميتا الأعالي جونتا مصطلاهما	٣٣٥
لما رأت ساتيدما استعبرت	لله درّ اليوم من لامها	٢١٩

(النون)

وما إن طبنا جبن ولكن	منايانا ودولة آخرينا	٢٥٧
يا رب غابطنا لو كان يطلبكم	لاقى مباعدة منكم وحرمانا	٣٣٢
بكر العواذل في الصبو	ح يلمنني وألومهنّه	٢٦٥
ويقلن شيب قد علاك	وقد كبرت فقلت إنّه	٢٦٥
كلا يومي طوالة وصل أروى	ظنون آن مُطَّرح الظنون	٤١١

(الهاء)

استغفر الله غفار الذنوب لما	قدمت من عمل لم يرضه الله	٣٦١
ألقى الصحيفة كي يخفف رحله	والزاد حتى نعله ألقاها	٢٥٤

(الياء)

وقائلة خولان فانكح فتاتهم	وأكرومة الحيين خلو كما هيا	٢٥٩
* وحاتم الطائيّ وهاب المئى *		٤٦٥

(الألف اللينة)

نادوهم أن ألجموا ألا تا	قالوا جميعاً كلهم ألا فا	٤٣٥

٦- الأعلام

(أ)

آدم : ٩٢

الأخفش : ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٢٩ . ١٥٤ ، ١٥٧ ، ١٨٣ . ٢٣٩ ، ٢٤٨ ، ٢٥٣ ، ٢٥٩ ، ٣١٥ .

أبو الأسود الدؤلي : ٣٨٠

ابن الأعرابي : ٣٧٢

أمية بن أبي الصلت : ١٥٤

(ب)

البصريون : ٩٧ . ١٥٣ . ١٥٩ . ٢٤٨ . ٢٧٠ . ٢٧٣ . ٢٧٤ . ٣٤٥ . ٣٨٤ . ٤٧٩ .

(ت)

التميميون : ٢٧٦ . ٣٢٤ . ٤٠١ .

(ث)

ثعلب : ٣٤٧ (هامش

(ج)

الجرمي : ١٢٩

أبو جعفر يزيد بن القعقاع : ٤٥٠

(ح)

الحجــازيـــون : ٢٧٦ ، ٣٢٤ ، ٤٠١ .

الحسن البصرى : ٢٢٤

ابن الحصـــار = خلف بن ابراهيم بن خلف

حمزة بن حبيب الزيات ٤٣٢

(خ)

خلف بن ابراهيم بن خلف (ابن الحصار) : ٤٧١

الخليل بن أحمد : ١٥٢ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٤٧٣ .

(د)

ابن درستويـــه : ٣٤٧

(ر)

الـربعـــي : ١٢٢

رجاء بن حيوة : ٤٤٥

(ز)

الزجاج (أبو اسحاق) : ٣٨٢

(س)

ابن السراج : ١٦٩ ، ١٧١ ، ٣٥٠

سيبويـــه : ١٠٢ ، ١١٧ ، ١٢٣ . ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٥٣ . ١٥٤ ، ١٥٧ ، ١٥٩ . ١٧٩ ، ١٨٢ ، ١٨٧ . ٢٢١ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ .

٢٣٩ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ .
٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٧١ ،
٣١٥ ، ٣١٧ . ٣١٩ .
٣٢١ . ٣٢٢ ، ٣٢٦ .
٣٣٤ ، ٣٥٠ . ٣٧٩ .
٤١٠ . ٤٢٣ ، ٤٥١ .
٤٧٣ ، ٤٧٤ .

(ش)

الشافعـــي : ٤٧٣ .

(ع)

ابن عامـر : ٢٠٩ . ٣٢١ . ٣٢٤ .
عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن أبي سعيد
(ابـن الفحـام) : ٨٧ . ٤٧١ .
العراقيون (القراء) : ٤٦٧ .
أبو على الفارسي : ١٥٩ . ٢٢١ .
٣٥٠ .
أبو عمرو بن العلاء : ٢٢٤ .

(ف)

الفارسي : أبو على الفارسي
ابن الفحام = عبد الرحمن بن أبي بكر

(ق)

قطـــرب : ١٧٣

(ك)

الكسائــي : ٣٤٧ . ٣٧١ . ٣٩١ .

الكوفيون : ٩٧ . ١٢٩ . ١٥٣ ، ٢٤٣ . ٢٤٨ . ٢٧٠ ، ٢٧٣ . ٣٤٥ . ٣٤٧ ، ٤٣٤ .

ابن كيسان : ١٥٣ (هامش) .

(م)

محمد صلى الله عليه وسلم : ٩٠ ، ١١٢ . ١٢٢ . ٢٦٥ . ٤٦٨ . ٤٧١ . ٤٧٤ . ٤٧٥ . ٤٧٧ .

مــالك : ٤٧٣ .

المبرد : ٢٣٩ ، ٣١٨ . ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٦ . ٣٣٧ . ٣٤٥ ، ٤٢٣ .

(هـ)

هارون بن موسى الأعور : ٢٢٤

(و)

ورش : ٤٦٧

(ى)

أبــو يعقـــوب الأزرق : ٤٦٧ (هامش .

يعقوب بن اسحاق الحضرمي : ٤٣١ .

المصادر والمرُجع

- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعـة عشر ، للدمياطي – القاهرة ١٣٥٩ هـ .
- اتعاظ الحنفا بأخبار الائمة الفاطميين الخلفا ، للمقريزى – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٦٧–١٩٧١ .
- الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، الطبعة الثانية . حيدر آباد .
- الأعلام ، خير الدين الزركلى ، الطبعة الثانية .
- الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني ، دار الكتب المصرية ، ودار الثقافة ببيروت .
- الأمالى ، لأبي على القالي ، دار الكتب المصرية .
- انباه الرواة على أنباه النحاه ، للقفطي ، (١–٣) دار الكتب المصرية ، والرابع بالهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٣ .
- الانصاف في مسائل الخلاف ، للأنباري – الطبعة الرابعة القاهرة ١٩٦١ م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ١٩٦٧ م .
- البحر المحيط ، لأبي حيان النحوي – الرياض .
- البداية والنهاية ، لابن كثير – مطبعة السعادة بمصر .
- البدر الطالع ، للشوكاني – الطبعة الأولى ، القاهرة ١٣٤٨ (هـ) .
- بغية الملتمس ، للضبي – دار الكاتب العربي ، القاهرة ١٩٦٧ م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي – الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٦٤ م .
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، للفيروزابادى – دمشق ١٩٧٢ م .
- بلوغ المرام في شرح مسك الختام ، لحسن بـن أحمـد العرشي – القاهرة ١٩٣٩ م .
- البيان في غريب اعراب القران ، للأنباري – القاهرة ١٩٦٩–١٩٧٠ م .
- البيان والتبيين ، للجاحظ – الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٦٨ .

- تاريخ الأدب العربي ، لبروكلمان ، ترجمة عبد الحليم النجار – الطبعة الثانية بدار المعارف بمصر .
- تاريخ الإسلام السياسي ، لحسن ابراهيم حسن – الطبعة السابعة ، القاهرة ١٩٦٤ .
- تاريخ الدولة الفاطمية ، لحسن ابراهيم حسن – الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٥٨ م .
- تاريخ العرب ، لفيليب حتى – الطبعة الثالثة ، دار الكشاف ١٩٦١ م .
- تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن ، لعبد الواسع بن يحيى الواسعي – الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٤٧ م .
- تتمة المختصر في أخبار البشر ، لابن الوردي – دار المعرفة ببيروت .
- تفسير الطبري ، لمحمد بن جرير الطبرى – طبعة دار المعارف بمصر .
- التيسير ، لأبي عمرو الداني – استانبول ١٩٣٠ .
- الجامع الصحيح ، وهو سنن الترمذي – القاهرة ١٩٣٧ م .
- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير ، للسيوطي – القاهرة ١٩٥٤ م .
- جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكري – الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٦٤ .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني – عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، للسيوطي ، الطبعة الأولى – القاهرة ١٩٦٧ .
- حماسة الخالديين المسمى الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهلية والمخضرمين – لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٨–١٩٦٥ .
- حماسة أبي تمام = شرح الحماسة .
- الحيوان ، للجاحظ – الطبعة الثانية ، القاهرة .
- خريدة القصر وجريدة العصر – قسم شعراء مصر . للعماد الأصفهاني ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٩ .
- خزانة الأدب ، للبغدادى ، طبعة مصورة عن طبعة بولاق – بيروت .
- الخصائص ، لابن جني – دار الكتب المصرية ١٩٥٢–١٩٥٦ م .

- خطط المقريزى ، طبعة بالأوفست عن طبعة بولاق - دار صادر بيروت .
- ديوان جرير ، بشرح محمد بن حبيب - دار المعارف بمصر ١٩٦٩-١٩٧١
- ديوان رؤية - ليبزغ ١٩٠٣ م .
- ديوان زهير بن أبي سلمى ، بشرح الامام ثعلب - دار الكتب المصرية ١٩٤٤ .
- ديوان الشماخ - دار المعارف بمصر ١٩٦٨ م .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات - بيروت ١٩٥٨ م .
- ديوان العجاج ، رواية الأصمعي - بيروت ١٩٧١ .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، بشرح محمد محيى الدين عبد الحميد - الطبعة الثالثة القاهرة ١٩٦٥ .
- ديوان كثير عزة - بيروت ١٩٧١ .
- ذكر أخبار اصفهان ، لأبي نعيم الأصفهاني - ليدن ١٩٣٤ .
- الذيل والتكملة للمراكشي (السفر السادس) - الطبعة الأولى ببيروت ١٩٧٣ .
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ، للخوانسارى . الطبعة الثانية ١٣٦٧ هـ .
- الزجاجي (حياته وآثاره) ، مازن المبارك . دمشق ١٩٦٠ .
- السلوك لمعرفة دول الملوك (جـ ١) ، للمقريزى - الطبعة الثانية ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٦ .
- سمط اللآلى في شرح أمالي القالي ، لأبي عبيد البكرى - القاهرة ١٩٣٦ .
- سنن ابن ماجه - القاهرة ١٩٥٢ .
- سنن أبي داود ، المكتبة التجارية بالقاهرة ١٩٥٠ م .
- سنن الترمذى = الجامع الصحيح .
- سنن الدار قطنى . دار المحاسن بالقاهرة - ١٩٦٦ م .
- السنن الكبرى للبيهقي ، حيدر آباد - ١٣٥٢ هـ .
- سير أعلام النبلاء للذهبي (مخطوطات بدار الكتب المصرية) .
- السيرة النبوية لابن هشام ، الطبعة الثانية القاهرة ١٩٥٥ .

- شذرات الذهب ، لابن العماد الحنبلي – المكتب التجاري ببيروت .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، الطبعة الرابعة عشرة ، القاهرة ٦٤–١٩٦٥ م .
- شرح أشعار الهذليين ، للسكري ، دار العروبة بالقاهرة .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي بيروت ١٩٥٥ .
- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى . الحلبي – القاهرة .
- شرح الحماسة للمرزوقي – الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٥١–١٩٥٣ .
- شرح الشافية ، للرضي – القاهرة ١٣٥٦–١٣٥٨ .
- شرح شذور الذهب ، لابن هشام – الطبعة العاشرة ، القاهرة ١٩٦٥ .
- شرح شواهد الشافية ، للبغدادي – القاهرة (مطبعة حجازى) .
- شرح الشواهد الكبرى ، للعيني (بهامش خزانة الأدب) .
- شرح شواهد المغني ، للسيوطي – لجنة التراث العربي ببيروت .
- شرح الكافية ، للرضي – مطبعة محرم أفندي ١٣٠٥ هـ .
- شرح المفصل ، لابن يعيش – ادارة الطباعة المنيرية القاهرة .
- الصاحبى ، لابن فارس – بيروت ١٩٦٣ .
- الصلة ، لابن بشكوال – الدار المصرية للتأليف والترجمة – القاهرة ١٩٦٦ .
- صلة الصلة ، لابن الزبير – الرباط ١٩٣٧ م .
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، للسخاوي – مكتبة القدسي ، القاهرة ١٣٥٤ هـ .
- الطبقات السنية في تراجم الحنفية (ج ١) لتقي الدين الغزى – المجلس الأعلى للشئون الاسلامية – القاهرة ، ١٩٧٠ .
- طبقات الشافعية . للأسنوي – بغداد ١٣٩٠–١٣٩١ هـ .
- طبقات الفقهاء . للشيرازى – دار الرائد العربي ، بيروت ١٩٧٠ .
- طبقات المفسرين ، للداودى – الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٧٢ .
- طبقات المفسرين ، للسيوطي – طبع أوربا .
- طبقات النحويين واللغويين ، لابن قاضي شهبة (مخطوط بالمكتبة الظاهرية بدمشق) .

- طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدي – الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٥٤ م .
- العبر في خبر من غبر ، للذهبي – طبع الكويت .
- العقود اللؤلؤية ، للخزرجي – مطبعة الهلال بمصر ١٩١١ م .
- عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية ، لأبي العباس الغبريني – لجنة التأليف ببيروت ١٩٦٩ م .
- غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزرى – الخانجي ١٩٣٢ م .
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، لأبي عبيد البكرى – بيروت ١٩٧١ م .
- الفلاكة والمفلوكون ، للدلجي – مطبعة الشعب بمصر ١٣٢٢ هـ .
- فهرس الخزانة التيمورية – دار الكتب المصرية ١٩٤٨–١٩٥٠ م .
- فهرس المخطوطات نشرة بالمخطوطات التي أقتنتها دار الكتب من سنة ١٩٣٦–١٩٥٥)– دار الكتب المصرية ١٩٦١–١٩٦٣ .
- فهرس المخطوطات المصورة بجامعة الدول العربية (الجزء الأول) القاهرة ١٩٥٤ .
- فهرست ما رواه ابن خير عن شيوخه ، لابن خير الاشبيلي – المكتب التجاري ببيروت ١٩٦٣ .
- فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي – القاهرة ١٩٥١ .
- فيض القدير (شرح الجامع الصغير) للمناوي ، الطبعة الأولى – المكتبة التجارية بمصر ١٩٣٨ م .
- قواعد الإملاء ، عبد السلام هارون – مكتبة الأمل ، الكويت .
- الكامل في الأدب والتاريخ ، للمبرد – مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٦ .
- كتاب سيبويه ، الطبعة الأولى ببولاق .
- كشف الظنون ، لحاجي خليفة – الطبعة الثالثة طبعت بالأوفست في ايران سنة ١٣٧٨ هـ .
- لسان العرب ، لابن منظور – دار صادر بيروت .
- لسان الميزان ، لابن حجر – حيدرآباد ١٣٢٩ هـ .
- اللغة الفارسية وقواعدها ، محمد التونجي – الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٦٧ .
- ما بنته العرب على فعال ، للصغاني – دمشق ١٩٦٤ .

- مجلة معهد المخطوطات ، يصدرها معهد المخطوطات العربية التابع لجامعة الدول العربية .
- مجمع الأمثال ، للميداني - الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٥٩ .
- المحبر ، لابن حبيب - المكتب التجاري ببيروت . (مصورة عن طبعة حيدر أبــاد) .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها ، لابن جني - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ٦٦-١٩٦٩ .
- المدارس النحوية ، شوقي ضيف - دار المعارف بمصر ١٩٦٨ .
- مدرسة البصرة النحوية ، عبد الرحمن السيد - الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٦٨ .
- مدرسة الكوفة ، مهدي المخزومي - الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٥٨ .
- مرآة الجنان ، لليافعي - مؤسسة الأعلمي - بيروت .
- معجم الأدباء ، لياقوت الحموى - طبعة دار لمأمون .
- معجم البلدان ، لياقوت الحموى - دار صادر بيروت .
- معجم الشعراء ، للمرزباني - القاهرة ١٩٦٠ .
- المعجم في اللغة الفارسية ، محمد موسى هنداوي - الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٦٥ .
- معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة - دمشق ١٩٥٧-١٩٦١ .
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، للذهبي - الطبعة الأولى ، دار الكتب الحديثة - القاهرة .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام - المكتبة التجارية الكبرى بمصر .
- المقتضب ، للمبرد - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة .
- المقدمة المحسبة في علم النحو ، لابن بابشاذ - مطبعة العاني بغداد ١٩٧٠ .
- المقصور والممدود ، لابن ولاد - الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٠٨ .
- المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار ، لأبي عمرو الداني - دمشق ١٩٤٠ .

- المؤتلف والمختلف ، للآمدى - القاهرة ١٩٦١ .
- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ، للمرزباني - الطبعة الثانية ، القاهرة .
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، للذهبي - الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٦٣ .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة - لابن تغرى بردى - دار الكتب المصرية .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء . لأبي البركات بن الأنباري - القاهرة ١٩٦٧ .
- النشر في القراءات العشر - لابن الجزري - المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة .
- نصب الراية لأحاديث الهداية ، للزيلعي - القاهرة ١٩٣٨ م .
- النظم الإسلامية ، حسن وعلى ابراهيم حسن - الطبعة الرابعة ، القاهرة ١٩٧٠ .
- النوادر في اللغة ، لأبي زيد الأنصاري - الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٦٧ .
- هدية العارفين ، اسماعيل باشا البغدادي - استامبول ١٩٥١ .
- همع الهوامع ، للسيوطي - دار المعرفة ، بيروت .
- الوافي بالوفيات ، للصفدي - طبع استامبول .
- الوحشيات ، لأبي تمام - دار المعارف بمصر ١٩٦٣ .
- وفيات الأعيان ، لابن خلكان - الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٤٨ .



المطبعة العصرية - بالكويت